



مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكمة

اقرأ في هذا العدد

كلية المشرف العام: البحث العلمي في خدمة المجتمع

منهج الإمام النووي في تفسير روح المعاني في توجيه الآيات المتشابهة

جهود الإمام الشافعي في جرح الزواة وتعديلم

استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها
- تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجاً -

عموم المقتضى عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء

حكم الكفارة في القتل العمد (دراسة فقهية مقارنة)

صيغ «استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي»

الخطاب الحسيني في شعر الاطقال - الشاعر أحمد سويلم (أنموذجاً)

قصيدة (يا جارة الدم والدمار) لحميد سعيد - دراسة موسيقية

التورق المصرفي - دراسة نقدية مقاصدية

نقل الحركة في بنية الكلمة العربية - دراسة صوتية صرفية

دور المرابطين في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب والأندلس

السياسة التجارية النهريكية بين النظري والتطبيقي الدعم الحكومي
الأمريكي وأزمة القطن في دول غرب أفريقيا بين عام 2001-2004



49

العدد التاسع والأربعون

iascm@emirates.net.ae
www.islamic-college.ae

البريد الإلكتروني
الموقع الإلكتروني





مَجَلَّة

كُلِّيَّة الدِّرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالْعَرَبِيَّةِ

مجلة علمية محكمة

نصف سنوية

تأسست سنة ١٩٩٠ م

العدد التاسع والأربعون

رمضان ١٤٣٦ هـ - يونيو ٢٠١٥ م

المشرف العام

د. محمد أحمد عبدالرحمن

مدير الكلية

رئيس التحرير

أ. د. أحمد عثمان رحمانى

سكرتير التحرير

د. محمد أحمد الخولي

هيئة التحرير

أ. د. عبدالله محمد الجبوري

أ. د. عبد الرحمن بناني

د. مجاهد منصور

د. غازي يوسف اليوسف

د. مازن حسين حريري

ردمدم : ٢٠٩X-١٦٠٧

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

كلية الدراسات الإسلامية والعربية في سطور

تاريخ النشأة:

١- برنامج البكالوريوس:

- كلية الدراسات الإسلامية والعربية مؤسسة جامعية من مؤسسات التعليم العالي في الدولة وهي واحدة من منارات العلم في دبي ومركز رافد لتنمية الثروة البشرية في دولة الإمارات.
- قام على تأسيسها السيد جمعة الماجد وتمهدها بالإشراف والرعاية مع فئة مخلصه من أبناء هذا البلد آمنت بفضل العلم وشرف التعليم.
- رعت حكومة دبي هذه الخطوة المباركة وجسدها قرار مجلس الأمناء الصادر في عام ١٤٠٧هـ الموافق العام الجامعي ١٩٨٦/١٩٨٧م.
 - صدر قرار رئيس جامعة الأزهر رقم ١٩٩٥م لسنة ١٩٩١ بتاريخ ١٩٩١/٧/٩ بمعادلة الشهادة التي تمنحها الكلية بشهادة الجامعة الأزهرية.
 - وبتاريخ ١٤١٤/٤/٢هـ الموافق ١٩٩٣/٩/١٨م أصدر معالي سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات القرار رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٣م بالترخيص للكلية بالعمل في مجال التعليم العالي.
 - ثم أصدر القرار رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٤م في شأن معادلة درجة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية والعربية الصادرة عن الكلية بالدرجة الجامعية الأولى في الدراسات الإسلامية.
 - ثم صدر القرار رقم (٥٥) لسنة ١٩٩٧م في شأن معادلة درجة البكالوريوس في اللغة العربية التي تمنحها كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي بالدرجة الجامعية الأولى في هذا التخصص.
 - ضمت الكلية في العام الجامعي التاسع والعشرين ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٤/٢٠١٥م (٣٠٢) طالب (٢٥٢٢) طالبة في مرحلة البكالوريوس و(٦٦) طالبة في مرحلة الدراسات العليا برنامجي الماجستير والدكتوراه.
 - احتفلت بتخريج الرعيل الأول من طلابها في ٢٣ شعبان ١٤١٢هـ الموافق ١٩٩٢/١٢/٢٦م تحت رعاية صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رحمه الله.
 - واحتفلت الكلية بتخريج الدفعة الثانية من طلابها والأولى من طالباتها في ٢٩/١٠/١٤١٣هـ الموافق ١٩٩٣/٤/٢١م.
 - ستحتفل الكلية هذا العام ٢٠١٥/٢٠١٤م بتخريج الدفعة الخامسة والعشرين من الطلاب والدفعة الرابعة والعشرين من الطالبات في تخصص الدراسات الإسلامية، والدفعة الحادية عشرة من الطلاب والدفعة السابعة عشرة من الطالبات في تخصص اللغة العربية وآدابها.

٢- الدراسات العليا بالكلية خطوة رائدة:

- أنشئ قسم الدراسات العليا بالكلية في العام الجامعي ١٩٩٦/٩٥م ليحقق غرضاً سامياً وهدفاً نبيلاً، وهو إعداد مجموعة من طلبة هذه الدولة للتعمق في الدرس والبحث والقيام بالمهام المرجوة في الجامعات ودوائر البحث العلمي وسائر المرافق، ولتجنب مشكلات اغتراب الطلبة عن الأهل والوطن وخاصة الطالبات.
- يخوّل البرنامج المنتهين به الحصول على درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية واللغة العربية وآدابها والتسجيل فيما بعد في برنامج الدكتوراه في الفقه الذي شرع فيه بدءاً من العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.
- افتتحت الكلية بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م برنامج الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها شعبيتي الأدب والنقد واللغة والنحو.
- وقد صدر قرار معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٥٦) لسنة ١٩٩٧م بمعادلة درجة الدبلوم العالي في الفقه الإسلامي التي تمنحها بدرجة الدبلوم العالي في هذا التخصص.
- كما صدر القرار رقم (٥٧) لسنة ١٩٩٧م بمعادلة درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية (الفقه) و(أصول الفقه) التي تمنحها الكلية بدرجة الماجستير في هذين التخصصين.
- تخرجت (١٧٩) طالبة من برنامج الدراسات العليا في الكلية منهن (٨٧) طالبة من ماجستير الشريعة الإسلامية تخصص (الفقه، أصول الفقه) و(٧٠) طالبة من ماجستير اللغة العربية وآدابها شعبيتي (اللغة والنحو، والأدب والنقد) و(٢٢) طالبة في الدكتوراه (١٢) في قسم الشريعة و(١٠) طالبات في الدكتوراه قسم اللغة العربية وذلك منذ انطلاق البرنامج.

٣- الرؤية - الرسالة - الأهداف:

أ - **الرؤية** : تعمل الكلية على «أن تكون مؤسسة تعليمية رائدة ذات كفاءة علمية وبحثية تسهم في تأكيد الهوية الثقافية للمجتمع الإماراتي، بالتركيز على تعميق الوعي بالعلوم الإسلامية واللغة العربية، المعارف المحققة لمتطلبات العصر».

ب- **الرسالة** : «تعمل الكلية على تنمية مستوى الطلبة في الدراسات الإسلامية واللغة العربية وآدابها، وتنمية المهارات الشخصية والقيادية وتوفير بيئة البحث العلمي لتطوير المناهج العلمية وتحقيق التميز الأكاديمي لبناء مجتمع معرفي ذي جودة عالية خدمة للمجتمع».

ج- **من أهداف الكلية**: تهدف الكلية إلى تحقيق أهداف متعددة منها:

- ١- الأهداف العلمية : وتشمل ترقية المستوى المعرفي للطلاب في مجال تخصصه، في العلوم الإسلامية واللغة العربية وآدابها عن طريق تنمية روح البحث العلمي في المعارف التي تتطلبها الحياة العصرية والحضارية للأمة.
- ٢- الأهداف العملية ومهاراتها : بما في ذلك ترقية المهارات الأساسية التقليدية والمتجددة قراءة وكتابة وبحثاً.
- ٣- الأهداف السلوكية : وذلك بأن نكون الطالب الذي يعمل على أن يرقى بسلوكه لتحقيق القيم الأخلاقية والوطنية التي تنمي عنده حب الوطن والحق والخير والجمال وعمران الأرض، وتحقق عنده تقدير المقومات الأساسية لمفهوم الوطن والدولة وتقدير آفاق المستقبل من أجل الأجيال الصاعدة.

٤- **مجلس الأمناء** : يقوم مجلس الأمناء بالإشراف على الشؤون العامة للكلية وتوجيهها لتحقيق أهدافها، ويضم المجلس إضافة إلى رئيسه مؤسس، الكلية عدداً من الشخصيات المتميزة التي تجمع بين العلم والمعرفة والرأي والخبرة، ممن يمثلون الفعاليات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٥- **أقسام الكلية** : تضم الكلية أربعة أقسام تشكّل في مجموعها وحدة متكاملة وتمثّل مقرراتها المتضاربة جميعاً منهاج الكلية ولا يتخرّج الطالب إلا بعد نجاحه فيها وهي:

- ١ - قسم الشريعة. ٢ - قسم أصول الدين. ٣ - قسم اللغة العربية وآدابها. ٤ - قسم المتطلبات.
- وتجدر الإشارة إلى أنّ في الكلية فرعين: فرعاً للطلاب وفرعاً للطلّابات.
- في الكلية برنامج للدراسات العليا يضم ماجستير الشريعة الإسلامية تخصص الفقه والأصول، وماجستير اللغة العربية شعبي الأديب والنقد واللغة والنحو، ودكتوراه الشريعة الإسلامية تخصص الفقه والأصول، ودكتوراه اللغة العربية شعبي الأديب والنقد واللغة والنحو.

٦- نظام الدراسة

- مدة الدراسة للحصول على درجة الإجازة (البكالوريوس) أربع سنوات لحاملي الشهادة الثانوية الشرعية أو الثانوية العامة بفرعيها: العلمي والأدبي أو ما يعادلها.
- تقوم الدراسة في الكلية على أساس النظام الفصلي وقد طُبّق منذ العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢.
- يلتزم الطالب بالحضور ومتابعة الدروس والبحوث المقرّرة.

٧- أنشطة ثقافية ومجتمعية

- تنظم الكلية في كلّ سنة موسماً ثقافياً يحاضر فيه نخبة من العلماء والأساتذة والمفكرين من داخل الدولة وخارجها ويدعى إليه دعوة عامّة.
- تصدر الكلية هذه المجلة، وهي علمية وفكرية محكمة، مرتين كلّ عام وتسمّى باسمها، وتنشر بحوثاً ودراسات جادّة للأساتذة والعلماء من داخل الكلية وخارجها. وتشرف على مشروع الكتاب الجامعي الذي صدر منه لحد الآن (١٢) مؤلفاً.
- تقيم الكلية ندوة علمية دولية في الحديث الشريف كل سنتين.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية
تصدر عن كلية الدراسات الإسلامية والعربية - دبي

الاشتراك السنوي*

خارج دولة الإمارات (بالدولار)		داخل دولة الإمارات (بالدرهم الإماراتي)		
الأفراد	المؤسسات	الطلبة	الأفراد	المؤسسات
٣٠	٤٠	٢٥	٥٠	١٠٠

جميع أعداد المجلة موجودة على قرص مضغوط (CD) وعلى الراغبين في
اقتنائها الاتصال بسكرتارية المجلة على الرقم: ٠٠٩٧١٤٣٧٠٦٥٥٧

قسمة الاشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، لمدة () سنة،

ابتداء من :

الاسم :

العنوان :

قيمة الاشتراك :

طريقة الدفع **: صك / حوالة مصرفية

رقم : تاريخ : / / ٢٠

الرجاء كتابة الصك / الحوالة المصرفية باسم مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية،

دبي، حساب رقم (AE030240001520816487801 - بنك دبي الإسلامي - دبي).

التوقيع : التاريخ :

تملاً هذه القسيمة وترسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

الأستاذ الدكتور رئيس تحرير مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ص.ب: (٣٤٤١٤)، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

* قيمة الاشتراك السنوي تشمل التغليف والبريد الجوي.

** للمشاركين من داخل الدولة ترسل قيمة الاشتراك على شكل صك أو حوالة مصرفية، ولمن خارج
الدولة ترسل حوالة مصرفية.

قواعد النشر

أولاً:

تنشر مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية البحوث العلمية باللغتين العربية، والإنجليزية، على أن تكون بحوثاً أصيلة مبتكرة تتصف بالموضوعية والشمول والعمق، ولا تتعارض مع القيم الإسلامية، وذلك بعد عرضها على محكمين من خارج هيئة التحرير حسب الأصول العلمية المتبعة.

ثانياً:

تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للشروط الآتية:

١. ألا يكون البحث قد نشر من قبل أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، وألا يكون مستلاً من بحث أو من رسالة أكاديمية نال بها الباحث درجة علمية، وعلى الباحث أن يقدم تعهداً خطياً بذلك عند إرساله إلى المجلة.
٢. لا يجوز للباحث أن ينشر بحثه بعد قبوله في المجلة في مكان آخر إلا بإذن خطي من رئيس التحرير.
٣. يراعى في البحوث المتضمنة نصوصاً شرعية ضبط تلك النصوص، وذلك بتوثيق الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة.
٤. يطبع المخطوط بوساطة الحاسوب بمسافات مزدوجة بين الأسطر، على ألا يقل عدد صفحاتها عن (١٥) صفحة بواقع (٥٠٠٠) خمسة آلاف كلمة، ولا يزيد عن (٤٠) صفحة بواقع (١٠٠٠٠) عشرة آلاف كلمة وحجم الحرف (١٦)، وترسل منه نسخة ورقية، ونسخة إلكترونية تحت برنامج "word 2003" وتكتب أسماء الباحثين باللغتين العربية والإنجليزية، كما تذكر عناوينهم ووظائفهم الحالية ورتبهم العلمية.
٥. يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، على ألا تزيد كلماته عن (٢٠٠) كلمة.
٦. ترقم الجداول والأشكال والنماذج المخطوطة والصور التوضيحية وغيرها على التوالي بحسب ورودها في مخطوط البحث، وتزود بعنوانات يشار إلى كل منها بالتسلسل نفسه في متن المخطوط، وتقدم بأوراق منفصلة.
٧. يتبع المنهج العلمي في توثيق البحوث على النحو الآتي:

- * يشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى (هكذا: ^(١) ^(٢)) وتبين بالتفصيل في أسفل الصفحة وفق تسلسلها في المتن.
- * يشار إلى الشروح والملاحظات في متن البحث بنجمة (هكذا: *) أو أكثر.
- * تثبت المصادر والمراجع في قائمة آخر البحث مرتبة ترتيباً هجائياً بحسب اسم المؤلف يليه الكتاب والمعلومات الأخرى.
- * المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المحقق (إن وجد)، دار النشر، بلد دار النشر، رقم الطبعة يشار إليها بـ (ط) إن وجدت، التاريخ إن وجد وإلا يشار إليه بـ (د.ت).
- * البحوث في الدوريات: (اسم المؤلف، عنوان البحث، اسم المجلة، جهة الإصدار، بلد الإصدار، رقم العدد، التاريخ، مكان البحث في المجلة ممثلاً بالصفحات.
- ٨. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يطلبها المحكمات على بحثه وفق التقارير المرسله إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة من البحث.

ثالثاً:

١. ما ينشر في المجلة من آراء يعبر عن فكر أصحابها، ولا يمثل رأي المجلة بالضرورة.
٢. البحوث المرسله إلى المجلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
٣. يخضع ترتيب البحوث المقبولة للنشر في المجلة لاعتبارات فنية.
٤. يزود الباحث بعد نشر بحثه بنسختين من العدد الذي نشر فيه بحثه، زيادةً على (٧) مستلقات منه.
٥. ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى:

رئيس تحرير مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

ص.ب. ٣٤٤١٤ دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٠٠٩٧١٤٣٧٠٦٥٥٧

فاكس ٠٠٩٧١٤٣٩٦٤٣٨٨

أو البريد الإلكتروني: E-mail: iascm@emirates.net.ae

المحتويات

- الافتتاحية
- رئيس التحرير..... ١٦-١٥
- (كلمة المشرف العام: البحث العلمي في خدمة المجتمع)
- د. محمد أحمد عبد الرحمن..... ١٩-١٧
- منهج الإمام الألويسي في تفسير روح المعاني في توجيه الآيات المتشابهة
- د. صالح بن عبد الله الشثري..... ٦٨-٢٢
- جهود الإمام الشافعي في جرح الرواة وتعديلهم
- د. محمد عودة أحمد الحوري..... ١٢٦-٦٩
- استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها
- تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجاً -
- د. محمد أحمد عبد الرحمن..... ١٧٢-١٢٧
- عموم مقتضى عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء
- د. عبد الرحمن بن غازي طه خصيفان..... ٢٣٠-١٧٣
- حكم الكفارة في القتل العمد (دراسة فقهية مقارنة)
- د. جمال شاكر عبد الله..... ٢٦٠-٢٢١
- صيغ «استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي»
- د. حسن محمد الرفاعي..... ٢٠٦-٢٦١
- الخطاب الحسي في شعر الأطفال - الشاعر أحمد سويلم (أنموذجاً)
- د. مي محسن الحلفي..... ٢٥٠-٢٠٧
- قصيدة (يا جارة الدم والدمار) لحميد سعيد - دراسة موسيقية
- د. فتحي أبو مراد..... ٤١٦-٢٥١

- التورق المصرفي - دراسة نقدية مقاصدية
د. ماهر حسين حصوة..... ٤٦٨-٤١٧
- نقل الحركة في بنية الكلمة العربية - دراسة صوتية صرفية
أ. م. د. محمد خالد رحال العبيدي..... ٥٣٠-٤٦٩
- دور المرابطين في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب والأندلس
د. محمد المختار ولد السعد..... ٥٧٠-٥٣١
- **U. S. Trade Policy between Theory and Practice - The Case of U. S. Subsidies and the West African Cotton Crisis (2001-2004)**
Dr. Hachemi Aboubou - Mrs. Dziri Hassina..... 5 - 47

الإفتاحية

أ.د. أحمد عثمان رحمانى
رئيس التحرير



حمدا لله الذي بشكره تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد، معلم البشرية ومبلغ الكتاب والحكمة، أما بعد؛

فإن العدد «التاسع والأربعين» من مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية يخرج بصورة أكثر تنوعا، وربما تألقا؛ لما يحتويه من موضوعات أكاديمية مهمة، تحكيما وعلما؛ خضعت لكل المقاييس العلمية التي تحفظ للدوريات جديتها، وتحفظ للكاتب والقارئ حقهما في الاستفادة العلمية، والاحترام الخلقى والأكاديمي، حسب المعايير الجامعية، تقديرا لوقت القارئ الفاضل وعقله وانتمائه إلى الحقل الجامعي، الذي يميل بطبعه إلى الصرامة في المعالجة، والجدية في الطرح، حتى تتمكن من الإسهام في ترقية البحث العلمي في العالم العربي، تبعاً لما تستوجبه الرسالة العلمية في العصر الراهن الذي يعيش فيه العالم العربي أزمة كبيرة، لم يسبق له أن ذاق مرارتها؛ إذ إن المجلة إنما ترقى في نهاية الأمر - مهما كانت جدية هيئة تحريرها - برقي المستوى العلمي للفضاء المعرفي الذي تتفاعل معه قراءة ونقدا وإنتاجا. ولئن كانت هذه المجلة أكاديمية في الأساس، فإنها تتوسم في الفضاء الذي يتعامل معها الوعي العميق بالإرادة العلمية التي تسهم في الرقي بما يصلها من موضوعات للنشر، إذ إنها قد فتحت حقولها المعرفية لكل طارق يحمل أقلاما نيرة، تزيد من رقي المؤسسات الجامعية، التي تعزز بالقيم الحضارية التي تنتمي إليها لغة وفكرا، أصالة ومعاصرة، علما وأدبا.

ونظرا إلى كثرة البحوث التي تستقبلها المجلة من طرف الباحثين، فنأمل مستقبلاً في زيادة البحوث المنشورة، حتى نلبي رغبة الباحثين المتعطشين للنشر، ونشجع أكثر على الكتابة والإبداع، إيماناً منا بأن ارتباط حياة الأمة بتجدد الكتابة والفكر، وأن الكتابة الجادة مؤشر حيوية، تليق بها، وبتاريخها المجيد.

ولأن المجلة تهدف إلى الرقي الشامل، فقد حافظت للقراء والباحثين - على حد سواء - على الحقول المعرفية التي التزمت بها وهي:

١- حقل العلوم الإسلامية: وقد تضمن هذا العدد خمسة موضوعات؛ أولها في المناهج عند المفسرين، ويهدف صاحبه للكشف عن قضية من القضايا المنهجية التي تطرح بصفة عامة في المجتمعات المثقفة وعنوانه (منهج الإمام الألويسي في تفسير روح المعاني - في توجيه الآيات المتشابهة) وتدخل في الاهتمام بعلم التشابه اللفظي وعناية بعض العلماء المتقدمين بها منذ القرن الخامس الهجري، في حين كان عنوان، (جهود الإمام الشافعي في جرح الرواة وتعديلهم) يقدم صورة عن آلية نقد الرواة عند المحدثين، وأسلوب علوم الحديث الشريف في

ذلك، ويطرح موضوع (حكم الكفارة في القتل العمد - دراسة فقهية مقارنة)، أهمية الأحكام الفقهية المتعلقة بحماية النفوس ومكانة ذلك عند الله تعالى، وهو موضوع نعتقد أنه يحتل أولوية في العصر الحديث، كما أن موضوع (عموم المقتضى عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء) يعالج جانباً منهجياً من شأنه أن يقدم تحليلاً للفكر الأصولي، أما موضوع (صيغ استثمار الوقف النقدي في ميزان المعايير المالية للاستثمار الوقفي) فيلقي الضوء على أهمية الاستثمار في المال الوقفي.

٢- **حقل الأدب:** ويشمل موضوعين، عني الأول منهما، وعنوانه (الخطاب الحسي في شعر الأطفال: الشاعر أحمد سويلم أنموذجاً) بتجربة شعورية كانت ولا تزال محل اهتمام الشعراء، لما يتميزون به من حساسية مفرطة، من شأنها أن توقظ في المتلقي الرغبة في الاهتمام بالطفل بحكم كونه ثروة المجتمع الحي، أما الموضوع الثاني وهو (قصيدة (يا جارة الدم والدمار) - دراسة موسيقية نموذجاً): فيكشف عن بعض التقنيات الفنية في موسيقى الشعر وعلاقته بالمعنى.

٣- **حقل العلوم اللغوية:** وقد تركز البحث فيه حول (نقل الحركة في بنية الكلمة العربية، دراسة صوتية صرفية) في القيم الصرفية والصوتية، التي تعد من أكثر أوجه اللغة تداولاً في العصر الحديث، لاسيما بعد أن تداخلت اللغات على الألسنة، وقربت بين طرق التواصل بين الشعوب.

٤- **حقل التربية والاقتصاد:** ويشمل (استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها - تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجاً-)، ويدخل في صميم البحوث الميدانية التي تهدف إلى تعميق أساليب العمل التربوي، أما موضوع: (التورق المصري - دراسة نقدية مقاصدية) فيعنى بقضايا المنهج في المجال الاقتصادي، والصيرفي على وجه الخصوص.

٥- **حقل التاريخ:** ويشمل (دور المرابطين في ترسيخ المذهب المالكي بالمغرب والأندلس) ويخلص إلى أن الصحوة التي عرفها المذهب المالكي وما واكبها من ترسخه المعرفي والمؤسسي خلال عهد المرابطين، قد جعلته يصمد أمام الهزات السياسية والمذهبية التي عرفتها منطقة المغرب العربي - لاسيما في عهد الموحدين - ويتفرد بمنطقة الغرب الإسلامي إلى يومنا هذا.

٦- **حقل البحوث باللغة الأجنبية:** ويشمل:

U. S. Trade Policy between Theory and Practice -The Case of U. S. Subsidies and the West African Cotton Crisis (2001-2004).

وترجمته: (السياسة التجارية الأمريكية بين النظري والتطبيقي "الدعم الحكومي الأمريكي وأزمة القطن في دول غرب أفريقيا بين عام ٢٠٠١-٢٠٠٤".

تلك هي أهم الموضوعات التي احتواها هذا العدد، أملين في المستقبل أن نتلقى موضوعات أكثر جدية، وعمقا.

والله ولي التوفيق والهادي إليه

كلمة المشرف العام للعدد (٤٩) - البحث العلمي في خدمة المجتمع

بقلم: الدكتور محمد أحمد عبد الرحمن

البحث العلمي في كلية الدراسات الإسلامية والعربية أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للكلية، ويتحقق على عدة مستويات، ولعل أهمها بالنسبة لحديث هذا العدد هو ما يحققه للمجتمع الإماراتي من خدمة.

ويتجلى ذلك أكثر إذا نحن قمنا بعمل إحصائي يتناسب مع الهدف من هذه الكلمة لبيان ما حققه البحث عن طريق جهود طالبات الكلية، إذ وصل عدد البحوث التي كانت موضوعاتها تمس جانباً من جوانب المجتمع إلى أزيد من ٥٠ موضوعاً، سنقتصر حديثنا هنا على بعض ما ذكر في كتاب المئة الأولى^(١)، وهي ست عشرة رسالة كلها تخدم المجتمع بطريقة مباشرة، وسنعرضها تبعا للمجال الأكاديمي الذي عرضت فيه، ويشمل الفقه، والأدب واللغة.

أولاً: الفقه وعلاقته بالقوانين في الدولة، ويشمل:

١- مسؤولية الناقل في الفقه الإسلامي/دراسة مقارنة بما عليه العمل به في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بين البحث أن مسؤولية الناقل قيمة إيمانية، وأن القانون الإماراتي أدرك أن هذه القوانين تواكب الكثير من جوانب الحياة، وقد تجلّى ذلك من خلال التحليل الفقهي لقوانين النقل الإماراتية البري أو البحري أو الجوي، وأن هذه المسؤولية لا تنشأ إلا إذا كانت هنالك رابطة عقدية بين الناقل والراكب، وأن ضابط العيب الذي يضمن به الناقل هو كل عيب يخل بالانتفاع بوسيلة النقل ويلزم من تقرير الناقل ثبوت حق الضرر في التعويض عما أصابه من ضرر.

٢- تعيب المعقود عليه وأثره في عقد البيع دراسة فقهية مقارنة بقانون المعاملات المدنية الإماراتية. إذ درس البحث هذا المشكل الاجتماعي الاقتصادي في الوقت نفسه، مبيناً أن الجهل بذلك يؤدي إلى مشكلات ونزاعات شغلت المحاكم، مما يستوجب دراستها لتوجيه الفهم نحوها تقليلاً لمخاطرها.

٣- الدور التنموي لعمل الجمعيات الخيرية الإماراتية دراسة فقهية مقارنة، وقد بين البحث أن الإشراف الحكومي على العمل الخيري في الإمارات من حيث التمويل والتأسيس ووجهة العمل حال دون تأثرها بتداعيات الحادي عشر من سبتمبر، وأن خضوع الجمعيات الخيرية العاملة في دولة الإمارات لرقابة دقيقة مما يضمن سلامة أنشطتها.

١- كتاب المئة الأولى: كتاب تعريف، يعرض باختصار الرسائل العلمية المنجزة بالكلية.

٤- الأحكام الفقهية بين الثابت والمتغير في قانون الأحوال الشخصية في دولة الإمارات العربية المتحدة/دراسة تطبيقية مقارنة، إذ تبين أن دولة الإمارات سلكت مسلك الشريعة في تقنين مسائل الأحوال الشخصية بما في ذلك قواعد العقود، وتحديد سن الزواج، حيث عد من متغيرات العصر التي تفرضها التغيرات الاجتماعية.

٥- الحماية الشرعية للقصر/دراسة فقهية مقارنة بقانون الأحوال الشخصية الإماراتي، إذا اعتنى هذا البحث بحماية القصر مبيناً أن الدمج الاجتماعي للقصر في المجتمع وتحويلهم إلى عوامل بناء هو من معالم نجاح أي حضارة.

٦- الجرائم الاقتصادية عبر الشبكة العالمية للمعلومات دراسة فقهية مقارنة بقانون الجنائي الإماراتي، حيث انتهت الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية رافد مهم للاقتصاد الوطني والعالمي وأن المعلومات تعد من الحقوق المعنوية ذات القيمة الاقتصادية، كما أن الجرائم الاقتصادية المرتكبة عبر شبكة المعلومات من الجرائم المستحدثة التي تتطلب أحكاماً جديدة تستمد قوتها من الشرع لتكتسب فاعلية أقوى في القوانين الوضعية.

ثانياً: الأدب وعلاقته بقضايا المجتمع الإماراتي، ويشمل، ثلاثة حقول أساسية في خدمة المجتمع، أما أولهما فيتناول مجال الطفل، في رسالتين:

١- قصص الطفل في أدب الإمارات المعاصر دراسة تحليلية فنية

٢- صورة الطفل في الرواية الإماراتية

ويعنى على الخصوص بأدب الأطفال الإماراتيين للوقوف على ما ينبغي أن يقدم لأطفال الإمارات من أدب ينشئ فيهم الحاسة الأدبية، وينمي فيهم الذوق الأخلاقي المناسب لقيم مجتمعنا العربي الإسلامي، ومن هنا جاء البحثان منسجمين يكمل أحدهما الثاني، ويعطى صورة عن الطفل في الرواية، وهي عمل أدبي أوسع من القصة، لأنه قد يستخدم في المجال السينمائي، فيكون تأثيره عندئذ أقوى.

وأما ثاني الحقلين فيتناول الوطن والمجتمع وواقع الأسرة الإماراتية والموروث الثقافي، وقد تضمن أربعة بحوث تعالج متماسكة قضايا المجتمع، من خلال الأجناس الأدبية الأساسية وهي الشعر والرواية والقصة، وهي:

- الوطن في الشعر الإماراتي المعاصر،

- واقع الأسرة في الرواية الإماراتية. دراسة موضوعية فنية

- الاتجاه الاجتماعي بين الرواية الإماراتية والعمانية، دراسة موازنة

- الموروث الثقافي في القصة الإماراتية

وأما الحقل الثالث فقد تناول الجانب النفسي عند المبدع في علاقته بالمتلقي بما يركز على سيكولوجية الصورة على الخصوص، لما للصورة من تأثير على مخيلة المتلقي الإماراتي. __ بعنوان سيكولوجية الصورة الشعرية في الشعر الإماراتي، إذ إن خصوصية الصورة في الشعر الإماراتي تأتي من كون مصادرها وبيئة الشاعر والظروف المحيطة مغايرة عما في البيئات الأخرى. لذا تميزت الصورة عند الشاعر الإماراتي بكونها صورة حسية يقل فيها الرمز.

إن كل ذلك يفسر لنا أموراً أساسية منها :

١- البحث العلمي في الجامعات كما تتصوره الكلية يعتمد على توجيهات البحث العلمي بالدولة لتحقيق مجال خدمة المجتمع الإماراتي.

٢- رصد واقع البحث العلمي، بالكلية وعرض مراحل تطوره، من مهام دائرة البحث العلمي.

٣- إبراز أهم المشكلات التي تعمل بحوث الطالبات على حلها، لتجديد النظر فيها موضوعاً ومنهجاً.

٤- تقديم رؤية منهجية مقترحة للإسهام في علاج مشكلات البحث العلمي وتحقيق جودته.

ومنه نستنتج أن تلك الدراسات التي ترتبط بالمجتمع الإماراتي من شأنها أن تقدم الوجه الثقافي للمجتمع، وتعمق بُعد الهوية الوطنية؛ لكي تبين أننا وإن كنا نشكل جزءاً مرتبطاً في عاداته وتقاليده بالعالم، فإن لنا في الوقت نفسه حياتنا الخاصة وعاداتنا وتقاليدينا التي ينبغي أن نجدها معكوسة في تلك الدراسات التي تفسر؛ إما ظاهرة أدبية وإما قاعدة قانونية، وهي في مجملها تعمق الإحساس بالهوية، فالإرث الثقافي للإنسان يختلف عن الإرث العام، من حيث قدرته على التغيير والتحول، تبعاً لتقاطعه مع ثقافات أخرى، وفي الوقت نفسه يفسر لنا كيف نمت هذه الدراسات بنمو الظواهر الإبداعية نفسها، لأن المجتمع الإماراتي عاش نمواً كبيراً وسريعاً في الوقت نفسه، ومن الضروري أن يبقى هذا النمو ما بقي الإنسان الإماراتي في المجتمع يكتب بوعي، وما دام الباحث الجامعي ينتقد ما يكتب ويفسره بوعي كذلك.

ثم إن هناك طرفاً ثالثاً هو المتلقي القارئ الذي يقرأ (الإبداع) بتوجيه من الباحثين، ويقرأ البحوث رغبة في فهم الإبداع، وبذلك تتقارب وجهات نظر أفراد المجتمع جميعاً، إذ يتواصل المبدع والباحث مع القارئ العادي باستمرار. مما يعزز قدراتهم جميعاً وينمي فيهم روح التألف بزيادة قدراتهم على التعلم. لاسيما والدراسات المعدة من الطالبات المجدات شاملة لأعمال المبدعين والمبدعات.

والآن إن سألنا كيف تحقق كل ذلك؟ وجدنا أنفسنا أمام توجيهات أكاديمية تتبناها سياسة التعليم في الدولة تركز على معايير تصب في قواعد (الجودة الشاملة) مما عزز كثيرا من العوامل التي دفعت البحث العلمي في الكلية ليقدم كل هذه الرسائل العلمية التي تهتم بشأن المجتمع الإماراتي في العمق الذي هو (الثقافة). ونعتقد أنه كلما كانت العناية بخدمة المجتمع هي غاية البحث في الكلية، فإننا نكون بذلك نخدم الفرد ليتطور عن طريق التعلم وفق متطلبات النظام التعليمي في الدولة. وذلك ما سنعرضه في حلقات لاحقة بالمجلة إن شاء الله.

د. محمد أحمد عبد الرحمن

البحوث

منهج الإمام الألووسي في تفسير روح المعاني
في توجيه الآيات المتشابهة

د. صالح بن عبد الله الشثري
أستاذ مشارك - رئيس قسم العلوم الإنسانية
كلية الملك خالد العسكرية



ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

نال علم المتشابه اللفظي عناية بعض العلماء المتقدمين، منذ القرن الخامس الهجري، إلا أن الجهد في هذا الباب متواضع، فكان بعض العلماء يعتمد على ما ألف قبله، ولعل ذلك يرجع لوعورة مسلكه، فهو باب دقيق، ولج فيه علماءؤه مضايق تضيق عنها الإبر، مما يستدعي الفهم الدقيق، والعلم الجم بعلوم اللغة، فهذا العلم لم ينل نصيبه من البحث والدراسة التي تتناسب مع أهميته، كما نال غيره من علوم القرآن الكريم كعلم التفسير مثلاً.

وإذا تأملنا التراث الإسلامي في هذا الموضوع وجدنا أن عدداً من العلماء منذ القرن الخامس الهجري اعتنوا بهذا الباب المهم في فهم كتاب الله تعالى وتدبره، ومن أبرز أولئك: علماء المتشابه اللفظي الذين ألفوا كتباً ومصنفات خاصة بهذا العلم، وقد كان لهم مناهج متنوعة في توجيه الآيات المتشابهة. كما أن لعلماء التفسير جهوداً تذكر فتشكر، فهم أصل هذا العلم، وتفاسيرهم الكثيرة المتنوعة تزخر بالتأملات والوقفات الفريدة في توجيه تلك الآيات المتشابهة.

وسوف يكون مدار حديثنا في هذا البحث الموجز عن علم من أعلام التفسير، وهو الإمام الألويسي صاحب كتاب «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»، وسنقف ووقفات مع منهجه في توجيه الآيات المتشابهات في كتاب الله تعالى، وهي جزء من منهجه في تفسير كتاب الله تعالى.

أما ورقات هذا البحث فتمثل بعد هذا المدخل في المباحث التالية:

- المبحث الأول: تعريفات
- المبحث الثاني: مناهج العلماء الذين اعتنوا بالمتشابه اللفظي
- المبحث الثالث: منهج الإمام الألوسي في توجيه الآيات المتشابهة

منهج الإمام الألوسي في تفسير روح المعاني

في توجيه الآيات المتشابهة

مدخل:

يعد توجيه الآيات المتشابهة في ألفاظها في القرآن الكريم أحد مفاتيح الفهم والتدبر لكتاب الله تعالى، فقد جاءت النصوص بالدعوة إلى ذلك، فتنوع الخطاب الداعي لذلك، فتارة بالنظر، وتارة بالتفكير، كقوله تعالى: ﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ص: ٢٩، وقوله: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ﴾ ق: ٦، وقوله: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (١١٠) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ آل عمران: ١٩٠، ١٩١.

وهذا العلم نال عناية بعض العلماء المتقدمين، منذ القرن الخامس الهجري، إلا أن الجهد في هذا الباب متواضع، فكان بعض العلماء يعتمد على ما ألف قبله، ولعل ذلك يرجع لوعورة مسلكه، فهو باب دقيق، ولج فيه علماءؤه مضايق تضيق عنها الإبر، مما يستدعي الفهم الدقيق، والعلم الجم بعلم اللغة، فهذا العلم لم ينل نصيبه من البحث والدراسة التي تناسب مع أهميته، كما نال غيره من علوم

القرآن الكريم كعلم التفسير مثلاً.

وإذا تأملنا التراث الإسلامي في هذا الموضوع وجدنا أن عدداً من العلماء منذ القرن الخامس الهجري اعتنوا بهذا الباب المهم في فهم وتدبر كتاب الله تعالى، ومن أبرز أولئك: علماء المتشابه اللفظي الذين ألفوا كتباً ومصنفات خاصة بهذا العلم، وقد كان لهم مناهج متنوعة في توجيه الآيات المتشابهة.

كما أن لعلماء التفسير جهوداً تذكر فتشكر، فهم أصل هذا العلم، وتفاسيرهم الكثيرة المتنوعة تزخر بالتأملات والوقفات الفريدة في توجيه تلك الآيات المتشابهة.

وسوف يكون مدار حديثنا في هذا البحث الموجز عن علم من أعلام التفسير، وسنقف وقفات مع منهجه في توجيه الآيات المتشابهات في كتاب الله تعالى، وهي جزء من منهجه في تفسير كتاب الله تعالى.

أما ورقات هذا البحث فتتمثل بعد هذا المدخل في المباحث التالية:

- المبحث الأول: تعريفات
- المبحث الثاني: مناهج العلماء الذين اعتنوا بالمتشابه اللفظي
- المبحث الثالث: منهج الإمام الألويسي في توجيه الآيات المتشابهة

المبحث الأول: تعريفات

- المراد بالمتشابه اللفظي

ذكر علماء اللغة أن المتشابه يطلق في اللغة على ما تماثل من الأشياء، وأشبه بعضها بعضاً، وعلى ما يلتبس من الأمور^(١)، يقول المناوي (ت ١٠٣١): (المتشابه:

١- انظر: لسان العرب: ١٣/ ٥٠٣.

المشكل الذي يحتاج فيه إلى فكر وتأمل^(٢). أما متشابه القرآن حين يطلق فإنه يطلق على نوعين، الأول: المتشابه المعنوي، وهو يقابل المحكم، وقد دار حول هذا النوع جدل كبير بين العلماء لتحديد المراد منه في القرآن الكريم، وهو ليس مجال بحثي في هذا الكتاب، وخلاصة ذلك أن المراد به الغامض المشكل مما استأثر الله سبحانه بعلمه كعلم المغيبات، وعلم الساعة، أو أنه مما التبس فهم المراد منه، من حيث خرج ظاهره عن دلالة على المراد به، لشيء يرجع إلى اللغة، أو العقل أو غير ذلك^(٣)، وقد تناوله الزركشي في البرهان، في النوع السادس والثلاثين (معرفة المحكم من المتشابه)، كما بحثه السيوطي في الإتقان، وكذلك في معترك الأقران، وكذلك كتاب التحبير^(٤)، وأبرز كتب هذا النوع: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة^(٥)، وحقائق التأويل في متشابه التنزيل للشريف الرضي^(٦)، ومتشابه القرآن للقاضي عبد الجبار^(٧).

أما النوع الثاني فهو المتشابه اللفظي، والمراد به الآيات التي تكررت في القرآن الكريم، في القصة الواحدة من قصص القرآن أو موضوعاته، في ألفاظ متشابهة، وصور متعددة، وفواصل شتى، وأساليب متنوعة، تقديمياً وتأخيراً، وذكرًا وحذفًا، وتعريفًا وتنكيرًا، وإفرادًا وجمعًا، وإيجازًا وإطنابًا، وإبدال حرف

- ٢- التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤف المناوي: ٦٣٣.
- ٣- انظر: متشابه القرآن دراسة موضوعية للدكتور عدنان زرزور: ١٥-٥٣.
- ٤- انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ١١٣، الإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٢، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ١/ ١٠٣، والتحبير في علم التفسير: ١٠١.
- ٥- أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢١٣هـ - ٢٧٦هـ) أديب فقيه محدث مؤرخ عربي. له العديد من المصنفات أشهرها عيون الأخبار، وأدب الكاتب وغيرها، انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٤/ ٤٢.
- ٦- هو أبو الحسن محمد بن الحسين، وهو أخو الشريف المرتضى، وُلد ببغداد سنة ٣٥٩هـ، وكانت وفاته ببغداد سنة ٤٠٦هـ، كان شاعراً متألقاً وأديباً فذاً، انظر: حقائق التأويل، ترجمة المحقق: ١٩.
- ٧- هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، ولد في مدينة همدان بإقليم خراسان في أواخر الربع الأول من القرن الرابع، وكانت وفاته ٤١٥هـ، نشأ في أسرة فقيرة رقيقة الحال، واتصل بالصاحب ابن عباد وولي قضاء الري، كان متمكناً من جميع فروع الثقافة المعروفة في عصره، انظر: مقدمة تحقيق مشابه القرآن لعدنان زرزور: ١/ ٧-٢٧.

بحرف آخر، أو كلمة بكلمة أخرى ونحو ذلك، مع اتفاق المعنى العام لغرض بلاغي، أو لمعنى دقيق يراد تقريره، لا يدركه إلا من آتاه الله علماً وفهماً لأسرار كتابه، وهي بحق كنز ثمين من كنوز إعجازه، وسر من أسرار بيانه.

يقول الزركشي: (هو إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة، ويكثر في إيراد القصص والأنباء، وحكمته التصرف في الكلام وإتيانه على ضروب؛ ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك)^(٨)، ومراده بالقصة: الأمر والموضوع مطلقاً، سواء ورد الاختلاف في أثناء القصة القرآنية، أو غيرها، وهذا النوع ألفت فيه العلماء مؤلفات كثيرة^(٩)، سوف نشير إلى بعضها إن شاء الله.

• الإمام الألوسي:

هو أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ولد سنة ١٢١٧هـ في الكرخ من بغداد، في بيت علم وأدب، وكان - رحمه الله - عالماً كبيراً، وإمام عصره بين العلماء في العراق، برز في الفقه والعلم والأدب، وفي التفسير والحديث والأصول والفروع، جمع كثيراً من العلوم.

أخذ العلم عن فحول العلماء، منهم والده، والشيخ خالد النقشبندي، والشيخ علي السويدي، فنشأ في بيت علم. فاشتغل بالتدريس والتأليف وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وتخرج عليه جماعة من العلماء.

تميز بالذكاء والفتنة، وكان ذا حافظة عجيبة، وكثيراً ما كان يقول: «ما استودعت ذهني شيئاً فخانني، ولا دعوت فكري لمعضلة إلا وأجابني»، وهذه الصفات مكنته من الاطلاع على تراث المتقدمين، فاستوعب آراءهم، ووازن بينها، وكانت لديه شخصية علمية ظاهرة في التعامل مع أقوال العلماء في الأخذ

٨- البرهان في علوم القرآن: ١/ ١١٣.

٩- انظر: كتاب متشابه القرآن دراسة موضوعية، ومقدمة تحقيق كتاب كشف المعاني لابن جماعة: ٥٩-٦٢، ومقدمة تحقيق كتاب درة التنزيل: ٤٩-٥٢.

والرد، والنقاش والترجيح.

وقد تقلد الإفتاء في المذهب الحنفي، وولي الأوقاف بالمدرسة المرجانية، وكانت مشروطة لأعلم أهل البلد، وكان - رحمه الله - عالماً باختلاف المذاهب مطلعاً على الملل والنحل، سلفي الاعتقاد، فيما يظهر، شافعي المذهب، وكان في كثير من المسائل يقلد الإمام أبا حنيفة - رحمه الله -، وكان في آخر أمره يميل للاجتهاد، توفي في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٠هـ، ودفن بالكرخ، عاش ثلاثاً وخمسين عاماً، وقد خلف مؤلفات نافعة، أبرزها وأهمها «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»^(١٠).

• روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:

ذكر الإمام الألوسي في مقدمة تفسيره أنه رأى في بعض ليالي الجمعة من شهر رجب سنة ١٢٥٢ هـ رؤيا عجيبة، وأن الله أمره بطي السماء والأرض، رتق فتقهما على الطول والعرض، فرفع يداً إلى السماء وخفض الأخرى إلى مستقر الماء، ثم انتبه من نومه، وهو مستعظم لها، فجعل يفتش لها عن تعبير، فرأى في بعض الكتب أنها إشارة إلى تأليف تفسير، فشرع فيه في شهر شعبان من السنة المذكورة، وكان عمره إذ ذاك أربعاً وثلاثين سنة، وذكر في خاتمته أنه انتهى منه ليلة الثلاثاء لأربع خلون من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٦٧ هـ ولما انتهى منه جعل يفكر في اسمه؟ وبماذا يدعوه؟ فلم يظهر له اسم تهتش له الضمائر، وتبتش من سماعه الخواطر، فعرض الأمر على وزير الوزراء علي رضا باشا. فسماه على الفور: «روح المعاني، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»^(١١)، فاستحسن ذلك.

١٠- انظر: مقدمة روح المعاني: ٣-٥، والأعلام للزركلي: ٧/ ١٧٢ وما بعدها، والتفسير والمفسرون للذهبي: ٢٥٢-٢٥٤.

١١- انظر: مقدمة روح المعاني: ٥.

وذكر أنه كان في نهاره يشتغل بالتدريس والإفتاء، وفي أول ليلة يجتمع بالعلماء ويتناقش معهم في المسائل العلمية، وفي آخر ليلة يكتب في التفسير، ثم بعد ذلك يدفع ما كتبه إلى كتاب استأجرهم لهذه المهمة، فيبوضون ما كتبه في ليلته في عشر ساعات، فهذا يدل على كثرة كتابته وسرعة بديهته.

أما منهجه في التفسير فله معالم وسمات كثيرة، منها:

- أن التفسير يعد جامعاً وشاملاً لكل جوانب التفسير من لغة وبيان ورواية ودراية، وتأميل وتفسير، واستعراض للآراء المختلفة سواء بالموافقة والمخالفة، أو التعقيب والموازنة، أو التأييد والتفنيد، أو الترجيح، وفيه يجد القارئ بغيته في علوم القرآن الكريم كلها.
- يبدأ التفسير بالحديث عن نزول السورة وهل هي مكية أم مدنية، وأسماء السورة وفضائلها، وبعد ذلك بيان مناسبة السورة والآيات، وبيان المقاصد في تلك المناسبات.
- كما يستعرض آيات الأحكام، وأقوال الفقهاء، ويختار منها، وفي الغالب يميل ويرجح المذهب الحنفي.
- العناية باللغة والنحو في التفسير ظاهرة، ولا سيما في الحديث عن المفردات والتراكيب.
- كما ينقل كلام أهل التصوف والتفسير الإشاري، وقد بالغ في ذلك، كما يسرد الإسرائليات ليقوم بردها وتفنيدها، كما فعل ابن كثير.
- أما في العقيدة فهو ينسب نفسه إلى السلف، ونراه يختار مذهب الأشاعرة في بعض المواضع، ويذهب للتصوف ويغرق فيه في بعض المواضع.

- أما مصادره فقد أولى عناية خاصة بالفخر الرازي في التفسير الكبير، والزمخشري في الكشاف، وابن عطية في المحرر الوجيز، وأبي السعود في إرشاد العقل السليم، وأبي حيان في البحر المحيط.

والمطلع على تفسير روح المعاني يجد نفسه أمام موسوعة تفسيرية كبيرة، حوت أقوالاً كثيرة في التفسير للسلف والخلف، كما أنه يرجع إلى تفاسير كثيرة، فهو جامع لخلاصة كل ما سبقه من التفاسير، فتراه ينقل عن تفسير الفخر الرازي، وابن عطية، وأبي حيان، وأبي السعود، والبيضاوي، وابن كثير، وغيرهم من أصحاب التفسير، وهو في نقله يقدر العلماء الذين سبقوه، فمثلاً: تفسير أبي السعود إذا نقل عنه قال: قال شيخ الإسلام، أما تفسير البيضاوي إذا نقل عنه قال: قال القاضي، وإذا نقل عن تفسير الفخر الرازي، قال: قال الإمام^(١٢).

والتفسير بدأ بسورة الفاتحة وانتهى بسورة الناس، كما هو المعتبر عند علماء التفسير، وطبع التفسير عدة طبعات أولها طبعة المنار عام ١٣٥٥هـ، وهي طبعة نادرة، كما طبع في بيروت عام ١٤١٥هـ في خمسة عشر مجلداً، وقد ضبطه وصححه، علي عبد الباري عطية، عن طريق دار الكتب العلمية في بيروت، وهي غير محققة.

المبحث الثاني: مناهج العلماء الذين اعتنوا بالمتشابه اللفظي

سنتحدث في هذا المبحث عن أمرين مهمين أحدهما أنواع مناهج العلماء الذين اعتنوا بالمتشابه اللفظي، سواء بالجمع، أو التوجيه والتحليل، أو النظم، كما نشير إلى مؤلفات أولئك العلماء، ثم نتناول بعد ذلك أبرز معالم منهجهم، ونخص بذلك الذين اعتنوا بتوجيه الآيات المتشابهة.

١٢- انظر: التفسير والمفسرون: ٢٥٢ وما بعدها،

أولاً: أنواع مناهج العلماء الذين اعتنوا بالمتشابه اللفظي:

حين نتأمل جهود العلماء الذين ألفوا في علم المتشابه عبر تاريخ أمتنا المجيد، وبإلقاء نظرة شاملة لما حوته المكتبة الإسلامية، نجد أن جهود العلماء في هذا العلم نشأت وتطورت كغيرها من العلوم، فبدأت بملاحظات وإشارات، ثم مرحلة الجمع والتدوين، ثم مرحلة التحليل، وقد كان لعلماء التفسير دور مهم في تلك المراحل بإشاراتهم وملحاتهم البيانية، ويمكن أن نجمل ذلك في الأمور التالية:

أولاً: الملاحظات والإشارات لمواطن المتشابه اللفظي، وهذه مبنوثة في آثار سلف الأمة، ولا سيما عند جمع من المفسرين.

وهذه اللطائف نجدها في كتب العلماء على مر العصور، وأخص بذلك علماء التفسير، فجزء من جهودهم منصب حول توجيه الآيات، وبيان أسرارها، كما أن لعلماء الحديث، وعلماء اللغة نصيباً في ذلك، وأذكر مثلاً على ذلك، فقد قام الدكتور عبد الفتاح لاشين، بتأمل تراث ابن القيم رحمه الله، وأخرج لنا كتاباً موسوماً بـ(ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن)^(١٣).

ولا يسع المقام لذكر شواهد على هذه المرحلة المهمة في تاريخ هذا العلم، ولعلنا نقف وقفة موجزة عند أبرز المفسرين الذين اعتنوا بتوجيه الآيات المتشابهة ضمن تفاسيرهم، منهم:

١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).

٢- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للفخر الرازي (ت ٦٠٤هـ).

٣- البحر المحيط لأبي حيان (٧٥٤هـ).

١٣- انظر: دار الراءد العربي، بيروت، لبنان ط١، ١٤٠٢هـ.

٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للفخر الرازي (ت ١٢٧٠هـ).

٥- التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ).

وتعد هذه المؤلفات أبرز كتب التفسير التي رأيت فيها إشارات ولمحات ظاهرة في العناية بالمتشابه اللفظي، وهذا لا يلغي عناية التفاسير الأخرى، وما جاء فيها من ملاحظات وإشارات قيمة، ومن أولئك: القرطبي وابن كثير، وأبي السعود، والشنقيطي، وغيرهم من أئمة التفسير، التي تزخر مؤلفاتهم بتلك الإشارات واللمحات.

ثانياً: جمع المتشابه اللفظي سواء في رسائل مختصرة، أو مؤلفات خاصة؛ ولكن بدون توجيه لتلك الاختلافات بين الآيات.

وهذا الجهد طيب، ومثمر لحفاظ كتاب الله تعالى، كما أن فيه تقديم المواضع المتشابهة لطلاب العلم ليعملوا فكرهم، وإنتاجهم العلمي خدمةً لكتاب الله تعالى، وبيان أسرار البلاغية التي لا تحصى ولا تعد.

وهذا الأسلوب تاريخه طويل، ولا يزال طلاب العلم يكتبون، فيجمعون الآيات، ويختصرون جمعهم، ويوبون، ويقدمونه لمن يريد حفظ كتاب الله تعالى، وفي قوالب متنوعة من كتب ورسائل ومختصرات، وبرامج حاسوبية لها أثرها بإذن الله تعالى.

إليك طرفاً من العلماء الذين اعتنوا بالجمع قديماً وحديثاً:

١- كتاب (متشابه القرآن) لعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩).

٢- (متشابه القرآن العظيم) لأبي الحسين المنادي (ت ٣٣٦).

ومن المتأخرين:

٣- سبيل الثبوت واليقين لحفاظ آيات الذكر الحكيم للشيخ عبد الحميد صفي الدين.

٤- عون الرحمن في حفظ القرآن لأبي ذر القلموني.

٥- تنبيه الحفاظ للآيات المتشابهات الألفاظ للشيخ محمد المسند.

٦- دليل المتشابهات اللفظية في القرآن الكريم للدكتور محمد الصغير.

ثالثاً: توجيه المتشابه اللفظي والوقوف على أسرار التشابه بين الآيات، وذكر العلل والأسرار، وتدوين ذلك في مؤلف خاص.

وهذا الجهد هو الثمرة والغاية التي حث عليها ربنا جل جلاله في كتابه الكريم، حيث تكررت الدعوة للتأمل والتفكير، والنظر في آيات الله، وتدبر كتابه العظيم.

وقد شمر العلماء الأجلاء بتأليف كتب لها أثرها منذ ألف عام، حيث ألف أول كتاب في توجيه المتشابه اللفظي، ولازال المداود يخط، والعقول تنتج في هذا العلم المهم، وبين أيدينا بعض الكتب التي دونها العلماء المتقدمون الذين أثروا المكتبة الإسلامية في هذا العلم.

أما أبرز العلماء الذين اعتنوا بالتوجيه (من المتقدمين):

أولاً: (درة التنزيل وغرة التأويل) للخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠)، وهو أهم كتب هذا الفن، وأول من فتح أبواب هذا العلم.

ثانياً: (البرهان في متشابه القرآن) لمحمد بن حمزة الكرمانى (ت ٥٠٥)، وقد اعتمد الكرمانى على كتاب الإسكافي كثيراً، كما اختصر وأوجز مواضع كثيرة منه.

ثالثاً: (ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل) لابن الزبير الغرناطي (٧٠٨)، وهو أوسع الكتب وأبسطها.

رابعاً: (كشف المعاني في المتشابه من المثاني) لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣)، وقد اعتمد ابن جماعة على كتاب الكرمانى، كما أفاد من ابن الزبير.

خامساً: (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن) لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦)، وقد اختصر ما ذكره الكرمانى.

ومن العلماء والباحثين الذين اعتنوا بالتوجيه (من المتأخرين)، ودراساتهم أشبه بتحليل لتوجيهات أولئك العلماء الأجلاء، وتزخر بعقد مقارنة بين تلك التوجيهات، والربط بينها؛ ليكتمل عقد تلك التوجيهات التي لا مشاحة بينها، فكتاب الله يسع تلك الأقوال جميعاً:

- ١- من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم د. محمد الصامل
- ٢- المبنى والمعنى في الآيات المتشابهات، ياسين المجيد
- ٣- البلاغة القرآنية في ملك التأويل، د. إبراهيم الزيد
- ٤- المتشابه اللفظي في القرآن الكريم دراسة نحوية بلاغية د. مشهور مشاهرة
- ٥- المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وأساره البلاغية د. صالح الشثري
- ٦- المتشابه اللفظي في القرآن دراسة مقارنة بين الإسكافي والغرناطي، لبيب محمد صالح.
- ٧- دراسة المتشابه اللفظي في أي التنزيل في كتاب ملك التأويل للدكتور فاضل السامرائي

٨- أثر دلالة السياق القرآني في توجيه المتشابه اللفظي في قصص القرآن، تهاني سالم باحويرث

٩- توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بين القدامى والمحدثين، أحمد الغرناطي وفاضل السامرائي: دراسة مقارنة، د. محمد رجائي أحمد الجبالي.

رابعاً: نظم المتشابه اللفظي، وهو أسلوب حصل لعلوم كثير في فترة زمنية من تاريخنا الإسلامي، فقام بعض العلماء بعرض المتشابه اللفظي في صورة منظومة شعرية.

ومن العلماء الذين اعتنوا بالنظم:

١- كتاب (هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبين متشابه الكتاب) لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣).

٢- منظومة (تمة البيان لما أشكل في متشابه القرآن) لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥) وهي في المكتبة الظاهرية بدمشق.

٣- منظومة (كفاية القارئ في مشتبهات القرآن الكريم) لمحمد هاشم الحارثي السندي (ت ١١٧٤).

٤- منظومة الدمياطي في متشابه الآي والألفاظ، لمحمد بن مصطفى الخضري الدمياطي (ت ١٢٨٧).

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره السخاوي، المتوفى سنة (٦٤٣هـ) في منظومته التي جمع فيها الآيات المتشابهة، لتسهيل حفظها، وقد نظمها في واحد وثلاثين وأربع مئة بيت، ورتبها بطريقة معجمية، فحصر الكلمات المتشابهة ورتبها على حروف المعجم، وقد أوضح ذلك في مقدمة الأرجوزة، فقال^(١٤):

١٤- هداية المرتاب للسخاوي، تحقيق: عبد القادر الخطيب الحسني: ٦٦.

وقد نضمت في اشتباه الكلم أرجوزة كاللؤلؤ المنظم
لقبُّها هدايةً المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب
أودعتها مواضعاً تخفى على تالي الكتاب وتُريح من تلا
رتبتها على حروف المعجم فأفصحت عن كل أمر مبهم
فإن أردت علم لفظٍ أشكلا فانظر إلى الحرف الذي له تلا

وقد نالت هذه الأرجوزة عناية العلماء، فمنهم من نظم على منوالها، ومنهم من شرحها^(١٥).

ثانياً: أبرز معالم منهج العلماء الذين اعتنوا بتوجيه الآيات المتشابهة

حين نتأمل كتب علماء المتشابه اللفظي التي اعتنت بتوجيه الآيات المتشابه، نلاحظ معالم بارزة على تلك المؤلفات القيمة، ومن أبرزها:

- الجدة، والإبداع، والابتكار: وهذا ظاهر في مؤلفاتهم التي حوت الآيات المتشابهة، والنظر فيها بعين التحليل الدقيق، فاتصفت تلك المؤلفات بالتميز والإبداع في الجدة في اختيار الموضوع، الجدة في تناول المسائل، وفي الأسلوب والعرض.
- سلك علماء المتشابهة مسلك المفسرين في كتاب الله تعالى، فبدأوا من سورة الفاتحة، واستعرضوا الآيات المتشابهة إلى سورة الناس، فاتسم هذا المسلك بالإحاطة والشمول.
- برز في كتب المتشابه اللفظي التي اعتنت بالتحليل والتوجيه منهج الاستدراك

١٥- انظر: مقدمة التحقيق: ٢٩، وكذلك التسهيل فيما يشتهه على القارئ من آي التنزيل، شرح هداية المرتاب، لعلي إسماعيل هنداوي.

في أثناء توجيه الآيات، سواء كان هذا الاستدراك من استدراك المتأخر على المتقدم، أو كان في دراسة الآية في غير موقعها من السورة، فتطلب الأمر أن يشير المؤلف لموضعها الأول، كما برز نقل المتأخر عن المتقدم، أو اختصار التوجيه، ومن يعقد مقارنة سريعة بين تلك المؤلفات يجد ذلك جلياً.

• حسن العرض والترتيب، وتنوع المصادر: برز في كتب المشابهة اللفظي ظاهرة حسن العرض وطريقة ترتيب المسائل، فكل مسألة كأنها مبحث مصغر، كما أن تنوع المصادر في توجيه الآيات سمة بارزة في المنهج، فتجد تأملات في علوم القرآن، والحديث الشريف، والأثر، وعلم القراءات، وأقوال المفسرين، وآراء النحاة واللغويين، لتقدم الثراء المنهجي في تناول المسألة.

• المنهج التطبيقي: من معالم منهج علماء المشابه اللفظي استخدام المنهج التطبيقي، سواء في دراسة المفردات من تذكير وتأنيث وإفراد وجمع وتعريف وتنكير، أو اختيار مفردة دون غيرها، أو مرادفها، أو دلالة حروف المعاني في الآيات المشابهة، أو في موضوع التراكيب من تقديم وتأخير وذكر وحذف، ووصل وفصل. كما أن المنهج اتسم بطول النفس في عرض المسائل.

• كما يلاحظ الاختلافات بين المؤلفات من حيث الطول والقصر في عرض المسائل، فبعض المؤلفات اتسمت بالاختصار، وبعضها بطول العرض وبسط المسألة، كما يلاحظ قوة الشخصية في بعض المؤلفات كملاك التأويل، بينما نجد المتابعة والاختصار في كشف المعاني وفتح الرحمن.

• وأختم بملاحظة مهمة، وهي: أن بعض المؤلفات والكتب الحديثة التي اعتنت بدراسة الآيات المشابهة وتوجيهها اتبعت أسلوباً جديداً في عرض المسائل ودراستها، ويقوم هذا المنهج على دراسة الآيات المشابهة وفق نظام بناء الكلام بدءاً بالمفردة ثم الجملة والتركيب.

فالجانب الأول يبحث الكلمة المفردة في المتشابه اللفظي ويشمل: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في اختيار المفردة دون غيرها من المفردات، واختيار الصيغة، وكذلك في الأفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والاختلاف في حروف المعاني.

أما الجانب الثاني فيبحث في التراكيب في المتشابه اللفظي، ويشمل الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل. وسنستعرض بعضاً من المسائل التي وردت في تفسير روح المعاني بناءً على هذا المنهج.

المبحث الثالث: منهج الإمام الألوسي في توجيه الآيات المتشابهة

الحديث عن منهج الإمام الألوسي في توجيه الآيات المتشابهة حديث ينطبق على كتب التفسير الأخرى؛ لأنها تسير وفق منهج واحد، فالآيات المتشابهة في القرآن الكريم والتي تقارب الثلاث مئة آية مبثوثة في كتاب الله تعالى، فلا يوجد تفسير جمع الآيات، أو عقد لها حديثاً خاصاً في موطنها من السورة، وإنما يأتي الحديث عنها حسب ما يقتضيه المقام، فأيات المتشابه اللفظي تعرض لها المفسرون كما تعرضوا لغيرها بذكر المعنى، وسرد أقوال العلماء، وتفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالمأثور مما هو متعارف عليه في منهج العلماء في تفسير القرآن الكريم، ولكن لم تحصل وقفات متأنية للوقوف على أسرار الاختلاف بين الآيات المتشابهة إلا في مواطن معدودة على اختلاف بين المفسرين في اختيارها وتحليلها.

كما أن منهج المفسرين منهج يبدأ بمقدمة التفسير وبيان الطريقة التي يسير عليها، بعد ذلك يبدأ المؤلف في تفسير كتاب الله تعالى مبتدئاً بسورة الفاتحة، ويختم التفسير بسورة الناس، وتقوم هذه التفاسير على مناهج في تفسير كلام

الله تعالى سواء في بيان المعاني، ودلالات الألفاظ، وسرد المأثور من أقوال المصطفى صلى الله عليه وسلم، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين لهم، والاسترشاد بكلام العرب شعره ونثره، وبيان أسباب النزول، والقراءات الواردة في الآيات، ولا تخلو من الإشارة إلى أقوال العلماء، ومن ثم الترجيح بينها.

كما لا يعدم التأثير والتأثير فالتأخر ينقل عن المتقدم، وهذا ليس عند المفسرين، بل عند علماء المتشابه اللفظي أيضاً، وقد سبق إن أشرت إلى ذلك في المبحث الثاني.

ولا يخفى أن جار الله الزمخشري له أثر كبير في إظهار الجانب البلاغي، وأسرار البيان في كتاب الله تعالى، حيث طبق نظرية النظم التي أبدعها الإمام عبد القاهر الجرجاني، وهذا يظهر تميز كتابه الكشف عن بنية التفاسير في تطبيق المنهج لنظرية النظم، ولهذا رأينا أن كثيراً من التفاسير نقلت عن الزمخشري تحليله للآيات المتشابهة.

وبعد النظر في تفسير روح المعاني، رأيت أن الألوسي رحمه الله تعالى قد تحدث عن ثلاثين موضعاً في كتاب الله تعالى تمثل مواضع الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً في التفسير، وهذه المواضع يتم النظر فيها حسب ما يقتضيه تفسير الآية، وأغلب هذه المواضع وقف عندها الألوسي بناءً على توجيه من تقدمه من المفسرين، كما يلاحظ موافقته لمن تقدمه في توجيه الآية في أغلبها.

وبعد تأمل المسائل التي دونها الإمام الألوسي رحمه الله، نلاحظ معالم مهمة في منهجه في توجيه الآيات المتشابهة، لعلني أشير إليها بشكل موجز:

١- المنهج التطبيقي: ربط الموضوع بالسياق المتقدم أو المتأخر، الربط بين الظواهر

البلاغية في الآية الواحدة.

٢- الأسلوب المتميز الواضح، والقدرة اللغوية والنحوية في أداء المعنى بأوجز عبارة ممكنة.

٣- المتابعة في كثير من المسائل حيث اعتمد كثيراً على ما أورده الزمخشري والبيضاوي وأبو السعود.

٤- موافقة علماء المتشابه اللفظي في كثير من المسائل، وأخص بذلك الخطيب الإسكافي، والإمام الكرمانلي، وابن الزبير الغرناطي.

٥- الشخصية في عرض الرأي فهو يناقش آراء المتقدمين، ويوافقهم إذا وافق تحليله، وقد يخالفهم ويرد رأيهم، وربما قدم توجيهاً جديداً من خلال تحليله لأقوال المتقدمين.

أما المسائل التي تحدث عنها الألويسي في روح المعاني فسوف نستعرضها بطريقة موضوعية حيث نتناول أولاً المسائل المتصلة باللفظ المفرد، وهي الاختلاف في صيغ الفعل الماضي، الاختلاف في الجمع والإفراد، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، ثم في اختيار الحروف.

أما الاختلاف في التركيب فسيكون حول الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل.

المتشابه اللفظي في باب المفردات:

الاختلاف في صيغة الماضي والمضارع:

السور المفتوحة بـ ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾، و ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ﴾، وقد ورد لفظ الماضي في أول سورة الحديد، أما لفظ المضارع فورد في أول سورة التغابن والجمعة.

يقول الإمام الألوسي عن افتتاح سورة الحديد: «عبر بالماضي هنا، وفي بعض الأخوات، وبالمضارع في البعض الآخر إيداناً بتحقيق التسبيح في جميع الأوقات، وفي كل دلالة على أن من شأن ما أسند إليه التسبيح أن يسبحه، وذلك هجيره وديده، أما دلالة المضارع عليه فللدلالة على الاستمرار إلى زمان الأخبار، وكذلك فيما يأتي من الزمان لعموم المعنى المقتضى للتسبيح، وصلوح اللفظ لذلك، حيث جرد عن الدلالة على الزمان، وأوثر على الاسم دلالة على تجدد تسبيح غبّ تسبيح، وأما دلالة الماضي فللتجرد عن الزمان أيضاً مع التحقيق الذي هو مقتضاه، فيشمل الماضي من الزمان ومستقبله كذلك، وقيل: الإيدان والدلالة على الاستمرار مستفادان من مجموعي الماضي والمضارع حيث دل الماضي على الاستمرار إلى زمان الأخبار والمضارع على الاستمرار في الحال والاستقبال فشمالاً معاً جميع الأزمنة، وقال الطيبي: افتتحت بعض السور بلفظ المصدر وبعض بالماضي وبعض بالمضارع وبعض بالأمر، فاستوعب جميع جهات هذه الكلمة إعلماً بأن المكونات من لدن إخراجها من العدم إلى الوجود إلى الأبد مسبحة مقدسة لذاته سبحانه وتعالى قولاً وفعلاً طوعاً وكرهاً»^(١٦).

وهو رأي موافق لمن سبقه من المفسرين، مثل: الزمخشري^(١٧)، والفخر

١٦- روح المعاني: ١٤/١٦٦.

١٧- أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري. ولد في زَمَخْشَر سنة ٤٦٧ هـ، وتوفي سنة ٥٣٨ هـ في جرجانية خوارزم، برع في الآداب، وصنف التصانيف، ورَدَّ العراق، وخراسان، ما دخل بلداً إلا واجتمعوا عليه، وتلمذوا له، وكان علامة نسابة، له مؤلفات في فنون مختلفة، من أهم مؤلفاته كتاب: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل انظر: التفسير والمفسرون: ١/٤٢٩.

الرازي^(١٨)، وأبو حيان^(١٩)، وابن عاشور^(٢٠) (٢١).

ويوضح ابن الزبير الغرناطي^(٢٢) وهو من علماء المتشابه اللفظي الفرق بأن دلالة (سبح) هي الماضي، أما (يسبح) فالحال والاستقبال، وحين نضمهما معاً يحرزان الاستمرار والدوام والماضي والحاضر. يقول: (إن لفظ الماضي في (سبح)، ولفظ المضارع في (يسبح) يحرزان الاستمرار والدوام ولا تحرز إحدى العبارتين ذلك إلا بالتأويل والتقدير فكان الجمع بين محرز ذلك أولى.. وكان ورود أكثرها على التعبير بالماضي؛ لأنه أوضح في استحكام الثبات وامتداده)^(٢٣)، ومع هذا لم يوضح لماذا اختصت هذه بالماضي، وتلك بالمضارع. أما ابن جماعة^(٢٤) فقد أخذ توجيه ابن الزبير واختصره^(٢٥).

١٨- أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، ولد سنة ٥٤٤هـ، وتوفي: ٦٠٦هـ، عرف بالفخر الرازي، وهو إمام ومفسر شافعي، عالم موسوعي في كل الفنون، وأهم كتبه كتاب في تفسير القرآن الكريم، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، وهو من أشمل كتب التفسير، انظر: التفسير والمفسرون: ١ / ٢٩٠.

١٩- هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، أبو حيان، الغرناطي الأندلسي، ولد في غرناطة سنة ٦٥٤هـ، وتوفي سنة ٧٤٥هـ، فقيه ظاهري، طلب العلم في أقطار كثيرة، وكانت له مكانة بين العلماء، من أشهر أعمال أبي حيان وأعظمها هو تفسيره البحر المحيط الذي يعد قمة التفاسير التي عنيت بالنحو: انظر: التفسير والمفسرون: ١ / ٣١٧.

٢٠- ولد العلامة الفقيه محمد الطاهر بن عاشور بتونس عام ١٢٩٦ هـ وأسرته منحدرة من الأندلس ترجع أصولها إلى أشراف المغرب الأدارسة تعلم بجامعة الزيتونة ثم أصبح من كبار علمائه، وتوفي رحمه الله عام ١٣٩٣ هـ، ومن أشهر مؤلفاته كتاب التحرير والتنوير في تفسير القرآن الكريم، انظر: التقريب لتفسير التحرير والتنوير، لمحمد بن إبراهيم الحمد: ٢٨..

٢١- انظر: الكشف: ٤ / ٦٠، والتفسير الكبير: ٢٩ / ١٧٩-١٨٠، والبحر المحيط: ٨ / ٢١٧، والتحرير والتنوير: ٢٨ / ٢٦٠.

٢٢- هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، ولد ببلدة جيان بالأندلس عام ٦٢٧هـ، ونشأ في بيئة غنية كان لها الأثر في إعادته على طلب العلم، تولى التدريس والقضاء، والإمامة والخطابة بغرناطة، له مؤلفات حسنة، منها: ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من أي التنزيل، توفي سنة ٧٠٨هـ بغرناطة، انظر: الأعلام: ١ / ٨٦.

٢٣- ملاك التأويل: ٢ / ١٠٧٠.

٢٤- هو أبو عبد الله بدر الدين محمد إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، ولد سنة ٦٣٩هـ في حماة، إحدى مدن الشام، في بيت علم ومهابة، تنقل بين الأقطار في طلب العلم، وله مصنفات كثيرة، توفي سنة ٧٣٣هـ، انظر: كشف المعاني لابن جماعة، تحقيق: عبد الوهاب المشهداني: ١٨.

٢٥- انظر: كشف المعاني في المتشابه من المثاني: ٣٥٠.

ومن الاختلاف في صيغ الفعل الماضي قوله تعالى في خبر يأجوج ومأجوج في سورة الكهف: ﴿فَمَا أَسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾: ٩٧، فجاء الفعل الأول بالتخفيف بحذف التاء، بينما جاء الفعل في آخر الآية تاماً بدون حذف.

يقول الإمام الألويسي: ﴿فَمَا أَسْطَعُوا﴾ بحذف تاء الافتعال تخفيفاً وحثراً عن تلاقي المتقاربين في المخرج وهما الطاء والتاء... ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ لصلابته وثخائته... ولا يخفى لطف الإتيان بالتاء في استطاعوا هنا». فذكر أن ذلك حذراً من تلاقي المتقاربين في المخرج، وهما الطاء والتاء^(٢٦)، وهذا تعليل عام لا ينظر إلى موقع اللفظ ومعناه المؤمل.

وهذا موافق لما ذكره الزمخشري من أن حذف التاء في ﴿أَسْطَعُوا﴾ للتخفيف^(٢٧)، وتابعه الرازي^(٢٨).

وأما ابن الزبير فنظر للفظ والمعنى فذكر أن لفظ (استطاع) هو الأصل، وقد تحذف التاء، أو الطاء تخفيفاً. (فجيء أولاً بالفعل مخففاً عند إرادة نفي قدرتهم على الظهور على السد والصعود فوقه، ثم جيء بأصل الفعل مستوفى الحروف عند نفي قدرتهم على نقبه وخرقه، ولا شك أن الظهور أيسر من النقب، والنقب أشد عليهم وأثقل فجيء بالفعل مخففاً مع الأخف، وجيء به تاماً مستوفى مع الأثقل فتناسب... وأيضاً فإن الثاني في محل التأكيد لنفي قدرتهم على الاستيلاء على السد وتمكنهم منه، فناسب ذلك الإطالة، وهذا يفتقر إلى بسط وبيان، مع أن الأول أولى...)^(٢٩).

وابن الزبير في تعليقه يلائم بين اللفظ والمعنى، فالمعنى الأثقل وهو النقب

٢٦- انظر: روح المعاني: ٨/ ٣٣٧.

٢٧- انظر: الكشاف: ٢/ ٤٩٩.

٢٨- انظر: التفسير الكبير: ٢١/ ١٤٦.

٢٩- ملاك التأويل: ٢/ ٧٩١.

يأتي مع اللفظ الأثقل وهو استطاعوا، بينما جاء معنى الظهور وهو الأخف مع لفظ استطاعوا.

ومثل الموضوع السابق ما ذكره الألوسي عن آية سورة الكهف في قصة الخضر مع موسى عليهما السلام ﴿سَأْنِيْثُكَ بِتَأْوِيلٍ مَّا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾: ٧٨، والآية الثانية قوله بعد التأويل: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَّا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾، فذكر أن الحذف للتخفيف لما تكرر في القصة فناسبه ذلك، وذكر تعليلاً آخر للفظ (تسطع) وهو: أنه لما خفّ على موسى عليه السلام ما لقيه ببيان سببه، خص بذلك^(٣٠). وهذا توجيه فيه تأمل وبعد نظر، لأنه بني على هذه الملاحظة اللطيفة، وهي أن موسى عليه السلام لما فسّر له الخضر ما كان مبهماً، لا يعرف له وجهاً خفّ عنه ما كان يعانيه من أفعال غريبة عليه.

وشيء آخر يهدينا إليه تعليل الألوسي وهو أن اللفظ المخفف وقع عليه النفي، يعني نفى عنه الاستطاعة المخففة، أي هو لم يصبر ولم يتحمل أي قدر من التحمل، لأنه عليه السلام كان يبادر الخضر بالاستنكار والتعجب ﴿أَخْرَقَهَا لِنُغْرَقَ أَهْلَهَا﴾، ﴿أَقْلَتَ نَفْسًا رَّكِيَّةً بَغَيْرِ نَفْسٍ﴾، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾، والخضر قد اشترط عليه إن صحبه ألا يسأله عن شيء حتى يحدث له منه ذكراً، فيقول له في المرة الأولى: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، وفي المرة الثانية ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، وفي هذه المرة زاد حرف اللام للتوكيد، وهو فيها يكرر نفي الاستطاعة، وفي النهاية ذكر أنه لم يستطع أي قدر من الاستطاعة.

وقد ذكر الإمام الكرمانى^(٣١) أن سبب مجيء الفعل (تستطع) في الأول، لأنه الأصل، وجاء في ختام القصة (تسطع) على التخفيف، لأنه الفرع، وقال: (جاء

٣٠- انظر: روح المعاني: ٨ / ٣٣٧.

٣١- هو محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى، النحوي، تاج القراء، وأحد العلماء الفقهاء النبلاء، صاحب التصانيف والفضل، لم يفارق وطنه كرمان، من أعمال فارس، برع في علوم القرآن والنحو، وتوفي بعد الخمسمائة من الهجرة النبوية، انظر: الأعلام: ٧ / ١٦٨.

به في الأول على الأصل، وفي الثاني (تسطع) على التخفيف، لأنه الفرع^(٣٢)، ووافقه ابن جماعة الذي نقل نص كلامه وتابعهما أبو يحيى الأنصاري^(٣٣) ^(٣٤).

الاختلاف في الجمع والإفراد:

جاء الاختلاف بين صيغة الجمع في لفظ (النبين) و(الأنبياء)، فقد ورد في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ ٦١، وفي آل عمران: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ﴾ ١١٢. فجاءت الأولى بصيغة جمع السلامة، بينما جاءت الثانية بصيغة جمع التصحيح، فقد ذكر الإمام الألويسي أنه لا فرق في الدلالة بين النبيين والأنبياء، لأن الجمعين إذا دخلت عليهما (أل) تساويا، بخلاف حالهما إذا كانا نكرتين، لأن جمع السلامة إذ ذاك ظاهر في القلة، وجمع التكسير على (أفعلاء) ظاهر في الكثرة. وأوضح أن نافعاً قرأ بالهمز (النبيئين) وحده، أما غيره فقرأ بالتسهيل^(٣٥)، وهو رأي أبي حيان وقد أشار إليه الألويسي^(٣٦).

وقد أجاب الكرمانى في البرهان عن ذلك إجابة مقتضبة فذكر أن جمع النبيين جمع سلامة في آية البقرة لموافقة ما بعده من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالصَّالِحِينَ﴾ آية: ٦٢^(٣٧)، واكتفى بذلك، ومثل هذا التوجيه يكاد يكون أصلاً عند الكرمانى حيث يعول كثيراً على التلاؤم في بناء الألفاظ وتوافقها في

٣٢- البرهان في متشابه القرآن: ٢٥٨.

٣٣- هو شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السُنِّيكي المصري الشافعي، ولد بسنيكة سنة ٨٢٥هـ، نشأ فقيراً معدماً، لزم الأزهر وتعلم العلوم، توفي سنة ٩٢٥هـ، انظر: الأعلام: ٤٦/٣.

٣٤- انظر: كشف المعاني: ٢٤٤، وفتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: ٢٤٩.

٣٥- انظر: روح المعاني: ١/ ٢٧٧.

٣٦- انظر: البحر المحيط: ١/ ٢٣٧.

٣٧- انظر: البرهان: ١٢٦.

السياق . وقد وافقه الفيروزآبادي^(٣٨) الذي نقل توجيهه^(٣٩) .

أما ابن الزبير الغرناطي فيرى أن (جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم، أما جمع السلامة فيختص في أصل الوضع بأولي العلم، وإذا تقرر هذا فورود جمع السلامة في سورة البقرة مناسب من وجهتين: إحداهما: شرف الجمع لشرف المجموع، والثانية: مناسبة زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ الحق..

ولما لم يكن في الآية الثانية سوى شرف المجموع، وكانت العرب تتسع في جموع التكسير فتوقعها على أولي العلم وغيرهم، أتى بالجمع هنا مكسراً لتحصل اللغتان حتى لا يبقى لمن تحدي بالقرآن حجة إذ هم مخاطبون بما في لغاتهم)^(٤٠) .

ويرى أبو حيان أنه لا فرق في الدلالة بين النبيين والأنبياء، لأن الجمعين إذا دخلت عليهما (أل) تساويا، بخلاف حالهما إذا كانا نكرتين، لأن جمع السلامة إذ ذاك ظاهر في القلة، وجمع التكسير على (أفعلاء) ظاهر في الكثرة. وأوضح أن نافعاً قرأ بالهمز (النبيين) وحده، أما غيره فقرأ بالتسهيل^(٤١) . ووافق الألويسي^(٤٢) .

وفي إشارته الأخيرة ردُّ على ابن الزبير حين قال: (مناسبة زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ الحق)؛ لأن التعليل يعتمد على قراءة نافع التي تمد اللفظ مداً متصلاً نظراً لإثبات الهمز، فإذا جاءت قراءة أخرى غير قراءة نافع اختفى المد، وبه يختفي التعليل، وعلى هذا فإن التوجيهات متقاربة، وإن كان أقربها ما ذكره الكرمانى، فقد أكد تعليله بآية مشابهة وهي ما ورد في سورة آل عمران ﴿ إِنَّ

٣٨- أبو طاهر مجيد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزآبادي، ولد بكازرون وهي بلدة بفارس سنة ٧٢٩ هـ، صاحب تصانيف كثيرة في علوم مختلفة كاللغة والتفسير والحديث والتاريخ والفقه توفي في زبيد سنة ٨١٧ هـ، انظر: مقدمة محقق كتاب بصائر ذوي التمييز محمد النجار: ١٣.

٣٩- انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: ١ / ١٤٤.

٤٠- ملاك التأويل: ١ / ٢١٧-٢١٨.

٤١- انظر: البحر المحيط: ١ / ٢٣٧.

٤٢- انظر: روح المعاني: ١ / ٢٧٧.

الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴿٢١﴾، فلفظ (النبیین) جمع جمع سلامة لموافقة ما بعده، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِّنْ نَّاصِرِينَ﴾ ﴿٢٢﴾، وفي الآية التي تليها ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرَضُونَ﴾ ﴿٢٣﴾، فوافق اللفظ قوله: (الذين) و(ناصرين) و(معرضون).

ومن نافلة القول أن لفظ (النبیین) لم يقع في القرآن الكريم بعد فعل القتل إلا في آيتي البقرة: (٦١)، وآل عمران (٢١)، بينما وقع لفظ (الأنبياء) بعد فعل القتل في ثلاثة مواضع: موضعين في آل عمران (١١٢، ١٨١)، وموضع في النساء (١٥٥).

الاختلاف في التذكير والتأنيث:

من المواضع قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِّنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ ﴿٤٩﴾، فجاء الضمير المجرور في قوله: (فيه) مذكراً، وفي المائة ورد الضمير مؤنثاً يقول تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ ﴿١١٠﴾.

فقد ذكر الألوسي أن الضمير للهيئة المقدرة في نظم الكلام لكن عنى الشيء المهيأ لا عنى العرض القائم به، إذ لا يصح أن يكون ذلك محلاً للنفخ. وذكر الضمير هنا مراعاة للمعنى، كما أنث في المائة مراعاة للفظ، قيل: وصح هذا لعدم الإلباس^(٤٣).

وهو توجيه مستسقى من الزمخشري، ووافقه كل من: الفخر الرازي في التفسير الكبير^(٤٤)، وأبي حيان^(٤٥)، وابن عاشور^(٤٦).

٤٣- انظر: روح المعاني: ١٦١/٢.

٤٤- انظر: التفسير الكبير: ١٠٥/١٢.

٤٥- انظر: البحر المحيط: ٤٦٦/٢، ٥١-٥٢.

٤٦- انظر: التحرير والتنوير: ١٠٢/٧.

الاختلاف في التعريف والتنكير:

من مواضع التعريف والتنكير التي تناولها الإمام الألوسي قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾ ، والثانية والثالثة في سورة آل عمران يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾: ٢١، وقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾﴾ ، فقد أوضح السر في تنكير لفظ (حق) في آيتي آل عمران، كما بين سر التعريف في آية البقرة.

ويقول الألوسي «وقيد القتل بغير الحق مع أن قتل الأنبياء لا يكون إلا كذلك للإيدان بأن ذلك بغير الحق عندهم إذ لم يكن أحد معتقداً حقيقة قتل أحد منهم عليهم السلام، وإنما حملهم عليه حب الدنيا، واتباع الهوى والغلو في العصيان، والاعتداء فاللام في الحق على هذا للعهد، وقيل: الأظهر أنها للجنس، والمراد بغير حق أصلاً إذ لام الجنس المبهم كالنكرة، ويؤيده ما في آل عمران (١٢): ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ فيفيد أنه لم يكن حقاً باعتقادهم أيضاً، ويمكن أن يكون فائدة التقييد إظهار معائب صنيعهم فإنه قتل النبي ثم جماعة منهم ثم كونه بغير الحق، وهذا أوفق بما هو الظاهر من كون المنهي القتل بغير الحق في نفس الأمر سواء كان حقاً عند القتال أو لا إلا أن الاقتصار على القتل بغير الحق عندهم أنسب للتعريض بما هم فيه على ما قيل، والقول: بأنه يمكن أن يقال لو لم يقيد بغير الحق لأفاد أن من خواص النبوة أنه لو قتل أحداً بغير حق لا يقتصر، ففائدة التقييد أن يكون النظم مفيداً لما هو الحكم الشرعي بعيد كما لا يخفى، قال بعض المتأخرين: هذا كله إذا كان الغير عنى النفي أي بلا حق، أما إذا كان عناه أي بسبب أمر مغاير للحق أي الباطل فالتقييد

مفيد لأن قتلهم النبيين بسبب الباطل وحمائته،^(٤٧).

وهو في هذا قد وافق من تقدمه كأبي حيان^(٤٨)، والفخر الرازي^(٤٩)،
الأنصاري^(٥٠).

الاختلاف في الحروف:

من مواطن الآيات المتشابهة الاختلاف في حرف (ثم) مع (الفاء) في قوله
تعالى في الأنعام: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَذَابَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾
:١١، فورد العطف بـ(ثم)، بينما جاء العطف في آيات مشابهة لها بالفاء: (قُلْ سِيرُوا
فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا)^(٥١).

وقد تأمل الألويسي ما ذكره العلماء قبله فذكر رأي الزمخشري فقال: «وفرق
الزمخشري بين هذه الآية وقوله تعالى في سورة النمل: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ
فَأَنْظِرُوا﴾: ٦٩ بحمل الأمر بالسير هنا على الإباحة المذكورة آنفاً، وحمل الأمر به
هناك على السير لأجل النظر. ولهذا كان العطف بالفاء في تلك الآية».

ثم أعقبه بذكر رأي آخر اختاره عن غيره، وهو رأي الخطيب الإسكافي^(٥٢)،
قال: «ونظر فيه بعضهم بغير ما أشرنا إليه أيضاً. فذكر أن التحقيق أنه سبحانه قال
هنا: ﴿ثُمَّ أَنْظِرُوا﴾ وفي ﴿فَأَنْظِرُوا﴾ آل عمران: ١٣٧، النمل: ٣٦،
العنكبوت: ٢٠، الروم: ٤٢، لأن المقام هنا يقتضي (ثم) دونه في هاتيك المواضع،
وذلك لتقدم قوله تعالى فيما نحن فيه ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي

٤٧- هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي الرازي، له تصانيف حسنة، وهو أحد أصحاب ابن
عباد، وهو من أهل أصبهان، وكان خطيباً بالري توفي: ٤٢٠هـ، انظر: الأعلام: ٦ / ٢٢١-٢٢٧.

٤٨- انظر: البحر المحيط: ١ / ٢٣٧.

٤٩- انظر: التفسير الكبير: ٣ / ٩٦.

٥٠- انظر: فتح الرحمن: ٢٩-٣٠.

٥١- سورة النمل، آية: ٦٩، والعنكبوت: ٢٠، والروم: ٤٢.

٥٢- روح المعاني: ١٤ / ١٦٦.

الْأَرْضِ ﴿ مع قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴾ : الأنعام: ٦، والأول يدل على أن الهالكين طوائف كثيرة، والثاني يدل على أن المنشأ بعدهم أيضاً كثيرون، فيكون أمرهم بالسير دعاء لهم إلى العلم بذلك، فيكون المراد به استقراء البلاد ومنازل أهل الفساد على كثرتها، ليروا الآثار في ديار بعد ديار، وهذا مما يحتاج إلى زمان ومدة طويلة تمنع من التعقيب الذي تقتضيه الفاء..»^(٥٣). وهو رأي الإسكافي، وافقه عليه الكرمانى، وابن جماعة، والأنصارى^(٥٤).

أما الزمخشري فوافق الإسكافي في توجيه العطف بالفاء، أما آية الأنعام فخرّجها حسب ما أشار إليه الألوسي في روح المعاني^(٥٥).

ومن المواضع في اختلاف الحروف قوله تعالى في سورة لقمان: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ : ٢٩، فجاء التعبير بالحرف (إلى)، وفي غيرها من الآيات ورد باللام، يقول تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾^(٥٦).

الألوسي ذكر أن: «جرى يتعدى بآلى تارة، وباللام أخرى، وتعديته بالأول بآلى باعتبار كون المجرور غاية، وبالثاني باللام باعتبار كونه غرضاً فتكون اللام لام تعليل أو عاقبة، وجعلها الزمخشري للاختصاص، ولكل وجه، ولم يظهر لي وجه اختصاص هذا المقام بآلى وغيره باللام»^(٥٧).

ويرى الخطيب أن اللام في الآية الثانية يقصد بها بلوغ الأجل وإدراكه، أما (إلى) في الآية الأولى تدل على الانتهاء، وسائر المواضع التي ذكرت فيها اللام إنما هي في الإخبار عن ابتداء، ووافقه عليه الزمخشري، وأبو حيان، كما وافقه

٥٣- انظر: روح المعاني: ٩٨/٤، وانظر:.

٥٤- درة التنزيل: ٥٩-٦٠، البرهان: ١٦٥-١٦٦، كشف المعاني: ١٥٦، فتح الرحمن: ١١٧.

٥٥- انظر: الكشف: ٧/٢.

٥٦- سورة الرعد: ٢، وغافر: ١٣، والزمر: ٥.

٥٧- روح المعاني: ١١/١٠١.

ابن جماعة، الأنصاري^(٥٨).

المتشابه اللفظي في باب التراكيب:

أولاً: من مواضع الحذف

من المواضع التي أشار إليها الإمام الألويسي، ما ورد في سورة الأعراف في قصتي نوح وهود عليهما السلام، ففي قصة نوح يقول تعالى: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ٦٠، وفي قصة هود ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ ٦٦، فذكر في الثانية قوله: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، بينما حذفت الجملة من الآية الأولى.

ذكر الألويسي أنه في قصة هود قال: ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ﴾ فقيد «الملا المعاند بمن كفر وأطلق هناك، وقد صرحوا بأن هذا الوصف؛ لأنه لم يكن كلهم على الكفر بل من أشرفهم من آمن به عليه السلام، كمرثد بن سعد الذي كان يكتنم إيمانه، ولا كذلك قوم نوح، ومن آمن به عليه السلام منهم لم يكن من الأشراف كما هو الغالب في أتباع الرسل عليهم السلام، وقيل إنه وقت مخاطبة نوح عليه السلام لقومه لم يكونوا آمنوا، بخلاف قوم هود، ومثله كما قال الشهاب يحتاج إلى نقل. واعترض المولى بهاء الدين على تلك التفرقة بين القومين بأنه قد جاء في سورة المؤمنين (٣٢) وصف قوم نوح بما وصف به قوم هود هنا فكيف تتأتى هذه التفرقة؟ وأجيب بأن الوصف هناك محمول على أنه للذم لا للتمييز وإنما لم يذم هاهنا للإشارة إلى التفرقة»^(٥٩) وهذا الرأي قال به الزمخشري قبل الألويسي، كما ذكره الرازي وأبو حيان^(٦٠).

٥٨- انظر: درة التنزيل: ٢٠٩، والكشاف: ٣/ ٢٣٧، والبحر المحيط: ٧/ ١٩٣، كشف المعاني: ٢٩٧، وفتح الرحمن: ٣٣١.

٥٩- روح المعاني: ٤/ ٣٩٣.

٦٠- انظر: الكشاف: ٢/ ٨٧، والتفسير الكبير: ١٤/ ١٢٦، والبحر المحيط: ٤/ ٣٢٣-٣٢٤.

أما ابن الزبير الغرناطي فذكر في ملاك التأويل بأن سبب الحذف في قصة نوح عليه السلام هو أن في دعائه عليه السلام ما يفيد أنهم على الكفر والضلال يقول تعالى على لسان نبيه نوح: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾: ٥٩، فاكتفى بذلك عن ذكر ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مما يقتضيه الإيجاز، أما دعاء هود عليه السلام فلم يقع فيه ما وقع في دعاء نوح عليه السلام لأنه قال في دعائه لهم: ﴿أَفَلَا نُنْقِوْنَ﴾: ٦٥^(٦١).

ومن المواضع أيضاً ذكر الضمير المنفصل في قوله تعالى في سورة الحج: ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾: ٦٢، وفي سورة لقمان جاءت الآية بدون الضمير، يقول تعالى: ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾: ٣٠.

وافق الألوسي علماء المتشابه اللفظي في توجيه الذكر والحذف بين الآيتين، وفي التوجيه ربط بين سياق آية الحج وبين سياق الآيات التي قبلها، وفيه ملاحظة أن سياق الآيات قبلها قد أكد بعدة مؤكدات مترادفة في ستة مواضع، من لدن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآيات، فلما بني السياق المتقدم على ذلك أكد هذه الآية بضمير الفصل، أما آية لقمان فلم يتقدمها مثل ذلك فلم يحتج إلى ضمير الفصل.

يقول الألوسي: «وزيادة هو هنا دون ما في سورة لقمان من نظير هذه الآية؛ لأن ما هنا وقع بين عشر آيات كل آية مؤكدة مرة أو مرتين، ولهذا أيضاً زيدت اللام في قوله تعالى الآتي ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾: الحج: ٦٤ دون نظيره في تلك السورة، ويمكن أن يقال تقدم في هذه السورة ذكر الشيطان فلماذا ذكرت هذه المؤكدات بخلاف سورة لقمان فإنه لم يتقدم ذكر الشيطان هناك بنحو ما ذكر هاهنا قاله النيسابوري، ويجوز أن يكون زيادة (هو) في هذا

٦١ - انظر: ملاك التأويل: ١/ ٥٢٩.

الموضع ؛ لأن المعلل فيه أزيد من في ذلك الموضع فتأمل ﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ﴾ على جميع الأشياء (الكبير) عن أن يكون له سبحانه شريك لا شيء أعلى منه تعالى شأنًا وأكبر سلطانًا^(٦٢).

وقد وافق الإسكافي الكرمانى، وتابعهما ابن جماعة، والأنصاري^(٦٣).

ولنتأمل قوله تعالى سورة الكهف: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾: ٧٢، وفي الآية التي بعدها زاد ذكر القيد (لك) فقال: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾: ٧٥.

في الآية الأولى قصد بها الخضر عليه السلام تذكير موسى عليه السلام بوصيته له، وبما شرطه عليه، فخاطبه بلطف وأدب، وفي الآية الثانية كرر موسى الإنكار، لما رأى قتل الغلام فشدد عليه الخضر، وأكد كلامه بقوله (لك) زيادة في عتابه عليه بترك الوصية مرة ثانية.

يقول الألوسي: «زيادة (لك) لزيادة المكافحة على رفض الوصية، وقلة الثبوت والصبر لما تكرر منه، الاشمئزاز والاستنكار، ولم يرفع بالتذكير حتى زاد في النكير في المرة الثانية»^(٦٤).

ثانياً: من مواضع التقديم والتأخير:

من مواضع التقديم والتأخير التي وردت في تفسير روح المعاني، وأجمع عليها علماء المتشابه وغيرهم من المفسرين ما جاء في سورة الأنعام في قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقَ تَحْنُ نَزْرُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾: ١٥١، حيث قدم رزق المخاطبين على رزق أولادهم المدلول عليه بعطف ضميرهم عليه، وفي سورة

٦٢- انظر: روح المعاني: ٩/ ١٨٢.

٦٣- انظر: درة التنزيل: ١٧٣، والبرهان: ٢٧٤، وكشف المعاني: ٢٦٥، فتح الرحمن: ٢٧٩.

٦٤- وروح المعاني: ٨/ ٣٢٥.

الإسراء قدّم رزق الأولاد على رزق المخاطبين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ فَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾: ٣١.

فالخطاب في آية الأنعام مع قوم فقراء يهتمهم رزقهم أولاً، ثم رزق أولادهم، فقدّم رزقهم لأنه عندهم أهم، أما آية الإسراء فالخطاب فيها مع قوم غير فقراء لكنهم يخشون الفقر مستقبلاً فيظهر أثره على أولادهم، فرزق أولادهم أهم عندهم لأنه مظنة القلة المتوقعة، أما رزقهم فهم حاصلون عليه، فقدّم رزق الأولاد على رزقهم لأنه أهم، ولهذا جاء التعبير في الآية الأولى بقوله: ﴿مَنْ إِمْلَاقٍ﴾ أي من فقر واقع، أما الثانية فجاء فيها قوله: ﴿خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ أي فقر متوقع^(٦٥).

كما ذكر هذا المعنى من المفسرين ابن كثير، وأبو السعود، وأبو حيان، وابن عاشور^(٦٦)، والألوسي الذي قال: «وعقب سبحانه التكليف المتعلق بالوالدين بالتكليف المتعلق بالأولاد لكمال المناسبة فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْنُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ بالوآد ﴿خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ الإسراء: ٣١ من أجل فقر أو من خشيته كما في قوله سبحانه: ﴿خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ وقيل: الخطاب في كل آية لصنف وليس خطاباً واحداً فالخطاب بقوله سبحانه: ﴿مَنْ إِمْلَاقٍ﴾ من ابتلي بالفقر بقوله تعالى: ﴿خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ من لا فقر له ولكن يخشى وقوعه في المستقبل، ولهذا قدم رزقهم هاهنا في قوله عز وجل: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ وقدم رزق أولادهم في مقام الخشية فقيل: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ الإسراء: ٣١ وهو كلام حسن. وأياً ما كان فجملة ﴿نَحْنُ﴾ إلخ استئناف مسوق لتعليل النهي وإبطال سببية ما اتخذوه سبباً لمباشرة المنهي عنه وضمنان منه تعالى لإرزاقهم أي نحن نرزق الفريقين لا أنتم فلا تقدموا على ما

٦٥- انظر: درة التنزيل: ٧٤، والبرهان: ١٧٨، وملاك التأويل: ١/ ٤٧٩-٤٨٠، وكشف المعاني: ١٦٩، وفتح

الرحمن: ١٣١

٦٦- انظر: تفسير القرآن العظيم: ٢/ ١٨٠، وتفسير أبي السعود: ٣/ ١٦٩، والبحر المحيط: ٤/ ٢٥١،

والتحرير والتنوير: ١٥/ ٨٧-٨٨.

نهيتهم عنه لذلك»^(٦٧).

كما ذكر هذا التوجيه الخطيب القزويني في الإيضاح في موضوع تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، يقول: (قدّم المخاطبين في الأولى دون الثانية، لأن الخطاب في الأولى للفقراء، بدليل قوله تعالى: ﴿مَنْ أَمْلَقَ﴾، فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم، فقدّم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله: ﴿خَشِيَةَ أَمْلَقَ﴾، فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم، لأنه حاصل، فكان أهم فقدّم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم)^(٦٨).

ومن مواضع الآيات المتشابهة في التقديم والتأخير التي أشار إليها الألوسي: ما جاء في سورة المؤمنين كذلك، حيث قدّم ﴿نَحْنُ وَآبَاؤُنَا﴾ على اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾: ٨٣، وفي سورة النمل جاء التقديم لاسم الإشارة فقال: ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾: ٦٨.

وافق الألوسي الزمخشري في أن التقديم يعود إلى أهمية المقدم بالنسبة للغرض المسوق له الكلام، يقول: «وتقديم الموعد على ﴿نَحْنُ﴾ هنا للدلالة على أنه هو الذي تعمد بالكلام وقصد به حتى كأن ما سواه مطرح وعلاوة له كما ينبئ عن ذلك ما صدر منهم أنفسهم مؤكدا مكررا؛ وتأخيره عنه في آية سورة المؤمنين لرعاية الأصل، ولا مقتضى للعدول إذ لم يذكر هناك سوى اتباعهم أسلافهم في الكفر وإنكار البعث من غير نعي ذلك عليهم، والجملة استئناف مسوق لتقرير الإنكار وتصديرها بالقسم لمزيد التأكيد، وقوله تعالى:

٦٧ - وروح المعاني: ٤ / ٢٩٧.

٦٨ - الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ١٦٧.

﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأُولِينَ﴾ تقرير إثر تقرير^(٦٩)

أما الخطيب الإسكافي فبين المناسبة من جهة المبنى فالآية الأولى أسندت فيها الأفعال إلى فاعليها بدون فصل، وهذا هو القياس، فإن الضمير المرفوع المتصل لا يجوز العطف عليه حتى تؤكد بالضمير المنفصل، فأكد ﴿وَعِدْنَا﴾ بـ ﴿نَحْنُ﴾ ثم عطف عليه ﴿ءَابَاؤُنَا﴾ ثم ذكر المفعول وهو ﴿هَذَا﴾، أما آية النمل فقدّم اسم الإشارة موافقة للآية المتقدمة وهي: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَّءَابَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾: ٦٧، فهنا تقدم ﴿تُرَابًا﴾ والقياس: كنا نحن وأبائنا تراباً، فقدّم ﴿تُرَابًا﴾ ليسد مسد ﴿نَحْنُ﴾^(٧٠).

وقد وافق الفخر الرازي، وأبو حيان، وابن عاشور الزمخشري^(٧١). كما أشار لتوجيه الزمخشري أيضاً السكاكي في مفتاح العلوم، وجعله ضمن موضوع تقديم بعض المعمولات على بعض، وأن الغرض من التقديم العناية، والاهتمام بشأن المقدم^(٧٢)، كما أشار إليه بدر الدين في المصباح^(٧٣)، والقزويني في الإيضاح^(٧٤).

وحين نتأمل توجيه الزمخشري ومن وافقه، ثم نعود لسياق الآيات التي تقدمت الآيتين نلاحظ الحالة النفسية التي كان عليها منكر و البعث، فأية النمل جاء قبلها ﴿ءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَّءَابَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ فالإنكار قوي، فلما قالوا ﴿ءِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ أبعد احتمال وقوع البعث عندهم، كما لم يكن في قولهم ذكر للموت، فلهذا تقدم اسم الإشارة الدال على ذلك، لكونه محل إنكارهم، وحتى يكون حاضراً

٦٩- روح المعاني: ١٠/ ٢٢٦، .

٧٠- انظر: درة التنزيل: ١٧٧.

٧١- انظر: الكشاف: ٣/ ١٥٨، والتفسير الكبير: ٢٤/ ١٨٣، والبحر المحيط: ٧/ ٩٤، والتحرير والتنوير: ٢٥/ ٢٠.

٧٢- انظر: مفتاح العلوم: ٢٣٨- ٢٣٩.

٧٣- انظر: المصباح في المعاني والبيان والبدیع: ٥٢.

٧٤- انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/ ١٦٩- ١٧٠.

في أذهانهم، أما آية المؤمنين فجاء قبلها: ﴿ قَالُوا أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا ﴾ فهم أقرؤا بالموت، وأنهم سيصبحون تراباً وعظاماً، فالإنكار هنا أضعف، وذلك لذكر العظام وذكر الموت، فتقدم ﴿ نَحْنُ وَعِبَادُنَا ﴾ وتأخر اسم الإشارة، لأنه موضع الاستغراب والإنكار^(٧٥). وكل الأقوال التي ذكرها هؤلاء العلماء الأجلاء مقبولة وحسنة، ولا يمنع أن تحمل الآيتين على هذه الاعتبارات.

ثالثاً: من مواضع الفصل والوصل

من أشهر مواضع الفصل والفصل في الآية المتشابهة والتي أشار إليها علماء المتشابه وعلماء التفسير قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ وَإِذْ بَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾: ٤٩، حيث فصلت جملة (وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ) عما قبلها، وفي سورة إبراهيم جاءت الآية بالوصل، يقول تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾: ٦.

فقوله: ﴿ يُذَبِّحُونَ ﴾ في آية البقرة بدل من ﴿ يَسُومُونَكُمْ ﴾ فالآية إخبار من الله تعالى بإنجاء بني إسرائيل، فلم يُرد تعداد المحن التي أصابت بني إسرائيل، فوقع الفصل، أما آية إبراهيم فقد تقدمها قوله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا ﴾ الآية: ٥، وقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾: ٦، فلما تقدم ذلك ناسب العطف بالواو، فعطف يذبحون على سوم العذاب للدلالة على أنه نوع آخر فكأنه قال: يعذبونكم ويذبحون، وهذا فيه تعداد للمحن، وتذكيرهم بأنواع نعم الله التي أنعمها عليهم، فالآيات من كلام موسى عليه السلام، حيث أمر بتعديد ذلك فكان الوصل للآية أنسب^(٧٦).

٧٥- انظر: خصائص التعبير القرآني: ٢/ ١٨٥.

٧٦- انظر: درة التنزيل: ٧، والكشاف: ٢/ ٣٦٨، والتفسير الكبير: ١٩/ ٦٧، والبحر المحيط: ٥/ ٤٠٦، والبرهان في علوم القرآن: ١/ ١١٦، والإتيان: ٢/ ١١٥ ومعتك الأقران: ١/ ٨٧-٨٨، والتحرير والتنوير: ١٣/ ١٩١-١٩٢.

يقول الإمام الألويسي: «وفي (أنوار التنزيل) أن المراد بالعذاب هاهنا غير المراد به في سورة البقرة والأعراف لأنه مفسر بالتذبيح والتقتيل ثم ومعطوف عليه التذبيح المفاد بقوله تعالى: ﴿وَيَذَّبِحُونَ أَبْنَاءَ كُمْ﴾ هاهنا، وفيه إشارة إلى وجه العطف وتركه مع أن القصة واحدة، وحاصل ذلك أنه حيث طرح الواو قصد تفسير العذاب وبيانه فلم يعطف لما بينهما من كمال الاتصال وحيث عطف لم يقصد ذلك، والعذاب إن كان المراد به الجنس فالتذبيح لكونه أشد أنواعه عطف عليه عطف جبريل على الملائكة عليهم السلام تنبيهاً على أنه لشدته كأنه ليس من ذلك الجنس، وإن كان المراد به غيره كالاستعباد فهما متغايران والمحل محل العطف، وقد جوز أهل المعاني أن يكونا عنى في الجميع وذكر الثاني للتفسير، وترك العطف في السورتين ظاهر والعطف هنا لعد التفسير لكونه، أوفى بالمراد وأظهر منزلة المغاير وهو وجه حسن أيضاً»^(٧٧).

فعلى هذا فإن سبب الوصل هو جعل الجملة الثانية مستقلة بنفسها، فلما عطف عليها جعلت كأنها مغايرة لها، من أجل تكثير المصائب التي يمتن الله بتفريجها عن بني إسرائيل، ومن أجل التنويه بشأن هذه النعمة بالذات، حيث صارت من قبيل عطف الخاص على العام.

هذه بعض المواضع التي تيسر الحديث عنها في هذا البحث الموجز عن هذا العالم المهم رحمه الله تعالى، وهي نماذج لوقفاته عند الآيات المتشابهة في موضوع اللفظ المفرد، وفي التراكيب، ومنا يقال: ما لا يدرك كله لا يترك كله، ويمكن الرجوع للمواضع الأخرى في روح المعاني^(٧٨).

٧٧- روح المعاني: ٧ / ١٨٠

٧٨- انظر: روح المعاني: ٧ / ٢٢٧، ٧ / ٤١٣-٤١٥، ١٥ / ١٤٩، ١٤٤ / ٦، ٣٢١ / ٥، ٨٤، ٨ / ٣٢٥، ٧ / ٣٢١، موضوع اللفظ المفرد، وفي التراكيب، ومنا يقال: ما لا يدرك كله لا يترك كله، ويمكن الرجوع للمواضع الأخرى في روح المعاني: ٧ / ٢٦٩، ١ / ١٧٩، ٦ / ١١٨، ٤ / ١١٧، ١٣٧ / ٦، ٣٧١ / ٧، ٣٩٣ / ٤، ٢٣٢ / ٦، ١٤٥، ١٣٠ / ٦، ٢٦٩ / ١، ٧٩ / ٦، ١١٨ / ٤، ١١٧ / ١٠.

وقفات مع توجيه الإمام الألوسي:

- انتهج الإمام الألوسي في توجيه الآيات المتشابهة منهج علماء المتشابه، حيث يوضح سر الاختلاف بين الآيتين أو الآيات المتشابهة في الموضوع الأول من ترتيب السور.
- كما اتسم توجيهه بالاختصار والإيجاز، وهو منهج الإمام الكرمانلي في متشابه القرآن.
- إذا كان علم المتشابه اللفظي علماً من علوم القرآن فإن تفسير روح المعاني حوى علوماً كثيرة، جمع فيه الألوسي علماً جماً متنوعاً، ولهذا يعد توجيهه للآيات المتشابهة إشارات وملحات سريعة اقتضاها المقام.
- يظهر في توجيهات الإمام الألوسي أنه استوعب رأي المتقدمين، ولهذا نراه في بعضها يذكر نص توجيه الزمخشري، والبيضاوي، وفي مواضع أخرى يرى وجهاً آخر للآية.
- مع أن الفارق الزمني بين الألوسي وبين العلماء الذين تحدثوا عن الآيات المتشابهة يصل لثمانية قرون، إلا أن قدرته اللغوية والأسلوبية في نقل توجيهاتهم بلغة سهلة ممتنعة، كان لها أثر في بيان الأسرار البلاغية. ويظهر لنا ذلك بجلاء حين نعقد مقارنة بين أقوال علماء المتشابهة اللفظي كالخطيب والكرمانلي وابن الزبير وبين توجيه الألوسي، أو بين توجيه الألوسي وبين توجيه الزمخشري والفخر الرازي والبيضاوي، وغيرهم.
- وآخر الوقفات أنه رحمه الله يسند الرأي لصاحبه متى ما علم ذلك، وهذا ظاهر في كثير من توجيهاته للآيات، وهو منهج عرف به في روح المعاني بشكل عام.

الخاتمة

لقد يسر الله تعالى بمنه وكرمه أن عشت وقتاً طيباً مباركاً مع كتاب من كتب الأعلام الذين اعتنوا بكتاب الله تعالى، فتأملت ما دونه رحمه الله تعالى في الآيات المتشابهة، التي تمثل جانباً مهماً في البلاغة القرآنية، وهذه التأمّلات والوقفات من هذا العالم المبارك جزء لا يتجزأ من مصنفات علماء المتشابه اللفظي، وإن كانت الطريقة تختلف في دراسة تلك المسائل.

وهذا البحث محاولة لإبراز جهود أحد المفسرين في جانب إظهار بلاغة القرآن الكريم في ضوء الآيات المتشابهة التي لها مكانتها وقيمتها وأهميتها في تفسير كتاب الله تعالى، وبعد هذه الرحلة لا زلت أتمثل قول الشاعر.

أرى روعي إلى روح المعاني..... لها شوق يزيد مع الزمان

وقد جاء هذا البحث المختصر بعنوان «منهج الإمام الألوسي في توجيه الآيات المتشابهة» وفيه وقفات وتأمّلات، لعلها تفتح الباب لمزيد من المعرفة تجاه جهود علماء التفسير في باب المتشابه اللفظي، فما خرجت به من فوائد ما هي إلا ثمرات معدودة من ثمار جمّة، ولعلي أذكر طرفاً منها فمن ذلك:

- أن الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً في كتاب الله تعالى مجال رحب للدراسات والبحوث البلاغية وهي ثمرة من ثمار تدبر القرآن الكريم، وتعد من أعظم الدلائل على إعجاز القرآن الكريم.
- كما أن المنهج التطبيقي في البحث البلاغي الذي يعتمد التحليل والبحث عن الأسرار البلاغية الدقيقة يعدّ أفضل المناهج، وأكثرها فائدة، وأقربها إلى النفس، وهو المنهج الذي سار عليه سلف هذه الأمة، وعرف عند أئمة البلاغة وروادها.

- أوضح البحث مناهج العلماء المتقدمين والمتأخرين في توجيه الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً.
 - أبان البحث أن علماء التفسير لهم أثر عظيم في ثراء المادة العلمية للبحوث القرآنية المتنوعة، وأخص بذلك الدراسات القائمة على دلالات التراكيب وأسرار المعاني..
 - تميز «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» بحسن العرض، وسلاسة العبارة، واستعراض الآراء وبسطها، وبيان أقوال العلماء ومناقشتها، وقد امتاز توجيهه للآيات المتشابهة بذلك.
 - بلغ عدد مواضع التشابه اللفظي التي تحدث عنها الإمام الألويسي ثلاثون موضعاً، وهي قليلة جداً، ولكن إذا علمنا منهجه، وهدفه الذي حدده في مقدمة التفسير التمسنا له العذر.
- هذا وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

- الإيتقان في علوم القرآن، للسيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت ١٩٧٣ م.
- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، السعودية، وزارة المعارف ط٣.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، شرح وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة
- البحر المحيط لأبي حيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٢، ١٤١١ هـ.
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
- البرهان في متشابه القرآن لمحمود بن حمزة الكرمانلي، تحقيق: أحمد عز الدين خلف الله، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزبادي، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن للدكتور: عبد الفتاح لاشين، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.
- البلاغة القرآنية في ملك التأويل لابن الزبير الغرناطي، للباحث: إبراهيم الزيد، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٣ هـ.
- التحبير في علم التفسير للسيوطي، ت: زهير نور، وزارة الأوقاف الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

- التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤ م.
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، للبيضاوي، مطبعة الحلبي.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار الحديث، القاهرة، ط: ٢، ١٤١٠ هـ.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٦ هـ.
- التقريب لتفسير التحرير والتنوير، لمحمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- التوقيف في مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤف المناوي، تحقيق: محمد الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: ١، ١٤١٠ هـ.
- حقائق التأويل في متشابه التنزيل للشريف الرضي، شرح: محمد الرضا، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.
- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية للدكتور عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز للخطيب الإسكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

- دليل المتشابهات اللفظية في القرآن الكريم للدكتور: محمد الصغير، دار طيبة، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤١٨هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، عناية: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن للأنصاري، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ.
- كشف المعاني في المتشابه من المثاني لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: الدكتور عبد الجواد خلف، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- لسان العرب، ابن منظور المصري، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- متشابه القرآن لأبي الحسن علي الكسائي، ت: صبيح التميمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار الهمداني، ت: عدنان زرزور، منشورات دار التراث، القاهرة.
- متشابه القرآن دراسة موضوعية د. عدنان زرزور، دار الفتح، دمشق، ط: ١، ١٣٨٩هـ.
- متشابه القرآن العظيم لأبي الحسين بن المنادي، ت: عبد الله الغنيمان، طبعة كلية القرآن والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٨هـ.

- المصباح، بدر الدين بن مالك، تحقيق: حسنى يوسف، مكتبة الآداب ط ١، ١٤٠٩ هـ، القاهرة.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر العربي، مصر، ١٣٩٢ هـ.
- مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.
- ملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي، تحقيق: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
- هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب للسخاوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

Abstract

Al-Alusi's Approach in Interpreting Ruh al-Ma'ani (Exegesis of the Qur'an) in Directing Similar Qur'anic Verses

Dr. Saleh Bin Abdullah Al-Shetri

Praise be to Allah and peace and prayers be upon the Messenger of Allah.

Since the Fifth Hijri Century, the verbal resemblance science has not gained its due, because efforts made in this concern were humble. Some scholars, for instance were depending on some old writings due to the difficulty of the subject. It is a precise topic that exerts a great deal of scholars' time and efforts and requires good understanding and knowledge in linguistics. We have previously mentioned that this science has not gained its due of study and research as given to some other Qur'anic sciences such as the Science of Interpretation of the Qur'an.

Looking attentively at the Islamic heritage of this subject, we will find that some scholars have paid a great attention for it to understand and reflect the Book of Allah. Among the most distinguished scholars were the scholars of verbal resemblance who composed specialized books and had various approaches in directing similar Qur'anic verses. Being the origin of this science, the efforts of the interpreters of Qur'an are highly appreciated through their many and various exegeses which are full of marvelous inspirations and views in directing these identical verses.

In this paper, our main focus would be made towards one of the most distinguished Qur'anic interpretation scholars, i.e., Al-Alusi the writer of (Ruh Al-Ma'ani fi Tafseer Al-Quran Al-Azim wa Al-Sab Al-Mathani). A due attention would be placed to his approach in directing the similar verses in the Book of Allah as it is a part of his approach in interpreting the Book of Allah.

The paper constitutes the following sections

- The 1st section: Definitions
- The 2nd section: The approaches of the some scholars who were interested in the verbal resemblance

The approach of Imam Al Alusi in directing the similar Qur'anic verses.

جهود الإمام الشافعي في جرح الرواة وتعديلهم

د. محمد عودة أحمد الحوري

أستاذ مساعد تخصص الحديث الشريف وعلومه

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم الدراسات الإسلامية - جامعة طيبة



ملخص البحث

قمت في هذا البحث ببيان مكانة الإمام الشافعي عند أهل الحديث؛ بعمل ترجمة موجزة له، ركزت فيها على تزكية نقاد المحدثين للإمام الشافعي في علم الحديث رواية ودراية، وبينت بإيجاز منهجه في رواية الأحاديث من خلال مقولاته، وجمعت الرواة الذين تكلم فيهم جرحاً أو تعديلاً، مبيناً قوله بمعارضته بأقوال غيره من النقاد، وقد تحصل لي بالتتبع والاستقراء نحو من خمسين راوياً نقدهم الإمام الشافعي، ثم بينت معالم منهجه - رحمه الله - في نقده للرواة، والمتمثل باعتدال عبارته واقتصادها.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فقد هياً الله سبحانه وتعالى لهذا الدين علماء أفذاذاً رواية ودراية؛ يحفظونه من التحريف والتزييف، ومن هؤلاء: الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - والذي برع في فنون مختلفة، إلا أنّ الجانب الفقهي الأصولي عنده طغى على سائر التخصصات العلمية الأخرى، إذ ملأ فقهه الآفاق، ولما لم تُبرز مكانته في علم الحديث - كما هو في الفقه - أحببت أن أبرز جانباً من ذلك من خلال جمع الرواة الذين نقدهم، وبيان منهجه في النقد؛ فنقاد الحديث على مراتب من حيث كثرة كلامهم في الرواة، فهم على ثلاثة أقسام: قسم تكلموا في أكثر الرواة، وقسم تكلموا في كثيرٍ من الرواة، وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، وهم على مراتب من حيث طبيعة نقدهم: قسم متعنت في الجرح مثبت في التعديل؛ يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه: كابن معين،

وأبي حاتم، والجوزجاني، وقسم متساهل: كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي، وقسم معتدلون: كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي. وقد ذكر الذهبي الشافعي فيمن يتكلم في الرجل بعد الرجل، ولم يصنّفه من حيث التشدد والتساهل^(١).

أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتعلق بعلم جهبذ كالإمام الشافعي، برّز في شتى الفنون، وتميّز في كلّ العلوم، إلا أنه طغى الجانب الفقهي الأصولي على سائر التخصصات، فجاءت فكرة هذه الدراسة لبيان تميّزه في علم الحديث كناقذ لرواته، ومقعد لمنهج روايته في عصره.

مشكلة الدراسة: يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية: ما هي مكانة الإمام الشافعي في علم الحديث عامّة؟ وما منزلته بين النقاد؟ هل هو أكثر من نقد الرواة أم مقلّ كما قال الذهبي؟ وهل هو متعنّت في نقده أم معتدل أم متساهل؟ وما هي ملامح منهجه في الدراية والرواية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى: الوقوف على مكانة الإمام الشافعي في علم الحديث عامة، وإبراز مكانته كناقذ للرواة خاصة، كما تهدف بيان رتبته بين النقاد من حيث كلامه في الرواة كثرة أو قلة، وتوضيح طبيعة نقده من حيث التشدد والتساهل، وذلك لتشكيل تصوّر لملامح المنهج النقدي عند الإمام الشافعي.

منهج الدراسة: اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن أتبع المنهج الاستقرائي التام من خلال البرامج الحاسوبية خاصة المكتبة الشاملة، وذلك لجمع الرواة الذين نقدهم الإمام الشافعي. ثم المنهج المقارن بمعارضة قول الشافعي بقول غيره ولما كان القصد إظهار مكانة قول الشافعي بين قول النقاد لم أتوسع في ذكر الأقوال

١- انظر: الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص ١٥٨، ١٥٩).

فعمدت في الغالب إلى نقل أقوال النقاد في الراوي الواحد من مصدر واحد يجمعها كالكامل لابن عدي، والميزان للذهبي، وتهذيب التهذيب لابن حجر، ثم التحليل والاستنباط لبيان أبرز معالم المنهج النقدي عنده.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: مكانة الإمام الشافعي عند نقاد الحديث. ويقع في مطلبين:

المطلب الأول: الإمام الشافعي وثناء أئمة الحديث عليه.

المطلب الثاني: توضيح ما نسب لابن معين من كلام في الإمام الشافعي.

المبحث الثاني: الرواة الذين نقدهم الإمام الشافعي ومنهجه في النقد.

ويقع في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانة الإمام الشافعي في علم الحديث.

المطلب الثاني: الرواة الذين نقدهم الإمام الشافعي.

المطلب الثالث: منهج الإمام الشافعي في نقد الرواة وأأسسه.

الخاتمة: وسجلت فيها أهم النتائج.

المبحث الأول: مكانة الإمام الشافعي عند نقاد الحديث.

المطلب الأول: الإمام الشافعي وثناء أئمة الحديث عليه.

أولاً: ترجمة مختصرة للإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - .

أولاً: اسمه ونسبه: هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد ابن هاشم بن المطلب ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب ابن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. ويجتمع مع النبي (صلى الله عليه وسلم) في عبد مناف بن قصي (٢).

ثانياً: مولده ونشأته ووفاته: أجمع المؤرخون على أنه ولد سنة خمسين ومائة، وهى السنة التي توفي فيها أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - والمشهور الذي عليه الجمهور أنه ولد بغزة، ثم حمل إلى مكة وهو ابن سنتين، وتوفي بمصر ليلة الجمعة بعد المغرب سنة أربع ومائتين، وهو ابن أربع وخمسين سنة، ودفن بعد العصر، وقبره بمصر (٣).

وقال ابن حبان: (ومات عنه أبوه وهو ابن سنتين، فحملته أمه إلى دارهم بالحجاز في أجياد، فنشأ بمكة وترعرع فيها، وجالس أهل العلم، وفتح عليه فيه ما حرم غيره مثله، حتى كان مسلم بن خالد الزنجي يحثه على الفتيا يقول سمعت الشافعي يقول: قال لي مسلم الزنجي وأنا ابن خمس عشرة سنة: أفت يا أبا عبد الله فقد آن لك أن تفتي، فلم يزل ذلك دأبه: يزداد كل يوم دفعة، وفي العلم بصيرة وقدوة، إلى أن توفي رحمه الله) (٤).

٢- ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: (ص ٦٦).

٣- وقيل: أنه في اليوم الذي توفي فيه أبو حنيفة. قال البيهقي: ولم يثبت اليوم، وقيل ولد بعسقلان، وهما من الأرض المقدسة التي بارك الله فيها، فإنهما على نحو من مرحلتين من بيت المقدس. انظر: النووي، تهذيب الأسماء (ص ٦٧)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٧)

٤- ابن حبان، الثقات: (ج ٩ ص ٣١)

وكتب العلم بمكة وبمدينة النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)، وقدم بغداد مرتين، وخرج إلى مصر واستمر بها إلى حين وفاته^(٥).

ثانيا: ثناء أئمة الحديث على الإمام الشافعي.

ليس الغرض هنا استيعاب ما قيل في الشافعي -رحمه الله-؛ لأن ذلك مما لا يُدرك غوره، لكن الغاية هنا إظهار بعض ثناء المحدثين عليه ليتلاءم ذلك وموضوع البحث، وظهر لي أنّ دراية الإمام الشافعي بفقهِ الحديث، ونشر الحديث الصحيح كان محل الثناء الأبرز عند المحدثين.

وأبدأ هنا بكلام الإمام أحمد (ت ٢٤١ هـ) في وصف شيخه - وهو الملازم له - فقد كان الإمام أحمد محباً للإمام الشافعي، شديد الميل إليه، مكثراً من الدعاء له^(٦)، مقرّاً له بفضلِهِ وعلمِهِ وجمعه بين الفقه والحديث^(٧)، معترفاً له بالأستاذية عليه؛ فقال: (ما عرفت ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسته)^(٨)، وقال: (هذا الذي ترون كله أو عامته من الشافعي)^(٩)، وعدّه مجدد القرن الثاني: كالشمس للدنيا وكالعافية للناس^(١٠) فقال: (إن الله يقيّض للناس في كل رأس مائة من يعلمهم السنن وينفي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الكذب، فنظرنا: فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي)^(١١)، كيف لا! وهو الذّابُّ عن الآثار، والبصير بالأخبار^(١٢).

٥- ابن مفلح، المقصد الارشد: (ج ٢ ص ٣٦٩)

٦- ابن المبرد، بحر الدم: (ص ١٣٤)

٧- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٣٤)

٨- ابن فرحون، الديباج المذهب: (ج ١ ص ١٢٦) وفيه: عن هلال بن العلاء، يقول: الشافعي، أصحاب الحديث عيال عليه؛ فتح لهم الأفعال).

٩- ابن المبرد بحر الدم: (ص ١٣٣)

١٠- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٤٨) وانظر: ابن فرحون، الديباج المذهب: (ج ١ ص ١٢٦)

١١- ابن المبرد، بحر الدم: (ص ١٣٣)

١٢- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٤٥)

- ويمكن تلخيص جوانب معرفة الإمام أحمد لمكانة شيخه في النقاط التالية:
- ١- إدراكه لتمكّن الإمام الشافعي من صنعة الحديث تمكنه من صنعة الفقه، فقال: (كان الفقهاء أطباء، والمحدثون صيادلة؛ فجاء محمد بن إدريس الشافعي طبيباً صيدلانياً؛ ما مقلت العيون مثله أبداً)^(١٣).
 - ٢- كان يبحث على مجالسته، والتعلم من فقهه، ولو كان ذلك على حساب مجالس الحديث كمجلس ابن عيينة، معللاً ذلك بأن علو الإسناد إن فات يدرك، وفهم الشافعي إن فات لا يدرك، قال رحمه الله: (فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول؛ ولا يضرك في دينك ولا في عقلك، وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده إلى يوم القيامة، ما رأيت أحداً أفقه في كتاب الله عز وجل من هذا الفتى القرشي... محمد بن إدريس الشافعي)، ومن حثهم الإمام أحمد على ملازمة مجلس الشافعي إسحاق بن راهويه، قال إسحاق: (كنّا بمكة: والشافعي بها وأحمد بن حنبل بها. فقال لي أحمد بن حنبل: يا أبا يعقوب جالس هذا الرجل - يعني الشافعي -، قلت: ما أصنع به سنّه قريب من سننا أترك ابن عيينة والمقرئ؟! قال: ويحك إن ذاك لا يفوت وذا يفوت، فجالسته). وقد جرى للحميدي، وللفضل البزار والد محمد^(١٤) مثل ذلك.
 - ٣- عدّه الإمام أحمد صاحب منّة على أهل الحديث؛ فما كان أصحاب الحديث يعرفون معاني حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حتى قدم الشافعي فبينها لهم^(١٥)، وما أحد يحمل محبرة من أصحاب الحديث إلا وللشافعي عليه منّة^(١٦)، ولا يستغني صاحب حديث عن كتب الشافعي^(١٧).

١٣- المصدر نفسه (ج ٥١ ص ٣٣٤)

١٤- ينظر هذه النقول عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٧ ص ٢٠٢، ٢٠٣)

١٥- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٤٥)

١٦- ابن فرحون، الديباج المذهب: (ج ١ ص ١٢٦) وعلق النووي على هذه المقالة بقوله: (فهذا قول إمام أصحاب الحديث وأهله، ومن لا يختلف الناس في ورعه وفضله النووي، تهذيب الأسماء: (ص ٧٢)

١٧- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٦٨)

٤- عدّه العالم الذي شارك الإمام أبا حنيفة في حمل راية الفقه بعد أن تفرد بها أبو حنيفة دهرا، فقال: (كانت أفضيتنا أصحاب الحديث في أيدي أبي حنيفة ما تنزع حتى رأينا الشافعي، وكان أفقه الناس في كتاب الله - عز وجل -، وفي سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما كان يكفيه، وكان قليل الطلب للحديث) (١٨).

قلت: ومعنى قليل الطلب للحديث أي: الانشغال بالأسانيد وعلوها كما هي صنعة كثير من معاصريه من أهل الحديث، والله أعلم.

ويعدّ كلام الإمام أحمد تلخيصا لكلام المحدثين، وسأقتصر على ذكر عبارات بعضهم بما يظهر مكانته عند عصره من أهل الحديث، وليس المراد هنا بيان مكانته في الحديث، فمن ذلك:

قال أيوب بن سويد الرملي (ت ١٩٣هـ) لما رأى الشافعي: (ما ظننت أني أعيش حتى أرى مثل هذا الرجل ما رأيت مثل هذا الرجل قط) (١٩) قال ابن أبي حاتم: وقد رأى أيوب بن سويد: سفیان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وابن جريج، وسفيان بن عيينة، والناس. وقال يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ): (إنني لأدعو الله في صلاتي للشافعي لما أظهر من القول بما صح عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (٢٠). وشهد له بالإمامة في العلم: قتيبة بن سعيد (ت ٢٠٤هـ) (٢١) وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، قال إسحاق: (محمد بن إدريس الشافعي عندنا إمام) (٢٢). وقال قتيبة: (مات الثوري ومات الورع، ومات الشافعي ومات السنن، ويموت أحمد بن حنبل وتظهر البدع). وقال: (لو وصلتني كتب الشافعي

١٨- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٧ ص ٢٠٣) وانظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٤٣).

١٩- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٧ ص ٢٠٢)

٢٠- ابن فرحون، الديباج المذهب: (ج ١ ص ١٢٥)

٢١- انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٥٩)

٢٢- المصدر نفسه (ج ٥١ ص ٣٥٩)

لكتبتها، ما رأيت عيناى أكيس منها^(٢٣). قال الحميدي (ت ٢١٩هـ): (أخبرنا سيد علماء أهل زمانه، محمد بن إدريس الشافعي)^(٢٤) وعن يونس بن عبد الأعلى (ت ٢٦٤هـ): (كان ألفاظ الشافعي، كلها سكر)^(٢٥). وقال النسائي (ت ٣٠٣هـ): (هو أحد العلماء ثقة مأمون)^(٢٦). وقال محمد بن الحسن (ت ١٨٩هـ): (إن تكلم أصحاب الحديث يوما فبلسان الشافعي) يعني: لما وضع كتبه^(٢٧).

وقال يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ): (ثقة)^(٢٨)، وفي رواية: (صدوق لا بأس به)^(٢٩)، وفي أخرى: ليس به بأس^(٣٠)، وقال: (لو كان الكذب له مطلقا لكانت مروءته تمنعه أن يكذب)^(٣١). وقال ابن عيينة (ت ١٩٨هـ): (إن كان مات فقد مات أفضل أهل زمانه)^(٣٢). وقال الحسن بن محمد الزعفراني (ت ٢٦٠هـ): (كان أصحاب الحديث رقودًا؛ فأيقظهم الشافعي فتيقظوا)^(٣٣).

وقيل لأحمد بن صالح المصري (ت ٢٤٨هـ): (جالست الشافعي؟ فقال: سبحان الله! كنت أقصر في مجالسته)^(٣٤). وقال علي بن معبد المصري (ت ٢٥٩هـ): (ما عرفنا الحديث حتى جاءنا الشافعي). وقال داود بن علي الظاهري (ت ٢٧٠هـ): (كان الشافعي -رضى الله عنه- سراجًا لحملة الآثار ونقله الأخبار، ومن تعلق بشيء من بيانه صار محجاجًا)^(٣٥). وعن أبي ثور (ت ٢٤٠هـ) قال: (من زعم أنه

٢٣- النووي، تهذيب الأسماء: (ص ٨٥)

٢٤- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٥)

٢٥- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٥)

٢٦- ابن فرحون، الديباج المذهب: (ج ١ ص ١٢٦)

٢٧- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٢٨)

٢٨- ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٩ ص ٢٨)

٢٩- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٦)

٣٠- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٦١)

٣١- المصدر نفسه (ج ٥١ ص ٣٦٠)

٣٢- القاضي عياض، ترتيب المدارك: (ج ١ ص ١٤٠)

٣٣- النووي، تهذيب الأسماء: (ص ٧٢)

٣٤- المصدر نفسه (ص ٨٧)

٣٥- المصدر نفسه: (ص ١٨٩)

رأى مثل محمد بن إدريس في: علمه، وفصاحته، وثباته، وتمكنه، ومعرفته، فقد كذب؛ كان منقطع القرين في حياته، فلما مضى لسبيله لم يعتض منه). وقال أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ): (فقيه البدن صدوق)^(٣٦). وقال ابن عبد الحكم (ت ٢٦٨هـ)^(٣٧): (إن كان أحد من أهل العلم حجة، فالشافعي حجة في كل شيء)^(٣٨).

فهذه العبارات تبين مكانته عند أهل الحديث وثقته لديهم، وهي عبارات تبين إمامته عموماً وهناك عبارات تبين مكانته في علم الحديث تركتها لموضعها في المبحث الثاني خشية التكرار.

المطلب الثاني: توضيح ما نسب لابن معين من كلام في الإمام الشافعي.

مع ما تقدم من ثناء عطر على الإمام الشافعي، إلا أنه لم يسلم ممن تكلم فيه، وقد ردّ الذهبي - رحمه الله - هذا فكفَى وشفَى، قال: (محمد بن إدريس، الإمام الشافعي، ممن سارت الركاب بفضائله، ومعارفه، وثقته، وأمانته، فهو حافظ مثبت، نادر الغلط؛ حتى إن أبا زرعة قال: ما عند الشافعي حديث غلط فيه، وقال: ما أعلم للشافعي حديثاً خطأً، وقال أبو عمر ابن عبد البر: روينا عن محمد بن وضاح، قال: سألت يحيى بن معين عن الشافعي، فقال: ليس بثقة، ثم قال: يعني - ابن عبد البر - ابن وضاح ليس بثقة، وقال ابن عبد البر أيضاً: قد صحَّ من طرق عن ابن معين أنه يتكلم في الشافعي قلت - القائل ابن عبد البر - : قد أذى ابن معين نفسه بذلك، ولم يلتفت الناس إلى كلامه في الشافعي، ولا إلى كلامه في جماعة من الأثبات، كما لم يلتفتوا إلى توثيقه لبعض الناس، فإننا نقبل قوله دائماً في الجرح والتعديل، ونقدّمه على كثير من الحفاظ ما لم يخالف

٣٦- ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٩ ص ٢٧)

٣٧- هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث أبو عبد الله المصري الفقيه (ت ٢٦٨هـ). قال ابن خزيمة: ما رأيت في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين منه. ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٩ ص ٢٣٢)

٣٨- ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٩ ص ٢٧)

الجمهور في اجتهاده، فإذا انفرد بتوثيق مَنْ لِيَنَّهُ الجمهور أو بتضعيف مَنْ وثقة الجمهور وقبلوه، فالحكم لعموم أقوال الأئمة، لا لمن شذّب؛ فإن أبا زكريا من أحد أئمة هذا الشأن، وكلامه كثير إلى الغاية في الرجال، وغالبه صواب وجيد، وقد ينفرد بالكلام في الرجل بعد الرجل؛ فيلوح خطؤه في اجتهاده بما قلناه؛ فإنه بشر من البشر وليس بمعصوم؛ بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة، يختلف اجتهاده في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت.

قال الذهبي وكلامه يعني - ابن معين - في الشافعي ليس من هذا اللفظ الذي كان عن اجتهاد؛ وإنما هذا من فلتات اللسان بالهوى والعصبية، فإن ابن معين كان من الحنفية الغلاة في مذهبه وإن كان محدثاً، وكذا قول الحافظ أبي حامد ابن الشرقي: كان يحيى ابن معين وأبو عبيد سيئي الرأي في الشافعي، فصدق والله ابن الشرقي؛ أساء في ذاتهما في عالم زمانه، وكذا قول أحمد بن عبد الله في الإمام أبي عبد الله: هو ثقة، صاحب رأي، ليس عنده حديث، وكان يتشيع؛ فكان العجلي يتوهم في الإمام أبي عبد الله التشيع لقوله: إن كان رفضاً حب آل محمد × فليشهد الثقلان أني رافضي

وكذا تكلم فيه بالتشيع بعض أعدائه من كبار المالكية؛ لموافقته الشيعة في مسائل فروعيه، أصابوا فيها ولم يبدعوا بها: كالجهر بالبسملة، والقنوت في الصبح، والتختم في اليمين، وهذا قلة ورع، وتسرع إلى الكلام في الإمام، فالشافعي - رحمه الله - أبعد شيء من التشيع، كيف وهو القائل فيما ثبت عنه: الخلفاء الراشدون خمسة أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبد العزيز، أفشيعي يقول هذا قط !!؟ وقد صنف الخطيب الحافظ مسألة الاحتجاج بالشافعي فشفى وكفى، فقول العجلي ليس عنده حديث؛ قول من لا يدري ما يقول في حق الإمام أبي عبد الله، وما عرفه العجلي ولا جالس، فالشافعي من جلة أصحاب

الحديث؛ رحل فيه، وكتب بمكة، والمدينة، والعراق، واليمن، ولقب ببغداد ناصر الحديث، وهو قلما يوجد له حديث غلط، والله حسيب من يتكلم بجهل أو هوى، فإنَّ السكوت يسع الشخص) (٣٩). قلت: مع هذا البيان الشافي، ففيه ما يناقش، وهو ثبوت نسبة الطعن في الشافعي إلى ابن معين؛ فقد قال الحاكم (ت ٤٠٥هـ): (تتبعنا التواريخ، وسواد الحكايات عن يحيى بن معين، فلم نجد في رواية واحد منهم طعنا على الشافعي، ولعل من حكى عنه غير ذلك قليل المبالاة بالوضع على يحيى، والله أعلم) (٤٠).

ثم ما روي عن ابن وضاح، فالثابت عنه خلافه؛ قال الأمير عبد الله بن الأمير عبد الرحمن بن محمد الناصر (قد رأيت أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق، وفيه: سألت يحيى بن معين عن الشافعي، فقال: دعنا. لو كان الكذب حلالاً؛ لمنعته مروءته أن يكذب) (٤١).

وفيه جواب آخر ذكره المعلمي رحمه الله أن الشافعي ليس هو الإمام المشهور بل هو آخر، فقال: (وحكى محمد بن وضاح القرطبي: أنه سأل ابن معين عن الشافعي، فقال: (ليس بثقة). فحكاها ابن وضاح في الشافعي الإمام، فزعم بعض المغاربة أن ابن معين إنما قالها في أبي عبد الرحمن أحمد بن يحيى بن عبد العزيز، الأعمى، المشهور بالشافعي؛ فإنه كان ببغداد، وابن وضاح لقي ابن معين ببغداد، فكأنه سأل ابن معين عن الشافعي، يريد ابن وضاح الإمام، فظن ابن معين أنه يريد أبا عبد الرحمن، لأنه كان حياً معهما في البلد. وفي ترجمة والد أبي عبد الرحمن من (التهذيب) أن ابن معين قال: ما أعرفه، وهو والد الشافعي الأعمى). (٤٢)

٣٩- الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: (ص ٣٣-٢٨). وصنع بعض كبار المالكية من الاعتراض على مذهب الإمام الشافعي في القنوت في صلاة الصبح غريب؛ فإن الإمام مالك يقول به كذلك كما في المدونة (ج ١ ص ١٩٢).

٤٠- ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج ٩ ص ٢٨)

٤١- ابن حجر، لسان الميزان (ج ٥ ص ٤١٦)

٤٢- المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١ / ١٥٧).

فبهذا يجزم بأن ابن معين لم يجرح الإمام الشافعي، والحمد لله رب العالمين.

المبحث الثاني: منهج الإمام الشافعي في نقد الرواة:

المطلب الأول: مكانة الإمام الشافعي في علم الحديث.

أولاً: تمكن الشافعي من صناعة الحديث:

مارس الإمام الشافعي صناعة الحديث حتى برع فيها إسناداً وامتناً، ولا أدل على ذلك من قول ابن عبد الحكم: (ما رأينا مثل الشافعي؛ كان أصحاب الحديث ونقاده يجيئون إليه فيعرضون عليه، فربما أعلّ نقد النقاد منهم، ويفهم على غوامض من علل الحديث لم يقفوا عليها، فيقومون وهم يتعجبون منه...^(٤٣). فهذه شهادة لتمييزه في صناعة العلل وهي أدق وأجل صنعة في الحديث.

وقال داود بن علي الظاهري (ت ٥٢٧٠هـ): للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع لغيره، من شرف نسبه، وصحة دينه ومعتقده، وسخاوة نفسه، ومعرفته بصحة الحديث وسقمه، وناسخه ومنسوخه^(٤٤).

وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي (ت ٥٤٢٩هـ)^(٤٥): (بالغ مسلم في تعظيم الشافعي في كتاب الانتفاع بجلود السباع، وفي كتاب الرد على محمد بن نصر، وعده في هذا الكتاب من الأئمة الذين يرجع إليهم في الحديث، وفي الجرح والتعديل)^(٤٦).

٤٣- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٣٥)

٤٤- ابن كثير، البداية والنهاية (ج ١٠ ص ٢٧٦)

٤٥- هو عبد القاهر بن طاهر، العلامة البارع، المتفنن الاستاذ، أبو منصور البغدادي، نزيل خراسان، وصاحب التصانيف البديعة، وأحد أعلام الشافعية، (ت ٤٢٩ هـ) الذهبي، سير أعلام النبلاء: (ج ١٧ ص ٥٧٢)

٤٦- ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٩ ص ٢٨)

ولما وازن الذهبي بين الإمام الشافعي ونقاد الحديث، قال: (نعم، لم يكن الشافعي رحمه الله في الحديث كيحيى القطان، أو ابن مهدي، أو أحمد بن حنبل؛ بل ما هو في الحديث بدون الأوزاعي ولا مالك، وهو في الحديث ورجاله وعلله فوق أبي مسهر، وأبي يوسف القاضي، وعبد الرحمن بن القاسم، وإسحاق بن الفرات، وأشهب، وأمثالهم - فرحم الله الجميع -)^(٤٧). وقلت: سبب ذلك أن الإمام الشافعي لم يركز على صنعة الحديث فحسب كما كان من هؤلاء الأعلام الذين ذكرهم الذهبي، والله أعلم.

ثانيا: معرفة الشافعي بأسماء الرجال:

أما معرفته بأسماء الرجال، فقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: (قال لي أبي: إني كنت أجالس محمد بن إدريس الشافعي بمكة، فكنت أذاكره بأسماء الرجال، فقال: روينا عن عمر بن الخطاب، عن أهل المدينة، عن فلان بن فلان بن فلان، فلا يزال يسمي رجلا رجلا، وأسمي له جماعة. ويذكر هو عددا من أهل مكة، وأذكر أنا جماعة منهم. قال عبد الله: وكان أبي يصف الشافعي فيطلب في وصفه، وقد كتب أبي عنه حديثا صالحا، وكتب من كتبه بخطه بعد موته أحاديث عدة مما سمعه من الشافعي رحمة الله عليهما)^(٤٨).

فقول الإمام أحمد أذاكره بأسماء الرجال يقصد الرواة بدليل قول: روينا عن عمر بن الخطاب، عن أهل المدينة، عن فلان بن فلان بن فلان... فهذه سياقة إسناد. فكأنه يذاكره بأسماء الرواة من أهل المدينة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم الرواة عنهم، وهكذا. ثم الرواة من أهل مكة... الخ. وهذا جلي في مكنة الإمام الشافعي في أسماء الرواة وكثرة ما يحفظ منها.

٤٧- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: (ص ٣٢: ٣٣)

٤٨- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٣١)

ثالثاً: كثرة روايته وصحة حديثه:

وتبين لنا النقول الآتية عن أئمة هذا الشأن صحة حديث الشافعي وكثرة روايته.

وأبدأ بما يدل على صحة روايته وإتقانه. فمن ذلك أنه (ذكر للإمام أحمد بن حنبل: حدثنا الشافعي، فقال: حديث صحيح ورأي صحيح)^(٤٩). وقال أبو زرعة الرازي: (ما عند الشافعي حديث غلط فيه)^(٥٠). وقال أبو داود السجستاني: (ما من العلماء أحد إلا وقد أخطأ في حديثه غير ابن عليّة، وبشر بن المفضل، وما أعلم للشافعي حديثاً خطأ)^(٥١). فهذه شهادات نقاد كبار تدل على غاية الإتقان.

وأما النقول التي تدل على كثرة روايته فمنها ما روي عن الحميدي قال: (قلت لأحمد بن حنبل: الليلة يقعد سفيان بن عيينة. فقال: الليلة يقعد الشافعي. قال: قلت: سفيان بن عيينة يفوت، والشافعي لا يفوت. قال: الشافعي يفوت، وابن عيينة لا يفوت. قال فحضرنا مجلس الشافعي، قال: فلما قمنا، قال: كيف رأيت؟ قلت: أخطأ في ستة أحاديث. قال: يا سبحان الله رجل من قريش يقعد فيروي في مجلس واحد شبيهاً بما تتي حديث تنكر أن يخطئ في ستة أحاديث! أيش هي؟ قلت: حديث كذا وكذا، قال: هذا رواه فلان. قلت: حديث كذا؟ قال: هذا رواه فلان. قال: فإذا الستة كلها صحاح وأنا لم أدر)^(٥٢). قلت: وإن كان مقصد الإمام أحمد من مجلس الشافعي الفقه؛ فقله عنه: يروي في مجلس واحد شبيهاً بما تتي حديث، يدل بوضوح على كثرة الأحاديث التي يحفظها، فمن يستطيع أن يروي في المجلس الواحد مثل هذا العدد إن لم يكن حافظاً كبيراً.

٤٩- الذهبي، سير أعلام النبلاء: (ج ١٩ ص ٦٣)

٥٠- الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٨)

٥١- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٦١)، الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٨)

٥٢- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٥١ ص ٣٣٢)

وقال النووي: (وقد روينا عن إمام الأئمة، أبي بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة، وكان من حفظ الحديث ومعرفة السنة بالغاية العالية، أنه سُئل: هل سنة صحيحة لم يودعها الشافعي كتبه؟ قال: لا، ... ومن ذلك تمسكه - أي الشافعي - بالأحاديث الصحيحة، وإعراضه عن الأخبار الواهية والضعيفة، ولا أعلم أحدا من الفقهاء اعتنى في الاحتجاج بالتمييز بين الصحيح والضعيف كاعتنائه، ولا قريبا منه، فرضي الله عنه، وهذا واضح جلي في كتبه...)^(٥٣).

فقول ابن خزيمة: ليس هناك سنة صحيحة إلا وأودعها الشافعي كتبه، تؤكد ما ذهبت إليه من كثرة روايته.

وقال ابن حجر: (وذكر الحاكم مما يدل على تبحر الشافعي في الحديث، وأنه حدث بالكثير عن مالك، ثم روى عن الثقة عنده عن مالك، وأكثر عن ابن عيينة، ثم روى عن رجل عنه)^(٥٤).

ومعلوم عند أهل الحديث أن الرواية للحديث الواحد على وجهين: بنزول وبعلو، يدل على سعة ما يحفظ المحدث، كيف وقد صرح بكثرة روايته عن المكثرين من أمثال الإمامين: مالك وابن عيينة.

وبعد، فلا أدل على كثرة روايته من شهادة هؤلاء الأئمة.

رابعا: منهج الشافعي في التحمل عند رواية الحديث:

يعدّ ما سبق من صحة رواية الإمام الشافعي مع كثرتها، نتيجة طبيعية لمنهج محكم في الرواية، أقامه لنفسه، على أسس متينة نصّ عليها، فقد نقل عنه جملة من النصوص التي تبين ضرورة العناية بالرواية عند تحملها، ليصل الراوي إلى الغاية المقصودة؛ وهي خبر يحتج بمثله، وهذه القواعد الأسس هي:

٥٣ - النووي، تهذيب الأسماء: (ص ٧٤)

٥٤ - ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٩ ص ٢٦)

١ - حثّه على السؤال عن الإسناد.

قال الشافعي: (من لم يسأل: من أين؟ فهو كحاطب ليل، يحمل على ظهره حزمة حطب، فلعل فيها أفعى تلدغه)^(٥٥). وقال: (وما زال أهل الحديث في القديم والحديث يثبتون: فلا يقبلون الرواية التي يحتجون بها، ويحلون بها، ويحرمون بها، إلا عمّن آمنوا، وأن يحدثوا بها، هكذا ذكروا أنهم لم يسمعوها من ثبت. كان عطاء بن أبي رباح يسأل عن الشيء فيرويه عمّن قبله، ويقول: سمعته وما سمعته من ثبت)^(٥٦). فكانه رحمه الله يقول لا يجوز رواية الحديث إلا بعد معرفة إسناد الرواية، وأنا لا أتحمّل الحديث إلا بعد التأكد من سلامة سلسلة الإسناد، ولا أرويه إلا سالماً.

٢ - بين أن مدار قبول الخبر: عدالة الراوي وضبطه، وحسب.

قال الشافعي: (من عرف من أهل العراق، ومن أهل بلدنا بالصدق، والحفظ، قبلنا حديثه، ومن عرف منهم ومن أهل بلدنا بالغلط، رددنا حديثه، وما حابينا أحداً، ولا حملنا عليه).^(٥٧)

وقال: (ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب، ولا يقبل الخبر إلا ممن عرف بالاستئصال لأن يقبل خبره، ولم يكلف الله أحداً أن يأخذ دينه عمّن لا يعرف، ومن كثر غلظه من المحدثين، ولم يكن له أصل صحيح، لم يقبل حديثه، كما يكون من كثر غلظه في الشهادة، لم تقبل شهادته)^(٥٨).

وهنا يبيّن للراوي أن المنهج السليم للمحدث يقوم على التعامل مع جوهر عملية الرواية، والمتمثل بصدق الراوي، فمدار قبول الرواية هو صدق راويها

٥٥ - ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٥)

٥٦ - الشافعي، الأم: (ج ٦ ص ١٠٤)

٥٧ - ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٥)

٥٨ - المصدر نفسه: (ج ١ ص ١١٦ و ٢٠٧)

دون النظر إلى أمور أخرى.

٣- نص على أن شذوذ الخبر مخالفة الثقة للأوثق لا انفراده بما لم يروه غيره، والشاذ مردود. قال الشافعي:

(إذا روى الثقة لي حديثاً وإن لم يروه غيره، فلا يقال له شاذ؛ وإنما الشاذ: أن يروي الثقات حديثاً على نصرتهم، يرويه بعضهم مخالف لهم، فيقال: شذَّ عنهم)^(٥٩). وقال: (فَعَلَيْكَ مِنَ الْحَدِيثِ بِمَا تَعْرِفُ الْعَامَّةُ، وَإِيَّاكَ وَالشَّاذَّ مِنْهُ)^(٦٠) قلت: مراده عامة المحدثين لا عامة الناس.

وقال: (وَالشَّاذُّ مِنَ الْحَدِيثِ لَا يُؤْخَذُ بِهِ)^(٦١). وهنا أبدع رحمه الله وسبق غيره في إدراكه مفهوم الشاذ، والذي يترتب عليه معرفة حكمه، ثم تحمل الخبر أو تركه.

٤- بين أنه لا بد للراوي لإبراء الذمة وعدم الوقوع في الحرج من أداء الحديث كما تحمله، وأن يتحمل عن الثقات فقط.

قال الشافعي: (قال رسول الله: حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا علي)^(٦٢). قال: (معناه، أن الحديث إذا حدثت به، فأدبته على ما سمعت، حقا كان أو غير حق، لم يكن عليك حرج، والحديث عن الرسول لا ينبغي أن يحدث به إلا ثقة عن ثقة، وقد قيل: من حدث حديثاً، وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)^(٦٣)، وقال: (إذا حدثت بالحديث فيكون عندك كذبا، ثم

٥٩- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٥ و٢٠٧)

٦٠- الشافعي، الأم: (ج ٧ ص ٣٦٠)

٦١- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٥ و٢٠٧)

٦٢- الحديث بهذا اللفظ أخرجه الشافعي في مسنده (ص: ٣٠١)

٦٣- قلت: وهذا نص الحديث المشهور، ولم أدر لم ذكره الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بلفظ (قيل)، إلا أن تكون مساوية للفظ (روي)؛ فالحديث باللفظ المذكور عند الترمذي، الجامع، كتاب: كتاب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب: فيمن روى حديثاً وهو يرى أنه كذب حديث ٢٦٦٢ (ج ٥ ص ٣٦)

تحدث به، فأنت أحد الكاذبين في المأثم^(٦٤).

٥- حضّ على تجنب الرواية عن المجاهيل لأن لا حجة في رواية المجهول.

قال الشافعي: (والمجهول لو لم يُعارضه أحد، لم تكن روايته حجة)^(٦٥).

فجليّ من هذه النصوص أن منهجه في الرواية يقوم على السؤال عن الإسناد؛ فإن كان الراوي من الحفاظ الأثبات أخذ منه ولو انفرد بروايته، ولا يأخذ منه إذا خالف الثقات، ولا ينشغل برواية المجهول البتة، وهو يؤكد على ضرورة عدم التحديث إلا على الوجه الذي سمعه، محذرا من رواية الخبر الموضوع دون بيان وضعه.

المطلب الثاني: الرواة الذين نقدهم الإمام الشافعي.

مما تقدم يتضح جليا أن كلام الإمام الشافعي في الرواة جرحا وتعديلا جاء عن ممارسة للصنعة، وتمكّن منها، وقد جمعت من تكلم فيهم، وقسمتهم إلى قسمين:

أولا: الرواة الذين وثقهم الإمام الشافعي:

وقفت على ثلاثة وعشرين راويا ممن وثقهم الإمام الشافعي^(٦٦)، وهم بحسب ترتيبهم على حروف المعجم:

١- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، الأسلمي، مولاهم (ت ١٨٤ هـ وقيل (١٩١).

٦٤- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٦)

٦٥- ابن الملقن، البدر المنير: (ج ٩ ص ٦٩٦)

٦٦- وسأقتصر في هذا البحث على من صرح الإمام الشافعي بتوثيقه دون من وثقهم على الإبهام بقوله أخبرني الثقة أو من لا أتهم إلا أن يصرح به كأن يقول أخبرني الثقة سفيان أو نحوها.

تعددت أقوال الشافعي في إبراهيم فنقل الربيع: (سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ، يَقُولُ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى قَدْرِيًّا. قِيلَ لِلرَّبَّيعِ: فَمَا حَمَلَ الشَّافِعِيَّ عَلَى أَنْ رَوَى عَنْهُ؟ قَالَ: كَانَ يَقُولُ لِأَنَّ يَخِرَّ إِبْرَاهِيمُ مِنْ بَعْدِ أَحَبِّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ، وَكَانَ ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ) (٦٧). وقال الشافعي: (أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى، أو سفيان، أو هما) (٦٨). وقال: (ابن أبي يحيى أَحْفَظُ مِنَ الدَّرَاوَرْدِيِّ) (٦٩). وقال: (كان ابن أبي يحيى أحق) (٧٠).

وبالنظر في نقد الشافعي لابن أبي يحيى نجد أن بعده عن الكذب، وثقته في روايته، جعلت الشافعي يقبل حديثه ويوثقه. وكونه قدريا جعل الشافعي يصفه بالحمق؛ إلا أنه لم يمنعه من قبول خبره. وقد أحسن القول فيه غير الشافعي حمدان الأصفهاني (من شيوخ البخاري ت في حدود ٢٢٠هـ) قيل له: (أتدين بحديث إبراهيم بن يحيى؟ فقال: نعم) (٧١). إلا أن نقاد الحديث - ومنهم الإمام مالك شيخ الشافعي - ضعفوه ضعفا شديدا: في رأيه وروايته.

قال يحيى بن سعيد القطان: (سألت مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يحيى، أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه). وعن (سفيان بن عيينة أنه قال ذات يوم: ما بقى أحد أروى عن محمد بن المنكدر مني، فقليل له: إبراهيم بن أبي يحيى؟ قال: إنما نريد أهل الصدق). وقال علي بن المديني: (ما رأيت يحيى بن سعيد يصرح في أحد بالكذب إلا معلى بن هلال وإبراهيم بن أبي يحيى).

وقال أحمد بن حنبل: (إبراهيم بن أبي يحيى لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه، كان يروى أحاديث منكورة ليس لها أصل، وكان يأخذ حديث الناس يضعها

٦٧- البيهقي، السنن الكبرى: (ج ١ ص ٢٥٠)

٦٨- الشافعي، الأم: (ج ٢ ص ٢١٣)

٦٩- البيهقي، السنن الكبرى: (ج ٥ ص ١٩٠)

٧٠- الذهبي، سير أعلام النبلاء: (ج ٨ ص ٤٥٤)

٧١- الباجي، التعديل والتجريح، (٢ / ٦٨٠)

في كتبه). وعن ابن معين أنه قال: (إبراهيم بن أبي يحيى ليس بثقة؛ كذاب). وقال أبو حاتم: (كذاب متروك الحديث؛ ترك ابن المبارك حديثه)...^(٧٢)

٢- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله، الشيباني، خطّتهم بمرو، يعدّ في البغداديين (ت ٢٤١).

قال الشافعي: (خرجت من بغداد، وما خلفت بها أفقه، ولا أروع، ولا أزهد، من أحمد بن حنبل)^(٧٣) وقال: (ما خلفت بالعراق رجلين أعقل منهما: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي)^(٧٤).

وكلام الشافعي في الإمام أحمد يتسق تماما مع مكانة الإمام أحمد عند النقاد. ومن ذلك:

(قيل لأبي مسهر: تعرف أحدا يحفظ على هذه الأمة أمر دينها؟ قال: لا أعلمه إلا شاب في ناحية المشرق - يعني أحمد بن حنبل -). وقال قتيبة: (لو أدرك أحمد بن حنبل عصر الثوري، ومالك، والأوزاعي، والليث بن سعد؛ لكان هو المقدم). وقال أبو زرعة: (لم أزل أسمع الناس يذكرون أحمد بن حنبل، ويقدمونه على يحيى بن معين وعلى أبي خيثمة). وعن علي بن المديني: (ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة). وقال أبو حاتم: (هو إمام، وهو حجة)^(٧٥).

٧٢- ينظر أقوال النقاد فيه عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٢ ص ١٢٦)

٧٣- الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: (ج ١ ص ١٢) وانظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك: (ص ١٦٠)

٧٤- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ١ ص ٢٩٦)

٧٥- ينظر أقوال النقاد فيه عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٢ ص ٦٨: ٧٠)

٣- بَجَالَةَ بَنَ عَبْدَةَ، التميمي، العنبري، البصري، عم الأحنف بن قيس (ت بعد ٥٧٠هـ).

اِخْتَلَفَ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي بَجَالَةَ، فَقَالَ فِي الْحُدُودِ: (هُوَ مَجْهُولٌ)، وَقَالَ فِي الْجَزِيَّةِ: (حَدِيثُهُ ثَابِتٌ). قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (فَكَأَنَّهُ وَقَفَ عَلَى حَالِهِ بَعْدَ) ^(٧٦). قُلْتُ: لِهَذَا التعليل المقتنع جعلته في الموثقين.

أما أقوال النقاد فيه الموافقة لقول الشافعي حديثه ثابت. فقد وثقه ابن معين ^(٧٧)، وقال أبو زرعة: (مكي ثقة). وقال أبو حاتم: (هو شيخ) ^(٧٨) وقال ابن سعد: (كان ثقة قليل الحديث) ^(٧٩).

٤- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي، أبو عبد الله، الإمام الصادق، المدني (ت ١٤٨هـ).

(قيل للشافعي كيف جعفر بن محمد عندك؟ قال: ثقة).

وتوثق الشافعي لجعفر بن محمد متفق مع توثيق غيره من نقاد الحديث، قال يحيى بن معين: (ثقة). وقال أبو حاتم: (ثقة، لا يسأل عن مثله). وسئل أبو زرعة عن جعفر بن محمد عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه والعلاء عن أبيه أيما أصح؟ قال: (لا يقرون جعفر إلى هؤلاء). قال ابن أبي حاتم: (يريد: جعفر أرفع من هؤلاء في كل معنى) ^(٨٠).

٧٦- ينظر: البيهقي، السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٤٨)

٧٧- الذهبي، المغني في الضعفاء: (ص ١٠٠)

٧٨- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج ٢ ص ٤٣٧)

٧٩- ابن سعد، الطبقات الكبرى: (ج ٧ ص ١٣٠)

٨٠- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٢ ص ٤٨٧)

٥- داود بن شابور أبو سليمان المكي (ت بعد ١٠٠)

قال الشافعي: (داود بن شابور ثقة)^(٨١) وكذا قال يحيى بن معين، و أبو زرعة^(٨٢)، وأبو داود، والنسائي، وإبراهيم الحربي، وذكره ابن حبان في الثقات^(٨٣).

٦- داود بن قيس، الفراء، الدباغ، أبو سليمان، القرشي، مولاهم، المدني (ت. في خلافة أبي جعفر).

قال الشافعي: ثقة حافظ^(٨٤).

وكقول الشافعي قال أحمد بن حنبل: (ثقة، وهو أكثر من هشام بن سعد). وقال يحيى بن معين: (صالح الحديث ثقة، وهو أحب إلي من هشام بن سعد، وكان داود يجلس إلى محمد بن عجلان فيحفظ عنه؛ كأنه يتذكر حديث نفسه، إلا أنه يأخذ عنه ما لم يسمع). وقال أبو حاتم: (ثقة، هو أقوى عندنا من هشام بن سعد، وكان القعنبي يثنى عليه). وعن أبي زرعة يقول: (داود بن قيس ثقة)^(٨٥).

٧- زياد بن أبي زياد، ميسرة المخزومي، المدني (ت ١٣٥ هـ).

قال الشافعي: (كان ثقة)^(٨٦). وكذا قال النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان عابدا زاهدا)، وقال مالك: (كان عمر بن عبد العزيز يكرمه) وقال أيضا: (كان رجلا عابدا، معتزلا لا يزال يكون وحده). وقال ابن عبد البر: (كان أحد الفضلاء، العباد، الثقات، لم يكن في عصره أفضل منه)^(٨٧).

٨١- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ٢ ص ٤٦٠)

٨٢- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٣ ص ٤١٥)

٨٣- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٣ ص ١٦٢)

٨٤- ابن الملقن، البدر المنير: (ج ٣ ص ٦٦٥)

٨٥- ينظر أقوال النقاد فيه عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٣ ص ٤٢٢: ٤٢٣)

٨٦- الشافعي، الأم: (ج ٢ ص ٢٠٧)

٨٧- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٣ ص ٣١٧)

٨- سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون، الهلالي، أبو محمد، الكوفي ثم المكي (ت ١٩٨هـ)

قال الشافعي: (لولا مالك وابن عيينة، لذهب علم الحجاز)^(٨٨)، وقال: (ما رأيت أحدا من الناس فيه من آلة العلم ما في سفيان بن عيينة، وما رأيت أحدا أكفَّ عن الفتيا منه، ما رأيت أحدا أحسن لتفسير الحديث منه). وقال: (مالك وسفيان، قرينان). ومثله عن ابن مهدي: (كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز..). وقال أحمد بن حنبل: (ما رأيت أحدا كان أعلم بالسنن من سفيان بن عيينة). وسئل سفيان الثوري عن سفيان بن عيينة فقال: (ذاك أحد الأحدثين)، يقول: ليس له نظير. وعن عبد الله بن وهب يقول: (لا أعلم أحدا أعلم بتفسير القرآن من سفيان بن عيينة). وكان يحيى بن معين يقول: (ابن عيينة أكبرهم في عمرو بن دينار وأرواهم عنه). وكان نعيم بن حماد يقول: (كان ابن عيينة من أعلم الناس بالقرآن، وما رأيت أحدا اجمع لمتفرق من ابن عيينة)^(٨٩).

٩- شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي، مولاهم، أبو بسطام، الواسطي، ثم البصري (ت ١٦٠هـ).

قال الشافعي: (لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، كان يجرى إلى الرجل فيقول، لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان)^(٩٠). ومثله قال عبد الرحمن بن مهدي: (شعبة إمام في الحديث). قال ابن أبي حاتم: يعني فوق العلماء في زمانه. وقال سفيان الثوري: (أستاذنا شعبة). وعن يحيى بن سعيد يقول: (كان شعبة أعلم الناس بالرجال، وكان سفيان صاحب أبواب). وقال أحمد بن حنبل: (شعبة أعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم، ولم يكن في زمن شعبة

٨٨- أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ٧٠) والخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: (ج ١ ص ١٤٦)
٨٩- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ١ ص ٣٢)
٩٠- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ١ ص ١٢٦ و ج ٤ ص ٣٧٠)، النووي، تهذيب الأسماء واللغات، (ص ٣٤٤)

مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه، كأنه قسم له من هذا حظ، وروى عن ثلاثين رجلاً من أهل الكوفة لم يرو عنهم سفيان). وقال أبو حاتم: (إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فأعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم، قيل له ألم يكن للثوري بصر بالحديث كبصر شعبة؟ قال: كان الثوري قد غلب عليه شهوة الحديث وحفظه، وكان شعبة أبصر بالحديث وبالرجال، وكان الثوري أحفظ، وكان شعبة بصيراً بالحديث جداً فهما كأنه خلق لهذا الشأن)^(٩١).

١٠- عامر بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو الكوفي من شعب همدان (ت ١٠٤هـ).

قال الشافعي: (الشعبي في كثرة الرواية مثل عروة بن الزبير)^(٩٢). ونحو قول الشافعي قال ابن أبي حاتم: (تركت ذكر من روى عنه لكثرتهم، قال الشعبي: ما كتبت سوداء في بيضاء قط ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده عليّ، ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته)^(٩٣). وقال ابن عيينة: (كانت الناس تقول بعد الصحابة ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه)^(٩٤).

١١- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، أبو سعيد العنبري، وقيل: مولى الأزدي (ت ١٩٨هـ).

قال الشافعي: (لا أعرف له نظيراً في الدنيا)^(٩٥). وبنحو قوله قال النقاد: فعن أحمد بن حنبل: (إمام من أئمة المسلمين). وقال: (كان حافظاً، وكان يتوقى كثيراً، كان يحب أن يحدث باللفظ). وقال علي بن المديني: (إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه فإذا اختلفا أخذت بقول

٩١- ينظر أقوال النقاد المصدر نفسه: (ج ١ ص ١٢٦)

٩٢- ابن عساکر، تاريخ دمشق: (ج ٢٥ ص ٣٤٦)

٩٣- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٦ ص ٣٢٣)

٩٤- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٥ ص ٥٩)

٩٥- الزركلي، الأعلام: (ج ٣ ص ٣٣٩)

عبد الرحمن، لأنه أقصدهما وكان في يحيى تشدد). وقال: (والله لو أخذت فحلفت بين الركن والمقام، لحلفت بالله أني لم أر أحدا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي). وقال أبو حاتم: (أثبت أصحاب حماد بن زيد، وهو إمام ثقة: أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان عرض حديثه على سفيان الثوري..)^(٩٦).

١٢- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي أبو عتبة الشامي الداراني (ت بضع و١٥٠هـ).

وصفه الشافعي بالثقة والأمانة وأن مثله يؤخذ عنه العلم^(٩٧). وبهذا وصفه العلماء قال أحمد: ليس به بأس. وقال ابن معين والعجلي وابن سعد والنسائي وغير واحد: ثقة. وقال ابن المديني يعد في الطبقة الثانية من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة. وقال أبو داود: هو من ثقات الناس وقال ابنه أبو بكر بن أبي داود ثقة مأمون. وقال ابن مهدي إذا رأيت الشامي يذكر الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن يزيد فاطمأن إليه. وقال أبو حاتم صدوق لا بأس به ثقة، وخالف الفلاس فقال الفلاس: ضعيف الحديث وهو عندهم من أهل الصدق روى عن أهل الكوفة أحاديث مناكير. ورد عليه الخطيب فقال: كأنه اشتبه على الفلاس بابن تميم^(٩٨).

١٣- عبد الله بن الزبير، القرشي، الأسدي، الحميدي، المكي، أبو بكر (ت ٢١٨ هـ وقيل بعدها)

قال الشافعي: (ما رأيت صاحب بلغم أحفظ من الحميدي؛ كان يحفظ لسفيان

٩٦- ينظر أقوال النقاد عند الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: (ج ١٠ ص ٢٤٠)

٩٧- انظر: أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ١٠٨)

٩٨- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٦ ص ٢٦٦: ٢٦٧)

بن عيينة عشرة آلاف حديث^(٩٩). وبنحو هذا التوثيق الدقيق قال أبو حاتم: (أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة). وقال: (ثقة إمام)^(١٠٠). وقال ابن عدي: (ذهب مع الشافعي إلى مصر، وكان من خيار الناس). وقال الحاكم: (ثقة مأمون ومحمد بن إسماعيل إذا وجد الحديث عنه لا يخرج به إلى غيره من الثقة به)^(١٠١). وقول ابن عدي فسر لنا قول الشافعي، وأن الشافعي أصدره عن ممارسة وقرب.

١٤- عبد الله بن علي بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد، المطلبي.

قال الشافعي: (وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ ثِقَةٌ)^(١٠٢). ولم أقف على قول لغيره فيه.

١٥- عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت، الثقفى، أبو محمد، البصري (ت ١٩٤ هـ).

قال الشافعي: (ثقة). وقال عثمان: (سألت يحيى بن معين قلت: ما حال وهيب في أيوب؟ فقال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو عبد الوهاب؟ قال: ثقة وثقة). وقال الدوري عن ابن معين: (اختلط بأخرة). وقال علي بن المديني: (ليس في الدنيا كتاب عن يحيى يعني ابن سعيد الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كل). وعده ابن مهدي فيمن كان يحدث من كتب الناس ولا يحفظ ذلك الحفظ. وقال أحمد بن حنبل: (الثقفى أثبت من عبد الأعلى الشامي)^(١٠٣).

٩٩- الذهبي، سير أعلام النبلاء: (ج ١٠ ص ٦١٨)

١٠٠- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٥ ص ٥٧)

١٠١- ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٥ ص ١٨٩)

١٠٢- الشافعي، الأم: (ج ٥ ص ١٧٤) وانظر: خلاصة تهذيب التهذيب الكمال: (ج ١ ص ٢٠٧)

١٠٣- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٦ ص ٣٩٨)

١٦- عمرو بن الهيثم بن قطن، الزبيدي، القطعي، أبو قطن، البصري (ت ١٩٨ هـ).

قال الشافعي: (عمرو بن الهيثم ثقة) (١٠٤) وكذا قال يحيى بن معين، وعلى بن المديني. وقال أبو حاتم: (صدوق صالح)، وذكره أبو زرعة بجميل (١٠٥)، ووثقة أحمد (١٠٦).

١٧- الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث، المصري (ت ١٧٥ هـ).

قال الشافعي: (مَا فَاتَنِي أَحَدٌ كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنَ اللَّيْثِ وَابْنِ أَبِي ذَيْبٍ، وَاللَّيْثُ أَتْبَعُ لِلْأَثَرِ مِنْ مَالِكٍ) (١٠٧). ونحو قوله قال النقاد: فعن ابن بكير: (الليث أفقه من مالك، ولكن كانت الخطوة لمالك). وقال الإمام أحمد: (ما في هؤلاء المصريين أثبت من الليث بن سعد، لا عمرو ابن الحارث ولا أحد)، وقال: (الليث بن سعد كثير العلم، صحيح الحديث)، وعن يحيى بن معين أنه قال: (ليث بن سعد ثقة). وقال علي بن المديني: (الليث بن سعد ثبت)، وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبا زرعة عن الليث بن سعد، فقال: صدوق. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: إي لعمرى) (١٠٨).

١٨- مالك بن أنس بن أبي عامر، أبو عبد الله، الأصبحي (ت ١٧٩ هـ).

أطنب الشافعي رحمه الله في مدح شيخه الإمام مالك فقال: (مالك أستاذي، وعنه أخذت العلم، وما أحد أمن علي من مالك، وجعلت مالكا حجة بيني وبين الله، وإذا ذكر العلماء فمالك النجم الثاقب، ولم يبلغ أحد مبلغ مالك في العلم لحفظه وإتقانه وصيانتها). وقال: (العلم يدور على ثلاثة: مالك والليث وسفيان

١٠٤- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: (١٢: ١٩٩)

١٠٥- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٦ ص ٢٦٨)

١٠٦- ابن المبرد، بحر الدم: (ص ١٢٠)

١٠٧- انظر: أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ١٠٩)

١٠٨- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٧ ص ١٧٩: ١٨٠)

بن عيينة^(١٠٩). وعنه: (إذا جاء الأثر فمالك النجم). وقال: (إذا جاء الحديث عن مالك فشد به يدك). وقال: (كان مالك إذا شك في بعض الحديث طرحه كله). وقال: (مالك وسفيان قرينان)^(١١٠). وكان يقول: (ولولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز)^(١١١).

وهذه عينها مكانة الإمام مالك عند العلماء الكبار، قال ابن مهدي: (وقيل له: يا أبا سعيد؟ بلغني أنك قلت مالك بن أنس أعلم من أبي حنيفة؟!، فقال: ما قلته؛ بل أقول: إنه أعلم من أستاذ أبي حنيفة - يعني حمادا). وكان عبد الرحمن بن مهدي يقول: (مالك أफقه من الحكم وحماد). وعنه:

(ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحدا). وقال ابن المديني: (كان مالك صحيح الحديث). وقال يحيى بن سعيد: (ما في القوم أصح حديثا من مالك - يعني بالقوم الثوري وابن عيينة -).

وقيل لأحمد بن حنبل: (مالك بن أنس أحسن حديثا عن الزهري أو سفيان بن عيينة؟ قال: مالك أصح حديثا). وقال: (مالك أثبت أصحاب الزهري؛ أثبت في كل شيء)^(١١٢).

١٩ - محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، التيمي، المدني (ت ١٣٠ هـ أو بعدها)

قال الشافعي: (محمّد بن المنكدر غاية في الثقة، وَالْفُضْل فِي الدِّينِ، والورع)^(١١٣).

١٠٩- ابن فرحون، الديباج المذهب: (ص ٤)

١١٠- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (١ ص ٣٣)

١١١- ابن عبد البر، الإنتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: (ص ٢٢)

١١٢- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ١ ص ١١: ١٥)

١١٣- ابن الملقن، البدر المنير: (٦٦٧٧)

ووافقه النقاد فقال سفيان بن عيينة: (كان من معادن الصدق، يجتمع إليه الصالحون) وقال الحميدى: (حافظ). وعن يحيى بن معين وأبي حاتم: (ثقة)^(١١٤). وقال الواقدي: (كان ثقة، ورعا، عابدا قليل الحديث، يكثر الإسناد عن جابر). وقال العجلي: (مدني تابعي ثقة). وقال يعقوب بن شيبه: (صحيح الحديث جدا)^(١١٥).

٢٠- محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، القرشي، أبو الحارث المخزومي (ت ١٥٨ هـ وقيل ١٥٩).

قال الشافعي: (ما فاتني أحد كان أشد علي من الليث بن سعد وابن أبي ذيب)^(١١٦).

ووثقه أحمد بن حنبل فقال: (كان أكثر من مالك، كان رجلا صالحا يأمر بالمعروف). وعن يحيى بن معين: (ثقة). وقال علي بن المديني: (ثبت). وقال أبو حاتم: (ثقة يفقه، أوثق من أسامة بن زيد، سمعت أبا زرعة: ثقة)^(١١٧).

٢١- محمد بن علي بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم ابن المطلب بن عبد مناف المطلبي المكي.

قال الشافعي: (عمي ثقة)^(١١٨). ولم أقف على توثيق صريح لغيره فيه.

٢٢- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، الزهري، القرشي، أبو بكر (ت ١٢٤ هـ وقيل ١٢٥).

قال الشافعي: (أَفْقَهُمْ، وَأَعْلَمَهُمْ فِي زَمَانِهِ، وَأَعْلَمَهُمْ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ

١١٤- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٨ ص ٩٨)

١١٥- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٩ ص ٤١٩)

١١٦- أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ١٠٩)

١١٧- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٧ ص ٣١٤)

١١٨- الشافعي، الأم: (ج ٥ ص ١٧٤)

(صلى الله عليه وسلم) ابن شهاب الزهري^(١١٩).

وقال: (وابن شهاب عندنا، إمام في الحديث والتفسير وثقة الرجال)^(١٢٠).

ووافقه العلماء فقال عمر بن عبد العزيز لجلسائه: (هل تأتون ابن شهاب؟ قالوا: إنا لنفعل. قال: فأتوه؛ فإنه لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه، قال معمر: وأن الحسن وضرباه لأحياء يومئذ). وعن عمر بن عبد العزيز قال: (ما رأيت أحدا أحسن سوقا للحديث إذا حدث من الزهري). وقال مالك: (بقي ابن شهاب، وماله في الدنيا نظير). وقال يحيى القطان: (الزهري حافظ، كان إذا سمع الشيء علقه). وقال علي بن المديني: (لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب ويحيى بن سعيد، وأبي الزناد، وبكير بن عبد الله بن الأشج). وقال مالك: (أول من أسند الحديث ابن شهاب). وعن سفيان قال: (كان الزهري أعلم أهل المدينة)^(١٢١).

٢٣- يحيى بن حسان بن حيان، التنيسي، البكري، أبوزكريا، البصري، سكن تنيس، فنسب إليها. أصله من دمشق (ت ٥٢٠هـ)^(١٢٢).

وصفه الشافعي بالثقة فقال: (أخبرنا الثقة: يحيى بن حسان)^(١٢٣).

ومثله قال الإمام أحمد: (ثقة رجل صالح) وعنه: (ثقة صاحب حديث)، وقال العجلي: (كان ثقة مأمونا عالما بالحديث)، وقال النسائي: (ثقة)، وقال ابن يونس: (كان ثقة حسن الحديث، وصنف كتباً وحدث)، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)^(١٢٤). وبذا يظهر لنا موافقته للنقاد مثله خاصة بلديه النسائي وابن

١١٩- المصدر نفسه (ج ٧ ص ٣٢١)

١٢٠- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (٢٢ ١٨٥)

١٢١- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٨ ص ٧١)

١٢٢- المزي، تهذيب الكمال (٣١ / ٢٦٦)

١٢٣- البيهقي، معرفة السنن والآثار (ج ٣ ص ٣٦٠)

١٢٤- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج ١١ ص ١٧٣)

يونس، إلا عبارة أبي حاتم فهي توثيق في درجة أدنى .

الخلاصة: بعد هذا العرض للرواة الذين وثقهم الإمام الشافعي نجد:

- أن الإمام الشافعي لم ينفرد بتوثيق صريح لراو مجروح باتفاق إلا شيخه ابن أبي يحيى، وعذره في ذلك أنه لم يجرب عليه كذبا.

- تفرد الإمام الشافعي بتوثيق راويين .

- انسجم قول الإمام الشافعي مع قول غيره من النقاد في توثيق من وثقهم .

- غالبية من وثقهم هم كبار علماء عصرهم .

ثانيا: الرواة الذين جرحهم الإمام الشافعي:

وقفت على ستة وعشرين راويا ممن جرحهم الإمام الشافعي، وهم حسب

ترتيبهم الهجائي:

١- إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة (ت ٢١٨ هـ)

قال الشافعي: (ابن عليّة ضال؛ قد جلس باب الضوال يضل الناس)^(١٢٥).

وذكر البيهقي عن الشافعي أنه قال: (أنا أخالف ابن عليّة في كلّ شيء، حتى في قول لا إله إلا الله؛ فإني أقول لا إله إلا الله الذي كلم موسى، وهو يقول لا إله إلا الله الذي خلق كلاما سمعه موسى)^(١٢٦). وهذا هو وصف ابن عليّة عند المحدثين فعن العجلي: (إبراهيم بن عليّة: جهمي، خبيث، ملعون). وقال ابن معين: (ليس

١٢٥- الذهبي، سير أعلام النبلاء: (ج ١٠ ص ٢٣) ولقوله قصة: عن عبد الله بن صالح صاحب الليث يقول: كنا عند الشافعي في مجلسه، فجعل يتكلم في تثبيت خبر الواحد عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، فكتبناه، وذهبنا به إلى إبراهيم بن عليّة، وكان من غلمان أبي بكر الاصم، وكان في مجلسه عند باب الصوفي، فلما قرأنا عليه جعل يحتج بإبطاله، فكتبنا ما قال، وذهبنا به إلى الشافعي، فنقضه، وتكلم بإبطاله، ثم كتبناه، وجئنا به إلى ابن عليّة، فنقضه، ثم جئنا به إلى الشافعي، فقال...

١٢٦- ابن حجر، لسان الميزان: (ج ١ ص ٣٤)

بشيء). وقال الخطيب: (كان أحد المتكلمين، ومن يقول بخلق القرآن). قال ابن عبد البر: (له شذوذ كثير، ومذاهبه عند أهل السنة مهجورة، وليس في قوله عندهم مما يعد خلاف) قال ابن حجر: (جهمي، هالك، كان يناظر ويقول بخلق القرآن).^(١٢٧)

٢- بهز بن حكيم بن معاوية، القشيري، أبو عبد الملك (ت قبل ١٦٠هـ).

قال الشافعي: (لَيْسَ بِحِجَّةٍ)^(١٢٨) كذا قال، ووافقه أبو حاتم فقال: (هو شيخ، يكتب حديثه ولا يحتج به). وقال أبو داود: (هو عندي حجة وعند الشافعي ليس بحجة، ولم يحدث شعبة عنه، وقال له: من أنت ومن أبوك).

وبالجمله فإن النقاد خالفوه في ذلك؛ فقال ابن معين و ابن المديني: (ثقة). وقال أبو زرعة: (صالح ولكنه ليس بالمشهور)^(١٢٩). وقال النسائي: (ثقة). وقال ابن عدي: (قد روى عنه ثقات الناس، وقد روى عنه الزهري، وأرجو أنه لا بأس به، ولم أر له حديثاً منكراً، وإذا حدث عنه ثقة فلا بأس به). وقال الحاكم: (كان من الثقات ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده؛ لأنها شاذة لا متابع له عليها)^(١٣٠).

٣- الجلد بن أيوب البصري (ت ١٣٠هـ).

ضعفه الشافعي^(١٣١) وغيره، فعن حماد بن زيد قال: (ما كان جلد بن أيوب يسوى طلية)^(١٣٢) أو طليتين في الحديث). وقال أحمد بن حنبل: (ليس يسوى

١٢٧- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، لسان الميزان: (ج ١ ص ٣٤)

١٢٨- ابن الملقن، البدر المنير: (ج ٥ ص ٤٨٣)

١٢٩- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٢ ص ٤٣٠: ٤٣١)

١٣٠- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ١ ص ٤٣٧)

١٣١- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج ٢ ص ١٧٦)

١٣٢- والطلية: صوفة تُطلى بها الإبل، ويقال: فلان ما يُساوي طلية، وهي الصوفة التي تُطلى بها الجربى. ابن منظور، لسان العرب (ج ١٥ ص ١٠).

حديثه شيئاً). وقال: (ضعيف الحديث). وعن يحيى بن معين أنه قال: (ضعيف). وقال أبو حاتم: (هو شيخ أعرابي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به). وقال أبو زرعة: (ليس بالقوي) (١٣٣) وقال صدقة: (كان ابن عيينة يقول: جلد؟ وما جلد؟ ومن جلد؟ وما كان جلد؟). وقال ابن عدي: (وللجلد بن أيوب غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وقد روى أحاديث لا يتابع عليها، على أنني لم أر في حديثه حديثاً منكراً جداً) (١٣٤).

٤- الحارث الأعور، وهو ابن عبد الله، ويقال: ابن عبيد، أبوزهير، الهمداني، الحارفي، الكوفي، (ت في خلافة بن الزبير).

قال الشافعي في حكمه على حديث: (لَيْسَ بَثَابٌ؛ إِنَّمَا رَوَاهُ الشَّعْبِيُّ عَنْ الْحَارِثِ الْأَعُورِ) (١٣٥). وفي هذا إشارة إلي ضعفه وأنه لا يحتج به، وهذا ما عليه جمهور النقاد.

قال الشعبي: (حدثني الحارث، وأنا اشهد أنه أحد الكذابين). وعن أبي إسحاق قال: (زعم الحارث، وكان كذوباً). قال أبو بكر بن عياش: (لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيره أرضى منه، كانوا يقولون أنه صاحب كتب). وكان يحيى بن سعيد القطان يحدث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق سمعت الحارث، وكان ابن مهدي قد ترك حديث الحارث. وقيل ليحيى بن معين: (الحارث صاحب عليّ؟ فقال: ضعيف). وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث: ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه). وعن أبي زرعة: (الحارث الأعور لا يحتج بحديثه) (١٣٦). وقال النسائي: (ليس بالقوي). وقال ابن معين: (الحارث الأعور: قد سمع من ابن مسعود، وليس به بأس). وقال الدارمي: (سألت ابن معين: قلت: أي شيء

١٣٣- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٢ ص ٥٤٩)

١٣٤- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ٢ ص ١٧٦)

١٣٥- ابن حجر، التلخيص الحبير: (ج ٤ ص ١٠٩)

١٣٦- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٣ ص ٧٨)

الحارث في علي؟ قال: ثقة). قال الدارمي: (ليس يتابع عليه). وقال مجالد: (قيل للشعبي: كيف تختلف إلى الحارث؟! فقال: كنت أختلف إليه أتعلم الحساب! وكان أحسب الناس). وقال ابن عدي: والحارث أكثر رواياته عن علي، وروى عن ابن مسعود القليل، وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ^(١٣٧).

٥- بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمن، المريسي (ت ٢١٨ هـ).

قال الشافعي: (لا يفلح)^(١٣٨)، وهذا ما كان كما تنبأ الشافعي. قال يزيد بن هارون: (ألا أحد من فتيانكم يفتك به). قال الخطيب: (حكى عنه أقوال شنيعة؛ أساء أهل العلم قولهم فيه؛ وكفره أكثرهم لأجلها؛ وأسند من الحديث شيئاً يسيراً). قال أبو زرعة الرازي: (بشر المريسي زنديق). قال العجلي: (رأيت مرة واحدة: شيخاً قصيراً، دميم المنظر، وسخ الثياب، وافر الشعر، أشبه شيء باليهود). وقال الأزدي: (زائع، صاحب رأي، لا يقبل له قوله، ولا يخرج حديثه ولا كرامة؛ إذ كان عندنا على غير طريقة الإسلام...)^(١٣٩)

٦- تميم بن طرفة (ت ٩٤ هـ وقيل غير ذلك).

قال الشافعي: (وتميم رجل مجّهل)^(١٤٠). لكن غير الشافعي عرفه، فقال ابن سعد: (وكان ثقة قليل الحديث)^(١٤١). وقال العجلي: (تابعي كوفي ثقة)^(١٤٢). قال

١٣٧- ينظر أقوال النقاد عند المقرئ، مختصر الكامل في الضعفاء: (ص ٢٣٣: ٢٣٤).
١٣٨- أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ١١١) ولقوله مناسبة: قال الشافعي لبشر: (أخبرني عن ما تدعو إليه. أفيه كتاب ناطق، وفرض مفترض، وسنة قائمة، ووجب على الناس البحث فيه والسؤال؟ فقال بشر: ليس فيه كتاب ناطق، ولا فرض مفترض، ولا سنة قائمة، ولا ووجب على السلف البحث فيه؛ إلا أنه لا يسعنا خلافه. فقال له الشافعي: قد أقررت على نفسك الخطأ؛ فأين أنت عن الكلام في الأخبار والفقهاء، وتوافقك الناس عليه وتترك هذا؟ فقال: لنا فيه تهمة فلما خرج بشر، قال: لا يفلح)

١٣٩- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، لسان الميزان: (ج ٢ ص ٣٠)

١٤٠- ابن الملقن، البدر المنير: (٦٩٦٩)

١٤١- ابن سعد، الطبقات الكبرى: (ج ٦ ص ٢٨٨)

١٤٢- العجلي: معرفة الثقات (ص ٢٥٧)

النسائي: (ثقة). وقال أبو داود: (ثقة مأمون) (١٤٣).

٧- جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث، الجعفي، أبو عبد الله.

قَالَ الشَّافِعِيُّ عَنْ حَدِيثٍ فِيهِ جَابِرُ الْجُعْفِيِّ: (قَدْ عَلِمَ الَّذِي احْتَجَّ بِهَذَا أَنْ لَيْسَتْ فِيهِ حُجَّةٌ، وَأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ؛ لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ؛ وَلِأَنَّهُ عَنْ رَجُلٍ يَرِغَبُ النَّاسُ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ) (١٤٤).

وقال: (سمعت من أبي جابر عن جابر الجعفي كلاما خفت أن يقع علينا السقف) (١٤٥). وقال: (قال سفيان الثوري لشعبة: لأن تكلمت في جابر الجعفي، لأتكلمن فيك) (١٤٦).

ويظهر من كلام الشافعي سبب ضعفه؛ وهو بدعته التي جعلت المحدثين يرغبون عن الرواية عنه. قال الشعبي لجابر: (يا جابر لا تموت حتى تكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فما مضت الأيام والليالي حتى اتهم بالكذب). وقال أبو عوانة: (كان سفيان وشعبة ينهياني عن جابر الجعفي، وكنت أدخل عليه فأقول: من كان عندك؟ فيقول: شعبة وسفيان). وعن ابن معين: (لم يدع جابرا ممن رآه إلا زائدا، وكان جابر كذابا). وقال في موضع آخر: (لا يكتب حديثه ولا كرامة). وقال النسائي: (متروك الحديث) وفي موضع آخر: (ليس بثقة ولا يكتب حديثه). وقال ابن عدي: (له حديث صالح، وشعبة أقل رواية عنه من الثوري، وقد احتمله الناس، وعامة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة، وهو مع هذا إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق). وقال أبو داود: (ليس عندي بالقوى في حديثه). وقال ابن سعد: (كان يدلّس، وكان ضعيفا جدا في رأيه وروايته) (١٤٧).

١٤٣- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ١ ص ٤٥١)

١٤٤- البيهقي، السنن الكبرى: (٣: ٢٨٠: ٢٨١)

١٤٥- أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ١٠٨)

١٤٦- المقرئ، مختصر الكامل لابن عدي: (ص ٢١٥)

١٤٧- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٢ ص ٤٢: ٤٣)

٨- حرام بن عثمان، الأنصاري، السلمي (ت ١٤٩ هـ).

قال الشافعي: (الرواية عن حرام بن عثمان حرام^(١٤٨)).

وضعه غير الشافعي فقال مالك: (ليس بثقة). وقال أحمد بن حنبل: (حرام بن عثمان مديني لا يروى حديثه). وقال أبو حاتم: (حرام بن عثمان: منكر الحديث، متروك الحديث). وقال أبو زرعة: (حرام بن عثمان ضعيف الحديث)^(١٤٩). وقال البخاري: (منكر الحديث)^(١٥٠). وقال يحيى بن معين: (الحديث عن حرام حرام). وقال النسائي: (ليس بثقة ولا مأمون)^(١٥١).

٩- الربيع بن صبيح، السعدي، البصري (ت ١٦٠ هـ)

قال الشافعي: (كان الربيع بن صبيح رجلاً غزاً، وإذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وهص)^(١٥٢). قلت: قصد الشافعي أنه لم يكن من أهل الحديث وإن كان من أهل الصلاح والعبادة، ويتضح ذلك بأقوال النقاد فيه.

قال عفان: (أحاديث الربيع بن صبيح كلها مقلوبة). وقال يحيى بن معين: (ضعيف الحديث). وقال عمرو بن علي: (ليس بالقوي). وقال أبو حاتم: (رجل صالح، ومبارك بن فضالة أحب إلى منه). وقال أبو زرعة: (شيخ صالح صدوق). وقال أحمد بن حنبل: (لا بأس به، رجل صالح)^(١٥٣). قال النسائي: (بصري ضعيف). وقال شعبة: (من سادات المسلمين)^(١٥٤).

١٤٨- الدار قطنى، المؤلف والمختلف ٢ / ٥٧٣

١٤٩- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٣ ص ٢٨٢: ٢٨٣)

١٥٠- البخاري، التاريخ الكبير: (ج ٣ ص ١٠١)

١٥١- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ٢ ص ٤٤٤: ٤٤٥)

١٥٢- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٣ ص ٤٦٥). (وهص) الوهص كسر الشيء الرخو وقد وهصه وهصاً فهو موهوص ووهيص دقه وكسره. ابن منظور، لسان العرب: (ج ٧ ص ١٠٨)

١٥٣- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٣ ص ٤٦٥)

١٥٤- ينظر أقوال النقاد عند ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ٣ ص ١٣٢)

فهذه الأقوال توثق جانب العدالة فيه دون ضبطه، والله أعلم.

١٠- رفيع، أبي العالية الرياحي، من بنى تميم، بصري أدرك الجاهلية (ت ٩٣ هـ وقيل ٩٣)

قال الشافعي: (حديث أبي العالِيَةِ الرياحي رِيَّاح) (١٥٥)

قال ابن عدي: (لأجل حديث القهقهة في الوضوء تكلموا في أبي العالية، وسائر أحاديثه مستقيمة صالحة) (١٥٦). قال ابن حجر: (وأما ما نقل عن الشافعي أنه قال: حديث الرياحي رِيَّاح، فإنما أراد حديثا خاصا، وهو حديث القهقهة كما نبه عليه ابن عدي) (١٥٧) وقال يحيى بن معين وأبو زرعة: (ثقة) (١٥٨).

١١- سليم بن عتبة.

قال الشافعي: (سألت عنه أهل العلم بالحديث ف قيل لي إنه مجهول). قلت: وذكره ابن أبي حاتم فلم يقل مجهول. وذكره ابن حبان في الثقات (١٥٩).

١٢- سليمان بن أرقم، مولى قريظة أو النضير، البصري.

قال الشافعي: (يقولون نحابي، ولو حابينا لحابينا الزهري، وإرسال الزهري ليس بشيء؛ وذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم) (١٦٠). وتدل كلمة (ليس بشيء) التي قالها الشافعي على ضعف شديد يفسره أقوال النقاد. فقال عمرو بن علي: (ليس بثقة، روى أحاديث منكورة). وقال أحمد بن حنبل: (ليس بشيء). وقال يحيى بن معين: (ليس يسوى فلسا، وليس بشيء). وقال أبو حاتم: (متروك

١٥٥- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ث: (٢ ٤٦٠)، ابن حبان المجروحين: (ج ٣ ص ١٠)

١٥٦- ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: (ج ١ ص ٢٨٥)

١٥٧- ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: (ج ٢ ص ٥١٤)

١٥٨- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٣ ص ٥١٠)

١٥٩- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، لسان الميزان: (٣ ١١٠)

١٦٠- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (٥٥ ٣٦٨)

الحديث). وقال أبو زرعة: (بصري ضعيف الحديث ذاهب الحديث)^(١٦١). وقال البخاري: (تركوه). وقال النسائي وأبو داود والدارقطني: (متروك)^(١٦٢).

١٣- عبد بن عبد، ويقال: عبد الرحمن بن عبد الله، أبو عبد الله، الجدلي، الكوفي.

قال الشافعي: (أبو عبد الله الجدلي، جيد الضرب بالسيف)^(١٦٣) وهذا التضعيف من الشافعي يفهم في ظل قول ابن سعد: (يستضعف في حديثه، وكان شديد التشيع، ويزعمون أنه على شرطة المختار فوجهه إلى ابن الزبير في ثمانمائة من أهل الكوفة ليمنعوا محمد بن الحنفية مما أراد به ابن الزبير). وإلا فإن غير واحد من النقاد قد وثقه فقد قيل لأحمد بن حنبل: (أبو عبد الله الجدلي معروف؟ قال نعم ووثقه). وسئل ابن معين عنه فقال: (كوفي ثقة)^(١٦٤). وقال العجلي: (بصري تابعي ثقة)^(١٦٥).

١٤- عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، العمرى، مولاهم، المدني، (ت ١٨٢ هـ).

قال الشافعي: (ذكر رجل لمالك بن أنس حديثاً منقطعاً، فقال له: اذهب إلى عبدالرحمن بن زيد بن أسلم يحدثك عن أبيه، عن نوح)^(١٦٦). وهذه العبارة التي لا تخلو من ملحّة ودعابة دالة على ضعف بينه أقوال النقاد. قال يحيى بن معين: (بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء). وقال عنه: (ضعيف). وقال البخاري: (عبدالرحمن ضعفه عليّ جداً). وقال النسائي: (ضعيف). وقال أحمد: (عبدالله

١٦١- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٤ ص ١٠٠: ١٠١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ٣ ص ٢٥٠)

١٦٢- ينظر أقوال النقاد عند ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين (ج ٢ ص ١٦)

١٦٣- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢ ٤٦٠)

١٦٤- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٦ ص ٩٣)

١٦٥- ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ١٢ ص ١٣٣)

١٦٦- أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ١٠٨)

ثقة، والآخرا ن ضعيفان^(١٦٧).

١٥ - عبد الرحمن بن عمرو، الأوزاعي (ت ١٥٧ هـ)

نقل عن الشافعي قوله: (ما رأيت رجلا أشبه فقهه بحديثه من الأوزاعي)^(١٦٨).
وقوله: (لم يكن بالشام مثل الأوزاعي قط، ولكنه ليس ممن يقتصر عليه حتى
يتعرف عليه بحديث غيره)^(١٦٩).

قلت: وهذه العبارة من الشافعي - إن ثبتت عنه؛ فلم أقف عليها في كتب
الجرح والتعديل - تدل على ضعف قريب محتمل عند الشافعي، تجعل الإمام
الأوزاعي في مرتبة من يختبر حديثه، وعبر قريبا منه أبو زرعة فقال: (شيخ)،
وقد نقل الذهبي عقب هذه العبارة عن الإمام أحمد أنه سئل عن الأوزاعي فقال:
(حديث ضعيف ورأي ضعيف). ثم وجه هذه العبارة فقال: (يُرِيدُ: أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ
حَدِيثُهُ ضَعِيفٌ مِنْ كَوْنِهِ يَحْتَجُّ بِالْمَقَاتِيعِ، وَبِمَرَّاسِيلِ أَهْلِ الشَّامِ، وَفِي ذَلِكَ ضَعْفٌ،
لَا أَنَّ الْإِمَامَ فِي نَفْسِهِ ضَعِيفٌ)^(١٧٠)

وهذا التوجيه جيد إن ثبت ذلك القول عن الإمام أحمد.

أما أقوال النقاد فهي تخالف الإمام الشافعي وتلميذه الإمام أحمد - إن صح
النقل عنهما -، وتبين المكانة التي تليق بالأوزاعي، فقال عبد الرزاق: (أول من
صنف الكتب ابن جريج، وصنف الأوزاعي حين قدم على يحيى بن أبي كثير
كتبه). وقال ابن مهدي: (الائمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك، وسفيان
الثوري، وحماد بن زيد). وقال سفيان بن عيينة: (كان الأوزاعي إماما) يعني: إمام
زمانه - . وسئل يحيى بن معين عن الأوزاعي: (ما حاله في الزهري؟ قال: ثقة، ما

١٦٧- ينظر أقوال النقاد عند الذهبي، ميزان الاعتدال: (ج ٢ ص ٥٦٤)

١٦٨- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (١٨٣ ٣٥)

١٦٩- أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ١٠٨)

١٧٠- الذهبي، سير أعلام النبلاء (٧ / ١١٤)

أقل ما روى عن الزهري). وقال عمرو بن علي: (الأوزاعي ثبت بما سمع). وقال أبو حاتم: (الأوزاعي: فقيه متبع) (١٧١).

١٦- عطاء بن أبي مسلم، الخراساني، أبو أيوب البلخي، نزيل الشام، مولى المهلب بن أبي صفرة الأزدي (ت ١٣٥ هـ).

قال أبو بكر البيهقي: (عطاء الخراساني معروف بكثرة الغلط كما قال الشافعي) (١٧٢). وقد وافق ابن حبان الشافعي فقال: (ردئ الحفظ، كثير الوهم، يخطئ ولا يعلم فحمل عنه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به) (١٧٣). وعن شعبة قال: (ثنا عطاء الخراساني وكان نسيا).

وإن وثقه غيرهما: قال ابن أبي حاتم عن أبيه: (ثقة صدوق. قلت: يحتاج به؟ قال: نعم). وقال النسائي: (ليس به بأس). وقال الدارقطني: (ثقة في نفسه، إلا أنه لم يلق ابن عباس) (١٧٤). وقال يحيى بن معين: (ثقة) (١٧٥).

١٧- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني.

قال الشافعي: (كثير بن عبد الله المزني، أحد الكذابين) وفي رواية: (أحد أركان الكذب) (١٧٦). قال ابن حجر: أفرط من نسبه إلى الكذب (١٧٧).

قلت: ولعل الشافعي رحمه الله لم يرد الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله أعلم. وأما النقاد فضعفوه جدا لكنهم لم يصفوه بالكذب، قال أحمد بن حنبل: (منكر الحديث ليس بشيء). وعن يحيى بن معين: (ضعيف

١٧١- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٥ ص ٢٦٦)

١٧٢- ابن عساکر، تاريخ دمشق: (٤٥١ ٣٨)

١٧٣- ابن حبان، المجروحين: (ج ٢ ص ١٣١)

١٧٤- ينظر أقوال النقاد عند ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٧ ص ١٩٠)

١٧٥- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٦ ص ٣٣٥)

١٧٦- النووي، تهذيب الأسماء: (ص ٥٨٦)

١٧٧- ابن حجر، تقريب التهذيب: (ص ٤٦٠)

الحديث). وقال أبو زرعة: (واهي الحديث ليس بقوي). وقال أبو حاتم: (ليس بالمتين)^(١٧٨). وقال النسائي والدارقطني: (متروك الحديث). وقال النسائي في موضع آخر: (ليس بثقة). وقال ابن حبان: (روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب)^(١٧٩).

١٨- الليث بن أبي سليم بن زعيم (ت ١٤٨ هـ):

قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي (مُنَازَرَةِ جَرَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ خَالَفَهُ: وَجَوَابُهُ عَنْ هَذَا الْأَثَرِ، مَعَ أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِثَابِتٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ، وَأَنَّ الَّذِي رَوَاهُ لَيْسَ بِحَافِظٍ). قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (وَرَأَوِيهِ الَّذِي لَيْسَ بِحَافِظٍ هُوَ لَيْثُ بَنِ أَبِي سَلِيمٍ)^(١٨٠).

وأقوال النقاد تؤكد على عدم حفظ الليث، قال ابن معين: (ضعيف). ومرة قال: (ضعيف: إلا أنه يكتب حديثه). وقال النسائي: (ليث ضعيف)، وقال أحمد: (مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس). وقال ابن عدي: (له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه)^(١٨١).

١٩- مجالد بن سعيد بن عمير، الهمداني، الكوفي، (ت ١٤٤ هـ)

سئل الشافعي عن مجالد، فقال: (هو يجالد!)^(١٨٢). قال محقق التلخيص الحبير: (كان مجالدٌ يجلد في الحديث، هذا من قول الشافعي في تجريح الرواة)^(١٨٣).

١٧٨- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٧ ص ١٥٤)

١٧٩- ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ٨ ص ٣٧٧)

١٨٠- البيهقي، السنن الكبرى: (ج ٤ ص ١٠٨)

١٨١- ينظر أقوال النقاد عند المقرئ، مختصر الكامل في الضعفاء: (ج ١ ص ٦٤٣: ٦٤٤)

١٨٢- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ٦ ص ٤٢٠: ٤٢٢)

١٨٣- ابن حجر، التلخيص الحبير: (ج ١ ص ٤٦)

وأقوال النقاد مقاربة: قال يحيى القطان: (لو شئت أن يقول لي مجالد فيها كلها عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) لقال!) ومرة قال: (في نفسي منه شيء). وقال ابن معين: (مجالد ضعيف). وفي موضع آخر: (مجالد وحجاج لا يحتج بحديثهما). ومرة: (صالح). وقال أحمد: (ليس بشيء، يرفع حديثا كثيرا لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس). وقال النسائي: (ضعيف)^(١٨٤) وقال ابن حبان: (وكان ردئ الحفظ: يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به)^(١٨٥).

٢٠- مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية، الأنصاري (ت ١٦٠ هـ).

قال الشافعي: (شيخ لا يعرف)^(١٨٦). وعرفه غيره فقال البخاري: (من أهل قباء، مدني)^(١٨٧). وابن حبان: (من أهل قباء، يروى عن الحجازيين، روى عنه أهل المدينة، كنيته أبو عبد الله)^(١٨٨). وقال أبو حاتم: (ليس به بأس). وسئل يحيى بن معين: (كيف حديثه؟ فقال: ليس به بأس)^(١٨٩).

٢١- محمد بن عبد الرحمن، أبو جابر، البياضي، المدني، (ت ١٣٠ هـ).

قال الشافعي: (من يروى عن أبي جابر، البياضي، بيّض الله عينيه)^(١٩٠). قال ابن أبي حاتم: (أراد بذلك تغليظا على من يكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)^(١٩١).

١٨٤- ينظر أقوال النقاد عند ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ٦ ص ٤٢٠: ٤٢٢)

١٨٥- ابن حبان، المجروحين: (ج ٣ ص ١٠)

١٨٦- الخزرجي، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: (١ ص ٣٧٠)

١٨٧- البخاري، التاريخ الكبير: (ج ٧ ص ٤١٠)

١٨٨- ابن حبان، الثقات: (ج ٧ ص ٤٩٨)

١٨٩- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٨ ص ٢٩٦)

١٩٠- الدولابي، الكنى والأسماء: (ج ١ ص ٤٢٥) أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ١٠٨) ابن الجوزي،

الضعفاء والمتروكين: (ج ٣ ص ٧٣)

١٩١- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٧ ص ٣٢٥)

وقول النقاد موافق لقوله؛ قال مالك: (لم يكن برضا)^(١٩٢). وقال مرة: (ليس بثقة). وقال أحمد بن حنبل: (منكر الحديث جدا؛ قال مالك كنا نتهمه بالكذب). وقال يحيى بن معين: (كذاب). وقال أبو حاتم: (هو متروك الحديث ضعيف الحديث ما أقربه من ابن البيلماني). وقال أبو زرعة: (ضعيف الحديث)^(١٩٣). وقال النسائي: (متروك الحديث)^(١٩٤) وقال الدار قطني: (متروك الحديث)^(١٩٥) قال ابن سعد: (وكان قليل الحديث، ورأيتهم يتقون حديثه)^(١٩٦) وقال ابن عدي: (وهو ضعيف الحديث)^(١٩٧)

٢٢- محمد بن عمر بن محمد الواقدي، الأسلمي، أبو عبد الله القاضي، مولى لبني سهم، ولي القضاء ببغداد ومات بها (ت٥٢٠٧هـ).

قال الشافعي: (الواقدي وصل حديثين) يعني: لا يوصلان^(١٩٨). وقال: (كتب الواقدي كذب)^(١٩٩) قال ابن أبي حاتم: قاله الشافعي تبعا لمالك.

وذكر ابن المديني أن الواقدي روى ثلاثين ألف حديث لا أصل لها. قال هشيم: (لئن كان كذابا فما في الدنيا مثله، وإن كان صادقا فما في الدنيا مثله). وقال أحمد بن حنبل: (كان الواقدي يقلب الأحاديث يلقي حديث ابن أخي الزهري على معمر ونحو هذا). قال إسحاق ابن راهويه: (كما وصف وأشد؛ لأنه عندي ممن يضع الحديث). وقال يحيى بن معين: (لا يكتب حديث الواقدي ليس بشيء)، وعنه: (نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن

١٩٢- البخاري، التاريخ الكبير: (ج ١ ص ١٦٣)

١٩٣- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٧ ص ٣٢٥)

١٩٤- النسائي: الضعفاء والمتروكين (ص ٢٣١)

١٩٥- ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين: (ج ٣ ص ٧٣)

١٩٦- ابن سعد، الطبقات الكبرى (القسم المتمم): (ج ١ ص ٢٩٦)

١٩٧- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ٦ ص ١٨٢)

١٩٨- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: (٣ ١٤)

١٩٩- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٨ ص ٢١)

شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا: يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر؛ فإنه يضبط حديثهم؛ فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير؛ فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه). قال أبو حاتم: (متروك الحديث) (٢٠٠).

٢٣- محمد بن مسلم، المكي، مولى حكيم بن حزام، القرشي، أبو الزبير (ت ١٢٦ هـ) قال الشافعي: (أبو الزبير يحتاج إلى دعامة) (٢٠١).

وعبارة الشافعي مشعرة بالضعف، وهو ما عليه كثير من العلماء، قال ابن جريج: (ما كنت أرى أن أعيش حتى أرى حديث أبي الزبير يروى). وعن شعبة قال: (ما كنت أحب أحدا أن ألقاه حتى لقيته بمكة من أبي الزبير؛ فلم يقل شيئا). وعن معمر قال: (كان أيوب إذا قعد إلى أبي الزبير قنع رأسه). وقال: قال لي شعبة: (تأخذ عن أبي الزبير وهو لا يحسن أن يصلى؟ سمعت هشيمًا يقول سمعت من أبي الزبير فأخذ شعبة كتابي فمزقه). وعن ابن عيينة يقول: (حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير) أي: كأنه يضعفه. وقال أحمد: (كان أيوب السخيتاني يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير، قيل لأحمد: كأنه يضعفه؟ قال نعم). وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلى من أبي سفيان طلحة بن نافع). وقال أبو زرعة: (روى عنه الناس قلت يحتج بحديثه. قال: إنما يحتج بحديث الثقات). وقد حسن القوا فيه يحيى بن معين قال: (أبو الزبير صاحب جابر ثقة) وقال: (أبو الزبير صالح) (٢٠٢). وقال ابن سعد: (كان ثقة كثير الحديث، إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس) (٢٠٣). قال ابن عدي: (كفى بأبي الزبير صدقا أن حدث عنه مالك؛ فإن مالكا لا يروي إلا

٢٠٠- ينظر أقوال النقاد فيه عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٨ ص ٢١)

٢٠١- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٨ ص ٧٦) أبو نعيم، حلية الأولياء: (ج ٩ ص ١٠٧)

٢٠٢- ينظر أقوال النقاد عند ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (ج ٨ ص ٧٤: ٧٦)

٢٠٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى: (ج ٥ ص ٤٨١)

عن ثقة، ولا أعلم أحدا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد وهو صدوق وثقة لا بأس به^(٢٠٤).

٢٤- النعمان بن ثابت التيمي، أبو حنيفة^(٢٠٥) الكوفي، مولى بني تميم الله بن ثعلبة (ت ١٥٠هـ).

نُقل عن الشافعي أنه قال: (ما أعلم أحدا وضع الكتاب أدل على عوار قوله من أبي حنيفة) وقال: (ما شبهت رأى أبي حنيفة إلا بخيط السحارة؛ يمد كذا فيجئ أخضر، ويمد كذا فيجئ أصفر)^(٢٠٦).

قلت: وهذا القول لا يصح عن الإمام الشافعي أن يقول مثله، فإنه رحمه الله مع من حاله معلومه كالحارث الأعور على عوار رأيه العقدي لم يستخدم معه عبارة كهذه.

ثم، أين هذا القول في كتب الجرح والتعديل قبل الخطيب وبعده!!؛ إن عدم وجود هذا الكلام عن الشافعي إلا في تاريخ بغداد يدل على أن ترجمته مدسوسة على الخطيب^(٢٠٧)؛ فإن من يقرأ ما في تاريخ بغداد من أقوال ممجوجة منسوبة للعلماء تقدر فيهم أكثر من قدحها في أبي حنيفة - رحمه الله جميعا-؛ لذا قال ابن الدمياطي: (هذا القول لا يحسن أن ينقل عن الشافعي؛ لأنه لا ينقله عنه إلا من يريد الطعن والتشنيع عليه؛ لأن مثل هذا المثل لا يتمثل به إلا الصبيان)^(٢٠٨).

٢٠٤- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ٦ ص ١٢٥)

٢٠٥- ذكرت الإمام أبا حنيفة هنا دفاعا عنه وعن الإمام الشافعي، لئلا يغتر غرّب هذا الكلام ممن لا يعرف للعلماء مكانة ولا حرمة.

٢٠٦- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: (ج ١٣ ص ٤٣٧).

٢٠٧- لذا قلت: نقل بصيغة المبني للمجهول وقد بين الشيخ عبد الفتاح أبا غدة رحمة الله بين أن ترجمة أبي حنيفة مدسوسة في تاريخ الخطيب ولا أستحضر الآن أين ذكره.

٢٠٨- ابن الدمياطي، المستفاد من ذيل الخطيب البغدادي (ج ٢ ص ٨٧)

فإن قيل: لم أوردته فيمن جرّحهم الشافعي؟ قلت: إنما أوردت ذلك لأنه قد يقرأه بعض العوام فيقبله؛ فأحببت أن أبين بطلانه، فها هو ابن الدميّاطي تعليقا على هذه النقول المنسوبة للشافعي رحمه الله تعالى، وعلى تسليم صحتها، يقول: (وجوابي للخطيب، وإنما عندي أن الشافعي نقل عنه من حمد أبي حنيفة، ما لا ينقل إلا عن يعرف الفضل ويعرف به).

قلت: ويؤيد كونها مدسوسة أن الذهبي لم يذكره في كتابه الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، ولا في كتابه ميزان الاعتدال، فلو ثبت عنده أن الشافعي تكلم فيه لذكر ذلك، وبين أنه من حسد العلماء على أقل تقدير.

ويؤيده أيضا محقق كتاب تهذيب الكمال فيقول: (أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، إمام كبير من الأئمة، فقيه عظيم من فقهاء الاسلام، وقد تكلم فيه بعض الناس وتطاولوا عليه بسبب الرأي، وزعموا ان الإمام الذهبي ترجمه في «الميزان» وهي ترجمة مدسوسة، ففي خزانة كتبي نسخة المؤلف التي بخطه مصورة، وليس فيها ترجمته. وهو وان لم يكن من المعنيين بالدراسات الحديثية أو التفرع للحديث رواية ودراية كغيره من أعلام المحدثين في زمانه، لكنه فقيه الإسلام غير مدافع، فينظر إليه من هذا الجانب، من غير تعصب)^(٢٠٩).

وأستغني في هذا المقام بقول ابن حجر: (ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جدا؛ فرضي الله تعالى عنه، وأسكنه الفردوس آمين)^(٢١٠).

٢٥- هانئ بن هانئ الكوفي تابعي

قال الشافعي: (هانئ بن هانئ لا يعرف)^(٢١١). وكذا قال ابن المديني:

٢٠٩- بشار عواد، تهذيب الكمال (٢٩ / ٤٤٥) هامش (١)

٢١٠- ابن حجر، تهذيب التهذيب: (ج ١٠ ص ٤٠١: ٤٠٣)

٢١١- ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: (ج ١ ص ١١٥)

(مجهول) (٢١٢).

وعرفه ابن سعد وقال: (كان يتشيع وكان منكر الحديث) (٢١٣)، وقال النسائي: (ليس به بأس). وذكره ابن حبان في الثقات (٢١٤) والعجلي (٢١٥).

٢٦- يوسف بن خالد بن عمير السمطي، أبو خالد البصري (ت ١٩٨ هـ)

قال الشافعي: (ثنا يوسف بن خالد السمطي، وكان ضعيفا).

وذكر ليحيى بن معين، فقال: (كذاب رجل سوء)، وقال: (كذاب خبيث، عدو الله، رجل سوء، لا يحدث عنه أحد فيه خير، رأيت ما لا أحصي بالبصرة). وقال أحمد بن الحسين الصوفي: (كذاب لا يحل أن تكتب حديثه). وقال البخاري: (سكتوا عنه). وقال النسائي: (بصري متروك الحديث) (٢١٦).

الخلاصة: بعد هذا العرض للرواة الذين جرحهم الإمام الشافعي نجد:

- أن الإمام الشافعي لم ينفرد بتجريح راو ثقة، وإن كان خالف توثيق جمهور النقاد في ثلاثة رواة.
- تمييز الإمام الشافعي في جرحه للراوي بين عدالة الراوي وضبطه.
- انسجم قول الإمام الشافعي مع قول غيره من النقاد في تجريح من جرحهم.
- جهل الإمام الشافعي راويين عرفهما غيره من النقاد.
- استخدامه ألفاظ التجريح الخفيفة غالبا.

٢١٢- الذهبي، المغني في الضعفاء: (ج ٢ ص ٧٠٧)

٢١٣- ابن سعد، الطبقات الكبرى: (ج ٦ ص ٢٢٣)

٢١٤- الذهبي، ميزان الاعتدال: (ج ٤ ص ٢٩١)

٢١٥- العجلي، معرفة الثقات (ج ٢ ص ٣٢٤)

٢١٦- ينظر أقوال النقاد عند ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج ٧ ص ١٥٩)

- يشتق ألفاظ تجريح من أسماء الرواة.

المطلب الثالث: منهج الإمام الشافعي في نقد الرواة وأسسها.

بعد هذا التتبع لأقوال الإمام الشافعي في نقد الرواة، والوقوف على بعض أقواله فيما يجب على الناقد أن يكون عليه عند نقده للرجال، أستطيع أن أخلص منهج الإمام الشافعي، والأسس التي يقوم عليها بالنقاط الآتية:

١- يعدّ الإمام الشافعي نقد الرواة واجبا شرعيا ذبّا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال الشافعي: (إذا علم الرجل من محدث الكذب لم يسعه السكوت عليه، ولا يكون ذلك غيبة؛ فإن مثل العلماء كالنقاد فلا يسع الناقد في دينه أن لا يبين الزيوف من غيرها)^(٢١٧)

٢- يحكم بعدالة الراوي إذا غلبت طاعته على معصيته. قال الشافعي: (لا نعلم أحدا أعطي طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية إلا يحيى بن زكريا، ولا عصى الله فلم يخلط بطاعة، فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح)^(٢١٨)

٣- يوجب على المتكلم في الرواة أن يكون قوله بعلم، ونقده واضحا بما يمكن قبول الخبر أو رده حيث قال: (قد سألنا عن قيس، فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا فيه قبول خبره)^(٢١٩).

وقال: (إنما منعني من إيجاب الغسل من غسل الميت؛ أنّ في إسناده رجلا لم أفهم على معرفة ثبت حديثه إليّ يومي هذا على ما يقتضي؛ فإن وجدت ما يقنعني أو جيبته...)^(٢٢٠).

٢١٧- ابن عراق الكناني، الأسرار المرفوعة في الأخبار المرفوعة: (ص ٥١)

٢١٨- ابن عساكر، تاريخ دمشق: (ج ٦٤ ص ١٩٧)

٢١٩- ابن الملقن، البدر المنير (ج ٢ ص ٤٦)

٢٢٠- المئدر نفسه (ج ٢ ص ٥٢٧)

٤- تخفيفه للجرح وتجنبه الألفاظ الشديدة. قال المزني: (سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول فلان كذا، فقال: يا أبا إبراهيم أكس ألفاظك أحسنها؛ فلا تقل فلان كاذب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء) (٢٢١). وفي مقدمة التلخيص: (هذا من قول الشافعي في تجريح الرواة، وهو نوع من تخفيف الجرح وتجنب الألفاظ الشديدة التي يستعملها بعض الأئمة النقاد) (٢٢٢).

قلت: وهذا ظاهر في الألفاظ التي استخدمها لتجريح الرواة.

٥- تجريحه بعض الرواة بالدعاء عليهم بما يشعر بجرحهم دون التصريح. قال ابن حجر: (وكان رضي الله عنه يدعو على بعض الرواة، ولم يصرح بتكذيبهم. ذكر له أبو جابر البياضي، فقال: بيض الله عيني من يروي عنه) (٢٢٣).

٦- حكمه على الرواة مقيد بما يظهر له من الراوي؛ فإذا ما تبين له ما يقتضي تغيير حكمه صار إليه.

٢٢١- ابن حجر، التلخيص الحبير: (ج ١ ص ٤٦)

٢٢٢- مقدمة تحقيق كتاب التلخيص الحبير: (ج ١ ص ٤٧)

٢٢٣- ابن حجر، التلخيص الحبير: (ج ١ ص ٤٧)

الخاتمة

بعد هذا التطواف والتتبع لكلام الإمام الشافعي يمكن تسجيل النتائج التالية:

- ١- كلام الإمام الشافعي في الرواة لأنه واجب شرعي ونصيحة لله ورسوله.
- ٢- تمكن الإمام الشافعي من علم الحديث وإمامته فيه وشهادة النقاد له بذلك.
- ٣- استقلال الإمام الشافعي عن العلماء المحدثين في نقد الرواة جرحاً وتعديلاً، مع موافقتهم لهم غالباً.
- ٤- يعد الإمام الشافعي من المقلين في الكلام على الرواة ومرجع ذلك أنه لم يكن يتكلم إلا إذا احتاج إلى ذلك من خلال مناقشته للأدلة الشرعية.
- ٥- يعد الإمام الشافعي من المعتدلين المنصفين في أحكامهم على الرواة.
- ٦- تنوعت أساليب الإمام الشافعي في النقد بين التصريح بعبارة النقد واستخدام التعريض والإشارة.
- ٧- وثق الشافعي بعض الرواة على الإبهام بقوله أخبرني الثقة أو من لا أتهم.
- ٨- انفراد الإمام الشافعي بنقد رواة لم يتكلم فيهم غيره.
- ٩- اعتدال عبارة الإمام الشافعي في جرحه للرواة وتعديلهم مما يعكس عفة عبارته وورعه.
- ١٠- انفراد الشافعي بالتصريح بتوثيق شيخه إبراهيم بن أبي يحيى وخالفه غيره من النقاد.
- ١١- انفراد بالكلام على راو هو: عبد الله بن علي بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد المطليبي.

- ١٢- نُسب للإمام تضعيفه لعالمين جليلين من أصحاب المذاهب المتبعة هما:
أبو حنيفة والأوزاعي، فثبت لدي عدم صحة الكلام المنسوب إليه في أبي
حنيفة، واحتمل عندي مثله بحق الأوزاعي بقرائن ذكرتها.
- ١٣- يشتق من أسماء الرواة عبارات تجريح.

فهرست المصادر والمراجع

- البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، ت ٤٥٨ هـ، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة - السعودية، مكتبة دار الباز، د. ط، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، ت ٥٩٧ هـ، الضعفاء والمتروكين، تحقيق عبد الله القاضي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد ت ٣٢٧ هـ، الجرح والتعديل، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢.
- ابن حبان، محمد بن حبان، ت ٣٥٤ هـ، المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، د. ط، د. ت.
- _____، الثقات، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، ت ٨٥٢هـ، التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق السيد عبد الله هاشم، المدينة المنورة - السعودية، د. ط، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- _____، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- _____، تهذيب التهذيب، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
- _____ لسان الميزان، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي

- للمطبوعات - بيروت، ط ٣، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- الخزرجي، أحمد بن عبد الله الأنصاري اليمني، ت بعد ٩٢٣ هـ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية / دار البشائر - حلب / بيروت، ١٤١٦ هـ.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٦٣ هـ، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الدار قطني، علي بن عمر، الضعفاء والمتروكين ت ٣٨٥ هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- —، المؤتلف والمختلف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ابن الدمياطي، أبي الحسين أحمد بن أيك بن عبد الله الحسامي (ت ٧٤٩ هـ). المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحافظ ابن النجار البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- الذهبي، محمد بن أحمد، ت ٧٤٨ هـ، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم: تحقيق: محمد إبراهيم الموصللي، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- —، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ط ٩، ١٤١٣ هـ.
- —، المغني في الضعفاء، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
- —، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٥ م.

- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري ت ٢٣٠ هـ، الطبقات الكبرى، دار صادر - بيروت.
- الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله ت ٢٠٤ هـ، الأم، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٣ هـ.
- __، مسند الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي ت ٤٦٣ هـ، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، دار الكتب العلمية بيروت.
- ابن عدي، عبد الله بن عدي ت ٣٦٥ هـ، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى غزاوي، بيروت - لبنان، دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ابن عساكر، علي بن الحسن ت ٥٧١ هـ، تاريخ دمشق، تحقيق محب الدين العمروني، دار الفكر، ط ١، ١٩٩٧ م.
- العقيلي، محمد بن عمر، الضعفاء ت ٣٢٢ هـ، تحقيق عبد المعطي قلعي، بيروت - لبنان، دار المكتبة العلمية، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- عياض، عياض بن موسى اليحصبي ت ٥٤٤ هـ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق: أحمد بكير، مكتبة الحياة - بيروت .
- الكندي، محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي ت ٧٣٢ هـ، السلوك في طبقات العلماء والملوك: تحقيق: محمد بن علي بن الحسين الأكوخ الحوالي، مكتبة الإرشاد - صنعاء، ١٩٩٥ م.
- ابن المبرد، يوسف بن الحسن ت ٩٠٩ هـ، بحر الدم فيمن تكلم فيهم الإمام أحمد بدم، تحقيق: روضة السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١،

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- المقرزي، تقي الدين أحمد بن علي ت ٨٤٥ هـ، مختصر الكامل في الضعفاء، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة - مصر / القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

- ابن الملقن، عمر بن علي ت ٨٠٤ هـ، خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق حمدي السلفي، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٠ هـ.

- ابن منظور، محمد بن مكرم ت ٧١١ هـ، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د. ط، د. ت.

- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه محمد ناصر الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان.

- ابن مفلح، الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح (ت ٨٨٤ هـ)، المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

- النسائي، أحمد بن شعيب ت ٣٠٣ هـ، الضعفاء والمتروكين، تحقيق إبراهيم زايد، حلب - سوريا، دار الوعي، ط ١، ١٣٦٩ م.

- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤، ١٤٠٥.

Abstract

The Efforts of Imam Al Shafi'ee in Criticizing the Narrators and Correcting them

Dr. Mohammed Odeh Ahmad Al-Hawri

In this research, I shed light on the value of Imam Shafi'ee as regarded by Hadith narrators through setting out a brief biography of the Imam wherein I focused on the critics of Hadith narrators' recommendations in favor of Imam Shafi'ee in the field of Prophetic Traditions/Hadith in terms of his knowledge and narrative awareness. I further indicated in brief his approach in narrating the Prophetic Traditions through his statements and predicaments. I also collected the narrators whom he judged as qualified /disqualified Hadith narrators presenting his opposing opinions as stated by other critics. Through tracing and follow-ups, I managed to collect around fifty Hadith narrators whom Imam Shafi'ee examined then I demonstrated the characteristics of the approach of the Imam, May God have mercy on him, in criticizing Hadith narrators which is marked by his brief and rationalized expressions.

استثمار نتائج الامتحان في
تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها
- تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجاً -

د. محمد أحمد عبد الرحمن
مدير كلية الدراسات الإسلامية والعربية - دبي



ملخص البحث

تعد الامتحانات عنصرا فعالا في قياس مدى نجاح المؤسسات في تنمية قدرات الطلاب الذين يتم تعليمهم بها. لأن الهدف الأساسي منها هو معرفة اكتساب الفرد لمهارة ما وقدرته على الأداء المتقن بمستوى يؤكد كفايته في استخدام المعرفة في حياته العملية.

وقد أكدت الدراسة بعد تتبع نتائج الامتحانات في مقررات مختلفة؛ من حيث النوع والهدف، وإن كانت الطرائق المعتمدة في تدريسها متقاربة لكونها تجري على المجموعات نفسها، أكدت وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين بعض المقررات مثل نتائج المواد الشرعية والأدبية، من جهة ونتائج مقرر الحاسوب والنحو والصرف من ناحية أخرى، والسبب في ذلك يعود إلى قدرات الطلبة واستعداداتهم، لأن الفروق الفردية تقتضي التحكم في توجيه الطلاب بما يليق بهم، دون إهمال ميولهم لما في ذلك من دور فعال في دفع الطالب نحو المزيد من الاجتهاد تبعا لحبه لتخصص معين، والعكس صحيح. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها: ضرورة الاهتمام بتطوير أساليب الامتحان، وضرورة مراعاة الأهداف الأساسية للمؤسسات وهي تنمية المعارف والمهارات التي تساعد الطالب على تحقيق ذاته في المجتمع بوصفه خريج مؤسسة ذات مواصفات معينة تسهم في ربط الطالب بواقع مجتمعه وحضارته.

المقدمة

لقد وقع اختياري على عنوان البحث للإجابة عن السؤال: (كيف نستثمر نتائج الامتحان في تنمية القدرات وتوجيه عملية التعلم - تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذج -؟) لما له من جوانب عملية في الميدان العملي للتعليم، ولذلك فضلت أن يكون مرتبطاً بثمره الجهد التعليمي، التي تتضح لنا أكثر عن طريق (الامتحان والاختبارات).

أهمية البحث:

إن لامتحانات دوراً فعالاً ليس في تقويم الطلاب وحسب، ولكن وهو الأهم تقويم الأداء الشامل للمؤسسة، بوصفها الأسرة التي تكوّن الأجيال، وترسم معالم منهجهم في الحياة، فإن كان الامتحان يعد من أجل معرفة مدى تحصيل الطالب ومدى تطور قدراته ومهاراته في مجال تطبيقي معين، فإن ذلك يقتضي معرفة مستوى أداء الامتحانات والممتحنين في هيئة التدريس بالمؤسسات التعليمية، بحكم كونها من أهم العناصر الفعالة في تطوير العملية التعليمية، وهذا يعني أن التقويم المستمر للأداء لا بد منه عن طريق مراقبة نتائج الامتحانات وطرق أدائها.

ومن جهة أخرى يؤدي الامتحان خدمة جليلة للمؤسسة كلها حتى تتعرف على نتائج أعمالها لتعمل على تثبيت الصالح منها، وتغيير ما ترى المصلحة في تغييره. مما يتعلق بالوسائل والمعلمين وطرق التدريس والكتب الدراسية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- 1- معرفة درجة فعالية الامتحان في دفع الطالب للتحصيل المعرفي.
- 2- معرفة درجة فاعلية الامتحان في تطوير المهارات وأداء الأفراد والمؤسسات.

٣- معرفة درجة تطور جدية الطالب تبعاً لمستوى الأداء في الاختبار ونتائجها.

إشكال البحث:

لو تصفحنا من أوراق الامتحانات مجموعة معينة، في فصل دراسي محدد، لتبينت لنا نتائج متضاربة لدى الطلاب، مع أنهم ينتمون إلى صف واحد (الرابعة مثلاً) ويتلقون العلم من الأساتذة أنفسهم، ويعايشون أفراد المجموعات التعليمية نفسها، ويخضعون للظروف ذاتها، فما الذي يجعلهم مختلفين كثيراً، وهم في السنة الرابعة؟ أيكون السبب ذاتياً يتعلق بالطالب وقدراته؟ أم يتعلق بطرق التدريس؟ أم بسبب عدم الالتفات للفروق الفردية؟ وعليه فقبل أن نبحت وقائع امتحانات معينة في أفواج دراسية محددة، لننطلق منها في التحليل والدراسة، يجب الإجابة عن أسئلة تعبر عن مفهوم الامتحان والأهداف منه -على الرغم من تاثيرها في الكتب - لأهميتها في ربط نتائج البحث وتحليلها بتلك المفاهيم - لنصل إلى كيفية استثماره في التوجيه وتنمية القدرات. من هنا نتساءل:

كيف نستثمر نتائج الامتحان في تنمية القدرات لتحقيق نظام الجودة؟

ما هي أسباب تأخر أو تقدم الطالب؟ كيف يتم تشخيص التقدم الدراسي؟ كيف نتخلص من فكرة الضعف في الجامعات؟ ما الإجراءات التي يجب أن نتخذها مع المتأخر في الدراسة حتى يلحق بغيره؟ كيف يمكن اكتشاف الموهوبين؟ وكيف يتم توجيههم لتحقيق فاعلية الطاقات في المجتمع؟

منهج البحث: تقتضي طبيعة هذا البحث اعتماد المنهج الوصفي، لكن يتعين اعتماد آليتي الاستقراء والتحليل، ذلك لأن الوقوف على تلك المفارقات التي تلاحظ أحياناً من خلال تصفح نتائج الامتحانات لصف معين عبر مراحل انتقال الطلبة لسنوات متعددة، يتطلب جمع الظواهر المتشابهة، ثم وضع فرضيات

لتفسير تلك الظواهر، لبيان العلاقات بين تلك الظواهر، ثم البرهنة على مدى صدق تلك الفرضيات على الظاهرة موضوع البحث، لتسجيل النتائج التي تعبر عن أهداف البحث، لاسيما المعرفية والمهاراتية، التي تعد أساس العملية التعليمية. مفاهيم البحث ومصطلحاته:

يشير عنوان البحث وهو: (استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذج) إلى المفاهيم والمصطلحات التالية: (الامتحان، الاستثمار، تنمية القدرات، تراكم النتائج) وسنعرضها باختصار يتطلبه البحث.

١- الامتحان: الامتحان في اللغة هو الاختبار والابتلاء، ومنه قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَمْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقْوَىٰ﴾ ومعناه ابتلاهم واختبرهم، ولكن أصل الكلمة هو منح، وهنا يتعين معنى آخر مهم وهو: العطاء^(١) وفي لسان العرب المحنة الخبرة وامتحنته خبرته وبلوته وابتليته وامتحن القول نظر فيه، ودبره، وامتحن الله قلوبهم خلصها وهذبها وصفها، وشرحها ووسعها والمحن العطية والممتحن المحصن.^(٢)

أما الاختبار فهو من خبر بمعنى عرف، وخبرت الأمر عرفته على حقيقته، وعلمته، والاختبار الفتنة، واختبره جسده، وسبر ما عنده^(٣) واختبر جرب وفحص^(٤) والمختبر المكان الذي تجرى فيه التجربة.

١- جمهرة اللغة باب محن

٢- لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت مادة محن

٣- تاج العروس

٤- القاموس المحدث ١ / ٢١٠٨٩

ويعرف في اللغة الانجليزية بأنه:

«A test or examination (informally, exam) is an assessment intended to measure a test-taker's knowledge, skill, aptitude, physical fitness, or classification in many other topics. A test may be administered verbally, on paper, on a computer, or in a confined area that requires a test taker to physically perform a set of skills⁽⁵⁾.

أي أن اختبار أو امتحان (بشكل غير رسمي، امتحان) هو تقييم يهدف إلى قياس معرفة المتحنيين ومهارتهم، وكفاءتهم ولياقتهم البدنية، أو تصنيف العديد من المواضيع الأخرى. والاختبار يمكن أن يدار لفظياً، وعلى الورق، وعلى جهاز كمبيوتر، أو في منطقة محصورة التي تتطلب اخذ اختبار لأداء جسدي لمجموعة من المهارات.

٢- الاستثمار: تعريف الاستثمار

الاستثمار في اللغة: ثَمَّرَ ماله: نَمَّاه. ويقال: ثَمَّرَ اللهُ مالَكَ: أي كَثَّرَهُ. وأثمر الرَّجُلُ: كَثَّرَ ماله. واستثمر المال: ثَمَّرَهُ، وبذلك يعني طلب الحصول على الثمرة. ولذلك أطلق الثَّمر على: حَمَلِ الشَّجَرِ وأنواع المال والولد^(٦).

والاستثمار في الاصطلاح: «جهد واع رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها»^(٧). كما يعرف بأنه: «التوظيف المنتج لرأس المال، وبعبارة أخرى توجيه المدخرات نحو

5- <http://en.wikipedia.org/wiki/Investment>

٦- ابن منظور لسان العرب مادة ثمر

٧- دنيا، شوقي أحمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ٨٧.

استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات»^(٨).

ويعرف بالإنجليزية بأنه:

In finance, investment is buying or creating an asset with the expectation of capital appreciation, dividends (profit), interest earnings, rents or some combination of these returns. This may or may not be backed by research and analysis. Most or all forms of investment involve some form of risk, such as investment in equities, property, and even fixed interest securities which are subject, among other things, to inflation risk.⁽⁹⁾

أي أن في مجال التمويل يكون الاستثمار هو شراء أو إنشاء مدخرات مع توقع الحفاظ على رأس المال والحصول على الأرباح (الربح)، مع إيرادات الفوائد والإيجارات أو مزيج من هذه العوائد. وقد تكون مدعومة من قبل البحث والتحليل. ولعل معظم أو كل أشكال الاستثمار تحوي شكلاً من أشكال المخاطر، مثل الاستثمار في الأسهم والعقارات، وحتى الأوراق المالية ذات الفائدة الثابتة التي تخضع، من بين أمور أخرى، لمخاطر التضخم.

ولعل الأصل في كلمة الاستثمار هو البحث عن الثمرة التي من أجلها غرست الشجرة، ونحن هنا نعني بالاستثمار طريقة الاستفادة من الامتحانات لتحقيق الهدف من العملية التعليمية وهو الثمرة. لأن استثمار نتائج الامتحانات هو الغاية من الامتحانات وإذا أهملت النتائج ولم تستثمر لتحقيق هدفها فستظل هامشية كما يحدث في كثير من المجتمعات البشرية التي لا تعي من الامتحانات إلا علامة الانتقال من صف إلى صف حتى لو كان هذا الانتقال بغير أسس تقومه. لذلك

٨- بدوي، أحمد زكي، معجم المصطلحات التجارية والمالية والمصرفية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م، ص ١٦٨.

9- <http://www.merriam-webster.com/dictionary/test>

يتعين على المؤسسة أن تحرص على الاستثمار وتبعده عن كل أصناف التلاعب. ليكون في صالح إتمام العملية التعليمية وأهدافها المعرفية والمهاراتية والتربوية.

٣- التوجيه: يعرف كلاثورن (clatthorn) التوجيه بأنه استراتيجية للنهوض بالنمو المعني للمدرسين وذلك بتوفير تغذية راجعة لهم حول التفاعلات التي تجري في غرفة الصف ومساعدته على توظيف هذه التغذية بجعل التعلم أكثر فاعلية^(١٠)، وينظر إليه من جهة أخرى بأنه هو الهدى والنصيحة التي ترشد ولعل التعريف التالي حين نصوغه بلغته أولاً يكون أكثر تعبيراً عن المراد:

The definition of guidance is direction, advice or something that instructs.

Guidance can be positive or negative, and is watched very closely by analysts and investors because it is often a strong indicator of that company's future performance.^(١١)

أي أن التوجيه يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، وشوهد عن كثب من قبل المحللين والمستثمرين لأنه غالباً ما يكون مؤشراً قوياً على أداء تلك الشركة في المستقبل. ويمكن أن يجسد بصورة واضحة في توجيه التعلم في المهارات اليدوية كما سنرى في مقرر الحاسوب، وتوجيه التعلم في القدرات النظرية كما سنرى في مقرر الشريعة والأدب.^(١٢)

فالتوجيه وسيلة أساسية لتطوير بنية تعليمية مناسبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتحقيق النمو المستمر للمتعلمين، مما يستوجب أن يكون سلوكاً

١٠- محمد حاسم العبيدي علم النفس التربوي وتطبيقاته ص ٤٣٧ ار الثقافة / عمان ط ٢٠٠٩ م
11- <http://www.yourdictionary.com/guidance>

١٢- عبد المجيد سيد أحمد منصور و التوجيه والفقي علم النفس التربوي: ص ٤٧٣ العبيكان ط ٩ / ٢٠١٤

منظماً ورسمياً من قبل المؤسسة التعليمية لكي يؤثر بصورة مباشرة على السلوك لتحقيق التحسن المستمر^(١٣)، طبقاً لمتطلبات نظام الجودة، لأن ذلك يعتمد على مدخلين:

أ- جودة العناصر لضمان جودة المخرجات في عملية التعلم ومنها كفاية المعلم في المعرفة واللغات والمهارات.

ب- جودة العلاقات لأن ذلك يؤدي إلى آثار جيدة ونتائج تزيد من جودة المخرجات، إذ يمثل تحسين العلاقات عاملاً فعالاً في ضمان جودة التعلم في قاعة الدرس.^(١٤)

ويعتمد ضمان الجودة الخارجي على:

أ- تحسين إدارة المؤسسة والبيئة التنظيمية.

ب- تطوير المناهج وتغييرها، وتطوير طرق الأداء.

ج- تطوير عملية التقييم والمراجعة الأكاديمية.^(١٥)

٤- عملية التعلم وتنمية القدرات: إن تنمية القدرات هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لتحسين الأحوال التعليمية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن^(١٦).

قد يتبين لنا من هذه الدلالات اللغوية للمفردات الأساسية عدد جم من

١٣- العبيدي علم النفس التربوي وتطبيقاته ص ٤٣٧ دار الثقافة عمان ط ٢، ٢٠٠٩ م

١٤- رضا إبراهيم المليحي: نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين ص ٢١٢-٢١٣، دار الفكر العربي القاهرة ط ٢٠١١

١٥- نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين ص ٢١٤،

١٦- عن ويكيبيديا الموسوعة الحرة K تعريف اصطلاحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦

المقاصد الأساسية لعملية الاختبار، وعلى رأسها استثمار نتائجه، والسبب في ذلك أن الأصل في المصطلحات هو الجذر اللغوي الأساس، فالاختبار إذن من هذه الزاوية يهدف إلى تعرّف الجهاز الكامل المتكون من (المؤسسة، والمعلم، والتلميذ) على الحقائق، ومن ثم البحث عن نسبة المتعرفين ومدى تطور تعرفهم على ما يريدون التعرف عليه، مما يبين أن دلالة النجاح تكتسب قيمتها الأساسية من كونها دلالة تفحص مدى توفيق الجهاز بأكمله في مشروعه التعليمي والتربوي، وهذا يستوجب استخدام العقل النقدي الذي ميز المربي من غيره في تراثنا^(١٧)، فهي تؤثر لسلامة العملية التربوية عند الأطراف الثلاثة، أو عدم سلامتها وهذا يطرح مشكلة عميقة وهي ضرورة العودة لمعنى الاختبار ومقصده. إذ هو مفتاح صلب البحث.

فهل تؤدي هذه الدلالات اللغوية إلى المقاصد المنتظرة من التعريفات الاصطلاحية نفسها؟
صلب البحث:

تعريف الاختبار اصطلاحاً: يمكن أن ندرج هنا عدة أنماط من التعريفات لتحليلها من أجل أن نبني على أساسها أصول البحث الميداني متمثلاً في دراسة نتائج نموذج امتحانات جرت على شعب الدراسات الشرعية واللغوية والأدبية^(١٨)، وهذه التعريفات هي:

١- الاختبار هو عملية منظمة لقياس عينة من سلوك الطالب (نتائج التعلم) وتقييم هذا السلوك حسب معايير وأعراف معينة. ويساعد على ذلك تحويل

17- Alexander Abdennur, The Arab Mind: An Ontology of Abstraction and Concreteness (Ottawa, Kogna Publishing Inc., 2008).

١٨- سنعرض للنتائج لاحقاً في البحث

محتويات التقديرات إلى صيغ عديدة مع صعوبتها.^(١٩)

فاختبار الطالب في القراءة الشفاهية يهتم بالكشف عن الكفاية في مهارة محددة عند طالب واحد وهو غير معني بالمقارنة بغيره إلا من حيث معرفة سرعة التحسن وإلا فإن الهدف الأساسي هو معرفة اكتساب الفرد لتلك المهارة وقدرته على الأداء المتقن بمستوى يؤكد كفايته في القراءة^(٢٠)، ولأهمية ذلك في مدى تعرف الطالب في كلية الدراسات الإسلامية في قراءة القرآن فقد أضحي ذلك الاختبار يحظى بأهمية كبيرة، تساعد الباحث على استنباط نتائج مفيدة جدا في تنمية مهارة القراءة ليس في مستوى النطق الصحيح فقط ولكن في مستوى الجودة الفنية في الأداء.

٢- تعريف كرونباخ (Cronbach): الاختبار طريقة منظمة لمقارنة سلوك شخصية بسلوك شخصية أخرى.»

ونحن هنا يهمنا نتائج تقويم التحصيل الجامعي لأنها قد تمكن المعلم والطالب والمؤسسة مما يأتي^(٢١):

أ- الحصول على معلومات وصفية تبين مدى التحصيل والخبرة بخصوص مادة علمية معينة وسنعمل هنا على مادة الشريعة والأدب واللغة واللغة الإنجليزية والحاسوب.

ي- الحصول على معلومات بخصوص الترتيب المتعلم في التحصيل الدراسي.

ج- معرفة المستوى التعليمي للمتعلم مقارنة بغيره ممن في مستواه.

١٩- روبرت ثورندايك واليزابيث هيجن القياس والتقويم في علم النفس والتربية ص ٤٤٧ مركز الكتب الأردني ترجمة عبد الله زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس

٢٠- روبرت ثورندايك واليزابيث هيجن القياس والتقويم في علم النفس والتربية ص ٥ مركز الكتب الأردني ترجمة عبد الله زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس

٢١- الدكتور عبد المجيد سيد أحمد منصور وآخران: علم النفس التربوي، ص ٥١١-٥١٢.

- د- الحصول على معلومات تتعلق بالنمو المعرفي في مدة معينة.
- ه- التوصل على معلومات تساعد المعلم والمؤسسة على تقدير القدرات العقلية والمعرفية.

٣- الاختبارات الإلكترونية: هي إحدى تقنيات الحاسب الآلي التي يمكن توظيفها للتغلب على بعض الصعوبات التي يمكن أن تعيق تنفيذ الاختبارات التقليدية (الورقية)، أو توظيفها لتوفير قنوات أخرى لزيادة التحصيل العلمي لدى الطالب وترسيخ المعلومات، وتنمية مهارة التعلم الذاتي.

دور الاستعداد للامتحان: هل يؤثر الاستعداد للامتحان على النتائج؟ ألا يمكن أن يكون الاستعداد نوعاً من المخادعة للنفس؟ ذلك لأنها تعني الاهتمام المؤقت بالحقائق، إذ الأصل في العملية التعليمية أن ترسخ الحقائق العلمية لدى الطالب من أجل استخدامها في الحياة اليومية؛ المادية أو العلمية أو الخلقية، أو...

فنحن حينما نحرص على الاستعداد المؤقت نربي النشء على عادة ليست سليمة أبداً، وكأن الغاية من التعلم هي تجاوز معبر من معابر الثقافة والعلم، وينتهي الأمر بالتخلص من المادة إلى الأبد، إن هذا لمن المفارقات العجيبة في حياتنا، وقد يتبين من خلال المقابلات المستمرة التي نجرى على الطلبة المتقدمين لمتابعة الدراسات العليا أن الفروق بين الطلبة واضحة تماماً من هذه الجهة؛ ذلك لأن مستويات الاسترجاع المعرفي في الوقت المطلوب متفاوتة جداً، مما يعبر عن الاختلاف في الدافع لطبيعة التحصيل أصلاً، ذلك الذي يتراوح بين التعلم من أجل الاستخدام المستمر والتحصيل من أجل تجاوز المرحلة، وهو أمر خطير على الطالب والمجتمع، لأن ذلك يعني أن الطالب لم يدرك أنه يدرس لينمي مهاراته وقدراته لاستخدامها في ما ينفعه وينفع مجتمعه في الوقت المناسب، بالقدر المناسب، والسرعة المناسبة، فهي إذن لا بد أن تكون معرفة ليست ثابتة التحصيل

وحسب، بل لا بد أن تكون متنامية لذلك فهي تشبه أحياناً بأعمال التجارة ربحاً وخسارة.

أليس الأصل في التعلم هو إعداد النشء لمواجهة الحياة؟ فلماذا إذن نفكر في جعل الامتحان مما يوهم المتعلم بأنه علامة التخلص من تلك المعلومات إلى الأبد؟ حتى قيل «اقتصرت أهداف الامتحانات في إعداد الطلبة لاجتياز الامتحانات فاصبحت شبهاً يعمل في ظله كل مدرس، وكل ناظر، فكانت مقرونة بالكرهية والعداوة لدى التلميذ الصغير».^(٢٢)

نعم إن من وظائف الامتحان أن يدفع الطالب للمراجعة لكن ليس من أجل (العبور)، وإنما من أجل (التحكم) في المعلومات، لذلك كان معنى الاختبار كما بينا سابقاً هو (التعرف، والتعلم، والفحص، والسبر)، وليس من معانيه نهائياً العبور إلى المرحلة التالية، التي ترسبت في ذهن الطالب، وكم يؤلمني حين سمعت يوماً طالباً يجب أحد كبار الخبراء الذين عشت معهم مرحلة من مراحل مقابلة طلاب الدراسات العليا وهي بمثابة اختبار تنقية من أجل مواصلة الدراسات العليا وقد سألت طالباً عن عدد الكتب التي يملكها في التخصص الذي تقدم من أجله، فلم يجب فاسترسل معه قائلاً: ماذا صنعت بالكتب التي قرأت فيها مرحلة الليسانس فقال: كنت أرميها بعد تأكدي من نتائج الامتحان مباشرة!!

إن لهذا السلوك دلالة قوية على أن الطالب ينظر إلى الاختبار نظرة قاصرة يفهم بموجبها قصور الفهم للعملية التعليمية والتربوية بصفة عامة.

كم قرأت من مقالات يتساءل صاحبها عن دور الأسرة.. والمدرسة والمعلم؟ كيف ننظم الوقت ونوفر التهيئة النفسية التي ترغب الطلاب في الإقبال على طلب العلم، وحسن تمثله؟

وكنت أتمنى أن يكون السؤال: عن دور تلك الهيئات الاجتماعية والرسمية في تعويد الطالب كيفية تلقي العلم و أصول التحكم في المعلومة لاستخدامها في حياته العملية والفكرية.

ولكي نشرح ذلك يجدر بنا أن نضع الفرضية التالية: لدينا طالبان ينتميان إلى نفس المؤسسة، أما أحدهما فقد حضى بوالدين ينشئان في ابنهما الرغبة في التعلم من أجل التطبيق، ومن ثم يربطان عنده دائما المعرفة بالممارسة، كأن يتعلم عملية حسابية أو نظرية هندسية، أو حكما فقها، أو قاعدة لغوية، فيعمل على ممارستها في الحياة لتصبح قاعدة من قواعد العمل اليومي، وأما الثاني فيعلمه والداه كيف يستعد للامتحان ليحضر من المستوى الحالي إلى المستوى اللاحق؟ فأى الطالبين سينجح في التعلم بحق؟ وأيهما سيكون ذا تعلم مزيف؟

هذا الافتراض في الواقع هو الذي يفسر لنا بالضبط الفرق بين طريقتنا في العالم العربي وطريقة الغرب، إن الغرب قد تجاوز مرحلة الرغبة في انتقال الطالب من قاعة إلى قاعة إلى مرحلة التحكم في البناء المعرفي والعلمي لدى الطالب؛ لأنهم يعدونه للحياة، ويهيئونه للمهام التي تنتظره، ونحن نعدده للامتحان!! بل قد نرسخ في ذهنه عبارة (عند الامتحان يكرم المرء أو يهان)، تلك هي المشكلة.

لقد نسينا تماما أن» التربية تهدف إلى إحداث بعض التغييرات في المتعلم، تغييرات لا يمكن رؤيتها بالعين المجردة، في حد ذاتها، ولكن لا بد من وسيلة تكون وظيفتها الأساسية إظهار هذا الجزء المخفي والامتحانات هي أعظم وسيلة لتحقيق هذا الغرض»^(٢٣)، وهذا يعني أننا لا بد أن نكون على وعي بطبيعة الطالب الذي نحن بصدد تربيته، لا بد أن نعرف قدراته الفطرية، والمكتسبة، لنعمل على تعويده التفاعل معها باستخدامها حتى تثمر. وهذا يسوق إلى معرفة طبيعة الفروق الفردية

٢٣- صالح عبد العزيز التربية وطرق التدريس ص ٣٩٨

على الأقل بالنسبة لمستويات الذكاء .

نقول ذلك استناداً إلى إحدى أشهر النظريات التربوية التي طرحتها مارية مونتيسوري^(٢٤) بناء على تجربتها مع ذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث تبين لها من خلال دراسة تجريبية على المعاقين أن التعليم الذاتي هو الطريقة السليمة لتعليم كل الناس وأنه في العاديين أنجح من غيره من الطرق، فكل الأطفال يمكنهم أن يتعلموا متى كان الأسلوب المستعمل ذاتياً وموافقاً لطبيعة متطلبات القدرات البشرية، وعلى هذا الأساس نجد أنفسنا ونحن نتحدث عن دور الامتحان في ترقية المستوى التعليمي أنه من الضروري التعرف على علاقة الامتحانات بالفروق الفردية .

التعرف على الفروق الفردية لتفسير فرضيات البحث في نتائج الامتحانات:

إذا كانت درجة الامتحان تتوقف على درجة إدراك الطالب لما يتطلبه السؤال، فإن ذلك يتوقف على تعريف الذكاء لتعلقه بصلب مشكلة الفروق الفردية، ولعل تعريف كهلر يكفي إذ يقول: «الذكاء هو القدرة على إدراك العلاقات عن طريق الاستبصار والتوافق العقلي في المواقف الجديدة التي تقابل الفرد في حياته»^(٢٥)، ومعناه إن الذكاء قدرة تتفاوت فيها الملكات، لعوامل بيولوجية، ونفسية، وإجرائية^(٢٦)، فكيف يؤثر ذلك التفاوت في نتائج الامتحانات؟ وهل يمكن التخلص منه؟

إن خاصية تفاوت القدرة على مواجهة مطالب الحياة . وهي من الجوانب التربوية التي ينبغي أن يعرفها الثلاثي التربوي (الأُسرة والمدرسة والمعلم) لكي لا يزيدوا الطين بلة، فحركة الحياة وسيورتها تولد دائماً مشاكل وعقبات

٢٤ - مونتيسوري: طبيبة ومربية وفيلسوفة كرسّت حياتها في البحث عن أوفق الطرق التعليمية فتوصلت إلى نظرية التعليم الذاتي ولدت بإيطاليا سنة ١٨٧٠ في وتوفيت بهولندا سنة / عن ويكيديا الموسوعة الحرة

٢٥ - العبيدي: علم النفس التربوي وتطبيقاته ص ٥٠٨ م س

٢٦ - عبد المجيد سيد أحمد منصور والتويجري والفقي علم النفس التربوي ص ٣١٨

في الطريق. والشخصية السوية تبذل جهودا معتبرة من أجل مواجهة المواقف وتحمل المسؤولية واكتساب القدرة على التكيف مع الظروف البيئية والاجتماعية الجديدة. لابد أن يعرف الجهاز التربوي الثلاثي أن نسبة (٤،٦٨٪) من مجموع السكان يمثلون الحالة العادية من الذكاء.

إن ظاهرة الفروق الفردية بين المتعلمين تتضمن حالات غير عادية منها:

التأخر الدراسي، والضعف العقلي، والتفوق العقلي^(٢٧).

إن علماء النفس يبيّنون في منحني التوزيع العادي للذكاء^(٢٨)، أن نسبة الموهوبين والعباقرة في المجتمع، لا تتعدى ٣،٢٪ من مجموع السكان، كما أن المعاقين عقليا يمثلون النسبة نفسها وبعضهم يرفعها إلى ٥٪، لأن الموهوب هو من يحصل على درجة في اختبار الذكاء مرتفعة، وفي هذه الحال يحتاج المعلم إلى فهم المتعلمين الموهوبين وتقدير إمكانياتهم ومعرفة ما يلائم نموهم من خبرات^(٢٩)، وأن الأذكاء يمثلون ٥،١٣٪ من مجموع السكان، ومثلها الأغبياء كذلك. وأن ٤،٦٨٪ من مجموع السكان يمثلون الحالة العادية من الذكاء. وهذه من نعم الله الكبيرة علينا نحن البشر. وبذلك تتحقق الكرامة لجنس البشر. يقول الله تبارك وتعالى في الآية ٧٠ من سورة الإسراء: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَجْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾.

وفي هذا الإطار نستحسن إيراد المخطط البياني الذي يبين جانبا من نتائج الاختبارات التي تهدف إلى تقويم الطالب الجامعي، وسنكتفي بأهم المقررات، التي تمت معاينتها في عينة جامعية تتعلق بالدراسات الإسلامية واللغة العربية

٢٧- عبد الحميد سيد، محمد بن عبد المحسن، وإسماعيل محمد الفقي، علم النفس التربوي ٢١٩مكتبة

العيكان ط ٣ س ٢٠٠٤م

٢٨- نفسه ص ٣٢٠ ٣٢١

٢٩- نفسه ص ٢٢٨-٢٣٠

استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها - تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجاً

وآدابها، بما في ذلك المقررات المساعدة مثل اللغة الانجليزية والحاسوب .

ولكن قبل ذلك سنعرض لمشكل الفروق الفردية من حيث هو أحد أهم المعايير المساعدة في تفسير تفاوت النتائج لدى الطلبة الجامعيين، كما سيبين المخطط التالي:



و لعله من الأهمية بمكان أن ننظر بشيء من التفصيل في الجانب السلبي من هذا المنحنى، أي الجانب الذي يمثل ضعف العقول. لأن ذلك من شأنه أن يفسر جانباً من أسباب اختلاف نتائج الامتحانات لدى الطلاب المنتمين لمجموعة واحدة في المقررات نفسها.

ويرى بعض الباحثين أن الضعف العقلي حالة تظهر منذ الطفولة المبكرة. تتميز بضعف النمو العقلي، وسوء التوافق النفسي والاجتماعي. وهذه الحالة تمثل مشكلة متعددة الأبعاد، حيث إنها مشكلة طبية ونفسية وتربوية واجتماعية، يصاحبها عادة اضطرابات نفسية وجسمية، وتظهر آثاره في المجال التحصيلي التربوي، والمجال الاجتماعي، والمجال المهني، وغير ذلك من مجالات الحياة^(٣٠).

٣٠- زهران حامد عبد السلام: الصحة النفسية والعلاج النفسي وانظر زهران علم نفس النمو / القاهرة / عالم الكتب، ط٢، ١٩٧٢

وقد يصنفهم غير زهران تصنيفات متعددة بناء على طبيعة الإعاقه الذهنية^(٣١):
وهذه لا تعيننا في الجامعة أساسا. لكن لابد من الإشارة إلى أمرين:

١- لقد اثبتت الدراسات أن دور البيئة أقوى من دور السلالة بخصوص الفروق في الذكاء إذ أن البيئة المشجعة على الاهتمام وكثرة المثيرات تؤدي إلى ظهور الذكاء بينما التي تعتمد الكتمان في النتائج أو التقليل من فرص المشاركات تؤدي إلى ضعف الذكاء المكتسب^(٣٢) بل وأن للفقر دورا في التأثير لأن الأسر المنخفضة الدخل عرضة لقلة الاستفادة من المعطيات المساعدة على النمو اللغوي والفكري، بحكم مستوى الخبرة التي يستقيها من بيئته الصغرى^(٣٣)، مما يستوجب التركيز على أهمية مفهوم العدالة من منظور تربوي في تقييم الأفراد.^(٣٤)

٢- من الضروري أن نميز بين الضعف العقلي والمرض العقلي؛ أما المرض العقلي أو النفسي فهو مرض يصيب الأفراد الذين قد يتمتعون بدرجة عالية من الذكاء في أي مرحلة من النمو؛ مثل الاكتئاب والفصام والهوس والهذاء والهستيريا وغيرها. وهذه الأمراض يمكن علاجها وشفائها بإذن الله.

وأما الضعف العقلي فهو نقص أو تأخر أو تخلف أو توقف في النمو العقلي المعرفي. يختلف من مجتمع إلى آخر تبعا لعدد من المتغيرات^(٣٥)، إذ قد يولد الفرد بصفة الضعف ويسمى الضعف العقلي الأولي. أو تحدث له في سن مبكرة، نتيجة لعوامل وراثية، أو لعوامل مرضية، أو لعوامل بيئية، ويسمى الضعف العقلي

٣١- عبد الحميد سيد، محمد بن عبد المحسن، وإسماعيل محمد الفقي، علم النفس التربوي ص ٢٢٣ مكتبة العبيكان ط٣ س ٢٠٠٤م

٣٢- محمد جاسم العبيدي: كعلم النفس التربوي وتطبيقاته ص ٥١٢-٥١٣ م س

٣٣- نفسه ص ٥٠٥-٥٠٦

34- Majid Khadduri, The Islamic Conception of Justice (Baltimore: John Hopkins University Press), 2002.

٣٥- عبد المجيد سيد وآخرون م س ص ٣٥٧

الثانوي. وأعتقد أن هذا يهمننا كثيراً في العالم النامي، لأن هذه العوامل منفردة أو مجتمعة تؤثر على الجهاز العصبي، وتؤدي به إلى نقص الذكاء، أو النقص العقلي، أو القصور العقلي، أو التخلف العقلي. وهذا ليس مرضاً فيعالج، وإنما هو حالة ينفع فيها تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية والتربوية المناسبة.

ونسأل الله الكريم أن يعين الوالدين الذين يتتليهم بمثل هذه الحلات في أطفالهم. وأن يرزقهم الصبر الجميل ليساعدوهم ويقدموا لهم الرعاية والعتاية الدائمة.

البحث الميداني في علاقة الامتحانات بتنمية القدرات والتمحيص:

الآن وقد تبينت لنا بعض الجوانب الأخرى كالمفاهيم الأساسية، ودور الفروق الفردية في تحديد طبيعة الامتحانات ومن ثم نتائجها، يمكن أن ندخل ساحة البحث الميداني لتفحص مشكلة البحث من خلال النماذج العملية، وسنطبق على عدة شعب كاملة عن طريق متابعة سيرها وتدرجها في الانتقال لنقارن بين امتحانات السنوات الدراسية كلها لنستقرى أزيد من $60 \times 6 = 360$ نتيجة، وسنبحث عن طريق الاستقراء دلالة المتغيرات والثوابت لنسجل في النهاية ما قد نتوصل إليه من نتائج حول تلك الفرضية. وسنضع في ذهننا عند تفسير النتائج عوامل تربوية أساسية تساعد على فهم عملية النمو في القدرات ومنها عامل الفهم ويتوقف على ارتباط المعارف الجديدة بما سبق من خبرات لدى الممتحن، وتنظيم المعلومات على أساس منطقي^(٣٦).

لقد اخترنا المقررات التالية (الشريعة، الأدب، النحو، حفظ القرآن، الحاسوب، اللغة الإنجليزية)، وهذه الخطوة قد لا تكون كافية؛ إذ يمكن وصف التوزيع كمياً بعدد قليل من القيم يتم حسابها من البيانات الواردة في التوزيع

وكل قيمة من هذه القيم تعبر عن عملية إحصائية معينة^(٣٧) تمثل التوزيع من زاوية مختلفة كما سنلاحظ في الفرق بين امتحانات الحاسوب بناء على المعيار العالمي (التوفل) حيث تصبح النتيجة متوقعة على الأذكاء جدا، بينما ترتفع نسبة النجاح كثيرا عندما تحسب المعدل على ٦٠٪.

لقد لاحظنا من خلال تفحص نتائج الامتحانات في عينات مختارة من المقررات الدراسية ما يلي:

١- المقررات التي تدرجت في نسبة النجاح من جيد جدا إلى ممتاز، هي تلك المقررات التي تعتمد على استرجاع الأفكار العامة سواء أكانت دينية أو اجتماعية أو ثقافية بحيث نجد أن نسبة النجاح فيها يتدرج كما يلي:

الملاحظة والتعليل	الساعات المعتمدة	س٤	س٣	س٢	س١	المستوى
	س٣٢	٪٩٦	٪٩٨	٪٩٢	٪٨٠	درجة مقرر الأدب

وقد يلاحظ اختلاف بين درجتي س٣، س٤، وفي مثل هذا يجب مراعاة التأثير بأخطاء القياس المتعلقة بكل منهما.^(٣٨)

٣٧- أحمد سليمان عودة، خليل يوسف، الخليلي: الإحصائيات في التربية والعلوم الإنسانية ص ٩٢ دار

الفكر للنشر والتوزيع عمان ١٩٨٨

٣٨- صلاح الدين محمود علام: القياس والتقويم التربوي والنفسي: أساسيات وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة ص ٢٦٠، دار الفكر العربي / القاهرة، ٢٠٠٢ م

استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها - تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجاً

ب- مقرر الشريعة: وقد تدرجت نتائجه كما يلي:

المستوى	السنة الأولى	الثانية	لثالثة	الرابعة	الساعات المعتمدة	الملاحظ والتعليل
مقرر الشريعة	%٨١	%٩٢	%٩٣	%٩٥	٣٨س	

٢- تدرج المقررات ذات الاستخدام الأساسي لمهارة الحفظ إلى ممتاز مرتفع:

أ- مقرر حفظ القرآن وتجويده تدرج كما يلي:

المستوى	السنة الأولى	الثانية	لثالثة	الرابعة	الساعات المعتمدة	الملاحظ والتعليل
مقرر القرآن	%٩٥	%٩٧	%٩٩	%٩٩	٨س	

٣- مقررات ذات طابع لغوي تتدرج من جيد إلى ممتاز:

أ- اللغة العربية نحو تدرج كما يلي:

المستوى	١س ل ١ع	١س ل ٢ع	٢س ل ٣ع	٢س ل ٤ع	٣س ل ٥ع	٣س ل ٦ع	٤س ل ٧ع	٤س ل ٨ع	س معتمدة
نحو وتطبيقاته		%٧٣		%٩٢		%٩٥		%٩٧	١٦س
علم اللغة ولسانيات		%٩٧,٥					%١٠٠		

ب- مقرر الانجليزية وقد تدرج كما يلي:

المستوى	س ١	س ١	س ٢	س ٢	س ٣	س ٣	س ٤	س ٤	س معتمدة
الانجليزية	٩٦٪	٩٧,٣	٩٨٪	٩٩,٤٪	٩٣٪	٩٩,٤	١٠٠٪	٩٩,٥٪	١٦س

ج- مقررات ذات المهارات المتعددة: الحاسوب و يمثل حالتين تبعا لطبيعة المعيار المعتمد:

كما يلي:

ج ١- حالة الاعتماد على المعيار العالمي (توفل) بدرجة معدل النجاح ٨٠٪.

المستوى	س ١ دورة عادية	س ١ دورة إعادة	الساعات المعتمدة	الملاحظ والتعليل
مقرر حاسوب دورة نظام عالمي بمعدل ٨٠٪	١٦٪	٢٥٪	٤س	النتيجة تكشف عن امتحان يستهدف شريحة الموهوبين والأذكياء جدا بنظام عالمي (توفل) وأن نسبة التطور والنمو بين الامتحانين تتجاوز ٩٪

ج ٢- بدرجة نجاح الامتحانات العادية بمعدل ٦٠٪

المستوى	السنة ١ حاسوب ١	السنة ١ حاسوب ٢	الساعات المعتمدة	الملاحظ والتعليل
حاسوب دورة نظام عادي	٧٦	٨٢,٧	٤	النتيجة تكشف عن الامتحان يستهدف شريحة الأذكياء ويرتفع بنسبة ٦,٧

تحليل النتائج ودراسة المؤشرات^(٣٩): من تلك الأمثلة المختلفة يتبين لنا ما يلي:

١- نسبة النجاح في المقررات كلها باستثناء الحاسوب تتدرج في الارتفاع في المقررات ذات النسق الواحد مثل الأدب، أو الشريعة، من ٧٠٪ شيئاً فشيئاً حتى تبلغ ما يقرب من ٩٩٪.

وذلك يعني أن الطلبة يتطورون نتيجة استفادتهم من دوافع الامتحانات، غير أن اللافت للانتباه هو أن نسبة النجاح ابتداء من السنة الأولى تكون مرتفعة نوعاً ما (٧٠٪) وتأخذ في التدرج حتى تقترب من السقف.

٢- نسبة النجاح في الحاسوب طبقاً للنظام العالمي يتراوح بين ١٦٪ إلى ٢٥٪.

والسبب في انخفاض نسبة النجاح في الحاسوب لا يعود إلى التحصيل بقدر ما يعود إلى طبيعة الامتحان (التوفل) وارتفاع معدل درجة النجاح إلى (٨٠٪)

٣٩- لبحث أسباب التباين بين السنوات وأحياناً بين الشعب ومن ثم اختلاف الأساتذة تجنب البحث الإفصاح عن العينات وإعلامها بالهدف من الدراسة لكي يكون لها مصداقية أكثر بعيداً عن روح التنافس الذي قد يؤثر على حقيقة النتائج بين العينات كم تجنبنا الفروق بين الجنسين كما تشير المنهجيات (ينظر الإحصاء للباحث ص ٢٤٩ م س)

لأن الامتحانات هنا كانت تستهدف شريحة الأذكياء جدا، والدليل على ذلك أننا حين رجعنا بحساب معدل النجاح إلى القاعدة العامة وهي ٦٠٪ ارتفعت نسبة النجاح نسبيا حتى قاربت أن تعادل بقية المقررات، بمعنى أنها تصل إلى ٧٠ و ٨٢٪.

٣- بالمقارنة بين نسبة النجاح في مهارات اللغويات و نسبة النجاح في المواد المعرفية التي تعتمد على التذكر للمعلومة، يتبين أن نسبة النجاح في نسق المقررات اللغوية مثل: (نحو صرف...) منخفضة (٧٠٪) ثم تتدرج، بينما هي في الأدب والشريعة تبدأ بنسبة (٨٠٪)، ولعل السبب هو أن اللغة ذات طابع علمي يقوم على إتقان النظري والتطبيقي في الوقت نفسه. بمعنى آخر هي قريبة من حيث الطبيعة من الحاسوب. بينما يتقارب الأدب من الشريعة من حيث طبيعة اعتمادها على الذاكرة.

٤- نسبة النجاح في المواد التي تكتسي طابع القاعدة تقل عن التي تعتمد على الاسترجاع الشامل، لذلك نجد نسبة النجاح في (الحديث وعلومه هي ٨٤٪) فهي أقل من نسبة النجاح في أصول الفقه (٩٠٪) ونسبة النجاح في أصول الفقه أقل من نسبتها في الفقه (٩٥٪)، وهكذا حتى نبلغ أعلى نسبة في الحفظ، لكن تحصيل الحفظ قد يضعف بمجرد مرور مدة بدون مراجعة. بينما يحافظ الطالب على المادة العلمية التي تم التحصيل فيها عن طريق المشاركة الفعالة، أي تلك التي تسهم فيها عملية التعلم الذاتي بقوة، لأنها عندئذ ستتحول إلى سلوك ينمي المهارات العملية، كما هو الحال في الحاسوب، واللغة الانجليزية التي يضطر إلى استخدامها في حياته اليومية.

٥- ينبغي الالتفات هنا إلى أن درجة القياس تشمل في الواقع عدة امتحانات، متتالية، هي التجريبي والمنتصف، والنهائي، إضافة إلى درجة المشاركة التي تتوقف على مهارة القراءة والتعبير، والشجاعة الأدبية، فضلا عن مهارة

العرض والأداء بالنسبة للتقرير أو البحث العلمي، مما يفيد في مراعاة سرعة القراءة الحصول على المعنى الحرفي في النص واستخلاص النتائج التي تكون أبعد مما يفترض في النص، والانتباه لتحيز المؤلف لفكرة دون أخرى.^(٤٠)

وكل ذلك يكشف عن ثلاث نتائج مهمة؛ وهي:

التعليم الذاتي القائم على التدريب المباشر المفضي إلى الممارسة يعد أكثر قدرة في تنمية القدرات والمهارات. وأكثر ثباتاً واستمراراً، لاعتماده على المهارات. وأن المواد ذات الطابع العلمي المتعلقة بالمهارات تتطلب الممارسة والاستخدام.

الامتحان من حيث هو دافع لاكتساب المعرفة وتخزينها لاستخدامها متى اقتضت الحاجة غير كاف، وأن الطريق الصحيح هو الممارسة، وهذه توجه العملية التربوية كلها بما في ذلك الامتحانات إلى أن تعيد النظر في أسلوب التدريس لكي تترسخ المعلومة في السلوك العملي، بدلاً من ترسيخها في الذاكرة، عن طريق الحفظ، وهذا يتطلب أن تكون طريقة تقويم الطالب مستمرة، تستدعي مواصلة التشجيع على المشاركات العملية، وتشجيع تقديم الدروس بطريقة تجمع بين النظري والتطبيقي، بحيث تتحول المعلومة من مرحلة الفهم إلى مرحلة الممارسة، ولعل هذا هو السبب الذي جعل المتخصصين في العلوم التجريبية على دراية دقيقة بكيفية تفاعل المواد فيما بينها حتى تحقق نتائج معينة، يسجلونها كنتائج تحفظ بعد ذلك في الكراسة كنتيجة مؤكدة، وقانون علمي راسخ في السلوك، قبل أن يسجل في الورقة من أجل الامتحان.

عدد ساعات الدراسة التطبيقية والنظرية، إذ نجد عدد الساعات في التخصص الدقيق دائما أكثر ارتفاعا، فمثلا (الشريعة ٣٨) والأدب (٣٢) والنحو (١٦) الانجليزية (١٦) وحفظ القرآن (٨) والحاسوب (٤).

استخدام نتائج التحليل في التوجيه حسب النظريات القديمة والحديثة:

إذا كان الهدف من الاختبارات التحصيلية السابقة هو قياس مدى استيعاب الطلاب لبعض المعارف والمفاهيم والمهارات المتعلقة بالمادة العلمية في وقت معين أو في نهاية مدة تعليمية معينة بينما يكون الهدف من اختبارات الاستعداد هو قياس مدى قابلية الفرد للتعلم أو مدى قدرته على اكتساب سلوك معين أو مهارة محددة؛ كالتعمق في البحث العلمي، أو قدرة فائقة في الأداء^(٤١)، إلى غير ذلك من القدرات فإنه يتعين على المؤسسات وأساتذتها أن يضعوا بعين الاعتبار نصب أعينهم أهمية استثمار نتائج الامتحانات لتوجيه الطلاب حسب تحصيلهم وقدراتهم في الوقت نفسه، إذ التحصيل يدل على الوضع الحالي للطلاب، بينما يدل الاستعداد على المتوقع تحقيقه في المستقبل^(٤٢)، لذلك يوجه الأذكاء جدا إلى الدراسات العليا. كما ينبغي توجيه أصحاب القدرات الفائقة في الأداء إلى الإعلام أو الإمامة في المساجد، والموهوبين في الحاسوب يمكن أن يوجهوا لاستثمار قدراتهم في التخصص ما داموا مؤهلين لذلك.

لهذا يمكن الآن أن أعود بعض الوقت إلى مسألة الطالب الذي نسأله في امتحان المقابلة عن مكتبته وما فيها من كتب تؤهله للدراسات العليا من حيث هو مشروع بحث، فنجده غير قادر على ذكر مصادر ومراجع كان قد درسها، لكي نبين إن ذلك الطالب لم يكن يدرك تماما حتى قيمة العنوان الذي وضعه المؤلف على ظهر الكتاب؛ لأن الطريقة التي كان يتعلم بها بعيدة عن الممارسة الذاتية، فضلا عن

٤١- صلاح الدين محمود علام: القياس والتقويم التربوي والنفسي ص ٣٠٦

٤٢- صلاح الدين محمود علام: القياس والتقويم التربوي والنفسي ص ٣٠٦

أن نيته كانت مبيتة للرحيل من مرحلة إلى أخرى، ولم يكن يبيت النية التي تهيمى نفسه للممارسة العملية، تلك التي ترسخ عنده قدرات التحكم في المعرفة حتى تتحول إلى مهارات استعداداً لاستخدامها متى تطلب الأمر ذلك. كما هو الحال في اللغات، والحاسوب. وطرق التدريس. لذلك ننوه هنا بفكرة ميلتون حين يشير إلى أن «الشرط الأساسي والأهم لخلق دولة التعليم هو تغيير طريقة تفكيرنا حول مشروع التعليم ذاته، أي عملية التعليم ودور الطلبة والأساتذة والآباء وما هو ممكن اليوم مع وجود الفرص المتاحة بفضل التكنولوجيا»^(٤٣).

من هنا ندرك -على مستوى استثمار النتائج في التوجيه- لماذا كان ابن خلدون كنموذج للقدماء يصر على أن المعرفة ترسخ بالممارسة، وملكة التصرف، بمعنى أن السؤال والتعليم الذاتي الناجم عنه هو المحرك الأساسي نحو تنمية المهارات والقدرات، وأن «أيسر طرق هذه الملكة قوة اللسان بالمحاورة والمناظرة في المسائل العلمية، فهو الذي يقرب شأنها ويحصل مرامها»^(٤٤)، لذلك كان ينتقد طريقة الحفظ ويبين قلة نفعها؛ لأنها بعيدة عن السؤال المحرك نحو الفاعلية وإيقاظ (ملكة التصرف) والممارسة، فيرى أننا نجد طلاب العلم «بعد ذهاب الكثير من أعمارهم في ملازمة المجالس العلمية، سكوتاً لا ينطقون ولا يفاوضون، وعنايتهم بالحفظ أكثر من الحاجة. فلا يحصلون على طائل من ملكة التصرف في العلم والتعليم. ثم بعد تحصيل من يرى منهم أنه قد حصل، تجد ملكته قاصرة في علمه إن فاض أو ناظر أو علم، وما أتاهم القصور إلا من قبل التعليم وانقطاع سنده. وإلا فحفظهم أبلغ من حفظ من سواهم، لشدة عنايتهم به، وظنهم أنه المقصود من الملكة العلمية وليس كذلك»^(٤٥).

٤٣- ميلتون تشين: دولة التعليم؛ ستة جوانب أساسية للابتكار ص ٤١

٤٤- مقدمة ابن خلدون - (ج ١ / ص ٢٤٧)

٤٥- مقدمة ابن خلدون - (ج ١ / ص ٢٤٧)

وعلى مستوى العلاقة بين الممارسة من حيث هي تعليم ذاتي يحركه السؤال والفعل، من جهة، والتلقين من حيث هو تعليم نظري، تحركه الرغبة في التحصيل وتنمية الذاكرة وحدها، من جهة أخرى أجرى ابن خلدون دراسة ميدانية قارن فيها بين مدرستين في زمانه لبيان استثمار نتائج التجربتين من حيث المدة التي يقضيها طالب العلم في المدرسة التونسية والمدرسة المغربية، فانتهى إلى أن المدرسة التونسية أنجح من المدرسة المغربية؛ لأنها بفضل اعتمادها منهج السؤال والممارسة، كانت تهيب طالب العلم في خمس سنوات بينما لا يتهيأ في المغرب إلا بعد ست عشرة سنة «فطال أمدها في المغرب لهذه العصور لأجل عسرهما من قلة الجودة في التعليم خاصة، لا مما سوى ذلك»^(٤٦) ولذلك «يؤكد رجال التربية أن الأسئلة التقليدية بحاجة إلى نضج عقلي قلما يصل إليه الأطفال في سن معينة»^(٤٧).

وهذا صحيح حيث إنها تكون متمحورة في شكل واحد، فعليهم بتنوع الأسئلة وترك المجال للطالب للتفكير ووضع أسئلة تحليلية وتفكيرية وتفسيرية وأسئلة لكل المستويات، بحيث تكون نابعة من الذات، لأن الوصول إلى الإجابة هو الطريق الأسلم لترسيخ المعلومة وما يتعلق بها من مهارات هي أصل تحريك السؤال.

أمثلة من الدراسات الحديثة لبيان علاقة الامتحانات بالتوجيه وتنمية المهارات والقدرات:

نعود بعد هذه الأمثلة من تاريخ التفكير التربوي إلى بعض النظرات في الدراسات الحديثة في الغرب لنسجل ما يلي عن طريق فقرات عرضت على بعض المربين ثم سجلت ردود أفعالهم الطبيعية حولها فأفرزت النتائج التالية:

٤٦ - مقدمة ابن خلدون - (ج ١ / ص ٢٤٧)

٤٧ - صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٣٩٨ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

١ - سوء استخدام الأهداف يؤدي إلى نتائج غير مثمرة: إذ «اقتصرت أهداف الامتحانات في إعداد الطلبة لاجتياز الامتحانات فاصبحت شبحاً يعمل في ظله كل مدرس، وكل ناظر، فكانت مقرونة بالكراهية والعداوة لدى التلميذ الصغير»^(٤٨).

ورد فعل كهذا بما يحمله من ظلال محزنة يشير إلى أن الطالب قد أصبح لا يهتم بالمادة إلا من أجل الدرجات فقط، بل لا يذاكر من أجل الحصول على المعلومات والاستفادة، وإنما من أجل اجتياز المرحلة، وصار هم الإدارة كهم المدرسة والمعلمين هو اجتياز الطلبة دون النظر إلى مدى الاستفادة، ومن ثم تقل قيمة تنمية القدرات، والمهارات مما يؤدي إلى تخرج أجيال غير مهيأة لمواجهة الواقع وما يتطلبه من معارف ومهارات. والأسوأ من ذلك ما ينمو في النفوس من كراهية لدلول (الامتحان).

٢ - علاقة نتائج الامتحانات ببيئة الطالب ذات بعد مهم: فقد تبين أن العلامات أخذت «ترتبط بحاجة الطلبة وحاجات الآباء أو الأولياء وحاجات المدرسة التي ينتسب إليها الطلبة وحاجات المؤسسات التي ستستقبلهم لمتابعة الدراسة أو للعمل بها»^(٤٩).

ومن ثم يتبين أن الدرجات أساسية لتحديد مستوى الطلاب و ذلك ليتعرف الطالب على مكانته في المجتمع المعرفي، ومن ثم فهي مهمة بالنسبة لأولياء الأمور ليتبين لهم الطريق الصحيح لمتابعة مدى تطور أبنائهم علمياً، في المعرفة والمهارات، فهي عبارة عن مجس للاطمئنان وإن لم يكن الطالب قد فهم المطلوب والاستيعاب المرجو، وما هو ملحق بذلك هو كون درجات الاختبار أصبحت

٤٨ - صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٣٩١ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

٤٩ - روبرت ثورندايك: واليزابيث هيجن القياس والقويم في علم النفس التربوي ص ٥٧٦ ترجمة عبد الله زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس مركز الكتاب الأردني

تهم كثيرا في تقدير المؤسسات لقدرات الطالب متى تقدم للعمل في أي مؤسسة، وهنا يتبين الدور الذي تعمل عليه الامتحانات في التنمية الشاملة للمؤسسات، لأن التوظيف عندئذ سيكون بناء على قدرات حقيقية، تجسدها (العلامات)، لذلك يتعين أن تكون الجدية في الامتحانات تتجاوز الرغبة في الانتقال إلى الرغبة في التعلم المثمر، وهذا يتحقق أكثر متى كان التركيز في الامتحانات على اختبار مدى إتقان الطالب للجوانب التطبيقية، من هنا كان الثناء والتقدير لنظرية ماريا مونتيسوري بوصفها نموذجا للتنمية البشرية لتشمل المنهج التعليمي الذي يهدف إلى مساعدة الأطفال على تطوير قدراتهم الإبداعية وعلى ترسيخهم لحل المشكلات، وتنمية التفكير النقدي وقرارات إدارة الوقت، وتنمية روح المبادرة بالتشجيع على اختيار النشاطات التي يميل إليها.

٣- تنمية قدرات المعلمين وتوجيههم بناء على نتائج الامتحانات: لم تستثمر الامتحانات في معرفة قدرات الطالب وحسب ولكن استثمرت كذلك في العمل على تقييم المؤسسات والمعلمين، لذلك قيل «مما زاد الطين بلة هو ما ترتب على تلك الامتحانات من ترقية للمدرسين، أو عقوبة لهم من نقل أو تشريد، حتى كانت أرزاقهم وأقدارهم مرتبطة كل الارتباط بنتائجهم في الامتحان»^(٥٠).

لكن تلك المقولة على أهميتها لا ينبغي أن تؤثر على دور الامتحانات في الترقية الشاملة لمستوى أداء المعلمين والمؤسسات، لذلك صارت الآن معايير نظام الجودة ذات اعتبار عالمي، فهناك أنظمة معمول بها في كثير من الدول تقييم المؤسسات كما تقيم المعلم بناء على نتائج الامتحانات ضعفا وقوة.

ولعل المقولة تكون صحيحة أكثر إذا وضعنا بعين الاعتبار مرض تسريب

الامتحان.

٤- أهمية الامتحان في التوجيه العملي والعلمي: لئن قيل «يحتاج الطالب إلى معرفة العلامة التي حصلها في الامتحان لأنها المقياس الذي يقيس به توجهه الحالي وخطته المستقبلية ويتبن منها كم يعرفون وكم يقصرون وأين يخطئون»^(٥١).

إن ذلك يعني أهمية معرفة العلامة لكي تساعد الطالب على توجيه نفسه نحو ما يتناسب مع قدراته، ومهاراته بناء على النتائج التي حصل عليها لكي يختصر الطريق بتوجهه لما يقدر عليه وما يتناسب مع ميوله ورغباته، فضلاً عن تطوير نفسه والاستفادة من أخطائه السابقة وتحديد نقاط الضعف والقوة، فعندما يرى الطالب مستواه نازلاً في بعض المواد سوف يحسن أداءه، في المجال الذي يريد أن يتوجه إليه في حياته المستقبلية.

٥- حدود الامتحانات وتوجيه فلسفة استخدامها: لئن قيل: «هناك أمران يجب ألا تتحكم فيهما الامتحانات هما:

أ- يجب ألا تتحكم في المنهاج فتمليه إملاء.

ب- يجب ألا تتخذ أساساً وحيداً لقياس مدى نجاح عملية التدريس»^(٥٢).

فذلك مما تؤكد التجربة؛ إذ أن الامتحانات إن كانت معياراً لقياس مدى جودة الأداء في المؤسسات ومعلميها فإنها من جهة ثانية تتعلق بالنموذج الذي تختاره الدولة من أجل توحيد التصورات، لكي لا تتناقض قي عمل بعضها ضد بعض مما يعطل تطور المجتمع، ومن جهة ثانية قد تتدخل عوامل أخرى لا علاقة لها

٥١- روبرت ثورندايك: واليزابيث هيجن القياس والقيوم في علم النفس التربوي ص ٥٦ ترجمة عبد الله زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس مركز الكتاب الأردني

٥٢- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٣٩٢ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

بالمنظومة التعليمية كجوانب تربوية تتعلق بالطفل أو مجموع الأطفال كنتيجة للبيئة المشتركة فيؤدي ذلك إلى سوء تقدير مما يجعل القرارات الكبرى غير سليمة، لذا يجب ألا يتسرع الدارسون لنتائج الامتحانات في الحكم على المنهاج التعليمي أو المنظومة التعليمية، وإنما يتروون في ذلك حتى لا يتخذ الامتحان كمقياس لتحديد نجاح المنظومة أو التدريس، حيث يمكن أن يكون التقصير من الطالب نفسه إذ أن الفهم والاستيعاب مهم لتحقيق نتيجة أفضل للامتحان كمعيار لتنمية القدرات. لذلك «قيل هناك دالتان يمكن رصدتهما بخصوص إصلاح التعليم هما:

أ- القياس العلمي للتحصيل المدرسي.

ب- اختبارات لقياس الذكاء»^(٥٣).

وبالفعل تكون اختبارات قياس الذكاء مما يساعد الباحثين على التيقن من مكن القوة أو الضعف في المنظومة بكل عناصرها، ومن هنا كان طبيعياً أن نجد في الغرب من يرى أننا في «عصر الطلاب الرقميين باستخدامهم الحواسيب الشخصية يحملون التغيير في جيوبهم»^(٥٤) ويسجل بشأن هؤلاء الطلاب الرقميين مقولة الطالب لأستاذه: «في جيلكم كنتم تحملون الموسيقى في دماغكم، أما نحن في جيلنا فنحمل التكنولوجيا في دماغنا»^(٥٥) نعم هناك أهمية بالغة في التعرف على الطرق والوسائل، والأساليب من أجل دراسة جدوى الدراسة، انطلاقاً من نتائج الامتحانات، ولكن لا بد من معرفة مستويات ذكاء الطلبة وعمل اللازم من أجل تحسين المستويات والاهتمام بالطلبة الممتازين لاستثمار كل فيما خلق له.

٥٣- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٣٩٤ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

٥٤- ميلتون تشين: دولة التعليم: ستة جوانب أساسية للابتكار في مدارسنا ص ٢٩٥ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط ١ س ٢٠١٤

٥٥- ميلتون تشين: دولة التعليم: ستة جوانب أساسية للابتكار في مدارسنا ص ٢٩٥ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط ١ س ٢٠١٤

بل إن من المرين من يؤكد على الدور الذي تنهض به العلامات «في تعريف الفرد والمؤسسة باحتمالات نجاحه الأكاديمي»^(٥٦)، ولكن بشرط أن تضع المؤسسات أهدافها من البداية، أمام المربي لكي يعرف كيف يوجه الامتحان، وكيف يتحكم في الأسئلة، حتى تكون دافعا واعيا لأهداف مقصودة قصدا، سواء أكانت هذه الأهداف مقتصرة على الأهداف التي أشرنا إليها في هذا البحث وهي التحصيل المعرفي. وتطوير المهارات. وتنمية الأداء. أم كانت تتجاوزها إلى أهداف أخلاقية وشخصية. والسبب في ذلك هو أن نتائج الامتحانات لا تعبر في حقيقة الأمر على تحقق الأهداف بالضرورة لأن الإجابة تتعلق بعينات مختارة من المجال المعرفي الواسع، لذلك «يرى الأستاذ» سانديفورد» أن الطالب الذي يحصل على ٨٥٪ في امتحان ما معناه أنه حصل على ٨٥٪ من معرفته لأسئلة الامتحان الموضوعة، ولا تعني أنه عرف ٨٥٪ من الحقائق العلمية التي درسها كلها إذ أن أسئلة الامتحان من المحتمل جدا أن لا تتعدى أكثر من ٥٪ من المادة المقررة»^(٥٧) ولذلك يعد التقويم وسيلة جيدة توجه المعلم الكفاء إلى مراجعته في التدريس والوقوف على نواحي الضعف التي يعانيتها المتعلمون»^(٥٨).

هذا إذا وضعنا بعين الاعتبار كون الأسئلة في المقرر أما لو اختبرنا قدرات الطالب على تمثل المجال المعرفي للمقرر وجعلنا ضمن الأسئلة نسبة منها خارج المقرر فإن ذلك سيكشف عن التحصيل الأقرب إلى ما ينبغي أن يكون عليه الطالب من حيث هو مكون لتحقيق أهداف استراتيجية للمنظومة التعليمية بصورة دقيقة، كما هو الحال في الطب مثلا، أو سياقة الطائرة.

٥٦- روبرت ثورندايك: واليزابيث هيجن القياس والتقويم في علم النفس التربوي ص ٥٦ ترجمة عبد الله زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس مركز الكتاب الأردني

٥٧- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٣٩٨ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

٥٨- عبد المجيد سيد أحمد منصور والتويجري والفقهي: علم النفس التربوي ص ٥١٢

وعليه فإن من «المعايير التي يفترض أن نأخذ بها في أنظمة علامات الامتحان وطرق الإبلاغ عنها هو قابليتها للتفسير»^(٥٩) أما تلك المعايير التي لا تستقر عند الاختبار والنقد فإنها ستظل مؤشرا لفشل الامتحان وصعوبة الدلالة على مدى تحقيق الأهداف المرسومة. مما يبين الفروق الأساسية بين نوعين من الممتحنين من حيث الجدوية؛ إذ «يهدف الممتحن الجاد إلى أن يصل إلى أعظم مراحل الدقة في المقاييس التي يبدعها، كما يهمله أن تكون تلك المقاييس مدرجة تدريجا واضحا لذلك يفضل أن يضع عددا كبيرا من الأسئلة القصيرة»^(٦٠).

والهدف من التدرج في الأسئلة هو الذي بيناه من قبل في دراسة الفروق بين نتائج امتحانين في الحاسوب أحدهما يستهدف شريحة الموهوبين فكانت ١٦٪، ثم شريحة الأذكاء جدا، فكانت النتيجة هي (٢٥٪)، وثانيهما يستهدف شريحة أكثر، فكانت النتيجة هي (٧٠٪)، ولاشك أن ذلك يفسر أيضا الفروق بين الامتحانين في الدقة، التي تعود إلى مهارة الأساتذة وذكائهم، إذ هم أيضا متفاوتون، وتلك سنة الله في خلقه.

وهذا مشاهد الآن من قبل الموجهين من أجل ملاحظة علاقة طبيعة الأسئلة بحصول الطلاب على أعلى الدرجات، كما يلاحظون كثرة الاهتمام بالأسئلة البسيطة، وربما القصيرة اعتقادا منهم أن في ذلك خدمة للطالب في حين يفترض أن تتضمن الأسئلة إلى جانب اختبارات التحصيل اختبارات القدرات العقلية والاستعدادات^(٦١)، حتى لا يكون ذلك على حساب العملية التعليمية. لذلك لابد من أن نشيد بالمعلم الناجح الذي «عمل في القياس على هدفين، يحققهما بامتحانين:

٥٩- روبرت ثورندايك: واليزابيث هيجن القياس والقيوم في علم النفس التربوي ص ٥٧٧ ترجمة عبد الله

زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس مركز الكتاب الأردني

٦٠- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٣٩٥ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

٦١- عبد المجيد سيد والتويجي والفقهي، علم النفس التربوي ص ٥٤٠

- أ- الامتحان الأول، يهدف إلى قياس الذكاء الفطري لمعرفة الموهبة.
- ب- الامتحان الثاني، يهدف إلى قياس المعلومات لمعرفة مدى الاستفادة، وقد يتكرر لمعرفة التدرج الذي يحصل في المكتسب المعرفي^(٦٢).
- ذلك لأن «التقويم التربوي عملية ضرورية للقائمين على التربية؛ لأنه يؤدي إلى معرفة مدى ما تحقق من الأهداف التربوية القائمة، وإلى أي مدى تتفق النتائج مع ما بذل من جهد وما توافر من إمكانيات»^(٦٣).

إن المعلم الذي يتميز بضمير حي، وقدرات مناسبة للرسالة التي مكنته منه دولته، وحظي باختيار مجتمعه له للقيام بها إنما هو ذلك الذي يعرف أن «لعلامات الامتحان أهميتها في توجيه الآباء لأبنائهم في التخطيط المستقبلي»^(٦٤)، بل ويعرف أيضاً أن مستقبل المجتمع متوقف على صحة نتائج الامتحانات على مستوى الأهداف المعرفية والمهاراتية التي وضعتها المنظومة التربوية، لأن الآباء إذا عرفوا درجات أبنائهم فإنهم سوف يساعدونهم للحصول على درجات أعلى في حال عدم تفوقهم في المادة، كما أن المجتمع سيعمل على إعادة النظر في المنظومة كلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٦- الموازنة بين الأسلوبين؛ القديم والحديث في نمط الامتحانات:

إن «بعض المرين ينصحون بالتوفيق بين القديم والحديث فتكون بعض الأسئلة مما يجب عنه بكلمة في حين يكون بعضها مما يجب عنه بفقرة فأكثر»^(٦٥)، وهذا عين الصواب لأن الطرق القديمة لا يعني أنها ليست صالحة، وإنما كانت

٦٢- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٣٩٦ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

٦٣- عبد المجيد سيد وآخرون: علم النفس التربوي ص ٥٠٥

٦٤- روبرت ثورندايك: واليزابيث هيغن القياس والتقويم في علم النفس التربوي ص ٥٧٨ ترجمة عبد الله زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس مركز الكتاب الأردني

٦٥- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٤٠٢ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

غير كافية للإجابة عن المشكلات المتعلقة بفحص قدرات الطالب الحقيقية في مقرر بعينه، لأن الامتحان مهما كان فإنه لا يستطيع أن يغطي المقررات العلمية كاملة، إذ ربما، وفي أحسن الأحوال، قد يغطي ١٠٪ غير أن التوفيق بين النمطين القديم الذي يعد مقاليا في الغالب، والحديث الذي يعد موضوعيا (objective tests) في الغالب^(٦٦)، هو السبيل الأمثل إلى تمكين التقييم من أن يؤدي وظيفته بجدارة. لذلك كان من شروط الاختبار الجيد اشمول، والموضوعية، والتقنين، والصدق، والثبات الذي من شأنه أن يعطي النتائج نفسها متى أعيد تطبيقه في العينة والظروف نفسها^(٦٧).

لذا يجب توزيع الأسئلة بين القصير والطويل والصعب والسهل والمقالي والموضوعي.

ويؤيد ذلك ما ذهب إليه بعض المربين من أن «الامتحانات الناجحة هي تلك التي تتطلب من التلميذ مزيدا من التفكير لا التي تطيل الكتابة»^(٦٨)؛ إذ أن النجاح إنما يكون مؤشرا حقيقيا على دوره حين يعبر عن مدى استفادة الطالب من عملية التحليل والتفكير والاستنتاج، وليس بإطالة الكتابة، لذلك يعد بعض المربين السلم الصحيح في تصحيح الامتحانات المقالية مما يشمل: ترتيب الأفكار، ونوع الأفكار، وأسلوب الكتابة، والدقة الفنية، والشكل العام^(٦٩):

إن هذه المعايير تساعد الأستاذ والطالب على معرفة نقاط الضعف والعمل على تطويرها، بطريقة علمية واضحة الأهداف. وبهذا يتفاوت المربون من المعلمين، إذ «يمكن أن يكون اهتمام الأستاذ منصبا في مجال التعبير اللغوي مثلا

٦٦- عبد المجيد سيد والتويجي والفقهي، علم النفس التربوي ص ٥٤٧

٦٧- إبراهيم وجيه، ومحمد عبد الحليم مسي وأحمد صالح، علم النفس التعليمي: مركز الاسكندرية للكتاب ٢٠٠٢ م

٦٨- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٣٩٦ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

٦٩- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٤٠٣ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

على عناصر من نوع قواعد الإملاء والإعراب والتنقيط، ويمكن أن يكون أقوى فيتجاوز اهتمامه إلى عمليات تتعلق بمهارات من نوع تنظيم الأفكار والتسلسل المنطقي، وكتابة جمل تعبر عن وحدة في التفكير، أو اختبار الدقة في اختيار الكلمات لتدل على المعنى المقصود، وباختصار قد يهتم بالمحتوى فقط، وقد يتجاوزه إلى الكيفية التي يعرض بها المحتوى^(٧٠).

لا شك أن الأسلوب الصحيح هو الثاني، لذا يتعين على المدرس أن يهتم بكيفية عرض الدرس والمحتوى، ليصل الطالب إلى ما يريده دون أن يؤدي إلى شعوره بالملل، مما لا يجيده؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى كره المقرر فيشكل له أزمة نفسية كان من الممكن تجاوزها بأسلوب تربوي لطيف، كما رأينا سابقاً استناداً إلى النظريات التربوية التي طرحتها مارية مونتيسوري بناء على تجربتها مع ذوي العاهات الخاصة، بحيث تبين لها من خلال دراسة تجريبية على المعاقين أن التعليم الذاتي هو الطريقة السليمة لتعليم كل الناس^(٧١) وعليه يتضح أن «الامتحانات ليست قياساً للتلميذ وحده بل هي مهمة لقياس كفاية المدرس وأداء المؤسسة^(٧٢)، والأمر يسري على تقييم «علامة الامتحانات في المراحل العليا في قرار الكليات في قبول الطلبة في مرحلة البحث الأكاديمي^(٧٣) إذ تلعب العلامات دوراً فعالاً في تحديد مستوى الطالب وقبوله في مرحلة البحث الأكاديمي، بل وفي جميع المستويات التي تتطلع إلى تحقيق الجودة في الإنتاج، وأكثر من ذلك قد تكون علامة الامتحان عاملاً فعالاً يفيد طالب المرحلة العليا في تطوير البحث، وبث

٧٠- روبرت ثورندايك: واليزابيث هيجن القياس والقويم في علم النفس التربوي ص ٥٦ ترجمة عبد الله زيد

الكيلاي وعبد الرحمن عدس مركز الكتاب الأردني

٧١- مونتيسوري: طبيعة ومربية وفيلسوفة كرس حياتها في البحث عن أوفق الطرق التعليمية فتوصلت إلى

نظرية التعليم الذاتي ولدت بإيطاليا سنة ١٨٧٠ في وتوفيت بهولندا سنة

٧٢- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٤٠٤ دار المعارف القاهرة ١٩٧١

٧٣- روبرت ثورندايك: واليزابيث هيجن القياس والقويم في علم النفس التربوي ص ٥٧٨ ترجمة عبد الله

زيد الكيلاي وعبد الرحمن عدس مركز الكتاب الأردني

روح المنافسة، وحصوله على تقديرات الامتياز ومرتبة الشرف^(٧٤)، وهذا الذي نلمسه في تنافس طلبة الماجستير والدكتوراه على مرتبة الامتياز.

مما يعني أن معرفة العلامات تزيد من اهتمام الطالب بإتقان عملية البحث وتثبت فيه روح المنافسة فيه، والسعي إلى الإبداع والابتكار، رغبة في التميز.

وخلاصة الأمر: إن الامتحانات من أهم ما اكتشفته التجارب على مدار التاريخ التربوي الطويل، الذي يبدأ من الحضارة الصينية مروراً بالحضارة اليونانية ثم الحضارة الإسلامية، ثم الحضارة الغربية المعاصرة، وهي بالتأكيد من أهم الوسائل التي تعين على قياس مدى تقدم الإنسان في التحكم في المعارف من أجل تحقيق الرفاهية والازدهار، ونيل مرضاة الله، وليس من أجل اكتساب المعارف للتفاخر، وهذا يعني أن التقويم المستمر للأداء لا بد منه عن طريق مراقبة نتائج الامتحانات وطرق أدائها، ولذلك علينا أن نوجه اهتماماتنا الكبرى نحو نماذج الامتحانات، لكي نخرج من دائرة التعسف في استخدامها من أجل (العبور التقليدي) من مرحلة إلى أخرى، إلى دائرة التهيئة من أجل (التحكم في المعلومة) وتحويلها إلى مهارة لاستخدامها في الحياة، فبذلك وحده - كما تبين - نصل إلى تكوين جيل جديد يتعلم ليعمل، ولا يتعلم ليخزن المعرفة ويكدها. كما بين عبد الرحمن بن خلدون.

وهذا يعني ضرورة الانتقال من التدريس النظري الخالص، إلى التدريس الذي يجمع بين النظريات والتطبيقات، ومن ثم يبني امتحاناته دوماً على أساس الجمع بين اختبار الطالب في مدى تمكنه من المعرفة، والمهارات المتعلقة بها. لتكوين جيل يستثمر المعرفة في واقعه اليومي.

٧٤- روبرت ثورندايك: واليزابيث هيجن القياس والتقويم في علم النفس التربوي ص ٥٧٨ ترجمة عبد الله زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس مركز الكتاب الأردني

استثمار نتائج الامتحان في تنمية قدرات المتعلم وتوجيهها - تراكم نتائج امتحانات الجامعة أنموذجاً

وقد استنتجنا من البحث بجزئية النظري والتطبيقي، أن الامتحانات يمكن إن استخدمت بطريقة سليمة أن تكون وسيلة مهمة في ملاحظة ظواهر سلوكية تربوية متعددة، نتوصل من خلالها إلى تنمية قدرات الطالب من وجوه متعددة بتعدد المقررات؛ كالحاسوب واللغات، وحسن أداء قراءة القرآن، إذ أن كون العينة الواحدة من الطلبة في جميع الاختصاصات التي كانت موضع الدراسة تتطور من جيد إلى جيد جداً ثم إلى ممتاز في أكثر من تخصص وأكثر من مهارة، يبين أن الامتحانات إحدى أهم مؤشرات متابعة نظام الجودة والأمثلة التالية تبين:

المستوى	السنة الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	المعدل	التعليق
مقرر الشريعة	%٨١	%٩٢	%٩٣	%٩٥	٩٠,٢٥	النمو هنا متصاعد ويلاحظ نسبة التطور في السنة الثانية لجميع المقررات كمؤشر لدور تنمية القدرات بالجامعة بنسبة (١١٪)
مقرر الأدب	%٨٠	%٩٢	%٩٨	%٩٦	٩١,٥	النمو هنا تراجع في السنة الرابعة قليلاً (٢٪) وتفسير ذلك أن الطلبة هنا يتعاملون مع مقررات ذات طبيعة عميقة (كالنقد المعاصر، والأدب المعاصر، والأدب المقارن)
مقرر حفظ القرآن	%٩٥	%٩٧	%٩٩	%٩٩	٩٧,٥	أن نتائج حفظ القرآن تتحرك في مجال التميز من البداية مما يبين أن الطلبة يتفاعلون أكثر مع الذاكرة في السابق
النحو	%٧٢	%٨٥	%٩٨	%٩٦	٨٧,٧٥	المنطلق في السنة الأولى يبين أن تحصيل الطلبة في مرحلة ما قبل الجامعة ضعيف

الحاسوب هنا على المقياس العالمي ٨٠٪ نسبة التطور (٩٪) تقريبا من الواضح أن نسبة ١٦٪ تعبر عن الموهوبين، الذين لهم قدرة عالية من القدرات الخاصة، وقلنا أنها لا تتجاوز ٥٪ في المجتمعات العادية (٧٥)						الحاسوب بمعدل عالمي (التوفل) من ٨٠
				٢٥٪ إعادة	١٦٪ عادي	

وبذلك توصي نتائج البحث بما يلي

- ١- ضرورة الاهتمام بتطوير أساليب الامتحان، وضرورة مراعاة الأهداف الأساسية للمؤسسات، والأخذ بالمعايير الواردة في النظام البيداغوجي بوصفها مؤشراً يتناسب مع الأهداف التعليمية والمحتوى المعرفي لتنمية المعارف والمهارات، التي تساعد الطالب على تحقيق ذاته في المجتمع بوصفه خريج مؤسسة ذات مواصفات معينة، تسهم في ربط الطالب بواقع مجتمعه وحضارته. والعمل على تطوير أساليب استثمار الامتحانات لتعمل على التطوير المستدام للقدرات الإبداعية. والاستعدادات.
- ٢- التعاون والتنسيق بين العينات حتى تعطي العملية التعليمية نتائج مرضية في كل المقررات.
- ٣- توعية المعنيين بالامتحانات بقيمة التقييم في الحياة الاجتماعية والجامعية، للعمل على ترقية المستوى الحضاري.
- ٤- ضرورة العناية بالمقررات التي تحقق نتائج أقل لاستدراك ما يمكن استدراكه من أجل تنمية شاملة في قدرات الطالب لمواجهة المشكلات التي تعترض سبيله، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة في الوقت المناسب.
- ٥- الحض على ربط التعليم بحياة الطالب في مجتمعه. والتشديد على أن تكون الجامعات سباقة لتحقيق أهداف اجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- أحمد سليمان عودة، خليل يوسف، الخليلي: الإحصائيات في التربية والعلوم الإنسانية ص ٩٢ دار الفكر للنشر والتوزيع عمان ١٩٨٨.
- ٢- بدوي، أحمد زكي، معجم المصطلحات التجارية والمالية والمصرفية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط ١، / ١٩٩٤ م.
- ٣- جمال الدين محمد بن مكرم / بن منظور لسان العرب تحقيق عبد الله الكبير ومحمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.
- ٤- دنيا، شوقي أحمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م.
- ٥- روبرت ثورندايك: واليزابيث هيجن القياس والتقويم في علم النفس التربوي ترجمة.
- ٦- زهران حامد عبد السلام: الصحة النفسية والعلاج النفسي وانظر زهران علم نفس النمو / القاهرة / عالم الكتب، ط ٣، ١٩٩٧.
- ٧- صالح عبد العزيز: التربية وطرق التدريس ج ٢ ص ٣٩١ دار المعارف القاهرة ١٩٧١.
- ٨- صلاح الدين محمود علام: القياس والتقويم التربوي والنفسي: أساسيات وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة ص ٢٦٠، دار الفكر العربي / القاهرة، ٢٠٠٢ م.
- ٩- عبد الرحمن ابن خلدون المقدمة فتح خليل شحاتة، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨ م.
- ١٠- عبد المجيد سيد أحمد منصور و التويجري والفقي علم النفس التربوي:

العيكان ط ٩ / ٢٠١٤ .

- ١١- عبد الله زيد الكيلاني وعبد الرحمن عدس مركز الكتاب الأردني ١٩٨٩ م .
- ١٢- محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر / بيروت ١٩٩٤ م .
- ١٣- محمد جاسم العبيدي علم النفس التربوي وتطبيقاته، دار الثقافة عمان ط ٢، ٢٠٠٩ م .
- ١٤- ميلتون تشين: دولة التعليم: ستة جوانب أساسية للابتكار في مدارسنا ص ٢٩٥ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط ١ س ٢٠١٤ .
- ١٥- ويكيبيديا الموسوعة الحرة K تعريف أصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ .

16- Alexander Abdennur, The Arab Mind: An Ontology of Abstraction and Concreteness (Ottawa, Kogna Publishing Inc., 2008).

17- Majid Khadduri, The Islamic Conception of Justice (Baltimore: John Hopkins University Press), 2002.

18- <http://www.merriam-webster.com/dictionary/test18>

19- <http://www.yourdictionary.com/guidance>

٢٠- جمهرة اللغة باب محن

٢١- القاموس المحدث

Abstract

How to Invest the Exams Result in Developing Abilities and Directing the Educational Process Piling University Exams Result (An Example)

Dr. Mohammad Abdul Rehman

Exams are considered an effective factor in measuring the extent of an institutional success in developing the students' abilities in institutions where they are learning. The basic goal is the knowledge of the individual acquirement to the perfect performance to a level that ensures his satisfaction in using knowledge in his career.

This study has confirmed that, after tracking the exams result of different syllabi regarding types and objectives although the recognized techniques of teaching are close to each other as they are conducted on different groups, differences of statistical appearance among some curricula, for example, the results of the literary and legal subjects, in addition to the computer and grammar syllabus, are still present. The reason for that is due to students' abilities and their readiness, as individual differences require control and guidance that suits the students' wishes without neglecting their tendencies, ensuring an active role in urging the students towards working harder according to their choice and vice versa.

This study has resulted in several recommendations: for example the need for developing exams techniques and the necessity of taking into account the basic goals of the institutions, leading to the investment of knowledge and skills that help the students to acquire self-confidence in the society as graduates from an institution of certain specifications which contribute to connecting them to their society and their civilization.

عموم المقتضى عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء

د. عبدالرحمن بن غازي طه خصيفان
دكتوراه في أصول الفقه من جامعة أم القرى
الأستاذ المساعد بجامعة الأعمال والتكنولوجيا بجدة



ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة مسألة أصولية مهمة هي (عموم المقتضى)؛ حيث توصل الباحث إلى أن المقتضى هو: معنى أو أكثر يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً.

ثم توصل إلى أن بعض متأخري الحنفية يفرقون بين ما توقف عليه صدق الكلام، وبين ما توقف عليه صحة الكلام شرعاً أو عقلاً، فأطلقوا على الأول اسم: (المقتضى)، وأطلقوا على الثاني اسم: (المحذوف).

ثم توصل إلى أن هناك خلافاً بين الأصوليين في عموم المقتضى:

فأكثر العلماء يحملون اللفظ على جميع المعاني الصالحة للتقدير، وهم بذلك يقولون بعموم المقتضى، والحنفية وبعض أتباع المذاهب الفقهية يحملونه على معنى واحد فيقولون: المقتضى لا عموم له.

ثم رجح القول بعموم المقتضى، ودلل على ذلك بأدلة كثيرة، منها ما هو منشور في كتب أصول الفقه ومنها ما فتح الله تعالى به عليه.

ثم توصل الباحث إلى أن هذا الخلاف قد ترتب عليه خلاف في كثير من الفروع الفقهية، ذكر الباحث بعضاً منها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،
نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

مشكلة الدراسة: محاولة تسليط الضوء على سبب من أسباب اختلاف
الفقهاء، والعمل على تضييق دائرة الخلاف الفقهي الناتج عنه:

أفطر شخص في نهار رمضان بطريق الخطأ، فسأل أحد المفتين على مذهب
الشافعية، فأفتاه بأن صيامه صحيح ولا شيء عليه، ثم سأل مفتياً آخر على مذهب
الحنفية، فأفتاه بأن عليه قضاء ذلك اليوم! فما سبب هذا الاختلاف؟ وبأي
القولين يعمل؟.

أقول: هذا الخلاف مبني على خلاف في قاعدة أصولية مهمة، يعبر عنها
الأصوليون في كتبهم بـ:
(عموم المقتضى)

ولا أجد غضاضة إن قلت: إنني لست أول من كتب في هذه المسألة، إذ ما من
مسألة أصولية إلا وقد كتب فيها ما بين قديم وحديث، ومطول ومختصر.

وكان مما اطلعت عليه في هذا الخصوص ستة أبحاث، اثنان منها عامان تناولا
دلالة الاقتضاء، وثلاثة خاصة في عموم المقتضى:

أما العامة فهي:

الأول: (دلالة الاقتضاء): للدكتور / رمضان سعيد شتات، رسالة دكتوراه،
جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نوقشت في عام ٢٠٠٣ م.

الثاني: (أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء) للدكتور /
مصطفى سعيد الخن.

وهذه الثلاثة تناولت عموم المقتضى عرضاً ضمن الحديث عن دلالة الاقتضاء، وما سأتكلم عنه في عموم المقتضى خاصة، ولا شك أن ما كُتِبَ خاصاً في مسألة بعينها ليس كما كُتِبَ على سبيل العموم.
وأما الخاصة بعموم المقتضى فهي:

الأول: (دلالة الاقتضاء وعموم المقتضى): للدكتور / أحمد اليماني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٩٩٠ م.

الثاني: (المقتضى والمحذوف عند الأصوليين) للدكتور / العبد خليل أبوعيد، وهو بحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثاني العدد (٢)، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

الثالث: (أثر الاختلاف في قاعدة عموم المقتضى في اختلاف الفقهاء): للدكتور / محمد الغرايبة والدكتور علي الزقيلي، منشور بالمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية أيضاً، المجلد الرابع، العدد (١)، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.

الرابع: (عموم المقتضى عند الأصوليين وتطبيقاته الفقهية): لسالم بن حمد العلوي، بحث تخرج في معهد العلوم الشرعية في عمان.

وقد أفدت منها بلا شك، ولكنني حاولت جاهداً أن أتميز عنها بأمور، منها:

- ١- سهولة التعبير، محاولاً بذلك تقريب المعلومة إلى ذهن القارئ.
- ٢- التمهيد بمقدمة مختصرة لطريقة جمهور الأصوليين في تقسيم دلالة اللفظ على المعنى.
- ٣- تحرير محل النزاع في المسألة، وذلك بتقسيم المقتضى بالطريقة العقلية المعروفة التي سترها في موضعها إن شاء الله تعالى.

- ٤- الاجتهاد في مناقشة الأدلة التي لم أجد جواباً عنها.
- ٥- جعلت مطلب الترجيح ميداناً فسيحاً لي، عرضت فيه ما ترجح عندي، مع ذكر الأسباب المرجحة له، وأتيت بأدلة جديدة، ودفعت ما قد يرد عليها من اعتراضات، وهذا من توفيق الله سبحانه وتعالى.
- ٦- في فصل الخلاف الفقهي المبني على الخلاف في المسألة، أضفت بعضاً من الفروع الفقهية التي اختلف فيها الفقهاء بناء على خلافهم في المسألة، ثم نبهت إلى فروع فقهية ذكرها بعض الحنفية تمثيلاً لثمرة الخلاف في المسألة، مع أنها بعد التأمل تجد أنها لا تمت للمسألة بأدنى صلة.
- ٧- إضافة إلى ذلك فإني لم أعتمد على نقلهم فيما تيسر لي الاطلاع عليه، بل نهلت مما نهلوا، واستنرت بأرائهم دون تبعية وانقياد، فوافقهم وخالفهم حيث ظهر لي الحق.
- هذا - وإن كثرة الكتابة في مسائل العلم، تقربها إلى طلابها، لا سيما في مثل هذه العلوم التي يصعب في كثير من الأحيان على الطالب فهمها من مصادرها الأصيلة إلا بعد تدرب ومران، ناهيك عن أن ذلك من واجبات طالب العلم خصوصاً إذا كان يعمل في حقل التعليم، فطالب العلم لا يكتفي بما أنتجه في العالميتين (الماجستير والدكتوراه)، بل يجب أن يبقى طلب العلم والعمل به ونشره، همه الشاغل حتى الممات.
- وأهمس في أذنك أخي القارئ وأقول: إن كثرة الكتابة والتأليف، تنبئ عن حضارة الأمة وتقدمها، والعكس بالعكس، وقرأ إن شئت في تراجم علماء الإسلام وسيرهم، وماذا كتبوا وصنفوا، تدرك سر ذلك العز الذي كانت تعيشه بلاد الإسلام.

وتجدر الإشارة إلى أن الأصوليين بحثوا هذه المسألة عند كلامهم عن دلالة الاقتضاء، والإضمار، وخصصوا المسألة أيضاً ببحث مستقل ضمن مسائل العموم، عنونوا لها بـ (عموم المقتضى).

وقد قسمت الكلام عنها إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة،

أما المقدمة: ففي فائدة البحث وتقدم.

وأما التمهيد: ففي أقسام دلالة اللفظ على المعنى والفرق بين المقتضى والمحذوف.

وأما الفصل الأول: ففي تعريف عموم المقتضى ومعنى المسألة وتحرير محل النزاع، وخلاف العلماء وبيان أدلتهم ومناقشتها، وبيان الراجح في نظري مع التعليل.

وأما الفصل الثاني: ففي بعض الفروع الفقهية التي اختلف فيها الفقهاء بناء على خلافهم في المسألة.

وأما الخاتمة: ففي الخلاصة التي أنتجها البحث.

وأما منهجي في هذا البحث فأوجزه في: توثيق النقول، والترجمة المختصرة للأعلام، والتعريف بالمصطلحات العلمية والكلمات الغريبة.

وهذا أو ان الشروع في المقصود ومن الله تعالى وحده أستمد العون.

تمهيد

أقسام دلالة اللفظ على المعنى والفرق بين المحذوف والمقتضى

المطلب الأول: أقسام دلالة اللفظ على المعنى

قسم الجمهور دلالة اللفظ على المعنى إلى قسمين^(١):

١- دلالة المنطوق: هي دلالة اللفظ على حكم ذكر في الكلام ونطق به؛ مطابقةً كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، أو تضمناً كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان أو الناطق فقط، أو التزاماً كدلالة السرير على الارتفاع.

٢- دلالة المفهوم: وهي دلالة اللفظ على المعنى في محل السكوت، وهو إما أن يكون موافقاً للمنطوق كدلالة قوله تعالى في شأن الوالدين: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾^(٢) على تحريم ضربهما وشتمهما وسائر أنواع الأذى.

وإما أن يكون مخالفاً له كدلالة قوله عليه الصلاة والسلام: «وَفِي الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا (أي التي ترعى في البرية طوال السنة أو أكثرها)^(٣) إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً»^(٤)، على عدم وجوب الزكاة في المعلوفة التي يتكلف لها صاحبها العلف. ثم قسموا دلالة المنطوق إلى: صريح، وغير صريح.

فالصريح هو ما وضع اللفظ له، فيدل عليه مطابقة كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، أو تضمناً كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان، أو الناطق فقط.

وغير الصريح هو: ما لم يوضع له اللفظ، بل هو لازم لما وضع له؛ أي: دلالة

١- انظر: (الإحكام) للامدي ٣/ ١٠٦، و(شرح العضد على مختصر ابن الحاجب) ص ٢٥٤ وما بعدها.

٢- الإسراء: ٢٣.

٣- انظر: (النهاية) لابن الأثير ٢/ ٤٢٦.

٤- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: في زكاة الغنم، برقم (١٤٥٤)، ج ١ ص ١٥١، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

اللفظ على الحكم بطريق الالتزام، لابتطريق المطابقة أو التضمن، وذلك كدلالة السرير على الارتفاع، والأربعة على الزوجية في العدد.

ثم قسموا المنطوق غير الصريح إلى ثلاثة أقسام:

الأول: دلالة الإيحاء: هي دلالة اللفظ على أمر مقصود للمتكلم، ولا يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً، بسبب اقتران الحكم بوصف لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل لكان اقترانه به غير مقبول، فيفهم منه التعليل، وإن لم يصرح به في اللفظ.

مثاله حديث الأعرابي الذي قال: «واقعت أهلي في نهار رمضان» وقول الرسول صلى الله عليه وسلم له: «أَعْتَقَ رَقَبَةً»^(٥)، فإنه يدل على أن الوقاع علة للإعتاق، فكأنه عليه الصلاة والسلام قال له: واقعت فكفر، وللإيحاء صور متعددة مبسطة في موضعها^(٦).

الثاني: دلالة الإشارة: هي دلالة اللفظ على لازم غير مقصود للمتكلم، لا يتوقف عليه صدق الكلام ولا صحته شرعاً أو عقلاً، يقال: أشار النص إلى الحكم، فهو لم يقتضه ولا أوماً إليه.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(٧) مع قوله تعالى: ﴿حَمَلَتُهُ أُمَّهُ وَهَنَّا عَلَى وَهْنٍ وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾^(٨).

فإنه يدل على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وهذا ليس هو المقصود في

٥- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصوم، باب: إذا جامع في رمضان، برقم (١٩٣٦)، ج ٢ ص ٢٨٩، ومسلم في صحيحه أيضاً، كتاب: الصيام، باب: تغليظ الجماع في نهار رمضان على الصائم، برقم (٨١ / ١١١)، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.
٦- انظر: (نهاية السؤل) ٢ / ٨٤٢ وما بعدها.
٧- الأحقاف: ١٥.
٨- لقمان: ١٤.

الآيتين، وإنما المقصود في الآية الأولى هو: بيان حق الوالدة وما تقاسيه من التعب في الحمل والرضاع، والمقصود في الآية الثانية هو: بيان أكثر مدة الرضاع، ولكن هذا المعنى وهو (أن أقل مدة الحمل ستة أشهر) لازم من كلتا الآيتين بلا شك.

الثالث: دلالة الاقتضاء: هي دلالة اللفظ على معنى يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً.

فإذا كان صدق الكلام أو صحته الشرعية أو العقلية تتوقف على معنى خارج عن اللفظ، قيل للدلالة على هذا المعنى المقدر: «دلالة اقتضاء»، لأن استقامة الكلام تقتضي هذا المعنى وتستدعيه.

ومن تعريف دلالة الاقتضاء نجد أن المقتضى على ثلاثة أنواع:

الأول: ما وجب تقديره لتوقف صدق الكلام عليه، كقوله عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ عَن أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^(٩).

فإن ظاهر هذا الحديث يدل على رفع الفعل إذا وقع خطأً أو نسياناً أو مكرهاً عليه، وهذا المعنى غير مطابق للواقع، لأن الفعل إذا وقع لا يُرفع، فلا بد من تقدير معنى يصح به الكلام ويصدق به، وهو: رفع إثم الخطأ والنسيان والإكراه.

٩- هكذا اشتهر هذا الحديث في كتب الأصوليين، وأقرب لفظ له في كتب السنة ما رواه ابن عدي في الكامل ٢ / ١٥٠: «إن الله رفع عن أمتي ثلاثاً: الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه»، وضعفه. وأخرجه ابن ماجه في سننه بلفظ (إن الله وضع عن أمتي...)، كتاب: الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، برقم (٢٠٤٥) ج ١ ص ٦٥٩، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: «إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع والظاهر أنه منقطع...» هـ.١. وأخرجه الحاكم في (المستدرک) ٢ / ٢١٦ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» هـ.١.

وقال عنه ابن حجر في (فتح الباري) ٥ / ١٦١: «... ورجاله ثقات إلا أنه أعل بعله غير قادمة...» هـ.١. وصححه الألباني في (صحيح الجامع) حديث رقم (١٧٣١) ج ١ ص ٣٥٨. وانظر تخريجه في: (التلخيص الحبير) ١ / ٦٧١، (كشف الخفا) ١ / ٤٣٣.

الثاني: ما وجب تقديره لتوقف صحة الكلام عليه عقلاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^(١٠)، ولما كانت القرية وهي الأبنية المجتمعة لا يصح سؤالها عقلاً، كان لابد من تقدير لفظ يصح به الكلام، وذلك المقدر هو: الأهل؛ أي سؤال أهل القرية، وهذا التقدير أولى من قولنا: (التأويل)، لأن التأويل صرف ظاهر اللفظ إلى معنى بعيد مرجوح^(١١)، وبالتالي يؤدي إلى صرف صفات الله تعالى عن ظاهرها، وهو غير مقبول عند أهل السنة والجماعة.^(١٢)

الثالث: ما وجب تقديره لتوقف صحة الكلام عليه شرعاً، كقولك لمن يملك عبداً: أعتق عبدك عني بألف.

فإن هذا الكلام يدل بالاقضاء على التملك، فكأنك قلت: ملكني إياه بألف ثم أعتقه عني، إذ لا يصح العتق إلا بعد التملك.

وهذا القسم الأخير (دلالة الاقتضاء بأنواعها الثلاثة) هو المقصود في هذا البحث.

المطلب الثاني: الفرق بين المحذوف والمقتضى

سبق أن قلنا: إن دلالة الاقتضاء هي: دلالة اللفظ على معنى يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً، وهذا هو رأي جمهور الأصوليين من متقدمي الحنفية^(١٣)، والشافعية.^(١٤)

١٠ - يوسف: ٨٢

١١ - انظر: (شرح الكوكب المنير) ٣/ ٤٦٠.

١٢ - انظر هذه المسألة في: (الرسالة التدمرية) لشيخ الإسلام ابن تيمية.

١٣ - انظر: (كشف الأسرار) للبخاري ١/ ١١٩-١٢٠.

١٤ - انظر: (البحر المحيط) ٣/ ١٦٢.

وذهب البزدوي^(١٥) والسرخسي^(١٦) ومن تبعهما من متأخري الحنفية إلى التفرقة بين ما توقف على تقديره صحة الكلام شرعاً وبين ما توقف عليه صدق الكلام أو صحته عقلاً، فأطلقوا على الأول اسم المقتضى، وجعلوا القسمين الثاني والثالث قسماً واحداً وسموه محذوفاً أو مضمراً، وعلى هذا يكون تعريف المحذوف عندهم هو «ما أضمر ضرورة صدق الكلام أو صحته عقلاً».

ووضعوا الضوابط التالية للتفريق بين المحذوف والمقتضى فقالوا:

- ١- يكون ثبوت المحذوف لغة، ويكون ثبوت المقتضى شرعاً.
- ٢- يقبل المحذوف في حالة إظهاره أو إضماره العموم، فيصدق على كل المعاني التي تصلح له، أما المقتضى فلا يحتمل العموم سواء أكان ظاهراً أم مقدراً، وأيضاً فإن المحذوف في حالة إظهاره لفظاً يؤثر في إعراب الجملة التي يدخل عليها، والمقتضى ليس كذلك، لأنه في اجتهاد المتأخرين من الحنفية مجرد معنى عقلي، فلا تجري عليه عوارض اللفظ.
- ٣- الإسناد في المحذوف يختلف عند التصريح به، كما في قوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾^(١٧)، فبعد أن كان السؤال متجهاً إلى القرية أصبح بعد التصريح بالمحذوف متجهاً إلى الأهل. (انتهت الفروق).^(١٨)

وسبب التفريق بينهما هو أن عامة الحنفية لم يقبلوا القول بعموم المقتضى - كما سيأتي -، ولكنهم لما وجدوا بعض فروع أئمتهم تدل على أن المقتضى له

١٥- انظر: (كشف الأسرار) للبخاري ١/ ١٢٠، والبزدوي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي، فقيه أصولي حنفي، له في الأصول (كنز الأصول) توفي سنة ٤٨٢هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء) ١٨/ ٦٠٢-٦٠٣.

١٦- انظر: (أصول السرخسي) ١/ ٢٥٢، والسرخسي هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، فقيه أصولي حنفي، توفي سنة ٤٩٠هـ. انظر: (الجواهر المضيئة) ٢/ ٢٨.

١٧- يوسف: ٨٢.

١٨- انظر: (التلويح على التوضيح) للتفتازاني ١/ ٣١١، و (أصول السرخسي) ١/ ٢٥١، (المغني في أصول الفقه) للخبازي ص ١٥٨، (شرح المنار) لابن ملك ص ٥٣٦.

عموم، كقولهم بصحة صلاة من تيمم ناسيا الماء في رحله وصلّى، كما سيأتي في الفرع التاسع من الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

من أجل ذلك - فرقوا بين المقتضى والمحذوف وقالوا: هذه المسائل التي تدل على عموم المقتضى عندنا هي من قبيل المحذوف وليست من قبيل المقتضى، كي لا تختلف أصولهم مع فروع أئمتهم.

وقد أبدى غير واحد من علمائهم عدم الرضى عن هذا التفريق:

قال التفتازاني^(١٩)... وفيه بحث، لأنه إن أريد توجه الفرق بين المقتضى والمحذوف وجود التغيير وعدمه، فلا تغيير في مثل قوله تعالى: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ﴾^(٢٠)؛ أي فضربه فانفجرت، وقوله تعالى على لسان صاحب يوسف عليه السلام: ﴿فَأَرْسَلُونَا يُوسُفَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾^(٢١)؛ أي فأرسلوه فأتاه وقال: أيها الصديق، ومثل هذا كثير في المحذوف.

وإن أريد أن عدم التغيير لازم في المقتضى وليس بلازم في المحذوف لم يتميز المحذوف الذي لا تغيير فيه عن المقتضى^(٢٢). هـ. ١.

وقال ابن ملك^(٢٣) أيضا في نفي التفريق: «هذا الفرق غير صحيح لأن الكلام قد يتغير بعد إظهار المقتضى، ويتقرر بعد إظهار المحذوف». هـ. ١.^(٢٤)

١٩- هو: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني الشافعي، فقيه أصولي لغوي، له في الأصول (التلويح في حل غوامض التنقيح)، مات سنة ٧٩٣هـ. انظر: (الدرر الكامنة) ٤ / ٣٥٠.

٢٠- البقرة: ٦٠.

٢١- يوسف: ٤٥.

٢٢- انظر: (التلويح) ١ / ٣١١.

٢٣- هو: عبداللطيف بن عبدالعزيز بن فرشتا الكرمانى، عرف بابن ملك، فقيه أصولي حنفي، له في الأصول (شرح منار الأنوار)، مات سنة ٨٠١هـ. انظر: (الأعلام) ٤ / ٥٩، (هدية العارفين) ١ / ٦١٧.

٢٤- انظر: (شرح المنار) ص ٥٣٦-٥٣٧.

وقد أورد الرهاوي^(٢٥) إجابة عن هذين الإشكاليين:

فقال عن الأول: بأنا لا نسلّم بأن تقرير المقتضى يؤدي إلى تغيير المذكور، ولو سلّم بالتغيير، ولكن لا نسلّم بأن مثل هذا التغيير مما يمنع كونه مقتضى لأنه لم يقع ذلك فيما نسب الفعل إليه، ولم يتغير به معنى الكلام الذي قصد تصحيحه، والتغيير الذي ينافي الاقتضاء هو ما يقع فيه ذلك.

وعن الثاني: أنا لا نسلّم بأن تلك الآية ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ﴾ من قبيل المحذوف بل من قبيل المقتضى، كما نص عليه النسفي^(٢٦) حيث قال: «ومن نظائر المقتضى قوله تعالى: «فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت»، نعم علماء العربية يعدون الكل محذوفاً ولا يفرقون بين المقتضى والمحذوف»^(٢٧).

والذي يظهر لي والله أعلم هو ما قاله الدكتور (العبد خليل أبو عيد) في بحثه القيم (المقتضى والمحذوف عند الأصوليين)^(٢٨)؛ حيث قال: «إن القول بالتفريق بين المقتضى والمحذوف لجأ إليه متأخروا الحنفية من أجل معالجة المسائل التي خرجت عن المنهج الذي التزموه وهو أن المقتضى لا عموم له، ذلك أنهم وجدوا أن بعض الصور والنصوص تقبل العموم وتحتل التخصيص، ولما كان المقتضى لا عموم له عندهم، والمحذوف يقبل العموم، لجأوا إلى هذا التفريق، واعتبروا أن المضمرة في هذه المسائل والنصوص هو من قبيل المحذوف وليس من قبيل المقتضى.

- ٢٥- هو: شرف الدين يحيى بن قراجا الرهاوي، فقيه حنفي مصري، له في الأصول (حاشية على شرح منار الأنوار لابن ملك)، مات سنة ٩٤٢هـ تقريباً. انظر: (الأعلام) ٨/ ١٦٣.
- ٢٦- هو: نجم الدين أبو حفص، عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي الحنفي، مفسر محدث فقيه، مات بسمرقند سنة ٥٣٧هـ. انظر: (الجواهر المضية) ١/ ٣٩٤.
- ٢٧- انظر: (حاشية الرهاوي على ابن ملك) ص ٥٣٧.
- ٢٨- وهو منشور في: (المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية)، المجلد الثاني، العدد (٢) بتاريخ ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

ومع ذلك فإن هذه القاعدة التي اعتمدها المتأخرون من الحنفية لم تكن جامعة ولا مانعة، إذ وُجِدَ أن بعض المحذوفات لم يثبت فيها العموم.

ومن ثم يمكن القول: إن ما فعلوه لا يعدو كونه مجرد اصطلاح كي يتناسب مع بعض المسائل والأحكام، وهذا ما ألمح إليه الرهاوي؛ حيث قال: «والتحقيق أن المقتضى إن كان أمراً اصطلاحياً فلا مشاحة في الاصطلاح، فإن لكل طائفة أن يصطلحوا بما شاؤوا، وإن كان غير اصطلاحياً فلا بد لمن ترجح مذهبه أن يقيم الدليل على ما ذكره».^(٢٩)

ويبدو أنه لا دليل عند هؤلاء على ما ذكروه، ومن ثم يظل مسلك المتقدمين من الحنفية والجمهور في عدم التفريق بين المقتضى والمحذوف هو الأكثر وضوحاً وانضباطاً^(٣٠) هـ.

قلت: ثم إنه يرد عليهم قوله عليه الصلاة والسلام «رُفِعَ عَنُ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرَهُوا عَلَيْهِ»، فإنه (على تفريقهم السابق) من قبيل المحذوف، لأن قوله (رُفِعَ) يتوقف صدقه على تقدير هو (الإثم أو القضاء أو كلاهما) فهو إذاً على تفريقهم السابق من قبيل المحذوف وليس من قبيل المقتضى، وقد قرروا قبول المحذوف للعموم، ومع ذلك لم يقولوا بسقوط القضاء على من أظفر في نهار رمضان بطريق الخطأ كما سيأتي في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

٢٩ - انظر: (حاشية الرهاوي على ابن ملك) ص ٥٣٨.

٣٠ - انظر: ص ١٥٧.

الفصل الأول

في معنى المسألة وتحرير محل النزاع والأقوال والترجيح

فيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: معنى عموم المقتضى

اعلم أن عموم المقتضى مركب من مضاف ومضاف إليه، ومعرفة المركب تتوقف على معرفة أجزائه، فلا بد لنا أولاً من بيان معنى (عموم) و(مقتضى)، ومن ثم نخلص إلى معرفة معنى المسألة.

فأقول وبالله التوفيق:

العموم في اللغة: الشمول، وهو مصدر عم الشيء يعم عموماً أي: شمل الجماعة. (٣١)

وفي الاصطلاح هو: استغراق اللفظ لجميع ما يصلح له بلا حصر بوضع واحد. (٣٢)

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ (٣٣) فلفظة (الناس) من ألفاظ العموم، لأنها تشمل جميع ما يصلح لها بلا حصر بوضع واحد، وهم بنو آدم عليه السلام.

قلت: والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة، وهي: أن اللفظ العام يعم كل المعاني الموضوع لها ويشملها.

والمقتضى: اسم مفعول من اقتضى، وهذه المادة لها في اللغة عدة معان،

٣١- انظر: (القاموس المحيط) ٢/ ١٥٠٢، مادة / عمم.

٣٢- انظر: (نهاية السؤل) ١/ ٤٤٣

٣٣- النساء: ١

إلا أن أقربها إلى ما نحن فيه هو: الطلب والاستدعاء، تقول: استقضيته: أي طلبت قضاءه، واقتضيت عنه حقي، أي: أخذته، وقاضيته على مال صالحته عليه، واقتضى الأمر الوجوب، أي: دل عليه.^(٣٤)

ويأتي بمعنى: الفراغ والاستيفاء، تقول: قضى فلان حاجته، إذا فرغ منها واستوفأها.^(٣٥)

وقد عُرف في الاصطلاح بتعريفات عدة منها:

- ١- عرفه السرخسي بقوله: المقتضى وهو عبارة عن زيادة على المنصوص عليه يشترط تقديره ليصير المنظوم مفيداً أو موجباً للحكم^(٣٦).
- ٢- وعرفه القاضي أبو زيد الدبوسي^(٣٧) بأنه: «زيادة على النص لم يتحقق معنى النص بدونها».^(٣٨)
- ٣- وعرفه ابن أمير الحاج^(٣٩) بقوله: «مقدر ضروري يتوقف الكلام صدقاً أو صحة شرعية عليه».^(٤٠)
- ٤- وعرفه ابن الحاجب^(٤١) بأنه: «ما احتمل أحد تقديرات، لاستقامة الكلام».^(٤٢)

٣٤- انظر: (القاموس المحيط) ١ / ٣٢، مادة / قضى ..

٣٥- انظر: (لسان العرب) ١٥ / ١٨٨ مادة / قضى، و(مختار الصحاح) ١ / ٢٢٦، مادة / قضى.

٣٦- انظر: (أصول السرخسي) ١ / ٢٤٨.

٣٧- هو: شيخ الحنفية القاضي أبو زيد عبدالله بن عمر بن عيسى الدبوسي البخاري، عالم ما وراء النهر، له في الأصول (تقويم الأدلة)، توفي سنة ٤٣٠هـ. انظر: (الجواهر المضية) ٢ / ٣١٩.

٣٨- انظر: (تقويم الأدلة) ص ١٣٥.

٣٩- هو: أبو عبدالله شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج ويقال له: ابن الموقت، فقيه أصولي، له في الأصول (التقرير والتجيب)، مات سنة ٨٧٩هـ. انظر: (شذرات الذهب) ٦ / ٣٢٨.

٤٠- انظر: (التقرير والتجيب) ١ / ١٢٧.

٤١- هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر الدويني الإسناثي المشهور بابن الحاجب المالكي، فقيه أصولي لغوي، له في الأصول (منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل) ومختصره، مات سنة ٦٤٦هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء) ٢٣ / ٢٦٤.

٤٢- انظر: (مختصر المنتهى) ٢ / ٧٤٠.

٥- وعرفه الآمدي^(٤٣) بأنه «ما أضمر ضرورة صدق المتكلم». ^(٤٤)

التعريف المختار: من خلال ما سبق يمكن لنا أن نستخرج له تعريفاً فنقول: (هو معنى أو أكثر يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً)

والمقتضي - بكسر الضاد المعجمة - هو: الكلام الذي اقتضى تلك المعاني.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة وهي: أن اللفظ طلب واستدعى تلك المعاني ففرغت فيه، واستوفى الدلالة عليها.

ومن خلال ما تقدم يمكن لنا أن نعرف معنى المسألة وذلك بالمثال التالي:

قال عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ عَنِّ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ». ^(٤٥)

شخص أفطر في نهار رمضان بطريق الخطأ هل عليه القضاء أم لا؟

نقول: قوله عليه الصلاة والسلام (رُفِعَ) يقتضي لصدقه معنيين: أحدهما: رفع الإثم، والثاني: رفع القضاء.

فهل لذلك المقتضى عموم؟ بمعنى أن الرفع يشمل الأمرين فليس عليه قضاء ولا إثم؟ أم أنه ينصرف إلى أحدهما؟

هذا ما سأيينه في المطلب التالي، والله المستعان.

٤٣- هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، سيف الدين الآمدي، فقيه أصولي متكلم، له في الأصول (الإحكام في أصول الأحكام)، مات سنة ٦٣١هـ. انظر: (وفيات الأعيان) ٢/ ٤٥٥.

٤٤- انظر: (الإحكام) ٢/ ٩٣.

٤٥- سبق تخريجه في ص ٧.

المطلب الثاني: في تحرير محل النزاع

المقتضى إما أن يكون واحداً، وإما أن يكون متعدداً، فإن كان واحداً، حُمِلَ اللفظ عليه بالاتفاق، وذلك كقول القائل: «اعتق عبدك عني بألف» فإنه يقتضي انتقال ملكية العبد أولاً ليصح العتق، وليس هناك تقدير غير هذا، فيحمل اللفظ عليه.

وإن كان المقتضى متعدداً، فلا يخلو من أن يكون على إحدى حالتين: إما أن يكون متنافياً، وإما أن يكون غير متنافٍ.

١- فإن كان متنافياً، ودل دليل على تعيين أحدهما، حُمِلَ اللفظ عليه أيضاً. وإن لم يدل، كان اللفظ مجملاً^(٤٦)، ووجب التوقف في تفسيره والبحث عن بيان له^(٤٧)، وهذا ما يسميه الأصوليون بعموم التقادير،^(٤٨)

مثال ذلك قوله عليه الصلاة والسلام «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّيَ»،^(٤٩) فإن هذا النص يحتمل عدة معان عقلية صالحة للتقدير كي يستقيم الكلام مثل (الحفظ) أو (الضمان) أو (الرد).

ولكن هذا الأخير لا يصلح مقتضى، لأنه يُجْعَل غاية، والشيء لا يكون غاية لنفسه، فبقي التقديران الآخران وهما: الحفظ والضمان، وكل منهما صالح للتقدير ولا يمكن تقديرهما معاً لأن تقدير الضمان يستلزم وجوب التعويض على الوديع والمستعير، وتقدير الحفظ يستلزم عدم وجوبه إذا وقع التلف مع الحفظ المعبر،

٤٦- المجلد لغة هو: المبهم، من أجمل الأمر أي أبهم. انظر: (لسان العرب) ٢ / ٦٨٥، مادة / بهم. واصطلاحاً: ما دل على أحد معنيين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه. انظر: (الإحكام) للآمدي ٣ / ٩.

٤٧- البيان هو: عبارة عن إظهار المتكلم المراد للسامع. انظر: (التعريفات) ص ٤٧.

٤٨- انظر: (شرح العضد على مختصر ابن الحاجب) ص ١٩٦.

٤٩- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: البيع، باب في تضمين العارية، برقم (٣٥٦١)، ص ٥٣٩، عن سمرة رضي الله عنه، والحاكم في المستدرک ٢ / ٤٧، وقال: «صحيح على شرط البخاري» ١. هـ. وضعفه الألباني في سنن أبي داود، ص ٥٣٩.

فهما متنافيان، فلا يمكن القول بعموم المقتضى في هذه الحالة، فيجب على المجتهد التوقف في تفسيره والبحث عن بيان له.^(٥٠)

٢- وإن كان غير متناف، بمعنى أنه يمكن حمل اللفظ على الجميع، كقوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»، فإنه يقتضي رفع الإثم في الآخرة مع الضمان فيما إذا كان الخطأ أو أخواه بإتلاف مال محترم للغير، أو مع القضاء فيما إذا كان الخطأ أو أخواه بالإفطار في نهار رمضان، أو مع العقوبة التعزيرية فيما إذا كان الخطأ أو أخواه بالجناية على الغير.^(٥١)

وحمل اللفظ على الجميع ممكن كما ترى، فإن دل دليل على تعيين أحد المعاني حمل اللفظ عليه بالاتفاق.

قال الشوكاني^(٥٢): «وهذا الخلاف في هذه المسألة إنما هو فيما إذا لم يفهم بدليل يدل على تعيين أحد الأمور الصالحة للتقدير، أما إذا قام الدليل على ذلك، فلا خلاف في أنه يتعين للتقدير ما قام الدليل على تقديره كقوله سبحانه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيْتَةٌ﴾^(٥٣) و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(٥٤)، فإنه قد قام الدليل على أن المراد في الآية الأولى تحريم الأكل، وفي الثانية الوطء»^(٥٥) .
وهو كما قال.

وإن لم يدل دليل على حمل اللفظ على أحدها، فقد اختلف الأصوليون في

٥٠- انظر: (شرح العضد على مختصر ابن الحاجب) ص ١٩٦.
٥١- انظر: (التقرير والتحبير) ١/ ٢٤٢، و(تيسير التحرير) ١/ ٢٤٢، و(فواتح الرحموت) ١/ ٢٩٤، و(رفع الحاجب) ٣/ ١٥٣-١٥٤.
٥٢- هو: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، فقيه مجتهد، له في الأصول (إرشاد الفحول)، مات سنة ١٢٥٠هـ. انظر: (البدر الطالع) ٢/ ٢١٤.
٥٣- المائة: ٣.
٥٤- النساء: ٢٣.
٥٥- انظر: (إرشاد الفحول) ص ١٣١.

ذلك على قولين .

المطلب الثالث: أقوال العلماء في المسألة وأدلتهم ومناقشتها

قلت: اختلف الأصوليون في المسألة على قولين:

القول الأول: له عموم، فيحمل اللفظ على جميع التقديرات، وبه قال أكثر المالكية^(٥٦) وجماعة من الشافعية وأكثر الحنابلة^(٥٧)، وهي رواية عن الإمام الشافعي. (٥٨) (٥٩)

والذي يدل على قوله به أنه لما ذكر الدماء الواجبة لارتكاب محظور من محظورات الإحرام، وهو دم تقليم الأظافر وترجيل الشعر والطيب واللباس والتغطية، جعل جميع ذلك مقدوراً في قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَغَدِيَةٌ﴾^(٦٠)، قال الماوردي^(٦١): «التقدير عند الشافعي: فمن كان منكم مريضاً فتطيب أو لبس أو أخذ من ظفره... الخ.

وقال في الإملة: إن اللفظ لا يتضمنه، وإنما تضمنه حلق الرأس فقط، والباقي مقيس عليه «فقدره خاصاً، فيكون للشافعي قولان في المسألة» ا.هـ.^(٦٢)

وقال الزنجاني^(٦٣) من الشافعية: «وذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنه

-
- ٥٦ - انظر: (رفع الحاجب) ٣ / ١٥٥ .
٥٧ - انظر: (شرح الكوكب المنير) ٣ / ١٩٧ .
٥٨ - هو: محمد بن إدريس بن العباس بن شافع الهاشمي، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة في الفقه، ومؤسس علم الأصول، له في الأصول (الرسالة)، مات سنة ٢٠٤ هـ. انظر: (تاريخ بغداد) ٢ / ٥٦ .
٥٩ - انظر: (المستصفى) ٣ / ٢٧٠ .
٦٠ - البقرة: ١٩٦ .
٦١ - هو: علي بن محمد بن حبيب الماوردي، فقيه مفسر، له في الفقه (الحاوي)، مات سنة ٤٥٠ هـ.
انظر: (سير أعلام النبلاء) ١٨ / ٦٤ .
٦٢ - انظر: (النكت والعيون) ١ / ٢٥٤ .
٦٣ - هو: محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار الزنجاني الشافعي، فقيه أصولي، له في الأصول (تخريج الفروع على الأصول)، مات سنة ٦٥٦ هـ. انظر: (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي ٨ / ٣٦٨ .

يعم» ا.هـ. (٦٤)

وقد نسب إلى الشافعي القول بعموم المقتضى جمع من الحنفية، قال المحقق سعد الدين التفتازاني في التلويح: «وقد ينسب القول بعموم المقتضى للإمام الشافعي رحمه الله. ا.هـ. (٦٥).

وقال السرخسي: «وقال الشافعي: للمقتضى عموم» ا.هـ. (٦٦).

وقال السمرقندي (٦٧): «وعند الشافعي المقتضى له عموم» ا.هـ. (٦٨).

وقال عبد العلي الأنصاري الحنفي في شرح مسلم الثبوت (٦٩): «... فلا يضم الكل عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى فإنه يضم الكل عنده» ا.هـ. (٧٠).

وقال عبد العزيز البخاري (٧١): «وقال الشافعي رحمه الله تعالى: له عموم» ا.هـ. (٧٢).

قال الدكتور / حمزة حافظ: «وقد نسب الحنفية القول بعموم المقتضى للشافعي، لأنه قال بعدم بطلان من تكلم في الصلاة ناسياً لحديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان...»، ولكن الشافعي لم يقل ذلك لعموم المقتضى، بل لقياسه من

٦٤- انظر: (تخريج الفروع على الأصول) ص ٢٧٩.

٦٥- انظر: (التلويح) ١ / ٢٥٨.

٦٦- انظر: (أصول السرخسي) ١ / ٢٤٨.

٦٧- هو: علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي أبو منصور، فقيه أصولي حنفي، له في الأصول (ميزان العقول في نتائج العقول)، مات سنة ٥٤٠هـ. انظر: (الجواهر المضية) ٣ / ١٨، ٤ / ٨٣، ٤ / ٢٤.

٦٨- انظر: (ميزان الأصول) ص ٣٠٨.

٦٩- هو: عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي اللكنوي، عالم أصولي، له في الأصول (فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت)، مات سنة ١٢٢٥هـ. انظر: (إيضاح المكنون) ٤ / ٤٨١.

٧٠- انظر: (فوائح الرحموت) ١ / ٢٩٤.

٧١- هو: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي، فقيه أصولي، له في الأصول (كشف الأسرار)، مات سنة ٧٣٠هـ. انظر: (الفوائد البهية) ص ٤٩.

٧٢- انظر: (كشف الأسرار) ٢ / ٢٣٧.

تكلم ناسياً على من تكلم وهو يظن أنه قد انتهى كما في حديث ذي اليمين^١.
هـ^(٧٣)، وعلى هذا يكون للشافعي في المسألة قولان.

واستدلوا على عموم المقتضى بستة أدلة، هي:

الأول: قوله عليه الصلاة والسلام عن الميتة: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهُ (أي أذابوه)^(٧٤) ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». ^(٧٥)

ووجه الاستشهاد من الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم ذم اليهود على جميع التصرفات المحتملة للفظ تحريم الشحم من الأكل والبيع وسائر أنواع الانتفاع، فيدل ذلك على أن اللفظ يحمل على جميعها فيكون عاماً.^(٧٦)

الثاني: قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ اللهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٧٧)، حقيقة في رفع حقيقتها^(٧٨)، وهو متعذر، إذ الخطأ والنسيان إذا وقعا من العبد لا يرتفعان، فيصار إلى أقرب مجاز إليها^(٧٩)، وهو عموم أحكامها، لأن عدم جميعها أقرب إلى عدمها كلها من عدم بعضها.^(٨٠)

٧٣- انظر تحقيق الدكتور حمزة حافظ لكتاب (المستصفي) ٣/ ٢٧٠، وانظر أيضا: (الأم) ١/ ١٢٤، و(الإحكام) للآمدي ٢/ ٩٣. وحديث ذي اليمين أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: إذا سلم في ركعتين، برقم (١٢٢٧)، ٢/ ٦٨، ونصه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر - فسلم، فقال له ذو اليمين: الصلاة يا رسول الله أنقصت؟ فقال النبي عليه الصلاة والسلام: «أحق ما يقول؟»، قالوا: نعم، فصلى ركعتين آخرين، ثم سجد سجدتين.

٧٤- انظر: (النهاية في غريب الحديث والأثر) ١/ ٢٩٨.

٧٥- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: المساقاة، باب: تحريم الخمر والخنزير والأصنام، برقم (١٥٨١)، ج ٣ ص ١٢٠٧، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

٧٦- انظر: (البحر المحيط) ٣/ ١٥٥.

٧٧- سبق تخريجه في ص ٧.

٧٨- الحقيقة لغة: فعيلة، من حق الشيء إذا ثبت. انظر: (لسان العرب) ٢/ ٩٤٠، مادة / حقق.

واصطلاحا: اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا. انظر: (الردود والنقود) للبابرتي ١/ ٢٣٢.

٧٩- المجاز لغة: مفعول من الجواز، بمعنى العبور. انظر: (لسان العرب) ٢/ ٧٢٤، مادة / مجز واصطلاحا:

استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولا على وجه يصح. انظر: (الردود والنقود) ١/ ٢٣٤.

٨٠- انظر: (الردود والنقود) للبابرتي ٢/ ١٥٤-١٥٥.

قيل: هذا مُسَلَّم، إذا لم ينفه أي المجاز الأقرب للدليل، ولكن هنا نفاه، وهو إضمار الكل بلا مقتضى، وكون الموجب للإضمار حاصلًا في بعض أفراد العام ينفي إضمار الكل لما قلنا أنفاً من كونه بلا مقتضى، فإن مقتضى التبويض لا يكون مقتضى الكل، ففي الحديث أريد حكمها، أي حكم الخطأ والنسيان والإكراه ومطلقه، و الحكم المطلق يعم حكمي الدارين (الدنيا والآخرة) ولا تلازم بين الحكمين، إذ ينتفي الإثم وهو حكم الآخرة ويلزم الضمان وهو حكم الدنيا، كما في إتلاف مال محترم مملوك للغير بالخطأ، فلولا الإجماع على أن الأخرى مراد توقف عن العمل به لإجماله فيها، وإذ أجمع على أن الأخرى مراد انتفى الآخر وهو الدنيوي.^(٨١)

قلت: وهو جواب ضعيف، لُعِرَّوه عن الدليل، فما الدليل على عدم جواز إضمار الكل بلا مقتضى؟، وما الدليل على أن المراد في الحديث الحكم الأخرى فقط دون الدنيوي؟! ثم إن ضمان إتلاف مال المعصوم بالخطأ أو النسيان قد دل الدليل على وجوبه، وهو الاستحسان بدليل سد الذريعة^(٨٢)، لأنه لو قلنا بعدم وجوبه لأدى إلى إتلاف أموال الناس بعضهم لبعض، بحجة الخطأ أو النسيان الذي لا يمكن للقاضي الوقوف عليه لأنه من علم الغيب الذي اختص الله سبحانه وتعالى بعلمه، ولولا ذلك - أي فتح باب الإتلاف بحجة الخطأ أو النسيان -، لقلنا بعدم وجوب الضمان على من أتلف مالملاً محترماً مملوكاً للغير بالخطأ أو النسيان عملاً بعموم المقتضى، فتكون هذه الصورة إذاً خارجة عن محل النزاع، لما قررناه أنفاً من أن النزاع إنما هو فيما إذا تعددت مقتضيات اللفظ ولم يدل دليل

٨١- انظر: (التقرير والتجوير) ١ / ٢٧٠-٢٧١.

٨٢- الاستحسان هو: أن يعدل المجتهد عن أن يحكم في مسألة بمثل ما حكم في نظائرها لدليل. انظر: (كشف الأسرار) للبخاري ٤ / ٩.

وسد الذريعة هو: المنع مما كان ظاهره الإباحة ويتوصل به إلى محرم. انظر: (شرح الكوكب المنير) ٤ / ٤٣٤، و (أصول الفقه الميسر) للدكتور / شعبان إسماعيل ٢ / ١٢٦.

على تعيين أحدها، وههنا قد دل الدليل على أن المراد الإثم دون الضمان سداً للذريعة المفضية إلى الفوضى والفساد.

الدليل الثالث: قالوا إنه لا بد من إضمار مضمّر، وهذا المضمّر قد يكون لفظاً عاماً، وقد يكون لفظاً خاصاً، فعلى هذا التردد يقدم اللفظ العام على الخاص، لأن العام يتميز بزيادة الفائدة حيث إنه يكون أكثر وأجمع للمقاصد.

ثم إنه لما لم يظهر سبب قوي للقول بخصوص المقتضى الذي لم يتعين، لزم العمل بالمقدر على نحو العمل بالملفوظ لعدم التفريق بين الملفوظ والمقدر الذي هو اللفظ العام.^(٨٣)

واعترض عليه: بأن ثبوت المقتضى إنما هو للحاجة والضرورة، حتى إذا كان المنصوص مفيداً للحكم بدونه لا يثبت المقتضى لغةً ولا شرعاً، والثابت بالحاجة يتقدر بقدرها، ولا حاجة إلى إثبات صفة العموم للمقتضى، لأن الكلام مفيد بدونه.^(٨٤)

قلت: ليس الكلام مفيداً بدونه، فإننا نتكلم عن الكلام الذي لا يمكن إجراؤه على ظاهره لتوقف صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية على مقدر محذوف، وإذا كان كذلك، فإنه يأخذ حكم الملفوظ من حيث العموم والخصوص.

الدليل الرابع: قالوا: إن العرف اقتضى في قولنا (ليس في البلد سلطان) عموم نفي الصفات التي تنبغي للسلطان كالعدل والسياسة وإنفاذ الحكم، ففي غيره أيضاً تكون كذلك بالقياس عليه، لاشتراكهما في الصرف عن الظاهر كي يستقيم الكلام.^(٨٥)

٨٣- انظر: (إرشاد الفحول) ص ١٣١.

٨٤- انظر: (أصول السرخسي) ١ / ٢٤٨.

٨٥- انظر: (الردود والنقود) للبابرتي ٢ / ١٥٤-١٥٥.

وأجيب عنه: بأنه قياس في العرف، وليس بجائز كما في اللغة، لأن القياس تعدية الحكم الشرعي، وكون هذا الكلام أعني (ليس في البلد سلطان) يقتضي عموم النفي أو خصوصه ليس من قبيل عموم المقتضى، وإنما من قبيل المفهوم، أي نفي وجود الشخص الذي يجمع هذه الصفات.^(٨٦)

الدليل الخامس: قالوا: إنه يتعين الحمل على الجميع، وإلا لزم التحكم أو الإجمال، لأن كلاهما مساو للآخر فإن حمل على بعض معين كان تحكماً، وإن حمل على مبهم لزم الإجمال وكلاهما باطل.^(٨٧)

واعترض عليه باعتراضين:

الأول: بأن الإجمال وإن كان مخالفاً للأصل لكنه أولى من حملة على الجميع، لأن حملة على الجميع يستلزم الإضمار وتكثير مخالفة الأصل فإزداد على الإجمال بكثرة مخالفة الأصل فكان الإجمال أولى.^(٨٨)

وأجيب عنه: بأن القول بعمومه مساو للقول بإجماله في مخالفة الأصل، ثم إن اللفظ وضع لإفادة المعنى، وإذا كان ذلك لا يستقيم إلا بتقديرات متعددة غير متعارضة، فإن حملة عليها كلها والعمل بها أولى من القول بإجماله وتعطيله.^(٨٩)

الثاني: إن قولكم: ليس إضمار البعض أولى من البعض، إنما يصح لو قلنا بإضمار حكم معين، وليس كذلك بل بإضمار حكم ما، والتعيين إلى الشرع.^(٩٠)

قلت: هذا خارج عن محل النزاع، فإننا متفقون معكم على أنه إذا دل دليل من الشرع على تعيين أحد التقديرات حمل اللفظ عليه.

٨٦- انظر المصدر السابق.

٨٧- انظر: (الإحكام) للأمدى ٢ / ٣٦٥.

٨٨- انظر: (النقود والردود) ٢ / ١٥٥.

٨٩- انظر: المصدر السابق.

٩٠- انظر: (الإحكام) للأمدى ٢ / ٩٤.

الدليل السادس: قالوا: للمقتضى عموم، لأن المقتضى بمنزلة المنصوص في ثبوت الحكم به حتى كان الحكم الثابت به كالثابت بالنص لا بالقياس، فكذلك في إثبات صفة العموم فيه، فيجعل كالمنصوص.^(٩١)
واعترض عليه بأمرين:

الأول: عدم التسليم بأن المقتضى بمنزلة المنصوص، لأن المقتضى تبع للمقتضى وهو النص، فإنه شرطه ليكون مفيداً، وشرط الشيء يكون تبعه، فلو جعل المقتضى كالمنصوص لخرج من أن يكون تبعاً، والعموم حكم صيغة النص خاصة، فلا يجوز إثباته في المقتضى.^(٩٢)

الثاني: لا نسلم أن المقتضى بمنزلة النص من كل وجه، وإنما كان بمنزلة في تقدمه على القياس، ولا يلزم من هذا أن يكون في قبول العموم مثل النص.^(٩٣)

وأجيب عنه: بأن المقتضى بمنزلة النص، لذا كان الحكم الثابت به كالثابت بالنص، والنص يدخله العموم، فكذا المقتضى الذي هو بمنزلة النص يدخله العموم كذلك.^(٩٤)

ومما تجدر الإشارة إليه: أن الذين قالوا بعموم المقتضى فرقوا بين عموم التقدير وعموم التقادير في المقتضى، فقالوا بصحة عموم التقدير، وهو أن يكون المقدر متضمناً لمعان مختلفة، كقوله عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^(٩٥)، فإن الرفع مقتض لتقدير واحد هو (الحكم) ولهذا التقدير معنيان هما (الحكم الأخروي والحكم الدنيوي) وهذا الذي سبق

٩١- انظر: (البحر المحيط) ٣/ ١٥٥.

٩٢- انظر: (أصول السرخسي) ١/ ٢٤٩.

٩٣- انظر: (شرح المنار) لابن ملك، ص ٥٤٢.

٩٤- انظر: (شرح مختصر ابن الحاجب) للعصدي ص ١٩٦.

٩٥- سبق تخريجه ص ٧.

بيانه، وهو الذي قال به الشافعي ومن معه، حيث قالوا ببقائه على عمومه وشموله لكل الأفراد التي تحته.

وأما عموم التقادير فلا يقول به أحد، وذلك كأن يحتمل نص عدة تقديرات، فلا يؤخذ إلا بما قام الدليل على تعيينه، وإذا لم يترجح أحدها بدليل كان النص مجملاً.

مثال ذلك قوله عليه الصلاة والسلام «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤَدِّيَ».^(٩٦) فإن هذا النص يحتمل عدة معان عقلية صالحة للتقدير كي يستقيم الكلام مثل (الحفظ) أو (الضمان) أو (الرد).

ولكن هذا الأخير لا يصلح مقتضى، لأنه جعل غاية، والشيء لا يكون غاية لنفسه، فبقي التقديران الآخران وهما: الحفظ والضمان، وكل منهما صالح للتقدير ولا يقدران معاً، ولم يقم دليل على تعيين أحدهما، فوجب الاجتهاد بالرأي في تعيينه.

فمن قدر كلمة (الضمان) اجتهاداً أوجب التعويض على الوديع والمستعير، ومن قدر كلمة (الحفظ) اجتهاداً لم يوجب الضمان عليهما إذا وقع التلف مع الحفظ المعتبر.

وهكذا يتبين أن المعنى يختلف باختلاف التقدير، فمن التناقض إذا القول بعموم التقادير، وإنما يقدر منها ما قام الدليل على تعيينه نصاً أو اجتهاداً.

قال العضد^(٩٧) في شرحه لمختصر ابن الحاجب: «فالمقتضى إذا كان ثمة

٩٦- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: البيع، باب في تضمين العارية، برقم (٣٥٦١)، ص ٥٣٩، عن سمره رضي الله عنه، والحاكم في المستدرک ٢ / ٤٧، وقال: «صحيح على شرط البخاري» ١. هـ. وضعفه الألباني في سنن أبي داود، ص ٥٣٩.

٩٧- هو: عضد الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن ركن الدين أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي، فقيه أصولي متكلم، له في الأصول (شرح مختصر ابن الحاجب)، مات سنة ٧٥٦ هـ. انظر: (الأعلام) ٣ / ٢٩٥.

تقديرات متعددة يستقيم الكلام بكل واحد منها فلا عموم له في مقتضاه فلا يقدر الجميع، بل يقدر واحد بدليل، فإن لم يوجد دليل معين لأحدها كان مجملاً بينها، وأما المقتضى إذا تعين بدليل فهو كظهوره، إذ لا فرق بين الملفوظ والمقدر في إفادة المعنى، فإن كان ظاهره عاماً فهو عام، وإلا فلا، فقد اختار (أي ابن الحاجب) أن له عموماً، وذلك أيضاً مما اختلف فيه^(٩٨) هـ.

قلت: وهذا الكلام دقيق، بالعناية حقيق.

القول الثاني: وذهب الحنفية^(٩٩)، وجمهور الشافعية^(١٠٠)، وبعض الحنابلة^(١٠١) إلى أن المقتضى لا عموم له، بل يُحمل اللفظ على أقربها إلى حقيقته، فإن تعذر ذلك كان اللفظ مجملاً. واستدلوا على ذلك بأربعة أدلة عقلية:

الأول: إن التقدير أمر دعت إليه الضرورة، وهي صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً، والضرورة تقدر بقدرها، فإذا ارتفعت بتقدير بعض المعاني المضمرة امتنع إضمار الجميع، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١٠٢)، فإنه أفاد: رفع الإثم والنسيان عن الأمة، ولا يمكن حمله على ظاهره لإفضائه إلى الكذب في كلام النبي عليه الصلاة والسلام، لأن الخطأ والنسيان واقعان من الأمة بالاتفاق، وما دام الأمر كذلك فلا بد من إضمار حكم يمكن نفيه ليصدق الكلام، وأحكام الخطأ والنسيان متعددة كما سبق، ولا يمكن حمل اللفظ على الجميع، لأن الإضمار على خلاف الأصل، والمقصود حاصل بإضمار البعض، وهو هنا (الإثم)، فوجب الاكتفاء به من أجل

٩٨- انظر: (شرح العضد على مختصر ابن الحاجب) ص ١٩٦.

٩٩- انظر: (أصول السرخسي) ١/ ٢٤٨.

١٠٠- انظر: (المستصفى) ٣/ ٢٧٠.

١٠١- انظر: (شرح الكوكب المنير) ٣/ ١٩٧.

١٠٢- سبق تخريجه في ص ٧.

تقليل مخالفة الأصل،

ولأن (الإثم) وهو حكم الآخرة مراد بالإجماع و به ترتفع الحاجة، ويصير الكلام به مفيداً.^(١٠٣)

قال السرخسي: «إن ثبوت المقتضى للحاجة والضرورة حتى إذا كان المنصوص مفيداً للحكم بدونه لا يثبت المقتضى لغةً ولا شرعاً، والثابت بالحاجة يتقدر بقدرها، ولا حاجة إلى إثبات صفة العموم للمقتضى، فإن الكلام مفيد بدونه، وهو نظير تناول الميتة، لما أبيح للحاجة تقدر بقدرها وهو: سد الرمق، وفيما وراء ذلك من الحمل و التمول و التناول إلى الشبع لا يثبت حكم الإباحة فيه بخلاف المنصوص، فإنه عامل بنفسه فيكون بمنزلة حل الذكية يظهر في حل التناول وغيره مطلقاً»^(١٠٤) هـ.

وأجيب عنه بثلاثة وجوه:

الأول: قولهم: إن المراد من الحديث نفي الإثم، قال عنه أبو الخطاب من الحنابلة^(١٠٥): لا يصح، لأنه لو أراد نفي الإثم لم يكن لهذه الأمة مزية على غيرها من الأمم، لأن الناسي وغيره من أهل الأعذار كالمخطئ والمكره غير مكلفين أصلاً في جميع الشرائع^(١٠٦) هـ.

الثاني: قولهم: إن المقصود حاصل بإضمار البعض، وهو هنا الإثم، فوجب الاكتفاء به من أجل تقليل مخالفة الأصل، فيجاء عنه: بأن إضمار أحد الحكمين ليس بأولى من الآخر، فإما ألا تضمراً حكماً أصلاً، وهو غير جائز، أو تضمير الكل

١٠٣- انظر: (تقويم الأدلة) ص ١٣٦، و(شرح المنار) لابن ملك ٥٤١، (الإحكام) للآمدي ٢ / ٣٦٣.

١٠٤- (أصول السرخسي) ١ / ٢٤٨-٢٤٩.

١٠٥- هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني البغدادي الحنبلي، فقيه أصولي، له في الأصول (التمهيد في أصول الفقه)، مات سنة ٥١٠ هـ. انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) ١ / ١١٨.

١٠٦- (التمهيد) ٢ / ٢٣٦.

وهو المطلوب. (١٠٧)

الثالث: استدلالهم بالحديث إنما يصح أن لو لم يكن لفظ (الرفع) دالا على رفع جميع أحكام الخطأ والنسيان، وليس الأمر كذلك، فإن قوله عليه الصلاة والسلام: «رفع عن أمي الخطأ والنسيان»، يدل على رفعهما مستلزماً لرفع أحكامهما، فإذا تعذر العمل به في نفي الحقيقة تعين العمل به في نفي الأحكام. (١٠٨)

وقلت أيضاً: هو مردود بتفسير النبي صلى الله عليه وسلم لتحريم شحوم الميتة على اليهود، فقد ذمهم على جميع التصرفات التي اقتضاها النص، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في الدليل الأول من أدلة القول الأول.

الدليل الثاني: قالوا: إن العموم من عوارض الألفاظ فلا يتحقق في المعاني. (١٠٩)

وأجيب عنه: بأن المقدر كالمفوض في إفادة المعنى، فيأخذ أحكامه، ويتصف بصفاته، وما دام أن العموم قد ثبت في اللفظ، فالمقدر الذي اقتضاه كذلك يثبت في العموم لعدم الفرق بينهما لغةً وعقلاً وشرعاً.

ثم إن المقتضى كالمحذوف، ولما كان المحذوف يجري فيه العموم والخصوص كما قررتهم آنفاً، فكذلك المقتضى لعدم الفرق بينهما. (١١٠)

الدليل الثالث: قالوا: إن التقدير خلاف الأصل، وإذا كان كذلك فينبغي ألا يتوسع فيه، فإذا ما اندفعت الضرورة بالقليل منه عمل به، وما سوى ذلك فإنه يبقى غير مشروع فيه. (١١١)

١٠٧- انظر: (الكاشف عن المحصول) للعجلي ٤ / ٣٦٢.

١٠٨- انظر: (الإحكام) للآمدي ٢ / ٣٦٤.

١٠٩- انظر: (تيسير التحرير) ١ / ٢٤٢.

١١٠- انظر: (شرح الكوكب المنير) ٣ / ٥٠٨.

١١١- انظر: (أصول السرخسي) ١ / ٢٥٠.

وأجيب عنه: بأن إضمار البعض ليس بأولى من الآخر، فإما ألا تضمّر حكماً أصلاً، وهو غير جائز، وإما أن تضمّر الكل وهو المطلوب. (١١٢)

الدليل الرابع: قالوا: إن المقتضى تبع للكلام المنصوص المقتضي التصحيح، وليس أصلاً فيه، فلو جعل هو كالمخصوص خرج من أن يكون تبعاً، ولما كان العموم صفة للمخصوص خاصة، فلا يجوز إثباته في المقتضى. (١١٣)

وأجيب عنه: بأن المقتضى بمنزلة النص، لذا كان الحكم الثابت به كالثابت بالنص، والنص يدخله العموم، فكذا المقتضى الذي هو بمنزلة النص يدخله العموم كذلك. (١١٤)

(انتهت الأقوال وأدلتها ومناقشاتها)

المطلب الرابع: الترجيح

بعد استعراض الأقوال في المسألة وأدلتها وما ورد عليها من اعتراضات ومناقشات، يظهر لي والله أعلم أن القول الراجح هو القول الأول وهو أن المقتضى له عموم لما يلي:

قوة أدلته وضعف ما ورد عليها من اعتراضات، وكونه قد تميز عن القول المخالف بدليل صحيح من السنة النبوية حيث إن النبي عليه الصلاة والسلام قد ذم اليهود على كل التصرفات التي يحتملها لفظ تحريم شحوم الميتة.

إن القول بعموم المقتضى في حديث الباب وهو «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» قد تأيد بأدلة من الكتاب والسنة، وإذا ثبت عموم المقتضى في هذا الحديث، ثبت في غيره بلا شك، فمن ذلك:

١١٢- انظر: (الكاشف عن المحصول) ٤/ ٣٦٢.

١١٣- انظر: (أصول السرخسي) ١/ ٢٤٩، و(كشف الأسرار) للبخاري ١/ ١٢١.

١١٤- انظر: (شرح مختصر ابن الحاجب) ص ١٩٦.

- قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(١١٥) ووجه الاستشهاد من الآية الكريمة: أن الله تعالى قد حكم بوجوب الضمان على المحرم إذا قتل الصيد حال العمد والاختيار، فدل بمفهومه المخالف على عدم وجوبه في حال الخطأ والنسيان، وإلا لم يكن لتخصيص الحكم بالعمد فائدة، وهو من أحكام الدنيا، فيكون المقتضى من حديث الباب عاماً في أحكام الدنيا والآخرة.

- وقوله تعالى ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١١٦) فإنه يدل على أن من أكره على قول كلمة الكفر غير مؤاخذ في الدنيا ولا في الآخرة.

- وقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلَيْتِمَ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطَعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(١١٧)، فإنه يدل على أن المقتضى من حديث الباب عام في رفع الإثم والقضاء.

- كما أنه قد جرى العمل منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام على عدم تضمين الصناع كالخياطين والنجارين ما تلف تحت أيديهم من أموال الناس إذا ادعوا تلفها بالخطأ أو النسيان، فلما كان عهد علي رضي الله عنه^(١١٨)، حكم بتضمينهم وقال: «لا يصلح الناس إلا هذا»^(١١٩)، لما علم من فساد ذم

١١٥- المائدة: ٩٥.

١١٦- النحل: ١٠٦.

١١٧- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا حنث ناسياً، برقم (٦٢٩٢)، ج٦ ص٢٤٥٥، ومسلم في صحيحه أيضاً، كتاب: الصيام، باب: أكل الناسي وشربه، برقم (١١٥٥)، ج٢ ص٨٠٩، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

١١٨- هو: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزوج ابنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها، استشهد سنة ٤٠ هـ رضي الله عنه. انظر: (الاستيعاب) ٣/ ١٠٨٩.

١١٩- أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى)، كتاب: الإجارة، باب: ما جاء في تضمين الأجراء، برقم (١١٦٦٤)، ج٦، ص٢٠٢.

الناس، وذلك يدل دلالة واضحة على أن الضمان لا يجب إذا أتلّف الإنسان مال أحد بالخطأ أو النسيان، وإنما عدل علي رضي الله عنه عن هذا الحكم سداً للذريعة المفضية إلى ضياع أموال الناس بدعوى الخطأ أو النسيان، وعليه فيكون مقتضى حديث الباب عاماً في أحكام الدنيا والآخرة لا يُخصص شيء منها إلا بدليل.

- إن القول بعموم المقتضى في حديث الباب أقرب وأليق بمقاصد الشريعة التي قصدت رفع الحرج عن المكلفين، فلو تحمل الشخص تبعه أخطائه ونسيانه لأدى ذلك إلى الحرج الذي رفعه الله تعالى عنا بقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(١٢٠) لأن الخطأ والنسيان من الصفات التي فطر الله تعالى الناس عليها ولم يسلم منه حتى الأنبياء، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴾^(١٢١) ونسي عليه الصلاة والسلام في الصلاة كما في حديث ذي اليمينين^(١٢٢).

فإن قال قائل: قد دلت أدلة على وجوب الضمان على المخطئ، والقضاء على الناسي، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾^(١٢٣)، وقوله عليه الصلاة والسلام: « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ »^(١٢٤) وحديث ذي اليمينين^(١٢٥)، فلم لا تجعل ذلك أصلاً في عدم عموم المقتضى وما سبق مستثنى عنه؟.

١٢٠- الحج: ٧٨.

١٢١- طه: ١١٥.

١٢٢- سبق تخريجه في ص ١٩.

١٢٣- النساء: ٩٢.

١٢٤- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلاة، باب: من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، برقم (٥٩٧)، ج ١ ص ١٢٢، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

١٢٥- سبق تخريجه ص ١٩.

قلت: ما ذكرته أنت من الفروع أولى بالاستثناء، لعظم شأن النفس والصلاة، والأصل أن قاتل النفس خطأ، وتارك الصلاة سهواً غير مؤاخذ في الدنيا، لا بكفارة، ولا بقضاء، وإنما وجب عليه ذلك، سدا للذريعة المفضية إلى قتل النفس وترك الصلاة بدعوى الخطأ والنسيان اللذين لا يمكن التحقق منهما.

وهكذا في كل مسألة وردت الشريعة فيها بوجوب الجزاء الدنيوي على المخطئ والناسي، إذا تأملتها وجدت فيها معنى يقتضي تلك المؤاخذة.

٣- إن القول بعموم المقتضى قد تأيد بفهم الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، حيث صح أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة لميمونة رضي الله عنها^(١٢٦) فقال: «أَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بَهَا؟» قالوا يا رسول الله: إنها ميتة! فقال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»^(١٢٧)، ووجه الاستشهاد من الحديث: أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين فهموا من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾^(١٢٨) عموم المقتضى من الأكل والانتفاع بالإهاب وهو (الجلد)^(١٢٩) ونحوه، ففهموا تحريم ذلك كله، وهم عرب أقحاح فهمهم للنصوص حجة يستند الفقيه عليها، كما أن قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» يدل على تخصيص ذلك المقتضى، وإذا جاز تخصيصه دل ذلك على عمومه في غير هذه الصورة.

٤- كما أن قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» يدل على تخصيص ذلك المقتضى، وإذا جاز تخصيصه دل ذلك على عمومه في غير هذه الصورة.

١٢٦- هي: أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث بن حزن العامرية الهلالية، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، كانت من سيدات النساء، ولها فضائل ومناقب وأحاديث، توفيت سنة ٥١ هـ رضي الله عنها. انظر: (الاستيعاب) ٤/ ١٩١٤.

١٢٧- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الزكاة، باب: الصدقة على موالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، برقم (١٤٩٢)، ج ٢ ص ١٦٤.

١٢٨- المائة: ٣.

١٢٩- انظر: (النهاية) لابن الأثير ١/ ٨٣.

٥- إن القول بعموم المقتضى فيه تكثير لفائدة اللفظ الموضوع لإفادة المعاني المرجوة من وضع اللغة، وفي المقابل فإن القول بعدم عمومه فيه تعطيل لفوائد اللفظ.

٦- «إن القول بعدم عموم المقتضى يترتب عليه في بعض الأحيان أحكام مخالفة لمنطق الشرع والعقل، كالقول بصحة تصرفات المخطئ والمكره، وعدم صحة صلاة من تكلم سهوا في الصلاة»^(١٣٠)، كما سيأتي في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني

أثر الخلاف في المسألة في اختلاف الفقهاء

لقد كان للخلاف في المسألة أثر كبير في اختلاف الفقهاء فمن ذلك:

١- تبييت نية الصيام من الليل: ذهب الجمهور من المالكية^(١٣١)، والشافعية^(١٣٢)، والحنابلة^(١٣٣)، إلى عدم صحة صيام من لم ينوه من الليل، واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَّامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»^(١٣٤) ووجه الاستدلال من الحديث أن قوله عليه الصلاة والسلام «فلا

١٣٠- انظر: (أثر الاختلاف في قاعدة عموم المقتضى في اختلاف الفقهاء) أ.د/ محمد الغرايبة ود/ علي الزقيلي، ص ٨٠.

١٣١- انظر: (مواهب الجليل) ٢/ ٤١٩.

١٣٢- انظر: (المجموع شرح المذهب) ٦/ ٢٨٩.

١٣٣- انظر: (المبدع) ٣/ ١٧.

١٣٤- أخرجه النسائي سننه، كتاب الصيام، برقم (٢٦٥٢)، ج ٣ ص ١٧٠.

والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب الدخول في الصوم بالنية، برقم (٧٩٠٩)، ج ٤ ص ٣٤٠ وأبو داود في سننه، بلفظ (من لم يجمع الصيام) كتاب الصوم، باب النية في الصيام، برقم (٢٤٥٤)، ص ٣٧٢.

والترمذي في سننه بلفظ أبي داود، أبواب الصوم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، برقم (٧٣٠)، ٣/ ٩٩، كلهم عن أم المؤمنين حفصة بنت مر رضي الله عنهما.

قال عنه ابن كثير في (تحفة الطالب) ١/ ٣٠٦: "... وإسناد هذا الحديث حسن جيد... " ١. هـ.

وقال ابن حجر في (التلخيص الحبير) ٢/ ٤٠٧: "اختلف الأئمة في رفعه ووقفه" ١. هـ =

صيام له» لا يصدق إلا بتقدير كلام محذوف هو (لا صيام صحيح أو كامل)، وبناء على قولهم بعموم المقتضى فإنه يحمل على الأمرين.

وذهب الحنفية إلى صحة صيامه، وأولوا الحديث السابق بأنه لنفي الفضيلة والكمال، وأيدوا مذهبهم بحديث الأعرابي الذي شهد برؤية الهلال بعد طلوع الفجر.

قال في الهداية: «ولنا قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد الأعرابي برؤية الهلال: «أَلَا مَنْ أَكَلَ فَلَا يَأْكُلَنَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيَصُمْ»^(١٣٥) وما رواه - أي من حديث تبييت النية - محمول على نفي الفضيلة والكمال»^(١٣٦).

٢- حكم من أكل مخطئاً أو مكرهاً وهو صائم؛ حيث ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن صومه صحيح ولا قضاء عليه^(١٣٧)، واستدلوا على ذلك بعموم المقتضى في قوله عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ عَنِّ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١٣٨)، وأيدوا ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(١٣٩)، وفي رواية لابن

= وقال في (الدراية) ١/ ٢٧٥: "... وإسناده صحيح...". هـ.

وصححه الألباني في حكمه على أحاديث أبي داود ص ٣٧٢.

١٣٥- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب إذا نوى بالنهار صوماً، برقم (١٩٢٤)، ج ٣ ص ٢٩، ومسلم في صحيحه أيضاً، كتاب الصيام، باب من أكل في عاشوراء فليكيف بقية يومه، برقم ١٣٥ / ١١٣٥، ج ٢ / ٧٩٨، كلاهما عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

وصيام عاشوراء وهو العاشر من محرم كان فرضاً قالت عائشة رضي الله عنها: إن قريشا كانت تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى فرض رمضان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من شاء فليصمه، ومن شاء أفطر) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصوم، باب: وجوب صوم رمضان، برقم (١٨٩٣)، ٢ / ٢٧٦.

١٣٦- (الهداية في شرح بداية المبتدي) ١ / ١١٦.

١٣٧- انظر: (المهذب) للشيرازي ١ / ١٨٣، و(المبدع) لابن مفلح ٣ / ٢٦.

١٣٨- سبق تخريجه في ص ٧.

١٣٩- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأيمان والنذور، باب: إذا حنث ناسياً، برقم (٦٢٩٢)، ج ٦ ص ٢٤٥٥، ومسلم في صحيحه أيضاً، كتاب: الصيام، باب: أكل الناسي وشربه، برقم (١١٥٥)، ج ٢ ص ٨٠٩، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

حبان^(١٤٠) والدارقطني^(١٤١) «ولا قضاءَ عَلَيْهِ»^(١٤٢).

وذهب الحنفية إلى فساد صومه ووجوب القضاء عليه، وحملوا لفظ الحديث (رُفِعَ) على العقاب الأخرى.^(١٤٣)

ولكنهم لم يقولوا بفساد صيام من أكل ناسياً للحديث السابق، فإنه نص في الناسي، ولو لم يرد، لفسد صيام من أكل ناسياً عندهم أيضاً.^(١٤٤)

٣- طلاق المكره^(١٤٥): ذهب المالكية^(١٤٦)، والشافعية^(١٤٧)، والحنابلة^(١٤٨)، إلى أن طلاق المكره لا يقع، واحتجوا على ذلك بعموم المقتضى في قوله عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١٤٩)، وأيدوا احتجاجهم بحديث: «لَا طَلَّاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي غَلَّاقٍ»^(١٥٠)، والغلاق الإكراه، كما في النهاية لابن الأثير^(١٥١)، وعلل ذلك بقوله: «لأن المكره مغلق

١٤٠- هو: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي الدارمي البستي، حافظ محدث، له في الحديث (الصحيح)، مات سنة ٣٩٥هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء) ٢٨ / ١٧.

١٤١- هو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، محدث، له في الحديث (السنن)، مات سنة ٣٨٥هـ. انظر: (سير أعلام النبلاء) ١٦ / ٤٥٧.

١٤٢- انظر: صحيح ابن حبان، كتاب: الصوم، باب: ذكر نفي إيجاب القضاء والكفارة عن الأكل الصائم في شهر رمضان ناسياً، برقم (٣٥٢١)، ج ٨، ص ٢٨٧. و سنن الدارقطني، كتاب: الصيام، باب: تبييت النية من الليل وغيره، برقم (٢٨)، ج ٢ ص ١٧٨ - ١٧٩.

١٤٣- انظر: (فتح القدير) ٢ / ٦٣، و (حاشية ابن عابدين) ٢ / ٤٠٠.

١٤٤- انظر: (حاشية ابن عابدين) ٢ / ٤٠٠، ٣٩٤.

١٤٥- الإكراه المقصود هنا هو الإكراه الملجئ وهو الذي لا يبقى للإنسان معه قدرة ولا اختيار - كالإلقاء من شاهق، فإن لم يكن كذلك فلا خلاف في أنه لا يمنع صحة التصرف. انظر: (نهاية السؤل) ١ / ١٥٠.

١٤٦- انظر: (الكافي) لابن عبد البر ١ / ٢٦٢.

١٤٧- انظر: (مغني المحتاج) ٣ / ٢٨٩.

١٤٨- انظر: (المغني) لابن قدامة ٧ / ١١٨.

١٤٩- سبق تخريجه في ص ٧.

١٥٠- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: الطلاق، باب: في الطلاق على الغلط، برقم (٢١٩٣)، ص ٣٣٢، عن عائشة رضي الله عنها.

قال عنه الحافظ ابن حجر في (التلخيص الحبير) ٣ / ٢١٠: "في إسناده محمد بن عبيد الله أبي صالح وقد وضعه أبو حاتم الرازي" هـ.

وقد حسنه الألباني في حكمه على أحاديث أبي داود انظر سنن أبي داود ص ٣٣٢.

١٥١- انظر: (النهاية) لابن الأثير ٣ / ٣٧٩.

عليه في أمره ومضيق عليه في تصرفه كما يغلق على الإنسان»^(١٥٢)
وذهب الحنفية إلى وقوع طلاق المكره، واحتجوا على ذلك بقياسه على
الهازل فقالوا: إنه قصد إيقاع الطلاق في منكوحته في حال أهليته.
ولأنه عرف الشرين واختار أهونهما، وهذا آية المقصود والاختيار، إلا أنه
غير راض بحكمه، وذلك غير محل به كالهازل.^(١٥٣)

وقالوا عن حديث الباب إنه من باب عموم المقتضى ولا عموم له، ولا يجوز
تقدير الحكم الذي يعم أحكام الدنيا وأحكام الآخرة، بل إما حكم الدنيا وإما حكم
الآخرة، والإجماع على أن الآخرة مراد، فلا يراد الآخر والإعم.^(١٥٤)

٤- وجوب النية في الوضوء والغسل: ذهب المالكية^(١٥٥)، والشافعية^(١٥٦)،
والحنابلة^(١٥٧)، إلى أن النية فرض من فروض الوضوء. واحتجوا على ذلك
بعموم المقتضى في قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».^(١٥٨)

قال ابن حجر^(١٥٩): «والحديث متروك الظاهر، لأن الذوات غير منتفية، إذ
التقدير: لا عمل إلا بالنية، فليس المراد نفي ذات العمل، لأنه قد يوجد بغير نية،
بل المراد نفي أحكامها كالصحة والكمال، لكن نفي الصحة أولى، لأنه أشبه بنفي
الشيء نفسه، ولأن اللفظ دل على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات

١٥٢- المصدر السابق ٣/ ٣٧٩ - ٢٨٠.

١٥٣- انظر: (فتح القدير) ٣/ ٣٩.

١٥٤- المصدر السابق نفسه.

١٥٥- انظر: (مواهب الجليل) ١/ ٣٢٢.

١٥٦- انظر: (مغني المحتاج) ١/ ٤٧.

١٥٧- انظر: (شرح منتهى الإرادات) للبهوتي ١/ ٥١.

١٥٨- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، برقم (١)، ج ١ ص ٣، ومسلم في صحيحه أيضا، كتاب: الإمارة، باب: إنما الأعمال بالنية، برقم (١٩٠٧ / ١٥٥)، ج ٣ ص ١٥١٥، كلاهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

١٥٩- هو: أحمد بن علي بن محمد بن علي العسقلاني المعروف بابن حجر، إمام المحدثين، له مصنفات كثيرة منها (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)، مات سنة ٨٥٢هـ انظر: (البدر الطالع) ١/ ٨٧.

بالتبع ، فلما منع الدليل نفي الذات بقيت دلالاته على نفي الصفات مستمرة^{١٦٠} . هـ

وذهب الحنفية إلى أن النية في الوضوء ليست بفرض ، بل هي سنة يصح الوضوء بدونها ، وإنما تُطلب النية لتحصيل الثواب .

وتأولوا هذا الحديث بأن المراد: إنما ثواب الأعمال بالنيات^(١٦١) .

قال السرخسي: «وبه نجيب عن استدلاله بالحديث ، فإن المراد: أن ثواب العمل بحسب النية ، وبه نقول» ا. هـ^(١٦٢) .

٥- حكم صلاة من تكلم فيها ناسيا أو مخطئا: ذهب الجمهور من المالكية^(١٦٣) ، والشافعية^(١٦٤) ، والحنابلة^(١٦٥) ، إلى صحة صلاة من تكلم فيها ناسيا أو مخطئا ، واستدلوا على ذلك بعموم المقتضى في قوله عليه الصلاة والسلام: «رُفِعَ عَنِّ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنُّسْيَانَ»^(١٦٦) حيث يشمل رفع الإثم والإعادة .

وذهب الحنفية إلى بطلان صلاته لأن الحديث محمول على رفع الإثم فقط ، ولا يشمل رفع الإعادة ، لأنه من قبيل المقتضى ولا عموم له عندهم^(١٦٧) .

٦- ضمان الطبيب: إذا ترتب على علاج الطبيب موت المريض أو تلف عضو منه ، فإنه غير آثم ولا ضامن لقيمة التلف عند من يقول بعموم المقتضى لأنه مخطئ والمخطئ غير مؤاخذ في الدنيا والآخرة استنادا لحديث المسألة ، كما

١٦٠- (فتح الباري) ١/ ٩

١٦١- انظر: (المبسوط) ١/ ٧٢ .

١٦٢- المصدر السابق نفسه .

١٦٣- انظر: (حاشية الدسوقي) ١/ ٤٥٤

١٦٤- انظر: (مغني المحتاج) ١/ ١٩٥ .

١٦٥- انظر: (كشف القناع) ١/ ٤٠١ .

١٦٦- سبق تخريجه في ص ٨ .

١٦٧- انظر: (المبسوط) ١/ ١٧٠-١٧١ ، و (فتح القدير) ١/ ٢٨٠-٢٨١ .

أن القول بتضمينه يجعل الأطباء يحجمون عن معالجة المرضى فيقع الناس في الحرج والمشقة بذلك والحرج مرفوع في الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (١٦٨).

أما من يقول بعدم عموم المقتضى فإنه يضمن الطبيب دية المريض إذا مات على يديه أو قيمة عضوه إذا أتلفه، لأن رفع الخطأ عند هؤلاء محمول على رفع الإثم فقط. (١٦٩)

٧- إذا جامع المعتكف ناسياً لا عتكافه: ذهب الحنفية^(١٧٠)، والمالكية^(١٧١)، والحنابلة^(١٧٢)، إلى بطلان اعتكافه، بناء على القول بعدم عموم المقتضى في قوله عليه الصلاة والسلام: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان».

وذهب الشافعية إلى عدم بطلانه بناء على القول بعموم المقتضى في الحديث السابق. (١٧٣)

٨- النسيان بالأكل أو الشرب في الصلاة: ذهب الجمهور من المالكية^(١٧٤)، والشافعية^(١٧٥)، والحنابلة^(١٧٦)، إلى أن من أكل أو شرب في صلاته ناسياً، فإن صلاته صحيحة وليس عليه إعادتها، وذلك لعموم المقتضى في حديث الباب.

١٦٨- الحج: ٧٨
١٦٩- انظر: (أثر الاختلاف في قاعدة عموم المقتضى في اختلاف الفقهاء) أ.د/ محمد الغرايبة ود/ علي

الزقيلي، ص ٨٨

١٧٠- انظر: (المبسوط) ٢/ ٢٨٤.

١٧١- انظر: (مواهب الجليل) ٢/ ٤٥٦.

١٧٢- انظر: (المبدع) ٣/ ٧٥.

١٧٣- انظر: (المجموع شرح المهذب) ٦/ ٥٢٧.

١٧٤- انظر: (التاج والإكليل) ٢/ ٣٢١.

١٧٥- انظر: (الحاوي) ٣/ ٤٣١.

١٧٦- انظر: (المغني) لابن قدامة ٢/ ٤٧.

وذهب الحنفية إلى بطلان صلاته، بناء على القول بعدم عموم المقتضى في الحديث السابق. (١٧٧)

٩- حكم من نسي الماء في رحله فتيمة وصلى ثم ذكر وجود الماء: ذهب الشافعية في الجديد (١٧٨)، والحنابلة (١٧٩)، إلى أنه يعيد صلاته.

وذهب أبو حنيفة (١٨٠)، والشافعي في القديم (١٨١)، إلى أنه لا يعيد وصلاته صحیحة.

وذهب المالكية على أنه يعيد ما دام أنه في الوقت فإذا خرج الوقت سقطت الإعادة. (١٨٢)

فمن قال بالإعادة، فبناء على القول بعدم عموم المقتضى في حديث الباب، ومن لم يقلل بها فبناء على القول بعموم المقتضى.

١٠- نسيان المصلي النجاسة على بدنه: ذهب الحنفية (١٨٣)، والشافعية في الجديد (١٨٤)، والحنابلة (١٨٥)، إلى بطلان صلاة من صلى ناسياً للنجاسة على بدنه.

وذهب الشافعية في القديم إلى عدم بطلانها. (١٨٦)

وذهب المالكية إلى صحتها مع استحباب إعادتها في الوقت. (١٨٧)

١٧٧- انظر: (المبسوط) ٤ / ١٢١.

١٧٨- انظر: (المجموع شرح المهذب) ٢ / ٢٦٤.

١٧٩- انظر: (الكافي) لابن قدامة ١ / ١٢٧.

١٨٠- انظر: (الهداية) ١ / ٢٩.

١٨١- انظر: (المجموع شرح المهذب) ٢ / ٢٦٤.

١٨٢- انظر: (التاج والإكليل) ١ / ٥٢٦.

١٨٣- انظر: (تحفة الفقهاء) ١ / ٢١٩.

١٨٤- انظر: (المجموع شرح المهذب) ٣ / ١٣٢.

١٨٥- انظر: (شرح منتهى الإرادات) ١ / ١٦٢.

١٨٦- انظر: (المجموع شرح المهذب) ٣ / ١٣٢.

١٨٧- انظر: (حاشية الدسوقي) ١ / ٦٨.

فمن قال بصحتها، فبناء على القول بعموم المقتضى في حديث الباب، ومن قال ببطلانها، فبناء على عدم القول بعموم المقتضى في حديث الباب.

تنبيه:

ذكر الحنفية في كتبهم بعضاً من الفروع التي حكموا فيها بناء على عدم القول بعموم المقتضى وحكموا فيها خلافاً مع الشافعي، فمن ذلك:

١- إذا قال: إن أكلت فعبدني حر، ونوى طعاماً دون طعام، قالوا فعند الشافعي تعمل نيته لأن المقتضى له عموم عنده فيجوز تخصيصه إذا، وعندهم لا تعمل نيته لأن المقتضى لا عموم له عندهم ونية التخصيص فيما لا عموم له لغو.

٢- إذا قال: إن اغتسلت الليلة فعبدني حر، ونوى الاغتسال من الجنابة، لم تعمل نيته، بناء على أنه تخصيص للمقتضى وليس له عموم عندهم فلا يجوز تخصيصه.

٣- إذا قال: إذا ساكنت فلانا فزوجتي طالق، ونوى شخصاً بعينه، فإن نيته باطلة لأن المقتضى لا عموم له عندهم فلا يجوز تخصيصه.^(١٨٨)

وإن المتأمل لهذه الفروع وأشباهاها يجد أنها لا تمت بأدنى صلة لعموم المقتضى، ذلك أن المقتضى كما علمنا هو ما يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً، وهذه الأمثلة ليست كذلك، بل هي من قبيل الفعل المتعدي الواقع في سياق الشرط، وهذا من صيغ العموم المختلف في دلالتها عليه،^(١٨٩)

وليست من قبيل عموم المقتضى، ولذلك جرى التنبيه عليها.

١٨٨- انظر: (أصول السرخسي) ١/ ٢٥٠.

١٨٩- انظره إن شئت في: (البحر المحيط) ٤/ ١٦٦.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أذكر لك أخي القارئ أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

١- الراجح أنه لا فرق بين المقتضى والمحذوف، وأن متأخري الحنفية إنما وضعوا بينهما فروقاً من أجل أن تتطابق فروع أئمتهم مع القول بعدم عموم المقتضى.

٢- محل النزاع في عموم المقتضى فيما إذا تعددت مقتضيات اللفظ وأمكن حمله على الجميع ولم يدل دليل على تعيين أحدها، أما إذا لم يمكن حمله على الجميع بأن كانت متنافية فحينئذ يكون اللفظ مجملاً ويبحث عن بيان له، أو دل دليل على تعيين أحدها، أو كان المقتضى واحداً، فإنه يحمل اللفظ عليه بالاتفاق.

٣- القول الراجح هو القول بعموم المقتضى وذلك لقوة أدلته التي من أقواها: ذم النبي صلى الله عليه وسلم لليهود على جميع التصرفات المحتملة للفظ تحريم شحوم الميتة، وأيضاً فإن أقوال الخصم ضعيفة ومحتملة لاستناد أغلبها إلى العقل.

٤- يشترط للعمل بعموم المقتضى شرطان: الأول: أن يمكن حمل اللفظ على جميع المقتضيات، فإن لم يمكن ذلك كان اللفظ مجملاً. والثاني: أن لا يدل دليل خارجي على تخصيص أحدها بحكم مخالف، فإن دل دليل خارجي عليه حمل اللفظ عليه بالاتفاق.

٥- القاعدة في النسيان والخطأ والإكراه الملجئ، أن العبد غير مؤاخذ بترك الواجب أو بفعل المحرم خطأً أو نسياناً سواء أكان ذلك في حقوق الله تعالى أم في حقوق العباد.

٦- إن القول بتضمين من أتلف مال إنسان بالخطأ أو النسيان أو الإكراه، ليس لعدم عموم المقتضى، وإنما سداً للذريعة المفضية إلى إتلاف أموال الناس بدعوى الخطأ والنسيان.

ختاماً - أسأل الله العليّ القدير أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله من العلم النافع الذي لا ينقطع أجره، وأن يرحم من لقيه من علمائنا، وأن يبارك في الأحياء منهم، الذين أناروا لنا طرق فهم كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، إنه سميع قريب مجيب الدعاء، ، ،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

أ- القرآن الكريم

ب- السنة النبوية الشريفة.

- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، رسالة دكتوراه، للدكتور / مصطفى سعيد الخن، ط ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢، مؤسسة الرسالة.
- أثر الاختلاف في قاعدة عموم المقتضى في اختلاف الفقهاء: للدكتور / محمد الغرايبة والدكتور علي الزقيلي، منشور بالمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد ١، ١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م.
- أصول السرخسي: لمحمد بن أحمد السرخسي، ت: ٤٩٠ هـ، تحقيق / أبي الوفاء الأفغاني، د. ط، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ هـ، طبعة: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- أصول الفقه الميسر: للدكتور / شعبان محمد إسماعيل، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، الناشر: دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
- الإحكام في أصول الأحكام: لعلي بن أبي علي بن محمد الأمدي (ت ٦٣١ هـ)، طبعة سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م، مكتبة ومطبعة: محمد علي صبيح وأولاده، مصر.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: لمحمد بن علي الشوكاني، (ت ١٢٥٥ هـ)، بهامشه العبادي على شرح المحلي على الورقات، طبعة دار الفكر، بيروت - لبنان.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله

- بن محمد بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، طباعة ونشر: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، مصر.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: لخير الدين الزركلي، ط ٥، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، طبعة: دار العلم للملايين.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، مصور عن الطبعة القديمة الأصلية.
- البحر المحيط في أصول الفقه: لمحمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ط ٢، ١٤١٣ هـ، طبعة وزارة الأوقاف الكويتية، دار الصفوة.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، ت: ٥٨٧ هـ، ط ٢، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، ت: ١٢٥٠ هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- التاج والإكليل لمختصر خليل: لمحمد بن يوسف بن أبي القاسم الغرناطي أبو عبدالله المواقي المالكي، ت ٨٩٧ هـ، ط ١، ١٤١٦ هـ-١٩٩٤ م، دار الكتب العلمية.
- تاريخ بغداد: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: لإسماعيل بن عمرو بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: عبد الغني بن حميد الكبيسي، ط ١، ١٤٠٦ هـ،

- طبع: دار حراء - مكة المكرمة.
- تحفة الفقهاء: لمحمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي، ت ٥٤٠هـ، ط ٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
 - تخريج الفروع على الأصول: لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني، ت: ٦٥٦هـ، تحقيق الدكتور / محمد أديب الصالح، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض.
 - تقويم الأدلة على كتاب التحرير في تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع: لأبي زيد الدبوسي، ت ٤٣٠هـ، تحقيق: صبحي محمد جميل خياط، رسالة دكتوراه بكلية الشريعة جامعة الأزهر.
 - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م، دار الكتب العلمية.
 - التلويح - حاشية على التوضيح: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ت ٧٩٢هـ، د.ت، د.ط، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
 - التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه: لابن أمير الحاج الحلبي (ت ٨٧٩هـ)، ضبطه وصححه: عبدالله محمود عمر، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
 - التمهيد في أصول الفقه: لمحمود بن أحمد بن الحسن أبي الخطاب الكلوزاني، (ت ٥١٠هـ)، تحقيق: د / مفيد محمد أبو عمشة و د / محمد علي إبراهيم، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، طبع: دار المدني، جدة الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

- تيسير التحرير: لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحنفي، طبع / دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لمحيي الدين أبي محمد عبدالقادر بن محمد القرشي، ت: ٧٧٥هـ، تحقيق د / عبد الفتاح الحلو، طبعة سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير: لشمس الدين محمد عرفة الدسوقي، د.ت، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: لمحمد أمين ابن عابدين، ت: ١٢٥٢هـ، ط ٢، سنة ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- حاشية الرهاوي على ابن ملك: ليحيى الرهاوي المصري، ١٣١٥هـ، المطبعة العثمانية.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي، ت ٤٥٠هـ، تحقيق: الشيخ / علي محمد معوض والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- الدراية في تخريج احاديث الهداية: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر

- العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد - الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢ م.
- ذيل طبقات الحنابلة: لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، طبعة سنة ١٣٧٢هـ، مكتبة السنة المحمدية ودار المعرفة، بيروت - لبنان.
- الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب: لمحمد بن محمود بن أحمد البابرني الحنفي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور / ضيف الله بن صالح العمري والدكتور / ترحيب بن ربيعان الدوسري، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م، طبع ونشر: مكتبة الرشد المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الرسالة التدمرية: لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني الدمشقي، ت: ٧٢٨هـ، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥ م، طبعة شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت ٧٧١هـ، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩ م، عالم الكتب، بيروت.
- سنن الترمذي: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ) حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه العلامة المحدث: محمد

- ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط ١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.
- السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت ٤٥٨هـ، ط ١، ١٣٥٤هـ، طبعة مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد - الهند، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، ت ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة سنة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي وشركاه.
- سنن النسائي: لأحمد بن شعيب النسائي، ت ٣٠٣هـ، رقم فهارسه: عبدالفتاح أبو غدة، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ٤ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، طبع: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- شذا العرف في فن الصرف: للشيخ / أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، ت ١٣١٥هـ، شرحه وفهرسه واعتنى به الدكتور / عبدالحميد هندراوي، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب: للقاضي عضد الملة والدين عبدالرحمن بن أحمد الأيجي، ت: ٧٥٦هـ، ضبطه ووضع حواشيه: فادي نصيف وطارق يحيى، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، طبعة دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان.

- شرح الكوكب المنير: لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الحنبلي المعروف بابن النجار، (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور / محمد الزحيلي والدكتور / نزيه حماد، طبعة سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، طبع في دار الفكر بدمشق، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة - جامعة أم القرى.

- شرح المنار وحواشيه من علم الأصول: لعز الدين عبداللطيف بن عبدالعزيز، دار سعادات، المطبعة العثمانية، ١٣١٥هـ.

- شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى: لمنصور بن يونس البهوتي، ت: ١٠٥١هـ، ط ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م، عالم الكتب، بيروت - لبنان.

- صحيح البخاري: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، طبعة محققة على عدة نسخ وعن نسخة فتح الباري التي حققها الشيخ / عبد العزيز بن باز، ط ١، ١٤١١هـ ١٩٩١م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، دار الفكر، بيروت - لبنان.

- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ) تحقيق: محمود محمد الطناج وعبد الفتاح محمد الحلو، ط ١، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- طبقات الفقهاء: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، طبعة سنة ١٩٧٠م دار الرائد العربي، بيروت - لبنان.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت ٨٥٢هـ، تحقيق / الشيخ عبد العزيز بن باز ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها / محمد فؤاد عبد الباقي، ط ٤، ٢٠٠٣م ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فتح القدير على العاجز الفقير: للإمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي المعروف بكمال الدين ابن الهمام الحنفي، ت: ٨٦١هـ، ط الأميرية الأولى، سنة ١٣١٥هـ.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية: لمحمد عبد الحكي اللكنوي، ت: ١٢٩١هـ، الناشر: قديمي كتب خانة، آرام باغ - كراچي.
- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت: لعبد العلي بن نظام الدين الأنصاري، مطبوع مع المستصفي للغزالي، ط ١، ١٣٢٤هـ، الطبعة الأميرية ببولاق مصر.
- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت ٨١٧هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.
- الكاشف عن المحصول في علم الأصول: لمحمد بن محمود العجلي، ط ١، ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكافي في فقه الإمام أحمد: لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، ت ٦٢٠هـ، ط ١،

- ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية.
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: لأبي عمر عبد البر النمري القرطبي، ت ٤٦٣هـ، تحقيق: محمد بن محمد الموريتاني، طبع دار الهدى للطباعة، سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- كشاف القناع عن متن الإقناع: لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي، ت ١٠٥١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- كشف الأسرار في أصول فخر الإسلام البزدوي: لعبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ)، طبعة جديدة بالأوفست سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، على نفقة دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي الإفريقي، ت ٧١١هـ، ط ٣، ١٤١٤هـ، دار صادر - بيروت
- المبدع في شرح المقنع: لإبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن مفلح، ت ٨٨٤هـ، ط ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. مطبوع مع المقنع لابن قدامة.
- المبسوط: لشمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، ت ٤٩٠هـ، ط ٣، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م، دار المعرفة والنشر، بيروت - لبنان.
- المجموع شرح المذهب: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت ٦٧٦هـ، دار الفكر - بيروت.
- مجمع الدرر في شرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن أسعد بن محمد اليميني التستري الشافعي (ت ٧٣٢هـ)،

- حقق جزءاً منه: د / عبدالرحمن بن غازي خصيفان، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.
- مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين.
- مختار الصحاح: للشيخ محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، قام بترتيبه: محمود خاطر، راجعته وحققته لجنة من علماء العربية، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، ت ٦٤٦هـ، دراسة وتحقيق: د / نذير حمادو، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.
- المستدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، ت ٤٠٥هـ، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- المستصفي من علم الأصول: للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). دراسة وتحقيق الدكتور / حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر.
- المغني في أصول الفقه: لجلال الدين عمر بن محمد الخبازي، تحقيق الدكتور / محمد مظهر بقا ط ١، ١٤٠٣هـ، إصدار جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- المغني: لأبي محمد عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي، ت ٦٢٠هـ، تحقيق الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبدالفتاح الحلو، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بالقاهرة، وطبعة مكتبة الرياض

- الحديثة سنة ١٠٤١هـ ١٩٨١م - الرياض.
- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: للإمام الشيخ / محمد الخطيب الشربيني الشافعي، ت ٩٧٧هـ، الناشر: المكتبة الإسلامية لصاحبها: الحاج رياض الشيخ.
 - المقتضى والمحذوف عند الأصوليين: للدكتور / العبد خليل أبو عيد، منشور بالمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الثاني، العدد ٢، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
 - المهذب: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، ت ٤٧٦هـ، وبذيل صحائفه: النظم المستعذب في شرح غريب المهذب لمحمد بن أحمد بن بطل الركبي، ط ٢، ١٣٧٩هـ ١٩٥٩م، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
 - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب الرعيني، ت (٩٥٤)، ط الأولى، ١٤١٦هـج - ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ميزان الأصول في نتائج العقول: لعلاء الدين شمس النظر أبي محمد بن أحمد السمرقندي، ت ٥٣٩هـ، تحقيق / محمد زكي عبد البر، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطابع الدوحة الحديثة بقطر.
 - النكت والعيون (تفسير الماوردي): لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي، ت ٤٥٠هـ، تحقيق / السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية - مؤسسة الكتب الثقافية.
 - نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول: لجمال الدين

- عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق: د / شعبان محمد إسماعيل، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م، دار ابن حزم، بيروت - لبنان.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي العادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، ت ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود الطناجي، طبعة ينة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م، المكتبة العلمية - بيروت.
- الهداية في شرح بداية المبتدي: لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الميرغاني الحنفي، ت ٥٩٣هـ، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- هدية العارفين في اسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي، ت ١٣٣٩هـ، مكتبة المثنى، بيروت - لبنان.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (ت ٩٨١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، ١٣٦٧هـ، مطبعة السعادة بمصر.

Abstract

The Generalization of Almuqtadha and its Impact in the Scholars' Disagreement

Dr. Abed AL-Rahman Bin Ghazi Taha Khusiafan

The study addressed an important fundamental issue called «the generalization of Almuqtadha» which is interpreted by the researcher as: one meaning or more that depends on the validity of speech or authenticity of speech legitimately or mentally

The researcher, then, comes to the fact that some of the late Hanafis were able to differentiate between what depends on the validity of the speech and the authenticity of speech legitimately or mentally. Thus, they called the former «Almuqtadha» and the latter «the discarded»

The researcher has also concluded that there was a dispute among the fundamentalists in the generalization of Almuqtadha.

Most of the scholars loaded the utterance on the whole meanings applicable for assessment in which they supported the view of the generalization of almuqtadha. As for hanafi scholars and some followers of other sects loaded it to one meaning and stated that almuqtadha has no generalization.

Then, the favor of the generalization of almuqtadha was given over all which is evidenced by many proofs either already published in the books of principles of jurisprudence (Fiqh) or the ones bestowed by Allah upon the researcher.

The researcher has also concluded that the dispute has led to more disputes in the sub division of the principle of jurisprudence that the paper referred to some of them earlier

حكم الكفارة في القتل العمد
(دراسة فقهية مقارنة)

د. جمال شاكر عبد الله
أستاذ الفقه المساعد بجامعة طيبة - فرع ينبع



ملخص البحث

يتناول البحث مسألة في فقه الجنايات، وهي حكم الكفارة في القتل العمد، وهل هي واجبة في القتل الخطأ فقط، أم أنها تشمل القتل العمد، أم أن الحكم يختلف إذا حصل قصاص أم لا؟

وقد ذكرت أقوال العلماء وأدلتهم ومناقشتها، ثم بينت الراجح منها وسبب الترجيح.

والذي ترجّح لي فيها مذهب الشافعية الذي يرى وجوب الكفارة على من قتل متعمداً، سواء حصل قصاص منه أم لم يحصل.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أكمل لنا الدين، وأتمّ علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً، القائل في كتابه العظيم: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾^(١)، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، صلوات الله وسلامه وبركاته عليه وعلى آله وأصحابه، وعلى من اهتدى بهديه وتمسك بشريعته وسنته بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإنّ من المعلوم قطعاً من شريعة الإسلام أنّ الله - جل وعلا - قد حرم قتل الإنسان عمداً بغير حق، وتوعدّ على ذلك بالعذاب العظيم، وقرن الله - سبحانه

١ - سورة النساء، الآية: (٩٣).

وتعالى - القتل بغير الحق بالشرك بالله - سبحانه وتعالى - حيث قال جل وعلا في صفات عباد الرحمن: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾^(٢).

قال القرطبي^(٣): (دلّت الآية على أنه ليس بعد الكفر أعظم من قتل النفس بغير الحق ثم الزنى؛ ولهذا أثبت في حدّ الزنا القتل لمن كان مُحصنًا أو أقصى الجلد لمن كان غير مُحصن)^(٤).

وإنّ من المسائل التي تتعلق بالقتل العمد، مسألة حكم الكفارة على من قتل عمداً، فهل تجب عليه كما تجب على من قتل خطأ؟ أم أنّ الكفارة تختص بالقتل الخطأ؟

سيتناول هذا البحث أقوال العلماء في هذه المسألة وذكر أدلتهم ومناقشتها وبيان الراجح منها وسبب الترجيح.

وقد جعلت هذا البحث يحتوي على مبحثين وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى الكفارة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف القتل العمد.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في المسألة وأدلتهم ومناقشتها وبيان الراجح

٢- سورة الفرقان، الآية: (٦٨).

٣- هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي، من كبار المفسرين. صالح متعبد. كان ورعاً متعبداً، طارحاً للتكلف من أهل قرطبة. من كتبه (الجامع لأحكام القرآن)، رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب في شمالي أسبوط بمصر، وتوفي فيها سنة ٦٧١ هـ. الزركلي، خير الدين، الأعلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ط ١٠، ج: ٥، ص: ٣٢٢.

٤- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الرزاق المهدي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ط ١، ج: ١٣، ص: ٧٥.

منها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال العلماء في المسألة.

المطلب الثاني: أدلة الأقوال مع ذكر مناقشة الأدلة.

المطلب الثالث: القول الراجح وسبب الترجيح.

وختتمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

وقد حرصت في هذا البحث على اتباع المنهجية المتبعة في البحوث العلمية ومنها:

- ١- عزوت الآيات إلى سورها.
 - ٢- عزوت الأحاديث إلى مظانها، فما كان منها في الصحيحين اكتفيت بالعزو إليهما، وما كان في غيرهما اجتهدت في تسطير حكم العلماء عليه.
 - ٣- عزوت الآراء الفقهية لمظانها من كتب الفقهاء المعتمدة في كل مذهب، مع العزو أحياناً إلى كتب الفقه المقارن كالمجموع للنووي، والمغني لابن قدامة.
 - ٤- ذكرت أدلة الفقهاء لأقوالهم وناقشتها، ثم بيّنت القول الراجح مع سبب الترجيح.
 - ٥- ترجمت ترجمة موجزة للأعلام الوارد ذكرهم، ما عدا الخلفاء الراشدين والأئمة الأربعة.
- والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، موجبة لرضوانه الكريم.

المبحث الأول

التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث

سأذكر في هذا المبحث تعريف كل من الكفارة والقتل العمد لغة واصطلاحاً، من خلال المطيبين التاليين:

المطلب الأول: معنى الكفارة لغة واصطلاحاً

أولاً: الكفارة لغة:

مأخوذة من الكفر - بفتح الكاف وإسكان الفاء - وهو السّتر والتّغطية، قال ابن فارس^(٥): (الكاف والفاء والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو السّتر والتّغطية، يقال لمن غطّى درعه بثوب: قد كفر درعه..)^(٦).

وجاء في لسان العرب: (وأصل الكفر تغطية الشيء تغطية تستهلكه... وكفرت الشيء أكفره بالكسر أي سترته، والكافر: الليل، وفي الصحاح: الليل المظلم؛ لأنه يستر بظلمته كل شيء...)^(٧).

٥ - هو أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، أبو الحسين، كان إماماً في علوم شتى خصوصاً اللغة فإنه أتقنها. من مؤلفاته: المجمل في اللغة، وحلية الفقهاء، كان مقيماً بهمدان، مات سنة ٣٩٠هـ، وقيل: ٣٩٥هـ، والأول أشهر. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، (بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٨م)، ط ٣، ج: ١١، ص: ٣٣٥، ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، (بيروت: دار الآفاق)، ط ١، ج: ٣، ص: ١٣٢.

٦ - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ط ١، ج: ١٥، ص: ١٩١، باب الكاف والفاء وما يثلثهما، النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ط ٢: ج: ٢، ص: ١١٦، الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ)، ط ٢، ص: ٥٣٧، مادة: (ك ف ر).

٧ - ١٤١٧هـ -

١٩٩٧م، ط ٢، ج: ١٢، ص: ١٢٠.

وإنما سمّيت الكفارة بذلك لأنها تستر الذنب وتهذبه، قال الإمام النووي^(٨) - رحمه الله - : (الكفارة من الكفر بفتح الكاف وهو السّتر؛ لأنها تستر الذنب وتهذّبه، هذا أصلها، ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك، وإن لم يكن فيه إثم كالقتل خطأ وغيره)^(٩).

ثانياً: الكفّارة شرعاً:

هي تصرّف أوجبه الشرع لمحو ذنب معين، كالاعتكاف، والصيام، والإطعام، وغير ذلك^(١٠).

أو هي: جزاء مقدر من الشرع أوجبه الشارع لمحو ذنوب مخصوصة.

وهذا تعريف يبيّن لنا الوصف الشرعي للكفّارة، وهي أنها تحتوي على معنى العقوبة ومعنى العبادة؛ ولذلك لا تشرع الكفّارة إلا عند وجود مخالفة أو انتهاك لحرمة من حرّمت الشرع المطهّر.

قال ابن نجيم الحنفي^(١١): (وأما صفتها أي الكفّارة مطلقاً فهي عقوبة وجوباً؛ لكونها شرعت لأجزاء لأفعال فيها معنى الحظر، عبادة أداءً؛ لكونها تتأدّى بالصوم

٨- هو محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، الإمام الفقيه الحافظ الأوحّد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء، ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وصنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها، كشرح مسلم، والروضة، وشرح المهذب، ورياض الصالحين، وغير ذلك، مات ٦٧٦هـ. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، ط ١، ج ١، ص: ٥١٣.

٩- النووي، المجموع شرح المهذب، (دمشق: إدارة الطباعة المنيرية لمحمد منير عبده آغا الدمشقي)، ط ٤، ج: ٦، ص: ٣٣٣.

١٠- محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنبي، معجم لغة الفقهاء، (عمّان: دار الفنائس، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ط ١، ص: ٣٨٢، محمود عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، (بيروت: دار الفضيحة)، ج: ٣، ص: ١٤٨.

١١- هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم، فقيه حنفي، من العلماء، مصري، له تصانيف، منها: (الأشباه والنظائر) في أصول الفقه، و(البحر الرائق في شرح كنز الدقائق) في الفقه، توفي سنة ٩٧٠هـ. الزركلي، الأعلام، ج: ٣، ص: ٦٤.

والإعتاق والصدقة وهي قرب...^(١٢).

المطلب الثاني: تعريف القتل العمد

أولاً: القتل لغة:

القاف، والتاء، واللام، أصل صحيح يدل على إذلال وإماتة، وهو: فعل يحصل به إزهاق الروح لكن إذا اعتبر بفعل المتولي له، يقال: قتل، وإذا اعتبر بفوات الحياة يقال: موت^(١٣).

ثانياً: القتل اصطلاحاً:

هو التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً، أو دية، أو كفارة^(١٤).

ثالثاً: القتل العمد:

هو القتل بما يغلب على الظن حصول الزهوق به عند استعماله، سواء كان محددًا، وهو ما يقطع ويدخل البدن؛ كالسيف والسكين والسنان وما في معناه مما يحدد فيجرح، أم كان غير محدد كالقتل بالنار والمثقل والخنق والإلقاء من شاهق ونحو ذلك^(١٥).

- ١٢- ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (بيروت: دار المعرفة)، ط ٢، ج ٤، ص: ١٠٩.
- ١٣- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص: ٨٧٤، باب القاف والتاء وما يثلثهما، الجرجاني، علي بن محمد السيد شريف، التعريفات، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٧هـ)، ص: ٢٢٠.
- ١٤- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ط ٢، ج ٨، ص: ٢٤٠، البهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق هلال مصيلحي، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ)، ط ١، ج ٥، ص: ٢٨٩١، والروض المربع شرح زاد المستقنع، ص: ٣٣٠.
- ١٥- سحنون بن سعيد، المدونة الكبرى، برواية التنوخي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ)، ط ١، ج: ١٦، ص: ١٠٦، الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)، ط ١، ج ٤، ص: ٣، ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، المغني شرح مختصر الخرق، تحقيق الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، (بيروت: دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ط ٣، ج: ١١، ص: ٤٤٧.

المبحث الثاني

أقوال العلماء في المسألة وأدلتهم ومناقشتها وبيان الراجع منها

أجمع الفقهاء على وجوب الكفارة في القتل الخطأ، قال ابن المنذر^(١٦):
(وأجمعوا على أنّ على القاتل خطأ الكفارة)^(١٧)، وقال ابن قدامة^(١٨): (وأجمع
أهل العلم على أنّ على القاتل خطأ كفارة سواء كان المقتول ذكراً أو أنثى، وتجب
في قتل الصغير والكبير...) (١٩).

وأما الكفارة في القتل شبه العمد فإنه حكي عدم الخلاف في وجوبها على
القاتل في شبه العمد^(٢٠).

قال ابن قدامة: (وتجب الكفارة في شبه العمد...؛ لأنه أجري مجرى الخطأ
في نفي القصاص، وحمل العاقلة ديته، وتأجيلها في ثلاث سنين، فجرى مجراه
في وجوب الكفارة، ولأن القاتل إنما لم يحمل شيئاً من الدية لتحمله الكفارة، فلو
لم تجب عليه الكفارة لحمل الدية؛ لئلا يخلو القاتل عن وجوب شيء أصلاً، ولم

١٦- هو محمد بن إبراهيم النيسابوري، أبو بكر، فقيه مجتهد، من الحفاظ، كان شيخ الحرم بمكة، قال الذهبي:
ابن المنذر صاحب الكتب الذي لم يصنف مثلها. منها (المبسوط في الفقه) و (الأوسط في السنن)،
و (الإجماع والاختلاف). مات بمكة سنة ٣٢٩هـ. الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج: ٣، ص: ٧٨٢، الزركلي،
الأعلام، ج: ٥، ص: ٢٩٤.

١٧- ابن عبد البر، الإجماع، جمع وترتيب فؤاد الشلهوب وعبد الوهاب الشهري، (الرياض: دار القاسم،
١٤١٨هـ)، ط ١، ص: ١١٠، فقرة: (٧١٢).

١٨- هو عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد موفق الدين، ولد في
جماعيل من قرى نابلس بفلسطين، تعلم بدمشق، وتفقه على العلماء حتى أصبح من أكابر علماء الحنابلة.
من مصنفاته: (المغني)، و (روضة الناظر)، و (الكافي). مات بدمشق سنة ٦٢٠هـ. ابن العماد، شذرات
الذهب، ج: ٥، ص: ٨٨، الزركلي، الأعلام، ج: ٤، ص: ٦٧.

١٩- ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٣.

٢٠- هذا ما ذهب إليه أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وأما الإمام مالك فالقتل عنده نوعان: إما عمد وإما
خطأ، وأما شبه العمد فالمشهور عنده أنه كالعمد، قال ابن جزى في القوانين الفقهية، ص: (٢٢٦):
(وأما شبه العمد فهو أن يقصد الضرب، ولا يقصد القتل، والمشهور أنه كالعمد، وقيل: كالخطأ).
ينظر: الزيلعي، فخر الدين عثمان، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، (بيروت: دار الكتاب الإسلامي،
١٤١٩هـ)، ط ٢، ج: ٦، ص: ١٠٠ - ١٠١، الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج:
٤، ص: ١٣٠، البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، ص: ٣٠١٤.

يرد الشرع بهذا^(٢١).

ولأن القاتل أيضاً في شبه العمد لم يقصد القتل، وإنما قصد الضرب بشيء لا يقتل غالباً فأدى ضربه إلى القتل، فكان مخطئاً في القتل فوجبت عليه كفارة القتل الواردة في قتل الخطأ^(٢٢).

وأما الكفارة في القتل العمد فإن العلماء اختلفوا في وجوبها على القاتل عمداً على أقوال أبينها مع أدلتها ومناقشتها وبيان الراجح منها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

أقوال العلماء في المسألة

اختلف العلماء في حكم كفارة القتل العمد على قولين:

الأول: لا تجب الكفارة في القتل العمد. وبه قال الحنفية^(٢٣) والمالكية^(٢٤)

- ٢١- ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٧-٢٢٨.
- ٢٢- ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج: ٦، ص: ٥٣٠.
- ٢٣- الرازي، أحمد بن علي، مختصر اختلاف العلماء، دراسة وتحقيق عبد الله نذير، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ)، ط ١، ج: ٥، ص: ١٧٢، محمد بن حسين الطوري، تكملة البحر الرائق، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ)، ط ٣، ج: ٨، ص: ٢٣١، داماد أفندي، عبد الله بن محمد، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ)، ط ١، ج: ٢، ص: ٦١٦، الموصلي، عبد الله بن محمود الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، تعليق الشيخ خالد عبد الرحمن العك، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ط ٢، ج: ٥، ص: ٢٩.
- ٢٤- البغدادي، القاضي عبد الوهاب بن علي، تحقيق ودراسة امباي بن كيباكا، عيون المجالس، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ)، ط ١، ج: ٥، ص: ٢٠٧٥، ابن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة بدون)، ص: ٥٩٥، بن جزى، محمد بن أحمد، القوانين الفقهية، (بيروت: المكتبة الثقافية، الطبعة بدون)، ص: ٢٢٨، الزركشي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على متن الخرقى، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهبش، (القاهرة: مطبعة النهضة الحديثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، ط ١، ج: ٣، ص: ٦٥٠، القرطبي، أبو الوليد محمد بن محمد بن أحمد ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق ماجد الحموي، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ط ٣، ج: ٤، ص: ١٦٨.

والحنابلة في المشهور من المذهب^(٢٥)، وهو قول الثوري^(٢٦) وأبي ثور^(٢٧) وابن المنذر^(٢٨).

الثاني: تجب الكفارة في القتل العمد سواء اقتصر من القاتل أم لم يقتصر منه. وهذا مذهب الشافعية، قال النووي: (قتل العمد وشبه العمد والخطأ يوجب كفارة)^(٢٩).

وحكي هذا القول عن الزهري^(٣٠) وهو رواية عن الإمام أحمد^(٣١).

المطلب الثاني

أدلة الأقوال مع ذكر مناقشة الأدلة

استدل أصحاب كل قول على ما ذهبوا إليه بما يلي:

أولاً: أدلة القائلين بعدم وجوب الكفارة في القتل العمد:

١ - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا

٢٥ - التنوخي، زين الدين الحنبلي، المتع في شرح المقنع، دراسة وتحقيق عبد الملك بن دهيش، (بيروت: دار خضر، ١٤١٨هـ)، ط ١، ج ٥، ص: ٦١٤، المرداوي، علاء الدين علي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، صححه محمد حامد الفقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ط ٢، ج ١٠، ص: ١٣٦، ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٦.

٢٦ - ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٦.

٢٧ - الصباغ، أبو نصر عبد السيد بن محمد، كتاب القسامة من الشامل، دراسة وتحقيق عواض بن هلال العمري، (١٤١٥هـ)، ص: ١٥٤، ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٦.

٢٨ - ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٦.

٢٩ - النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، (القاهرة: دار الكتب الإسلامي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ط ٣، ج: ٩، ص: ٣٨٠، الماوردي، أبو الحسين علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، ط ١، (١٣ / ٦٢)، الشرييني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج ٤، ص: ١٠٧.

٣٠ - الصباغ، كتاب القسامة من الشامل، ص: ١٥٤، البيان: (١١ / ٦٢٢)، ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٦.

٣١ - ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٦، التنوخي الحنبلي، المتع في شرح المقنع، ج: ٥، ص: ٦١٤، المرداوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج: ١٠، ص: ١٣٧.

﴿ أَنْ يَصْكَدُوا ﴾^(٣٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعُضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾^(٣٣).

وجه الدلالة من الآيتين:

أن الله - عز وجل - أوجب في الآية الأولى كفارة القتل الخطأ، ثم ذكر في الآية الثانية القتل العمد، ولم يوجب فيه كفارة، وجعل جزاءه جهنم، فلو كانت الكفارة فيه واجبة لبيّنها وذكرها، فكان عدم ذكرها دليلاً على أنه لا كفارة فيه^(٣٤).

ويمكن أن يجاب عن هذا الاستدلال بأن الآية الثانية إنما سقت لبيان جزاء من يفعل ذلك في الآخرة، وليس فيها ذكر للقصاص على القاتل، ومع ذلك فإنه يجب القصاص على القاتل المتعمد، وليس عدم الذكر دليلاً على العدم كما في القصاص، وقد جاء وجوب الكفارة على القاتل المتعمد في أدلة أخرى - كما سيأتي - .

٢- ما روي أن الحارث بن سويد بن الصامت^(٣٥) قتل رجلاً، فأوجب النبي - صلى الله عليه وسلم - عليه القود، ولم يوجب كفارة^(٣٦).

٣٢- سورة النساء، الآية: (٩٢).

٣٣- سورة النساء، الآية: (٩٣).

٣٤- البغدادي، أبو الحسين علي بن محمد بن حبيب، المعونة على مذهب عالم المدينة، تحقيق حميش عبد الحق، (مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز، ١٤١٥هـ)، ط ١، ج: ٣، ص: ١٣٥٥، الإشراف على مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٨٤٣، ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٧.

٣٥- الحارث بن سويد الصامت الأنصاري الأوسي، أسلم ثم ارتد بسبب قتله المجدر بن زياد يوم أحد غيلة، ثم عاد الحارث إلى الإسلام، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله. الأثير، عز الدين علي، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة بدون)، ج: ١، ص: ٣٣٢، والإصابة في تمييز الصحابة، ج: ١، ص: ٢٨٠.

٣٦- ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج: ٣، ص: ٥٥٣، بدون إسناد، وقد رواه البيهقي في السنن الكبرى، ج: ٨، ص: ٥٧، كتاب الجنائيات، باب ميراث الدم والعقل.

ونوقش هذا الاستدلال بما يلي:

- أ- هذه القصة ضعيفة ذكرها ابن سعد في الطبقات الكبرى بدون سند.
- ب- وعلى فرض صحتها فليس فيها نفي للكفارة عن القاتل، وإنما غاية ما فيها أن جبريل - عليه السلام - أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الحارث بن سويد^(٣٧).
- ت- والاستدلال بهذه القصة على نفي الكفارة، إنما هو استدلال بمفهوم اللقب، وهو ليس حجة في قول جمهور الأصوليين، ولو سلمنا بحجّيته فهو معارض بمنطوق حديث واثلة بن الأسقع^(٣٨) - رضي الله عنه - الذي سيأتي بيانه^(٣٩)، والمنطوق مقدم على المفهوم.
- ٣- ما روي عن عمرو بن أمية الضمري^(٤٠) - رضي الله عنه -: (أنه قتل رجلين كانا في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - فوداهما النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يأمره بكفارة)^(٤١).

٣٧- انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج: ٣، ص: ٥٥٣.

٣٨- هو واثلة بن الأسقع بن عبد العزى الكناني الليثي، كنيته أبو شداد، وقيل: أبو الأسقع، أسلم والنبي صلى الله عليه وسلم يتجهز لتبوك، وكان من أهل الصفة، كان ينزل ناحية المدينة، شهد فتح دمشق، وشهد المغازي بدمشق وحمص، ثم تحول إلى فلسطين، توفي سنة ٨٣هـ، وقيل: ٨٥هـ. ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج: ٥، ص: ٧٧، والعبر، ج: ١، ص: ٧٣.

٣٩- ص: (٢٧) من هذا البحث.

٤٠- هو عمرو بن أمية بن خويلد الكناني الضمري، يكنى أبا أمية، أسلم قديماً أرسله رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي يدعوهم إلى الإسلام سنة ٦هـ، وأمره أن يزوجه أم حبيبة ويرسلها، ويرسل من عنده من المسلمين. ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج: ٥، ص: ٨٦، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ)، ط ١، ج: ٤، ص: ٣٢١.

٤١- ذكرها ابن إسحاق في إجلال بني النضير موقوفة على يزيد بن رومان في السيرة النبوية لابن هشام: (٣/ ١٥١)، ورواها أيضاً عروة بن الزبير في مغازي موسى بن عقبة كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في فتح الباري: (٧/ ٣٣٢)، وهذه متابغة لرواية يزيد بن رومان عند ابن إسحاق، ولكن كلا الروايتين مرسلة.

وانظر: معرفة السنن والآثار، ج: ٦، ص: ١٥١، كتاب الجراح، باب الحكم في قتل العمد، الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ج: ٤، ص: ٣٣٧.

وقد أجيب عن هذه القصة بما يلي:

أ- أنها مرسلة في كتب السيرة.

ب- وعلى التسليم بصحتها، فسياق القصة يدل على أن عمرو بن أمية -رضي الله عنه- لم يكن يعلم بأنه كان مع العامريين عقد من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وجوار، وكان يرى أنه قد أصاب بهما ثورة من بني عامر، فكان قتله -رضي الله عنه- لهما خطأ وليس عمداً^(٤٢)، فالقصة خارجة عن محل النزاع.

٤- قالوا: ولأن القتل العمد فعل يوجب القتل، فلا يوجب كفارة، كقتل الزاني المحصن^(٤٣).

وقد أجيب عنه بأنه قياس بعيد، والأشبه قياس قتل العمد على قتل الخطأ لكونه أقرب إليه ومن جنسه.

٥- ولأن الكفارة دائرة بين العبادة والعقوبة، فلا بد من أن يكون سببها دائراً بين الحظر والإباحة، لتعلق العبادة بالمباح، والعقوبة بالمحظور، وقتل العمد كبيرة محضة، فلا تناط به كسائر الكبائر، مثل الزنا والسرقه والربا وعقوق الوالدين وغير ذلك من الكبائر، وقد جاء في الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (الكبائر: الإشراف بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس)^(٤٤).

٤٢- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك الحميري، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، (دمشق: دار الخير، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ط ٤، ج ٣، ص: ١٤٨.

٤٣- البغدادي، الإشراف على مسائل الخلاف، ج: ٢، ص: ٨٤٣، ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٧، التنوخي الحنبلي، المتع في شرح المقنع، ج: ٥، ص: ٦١٤.

٤٤- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأيمان والنذور باب اليمين الغموس (حديث: ٦٦٧٥)، (٨/ ١٣٧).

وقد أجيّب عنه بأنّ كون قتل العمد من الكبائر لا يمنع من وجوب الكفارة فيه، كما أنّ الجماع في نهار رمضان من الكبائر، وقد وجبت فيه الكفارة على المجامع، وكونه ذكر في الحديث مع الشرك وعقوق الوالدين، فليس في ذلك دلالة على نفي الكفارة فيه؛ لأنّ الجمع بين مختلف الأحكام جائز كقوله تعالى: ﴿كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾^(٤٥)، والإيتاء واجب، والأكل غير واجب^(٤٦).

٦- ولأنّ في القتل العمد وعيداً محكماً، ولا يمكن أن يقال: يرتفع الإثم فيه بالكفارة مع وجود التشديد في الوعيد، بنص قاطع لا شبهة فيه، ومن ادّعى غير ذلك كان تحكماً منه بلا دليل^(٤٧).

وقد أجيّب عن هذا الاستدلال بما يلي:

أ- أن هناك أدلّة تدلّ على وجوبها في قتل العمد، سيأتي ذكرها في الاستدلال للقول الثاني^(٤٨).

ب- أنّ كونه قد جاء الوعيد الشديد عليه، يجعله أحوج إلى الكفارة من غيره؛ لأنّ الكفارة لا تزيده إلا خيراً، وستنفعه في الجملة^(٤٩).

٧- ولأنّ قوله تعالى: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾^(٥٠)، هو كلّ موجب القتل العمد، وهو مذكور في سياق الجزاء للشرط، فتكون الزيادة عليه نسخاً،

٤٥- سورة الأنعام، الآية: (١٤١).

٤٦- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق وإشراف محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م)، ط ٤. ج: ١١، ص: ٥٥٧.

٤٧- الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج: ٦، ص: ٩٩ - ١٠٠، البغدادي، المعونة على مذهب عالم المدينة، ج: ٣، ص: ١٣٥٥.

٤٨- ص: (١١ - ١٤) من هذا البحث.

٤٩- ذكر معنى هذا الجواب الحافظ في حكم الكفارة في اليمين الغموس، انظر: المصدر السابق، ج: ١١، ص: ٥٥٧.

٥٠- سورة النساء، الآية: (٩٣).

ولا يجوز نسخ القرآن بالرأي^(٥١).

وقد نوقش استدلالهم هذا بما يلي:

أ- أما قولهم بأن قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءُ لَهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾، هو كل موجب القتل العمد فهو ادعاء باطل، وقد ناقضوا أنفسهم فيه؛ فإنهم أوجبوا القصاص في قتل العمد، ولم يذكر في الآية فكيف يدعى أن الجزاء المذكور في الآية هو كل موجب القتل العمد؟! وقد عدّ النبي -صلى الله عليه وسلم- قتل النفس من الكبائر، وقد اتفق العلماء على أن الشرك والعقوق لا كفارة فيه إلا التوبة^(٥٢)، فكذلك القتل العمد.

ب- وأما قولهم إن الزيادة على ما في الآية، المذكور في سياق الجزاء للشرط نسخ، فهو باطل أيضاً؛ لأن الآية إنما جاءت في سياق الإخبار، والأخبار لا يدخلها نسخ، وإلا لكانت بعض أخبار الله تعالى كاذبة، وهذا محال، والنسخ إنما يكون في الأحكام، وهم قد زادوا القصاص في قتل العمد، وهو غير مذكور في الآية، فهل يكون وجوب القصاص على القاتل المتعمد ناسخاً لهذا الوعيد، الذي أخبر الله تعالى عنه في هذه الآية؟ حاشا وكلاً؛ فإن أخبار الله تعالى لا يمكن أن تكون باطلة، بل كلها حق وصدق.

ثم إن قولهم إن الزيادة على النص نسخ، قول ضعيف؛ لأن حقيقة النسخ هو رفع للحكم السابق الثابت، بدليل متراخ عنه، والزيادة ليست رافعه للحكم السابق، بل هي شيء إضافي، يضاف إلى الحكم السابق، كما أنهم زادوا القصاص في القتل العمد، وهو غير مذكور في الآية، وكما أضاف الشافعية والحنابلة الدية في قتل العمد، وهو غير مذكور في الآية أيضاً، ولم يدع أحد أن ذلك نسخ للآية.

٥١- الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج: ٦، ص: ٩٩ - ١٠٠.

٥٢- العسقلاني، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج: ١١، ص: ٥٥٧.

ثانياً: أدلة القائلين بوجوب الكفارة على القاتل المتعمد:

استدل الشافعية لوجوب الكفارة في قتل العمد بالأدلة الآتية:

١- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ الآية^(٥٣).

وجه الدلالة: قالوا: فنص على وجوب الكفارة في قتل الخطأ؛ لينبه بذلك على وجوبها في العمد المحض، وعمد الخطأ^(٥٤).

وقد نوقش هذا الاستدلال بأن الآية دلّت على وجوب الكفارة في القتل الخطأ، والكفارة من المقدرات، فلا يجوز إثباتها في القتل العمد بالقياس^(٥٥).

٢- إنّ الخطأ أخف مالم يقتل العمد؛ لأنه لا قود فيه ولا إثم، والدية فيه مخففة، فإذا وجبت فيه الكفارة، فلأن تجب في قتل العمد المحض وعمد الخطأ أولى^(٥٦).

قال المارودي^(٥٧): (.. لأنّ الكفارة إذا وجبت على الخاطئ مع عدم المأثم كان وجوبها على العمد مع المأثم أحق، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٥٨)، فلما أوجب القضاء على المفطر معذورًا بمرض أو سفر، كان وجوبه على من أفطر عمدًا بغير عذر أحق)^(٥٩).

٥٣- سورة النساء، الآية: (٩٢).

٥٤- العمراني، يحيى بن أبي الخير، البيان في مذهب الإمام الشافعي، اعتنى به قاسم محمد النوري، (بيروت: دار المنهاج، ١٤٢١هـ)، ط١، ج: ١١، ص: ٦٢٢.

٥٥- الزيلعي: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج: ٦، ص: ١٠٠، الطوري، تكملة البحر الرائق، ج: ٨، ص: ٣٣٢.

٥٦- الزيلعي: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج: ٦، ص: ١٠٠، النووي، المهذب مع التكملة، ج: ١٩، ص: ١٨٤، ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٨.

٥٧- هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري المارودي الشافعي، صاحب التصانيف، ولي قضاء بلاد كثيرة، وله تفسير القرآن سماه النكت، وأدب الدنيا والدين، والأحكام السلطانية، وقانون الوزارة، مات سنة خمسين وأربعمائة. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج: ١٨، ص: ٦٤.

٥٨- سورة البقرة، الآية: (١٨٤).

٥٩- المارودي، الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، ج: ١٣، ص: ٦٨.

وهذا استدلال بالقياس الأولوي: وهو إلحاق للمسكوت عنه بالمنطوق به في حكمه بطريق الأولى، سواء كان الإلحاق قطعياً أم ظنياً^(٦٠).

فتجب هنا الكفارة في قتل العمد، قياساً على القتل الخطأ في وجوب الكفارة فيه، والجامع أن كلاهما قتل بغير حق؛ فلذلك وجبت في كل منهما الدية.

٣- حديث واثلة بن الأسقع - رضي الله عنه - حيث قال: أتينا النبي - صلى الله عليه وسلم - في صاحب لنا قد استوجب بالقتل، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -: (أعتقوا عنه رقبة، يعتق الله بكل عضوٍ منها عضواً منه من النار)^(٦١).

وجه الدلالة: أن النار لا تستوجب إلا في القتل العمد، فأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بأن يعتقوا عنه رقبة، فدل ذلك على وجوب الكفارة على القاتل المتعمد^(٦٢).

وقد نوقش هذا الاستدلال بما يلي:

أ- إن بعض العلماء ذهب إلى تضعيف هذا الحديث^(٦٣).

وأجيب بأن بعض العلماء صحّحه الحاكم، ووافقه الذهبي، حيث قال الحاكم:

٦٠- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، مذكرة أصول الفقه، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ط ٥، ص: ٢٩٩.

٦١- أخرجه أبو داود في سننه في كتاب العتق باب ثواب العتق، ج: ٤، ص: ٢٩، (٣٩٦٤)، وإحمد في المسند، ج: ٢٥، ص: ٣٩٣، (١٦٠١٢)، وابن حبان في صحيحه كتاب العتق ذكر البيان بأن الله جلّ وعلا يعتق من النار من أعتق رقبة، كل عضو منه بعضو منها، ج: ١٠، ص: ١٤٥، (٤٣٠٧)، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، ج: ٢، ص: ٢٦٢، وقال: صحيح، على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

٦٢- الماوردي، الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، ج: ١٣، ص: ٦٧، العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ج: ١١، ص: ٦٢٢، الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج: ٤، ص: ١٠٧.

٦٣- ضعّفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل، ج: ٧، ص: ٣٣٩، حيث قال: (وابن علاثة في سند الحديث فيه ضعف، والغريب الذي أسقط من السند هو علة هذا الحديث فإنه مجهول كما قال ابن حزم).

(هذا الحديث بمجموع رواياته صحيح على شرط الشيخين) (٦٤).

ب- وعلى افتراض صحته، فيحتمل أنه كان في القتل خطأً وسمّاه واثلةً موجباً أي فوت النفس بالقتل، ويحتمل أنه كان شبه عمد، ويحتمل أنه أمرهم بالإعتاق تبرعاً، ولذلك أمر غير القاتل بالإعتاق (٦٥).

٤- ما روي عن خليفة بن حصين (٦٦)، أن قيس بن عاصم (٦٧) قال للنبي -صلى الله عليه وسلم-: إني وأدت في الجاهلية اثنتي عشرة بنتاً أو ثلاثة، فقال له النبي -صلى الله عليه وسلم-: (أعتق عن كل واحدة منهم نسمة) (٦٨).

ونوقش هذا الاستدلال بأنه ضعيف، حيث قال الهيثمي (٦٩): (رواه الطبراني وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف) (٧٠).

وأجيب بأنه يشهد له ما ورد عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وسأل عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ (٨)، فقال: جاء قيس بن عاصم إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله إني قد وأدت بنات

٦٤- النيسابوري، المستدرک عل الصحیحین، ج: ٢، ص: ٢١٢.

٦٥- ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٨، التنوخي الحنبلي، المتع في شرح المقنع، ج: ٥، ص: ٦١٥، ابن مفلح، المقنع في شرح المقنع، ج: ٩، ص: ٣٠.

٦٦- هو خليفة بن حصين بن قيس بن عاصم التميمي المنقري، قال النسائي: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة. تهذيب التهذيب، ج: ٣، ص: ١٥٩، تقريب التهذيب، ص: ١٩٥.

٦٧- هو قيس بن عاصم بن سنان بن خالد بن منقر التميمي السعدي أبو علي ويقال أبو طلحة المنقري، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني تميم سنة تسع فأسلم، وكان عاقلاً حليماً سمحاً، نزل قيس البصرة وبنى داراً وبها مات عن اثنين وثلاثين. العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج: ٥، ص: ٣٦٧، تهذيب التهذيب، ج: ٨، ص: ٣٩٩.

٦٨- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج: ١٨، ص: ٣٣٨، (٨٦٨)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج: ٧، ص: ١٣٤، وقال: رواه الطبراني، وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف.

٦٩- هو علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين، المصري القاهري: حافظ. له كتب وتخریج في الحديث، منها (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)، (وتقريب البغية في ترتيب أحاديث الحلية)، و(مجمع البحرين في زوائد المعجمين)، توفي سنة ٨٠٧ هـ. الزركلي، الأعلام، ج: ٤، ص: ٢٦٦.

٧٠- الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج: ٧، ص: ١٣٤.

٧١- سورة التكویر، الآية: (٨).

لي في الجاهلية فقال: (أعتق عن كل واحدة منهن رقبة)، فقلت: يا رسول الله إني صاحب إبل، قال: (فانحر عن كل واحدة منهن بدنة)^(٧٢).

فأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- هذا الرجل بالإعتاق عن كل نفس قتلها عمداً، مما يدل على وجوب الكفارة في قتل العمد، وأما أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- له بنحر بدنه عن كل واحدة منهن، فلاجل أن يخفف عنه الإثم والعقاب، لما لم يقدر على الإعتاق.

والظاهر أنه لم يكن قادراً على الصيام أيضاً؛ لكون الصيام يجب عليه عن كل نفس شهران متتابعان، وهو قد قتل اثنتي عشرة بنتاً له أو ثلاثة عشرة.

٥- ولأن الكفارة للجبر، والعمد أحوج إليها^(٧٣)؛ وذلك لأنه ارتكب إثماً عظيماً فكان أحوج إلى الكفارة من القاتل خطأً.

ونوقش هذا الاستدلال بأنه لا يصح؛ لأن الكفارة في القتل الخطأ وجبت لتمحو إثمه، لكونه لا يخلو من تفريط، فلا يلزم من ذلك إيجابها في موضع عظم الإثم فيه، بحيث لا يرتفع بها^(٧٤).

٦- ولأنه حيوان يضمن بالكفارة إذا قتل خطأً، فوجب أن يضمن بالكفارة إذا قتل عمداً كالصيد، وعكسه المرتد^(٧٥)، أي أن المرتد كما أنه لا يضمن بالكفارة إذا قتله إنسان خطأً، فذلك لا يضمن إذا قتله إنسان متعمداً، لكونه غير معصوم الدم، بخلاف معصوم الدم فإنه يضمن بالكفارة إذا قتل خطأً أو عمداً.

٧٢- أخرجه البزار في المسند (البحر الزخار)، ج: ١، ص: ٣٥٥، (٢٣٨)، والطبراني في المعجم الكبير، ج: ١٨، ص: ٣٣٧، (٨٦٣)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج: ٧، ص: ١٣٤، وقال: رَوَاهُ الْبَزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ، وَرَجَالُ الْبَزَارِ رَجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرِ حُسَيْنِ بْنِ مَهْدِيٍّ الْأَيْلِيِّ وَهُوَ ثِقَةٌ. الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج: ٧، ص: ١٣٤.

٧٣- الشرييني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج: ٤، ص: ١٠٧.

٧٤- ابن قدامة، المغني، ج: ١٢، ص: ٢٢٨.

٧٥- العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ج: ١١، ص: ٦٢٣.

٧- ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (القتل كفارة)^(٧٦).

وقد نوقش هذا الاستدلال بما يلي:

أ- أن الحديث ضعيف جداً.

ب- أن الحديث مع كونه ضعيفاً جداً ليس فيه دلالة على المراد، والمقصود منه أن قتل الإنسان (صبراً) مكفرٌ لذنوبه - أي المقتول - كلها؛ لأنه من المصائب العظيمة والله أعلم.

المطلب الثالث

الراجع من الأقوال وسبب الترجيح

الراجع - والله أعلم - أنه إذا ثبت كون الكفارة شرعت لرفع الإثم عن الشخص المرتكب الذنب، وأنها تجب عقوبة للشخص المذنب جزاءً له على ذنبه الذي اقترفه، وأنها تجب أيضاً لحق الله - سبحانه وتعالى - لكون المكلف بها يكون قد أتى شيئاً حرمه الله - سبحانه وتعالى - ونهى عنه، ولا شك أن قتل العمد من المحرمات العظيمة، والذنوب الكبيرة، ولذلك فلا يبعد أن يقال بوجوب الكفارة على القاتل المتعمد؛ عقوبة على هذا الذنب الذي اقترفه مع وجوب التوبة عليه إلى الله - سبحانه وتعالى - رجاء أن يغفر الله له ويكفر عنه ذنبه، مع ما يجب عليه من تمكين أولياء القتيل من الاقتصاص منه إذا أرادوا ذلك، فالراجع وجوب الكفارة على القاتل المتعمد لما يلي:

٧٦- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ج: ٣، ص: ٧٠، (٢٦٩٠)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج: ٦، ص: ٢٦٦، وقال: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَرَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ. وقد وقفت عليه في ضعيف الجامع الصغير بلفظ (قتل الرجل صبراً كفارة لما قبله من الذنوب)، وقد حكم عليه الشيخ الألباني بأنه ضعيف جداً، وذكر أنه رواه البزار عن أبي هريرة. الألباني، ضعيف الجامع الصغير (حديث: ٤٠٧٣)، ص: ٥٩٣.

أولاً: لحديث واثلة - رضي الله عنه - فإن ظاهره أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - أوجب الإعتاق على القاتل المتعمد .

فإن قيل: قد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - غير القاتل بها فدل على أنها غير واجبة على القاتل، فالجواب: أنّ الخطاب وإن توجه إلى السائل فالمراد به القاتل؛ لأنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - أوجبها بالقتل^(٧٧)، ثمّ إنه لا مانع من أن يتبرع أحد عن غيره فيما يجب عليه لله - سبحانه وتعالى - إذا كان مما تدخله النيابة، والكفارات تدخلها النيابة بدليل أنه لو مات وهي عليه فإنه يجب على الورثة أن يخرجوها من تركته ويؤدوها عنه، وإن لم تكن له تركة وانتقل إلى الصيام فإنه يصوم عنه وليه أو الأجنبي بإذن الولي لحديث عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً: (من مات وعليه صيام صام عنه وليه)^(٧٨).

ثانياً: ولأنّ الجمهور قد سلّموا بوجوب الكفارة في قتل شبه العمد، وهو غير مذكور في آية كفارة القتل، وإنما أحقوه بالقتل الخطأ في ذلك؛ وذلك لرفع الإثم عن القاتل، فلا مانع أيضاً من إلحاق القاتل المتعمد في وجوب الكفارة بالقاتل المخطئ؛ لكون كل منهما قتلاً بغير حق، ودليل ذلك القياس الأولي وهو حجة قوية في إثبات الأحكام الشرعية، والصحيح الذي عليه أكثر الأصوليين أن القياس حجة في الكفارات.

وبذلك يتبين رجحان مذهب الشافعية، ومن وافقهم القائلين بوجوب الكفارة على القاتل المتعمد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٧٧- الماوردي، الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، ج: ١٣، ص: ٦٧.

٧٨- أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم: (حديث: ٩٩٥٢)، ج: ٣، ص: ٣٥، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصيام باب قضاء الصيام عن الميت: (حديث: ٢٦٨٧)، (ج: ٢، ص: ٨٠٣).

الخاتمة

أختم هذا البحث بأهمّ النتائج التي توصلت إليها وهي كالتالي:

أولاً: أنّ الله - جل وعلا - قد حرم قتل الإنسان عمداً بغير حق، وتوعد على ذلك بالعذاب العظيم، وقد عدّته الشريعة من أكبر الكبائر بعد الشرك، وأكدت على عظيم حرمة دم المسلم، وأنّ الاعتداء عليه بغير حق يوجب دخول النار يوم القيامة، وقد أجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق.

ثانياً: أنّ الكفّارة هي جزاء مقدر من الشرع أوجبه الشارع لمحو ذنوب مخصوصة، وأنّ القتل العمد هو القتل بما يغلب على الظن حصول الزهوق به عند استعماله، سواء كان محدداً، أم كان غير محدد.

ثالثاً: أنّ الراجح في حكم الكفارة على القاتل المتعمد أنّها واجبة على القاتل، سواء عفا أولياء الدم أم لم يعفوا، وسواء حصل قصاص من القاتل أم لم يحصل؛ وذلك لصحة وصراحة ما استدلّوا به على ذلك.

وقد ذكرنا أسباب الترجيح، ومناقشة أدلة الأقوال الأخرى، بما يغني عن الإعادة.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن الأثير، عز الدين علي، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة بدون).
- الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، بإشراف زهير الشاويش، (دمشق: دار المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ط ٣.
- الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، بإشراف زهير الشاويش، (دمشق: دار المكتب الإسلامي، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ط ٣.
- البغدادي، القاضي عبد الوهاب، المعونة على مذهب عالم المدينة، تحقيق حميش عبد الحق، (مكة المكرمة: مكتبة نزار الباز، ١٤١٥هـ)، ط ١.
- البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق هلال مصيلحي، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٢هـ)، ط ١.
- التنوخي، زين الدين الحنبلي، الممتع في شرح المقنع، دراسة وتحقيق عبد الملك بن دهيش، (بيروت: دار خضر، ١٤١٨هـ)، ط ١.
- الجرجاني، علي بن محمد السيد شريف، التعريفات، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٧هـ).
- الجزري، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد طاهر الزاوي ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ).
- بن جزي، محمد بن أحمد، القوانين الفقهية، (بيروت: المكتبة الثقافية،

الطبعة بدون).

- الحميري، أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، (دمشق: دار الخير، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ط ٤.
- داماد أفندي، عبد الله بن محمد، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤٠٥هـ)، ط ١.
- الرازي، أحمد بن علي، مختصر اختلاف العلماء، دراسة وتحقيق عبد الله نذير، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ)، ط ١.
- الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ)، ط ٢.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ط ١٠.
- الزركشي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على متن الخرقى، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (القاهرة: مطبعة النهضة الحديثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، ط ١.
- الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الحنفي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، (بيروت: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٩هـ)، ط ٢.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي، سنن أبي داود، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ط ١.
- ابن سعد، الطبقات الكبرى، (بيروت: دار صادر، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ط ٢.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، طبقات الحفاظ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ)، ط ١.
- الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)، ط ١.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، مذكرة أصول الفقه، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ط ٥.
- الصباغ، أبو نصر عبد السيد بن محمد، كتاب القسامة من الشامل، دراسة وتحقيق عواض بن هلال العمري، (١٤١٥هـ).
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، مختصر الطحاوي، تحقيق وتعليق أبو الوفا الأفغاني، (حيدر آباد الدكن بالهند: نشر لجنة إحياء المعارف النعمانية).
- الطوري، محمد بن حسين، تكملة البحر الرائق، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ)، ط ٣.
- ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (دمشق: دار الفكر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م)، ط ٢.
- العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ)، ط ١.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق وإشراف محب الدين الخطيب، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م)، ط ٤.

- ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، (بيروت: دار الآفاق)، ط ١.
- العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم، البيان في مذهب الإمام الشافعي، باعتناء قاسم محمد النوي، (بيروت: دار المنهاج، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ط ١.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ط ١.
- ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني شرح مختصر الخرقي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، (بيروت: دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ط ٣.
- القرطبي، أبو عمر بن عبد البر، الكافي في فقه أهل المدينة، (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة بدون).
- القرطبي، أبو الوليد محمد بن محمد بن أحمد ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق ماجد الحموي، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ط ٣.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الرزاق المهدي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ط ١.
- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد البر، الإجماع، جمع وترتيب فؤاد الشلهوب وعبد الوهاب الشهري، (الرياض: دار القاسم، ١٤١٨هـ)، ط ١.

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، (بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٨م)، ط٣.
- الماوردي، أبو الحسين علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير شرح مختصر المزني، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، ط١.
- المباركفوري، أبو العلامحمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، باعتناء على معوض وعادل عبد الموجود، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ط٣.
- محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنبيي، معجم لغة الفقهاء، (عمّان: دار النفائس، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ط١.
- محمد عبد الرحمن عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، (بيروت: دار الفضيحة).
- المرادوي، علاء الدين علي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، صححه محمد حامد الفقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ط٢.
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ط٢.
- ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ط٢.
- الموصلي، عبد الله بن محمود الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، تعليق الشيخ خالد عبد الرحمن العك، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ط٢.

- الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت: مطابع دار الصفوة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ط ١.
- ابن نجيم، زين الدين الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (بيروت: دار المعرفة)، ط ٢.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، سنن النسائي مع شرح السيوطي وحاشية الإمام النووي، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ط ٥.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ط ٢.
- النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، (القاهرة: دار الكتب الإسلامي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ط ٣.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، (دمشق: إدارة الطباعة المنيرية لمحمد منير عبده آغا الدمشقي)، ط ٤.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ط ٤.
- النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، المستدرک على الصحيحين، والتلخيص للحافظ الذهبي، بإشراف يوسف المرعشلي، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٨هـ)، ط ٢.
- الهيثمي، نور الدين محمد بن علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (بيروت: دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، ط ٢.

Abstract

**The Judgment of Penance in Premeditated Murder
A Study on Comparative Jurisprudence**

Dr. Jamal Shaker Abdullah

This research discusses an issue on crimes jurisprudence, which is the judgment of penance in premeditated murder and whether it is only obligatory in accidental murders or if it also include premeditated murders, or whether the judgment differs or not if there is retaliation.

I have listed the previous literature, evidence, and discussion, and then I have clarified what is predominant and the reasoning behind it.

And what has become predominant to me is the Shafi'i school of thought that obligates the penance on who has committed premeditated murder, whether there has been retaliation or not.

صيغ «استثمار الوقف النقدي» في ميزان
«المعاير المالية للاستثمار الوقفي»

د. حسن محمد الرفاعي

الأستاذ المشارك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية؛
قسم الفقه وأصوله، جامعة الشارقة



ملخص البحث

تقوم فكرة البحث على دراسة أهم «صيغ أو أساليب استثمار الوقف النقدي» من مرابحة ومضاربة ومشاركة واستصناع وسَلَم في بعدها المالي، وذلك عبر وضعها في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي» لاختيار ما يصلح من تلك الصيغ لاستثمار الوقف النقدي، واستبعاد ما لا يصلح منها. الكلمات المفتاح: الوقف النقدي، الاستثمار، الصيغ، المعايير المالية، الإيجابيات، المخاطر.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن فقهاءنا القدامى لم يهتموا كثيراً بموضوع الوقف النقدي؛ لأنهم رأوا أن الأصل في الوقف أن يكون عيناً حبساً على ما اشترطه الواقف، وأن الاستفادة تكون من منفعته، ولا يجوز التصرف فيها بالبيع أو النقل أو الاستبدال إلا بشروط صارمة. وتكتسي الأملاك العينية الوقفية نوعاً من القداسة، فلا يجزئ الناس على الاعتداء عليها. وتلك الحصانة التي تتمتع بها الأوقاف العينية قد لا تتوفر للأوقاف النقدية، والتي قد تصبح عرضة للنهب أو السرقة، خصوصاً في الوقت الذي يقل فيه الوازع الديني كما هو حاصل في الزمن الحاضر.

لكنّ الفقه المعاصر في ميدان الوقف شجّع على التعاطي مع الوقف النقدي؛ خصوصاً مع تنوع طرق أو صيغ الاستثمار المعتمدة في المصارف الإسلامية، والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في دعم مسيرة الوقف النقدي؛ نظراً لتمثيل صيغ الاستثمار

المعتمدة في كلٍّ منهما أو تشابهها؛ إذ تقوم فكرة الوقف النقدي في الأصل على استثمار الأصل النقدي الموقوف وصرف ريعه على أصحاب المصارف الوقفية الذين عيّنهم الواقف.

ومسألة «وقف النقود» مختلف فيها على قولين:

- القول الأول: عدم مشروعية وقف النقود، وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعية في الوجه الصحيح عندهم والحنابلة في قول، وعلّلوا ذلك بعدة أمور؛ أهمها أنهم يشترطون التأييد في الشيء الموقوف، ولا يتيسر ذلك في النقود؛ بسبب المخاطر المحيطة بها من كساد ونحوه.

- القول الثاني: مشروعية وقف النقود، وهو رأي محمد بن الحسن من الحنفية، والمالكية، ووجه عند الشافعية ورواية مرجوحة عند الحنابلة. وعلّلوا ذلك بأن الأصل في الوقف أن ينتفع به مع بقاء عينه، وهذا الأمر متيسر في النقود، إذ يمكن الانتفاع بها من خلال إقراضها أو من خلال المتاجرة بها وإنفاق ريعها على الموقوف عليهم^(١).

وهذا البحث اعتمد على وجهة النظر الفقهية القائلة بمشروعية الوقف النقدي ومن ثم مشروعية استثماره، والتي تضمنها القرار رقم ١٤٠ (٦ / ١٥) الصادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورته الخامسة عشرة (١٤ - ١٩

١- ينظر في ذلك: - العمادي، أبو السعود محمد، رسالة في جواز وقف النقود، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، ص ١٧ وما بعدها.
ابن عابدين، محمد، رد المحتار على الدر المختار؛ شرح تنوير الأبصار، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م، ج ٦، ص ٥٥٥.
الأمير، محمد، الإكليل شرح مختصر خليل، تحقيق: أبو الفضل عبد الله صديق الغماري، مكتبة القاهرة، القاهرة، ص ٣٨٥.

المواردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م، ج ٧، ص ٥١٩.
ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، المغني، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، ود. عبد الفتاح محمد الخلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٣، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، ج ٨، ص ٢٢٩، ٢٣٠.

المحرم ١٤٢٥هـ، الموافق ٦ - ١١ آذار ٢٠٠٤م). حيث نص في البند الثاني منه على وقف النقود، فذكر الآتي:

١- وقف النقود جائز شرعاً، لأن المقصد الشرعي من الوقف وهو حبس الأصل وتسبيل المنفعة متحقق فيها؛ ولأن النقود لا تتعين بالتعيين وإنما تقوم أبدالها مقامها.

٢- يجوز وقف النقود للقرض الحسن، وللإستثمار إما بطريق مباشر، أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقفية تشجيعاً على الوقف، وتحقيقاً للمشاركة الجماعية فيه.

٣- إذا استثمر المال النقدي الموقوف في أعيان كأن يشتري الناظر به عقاراً أو يستصنع به مصنوعاً، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وقفاً بعينها مكان النقد، بل يجوز بيعها لاستمرار الإستثمار، ويكون الوقف هو أصل المبلغ النقدي».

كذلك نصت بعض التشريعات الوقفية المعاصرة على ذلك؛ منها نظام استثمار أموال الأوقاف الأردني لسنة ٢٠١٢، حيث جاء في المادة منه ٨: يجوز استثمار أموال الوقف النقدية بأي مما يلي:

أ- شراء أراضٍ وتطويرها أو تقسيمها من أجل بيعها أو الإستثمار فيها.

ب- شراء عقارات وبيعها.

ج- شراء الأسهم والصكوك وبيعها في الشركات غير الربوية مع مراعاة التنوع والوضع المالي لهذه الشركات.

د- المساهمة في تأسيس الشركات التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

هـ- الإيداع في حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية والمشاركة في حسابات الاستثمار لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

ويتناول - هذا البحث - دراسة صيغ استثمار الوقف النقدي التي تلائم استثمار الوقف النقدي، وذلك بعد دراستها في بعدها المالي عبر وضعها في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي» دون ما عداها من المعايير الأخرى. وهذا هو الوجه الجديد في الدراسة، حيث إن الدراسات السابقة تناولت صيغ الاستثمار الوقفي النقدي والعيني بالانفراد أو بالاشتراك، دون أن تنطلق من تلك المعايير بشكل كاف؛ والتي قد تكون مالية وغير مالية، وقام الباحث بإحصائها في بحث له^(٢).

ولذلك جاء هذا البحث ليعالج الإشكالية الآتية: مدى وجود تلاؤم بين الصيغ المتاحة لاستثمار الوقف النقدي والمعايير المالية للاستثمار الوقفي، من خلال وضع كل صيغة من تلك الصيغ في ميزان تلك المعايير، ليتم بعد ذلك التوصل إلى النتيجة المستنبطة المتمثلة بترشيح تلك الصيغة لاعتمادها في صيغ استثمار الوقف النقدي، أو باستبعادها من تلك الصيغ انطلاقاً من تلك المعايير.

أما محتوى الدراسة؛ فقد جاء في أربعة مباحث وخاتمة؛ تضمّن الأول عرض مفهوم عنوان الدراسة، والثاني عرض لمفاهيم عامة مرتبطة بالوقف النقدي وصيغ الاستثمار؛ من حيث بيان طبيعة الوقف النقدي ومآله وأهم صيغ استثماره، بالإضافة إلى ضمانات هذا الاستثمار ومخاطره. والثالث تناول عرض المعايير المالية للاستثمار الوقفي. والرابع تناول وضع «صيغ استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية». أما الخاتمة فتناولت النتائج والتوصيات.

٢- تناول الباحث تلك المعايير المالية وغيرها في بحث تحت عنوان: معايير «الاستثمار الوقفي المعاصر» من منظور الاقتصاد الإسلامي؛ مدخل نظري، وأرسله إلى مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة عن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية؛ جامعة الكويت، وقبل للنشر بعد تحكيمه، حيث سينشر في العدد ١٠١، والذي سيصدر بمشيئة الله في شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٥ م.

المبحث الأول: مفهوم عنوان الدراسة

يتضمن هذا المبحث شرح العنوان الآتي: «صيغ استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي»، والعرض الآتي يوضح ذلك.

المطلب الأول: مفهوم «صيغ استثمار الوقف النقدي»

ليان هذا المفهوم لا بدّ من بيان معاني المفردات أو المصطلحات الواردة فيه وذلك وفق الترتيب الآتي:

أولاً: تعريف «صيغ الاستثمار»

١- الصِّيغُ لغةً: جمع صيغة. ويقال: صاغ الشيء يصوغه صوغاً وصياغةً. وصُغِّتْهُ أصوِّغُهُ صياغةً وصيغةً وصيغوغةً: سَبَكُهُ. ورجلٌ صَوَّأغٌ وصَيَّأغٌ. ويقال أيضاً: فلانٌ حَسَنُ الصِّيغَةِ: أي حَسَنُ الخَلْقَةِ والقَدِّ. والصَّوُّغُ ما صَيَّغَ، ورجلٌ صَوَّأغٌ: يَصُوغُ الكلامَ وَيُزَوِّرُهُ. وصاغ شعراً وكلاماً: أي وَضَعَهُ ورَتَّبَهُ^(٣).

والصِّيغَةُ: المصوِّغ. واستعمل كثيراً في الحلي. وصيغة الكلمة: هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها. وقالوا: اختلفت صيغ الكلام: تراكيبه وعباراته^(٤).

ولا يوجد تعريف للصيغ بالمعنى الاصطلاحي، لأنها تعرّف وفقاً لما تضاف إليه، وسيأتي لاحقاً.

٢- تعريف الاستثمار

الاستثمار لغةً: يعني طلب الحصول على الثمرة. والثمر: حَمْلُ الشَّجَرِ.

٣- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، المجلد ٤، ج ٢٧، ص ٢٥٢٧ (مادة صَوَّغَ).

٤- د. أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١، ط ٢، لا ذكر للدار ولا للبلد، ص ٥٢٨، ٥٢٩.

وهو أيضاً: أنواع المال والولد، ومنه قولهم: ثَمَّرَ ماله: نمَّاه. ويقال: ثَمَّرَ اللهُ مالَكَ: أي كَثَّرَهُ. وأَثَمَرَ الرَّجُلُ: كَثُرَ ماله^(٥). واستثمر المال: ثَمَّرَهُ^(٦).

والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي استعمله الفقهاء في مدوناتهم بمعناه اللغوي الحقيقي، ومن ذلك قول ابن تيمية: «الأصل أن إكراء الشجر للاستثمار يجري مجرى إكراء الأرض للازدراع واستئجار الظئر للإرضاع»^(٧). ولا يستعملونه بالمعنى الدارج في هذا العصر؛ وهو تنمية المال وتكثيره، ولكنهم يستعملون في ذلك كلمة التنمية والاستثمار^(٨).

ومن التعريفات المعاصرة للاستثمار في الاقتصاد الإسلامي الآتي: «جهد واع رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها»^(٩). ويتقارب مع هذا التعريف تعريفه في الاقتصاد المالي الوضعي فهو: «التوظيف المنتج لرأس المال، وبعبارة أخرى توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية»^(١٠).

والدراسة تحتاج إلى هذا المعنى المتقارب في الاقتصاديين الذي يتضمن توظيف المال للحصول على عائد.

- ٥- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، المجلد ١، ج ٦، ص ٥٠٤.
- ٦- د. أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٠.
- ٧- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م، ج ٤، ص ٤٥.
- ٨- د. حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٩ هـ / ٢٠٠٨ م، ص ٥١.
- ٩- د. دنيا، شوقي أحمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م، ص ٨٧.
- ١٠- د. بدوي، أحمد زكي، وآخر، معجم المصطلحات التجارية والمالية والمصرفية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م، ص ١٦٨.

ثانياً: تعريف «الوقف النقدي»

الوقف لغة: الوقف مصدر مشتق من الفعل وَقَفَ، ويقال: وَقَفَ بالمكان وَقُفًا ووقوفاً، فهو واقف، والجمع وقف ووقوف. ويقال: وَقَفَت الدّابة؛ تَقِفُ وقوفاً. ووقف الأرض على المساكين وللمساكين وقفاً؛ أي حبسها^(١١).

أما الوقف اصطلاحاً: فهناك العديد من التعريفات الفقهية، لكن الباحث يفضل الاختصار على بيان تعريف فقهي معاصر لأنه يتضمن مصطلحات تفي بالغرض، وحتى لا يدخل في التعريفات الفقهية القديمة التي قد تخرج البحث عن حدوده. ويبدو أنّ من أكثر التعريفات المعاصرة وضوحاً من جهة تضمن استثمار الوقف، التعريف الآتي: «الوقف حبسٌ لمالٍ مُؤَبِّداً أو مؤقتاً، عن كلِّ أنواع التصرّف الشخصي من بيع أو هبة أو غيرها، للانتفاع المتكرّر به أو بثمرته في جهات من البرّ العامّة أو الخاصّة، على مقتضى شروط الواقف، وفي حدود أحكام الشريعة»^(١٢). والذي تحتاجه الدراسة من هذا التعريف نصه على ثمره الوقف، والتي قد تأتي من عملية الاستثمار على حسب طبيعة الوقف إن كان عيناً أو إن كان نقداً، وعلى حسب المجال الذي يستثمر فيه أيضاً.

أما الوقف النقدي فيراد به محلّ أو موضوع الوقف؛ والذي قد يكون نقداً أو ما يمثل النقد كوقف أسهم الشركات والصكوك الوقفية التي تعتبر وسيلة من وسائل تجميع رأس المال النقدي الوقفي^(١٣).

١١ - ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، مرجع سابق، المجلد ٦، ج ٥٤، ص ٤٨٩٨.
١٢ - د. قحف منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص ١٥٤.
١٣ - د. الزحيلي، محمد، الوقف الإسلامي، الأمانة العامة للأوقاف، الشارقة، ط ١، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، ص ٦٤، ٦٥.

ثالثاً: تعريف «صيغ استثمار الوقف النقدي»

إنّ مصطلح «الصيغ» في الاصطلاح يعرف تبعاً لما يضاف إليه، فكتاب المصارف الإسلامية يقولون: صيغ الاستثمار، ويريدون به أدوات الاستثمار أو أساليب الاستثمار المعتمدة في المصارف الإسلامية^(١٤)، علماً أن أهم تلك الصيغ الاستثمارية المتاحة تتمثل بالمرابحة للآمر بالشراء والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم. وامتدّ استخدام ذلك المصطلح من عالم المصارف الإسلامية إلى عالم المؤسسات الوقفية، حيث استعمله المتخصصون أو الملمون بفقهاء الوقف في مجال استثمارات الأموال الموقوفة من نقدية وعينية خلال حديثهم عن الصيغ الاستثمارية الوقفية.

وبناءً عليه يمكن عرض مفهوم «صيغ استثمار الوقف النقدي» بأنه: «أدوات أو أساليب أو آليات الاستثمار التي تعتمد إدارات الاستثمار في المؤسسات الوقفية خلال استثمار الأصول الوقفية النقدية، ويتمثل أهمها بالمرابحة للآمر بالشراء والمشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع والسلم».

المطلب الثاني: مفهوم «ميزان المعايير المالية للاستثمار الوقفي»

ليبيان هذا المفهوم بشكل واضح لا بد من تعريف مفرداته على حسب حاجة الدراسة وفق الترتيب الآتي:

أولاً: تعريف الميزان

الميزان في اللغة: لفظ مشتق من الفعل وَزَنَ. يقال: وَزَنَ الشيءَ يَزِنُهُ وَزَنًا وَزِنَةً: رَجَحَ. ووزن الشيء: قَدَرَهُ بواسطة الميزان. والميزان الآلة التي توزن بها

١٤- ينظر في ذلك على سبيل المثال: د. الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، لا ذكر للدار ولا للبلد، ٢٠٠٥، وقد استعمل في القسم الأول من كتابه الذي جعله تحت عنوان: العمل المصرفي الإسلامي، المصطلحات الثلاث: الصيغ والأدوات والأساليب.

الأشياء^(١٥).

ثانياً: تعريف «المعايير المالية»

المعايير جمع معيار؛ وهو العيار الذي يُقاسُ به غيره ويسوى، وعيار الدرهم والدنانير ما جعل فيها من الفضة الخالصة أو الذهب الخالص^(١٦).

والمعيار من المعايرة. يقال: عايرت المكاييل والموازين عياراً، ومنه العيار؛ وهو تقدير الشيء بالوزن أو الحجم حسب معايير قياسية معروفة^(١٧). والعيار كل ما تقدر به الأشياء من كيل أو وزن وما اتخذ أساساً للمقارنة. والمعيار في الفلسفة نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء^(١٨).

ولا يريد الباحث تعريف المال من الناحية الفقهية، وما ذكر من خلاف بين الحنفية والجمهور بشأنه، لأن مادة البحث لا تحتاجه، إنما يريد الإضاءة على المعايير المالية المرتبطة بالعائد المالي الناتج عن العملية الاستثمارية، والتي جاء هذا البحث ليبيّن دورها في ترجيح صيغة استثمارية وقفية على أخرى انطلاقاً من تلك المعايير.

ثالثاً: مفهوم «ميزان المعايير المالية للاستثمار الوقفي»

بعد العرض السابق يمكن ذكر مفهوم «ميزان المعايير المالية للاستثمار الوقفي» بأنه الميزان الذي توضع في إحدى كفتيه المعايير المالية المتضمنة للعائد المالي أو المعيار الربحي للنشاط الاستثماري الوقفي والعوامل الأخرى التي تؤثر عليه، لتكون بمنزلة المقاييس المسهمة في ترجيح صيغة استثمارية وقفية على أخرى عندما توضع في الكفة الأخرى من الميزان.

١٥ - د. أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ج ٢، مرجع سابق، ص ١٠٢٩، ١٠٣٠.

١٦ - المطرزي، ناصر الدين، المغرب في ترتيب المعرب، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٤٠٢ هـ، ج ٢، ص ٩٢.

١٧ - د. قلعة جي، محمد رواس، ود. قنبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م، ص ٣٣١.

١٨ - د. أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، ج ٢، مرجع سابق، ص ٦٣٩.

المطلب الثالث: المفهوم العام لعنوان الدراسة:

بناء على العرض السابق لكل من مفهوم «صيغ استثمار الوقف النقدي» ومفهوم «ميزان المعايير المالية للاستثمار الوقفي» فإنه يمكن ذكر المفهوم الآتي لعنوان الدراسة والذي يتمثل بـ «أدوات أو أساليب استثمار الأصول الوقفية النقدية والتي توضع في ميزان «المعايير المالية للاستثمار الوقفي» للحكم على مدى صلاحيتها كأداة أو كصيغة استثمارية لاستثمار الأصل الموقوف، علمًا بأن تلك المعايير تتمثل بالعائد المالي أو بما يؤثر على العائد المالي؛ من حيث مجال الاستثمار أو زمنه أو مخاطره أو غير ذلك.

المبحث الثاني: الوقف النقدي وصيغ الاستثمار؛ مفاهيم عامة:

يتضمن هذا القسم بيان عدّة مفاهيم تسهم في توضيح طبيعة الوقف النقدي ومآله وصيغ استثماره، بالإضافة إلى بيان ما تحتاجه عملية استثماره من ضمانات يمكن أن تسهم في خفض معدّل المخاطر الناتج عن العملية الاستثمارية، ويتم ذلك وفق الترتيب الآتي:

المطلب الأول: الوقف النقدي؛ طبيعته ومآله:

تدور طبيعة رأس المال النقدي الوقفي حول الأوراق النقدية الوقفية وأسهم الشركات الوقفية، بالإضافة إلى الصكوك الوقفية التي تُعدُّ وسيلة من وسائل تجميع رأس المال النقدي الوقفي، وغالبًا ما يؤول ذلك في التطبيق إلى ما يعرف بالصندوق الوقفي الذي ينشأ لخدمات معيّنة. تُعدُّ مصطلح «الصناديق الوقفية» من المصطلحات المعاصرة، وقد عرّف بأنه عبارة عن تجميع أموال نقدية من عدد من الأشخاص عن طريق التبرع أو الأسهم لاستثمار هذه الأموال ثم إنفاق ريعها أو غلتها على مصلحة عامة، تحقق النفع للأفراد والمجتمع بهدف إحياء سنة

الوقف وتحقيق أهدافه الخيرية التي تعود على الأمة والمجتمع والأفراد بالنعمة العام والخاص^(١٩).

أما مآله فغالبًا ما ينتهي إلى الزوال بسبب عامل التضخم الذي يصيب النقود لعدة أسباب؛ من أهمها مرور الزمن، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء الوقف النقدي. وإن الذين يتحدثون عن الاستثمار النقدي الوقفي يسعون جاهدين إلى المحافظة على أصل الوقف، ولن يكون على سبيل التأييد؛ إذ لكل شيء نهاية بالنسبة للأموال الوقفية من نقدية ومنقولة (سيارة) ورأس مال ثابت (بناء) إذا استثنينا الأرض. لكنه يمكن اعتماد هذا النمط من الوقف نظرًا للإيجابيات الناتجة منه، من حيث إسهامه في إحياء سنة الوقف في مجالات عدة، ومن حيث الحصول على العائد المالي من استثماره في الزمن اليسير، والذي يذهب لصالح أصحاب المصارف الوقفية^(٢٠).

المطلب الثاني: الوقف النقدي؛ صيغ استثماره:

إن العامل الأساس في اختيار صيغة استثمارية يرجع إلى طبيعة الشيء الموقوف إن كان عينًا أو نقدًا^(٢١)، وإن أهم صيغ استثمار الوقف النقدي تتمثل بالمرابحة والمضاربة والمشاركة والاستصناع والسلم، لكن لكل منها إيجابياتها ومخاطرها المالية وغير المالية بالنسبة للأصل الموقوف من جهة المحافظة عليه، ومن جهة أصحاب المصارف الوقفية من حيث حصولهم على العائد الملائم لهم.

١٩- د. الزحيلي، محمد، الصناديق الوقفية المعاصرة (تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها)، المؤتمر الثاني للأوقاف بالملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، المحور الأول، الجزء الأول، ١٤١٧ هـ/ ٢٠٠٦ م، ص ٣٤١، ٣٤٢.

٢٠- د. الحداد، أحمد عبد العزيز، من فقه الوقف، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، حكومة دبي، ط ١، ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م، ص ١٦٩، ١٧٠.

٢١- د. الشعيب، خالد عبد الله، استثمار أموال الوقف، بحث منشور ضمن أعمال منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط ١، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م، ص ٢٥٠، ٢٥١.

المطلب الثالث: استثمار الوقف النقدي؛ الضمانات والمخاطر:

يعاني القطاع الاستثماري المعاصر من أزمة ثقة تتمثل بفقدان أو ندرة وجود الائتمان بأطراف عملية الاستثمار، ويرجع ذلك إلى غياب أو ندرة الالتزام بالمبادئ الأخلاقية التي نصّ عليها علم الاقتصاد الإسلامي التي يجب أن تسود في السوق الاستثماري، هذا إذا حصرنا الكلام على بلادنا العربية والإسلامية. وبسبب ذلك الواقع تسعى إدارات المصارف الإسلامية إلى اعتماد الضمانات المتاحة أمامها للمحافظة على حقوقها في عملية التمويل الاستثماري^(٢٢)، والتي تدور غالبًا حول تأمين الكفالة أو الرهن أو التأمين التعاوني.

وإذا كان ما تقدّم ينطبق على الاستثمار في المصارف الإسلامية، فما المانع من اعتماده في استثمار الوقف النقدي (أو أموال الصندوق الوقفي النقدي)، على اعتبار أن هناك تشابهًا كبيرًا بين المؤسستين، فكلاهما مؤسستان ماليتان، وإن كان لمؤسسة الوقف طبيعة خاصة تتميز بها عن طبيعة مؤسسة المصرف الإسلامي من حيث خصوصية ملكيتها والمستفيدون منها، لكن ذلك كله يتوقف على مدى توفر الظروف الاقتصادية الملائمة، بالإضافة إلى شيوع عنصر الائتمان الذي أصبح نادرًا في النشاط الاستثماري المعاصر. على أن يكون ذلك كله مقترنًا بتوفر الضمانات المتاحة المعززة للتجرؤ على الدخول في النشاط الاستثماري بمعدل من المخاطر في أدنى حدوده.

وهناك أمر لا بد من الرضا به، ويتمثل بأن الاستثمار أيًا كانت صيغته أو مجاله قائم على المخاطر، ولا يوجد استثمار بلا مخاطر، وإن على إدارة استثمار الوقف

٢٢- د. البعلي، عبد الحميد محمود، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: الواقع والآفاق، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ص ٤٧ وما بعدها.

النقدي أن تقتنع باحتمال وقوع المخاطر^(٢٣) أيًا كان نوعها، ولكن عليها بمقابل ذلك أن تعتمد أدوات التحوّط المؤدية إلى الحفاظ على أصل الوقف ما أمكن، والتي يأتي في طليعتها الضمانات التي مر ذكرها، بالإضافة إلى اقتراح يتمثل بإيجاد حساب احتياطي^(٢٤) يتم تكوينه كنسبة مئوية من إيراد استثمار الوقف النقدي، ويخصص لتغطية المخاطر في حال وقوعها. فلو تم استثمار الوقف النقدي مضاربة، ثم ترتب على عملية المضاربة وقوع خسارة، ترك ذلك أثرًا سلبيًا على رأس مال المضاربة الموقوف تمثّل بنقصان رأس المال بسبب الخسارة، ويمكن في هذه الحالة تغطية تلك الخسارة من الحساب الاحتياطي المكوّن لتغطية الخسائر، ويعود رأس المال النقدي الموقوف إلى ما كان عليه قبل الشروع بعملية المضاربة.

وبناءً عليه، فإنه بإمكان إدارة استثمار الوقف النقدي أن تعتمد الصيغ الاستثمارية المتاحة أمامها، والتي يمكن تعزيزها بتقديم الضمانات من الطرف الذي يتعامل معها بالإضافة إلى إمكانية تكوين حساب احتياطي من إيراد استثمار الوقف النقدي يخصص لإدارة المخاطر الناتجة عن عملية الاستثمار، وعندها يمكن لمسيرة الاستثمار الوقفي المعاصرة أن تؤدي دورها في ظل مناخ استثماري قليل المخاطر.

وهناك دعوات جديدة لاعتماد التمويل على ما يعرف «بجدارة الأعمال» خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من باب تعزيز الضمانات وتخفيف المخاطر، والغاية من ذلك تمويل تلك المشروعات التي يكون موضوع عملها متمتعًا بعناصر النجاح في الحياة الاقتصادية، فتموّل متى كان عملها جديرًا بالنجاح؛ وهو ما يعرف بالتمويل المعتمد على جدارة الأعمال؛ أي إنه يغلب على

٢٣ - ينظر: - د. العمار، عبد الله بن موسى، استثمار أموال الوقف، بحث منشور ضمن: أعمال ضمن منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول، مرجع سابق، ص ٢١٠.

- د. الشعيب، خالد عبد الله، استثمار أموال الوقف، مرجع سابق ص ٢٤٥.

٢٤ - د. شحاته حسين حسين، استثمار أموال الوقف، أعمال منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول، مرجع سابق، ص ١٨٧.

الظنّ أنها لن تفشل إذا تمّ تمويلها، نظرًا لحاجة النشاط الاقتصادي إليها، وهذا هو وجه التحوّط في التمويل المرتبط بجدارة الأعمال. وجاء مضمون ذلك في التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء «حول مصادر جديدة لتمويل التنمية بالمنطقة العربية» عمّان، ٦ - ٧ / ١٠ / ٢٠١٣، ومنها التوصيتان الواردتان تحت العنوان الآتي: التمويل الإسلامي والوسائل الجديدة لتمويل المشاريع الصغيرة في دعم وتحفيز المشاريع التنموية في البلاد العربية:

- دعم تطوير تقنيات وأساليب تقييم «جدارة الأعمال» خلافًا لجدارة الائتمان، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع معايير تنظيمية لتصنيف الأعمال الصغيرة والمتوسطة بناءً على جدارة الأعمال^(٢٥).

ولا مانع من اعتماد جدارة الأعمال بالإضافة إلى جدارة الائتمان خلال تمويل النشاط الاستثماري من الوقف النقدي؛ كما هو الحال في المراجعة للأمر بالشراء مثلاً، فتقوم إدارة استثمار الوقف النقدي بتمويل المشاريع الاستثمارية انطلاقاً من جدارة الائتمان وجدارة الأعمال مع بعضهما البعض، فيطلب من المُمَوِّل تقديم ضمانات شخصية كتقديم كفيل أو مالية كتوطين راتب؛ وهذا يدرج ضمن جدارة الائتمان، بالإضافة إلى دراسة مدى «جدارة العمل المُمَوِّل» في تحقيق النجاح في الحياة الاقتصادية، ويبنى عليه بعد ذلك القرار بالتمويل من الوقف النقدي.

٢٥- ينظر تلك التوصيات في الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://groups.google.com/forum/#!topic/nidal-islamicfinance/pRptre9Uew4>.

تاريخ المطالعة: 06/12/2013.

المبحث الثالث: المعايير المالية للاستثمار الوقفي:

يتناول الكلام الآتي بيان أهم المعايير المالية، والتي تدور حول المعايير المرتبطة بالعائد المالي للنشاط الاستثماري الوقفي؛ إما بشكل مباشر كمعدل الربح، وإما بشكل غير مباشر كالصيغة المعتمدة في الاستثمار أو مجاله أو زمنه أو مخاطره أو غير ذلك مما يؤثر على العائد المالي، علماً أنه لن يصار إلى التوسع كثيراً في بيان تلك المعايير، لأنه تمّ بيانها في بحث آخر^(٢٦). ويتمثل أهمها بالآتي:

المطلب الأول: معيار «العائد المالي للنشاط الاستثماري الوقفي» (المعيار الربحي):

يتحدث رجال الاقتصاد عن مفهوم «التخصيص الأمثل للمورد»، ويريدون به استثمار ذلك المورد؛ عيّنًا كان أو نقدًا في المجال الذي يحقق أقصى ربح ممكن، ولذلك يلجأون إلى إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية التي يرغبون في القيام بها.

والذي يحدد اختيار أو اعتماد العائد المالي للاستثمار الوقفي إن كان مرتفعاً (أي اعتماد ما يحقق أقصى ربح ممكن) أو خلاف ذلك يرجع إلى الجهة التي تدير عملية الاستثمار الوقفي، إن كانت إدارة الوقف بنفسها أو من خلال غيرها، ذلك لأن الاستثمار الوقفي يأخذ واحداً من الأشكال الآتية:

أولاً: الاستثمار الوقفي المباشر: وتتمثل صورته بقيام إدارة الوقف باستثمار ممتلكاتها بنفسها، وهنا لا يمكن إعمال معيار تعظيم الأرباح، لأنه إذا كان الهدف من الاستثمار الوقفي المباشر تحقيق أقصى ربح ممكن، فإن ذلك ينعكس سلباً عليها ويصطدم بالتالي مع مقصد من مقاصد الفقه الوقفي، الذي ينص على ضرورة

٢٦- تناول الباحث تلك المعايير المالية وغيرها في بحث له كما سبقت الإشارة، وهو الآن قيد التحكيم، حيث أرسل إلى إحدى المجلات.

المحافظة على استمرار النشاط الاستثماري الوقفي كي تستمر غلته التي تذهب لصالح الموقوف عليهم؛ كأن يكون ذلك من خلال استثمار جزء من أموالها في بناء مستشفى أو مدرسة أو جامعة أو حتى مؤسسة تجارية، فإذا كان سعر إنتاجها السلعي أو الخدماتي مرتفعاً، فإنه سيؤدي إلى إحجام كثير من ذوي الحاجات عن شراء إنتاجها، الأمر الذي ينعكس سلباً على استمرار نشاطها^(٢٧)، وقد يؤدي ذلك إلى إقفالها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد تقوم باستثمار بعض أموالها في النشاط التجاري، وقد تستثمر في السلع الكمالية، لأن تعظيم الربح قد يكون فيها، والتي لا يكون لها بعدها التنموي الاقتصادي والاجتماعي التي تتطلبها مجتمعاتنا، ونكون في هذه الحالة قد خصصنا الموارد المالية للوقف النقدي مثلاً - والتي تتصف بالندرة - بالاستثمار بما يخدم الطبقة المترفة بحجة تحقيق أقصى ربح ممكن، ويكون ذلك على حساب تأمين السلع الضرورية والحاجية لأبناء المجتمع، علماً أن الدور الاستثماري التاريخي للوقف بل وحتى المعاصر كان وما يزال يسعى للإسهام في إدارة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لبيئة الوقف، وليس فقط للموقوف عليهم.

ثانياً: الاستثمار الوقفي غير المباشر: وتكون صورته من خلال تأجير مبنى أو متجر أو مدرسة مملوكة للوقف، فيعلن عن ذلك للعامة من الناس، ولا يوجد ما يمنع من تطبيق معيار تعظيم الربح في هذه الحالة من خلال التأجير لمن يدفع أعلى رقم لبدل الإيجار. أو قد يكون في تملك أسهم في شركة معينة قد لا يكون لتملكها تأثير في قرار التأثير في معدل عائد الاستثمار، وفي هذه الحالة لا قدرة لإدارة الاستثمار الوقفي في التأثير بمعدل الأرباح، ولا مانع من اعتماد القرار الذي تتخذه الأغلبية المالكة من أعضاء الجمعية العمومية في هذه الشركة بشأن

٢٧- توجد في لبنان بعض المؤسسات الخدمانية المملوكة لجمعيات خيرية (مستشفى مثلاً أو مدرسة) تقدّم خدماتها بأسعار مرتفعة مقارنة مع غيرها من مؤسسات القطاع الخاص، الأمر الذي دفع البعض للاستغناء عنها والتوجه إلى مؤسسات أخرى.

تحديد معدّل الاستثمار الذي قد يكون في مستوياته المرتفعة.

ثالثاً: الاستثمار الوقفي المشترك: والمثال الذي يوضح هذا النوع من الاستثمار يتمثل بوجود قطعة أرض زراعية موقوفة ترغب إدارة الوقف باستثمارها مع الغير من خلال عقد المزارعة، فالمطلوب أن تختار الصنف الزراعي الذي يحقق عائداً مرتفعاً مقارنة مع عائد الاستثمار الناتج عن زراعة الأصناف الأخرى، لما له من دور في تحقيق مصلحة كل من الوقف والموقوف عليهم.

المطلب الثاني: معيار «تحقيق عائد مستقر نسبياً»:

يأخذ عائد الاستثمار في العادة شكلين: العائد المستقر نسبياً والعائد المتقلب، وتتناول هذه النقطة الحديث عن العائد المستقر نسبياً دون العائد المتقلب، لأن النوع الأول هو الشائع غالباً في الواقع الاستثماري الوقفي من خلال تشييد الأبنية (المدارس، المستشفيات، المباني السكنية) وتأجيرها. ويقصد بهذا المعيار اختيار مجالات وصيغ الاستثمار التي تحقق عوائد مرضية وتتسم بالاستقرار النسبي، وتكون غير محفوفة بالمخاطر المؤدية إلى عدم تحقيق عائد مستقر نسبياً من العملية الاستثمارية. علماً أن ذلك يدرج ضمن الاستثمارات الآمنة القليلة المخاطر، والتي يكون لها عائد مالي مستقر غالباً بسبب نوع العقد (كعقد الإجارة مثلاً)، حيث يدفع بصفة دورية (مرة واحدة في العام).

المطلب الثالث: معيار «التفضيل الزمني بين الصيغ

والأنشطة الاستثمارية الوقفية»:

يقصد بالتفضيل الزمني في علم الاقتصاد تفضيل الحاضر على المستقبل، حيث إن قيمة الزمن لها أهمية عملية كبيرة في تقويم المشروعات ودراسات الجدوى، فإذا تساوت المشروعات في كل شيء إلا في الزمن؛ أي كان أحدها

يدرّ دخله قبل الآخر، اختيار هو على الآخر؛ لأن العاجل أكبر قيمة من الآجل، مما يؤكد صحة نظرية التفضيل الزمني، إذ الحاضر يفضل على المستقبل ما لم يرجح هذا المستقبل بزيادة ملائمة^(٢٨).

ومن باب توضيح العلاقة بين تعظيم الربح والزمن يذكر أن معدّل المربحة في عقد المربحة للأمر بالشراء المطبق راهناً في المصارف الإسلامية مرتبط بمعدّل الزمن؛ فكلما زاد معدّل زمن الوديعة الاستثمارية زاد معدّل الربح؛ أي إن العلاقة بينهما طردية كما يعبر عنه في لغة الاقتصاد. وهذا أمر يجب أيضاً على إدارة الاستثمار الوقفي أن تأخذه بعين الاعتبار. وهذه الحالة قد تفضّل الزمن (الأجل) الطويل على الزمن (الأجل) القصير إذا رغبت في استثمار أموالها مربحة.

المطلب الرابع: معيار «المرونة في تغيير صيغة الاستثمار ومجاله»:

ويقصد بهذا المعيار عدم الاستثمار بصيغة استثمارية واحدة إذا كان واقع طبيعة الوقف يسمح بذلك، وعدم الاقتصار على الاستثمار في مجال اقتصادي واحد، بسبب ما ينتج عن ذلك من مخاطر تصيب أصل الوقف وبشكل خاص الوقف النقدي، وتصيب أصحاب المصارف الوقفية إذا تعرض ذلك المجال الاقتصادي لمخاطر. فإذا كان هناك اعتماد لصيغة المضاربة مثلاً خلال عملية الاستثمار في النشاط التجاري، وكان هناك استشعار بوجود مخاطر مصاحبة لتلك الصيغة وللقطاع المستثمر فيه، فالمطلوب من تلك الإدارة توقيف هذه الصيغة عند انتهاء المدة المحددة لها والانتقال إلى صيغة أخرى وقطاع آخر. وكل ذلك يتم بناء على مراعاة معيار المرونة خلال العملية الاستثمارية، للمحافظة ما أمكن على مقاصد الوقف المتمثلة بحفظ أصله واستمرار تحقيق عائد يذهب

٢٨- د. المصري، رفيق يونس، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، في: عوامل الإنتاج بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، رؤية تحليلية جديدة مستلهمة من الفقه الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، سوريا، ط ٢، ١٤٣٠ هـ / ٢٠١٠ م، ص ١٠٢.

لصالح أصحاب المصارف الوقفية.

المطلب الخامس: معيار «الأمان النسبي البعيد عن المخاطر المرتفعة»:

ويقصد به عدم تعريض أموال الوقف وخصوصاً النقدية خلال عملية الاستثمار إلى درجة كبيرة من المخاطر، ويتطلب ذلك الموازنة بين الأمان ومعدل الربحية. وتأسيساً على ذلك فإنه ليس من الأمان استثمار جميع الأصول النقدية للوقف في سوق الأوراق المالية بالمضاربات، والتي تتسم عادة بدرجة عالية من المخاطر، ويمكن دراسة إمكانية استثمار جزء منها بشكل قليل (١٠٪ مثلاً) بنية الاستثمار دون المضاربة، وذلك حتى يسهل الخروج منها بأقل الخسائر في حال وقوع المخاطر. وإن كان الباحث يفضل الابتعاد كلياً عن الاستثمار في البورصة بالنسبة لأموال الوقف، وذلك بسبب المخاطر المرتفعة الناتجة عن الاستثمار فيها.

المطلب السادس: معيار «تنوع المخاطر الاستثمارية وتقليلها»:

يجب على الإدارة الاستثمارية للمؤسسات الوقفية أن لا تعرض استثمار أموال الوقف إلى درجة عالية من المخاطر حتى لا تضيق تلك الأموال ويفقد المستفيدون من الوقف منافعها أو عوائدها^(٢٩). وأن تسعى إلى تنوع المخاطر المحتملة خلال العملية الاستثمارية أو تقليلها ما أمكن، وذلك عبر اعتماد استثمار تلك الأموال من خلال التوزيع الجغرافي (الاستثمار في عدة مناطق أو عدة دول)، وتوزيع الآجال الاستثمارية (قصيرة الأجل كانت أو متوسطة أو طويلة)، وتنوع الصيغ الاستثمارية للوقف النقدي (مضاربة، مرابحة، استصناع، ...)، وتنوع العملات المستخدمة (عملات عربية أو أجنبية ذات مخاطر منخفضة بالنسبة للتعرض للتضخم)، خلال العملية الاستثمارية، ذلك لأن توزيع الاستثمار على

٢٩- د. شحاته، حسين، استثمار أموال الوقف، بحث منشور ضمن أعمال منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول الصادر عن الأمانة العامة للأوقاف، مرجع سابق، ص ١٥٨.

عملات مختلفة يعدُّ من الأمور المهمة في مجال تخفيض مخاطر أسعار التقلبات في أسعار الصرف، للمحافظة على رأس مال الوقف وريعه الذي يذهب لصالح المصارف الوقفية^(٣٠).

المطلب السابع: معيار الاستثمار في «القطاعات المربحة»:

يجب على إدارة الاستثمار الوقفي أن تقوم بتوظيف أموالها في القطاعات المربحة أو التي يغلب على الظن أنها مربحة، وهذا يتأتى من ضرورة مراعاة مبدأ «فقه مراتب المخاطر في الاستثمارات» والقيام بدراسات الجدوى قبل البدء بعملية التوظيف. وإن الاستثمار في القطاع العقاري في الوقت المعاصر يعتبر من أكثر القطاعات المربحة؛ لأنه أكثر أماناً وأقل خطراً وأكثر ربحاً مقارنة مع بعض القطاعات الأخرى^(٣١).

المطلب الثامن: معيار الموازنة في الاختيار بين أشكال الاستثمار:

إن الواقع الاستثماري الوقفي المعاصر نادراً ما يشهد شكل الاستثمار الوقفي المباشر؛ ولعلّ مردّد ذلك إلى غياب الكفاءات الإدارية الاستثمارية عن الجهاز الإداري الوقفي، الأمر الذي يدفع الإدارة الوقفية إلى اعتماد شكل الاستثمار غير المباشر للممتلكات الوقفية، وذلك من خلال تأجيرها إن كانت عينية، حيث تقوم بتشييد الأبنية وتأجيرها، أو أنها تقوم بتأجير الأراضي الموقوفة التي تحت إشرافها. والمطلوب من إدارة المؤسسات الوقفية أن تدرس إمكانية دخولها بشكل الاستثمار المباشر متى كانت قادرة على ذلك، وذلك حتى تمارس دورها في

٣٠- د. العمر، فؤاد عبد الله، استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، من ص ٢٥٦ حتى ص ٢٦٠ ضمناً.

٣١- د. القره داغي، علي، الاستثمار الوقفي؛ طرقه القديمة والحديثة، ص ١٥ (بحث منشور على موقع مكتبة المشكاة الإسلامية: <http://www.almeshkat.net> تاريخ المطالعة: ٢٢ / ١٠ / ٢٠١٣).

تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية، وقد يتحقق ذلك من خلال بناء مدرسة أو جامعة أو مستشفى أو ما شابه ذلك من هذه المؤسسات التي تسهم في تأمين إشباع الضروريات لأبناء المجتمع، وتسهم بالتالي في تنمية المجتمع على مختلف الصعد.

وفي نهاية هذه النقطة، يطلب من إدارة الاستثمار دراسة المسألة الآتية: أيهما الأصح للاستثمار الوقفي؟ هل هو الدخول بالاستثمار المباشر أو اختيار الاستثمار غير المباشر أو اختيار الاستثمار المشترك؟ وتتخذ بالتالي القرار بناءً على ما تراه من مصلحة الوقف.

المطلب التاسع: معيار «الاستثمار في تملك أسهم المؤسسات والشركات الإسلامية»:

تنوع طبيعة المؤسسات الإسلامية من مصرفية وتأمينية وشركات استثمارية وغيرها، ويمكن لإدارة الاستثمار في المؤسسات الوقفية الاستثمار في هذه المؤسسات والشركات من خلال تملك أسهمها، ليس بنية المضاربة، وإنما بنية الاستثمار من خلال تملك أسهم في بعضها، ثم انتظار ريعها الذي يوزع في نهاية كل سنة على أصحاب المصارف الوقفية في حال تحقيق الأرباح.

المبحث الرابع: صيغ «استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية»:

إن الحديث عن صيغ الاستثمار الوقفي النقدي في المؤسسة الوقفية يتشابه إلى حد كبير مع تلك الصيغ المعتمدة في المصارف الإسلامية، وتصلح للتطبيق على استثمار الأموال النقدية في الصناديق الوقفية. لكنه تم استبعاد الحديث عن صيغتي المشاركة الدائمة والمشاركة المنتهية بالتمليك، وكذلك صيغتي الإجارة

التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك في هذه الدراسة؛ لكونها لا تتلاءم مع طبيعة الاستثمار للوقف النقدي، والتي تستدعي سرعة تحويل الأصول المستثمرة من أموال عينية إلى أموال نقدية ما أمكن؛ وهو ما يعرف فقهاً بتنضيض الأموال، وذلك بهدف صرف ريع الاستثمار على أصحاب المصارف الوقفية. والاستثمار في الصيغ السابقة (المشاركة بصورتها والإجارة بصورتها) قد لا يخدم كثيرًا أغراض الوقف النقدي، ولذلك استبعدتها الدراسة.

والعرض الآتي يقتصر على بيان أهم الصيغ المتاحة لاستثمار الأموال النقدية الوقفية، مع بيان إيجابياتها ومخاطرها ومدى تلاؤمها مع المعايير المالية للاستثمار الوقفي، وذلك وفق الترتيب الآتي:

المطلب الأول: صيغة «المضاربة الوقفية» والمعايير المالية للاستثمار الوقفي:

تطلق المضاربة في الاصطلاح الفقهي على دفع مال معين معلوم لمن يتجر فيه بجزء مشاع معلوم من ربحه^(٣٢). والمراد بها في الدراسة إعطاء جزء من الأموال النقدية الموقوفة كأموال الصندوق الوقفي مثلاً لمن يستثمرها على أن يقسم الربح بين إدارة الصندوق بصفتها صاحبة رب المال وبين صاحب الخبرة بصفته مضارباً، بنسب يتفق عليها بين الطرفين. وللحكم على مدى صلاحية هذه الصيغة للاستثمار الوقفي النقدي لا بدّ من بيان إيجابياتها ومخاطرها، ثم وضعها في ميزان المعايير المالية للاستثمار الوقفي.

أولاً: إيجابيات «المضاربة الوقفية»:

يكتسب رأس المال النقدي دوره الاقتصادي من خلال تداوله في القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر إدخاله إلى السوق، وتسهم المضاربة في القيام بهذا الدور الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية تمهيداً للوصول إلى مرحلة النمو

٣٢- د. حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص ٤٣٢.

من خلال تداوله في الأسواق .

ويظهر المعيار المالي في صيغة المضاربة؛ سواء أكان مالها وقفياً أم غير وقفياً،
بالآتي:

١- الإسهام في تحقيق عائد مجز من الربح من خلال تخصيص المورد المتمثل
بالمال في النشاط الاقتصادي.

٢- الإسهام في الحد من التفاوت في توزيع الدخل؛ حيث يكون لصاحب
رأس المال عائد ملائم،

ويكون لصاحب العمل عائد ملائم أيضاً، وهذا العائد يتمثل بتوزيع الربح
على طرفي العقد، وبذلك لا ينفرد صاحب المال بالقسم الأكبر من الربح كما هو
الحال في المشاركة، بل يتشارك مع صاحب العمل بحصة من الربح قد تصل إلى
النصف (حسب الاتفاق) (٣٣).

ثانياً: المخاطر المالية لصيغة «المضاربة الوقفية»

هناك عدّة مخاطر مصاحبة لصيغة المضاربة الوقفية، أغلبها لا يرتبط بالمعايير
المالية، وإنما يرتبط بالمعايير الأخلاقية والاقتصادية، والتي تؤثر سلباً على المعايير
المالية، ويتمثل أهمها في الآتي:

إهمال ربّ العمل أو تعديه أو تقصيره مما يؤدي إلى هلاك الأموال .

مخاطر تأخّر ربّ العمل عن سداد حقوق الصندوق الوقفي المتمثل برأس
المال عند انتهاء فترة المضاربة، مضافاً إليه الأرباح أو محسوماً منه الخسائر .

٣٣- د. خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٦ م، ص٢٢٨ وما بعدها.

تلاعب رب العمل في الحسابات وإظهار أن المضاربة قد خسرت.

مخاطر ضعف الضمانات المقدمة من رب العمل إلى رب المال في حال الإهمال أو التقصير أو مخالفة الشروط التي يضعها رب المال عليه.

احتمال وجود كساد في الأسواق مما يلحق الخسائر بالمضاربة^(٣٤).

وفي حال وجود مثل هذه المخاطر من أخلاقية واقتصادية وما شابهها، فإن العائد المالي لصيغة المضاربة الوقفية قد يكون سلبياً، فتتحقق الخسارة، وتحملها المؤسسة الوقفية منفردة أو إدارة الصندوق الوقفي حسب أحكام الفقه.

ثالثاً: صيغة «المضاربة الوقفية» في ميزان «المعايير المالية»

يمكن إدراج أغلب المخاطر السابقة ضمن المخاطر الأخلاقية التي تنعكس سلباً على العائد المالي للاستثمار الوقفي، بسبب ندرة وجود الصدق وشيوع سوء الأمانة من طرف المضارب، والتي قد تؤدي إلى الخسارة التي تتحملها إدارة الاستثمار الوقفي حسب أحكام الفقه الإسلامي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تلاشي الأموال النقدية الوقفية، وربما فقدانها بالكلية إذا تكررت الخسارة^(٣٥)، وهذا ما دفع البعض إلى استبعاد هذه الصيغة من عملية الاستثمار الوقفي النقدي^(٣٦)، لكونها لا تتلاءم مع المعايير المالية للاستثمار الوقفي في بعض مفرداتها وأهمها عدم تحقيق عائد مالي مجزٍ، ومن ثمَّ عدم حصول أصحاب المصارف الوقفية

٣٤- د. شحاته حسين حسين، استثمار أموال الوقف، مرجع سابق، ص ١٧٣.

٣٥- د. الملا، محمد عبد الله، وقف النقود واستثمارها، المؤتمر الثاني للأوقاف، السعودية، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، المحور الأول، الجزء الأول ١٤١٧ هـ / ٢٠٠٦ م، ص ٦٤.

٣٦- ينظر في ذلك: - د. شحاته، حسين حسين، استثمار أموال الوقف، أعمال منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول، مرجع سابق، ص ١٧٢.

- د. الصلاحت، سامي، الاستثمار الوقفي: تفعيل صيغ التمويل لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر بإمارة دبي، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر «دبي الدولي للاستثمارات الوقفية»؛ ٤-٦ / ٢٠٠٨، ص ١٩٥، ١٩٦.

على نصيبهم المرجو بسبب آثار تلك المخاطر.

وفي المجال عينه يشير أحد الباحثين إلى المخاطر المالية للمضاربة فيقول: «وخطورة هذا الوقف أن المال النقدي الموقوف معرض لخطر الخسارة التجارية، ولكن قد تعوضها الأرباح في دورات لاحقة. أما إذا كبرت الخسارة، وكثرت وتوالت، فإنها تؤدي في وقت غير بعيد إلى القضاء على الوقف. فلا بد إذن من حسن اختيار عامل المضاربة، ومجالات المضاربة»^(٣٧).

ولكن الباحث يوصي بعدم اعتماد هذه الصيغة في الاستثمار الوقفي بسبب ارتفاع معدّل المخاطر المالية الناتجة من عدّة عوامل، أهمها ارتفاع معدّل المخاطر الأخلاقية كثيراً في الحياة التجارية بشكل عام، وفي المضاربين بشكل خاص، الأمر الذي قد يؤدي إلى القضاء على المال النقدي الموقوف.

ومن ثمّ يمكن القول إن هذه الصيغة الاستثمارية لا يمكن إدراجها ضمن الصيغ الاستثمارية المتاحة أمام إدارة استثمار الوقف النقدي.

المطلب الثاني: صيغة «المشاركة بتمويل الصفقة الوقفية»

والمعايير المالية للاستثمار الوقفي

يتمثل عائد المشاركة في شركات الأموال بالربح أو بالخسارة، ويذكر الفقهاء قاعدة «الغنم بالغرم» خلال حديثهم عن الاستثمار في النشاط التجاري، لقيامه على الربح والخسارة، فكما أنك تربح (تغنم) فكذلك تخسر (تغرم). وتنقسم المشاركة بالأموال كما تطبق أو يمكن أن تطبق داخل المصارف الإسلامية إلى أربعة أنواع؛ وهي: المشاركة بتمويل الصفقة، والمشاركة الدائمة، والمشاركة بتمويل

٣٧- د. المصري، رفيع، يونس، الأوقاف فقهاً واقتصاداً، دار المكتبي، دمشق، سورية، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م، ص٤٨.

مشروع قائم، والمشاركة المنتهية بالتمليك^(٣٨). وسيتم الحديث عن المشاركة بتمويل الصفقة في الاستثمار الوقفي النقدي دون ما عداها كما ذكر سابقاً، لأن المشاركة المنتهية بالتمليك قد تحتاج إلى وقت طويل لإنهائها، وقد لا تصل إلى خاتمتها من حيث عدم إقدام الشريك على تملك حصة الوقف في الشراكة القائمة لظروف معينة، ومع إهمال الحديث عن المشاركة الدائمة والمشاركة بتمويل مشروع قائم، لكون مجاليهما خارجين كثيراً عن الاستثمار الوقفي النقدي.

ويستخدم هذا النوع من المشاركة (صيغة) المشاركة بتمويل الصفقة» في الآجال القصيرة، حيث تدخل المؤسسة الوقفية التي اعتمدت هذه الصيغة كشريك في عمليات استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، وتختص بنوع معين أو عدد محدود من السلع. وفي هذا النوع من المشاركة تطلب المؤسسة الوقفية من العميل مساهمة مالية قد تتراوح بين ٢٥٪ و ٤٠٪ وقد تزيد، وذلك تبعاً لنوع العملية. ويتم توزيع الأرباح بين الطرفين كل حسب مساهمته، وذلك بعد القيام بتخصيص جزء من الأرباح إلى العميل الذي يقوم بإدارة تمويل الصفقة.

أولاً: إيجابيات «المشاركة بتمويل الصفقة الوقفية»:

ترجع أهمية هذه العملية إلى المؤسسة الوقفية بالنسبة لسرعة تصفية العمليات التجارية، مما يؤدي إلى سرعة دوران رأس المال، ومن ثم زيادة العائد المالي، ويؤدي ذلك بالتالي إلى تنشيط النشاط التجاري؛ سواءً أكان ذلك على صعيد التجارة الداخلية أم الخارجية، ومن ثم إدخال الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي. وفي حال وقوع الخسائر (العائد السلبي)؛ فإنها توزع على طرفي المشاركة،

٣٨- ينظر في ذلك للمقارنة: - د. خصاونة، أحمد سليمان، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث، عمان، ط ١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨ م، ص ٨٤ وما بعدها.

د. بابلي، محمود محمد، المصارف الإسلامية، ضرورة حتمية، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

الأمر الذي يؤدي إلى توزيع المخاطر المالية (الخسائر في هذه الحالة) بين المؤسسة الوقفية والشريك الآخر.

ثانيًا: المخاطر المالية لصيغة «المشاركة بتمويل الصفقة الوقفية»

لا يخلو عمل استثماري من مخاطر؛ بما فيها المخاطر المالية، ولعلّ أهم المخاطر المالية وغيرها التي يمكن الإشارة إليها في هذه الصيغة تتمثل في الآتي:

١- عدم القدرة على تسويق البضاعة بشكل كامل، الأمر الذي قد يؤدي إلى كسادها ومن ثمّ الوقوع في الخسائر.

٢- تعرّض الأسعار للتقلب من حيث الانخفاض، الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع الخسارة.

٣- عدم تحصيل كامل أثمان البضاعة التي تم تسويقها.

٤- ظهور خيانة من قبل شريك المؤسسة الوقفية تنعكس على الوضع المالي للمشاركة.

ثالثًا: صيغة «المشاركة بتمويل الصفقة الوقفية» في ميزان المعايير المالية

يمكن الحدّ من المخاطر المالية التي تتعرّض لها هذه الصيغة خلال اعتمادها في النشاط الاستثماري الوقفي النقدي من خلال الآتي:

١- عدم التعامل بهذه الصيغة إلا مع الشركاء من ذوي السيرة المهنية التجارية الحسنة.

٢- عدم التعامل مع الزبائن العملاء من ذوي السيرة غير المحمودة في حال اعتماد البيع الآجل.

٣- اعتماد الأصناف التي لا يتسارع إليها الفساد كسلع تجارية لأنشطة الشركة. وبناءً عليه يغلب الباحث اعتماد هذه الصيغة في عمليات الاستثمار الوقفي النقدي، لأنه يمكن التقليل من مخاطرها المالية عبر اعتماد تلك العناصر، وهي بذلك لا تعارض المعايير المالية للاستثمار الوقفي من حيث ما تحققه من عائد مجزٍ ومستقرٍّ نسبيًّا غالبًا، كما أنّ معيار الزّمن يلعب دوره في اختيارها لكونها تستعمل في الأجل القصير من خلال شراء بضاعة وتصريفها وانتهاء تلك الشراكة معها، والأمر نفسه بالنسبة لمعيار الأمان النسبي البعيد عن المخاطر المرتفعة ولمعيار الاستثمار في القطاعات المربحة ولمعيار تغيير صيغة الاستثمار ومجاله بسبب وجود الأجل القصير في العملية الاستثمارية هذه الذي يسهّل ذلك، وهذه كلّها مؤشرات مالية تدعو لاعتمادها كصيغة استثمارية وافية مهمة خلال استثمار أصول الوقف النقدي.

المطلب الثالث: صيغة «المرابحة الوقفية» والمعايير المالية للاستثمار الوقفي

قد يتم استثمار الأموال النقدية الوقفية من خلال المرابحة، خصوصًا إذا تم إيداعها في المصارف الإسلامية لاستثمارها وفق هذه الصيغة، وهو الشائع راهنًا، بل والغالب على استثمارات الأموال المودعة في المصارف الإسلامية. وإن للمرابحة صورتين:

- **المرابحة البسيطة:** وتكون بين طرفين، أحدهما لديه السلعة، ويرغب في بيعها إلى الطرف الآخر بثمن آجل غالبًا مع تحديد نسبة الربح، وهذه تعرف بالمرابحة الفقهية، وهي نادرة التطبيق في المصارف الإسلامية، ومستبعدة من التطبيق في استثمار الوقف النقدي، لأن طبيعتها مرتبطة بالنشاط التجاري القائم على تملك السلع وانتظار بيعها مرابحة، وهو أمر مستبعد راهنًا في إدارات الاستثمار الوقفي.

- المربحة للآمر بالشراء: وهي ما اصطلح على تسميتها بالمربحة المصرفية، نظراً لتطبيقها في المصارف الإسلامية، وهي تقوم على قيام المصرف بشراء السلعة حسب المواصفات التي يطلبها العميل الأمر بالشراء، ثم يبيعها له مربحة، أي بثمانها الأول مع التكلفة المعتبرة شرعاً بالإضافة إلى هامش ربح يتفق عليه الطرفان، والتي يمكن اعتمادها في استثمار الأموال النقدية الموقوفة^(٣٩).

أولاً: إيجابيات «المربحة للآمر بالشراء الوقفية»

إن التمويل من خلال عقد المربحة للآمر بالشراء يقوم على الربح المحض، ويمكن تطبيقه من قبل إدارة الاستثمار الوقفي على أن يتناول كل سلعة لا تخالف أحكام الفقه الإسلامي؛ سواءً أكانت موجودة في الأسواق المحلية (مربحات محلية) أو في الأسواق الإقليمية أو العالمية (مربحات دولية)، وهذا يعني بعد ذلك أن هذا العقد يؤدي إلى نمو التجارة الداخلية والخارجية، كما أنه يؤدي إلى تنشيط القطاع الممول؛ زراعياً كان أو صناعياً أو تجارياً، الأمر الذي يسهم بالتالي في نمو النشاط الاقتصادي وتحقيق العوائد المالية المجزية لقيامه على الربح دون الخسارة.

ثانياً: المخاطر المالية لصيغة «المربحة للآمر بالشراء الوقفية»

يتمثل أهم المخاطر المالية لهذه الصيغة في الآتي:

١- مخاطر نكول العميل المشتري للبضاعة بسبب عيوب خفية أو عدم المطابقة للمواصفات أو تغير الأسعار.

٢- مخاطر الوعد غير الملزم بالشراء من قبل المشتري عند من يقول به، مما يوقع

٣٩- للمقارنة ينظر: د. عربيات، حربي محمد، وآخر، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٠، ص ١٨٠، ١٨١.

مؤسسة الوقف في صعوبات تسويقها، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية.

٣- مخاطر عدم سداد العميل للأقساط المستحقة عليه، وضعف الضمانات والكفالات المقدمة منه^(٤٠).

ثالثاً: صيغة «المرابحة للأمر بالشراء» الوقفية» في ميزان المعايير المالية

هناك إمكانية لإدارة تلك المخاطر المالية المصاحبة أو التي تسبق عقد المرابحة أو تأتي بعده من خلال الآتي:

١- قيام إدارة الاستثمار الوقفي بشراء السلعة للأمر بالشراء مع اقتران عقد الشراء بخيار الشرط لمدة محددة؛ كأسبوع مثلاً، فتعرض السلعة خلال تلك المدة على الأمر بالشراء، فإن اشتراها تحوّل العقد بذلك الشراء من عقد صحيح نافذ غير لازم في حقها (إدارة الاستثمار) إلى عقد صحيح نافذ لازم. وهذا يخفف من المخاطر في حقها إذا لم نقل بنظرية الوعد الملزم في حق العميل أو الزبون الأمر بالشراء. لكن هذا الأسلوب قد يصلح للتطبيق في التجارة الداخلية دون الخارجية، ويندر أن نجد في أرض الواقع من يرضى به من التجار، الأمر الذي لا يؤدي إلى تطبيقه إلا نادراً.

٢- أخذ عربون من الأمر بالشراء أو ما يعرف بهامش الجدية؛ فإن اشترت السلعة ولم يلتزم العميل بوعده بشرائها، تقوم إدارة الاستثمار الوقفي ببيعها لغيره، لكن إذا وقعت خسارة أخذت من العربون بقدرها.

٣- اللجوء إلى التأمين التعاوني الإسلامي لتفادي المخاطر الناجمة عن هلاك البضاعة.

٤٠- علي، فرحات الصافي، أسس القياس والإفصاح المحاسبي عن مخصصات مخاطر الاستثمارات في المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١ م، ص ٦٤ (نقلاً عن د. شحاتة، حسين حسين، استثمار أموال الوقف، مرجع سابق، ص ١٧٣).

٤- اعتماد الضوابط القانونية المؤدية إلى إلزام المورد برد السلعة المشتراة في حال عدم توفر المواصفات المطلوبة فيها.

٥- إلزام الراغب بالشراء بتقديم ضمانات من كفالة أو رهن أو توطين راتب إذا كان موظفًا لمعالجة مشكلة التخلف عن السداد في المواعيد المحددة^(٤١). ولو لم تكن إيجابيات هذه الصيغة متغلبة على مخاطرها المالية لما اعتمدها معظم المصارف الإسلامية، وبمعدل يتجاوز ٩٠٪ من معظم عقودها. ومن ثمّ يمكن القول بأن هذه الصيغة تصلح لاعتمادها في صيغ الاستثمار النقدي الوقفي، لكونها تتلاءم مع المعايير المالية للاستثمار الوقفي؛ خصوصًا العائد المالي المضمون، والذي قد يزداد معدله إذا زادت المدّة الزمنية لتسديد أقساط المراجعة.

المطلب الرابع: صيغة «الاستصناع الوقفي» والمعايير المالية للاستثمار الوقفي

يعرّف الاستصناع كما ورد في مرشد الحيران (المادة ٤٦٢) بأنه «طلب عمل شيء على وجه مخصوص مادته من الصانع»^(٤٢)، وعرف أيضًا: «بأنه عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل»^(٤٣)، فإذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع: اصنع لي الشيء الفلاني بالأوصاف التالية بكذا درهم، وقبل الصانع ذلك، كان ذلك استصناعًا»^(٤٤).

ويمكن لإدارة الصناديق الوقفية أن تستثمر جزءًا من أموالها من خلال هذه الصيغة بشراء قطعة أرض مثلاً، ثم تقوم بإعداد الخرائط الهندسية والحصول على

٤١- د. عريقات، حربي محمد وآخر، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٢١، ٣٢٢.

٤٢- باشا، محمد قدرى، مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، مطبعة بولاق، مصر، ط ٢، ١٣٠٨ هـ / ١٨٨٩ م، ص ٧٤.

٤٣- الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، ج ٥، ص ٢.

٤٤- المرجع نفسه، ص ٢.

التراخيص اللازمة، ثم تعرضها للبيع لعامة الناس من خلال توقيع عقد استصناع معهم، وبعدها تفرغ من بيعها تقوم بتوقيع عقد استصناع على نفس المواصفات الواردة في العقد الأول مع شركة مقاولات لتشييد ذلك البناء، وهو ما يعرف بالاستصناع الموازي. لكن قد يكون لذلك إيجابيات ومخاطر معينة، فما هي؟ وكيف يمكن إدارتها؟.

أولاً: إيجابيات «الاستصناع الوقفي»

الاستصناع عند الجمهور بمعنى السلم وبشروطه، ولا يصح التعامل معه على أنه عقد مستقل عن السلم، وذلك على خلاف الحنفية. والفارق الجوهرى بين عقد السلم وعقد الاستصناع من وجهة نظر الحنفية وجوب تسليم ثمن المبيع في مجلس العقد بالنسبة لعقد السلم، ولا يشترط ذلك في عقد الاستصناع^(٤٥)، وذلك على خلاف الجمهور الذين سوّوا في هذا الشرط بين السلم والاستصناع^(٤٦)، ولم يوجدوا فرقاً بينهما، وهذه الميزة تعطيه - وفق مفهوم الحنفية له - مرونة عملية تيسر على الناس قضاء حوائجهم. وإن عقد الاستصناع بالمعنى الوارد عند الحنفية يسهم في تنمية القطاع الصناعي وبالشكل الذي لا يوقع المستصنعين في مشقة دفع الثمن كاملاً كما ينص عليه قول الجمهور. وسبب تطبيقه في المصارف الإسلامية يرجع إلى العائد الناتج عنه، والذي يمثّل ربحاً بالنسبة للمصرف، حيث يقوم باستصناع المباني مثلاً، ويدفع تكلفتها نقداً، وبعد تسلّمها يقوم ببيعها

٤٥- المرجع نفسه ص ٣.

٤٦- ينظر في ذلك: - الدردير، أحمد بن محمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، تحقيق د. مصطفى كمال وصفي، دار المعارف، القاهرة، ج ٣، ص ٢٦٢، ٢٦٣.
الخصني دمشقي، تقي الدين، كفاية الأخيار في حلّ غاية الاختصار، تحقيق كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، ص ٣٤٨، ٣٤٩.
المقدسي، بهاء الدين عبد الرحمن، العُدّة شرح العُمدة، تحقيق خالد محمد محرم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، ص ٢٣٣.

بالتقسيم بثمان أعلى، وهنا يظهر العائد الربحي الذي يجنيه^(٤٧). وهذا الأمر نفسه يمكن اعتماده في إدارة الاستثمار الوقفي وبشكل أخص من إدارة الصندوق الوقفي النقدي.

ثانياً: المخاطر الماليّة لصيغة «الاستصناع الوقفي»

إذا وقع عقد الاستصناع بين طرفين؛ إدارة الصندوق النقدي الوقفي وجماعة من العملاء المستصنعين لتشيد بناء من عدّة طبقات لهم، فما المخاطر الماليّة الناتجة من الطرف الثاني (العملاء المستصنعين) على افتراض أنّ الطرف الأول (إدارة الصندوق النقدي الوقفي) وفّى بالتزامه وشيد البناء وفق المواصفات المطلوبة؟. لعلّه لا يوجد إلاّ خطر مالي واحد يتمثّل بتخلّف العملاء المستصنعين عن تسديد الأقساط في مواعيدها؛ بعضهم أو كلّهم، وربما يعجز بعضهم أو كلّهم عن ذلك كلياً.

ثالثاً: صيغة «الاستصناع الوقفي» في ميزان» المعايير الماليّة

اطلع الباحث على جزء مما كتب في مجال تطبيق عقد الاستصناع في الاستثمار الوقفي، فلم يجد بياناً عن وجود مخاطر لهذا العقد، بل وجد من يشجع على تطبيقه^(٤٨)، وهو في ذلك يتلاءم من وجهة نظرهم مع طبيعة الاستثمارات الوقفية، ويؤيدهم الباحث في ذلك لكون إيجابيات تطبيق هذا العقد تتفوق على سلبياته،

٤٧- ينظر في ذلك: د. الزحيلي، محمد، التمويل الاقتصادي: عقد السلم والاستصناع في الفقه الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص ٦٦، ٦٧.

- د. الوادي، محمود حسين، وآخر، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، ط ٣، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص ٢٣٧.

٤٨- ينظر في ذلك: د. السعد، أحمد محمد، والعمري، محمد علي، الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٩٦، ٩٧.

- د. شحاته حسين حسين، استثمار أموال الوقف، أعمال منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول، مرجع سابق، ص ١٧٠.

- د. الصلاحيات، سامي، الاستثمار الوقفي: تفعيل صيغ التمويل لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر بإمارة دبي، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر «دبي الدولي للاستثمارات الوقفية»، مرجع سابق، ص ١٨٠.

ويتلاءم مع أهم المعايير المالية للاستثمار الوقفي المقترحة من قبله من حيث تحقيقه للعائد المالي (الربحي)، ومن حيث توفر الأمان النسبي البعيد عن المخاطر المرتفعة، ومن حيث الاستثمار في القطاع العقاري الذي يُعدُّ من القطاعات المربحة؛ وإن كان يطالب باعتماد ما يؤدي إلى إزالة الخطر المالي الذي يأتي بعد تطبيقه، عبر اعتماد الضمانات من كفالات ورهن وتأمين تعاوني على الديون في حال الخشية من تخلف المستصنعين كلهم أو بعضهم عن تسديد أقساطهم في مواعيدها إلى إدارة الصندوق الوقفي الصانع وربما العجز الكلي^(٤٩).

المطلب الخامس: صيغة «السلم الوقفي» والمعايير المالية للاستثمار الوقفي

السلم في الاصطلاح الفقهي هو بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً^(٥٠). والمراد بالتعريف أن شخصاً ما يرغب في شراء سلعة أو إنتاج زراعي وفق مواصفات معينة، فيأتي إلى منتجها أو إلى المتعامل بها، فيقوم بوصف السلعة التي يريد، ويسلم ثمنها في مجلس العقد، ويقوم الطرف الآخر بتسليمها له في أجل محدد يتفق عليه. ويمكن أن تلعب إدارة الاستثمار الوقفي النقدي الطرف الوسيط في تطبيق عقد السلم، فيأتي إليها أصحاب المصانع الغذائية، ويوقعون معها عقد سلم على إنتاج زراعي معين لحاجتهم إليه في مصنوعاتهم، وتقوم بالتالي بتوقيع العقد نفسه بما تضمن من شروط ومواصفات مع مزارعين محددين على أن يسلموا الإنتاج الزراعي المطلوب في الموسم، وهو ما يسمى في هذه الحالة بعقد السلم الموازي.

وغالباً ما يكون الثمن المتفق عليه في عقد السلم، والذي يسلم في مجلس العقد، أدنى من السعر وقت تسليم السلعة أو الإنتاج من قبل البائع، وهذا يحقق

٤٩- ينظر للمقارنة: د. عريقات، حربي محمد، وآخر، إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٢٥، ٣٢٦.

٥٠- د. حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

بعد ذلك للمؤسسة الوقفية ربحاً، وذلك من خلال إعادة تسويق هذه المنتجات بسعر مرتفع في الغالب؛ وهو السبب الرئيس الذي يدفع المصارف الإسلامية وغيرها لاعتماده رهنًا في التعامل^(٥١).

أولاً: إيجابيات «السلم الوقفي»

إن العائد المالي المتمثل بالربح الناتج من عقد السلم هو الدافع الرئيس للتعامل بهذا العقد، والذي يمكن أن يسهم في تمويل القطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص، كما يمكن أن يسهم في تمويل التجارة الداخلية والخارجية، الأمر الذي يترك آثاراً إيجابية على النشاط الاقتصادي ككل.

ثانياً: المخاطر المالية لصيغة «السلم الوقفي»

بعد النظر في المخاطر المترتبة على التعامل بصيغة السلم تبين أنه لا توجد مخاطر مالية في العقد الموقع بين الطرفين، وهو في دراستنا إدارة الصندوق النقدي الوقفي (المسلم) والطرف الآخر (المسلم إليه)، لأن الطرف الأول دفع ثمن السلعة (المسلم فيه) وقت العقد، وإن كان هناك مخاطر أخرى غير مالية مرتبطة بالسلعة نفسها من حيث تاريخ تسليمها ومكانها ومواصفاتها وتعرضها للهلاك بعد استلامها من الطرف الثاني (المسلم إليه)^(٥٢). وهي خارجة عن إطار الدراسة.

لكن المخاطر المالية تأتي عقب استلام الإنتاج من قبل إدارة الصندوق الوقفي، وذلك عندما تقوم ببيعه بالتقسيط، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحصيل الأقساط؛ كلها أو بعضها. أو أنها قد لا تتمكن من بيع الإنتاج. وهذه المخاطر

٥١ - ينظر للمقارنة: د. الزحيلي، محمد، التمويل الاقتصادي: عقد السلم والاستصناع في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٩.

٥٢ - د. شحاته حسين حسين، استثمار أموال الوقف، أعمال منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول، مرجع سابق، ص ١٧٢.

عامة في صيغة السلم وغيرها، وتكاد تكون موجودة في جميع بيوع التقسيط غير الموثقة بضمانات كافية، والناجئة من اعتماد الصيغ الاستثمارية.

ثالثاً: صيغة «السلم الوقفي» في ميزان «المعايير المالية»

بعد الاطلاع على كل من الإيجابيات والمخاطر لصيغة السلم الوقفي، وإذا أريد تطبيق هذه الصيغة كصيغة تمويلية للاستثمار في النشاط الزراعي بشكل خاص، فإن الباحث يفضل اعتمادها في الاستثمار الوقفي النقدي في أصناف محدّدة من الأصناف الزراعية، كالحبوب والتمور لأنها تقبل الادخار بطبيعتها دون الخضروات والبقول التي تكون سريعة التلف، وفي ذلك إشارة إلى ضرورة أن يحصر موضوع العقد (المسلم فيه) بالإنتاج الزراعي القابل للادخار دون ما عداه؛ لأن هناك متسعاً من الوقت بعد استلامه يسمح بتصريفه، وفي ظروف بعيدة عن الوقوع في المخاطر المالية كالخسائر الناتجة من عدم تصريفه.

وبناءً عليه؛ فإن الباحث يوصي باعتماد هذه الصيغة لاستثمار الوقف النقدي في الإنتاج الزراعي القابل للادخار دون ما عداه، حتى يكون هناك مأمّن كبير من الوقوع في المخاطر المالية.

الخاتمة

توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

- ضرورة وضع «صيغ استثمار الوقف النقدي» في ميزان «المعايير المالية» لترجيح صيغة على أخرى أو لاعتماد صيغة دون أخرى.
- أهم الصيغ الاستثمارية المستبعدة من استثمار الوقف النقدي هي: المضاربة والمشاركة المنتهية بالتملك والمرابحة البسيطة.
- أهم الصيغ الاستثمارية الصالحة لاستثمار الوقف النقدي هي: المشاركة بتمويل الصفقة والمرابحة للأمر بالشراء والاستصناع والسلم.

بالنسبة للتوصيات، فيتمثل أهمها في الآتي:

على صعيد «إدارات استثمار الوقف»؛ يطلب الباحث منهم الآتي:

- ضرورة إيجاد جهاز إداري متخصص في مجال «التمويل والاستثمار الوقفي» خصوصاً في مجال الاستثمار النقدي، يشرف على إدارة أموال الوقف النقدية واستثمارها، لما لذلك من إسهام في المحافظة على أصل الوقف وبلوغ مقاصده.
- الانتقال من شكل «الاستثمار غير المباشر» إلى «شكل الاستثمار المباشر» أو بالاشتراك من خلال تطبيق صيغ استثمار الوقف النقدي التي تضمنها البحث.
- اعتماد المعايير المالية الواردة في البحث لاعتماد صيغة استثمارية على أخرى أو ترجيحها.
- اعتماد كافة أدوات التحوط المؤدية إلى إبعاد عملية استثمار الوقف النقدي عن المخاطر كافة، بما فيها المخاطر المالية، بهدف المحافظة على أصل الوقف النقدي ما أمكن.

- الترويج لهذا النوع من الوقف (النقدي)، عبر كافة وسائل الإعلام والإعلان.
- اعتماد الأشكال المعاصرة المسهمة في تجميع الأموال النقدية الوقفية من خلال اعتماد فكرة إصدار الصكوك الوقفية، وحث أهل الخير على الاكتتاب فيها كلُّ حسب قدرته، الأمر الذي يؤدي إلى إشراك كم كبير منهم في هذا المشروع الوقفي المعاصر ضمن وقت يسير نسبيًا.

على صعيد «أهل الخير من أصحاب الأموال»؛ يطلب الباحث منهم الآتي:

- جعل جزء من أوقافهم على شكل نقود، من خلال دعم الصناديق النقدية الوقفية أو ما يقوم مقامها، لما لها من دور في تسهيل الحصول على عائد خلال وقت يسير مقارنة مع العائد الذي يأتي من استثمار الوقف العيني الذي يكون على شاكلة عقار مثلاً، والذي يذهب لصالح أصحاب المصارف الوقفية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: على صعيد المصادر والمراجع

- الأمير، محمد، الإكليل شرح مختصر خليل، تحقيق أبو الفضل عبد الله صديق الغماري، مكتبة القاهرة، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ط ٢، لا ذكر للدار ولا للبلد.
- بابللي، محمود محمد، المصارف الإسلامية، ضرورة حتمية، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- باشا، محمد قدري، مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، مطبعة بولاق، مصر، ط ٢، ١٣٠٨هـ / ١٨٨٩م.
- بدوي، أحمد زكي، وآخر، معجم المصطلحات التجارية والمالية والمصرفية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- البعلي، عبد الحميد محمود، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: الواقع والآفاق، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الفتاوى الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- الحداد، أحمد عبد العزيز، من فقه الوقف، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، حكومة دبي، ط ١، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- الحصني الدمشقي، تقي الدين، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق:

- كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- حماد، نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ / ٢٠٠٨م.
- خصاونة، أحمد سليمان، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث، عمان، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.
- خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.
- الدردير، أحمد بن محمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، تحقيق د. مصطفى كمال وصفي، دار المعارف، القاهرة.
- . دنيا، شوقي أحمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

الزحيلي، محمد:

- التمويل الاقتصادي: عقد السلم والاستصناع في الفقه الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- الصناديق الوقفية المعاصرة (تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها)، المؤتمر الثاني للأوقاف بالملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، ١٤١٧هـ / ٢٠٠٦م.
- الوقف الإسلامي، الأمانة العامة للأوقاف، الشارقة، ط١، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م.
- السعد، أحمد محمد، والعمري، محمد علي، الاتجاهات المعاصرة في تطوير الاستثمار الوقفي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

- شحاته، حسين حسين، استثمار أموال الوقف، أعمال منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- الشعار، محمد نضال، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، لا ذكر للدار ولا للبلد، ٢٠٠٥.
- الشعيب، خالد عبد الله، استثمار أموال الوقف، بحث منشور ضمن أعمال منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- الصلاحيات، سامي، الاستثمار الوقفي: تفعيل صيغ التمويل لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر بإمارة دبي، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر «دبي الدولي للاستثمارات الوقفية»؛ ٤-٦ / ٢٠٠٨م.
- ابن عابدين، محمد، ردّ المحترار على الدرّ المختار؛ شرح تنوير الأبصار، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- عريقات، حربي محمد، وآخر، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٠.
- علي، فرحات الصافي، أسس القياس والإفصاح المحاسبي عن مخصصات مخاطر الاستثمارات في المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- العمادي، أبو السعود محمد، رسالة في جواز وقف النقود، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

- العمار، عبد الله بن موسى، استثمار أموال الوقف، بحث منشور ضمن: أعمال ضمن منتدى «قضايا الوقف الفقهية» الأول، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- العمر، فؤاد عبد الله، استثمار الأموال الموقوفة (الشروط الاقتصادية ومستلزمات التنمية)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- قحف، منذر، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، المغني، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٣، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- القره داغي، علي، الاستثمار الوقفي؛ طرقه القديمة والحديثة، (بحث منشور على موقع مكتبة المشكاة الإسلامية: <http://www.almeshkat.net>).
- قلعة جي، محمد رواس، ود. قنبيي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير، تحقيق علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

المصري، رفيق يونس:

- بحوث في الاقتصاد الإسلامي، في: عوامل الإنتاج بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، رؤية تحليلية جديدة مستلهمة من الفقه الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، سوريا، ط ٢، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
- الأوقاف فقهاً واقتصاداً دار المكتبي، دمشق، سورية، ط ١، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- المطرزي، ناصر الدين، المغرب في ترتيب العرب، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٤٠٢ هـ.
- المقدسي، بهاء الدين عبد الرحمن، العُدّة شرح العُمدة، تحقيق خالد محمد محرم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- الملا، محمد عبد الله، وقف النقود واستثمارها، المؤتمر الثاني للأوقاف، السعودية، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، ١٤١٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
- الوادي، محمود حسين، وآخر، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، ط ٣، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م.

ثانياً: على صعيد المواقع الإلكترونية

الموقع الإلكتروني الآتي: <https://groups.google.com/forum/#!topic/nidal-islamicfinance/pRptre9Uew4>

Abstract

Forms of Investment in Fund Endowment A Study on Investing Financial Standards for Endowment Property

Dr. Hasan Al-Rifai

This paper investigates the major forms of investing Waqf cash such as murabaha, partnership, istisnaa' (manufacturing), and salam in accordance with financial criteria of Waqf investment. The purpose of this investigation is to identify the most appropriate of these forms for cash investment in order to exclude irrelevant ones.

Key words: Fund Endowment, Investment, Forms, Financial Standards, Positive Features, Risks.

الخطاب الحسي في شعر الأطفال
الشاعر أحمد سويلم (أنموذجاً)

د. مي محسن الحلفي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة الملك فيصل
الأحساء - المملكة العربية السعودية



ملخص البحث

يعد أدب الأطفال من الآداب المهمة الذي يحتاج إلى وقفة متأملّة، تبعاً للتطور الثقافي والعلمي الذي يعيشه العالم، مما يحدونا إلى الكشف عن النصوص التي ترتقي للمستوى المطلوب الذي ينبغي تقديمه للأطفال؛ فجاءت هذه الدراسة التي تناولت شعر أحمد سويلم في ديوانيه (أنا وأصدقائي)، و (أحلامي الجميلة)، لتكشف عن مستوى الخطاب الحسي فيهما، مما استلزم تقسيم البحث إلى محاور عدة هي:

١- الخطاب البصري.

٢- الخطاب الصوتي.

٣- الخطاب المشموم والمتذوق.

٤- خطاب الإحساس بالموجودات.

الكلمات المفتاحية (خطاب، الأطفال، الحسي، دلالة).

المقدمة

يحظى أدب الأطفال الآن في جميع أنحاء العالم باهتمام متزايد، يتمثل في الحرص على دراسة هذا الإنتاج وتحليله، بغرض تطويره والارتقاء به، بوصفه من أهم الأدوات اللازمة لبناء شخصية المواطن، منذ البدايات المبكرة من العمر.

كما أنّ هذا الأدب جزء من الأدب بعمومه، ويحمل خصائصه وصفاته، ولكنه يُعنى فقط بطبقة محدودة من القراء هم الأطفال، وهو وإن استفاد من

الفنون الحديثة، والرسوم، والصور، والأشكال التوضيحية، فإنه يحمل في النهاية مضموناً معيناً، سواء صيغ بأسلوب المقالة، أو بأسلوب القصة، أو الأنشودة أو الحكاية، وعليه فإن أدب الأطفال يُعد ميداناً مهماً لتنمية قدرة الطفل على الإبداع، والابتكار، ويمكن عدّه وسيطاً مناسباً في الجانب التربوي للتعليم، وتنمية القدرات الذهنية، واستقرار الجوانب النفسية لدى الطفل. ونستطيع القول: إنه يتيح للطفل الشعور بالرضا، والثقة بالنفس، وحب الحياة، والطموح للمستقبل، ويؤهله لأن يكون إنساناً إيجابياً في المجتمع.

وعليه تم اختياري لشعر أحمد سويلم، الذي حمل من الأفكار والدلالات التربوية الشيء الكثير مع المتعة المتوخاة من هذه القصائد، بل المتعة، ثم الأفكار والقيم التربوية ثانياً، فإخذنا بأجواء طفولية ذات مدركات حسية متنوعة، محاولاً الوصول إلى مخيلة الطفل؛ لأنّ المضمون الجيد يفقد أثره، عندما يصاغ في قالب رديء، ورغم أنّه ليس هناك أسلوب محدد في أدب الأطفال لتناول الموضوعات، إلا أنّنا وجدنا الشاعر يطرق كل أبواب الأغراض متوسلاً بالحواس التي وهبها الله، ليوصل الطفل إلى الاكتشاف والتعليم.

فعلاقة الطفل بمجتمعه تعتمد على الحواس، فيكتشف الموجودات من حوله عبر اللمس والبصر، والسمع، والتذوق، والشم، لهذا وجدنا أغلب شعر الأطفال يتجه نحو استثمار طاقات الطفل الحسية ليشكل الصورة الشعرية^(١)، فالطفل في كل مراحل نموه خاصة في المرحلة الأولى يميل إلى الصورة التي تتمظهر بالألوان^(٢)، والإشعاعات التي تدغدغ بصره وتداعب حواسه المختلفة.

١- ينظر في هذا الموضوع: زلط، أحمد، أدب الأطفال بين أحمد شوقي وعثمان جلال، ط١، دار النشر للجامعات المصرية، مكتبة الوفاء، ١٩٩٤م: ٧٤.

٢- ينظر: الصبح، علي، البناء الفني للصورة الأدبية عند ابن الرومي،، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، القاهرة، ١٩٩٦م: ٢٦٠.

وثمة وسائل تضاعف من أثر اللغة المجسدة، وتغني فاعليتها في جذب اهتمام الطفل، وخلق استمرارية اتصاله بالعمل الأدبي، وتشكل الحوافز لإثارة اهتمامه به، منها الصورة، والصوت، واللون، والرسم، والحركة، وغير ذلك من الوسائل التي تزيد الفكرة دقة وجلاء وتجسيدها، فهي لغة أخرى غير اللغة المتعارف عليها، لكنها غير كلامية، وتضاعف من أثر اللغة اللفظية عند الإنسان بصفة عامة، والطفل بصفة خاصة، لأنه بحكم تكوينه، ومستواه العمري والعقلي أكثر احتياجاً لهذه الوسائل، التي تضيء له القضايا، وتقرب له المفهومات وتساعد على صقل مواهبه وتنميتها^(٣).

كما يمكن القول: «من واجب الشعراء أن يقدموا للأطفال الصور، والخيالات القائمة على اللمس، والسمع، والشم، والمذاق، ثم ينتقلون تدريجياً بهم إلى الشعر الوصفي الذي يرتبط بخبراتهم، بخلاف الكبار الذين لا يرون الأماكن المطروقة لهم كالحدايق، والأنهار، والجبال الخضراء، وغيوم السماء، وثرياتها من النجوم، لكن الأطفال يرون هذا الجمال ويدركونه، فحواسهم لم تصب بعد بالتبلىد أو الكلل»^(٤).

فهذه الدراسة استجابة لحق بسيط من حقوق الطفل؛ للكشف عن أبرز ملامح تكوين عناصر الصورة الحسية، وكيفية تناولها وأساليب توصيلها لعقل الصغار، ومدى استجابتها لميولهم وغرائزهم؛ لخلق الامتلاء والتعويض العاطفي والنفسي^(٥).

لذا قامت هذه الدراسة تبعاً لطبيعة التشكل الفني للشعر فجاء اختيار

٣- ينظر: أبو الرضا، سعيد، النص الأدبي للأطفال، أهدافه ومصادره وسماته (رؤية إسلامية)، دار البشير للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، ١٩٩٣م: ١٩.

٤- الحديدي، علي، في أدب الأطفال، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٧، ١٩٩٥م: ٢٩١.

٥- ينظر: بريغش، محمد حسن، أدب الأطفال (أهدافه وسماته)، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٦م: ١٤.

ديوانين للشاعر أحمد سويلم أحدهما يخاطب - حسب رأيي - الفئة العمرية من (٤-٦)، وهو (أنا وأصدقائي)، والآخر يخاطب الفئة العمرية (٧-١١) (أحلامي الجميلة)، لنغطي أغلب مراحل الطفولة^(٦)، ونرى مستوى الخطاب الحسي فيهما، مما استلزم تقسيم البحث إلى محاور عدة هي:

- ١- الخطاب البصري.
- ٢- الخطاب الصوتي.
- ٣- الخطاب المشموم والمتذوق.
- ٤- خطاب الإحساس بالموجودات.

الخطاب البصري:

ونعني به الخطاب المحمل بالألوان المتنوعة، الذي يجذب الانتباه ويوضح المعنى المراد ويخلق حالة من التواصل بين الطفل وما حوله من البيئة التي يعيش بها، فالشاعر يقرب الصورة إلى الأطفال عبر تشكيل هذه الألوان بكلمات ذات دلالات وإيحاءات وقيم تدفع بمخيلة الطفل إلى الأمان، أو الحذر، أو السعادة، أو الخوف... الخ، فضلاً عن أن بعض الألفاظ قد توحى ببعض الرموز التي تعكس لوناً ما أو معنى فيه شبه اللون^(٧).

إنّ توظيف اللون في أدب الأطفال عامة، والشعر خاصة له خصوصية فنية حساسة تخضع لتقنيات الفن التشكيلي، ونظريات علم النفس والتربية، ونجد أنّ الشاعر أحمد سويلم يركز على خطاب الصورة اللونية، الأمر الذي أدى به إلى خلق وظائف تواصلية إبلاغية بين النظام اللساني ممثلاً في اللغة، والنظام

٦- ينظر في هذا الموضوع: داود، أنس، أدب الأطفال (في البدء كانت الأنشودة)، دار المعارف، ١٩٩٣م: ٨٨.

٧- ينظر: الصبح، علي، البناء الفني للصورة الأدبية عند ابن الرومي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، القاهرة، ١٩٩٦م: ٢٧٣.

غير اللساني ممثلاً في الصورة البصرية، و هنا تكمن أهمية التأكيد على علاقة اللفظي بالبصري، وحول إمكانية قراءة الأبيات الشعرية التي توظف اللون قراءة بصرية، وأن الموضوع في النهاية قد يكون واحداً، لكن الخلاف في الأدوات الموظفة للرسم.

فالتفكير الذي يستعين بالصور الحسية المختلفة يكون أقرب إلى نفس الطفل وإدراكه، كأن نقول: «البطة السوداء، والأرنب الأبيض، والشجرة الخضراء، بدلاً من البطة أو الأرنب أو الشجرة»^(٨)، لأنها ارتبطت بألوان تملأ حياته، ولا يكاد يفهم معنى الكلمات، لكنه يفهم ويألف اللون الذي يراه، فمن الناحية الفنية تؤكد النظرية الحديثة للقراءة أن الشاعر يلون قصيدته كما يلون الرسام لوحته عبر توظيف الطاقة اللغوية، لأن الناحية التربوية، والنفسية تؤكدان على أهمية اللون في شعر الأطفال فقد «ذهب بعض علماء النفس إلى تأكيد أهمية الألوان في النفس، خصوصاً وأن هناك اتفاقاً على أن الألوان تساعد في تقديم الأشكال بطريقة مؤثرة؛ نظراً لاتصال اللون بالحس، خصوصاً وأن الإدراك البصري يقوم على وقوع الموجات الضوئية على العين»^(٩).

وقد برز التشكيل اللوني عند الشاعر بقوة، ففي ديوانه (أنا وأصدقائي) يوظف اللون توظيفاً فنياً أسهم في تقريب دلالات النص إلى الطفل، خاصة إذا ما علمنا أن هذا الديوان بمثابة انعكاس واقعي لعالم الطفولة المبكرة (٤-٦)، ويتضح هذا من عنوان الديوان، فالشاعر يريد وأنه كان يعي هذه التسمية، فجعل كل قصائد الديوان تبدأ بلفظة (أنا)، ومن ثم يكملها الطرف الآخر من المعادلة، وهي الحياة، أو الكون من حول الطفل، مثل (أنا والوردة، أنا والشارع، أنا والمدرسة....

٨- نجيب، أحمد، أدب الأطفال علم وفن، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١م: ٣٩.

٩- الهيتي، هادي نعمان، ثقافة الأطفال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨م: ١١٩.

الخ)، لأنَّ الطفل (أنوي بطبيعته، تتركز اهتماماته حول نفسه، وينظر إلى شخصه وكأنه المركز الأول الذي يدور العالم من حوله، ولديه الرغبة الفطرية في أن يحتفظ بفرديته المتميزة)^(١٠)، من هذا ينطلق الشاعر في فكرته الحسية لبناء عوالم جميلة ملونة تقترب من ذهن الطفل وتروضه، وتلبي حاجات الأنا عنده.

يقول في قصيدة (أنا والوردة)^(١١):

يجذبني اللون الأحمر
يجعلني أجري أمسكه بيدي
واليوم «كانت وردة حمراء
في الحديقة»
وبلا تفكير
أسرعت إليها أقطفها
فتناثر بعض منها...
الوردة صرخت باكية في وجهي
قلت لها:
لماذا تبكين؟
قالت: لأنك تقطفني...
قلت: أنا لا أفهم

١٠- في أدب الأطفال، د- علي الحديدي: ٢٩٦.

١١- سويلم، أحمد، ديوان أنا... وأصدقائي،، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م: ٣.

قالت: إنك تنزعني من أُمي

ومن شجرة عائلتي

وتمزق أوراقتي

وأنا..... ما زلت صغيرة

وفي إطار تربوي مميز ورؤية حوارية بسيطة، نجد أحمد سويلم ينبه الأطفال إلى عدم قطف النباتات خاصة (الوردة)، وإذا قطف الطفل الوردة ماذا يفعل لتعيش، فيبدأ قصيدته بلفظة (يجذبني)، وهي حالة من التنبيه العالي لأن الوردة الحمراء هي مصدر جذب، وانتباه للكبير والصغير، وتبين من تجارب أخرى أن اللون الأحمر هو المفضل عند الأطفال^(١٢).

وفي قصيدة (أنا والطريق)^(١٣):

ذات صباح

كنت مسرعاً

أريد أن ألحق أصحابي

وأعبر الطريق....

.....

لم تكن الإشارة الخضراء

تشير بالعبور

١٢- ينظر: في هذا الموضوع (شاكر، عبد الحميد، التفضيل الجمالي، دراسة في سيكولوجية التذوق الفني، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني، للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس، ٢٠٠١م: ٢٣١).

١٣- ديوان (أنا وأصدقائي): ٥٠.

حاولت أن أمرّ بين المركبات

المسرعة

وفجأة....

رأيت إحداها تكاد تقترب

ويكمل هذه القصيدة عبر ألفاظ إيقاعية منتظمة ليصل إلى قوله:

كما ترى يا ولدي

إشارتي خضراء

من أجل هذا.....

فأنا أسير في أمان

حتى إذا صارت إشارتي حمراء

عندها أقف....

لكي يمر الناس من أماكن العبور.....

قلت له: أخطأت سيدي..... وأعتذر

لأنني كنت أريد أن أعبر

من غير أماكن العبور....

.....

وحيثما عدت إلى بيتي

حكيت كل شيء

قال أبي:

الطريق يا بني للإشارة الخضراء

ومن يخالف الإشارة...

أوقع نفسه في الشر والأخطار

حمدت ربي يومها على سلامتي

وها أنا يا صحبتي

أحترم الطريق

أعبر من أماكن العبور دائماً

ولا أخالف الإشارة الحمراء!

يستعين الشاعر باللونين (الأحمر والأخضر)، اللذين سوف يكونان معنا على مدى الديوانين، لما فيهما من تأثير إيحائي واضح خاصة في الأنشودة أعلاه، فالأحمر دلالة الخطر والتنبيه، والأخضر دلالة الأمن والسكينة. فقد وظف الشاعر الألوان في إيصال خبرة مهمة جداً للأطفال، ألا وهي احترام قواعد الطريق وإتباع شروط السلامة للوصول إلى البيت أو المدرسة، فامتزجت العناصر اللونية مع الخطاب التوجيهي.

ويقول أيضاً في قصيدة (نادي)^(١٤):

اسمي نادي

١٤ - سويلم، أحمد، ديوان (أحلامي الجميلة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠٠٩م: ١٣.

مولود في حوضن الوادي
فتحت عيوني في أرض الأقصى
أحمل في قلبي
شجر الليمون
وأغصان الزيتون
وألحان الشادي ...
أحلم بالشمس
وبالقمر الساطع في ليل بلادي
لكني
ما عاد الأقصى يعرفني
خضرة بلدي صارت باروداً
ولهيباً ... وخراباً
القمر الساطع صار سراباً
ألحان الشادي
صارت دمعاً .. وبكاء ... وعذاباً
لكني ...
لم أفقد حلمي

فأنا أروي بدمي أرض بلادي

حتى يزدهر الليمون

وتطربني ألحان الشادي

اسمي نادي

استشهد جدي وأبي

أمي.... وأخي... ورفاقي

أحمل دمهم في أعناقني

وينهي هذه القصيدة مكرراً جملة:

سأحرر بدمي أرض بلادي

رَكَزَت هذه القصيدة على القيم الوطنية، والقومية لنموذج الطفولة الفلسطينية في كل شتات الأرض، فسخر الشاعر غالباً ألفاظاً دالة على اللون وليست لونية بذاتها، مثل (لون الوادي، شجر الليمون، أغصان الزيتون، الشمس، النهر، بارود، لهيب، دم)، وهي على ما أعتقد طريقة جذابة ومشوقة تجعل الطفل يبحث في مخيلته عن هذه الألوان.

كما صور النص كيف تحولت خضرة الوادي إلى اللون الرمادي، أو الأسود بفعل الحرب والاحتلال، والقمر الأبيض الساطع تحول كالسراب كنتيجة حتمية لانتشار البارود ولهيب الحرب وتلوث العالم.

وقد مزج الشاعر بين الصورة بالصوت عبر إشارته لصوت الشادي وتحوله إلى البكاء والحزن، ومع هذا كله يبقى هناك بصيص أمل يريده الشاعر؛ ليثبت

الطفل الفلسطيني عبر حلم (نادي) بالفداء، والجهاد، فالأسرة كلها مشروع
استشهادي؛ ليعود غناء الشادي وتعود خضرة الوادي، ويختم القصيدة بجملة
(سأحرر بدمي أرض بلادي)، وهي إشارة إلى الاعتماد على الذات الصغيرة
الكبيرة في أفعالها وأحلامها وطموحاتها؛ لأنَّ الأوطان لا يمكن استرجاعها إلا بهمة
أبنائها.

يقول في قصيدة (أحلامي الجميلة)^(١٥):

أحلم أن أرى

سحابةً مملوءةً مياها

تهبط في القفار والصحارى

تحيل لونها الأصفر خضرة

ونضرة

وتصبح الخرائب التي بها... عمارا

ويقبل الناس

يقيمون الحياة حلوة

ويجنون الورود والثمارا

«إنَّ تناول دلالة الألوان في هذه الدوائر تتيح للنص الشعري جملة من
الإيحاءات والرموز،

إذ تتعدى دلالة اللون نطاقها الوضعي المطابق إلى ما هو أعم، حيث تتسع دائرة

إحياء اللون للتفسير والتأويل يضمنها معاني ورؤى أعم من المعنى الوضعي»^(١٦).

في هذه الصور الشعرية يحلم الشاعر على لسان الأطفال باستحالة القفار والصحاري إلى مروج خضراء، فالشاعر لم يصرح بتحول الصحراء إلى مزارع وحقول، وإنما اكتفى بالإشارة إلى اللون الأخضر، لما له من مرجعيات وخبرات معروفة في الأذهان للصورة الأخيرة، ففي القصيدة تكثر أحلام الشاعر والطفل بغد تعم فيه النظافة، والزراعة. ويختم القصيدة بسؤال موجه لنفسه، وهو هل يظل هذا الحلم حلماً مستحيلاً، أم يجب تنفيذه على أرض الواقع عبر الهمم الكبيرة والعزم.

ويقول في القصيدة نفسها:

أحلم أن أرى الشمس

التي تشرق في صفاء

تخترق السحابة السوداء

تدفيء القلوب والأجساد

وتمنح النماء للزرع

فالتلميح إلى اللون في لفظة (الشمس)، ربما يدعو للتأمل، والتفكير خاصة عند الطفل، لأن ذلك اللون المشع النقي هو لون الكون في وضوح النهار فهو أمان، ونشاط، ولعب، وحقيقة، مضيئاً لها الشاعر لفظة أخرى هي (تشرق في صفاء)، وتخترق (السحابة السوداء)، وهي صورة لونية قائمة ترمي للخوف والظلم والظلام، فالشاعر يحلم بالخلاص من كل ما هو مخيف، عبر التلاعب بالألوان البصرية.

١٦- نوفل، يوسف حسن، الصورة الشعرية والرمز اللوني، دار المعارف، القاهرة: ١٦.

ويقول في قصيدة (الغاز عن الحيوان)^(١٧):

حيوان قناص محتال..... مكار

يحيا في الريف....

ويحيا في الصحراء وفي غابات الأشجار

وقصص الحيلة.....

ومن أشهرها.....

قصة ذات الثوب الأحمر.....

وبأسلوب شائق سهل، يعرض الشاعر هذه الأحجية ؛ ليلعب لعبة فكرية تساعد الطفل على التركيز والتخيل ؛ ليصل إلى غايته في الإمتاع البصري والذهني، فيحيل هذه الأحجية إلى قصة شهيرة في تراث الأطفال، وهي (ذات الرداء الأحمر) موظفاً الجملة اللونية لتكون المرجعية الفكرية، والثقافية للطفل مما يحدوه للقراءة والإطلاع.

لقد وظف الشاعر أحمد سويلم هذا الاتجاه اللوني في شعره لتشكيل الصورة الشعرية، فأضفى على خطابه الشعري جمالية تركت انطباعاً جذاباً لدى المتلقي الصغير، بغض النظر عن التورية التي يستتر خلفها، أو المجاز الذي يحوم حولها، وهكذا اتجه أغلب شعراء الأطفال «إلى التصوير باللون فأخذوا ينهلون من سحره، ويرسلون من جمالياته طاقات تعبيرية يعجز عنها التعبير التقريري المباشر، ولم تعد الألوان مجرد رموز للحالة النفسية التي تشكلها الصورة الفنية في النص الشعري، بل صارت ركيزة هامة ضمن ركائز التعبير الفني والجمالي في الشعر، تُطرح في النص بتوظيف فني رفيع، يؤكد تنامي الوعي الجمالي،

وتطور الذائقة الشعرية»^(١٨).

ويقول الشاعر في قصيدة (حكاية الطيور المهاجرة)^(١٩):

صاح طائر صغير:

وما الذي تراه أيها الكبير؟

قال الكبير:

نطير في الفضاء للجنوب

حتى نبلغ الأرض التي تشع بالدفء والجمال

نطير حتى نبلغ الأخضر في الأرض

وننسى لونها الأبيض

في الليل وفي النهار

يشير الشاعر إلى الانتقال اللوني من المكان الأبيض، الذي يشير إلى فصل الشتاء وانقطاع الرزق والحياة بالنسبة للطيور، إلى المكان الأخضر الذي يرمز للحياة، والربيع، والدفء والرزق، إلى جانب صورة لونية أخرى هي صورة الليل والنهار، والتي ترمز بدورها إلى الأبيض والأسود بشكل مألوف للطفل.

ويواصل الشاعر حكايته اللونية^(٢٠):

لا تسأل الطيور حين تترك الشمال

١٨ - عبد المحسن، حسن، شعر التفعيلة في الميزان، مجلة الموقف العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب،

العدد ٣٧٣، دمشق، ٢٠٠٢م: ٧٠.

١٩ - ديوان أحلامي الجميلة: ٦٣.

٢٠ - المصدر نفسه: ٦٦.

أوحين تدخل الجنوب

لا تسأل الطيور عن جوازات السفر

وعن تأشيرة الخروج والدخول

لا تسأل الطيور....

فالفضاء كله....

والأرض.... والأبيض والأخضر

والأنهار... والبحار

والغابات والحقول

والجبال والسهول

كلها.... ملك لهذه الطيور....

يرسم الشاعر مجموعة من المشاهد اللونية عبر ألفاظ دالة كالأرض والأنهار والبحار.... الخ، فاجتماع كل هذه الألوان فضلاً عن الدلالة المعنوية التي جاء بها الشاعر جعلت ذهنية الأطفال تتربق هذه الصور بوضوح وتنوع.

ويعد اللون الأخضر من الألوان الأساسية على المستوى التشكيلي، ويحظى بأهمية متنوعة وواسعة ومنفتحة في الاستخدام، إذ إنَّ الدلالات التقليدية التي تعبر عنها صفته اللونية تتلون بتلون الموصوف، غير أنَّها في الشعر تفتح على أفق دلالي واسع، يتأسس استناداً إلى طبيعة النسق الشعري، وطاقة مفرداته التعبيرية، فالتحول أو الانزياح الذي تتعرض له المفردة في الشعر تجنح بالصفة اللونية إلى مديات دلالية تخرج عن كونها التقليدي في التعبير والإشارة، وبما أنَّ الأخضر

بالذات يأخذ بعداً تعبيرياً واسعاً في دلالاته العامة على صعيد اللغة قبل دخولها إلى حقل الشعر، فإنه بالشعر يتكشف عن مناطق ورؤى وطبقات تجعل منه ذا طاقة أسطورية في التعبير والتصوير والتدليل. فهذا اللون «دال على النمو والأمل والخصوبة والنبيل»^(٢١)، ويرمز إلى «السلام والطفولة واستمرارية الحياة»^(٢٢)، وإلى «الحياة والتجديد والانبعاث الروحي والربيع»^(٢٣)، لكنه يبقى على نحو عام وعند أكثر المهتمين في فلسفة الألوان لوناً ذا صلة وثيقة وجدلية بالطبيعة «منعش، رطب، مهدئ، يوحى بالراحة ويضفي بعض السكينة على النفس»^(٢٤).

الخطاب الصوتي:

إنَّ السمع من وسائل التعليم والإدراك، ويعد هذا الخطاب من أهم عناصر تشكيل الصورة الشعرية، وهي «أكثر أهمية من حاسة البصر فهي تشتغل ليلاً ونهاراً، وفي الظلام وفي النور، في حين أنَّ المرئيات لا يمكن إدراكها إلا من النور، والإنسان يستطيع أن يدرك عن طريق الكلام أفكاراً أرقى وأسمى مما قد يدركه بالنظر الذي مهما عبّر فتعبيره محدود المعاني غامضها»^(٢٥).

الطفل بطبيعته يحب الأصوات وينتبه لها منذ نعومة أظفاره، «فالأطفال إيقاعيون بالفطرة، فهم ينامون على صوت أغاني أمهاتهم، ويحبون العبث بما يصدر من أصوات مختلفة، ويطرغون بما يحفظون من كلمات فيها نغمات غنائية، ويبتهجون بالوزن، والإيقاع الموسيقي دون الاكتراث بالمعنى، وكذلك

٢١- همام، محمد يوسف، اللون، مطبعة الاعتماد، ط١، مصر، ١٩٣٠م: ١١، وينظر أيضاً (طالو، مجي الدين، الرسم واللون، مكتبة أطلس، دمشق ١٩٦١م: ١٧٣).

٢٢- العمري، زينب عبد العزيز، اللون في الشعر العربي القديم، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩م: ٢٠، وينظر أيضاً (قلج، سعد عبد الرحمن، جماليات اللون في السينما، بحث في الأساليب المختلفة لاستخدام اللون في الأفلام الروائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م: ٤٤).

٢٣- همام، محمد يوسف، اللون: ١١.

٢٤- الدقاق، عمر، الألوان والناس، مجلة العربي، العدد (٣٠٢) الكويت، يناير ١٩٨٤م: ١٦١، وينظر أيضاً - حمودة، يحيى، نظرية اللون، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٩م: ١٣٦.

٢٥- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية، ط٤، القاهرة، ١٩٧١م: ١٥.

يستجيبون للقفية الواحدة في الشعر والتكرار في الإيقاع؛ لأنَّ التكرار يؤكد التأثير الصوتي، ويؤكد المعنى والموضوع والموسيقى»^(٢٦) وقد تنبه الشاعر لهذه الحقيقة فشكّل صورته الصوتية عبر الأصوات التي ترد في أثناء النص الشعري، واستعمل أصواتاً متنوعة كأصوات الإنسان، أو الطيور، أو الحيوان، أو الطبيعة، أو حتى الآلات المختلفة، فشاعر الأطفال يستعمل الأصوات في تشكيل الصورة وينوع فيها، خصوصاً تلك الأصوات الصادرة عن الكائنات القريبة من محيط الطفل وبيئته كأصوات الحيوانات والطبيعة، يقول الشاعر في قصيدة (أحب الأصوات)^(٢٧):

أحب هديل الحمام

كأن الحمام يقول:

تعالوا... وعيشوا حياة الوثام

وكفوا العدا

وشدوا الأيدي بحبل السلام

أحب حفيف الشجر

كأن الشجر

يمد ذراعيه... يفتح أحضانه للرياح

ويعلن أن المحبة

أثمن ما يدخر

٢٦- أبو معال، عبد الفتاح، أدب الأطفال - دراسة وتطبيق، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، عمان الأردن، ١٩٨٨م: ٩٩.

٢٧- ديوان أحلامي الجميلة: ٢٥

أحب خرير الماء

كأن الجداول تضحك

والشاطئين صدى للسرور

كأن الحياة هنا... صحوة للشعور...

أحب مواء القطط

واعرف حين تجوع

وحين تداعب

وأسرع أحمل أشهى الطعام لها

ثم تقبل شاكرة... وتلاعب..

ويكمل القصيدة بقوله: أحب صرير القلم، أحب سهيل الخيول، أحب العصافير حين ترقزق، أحب الغناء الجميل.

فالقصيدية بمثابة دعوة واضحة للاستمتاع الحسي والتنبيه على حاسة مهمة جداً وهي (السمع)، فالشاعر يتناول أصوات حيوانية مهمة تحيط بالأطفال ضمن بيئتهم يحاول تعريفهم به فيبدأ بقوله: (يحب هديل الحمام) فيعرّف الأطفال بصوت الحمام، وصوت الشجر وصوت الماء..... الخ، ضمن فكرة جميلة هادفة تدعو إلى السلام والأمن ونبد العنف والعداء. فالشاعر يعمل ضمن منظومة حية وازنت بين التنبيه لأصوات الحيوانات، وأصوات الطبيعة، أو الكون بشكل عام، وبين الدعوة لحب الحياة والأمن والسلام.

وثمة ملاحظة عن أهمية الصورة المطروحة، فالشاعر يبيّن أصوات الموجودات،

وصورها ليصل إلى الوضوح، والتجلي المطلوبين في توعية الأطفال، فيصف الأشجار وكأنَّ لها ذراعين تحضن الرياح، وهي صورة تدعو للحب والحنان، وجعل الجداول تضحك والشاطئ مسرور.

وقد يكون الشاعر بالغ حينما تكلم عن الأصوات التي لا يحبها لما لها من دلالات حزينة ومخيفة أحياناً كما في قوله: ^(٢٨)

ولست أحب

عواء الذئب نباح الكلاب طنين الذباب نعيب الغراب نقيق الضفادع

ولست أحب

نهيق الحمار، فحيح الأفاعي، زئير الأسد

ولست أحب الصخب

وأبواق سيارة في الطريق

وكل الضجيج وكل الزعيق

ويبدو من الأفضل عدم تحديد هذه الأصوات بكونها مزعجة، ويترك الخيار للطفل ليعيش التجربة، ويحكم بنفسه، ويثقف ذائقته الصوتية.

ومن جهة أخرى نجد الشاعر يضع أمام الطفل حقلين دلاليين للأصوات الجميلة، والأصوات المزعجة من وجهة نظر (الشاعر)، محاولاً توحيد وجهة نظر الطفل مع وجهته عبر جملة ^(٢٩):

فماذا تحب يا صديقي

٢٨ - ديوان أحلامي الجميلة: ٢٨.

٢٩ - المصدر نفسه: ٢٩.

لعلك مثلي تهوى الهدوء الجميل

تحب الحياة

بلا صخب.... أو صليل....

ويقول في قصيدة (الطيور والشتاء)^(٣٠):

أناذي الآن: يا عصفور

أين تكون؟

فيخرج رأسه من فتحة العش

يحدثني:

أنا العصفور يا أصحاب

أذكركم بأجمل ذكرياتي

الموسم الماضي

كثيراً ما نقرت لكم نوافذكم

لأوقظكم.. أقول لكم:

صباح الخير

فتبتسمون للنور

وتنطلقون في جدٍ بلا كسل

تعال الآن يا عصفور

٣٠- ديوان أحلامي الجميلة: ٣٧.

وخذ ما شئت من قمحي

فأنت صديقنا الأجل

.....

أناذي الآن ديك الصبح

أراه في حظيرته وبين القش

حواليه الدجاج....

وبعض أولاد.... فراريج

يصيح بصوته المحبوس

فقلت له: صباح الخير

أين تكون.....

فقال وريشه يهتز في البرد:

أذكركم بأجمل ذكرياتي

الموسم الماضي

أؤذن حين يعلو النور في الصبح

ينني الشاعر قصيدته على جدلية فعل (النداء)، (جواب الطير)، فيخاطب الشاعر مجموعة من الطيور التي يراها من حوله (وهي عناصر مهمة في بيئة الطفل)، فيأتيه الجواب سريعاً على لسان الطيور المتنوعة من عصفور، وديك، ونقار الخشب، وأبي قردان، والكروان.

إنَّ هذا النداء ما هو إلا طلب صوتي لإقبال السامع ، والطيور بشكل عام لها أصوات متعددة فجاءت بشكل لوحة حوارية بأصوات متنوعة، وأعمال متنوعة ليوضح للطفل وظيفة كل طير وما يقوم به من عمل، وهنا يظهر الصوت كقوة دافعة للدلالة.

فضلاً عن تحصيل فوائد محددة من هذه اللوحة تهم الطفل، كالشعور بتبعات الشتاء وما يخلفه، فالكائنات الحية بشكل عام، والطيور بشكل خاص تنهي أعمالها اليومية، وتختبئ خائفة من التجمد، والمطر، والبرد، لذا يعد هذا الفصل فصل سبات لبعض الكائنات الحية.

ويقول في قصيدة (أغاني النيل الحزين)^(٣١):

أنا النيل... على شطي زقزقة

وهدهدة وموسيقى وتهليل

أنا النيل الأغاني والمواويل

أنا نهر وفيه الماء معسول

أنا النيل

أنا النيل

يوجه الشاعر خطابه الصوتي عبر صورة ترسمها ألفاظه، فنكاد نسمع صوت زقزقة العصافير، وهدهدة الكون والموسيقى والتهليل، وكلها أصوات تدعو للانتباه، والإصغاء لهذا النيل الرائع.

وفي قصيدة (أنا والموسيقى)^(٣٢):

كنت أحب آلة الكمان
أعزف أجمل الأنغام والألحان
بصوتها الهادئ في الآذان
ومرة أتى صديقي بشريط للأغاني
لمطرب مشهور.....

وقال لي:

هذا الشريط يحتوي على
أحدث ما غنى من الأغاني
كان الشريط صاحباً
لكنه جميل....

ألقيت آلة الكمان جانباً
قلت وداعاً للهدوء.... والصفاء
ومرحباً بهذه الضوضاء
أصبح عندي الآن

أكثر الشرائط المشهورة
أسمعها حين أعود من مدرستي

بصوتها العالي الذي....
يملاً كل البيت.....
ومرة... ومرة تجيء أمي
تخفّض الصوت قليلاً
لكنني أصرّ أن أعيد الصوت عالياً
فانزعج الجيران مني...
وأحسست أنني ارتكبت خطأ
وأنني فقط أحب نفسي
ولا أحب غيري...

ينشد الشاعر أنشودته عبر قصة يرويها عن طفل يحب آلة موسيقية، ومن ثم يغير هذا اللون الموسيقي إلى لون صاخب ومزعج، وهنا تنتقل الدلالة إلى معاني جميلة ومهمة، وهي ممارسة الحرية التي تقف عند حرية الآخرين، وعدم إزعاجهم، فالقصيدة جمعت الصور الصوتية الواضحة عبر ألفاظ تدل على الصوت مثل: (أنغام، وألحان، والآذان، والأغاني ومطرب، والصاخب، والكمان، والضوضاء، وسماع..... الخ)

ويقول في قصيدة (أنا وعصفوري)^(٣٣):

أعتاد في الصباح
أن أصحو على زقزقة العصفور

٣٣- ديوان أنا وأصدقائي: ٢٦.

أسرع... أفتح القفص
أقدم الطعام والماء
وأظل بعض الوقت
مستمتعاً بشكله الجميل
ذات صباح
لم أصح من نومي
لأن عصفوري الجميل
لم يزقزق في الصباح...

تصدر أصوات العصفير وزقزقتها المرتبة الأولى في الخطاب الصوتي في الديوانين، وربما يعود ذلك إلى تماسها بيئة الطفل، واحتكاكه بها، فالعصفير وأصواتها هي الأكثر قرباً للطفل، فلا نجد مكاناً يخلو منها، وبحكم خبرة الأطفال الحسية نجد توجه انتباههم إلى هذه الكائنات التي تضرب لنا مثلاً للحرية، فالشاعر يطرح فكرة موضوعية مهمة عبر رموز وأصوات توضيحية.

الخطاب المتذوق والمشموم:

يطلق عليه البعض (الطعم)، و (الرائحة)، وهو من عناصر الصورة المهمة خاصة للأطفال، وأول ما نتناول هو الصورة المتذوقة، التي يحاول الشاعر أن يستخدم فيها ألفاظاً دالة على الطعم، فيشكل بها صورة ذوقية من مجموعة ألفاظ (حلو، ومر، وعذب، وحامض، ومالح)، ولم تأت لفظة (حلو)، ومشتقاتها في مقدمة الألفاظ الدالة على الطعم فحسب، بل جاء توظيفها في الشعر الموجه للأطفال بحمل دلالات كثيرة، أهمها الإيحاء بالشيء الجميل الممتع، فقد وردت

في قصيدة أحلامي الجميلة^(٣٤):

أحلم أن أرى

سحابة مملوءة مياهاً

تهبط في القفار والصحاري

تخيل لونها الأصفر خضرة

ونضرة

وتصبح الخرائب التي بها... عماراً

ويقبل الناس

يقيمون الحياة حلوة

جاءت هذه اللفظة (حلوة) لتظهر مدى جمال الحياة، وله يقول أيضاً^(٣٥)
(الآن... معانيها الحلوة)، وهو مازال بالمعنى نفسه.

ويقول في قصيدة أخرى حملت الدلالة ذاتها، أثناء التحدث عن الخروف،
أو الكباش عبر أحجية لطيفة يسوقها بغرض التشويق، والإمتاع، وإطلاق العنان
لخيال الطفل، إذ يقول الدكتور علي الحديدي (إنَّ التلميح يترك للطفل مجالاً
للتفكير، والتخيل لمعرفة ما وراء هذه الإشارات من معان، ويجد القارئ، أو
السامع متعة في تخيل ما لم يصرح به الكاتب)^(٣٦)، يقول^(٣٧):

٣٤- ديوان أحلامي الجميلة: ٣١.

٣٥- ديوان أحلامي الجميلة: ٥٦.

٣٦- في أدب الأطفال، د- علي الحديدي: ١٨٧.

٣٧- ديوان أحلامي الجميلة: ٧١.

وله لحم حلو ولذيذ

ويعيش بكل بلاد الدنيا الخضراء

ويقول في قصيدة (أغاني النيل الحزين)^(٣٨):

أنا النيل

أنا نهر وفير الماء..... معسول

أنا النيل

أجيء لكم مسافات.... طويلات

أحيل القفر غيطاناً من الخضرة

ومائي العذب يرويكم

جاءت لفظة (معسول) لتعكس نكهة ماء النيل وطعمه الذي يشبه العسل
حلاوة ليستدركها بلفظة أكدت الدلالة الأولى (عذب) وهي من دلالات حلاوة
الطعم.

وفي قصيدة أخرى يقول^(٣٩):

أشدو بجميل الألحان

لا أعرف طعم الأحزان

جاء اختيار لفظة (طعم) من حقل دلالي متعلق بالمتذوق إلى جانب لفظة
أخرى من حقل دلالي آخر (الأحزان)، وهي مختلفة تماماً عن الحقل الأول، أراد

٣٨ - المصدر نفسه: ٥٧.

٣٩ - المصدر نفسه: ٥٠.

بذلك توظيف المجاز بشكله البسيط ليعمل توافقا وانسجاما في الخطاب الموجه، فالخزن له طعم، والفرح له طعم أيضاً: (ليس من الضروري أن يفهم الأطفال كل ما في الشعر من جزئيات كي يقبلوا عليه، ويستمتعوا به، فقد يكون استمتاعهم بالفكرة جزئياً، ثم يستكملون المتعة بالوزن والموسيقى)^(٤٠).

إنَّ ذوق الطفل قد يميل إلى الاهتمام والعناية بموضوعات تتعلق بحياته اليومية المألوفة، وقد دأب الشاعر أحمد سويلم إلى التطرق للموضوعات الأكثر قرباً، وإحساساً للطفل ومن هذه الموضوعات الخطاب الشمي، كما في قصيدة (أنا والوردة)^(٤١):

الوردة صرخت باكية في وجهي

قلت لها:

لماذا تبكين؟

قالت: لأنك تقطفني....

قلت: أنا لا أفهم

قالت: إنك تنزعني من أمي

ومن شجرة عائلتي

وتمزق أوراقي

وأنا... ما زلت صغيرة

انظر... وتصور

٤٠ - في أدب الأطفال، د- علي الحديدي: ٢٩٩.

٤١ - ديوان أنا وأصدقائي: ٣.

لو أنك حافظت عليّ

ورششت عليّ الماء

وأبعدت الأتربة

وأبعدت الحشرات

لرأيت جمالاً....

وشممت روائح عطرة

وربما نرجع بالذاكرة إلى طفولتنا ونختبر الأشياء من حولنا، ألا نبدأ بحاسة الشم، ونحاول أن نشم كل ما تقع عليه حاستنا، وبعد الشم نصنف هذا الشيء جميلاً أم لا، جيد أم رديء، إذاً أول عناصر الاستكشاف لدى الطفل هي حواسه الخارجية، وأولها الشم.

يقول الشاعر من قصيدة (الكتاب وأنا)^(٤٢):

تقرأ.... تقرأ

تستمتع بالمعنى

وكأنك تجلس في البستان

تشم الريحان

ويقول أيضاً^(٤٣):

أحلم أن أرى في كل شارع

٤٢ - ديوان أحلامي الجميلة: ١٨.

٤٣ - المصدر نفسه: ٣٢-٣٣.

حديقة من الزهور
تنشر في المدى الروائح الذكية
تنقلها الريح إلى كل مكان
فلا يشمّ الناس
ذلك الأذى من الدخان
أحلم أن أشمّ نسمة رقيقة
في الصيف
ترطب الجوّ وتنعش النفس

يحلم الشاعر بعالم نقي ونظيف، خال من التلوث، موظفاً حاسة الشم كدليل على ما يراه من حوله من عوادم المصانع والسيارات، ويحل محلها روائح لطيفة منعشة تنقلها حركة الرياح إلى الأماكن كلها.

وللشاعر قصيدة جاءت تحوي بعض الصور الشميّة، يبدأها بذكر بداية أول حرف من الأسماء، ثم يوضح الاسم مرتبطاً بمعناه العام، مضافاً له دلالة تتعلق بالإيقاع ضمن قصيدة أقرب إلى اللعبة منه إلى كشف المعلومة الأدبية (قصيدة عاشت الأسماء)^(٤٤).

خاء: اسمي بين الفتيات خميلة
أجمع بالحب صديقتي
وعليهن أظلل كالأشجار العطرات

جيم: اسمي جلنار

معناه بالتركية زهر الرمان

رائحة طيبة تحلو في البستان

ذال: اسمي بين الناس... ذكي

رائحتي طيبة في كل أوان

وذكي في عقلي ورفيق في الوجدان

من هذه الصور الشمّية نشعر أنّ معاني الألفاظ قد تكون صعبة نوعاً ما، وتحوي ألفاظاً متنوعة (فكلما كبر الطفل خف العبء عن كتب الأطفال، واستطاع أن يجد مزيداً من الكلمات ويكون مزيداً من الجمل التي يستطيع الطفل أن يقرأها بغير حاجة إلى الكثير من الضبط بالشكل)^(٤٥). ولأن هدف الشاعر إثارة حاسة الشم فقد سخّر لها الخطاب الدلالي الذي تماشى مع عوالم الأطفال من أسماء تمثلهم إلى دلالات تقرب المعنى وتسعى إلى الإحساس والشعور به.

خطاب الإحساس بالموجودات:

جاء في شعر أحمد سويلم مجموعة جيدة من الصور التي تعكس إحساس الطفل بالموجودات من حوله في عالم قائم على الحواس المتعددة، خاصة حاسة الشعور بتغيرات الفصول، والأشياء الناعمة، والخشنة، والجارحة، والساخنة، والباردة..... الخ، مما يدفع بالطفل لأن ينتبه لما يحدث من حوله وليختبر حواسه^(٤٦).

٤٥- أدب الأطفال (علم وفن)، أحمد نجيب: ٥٤.

٤٦- ينظر في هذا الموضوع، زلط، أحمد، أدب الطفولة (أصوله، مفاهيمه، رواده)، ط٢، الشركة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ م: ٢٦، وينظر أيضاً شحاته، حسن، أدب الطفل العربي، ط٢، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤ م: ٢٢.

وهذا ما ظهر في أكثر من قصيدة، مثل قوله في قصيدة (الطيور والشتاء)^(٤٧):

شتاء العام أقبل عاصفاً برداً

شتاء العام جاء

ليسقط الأوراق في الأشجار.....

والوردا

وفيه نفقد الدفء

يصرح الشاعر بمعلومة قد تكون شديدة التماس مع حياة البشر، خاصة الأطفال، وهي (شدة البرد) في فصل الشتاء وما يصاحبه من تغييرات على الأشجار، والحيوان من حولنا مما يوجه اهتمام الطفل إلى الإحساس بهذه القشعريرة السارية في جسده الصغير، الذي يتوجه بدوره نحو العالم من حوله ورؤية ما يتغير فيه.

ويقول في قصيدة (الطيور المهاجرة)^(٤٨):

نحن طيور الغرب في الشمال

نبحث عن دفء الحياة والجمال

نحن طيور الغرب

نعيش في الثلوج.... والتلال

تجمدت سيقاننا

٤٧ - ديوان أحلامي الجميلة: ٣٧.

٤٨ - المصدر نفسه: ٦٣.

تجمدت سيقاننا

تجمد الريش على أجسادنا

حتى المناقير تجمدت

حتى عيوننا.....

نبحث عن دفء الحياة والجمال

قال كبيرنا:

يا معشر الطيور

لا بد أن الشمس في أرض بعيدة

تشع بالدفء وبالجمال

لا بد أن الطير في الأرض البعيدة

تنعم بالدفء وبالجمال؟

يكرر الشاعر لفظة (دفء) بشكل ملحوظ، وربما يرجع ذلك إلى إثارة إحساس الطفل نحو الدفء، وما يلقي بظلاله من ألفة وحميمية تربط أفراد العائلة في مثل هذه الأجواء الصعبة. فتدعو للقرب والتآلف، ومثلما ذكرنا سابقاً أنّ الطيور كانت الأكثر، توظيفاً في هذه الصور وربما يرجع السبب لأنها بريشها الناعم. وطيранها الحالم ترمز للسلام والحرية لذا داعب الشاعر بهذه الصور مخيلة الطفل وحثها على التآلف والانسجام بين عالم الطفل وعالم الطير.

وفي جانب الإحساس بالأشياء الناعمة أو الخشنة. يقول في أحجية لطيفة^(٤٩):

هو حيوان بين الحيوانات وديع

ويطارده الذئب....

وله فرو خشن حيناً... ورقيق

وله قرنان يدافع بهما عن نفسه

وردت لفظتا (رقيق وخشن)، وهي علامة حسية للتمييز بين هاتين الصفتين؛ ليشير الطفل بالفارق بينهما عبر التجريب الحسي بفعل اللمس. فقد لا يستطيع الطفل أن يربط بين الأشياء بشكل منطقي أو واضح^(٥٠)، لكن مع التجربة والخبرة والتدريب يعي الطفل ما يحسه ويراه من حوله.

ويقول في قصيدة (أنا وحيبتي)^(٥١)

أحمل في حقيبي

دفتري...

وكتبي...

وعلبة الألوان والأقلام

والمسطرة الصغيرة

ولفة الطعام..

أكله حين أجوع....

أحس أنها ثقيلة علي

٥٠- ينظر، الخلاوة، محمد السيد، الأدب القصصي للطفل (مضمون اجتماعي نفسي)، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م: ٢٩.

٥١- ديوان أنا وأصدقائي: ٤٤.

لأنها محشوة بكل ما لديّ
حاولت أن أحمل فوق ظهري...
حقيبتني.....
أحسست أنها ثقيلة عليّ
وأن ظهري كاد ينكسر....

يعبر الطفل هنا عن إحساسه بالثقل، وهذه الدلالة كانت تغطي معنى القصيدة كاملة، فارتبط الإحساس مع ما يجب أن يكون من سلوك صحي صحيح بطريقة الحمل ورفع الأثقال عبر (حمل حقيبة الطفل المدرسية)، وهي تعد مشكلة تحتاج إلى توعية من قبل المعلم والأهل لكشف الجانب الصحي فيها إلى جانب وعي الطفل بما يحمله، فليس من المفترض حمل كل شيء في آن واحد، فضلاً عن طرح إحساس آخر في القصيدة، وهو الجوع وهي إشارة إلى حالة شعورية مهمة ينتبه إليها الطفل.

من هنا يتضح أن الشاعر أراد محاكاة عقل الطفل ومشاعره بهذه الصور، التي بمقدورها تنبيهه إلى الإحساس بالأشياء من حوله ومقدرة التعبير عنها.

الخاتمة

- ١- الخطاب الحسي الصوري ركز على اللون الأخضر، ومن ثم الأحمر، والأبيض، وهو أمر يكاد يكون منطقيًا بالنسبة لأدب الطفولة، لأنَّ هذه الألوان الأكثر قوة ووضوحًا.
- ٢- لغة الخطاب الحسي جاءت بسيطة ومستعملة من بيئة الطفل وارتقت للفصحى مبتعدة عن العامية.
- ٣- الخطاب الصوري داعب خيال الطفل بلوحات من الطبيعة، ركزت على إبراز الجانب الجمالي دون الجانب الآخر. مما يحفز خيال الطفل ويدفعه للتصور والخيال اللامحدود.
- ٤- الخطاب الصوتي كان دعوة للإصغاء، وحسن الاستماع، لكثرة المفردات والصور الموظفة.
- ٥- الخطاب الحسي المتذوق والمشموم، جاء في أغلبه مجازاً وليس حقيقة.
- ٦- الجانب التوعوي الإرشادي ظهر بقوة، وجاء بالقيم التربوية المهمة في توجيه الأطفال في حياتهم المبكرة.
- ٧- خطاب الإحساس بالموجودات اتجه نحو البساطة والمحدودية وكاد ينحصر بالبرد والدفء.

المصادر والمراجع

- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية، ط ٤، القاهرة، ١٩٧١ م.
- بريغش، محمد حسن، أدب الأطفال (أهدافه وسماته)، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- الحديدي، علي، في أدب الأطفال، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٧، ١٩٩٥ م.
- الخلاوة، محمد السيد، الأدب القصصي للطفل (مضمون اجتماعي نفسي)، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية.
- حمودة، يحيى، نظرية اللون، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٩ م.
- داوود، أنس، أدب الأطفال (في البدء كانت الأنشودة)، دار المعارف، ١٩٩٣ م.
- الدقاق، عمر، الألوان والناس، مجلة العربي، العدد (٣٠٢) الكويت، يناير ١٩٨٤ م.
- أبو الرضا، سعيد، النص الأدبي للأطفال، أهدافه ومصادره وسماته (رؤية إسلامية)، دار البشير للنشر والتوزيع، ط ١، عمان، ١٩٩٣ م.
- زلط، أحمد، أدب الأطفال بين أحمد شوقي وعثمان جلال، ط ١، دار النشر للجامعات المصرية، مكتبة الوفاء، ١٩٩٤.
- زلط، أحمد، أدب الطفولة (أصوله، مفاهيمه، رواه)، ط ٢، الشركة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ م.
- سويلم، أحمد، ديوان (أحلامي الجميلة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

- ط ١، ٢٠٠٩ م.
- سويلم، أحمد، ديوان أنا... وأصدقائي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ م.
- شحاته، حسن، أدب الطفل العربي، ط ٢، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤ م.
- الصبح، علي، البناء الفني للصورة الأدبية عند ابن الرومي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢، القاهرة، ١٩٩٦ م.
- طالو، محي الدين، الرسم واللون، مكتبة أطلس، دمشق ١٩٦١ م.
- عبد الحميد، شاكر، التفضيل الجمالي، دراسة في سيكولوجية التذوق الفني، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني، للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس، ٢٠٠١ م.
- عبد المحسن، حسن، شعر التفعيلة في الميزان، مجلة الموقف العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، العدد ٣٧٣، دمشق، ٢٠٠٢ م.
- العمري، زينب عبد العزيز، اللون في الشعر العربي القديم، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩ م.
- قليج، سعد عبد الرحمن، جماليات اللون في السينما، بحث في الأساليب المختلفة لاستخدام اللون في الأفلام الروائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥ م.
- أبو معال، عبد الفتاح، أدب الأطفال - دراسة وتطبيق -، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١، عمان الأردن، ١٩٨٨ م.

- نجيب، أحمد، أدب الأطفال علم وفن، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩١ م.
- نوفل، يوسف حسن، الصورة الشعرية والرمز اللوني، دار المعارف، القاهرة.
- همام، محمد يوسف، اللون، مطبعة الاعتماد، ط١، مصر، ١٩٣٠ م.
- الهيتي، هادي نعمان، ثقافة الأطفال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨ م.

Abstract

**“Sensuous Discourse in Children’s Poetry
Poet Ahmed Sweilem as a Model”**

Dr. Mai Mohsen Alhilfi

Children's Literature is considered one of the arts that need a reflective pause according to the cultural and scientific evolutions the world is experiencing nowadays. This urges us to spot the texts that elevate to the required level to be presented to children. Therefore; this study came to deal with Ahmed Sweilem’s poetry in his divans (My Friends and I) and (My Beautiful Dreams), to reveal the level of sensory discourse, necessitating the division of research to several themes as visual discourse, vocal discourse, and others.:

Key words (Discourse, children, sensory, significance)

قصيدة (يا جارة الدم والدمار) لحميد سعيد
دراسة موسيقية

د. فتحي أبو مراد
أستاذ مشارك - كلية الحصن الجامعية
جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن



ملخص البحث

حاولت الدراسة استكناه ظاهرة موسيقية لافتة في شعر حميد سعيد تمثلت في (التدوير والقصيدة المدوّرة). إذ إنّ التدوير كان لديه يلبي حاجة تعبيرية وموسيقية ارتقت بقصيدته إلى مراقبي الحداثة وآفاق موسيقية أكثر غنى واتساعاً. لاسيما حينما يفتح التدوير على إمكانات قرائية وموسيقية جديدة، في ضوء بعض الظواهر الموسيقية الأخرى، مثل: ظاهرة الخشم، وتداخل البحور، وتشظي التدوير، وطول الأسطر، ودور أدوات الربط الألسنية، وبعض التقنيات الداخلية الأخرى.

الكلمات الدالة: التدوير، القصيدة المدورة، الخشم، تداخل البحور، تشظي، انثيال، البنى الموسيقية.

مفهوم التدوير وطبيعته

يُعدّ التدوير أحد المنجزات الموسيقية الحداثيّة التي حققتها القصيدة العربية الحديثة، في مشوارها الطويل بحثاً عن مزيد من الحرية الإيقاعية والموسيقية، وتفلتاً من خنادق الخليل بن أحمد التي تُحكّم أقمطتها في الوزن والقافية حول الشعر الشطري. وبذلك فإن تقنية التدوير هي تقنية موسيقية يمكن أن توفر للقصيدة مدى أوسع من الإيقاع والموسيقى والكفاءة الدلالية. وهذا كله يجعلنا نتطلع بشرعية علمية إلى معرفة مفهوم التدوير وطبيعته.

التدوير لغةً: دَوَّرَ ويدوِّر وتدوير الشيء، أي جعله مدوِّراً^(١).

١- منظور، ابن منظور جمال الدين بن مكرم: معجم لسان العرب، المجلد الثامن، دار صادر، بيروت، مادة دور.

التدوير اصطلاحاً: التدوير في القصيدة العربية القديمة، أو في الشعر الشطري عامة، هو اشتراك صدر البيت وعجزه في كلمة واحدة^(٢). يلحظ هذا المفهوم في تعريف عدد من الدارسين؛ مثل أحمد كشك في قوله: «البيت المدور هو الذي تحوي مكوناته الداخلية كلمة تصبح شركة بين قسميه، أي شطريه، غير قابلة للتقسيم إنشادياً»^(٣). وذهب علي عشري زايد إلى هذا المعنى نفسه، حين عرّف البيت المدور بقوله هو: «الذي اشترك شطراه في كلمة واحدة، بأن يكون بعضها في الشطر الأول وبعضها في الشطر الثاني»^(٤). واضح أنّ هذا المفهوم للتدوير ينصرف باتجاه القصيدة العربية القديمة خاصة. وتنحصر صفة الاشتراك أو الاتصال العروضي أو الإنشادي بشطري البيت الواحد، ولا تتعداه إلى بيت أو أبيات أخرى.

أما مفهوم التدوير في القصيدة العربية الحديثة، فيلحظ أنه يتبنّى المفهوم نفسه، من حيث صفة الاشتراك العروضي أو الإنشادي، غير أنّ هذه الصفة تنصرف إلى اشتراك سطرين متتالين بكلمة واحدة، أو تفعيلة واحدة. وبالتالي ثمة صلة عروضية أو إنشادية أو معنوية تربط الأسطر المتتالية بعضها ببعض. توقّف كثير من الدارسين عند مفهوم التدوير هذا، حيث عرّفه علي عشري زايد بقوله هو «اتصال أبيات القصيدة بعضها ببعض، حتى تصبح القصيدة سطرًا واحدًا، أو مجموعة محددة من الأسطر المفرطة في الطول»^(٥)، أي اتصال الأسطر من خلال تفعيلة واحدة، بحيث يكون شطر من التفعيلة في نهاية سطر شعري، والآخر منها في بداية السطر التالي له. فالتدوير يسهم في خلق بنية القصيدة وتماسكها وتنميتها

- ٢- العلاق، علي جعفر، في حداثة النص الشعري: دراسات نقدية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ١٩٩٠: ١٢٣
- ٣- كشك، أحمد، التدوير في الشعر، دراسة في النحو والمعنى والإيقاع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤: ٧
- ٤- زايد، علي عشري، قضايا الشعر المعاصر، دار الفصحى، ١٩٧٨: ١٩١.
- ٥- زايد، علي عشري: عن بناء القصيدة العربية الحديثة، دار الفصحى، ط١، القاهرة، ١٩٧٨: ١٩٢

من خلال ربط الأسطر بعضها ببعض، فتغدو كأنها وحدة عروضية وموسيقية متنامية ومتطورة. وعرفه علي جعفر العلاق بقوله: هو «امتداد البيت عروضياً ومعنوياً واستطالته حسب متطلبات الفكرة، بغض النظر عن عدد التفعيلات أو طول البيت»^(٦). وعرفته نازك الملائكة بقولها: هو «اتصال أبيات القصيدة بعضها ببعض حتى تصبح القصيدة بيتاً واحداً أو مجموعة محددة من الأبيات المفرطة في الطول»^(٧).

يلحظ المتأمل في موقف كل من العلاق ونازك خلافاً جوهرياً بينهما حول التدوير، ففي حين رأى العلاق أن التدوير سمة حداثة وتقنية عروضية توفر للنص ثراءً وتنوعاً كبيرين «يمكنهما أن يوسعا من المدى الإيقاعي للقصيدة الحديثة، ويسهما كذلك في تعميق الصلة بين حداثتها الإيقاعية وحداثتها الرؤيوية معاً»^(٨). رأت نازك أن التدوير يمتنع امتناعاً تاماً في (الشعر الحر)^(٩)، لأن الغنائية تفقد حداثتها وتأثيرها، حيث تتراكم تفعيلات متواصلة، لا وقفات عروضية بينها. واضح أن نازك الملائكة تنظر إلى الشعر السطري بمنظار الشعر الشطري، وأنها لم تستطع أن تخرج من خنادق الخليل، أو تتحرر من أقمطة أحكامه الموضوعية في الوزن والقافية. فالشكل الجديد للشعر حمل معه تقنيات فنية وملامح حداثة أجازت له ما ترفضه نازك. وتحاول الدراسة الحالية أن تبسط الحديث في ذلك كله - بإذن الله -.

أنواع التدوير

المتأمل في الشعر السطري يلحظ أن أنواع التدوير تنبجس من طبيعة التجربة الشعرية نفسها، فكل تجربة تستدعي شكلها الفني والعروضي، أي أن هذا الشكل

٦- العلاق، علي جعفر، في حداثة النص الشعري: دراسات نقدية: ١٢٣

٧- الملائكة، نازك، قضايا الشعر المعاصر، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٣: ١١٩

٨- العلاق، علي جعفر، في حداثة النص الشعري، دراسات نقدية: ١٢٢

٩- الملائكة، نازك، قضايا الشعر المعاصر: ١١٦ - ١١٩، ١٢٢

لا بد أن ينبثق عن التجربة ذاتها، وأن يكون إشعاعاً صادراً عنها، لا شكلاً سابقاً عليها. من هنا فإن التدوير «قد يجيء مقطعاً منفرداً، أو جزءاً من مقطع، وقد يكون قصيدة كاملة، أو لا يأتي إلا جزءاً منها فقط، حسب تجربة الشاعر، وما تختزنه من توتر وتفاوت وانثيال»^(١٠). وبالتالي فإنه يمكن أن نحصر أنواع التدوير في نوعين رئيسيين، الأول: التدوير الجزئي، والآخر التدوير الكلي.

أ- التدوير الجزئي: وهو استمرار الوحدة الموسيقية في السطر بدون توقف مهما بلغ عدد تفعيلاته، لكن لا يمتد هذا التدوير بحيث يستغرق القصيدة كاملة.

ب- التدوير الكلي: وهو استمرار الوحدة الموسيقية، كما سبق، بحيث يستغرق هذا الاستمرار معظم القصيدة أو كلها، كما لو كانت سطرًا واحدًا متصلًا عروضياً وموسيقياً^(١١). وقد أشار بعض النقاد إلى هذين النوعين من التدوير، كما نرى عند محمود السّمّان الذي سمّاه بـ (ظاهرة الجريان)، وهي «أن تتصل التفعيلات بعضها ببعض بالتضمن والتدوير في القصيدة، بحيث لا يستطيع القارئ أن يقف بعد عدد من التفعيلات يساوي البيت العمودي، فإن لم يستمر هذا الجريان حتى نهاية القصيدة فهو الجريان الجزئي. وإن استمر حتى نهاية القصيدة، أو قدر كبير منها فهو الجريان الكلي. والجريان الكلي يكتب كتابة النثر»^(١٢).

يلحظ أن النوع الأول من التدوير (الجزئي) هو الشكل الموسيقي السائد في الشعر السطري الحديث، فلا تكاد تخلو قصيدة منه، قلّ أو كثر. أما النوع

١٠- العلاّق، علي جعفر، في حداثة النص الشعري: دراسات نقدية: ١٠١

١١- الكبيسي، طراد، (التدوير في القصيدة الحديثة)، مجلة الأقلام، عدد ٥، سنة ١٣، ١٩٧٨: ٧

١٢- السّمّان، محمود علي: العروض الجديد (أوزان الشعر الحر وقوافيه) دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣:

١٧٨ - ١٧٩، ١٢٩.

الآخر (الكلي) وهو أقل شيوعاً، غير أنه يشكل ظاهرة موسيقية ملحوظة عند كثير من الشعراء. ويلحظ أن هذا النوع من القصائد اتخذ شكلين مختلفين من حيث طبيعة هندسة النص على الورق. فالشكل الأول منه كُتب على صورة أسطر شعرية متتابعة، متفاوتة الطول، كما نجد في قصيدة حميد سعيد (يا جارة الدم والدمار)^(١٣). غير أن بعض الشعراء عمد إلى كتابة بعض قصائده على شكل أسطر نثرية، كما فعل محمود درويش في قصيدته (أنا يوسف يا أبي)، وفي ذلك مجازة لرأي بعض النقاد^(١٤) في كتابة هذا الشكل من التدوير على شكل أسطر نثرية.

أخيراً، نخلص إلى نتيجة يمكن الاطمئنان إليها، نتيجة تلامس حقيقة التدوير وحقيقة التجربة الإبداعية للقصيدة التي تظل تستدعي شكلها وتفرضه على القصيدة، وعلى الشخصية الشعرية نفسها، أيضاً، ذلك أن السطر الشعري ما هو إلا دفقة شعورية أو فكرية تتماهى في تركيبية إيقاعية وموسيقية متكررة التفاعيل، بصرف النظر عن عددها. إذًا، فهي دفقة شعورية أو فكرية اختمرت في أعماق الشخصية الشعرية حتى نضجت وولدت في كلمة واحدة أو جملة أو مقطع، وهذا ما يسمى بالتدوير الجزئي، أو قصيدة كاملة، وهذا ما يسمى بالتدوير الكلي. وبالتالي يظل التدوير وأنواعه نتاج التجربة الشعرية نفسها، ويظل يتلبس شكلها الأقدر على التعبير عنها دلاليًا وإيقاعياً.

١٣- سعيد، حميد: طفولة الماء، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٨٥، قصيدة (يا جارة الدم والدمار)
١٤- السمان، محمود علي: العروض الجديد (أوزان الشعر الحر وقوافيه)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣ : ١٧٩.

مواضع التدوير في قصيدة حميد سعيد^(١٥): دراسة إحصائية

ترمي الدراسة الإحصائية إلى تحقيق غايتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في رصد المواضع التي وقع فيها التدوير، ونقاط انشطار التفعيلة واتصال الأسطر المتتالية بعضها ببعض، وبيانها للقارئ الكريم. وتتمثل الأخرى في وصف طبيعة هذه المواضع، من حيث هي أسباب أو أوتاد عرضية لتحديد المواضع ذات الدلالات الخاصة، وما تمخض عنها من آثار ماثرة في التدوير، واحتمالات قرائية وإنشادية وعروضية، وما تحمله من دلالات تمهيداً لفرزها واستخلاصها ودراستها على حدة.

لذا ترصد الدراسة المواضع التي وقع فيها التدوير من التفعيلة، سواء التفعيلة المعيارية^(١٦) لبحر الكامل (مُتفاعِلن ب ب - ب -)، أم التفعيلة المضمرة (مُتفاعِلن - - ب -). كما ترصد المواضع التي تشظى فيها التدوير وتراخت دائرته، فانقطعت وتيرته الإنشادية وانكسرت صيغته السمعية في التوقع، وهي مواضع محدودة جداً، غير أنها ذات دلالات مقصودة. ترصد الدراسة، أيضاً، المواضع التي تحتل الوصل أو الفصل، عروضياً وإنشادياً، أي التي تحتل أن تُقرأ في ضوء تقنية التدوير أو انقطاعه، وانفصال السطر عن تاليه عروضياً. كما ترصد نسب ورود التفعيلة المعيارية لبحر الكامل، وتنوعاتها المختلفة لاسيما التفعيلة

١٥ - نظم حميد سعيد قصيدته على تفعيلة بحر الكامل مُتفاعِلن (ب ب - ب -)، تتعدد صور هذه التفعيلة المعيارية: زيادةً ونقصاً، ومنها: (ب ب - ب - مُتفاعِلن)، (- - ب - مُتفاعِلن)، (ب ب - ب - مُتفاعِلن)، (ب ب - مُتفاعِلن، مقطوع)، (- - ب - مُتفاعِلن)، (- - مُتفاعِلن، أحد مضمّر)، (ب ب - مُتفاعِلن، أحد، - - مُتفاعِلن)، وغيرها. بحر الكامل من البحور الصافية. سمي كاملاً لتكامل حركاته، وهي ثلاثون حركة، وليس من البحور بحر يساوي حركاته الثلاثين سواه. وهو أيضاً من أكثر البحور ضروباً، لأن له تسعة ضروب. استخدم الشاعر التفعيلة المعيارية مُتفاعِلن، ووزعها على أسطر القصيدة، وأفاد من زحافاتهما وعللها الجائزة؛ فاستخدمها: سالمةً ومضمرةً ومذيلةً ومرفلةً ومقطوعةً. انظر: بكار، يوسف حسين: في العروض والقافية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤: ١٠٣-١٠٦.

١٦ - انظر الصور الفرعية للتفعيلة المعيارية البحر الكامل: × بكار، يوسف حسين: في العروض والقافية: ١٠٣-١٠٦.

× السمان، محمود علي: العروض الجديد (أوزان الشعر الحر وقوافيه)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣: ٨١.

المضمرة (مُتفاعِلن - ب -)، لما لها من شبه مع تفعيلة بحر السريع (مستفعلن - ب -). وكذلك لما لها من تعالق بتفعيلة بحر الرمل (فاعلاتن - ب -)، وذلك في حال تواتر ورود (مُتفاعِلن) وإعادة توزيع الوقفات العروضية (التقطيع)، ما يولد تفعيلة بحر الرمل، كما سنرى. كل ذلك يؤدي إلى تداخل إيقاع بحر الكامل مع إيقاع بحر السريع، وإيقاع بحر الرمل، وبالتالي شحن النص بتنوع إيقاعي يكسر رتابة التدوير. كما ترصد الدراسة أطوال أسطر التدوير، وأدوات الربط الأسلوبية، وعلاقتها بالتدوير، ودلالاتها جمالياً وموسيقياً.

وبعد، لحظت الدراسة أن المواضع التي وقع فيها التدوير متعددة ومتنوعة، من حيث هي أسبابٌ أو أوتاد انشطرت فيها التفعيلة وتوزعت على كل سطرين متتاليين، ومن ثم انشطر هذا السبب (خفيف أو ثقيل)، أو الوتد (مجموع أو مفروق)^(١٧)، فجاء بعضه في سطر وبعضه الآخر في السطر التالي له. وفي جولة إحصائية لرصد هذه المواضع نخلص إلى أهم النتائج الآتية:

أولاً: السبب الخفيف (-)، وهو مقطع طويل متصل يتكون من حرفين، متحرك وساكن، يشكل المتحرك نهاية السطر الأول، والساكن بداية السطر التالي له^(١٨)، ورد هذا الضرب في أربعة مواضع، بنسبة ١٥ و ٦٪. كما في قوله:

من كانت تعلمني القراءة في دفاتركِ - / - ب - - / - ب - - / ب ب -
- ب - / ب ب -

١٧ - سبب خفيف (-) = متحرك + ساكن، مثل: لم. × سبب ثقيل (ب) = متحرك + متحرك، مثل: أر × وتد مجموع (ب) = متحرك + متحرك + ساكن مثل: على. وتد مفروق (-) = متحرك + ساكن + متحرك، مثل: كيف

١٨ - لذا أتت همزة وصل بداية السطر الثاني - وهذا يسبب إشكالية في (مكان وضع) السبب الخفيف (-) عند التقطيع، هل هو في السطر الأول أم في الثاني؟ إذا، هذه حالة يجب الانتباه لها؟ والأصوب إعادة كتابة السطرين بحيث لا يقع التدوير في السبب الخفيف. اعتمدنا وضع السبب الخفيف في السطر الأول، كما يظهر في المثال.

استباح قميصها البحر البعيد - ب - / - ب - ب - / - - - ب - / - ب
 ثانياً: السبب الثقيل (ب ب)، ويتكون من مقطعين قصيرين، أي حرفين
 متحركين، حيث يشكل المتحرك الأول نهاية سطر والمتحرك الآخر بداية السطر
 التالي له، ورد في خمسة عشر موضعاً، بنسبة ٢٣٪. كما في قوله:

استباح قميصها البحر البعيد - ب - / - ب - ب - / - - - ب - / - ب
 وأصبح العشاق ينتشرون في أرقى عليها ب - ب - / - - - ب - / - ب ب -
 - ب - / - ب - ب - / - -

ثالثاً: الوند المجموع (ب-)، وهو يتكون من مقطع قصير ومقطع طويل،
 يشكل المقطع القصير نهاية سطر والمقطع الطويل بداية السطر التالي له، ورد في
 أربعة عشر موضعاً، بنسبة ٢١,٥٣٪. كما في قوله:

من يرافقتني إليك الآن؟ - ب - / - - - ب - / - - - ب
 من كانت تعلمني القراءة في دفاترك - / - - - ب - / - - - ب - / - ب ب -
 - ب - / - ب ب -

رابعاً: الوند المفروق (ب-)، وهو يتكون من مقطعين، طويل وقصير،
 يشكل المقطع الطويل نهاية سطر، والقصير بداية السطر التالي له، ورد في تسعة
 مواضع، بنسبة ١٣,٨٤٪. كما في قوله:

فأنتِ مبهمة وقاسيةٌ ب - ب - / - ب - ب - / - ب - ب -
 ولكننا نحبك رغم قاموس الشتائم ب - / - - - ب - / - ب - ب - / - - -
 ب - / - ب ب -

خامساً: سببان خفيفان (- -)، وهما مقطعان طويلان، حيث يتصل

سطران متتاليان بتفعيلة واحدة بسببين خفيفين، ينتهي السطر الأول بسبب خفيف، ويبدأ السطر التالي له بالسبب الخفيف الآخر. ورد في تسعة مواضع، بنسبة ١٣,٨٤٪. كما في قوله:

في كل يوم كنتُ أضربُ في شوارعك القصية - - ب - / - - ب - / ب
ب - ب - / ب - ب - ب - / - -

من يرافقني إليك الآن؟ - ب - / - - ب - / - - ب

سادساً: المواضع التي انقطع فيها التدوير وانتهت بتفعيلة كاملة، ورد في ستة مواضع، بنسبة ٩,٢٣٪. كما في قوله: (وفي الكأس الجميل ب - / - - ب °) و (فلم يأذن لنا.. ب - / - - ب -)

سابعاً: ورود التفعيلة المعيارية وتنوعاتها المختلفة، ونسب كل منها. وملاحظات أخرى:

التفعيلة المعيارية (مُتفاعِلن ب - ب - ب) = ٩٤، النسبة ٥٦,٦٢٪. نسبة وقوع التدوير فيها = ٥٣,٨٤٪.

التفعيلة المضمره (مُتفاعِلن - - ب - ب) = ٦٥، النسبة ٣٩,١٥٪. نسبة وقوع التدوير فيها = ٤٤,٢٣٪.

التفعيلة (علة الحذذ^(١٩)) مُتفاب ب - ب = ٢، النسبة ١,٢٪. نسبة وقوع التدوير فيها = ١,٩٢٪.

التفعيلة المضمره المذيلة^(٢٠) مُتفاعِلان - - ب ° = ٢، النسبة ١,٢٠٪.

١٩- الحذذ: هو حذف الوند المجموع فتصير (ب - ب - ب - مُتفاعِلن) إلى (ب ب - مُتفا). أما الإضمار فهو إسكان الثاني متى كان متحركاً وثاني سبب. وعلى هذا تصير (ب ب - مُتفا) إلى (ب - مُتفا)
٢٠- التذليل: زيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع، وهو من علل الزيادة.

- التفعيلية المعيارية المذيلة مُتفاعلان ب ب - ب - ° = ٢، النسبة ١,٢٠٪
- التفعيلية المعيارية المرفلة مُتفاعلاتن ب ب - ب - - = ١، النسبة ١,٠٦٪
- عدد حروف القصيدة = ١١٥٩. عدد الحروف المتحركة^(٢١) = ٧٦٠. عدد حروف الساكنة = ٣٩٩.
- أطوال الأسطر: ثمانية وثلاثين سطرًا تراوحت أطوالها بين: ثلاثة أو أربعة أو خمسة ألفاظ من أصل خمسة وستين سطرًا.
- أدوات الربط: ستة وأربعين سطرًا بدأت بحروف أو بظروف من أصل خمسة وستين سطرًا.

التدوير والقصيدة المدورة في شعر حميد سعيد

البنية الدائرية في قصيدة (يا جارة الدم والدمار)

يلحظ أنّ المسار الدائري يوّلد باستمرار تحولات كثيرة، ويضبط مكونات عدّة، حتى لو اعترى بعضها التناقض والتضاد، ويفيد التكرار والترجيع والترديد والتماثل والتشابه. لعلّ هذا يجد صداه في البنية الدائرية التي قد تتلبّس بعض القصائد، سواء على مستوى المعنى والمبنى، أم على مستوى التشكيل العروضي والموسيقى، كما يلحظ ذلك بوضوح في قصيدة حميد سعيد (يا جارة الدم والدمار) التي بُنيت على تقنية دورانية واضحة؛ فبدايات القصيدة تتصل بأواخرها وتعانق أواخرها أوائلها.

لنلحظ، أولاً، بعضاً من مظاهر البنية الدائرية على مستوى المعنى والمبنى. فتجربة القصيدة تنبجس من تجربتين ضاغتتين اختمرتتا في أعماق الشاعر زمنًا واكتوى بنارهما أياماً، حتى أزفت لحظة المخاض الشعري ونضجت تجربة

٢١ - كثرة الحروف المتحركة ربما تشير إلى ميل القصيدة للتدوير، لأن نهاية الأسطر بحاجة إلى سواكن كي تُنهي المقطع العروضي الطويل.

القصيدة الحالية، فكانت تجربة درامية مركبة، متعددة الطبقات والتناقضات، تقوم على حركة درامية نامية واضحة، فيها قدرٌ متوهجٌ من الصراعات النفسية والآمال المحبطة والأمانى الخائبة. تتمثل التجربة الأولى في مدينة الشاعر البصرة والحرب الضروس التي شهدتها، وما أن تكتمل هذه الدورة من القتل والدمار والدم في البصرة حتى تطل برأسها المشؤوم بدايات التجربة الأخرى، وأيام الحصار الصهيوني على بيروت، وما شهدته هي الأخرى / بيروت من دم ودمار وتدمير طال الزمان والمكان. بدأ تشابه الأحداث والوقائع، وإن اختلف الزمان والمكان. هكذا تكتمل دورة أخرى من الدم والدمار والقتل والحصار في وعي الشاعر، وتحتضن نفسه كل هذه المكونات من الألم والحسرة واليأس والسكون والإحباط حتى تأتي قصيدة (يا جارة الدم والدمار) في شكلها الموسيقي الحالي، وطبيعة هندستها الحدائية، وكيفية توزيع أسطرها وأحجام حيزاتها على الورق، محاولة أن توحى بتجربتها الشعرية الحالية في شكل هندسي وإيقاعي أسر، وبنية دائرية تلبستها، وقصيدة مشاكسة^(٢٢)، لها أسرارها المتكتمة عليها، وشاعر حريص كل الحرص على هذه الأسرار، «فلكل قصيدة أسرارها ولكل شاعر ما يخشى عليه من تلك الأسرار»^(٢٣). تبدأ القصيدة بالمقطع:

يا جارة الدم والدمار

في كل يوم كنتُ أضربُ في شوارعك القصية

من يرافقني إليك الآن؟

من كانت تعلمني القراءة في دفاترك

استباح قميصها البحر البعيد^(٢٤)

٢٢- سعيد، حميد، الكشف عن أسرار القصيدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤: ٤٩.

٢٣- المصدر نفسه: ١١.

٢٤- سعيد، حميد: طفولة الماء، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٨٥، قصيدة (يا جارة الدم والدمار): ٢٠.

وتنتهي بالمقطع:

يا جارةَ الدمِ والدمارِ ..
أراك متعبةً .. أنامُ على يديكِ
وفي قميصي من غبارِ البصرةِ .. احتَضَنْتِكِ
وهيَ تقاتلُ الأعداءَ
بينكما دمٌ وبُويُبٌ ..
بينكما الخليجُ وطفلةٌ قتلوا هواها

يلحظ أن القصيدة تبدأ بالعبارة الافتتاحية (يا جارة الدم والدمار)، ويبدأ المقطع الأخير من القصيدة بالعبارة نفسها، والمقطع الأخير من القصيدة هو جزء من المقطع الأول، وبالتالي فالمعاني تتكرر نفسها في البداية والنهاية. فدورة الدم والدمار تبدأ في العالم الخارجي من البصرة، وتكتمل دورتها فيها، ثم تعيد نفسها بتجليات أكثر مأساوية في بيروت، حتى تكمل دورتها مرة أخرى، ويأخذ الدم والدمار مداه الأقصى، فيغيّر كلَّ شيء ويدمر كلَّ أمل في زمن عربي مشلول متهالك خانع للعدو القادم من البحر البعيد، وتأتي القصيدة تتلوّى من الداخل في دورة تامة من الدم والدمار. فالعلاقة وثيقة جداً بين بدايات القصيدة ونهاياتها، «فليست تلك التي كانت تعلم الشاعر القراءة في دفاتر بيروت إلا هذه نفسها التي احتضنت بيروت وهي تقاتل الأعداء»^(٢٥)، فيروت هي جارة البصرة، ليس جغرافياً، بل جارتها في تشابه الحال وفي القتل والدم والدمار والحصار. والطفلة التي قتلوا هواها في السطر الأخير هي المرأة البالغة العاشقة التي أحبّها

٢٥- مرتاض، عبد الملك "بنية القصيدة عند حميد سعيد : دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة يا جارة الدم والدمار" مجلة الأقلام، عدد ٥، أيار ١٩٩٠ : ٣٠

الشاعر، فقتلوهما كما قتلوا المدينة التي أحبها (بيروت، البصرة). فالطفلة / المرأة، إذاً، هي معادل دلالي آخر يتجلى فيه الدم والقتل والدمار، ويوثق الصلة بين بداية القصيدة ومنتهاها. فالقصيدة، إذاً، تمثل قصةً تامة أو حكاية كاملة من الدم والدمار والحصار تمّت وانتهى زمنها، لكنها تظل تمثل نصاً مفتوحاً للقراءة والتأويل، وتتكتّم على أسرارها وعنادها ومشاكستها للقارئ، وتمثل نهايةً مفتوحةً، أيضاً، لأن نهاية القصيدة تمثل النقطة ذاتها التي بدأت منها؛ لذا فإن بداية القصيدة تمثل نهايتها التي آلت إليها دون نتيجة سوى مزيد من الدم والدمار والقتل، فكأن القصيدة بدأت بالدم والدمار، وجاست في عوالمه الخبرة الآسنة المدمرة على مدى خمسة وستين سطرًا مدورًا، في معظمها، حتى اكتملت دورتها وانتهت كما بدأت.

هكذا يظهر أن كل أطوار القصيدة ومعانيها تجعل منها «شكلًا دائري البنية»^(٢٦)، يقارب عوالم الحداثة والتجديد، إذ إن البنية الدائرية إنما هي «صفة من صفات الحداثة»^(٢٧) على مستوى تشكيل المعنى والمبنى، أو تشكيل الإيقاع والموسيقى.

التدوير والقصيدة المدورة: التجربة الدرامية المركبة والعروض الكامل

يعدّ حميد سعيد من أكثر الشعراء العرب استخداماً لتقنية التدوير، وقدرةً على هندسة النص على الورق، وتحكماً في كيفية توزيعه وأحجام الحيزات المكانية التي يتبوّؤها على القرطاس، ما يهب القصيدة شكلاً هندسياً أخذاً يلامس آفاق الحداثة، ويشكّل في القصيدة سمةً تضليلية لا يكاد القارئ يلحظ، أول وهلة، أثراً للتدوير فيها، كما في كثير من قصائده، لا سيما قصيدة «يا جارة الدم والدمار». وقد أشار أحد الدارسين إلى هذه الملاحظة، من قبل، حين قال: «يتكرر

٢٦- المصدر نفسه: ٣٠

٢٧- المصدر نفسه: ٣٠

التدوير في معظم قصائد حميد سعيد، لكنه تدوير يتخفى تحت غطاء مضلل، يتمثل في الطريقة التي يعتمدها الشاعر في توزيع القصيدة، ونثر أبياتها، وهو أمرٌ يوحى، للوهلة الأولى أنّ قصائده لا أثر للتدوير فيها. إنّ القارئ المتعجّل لبعض قصائد الشاعر قد يشده شكلها الظاهري... عن الوقوف على ما تمتلكه، غالباً، من شكل إيقاعي داخلي مترابط^(٢٨). فحميد سعيد كان يحرص كثيراً على قصائده، سواء على مستوى الهندسة الكتابية، أم على مستوى التشكيل الإيقاعي والدلالي، بحيث تتراءى القصيدة محمّلةً بالأسرار والخفايا والكينونات الدلالية الغيبية التي تظلّ مرجأةً أو عائمةً في أفق النص بانتظار القارئ المتحدي القادر على الانتصار على عصيانها^(٢٩) ومشاكستها؛ لذا كان حميد سعيد حريصاً على أسرار قصيدته، ولا يغامر بالكشف عن هذه الأسرار؛ لأن هذا سيحيلها إلى نصّ نثري جديد^(٣٠)؛ من هنا ظلّ حميد سعيد مشغولاً بوعي المغايرة، وباحثاً عن أشكال جديدة لقصيدته، وظلت محاولات البحث والتجريب والحدّاث هاجسه الموار الذي يدفعه لاجتراح آفاق حدائيه جديدة لقصيدته. يقول في هذا: «إنّ ولعي بالتجريب، يدفعني باستمرار للإفادة من منجزات النص الشعري، قديمه وحديثه. والتجريب عندي ليس حال شكلية أو استعراضية، بل هو يبحث عن إضافات توظّف فيها مفردات المنجز الشعري لتأسيس حدائيه خاصة»^(٣١). من هنا رأى حميد سعيد أنّ التدوير والقصيدة المدورة ما هما إلا شكل من أشكال البحث والتجريب والحدّاث التي اهتدى إليها، ووظفها في قصيدته بوصفها تقنية حدائيه قادرة على الإيحاء بتجربته الشعرية وشكلها الموسيقي القادر على تحقيق هذه التجربة. وأنّ تقنية التدوير تساعد على مواكبة التدفق العاطفي والموسيقي،

٢٨ - العلاّق، علي جعفر، في حدائيه النص الشعري: دراسات نقدية : ١١٨ - ١١٩

٢٩ - سعيد، حميد، الكشف عن أسرار القصيدة : ٥٥

٣٠ - المصدر نفسه: ١٢

٣١ - المصدر نفسه: ٥٥

والتأثير بالمتلقي^(٣٢). لذا نرى شعر حميد سعيد حافلاً بالتدوير وأشكاله؛ فمنه ما وقع في كلمة واحدة أو جملة أو مقطع، وهو ما سميّ بالتدوير الجزئي. ومنه ما وقع في قصيدة كاملة أو في جملها، وهو ما سميّ بالتدوير الكلي - كما أشرنا من قبل - ويلحظ هذا في قصيدته (عن القصيدة). أما قصيدته (يا جارة الدم والدمار)، فهي قصيدة مدورة أيضاً، إذ إنّ التدوير يستغرقها من أولها إلى آخرها، غير أن التدوير يتشظى فيها في مواضع محددة، وقليلة جداً. لعلّ الشاعر اتخذ منها فسحاً إيقاعية يسترخي القارئ في رحابها، مستشعراً تنوعاً موسيقياً يكسر الرتابة الإيقاعية التي قد تبعث على الملل، وتكسر في الوقت عينه الصيغة السمعية التي توقعها عبر توالي أسطر التدوير السابقة. وبالتالي يحدث هذا الخروج عن التوقع الصدمة والمفاجئة عند المتلقي لإدخاله اللامتوقع^(٣٣)، واستيقافه على مواضع محددة تدعوه لاستكناه جمالياتها ودلالاتها. غير أن هذه المواضع القليلة لا تنفي كون القصيدة مدورة. تحاول الدراسة الحالية مقارنة أبعاد التدوير والقصيدة المدورة في تجسيد تجربة الشاعر والإيحاء بها.

أشرنا - في ما مضى - أنّ حميد سعيد اتخذ من تقنية التدوير وسيلة تعبيرية وموسيقية للإيحاء بأبعاد تجربته. وأنّ شكل التجربة عنده كان ينبعث انبعاثاً تلقائياً من طبيعة هذه التجربة. المتأمل في قصيدته (يا جارة الدم والدمار) يلحظ أنها تنهض على تجربة شعورية درامية مركبة متعددة الأصوات والأنغام والأبعاد، ومتنوعة الجغرافيا والتاريخ والإنسان؛ فهي تتأسس على بنية درامية دائرية مأساوية ودموية، وعلى تشابهات واقعية، وتمائلات نفسية مكانية بين مكانين: مدينة بيروت التي عشقها الشاعر، وعاش فيها ردحاً من الزمن، ومدينته البصرة. وتكمن التحولات المكانية في القصيدة «من خلال التباين في مستوى الدلالة المكانية

٣٢ - المصدر نفسه: ٦٦

٣٣ - الغانمي، سعيد، أُنعة النص، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد: ١٩٩١

ومستوى الحدث والفعل. إذ تعتمد في إطارها المكاني وتناصها على الذاكرة والمجاز والرمز تتضافر لتأتي بالمعاني التي تدل على أثر هذه الأماكن في نفسية الشاعر^(٣٤): في كل يوم كنتُ أضربُ في شوارعك القصية

من يرافقني إليك الآن؟

من كانت تعلمني القراءة في دفاترك

استباح قميصها البحر البعيد

وأصبح العشاق ينتشرون في أرقى عليها

لم أر امرأة سواك

ولم أر امرأة سواها^(٣٥)

يشير هذا النص إلى التجربة المكانية للشاعر في مدينة بيروت التي «تركوها رماداً وفي سمائها دخان كثيف والتحسّر لحالة فقدانها، إذ يؤكد ذلك من خلال استذكاره لماضيه في تلك المدينة بيروت»^(٣٦)، «فما من قصيدة أبدعها الشاعر إلا ولها (ماضٍ) في نفسه»^(٣٧)، وما تلبث هذه التجربة أن تستدعي تجربة الشاعر في مدينته البصرة، فتختمر هاتان التجربتان الواقعتان في وعي الشاعر وفكره، وتتشابك العلاقات بينهما، وتتشابه مظاهر الحال والدم والدمار حتى النخاع، فتتوهج معاناة الشاعر الداخلية ويعلو صياح الأصوات المتصارعة في أعماقه، فيتشكل من هذا كله ما يسمى بـ(التجربة الخصبية)^(٣٨)، حيث تستثار دلالات

٣٤- حسين، يسرى خلف، التناص في شعر حميد سعيد، دار دجلة، ط ١، عمان - بغداد، ٢٠١١: ١٤١.

٣٥- سعيد، حميد: طفولة الماء، قصيدة (يا جارة الدم والدمار): ٢٠

٣٦- حسين، يسرى خلف، التناص في شعر حميد سعيد: ١٤٢

٣٧- سويف، مصطفى، الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١: ٢٧٩

٣٨- سويف، مصطفى، الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة: ٢٨١

التجربة القديمة القارّة في (الأنا)، وتلتقي بآثار التجربة الجديدة. وتتشكل حينئذ في (الأنا)، فاعلية تسمى (الدوام)، تسهم في إنتاج (التجربة الخصبية)، أو موضوع القصيدة الكلي، وما يحمله من دفء العلاقة بين التجريبتين، وتنضج تجربتها الخصبية / الدرامية الضاغطة، وتتكامل بنيتها الكلية، ويتأسس شكلها العروضي والإيقاعي الكلي، فيتجسد ذلك كله على شكل حالة إيقاعية متكاملة تنوء بعبء تجربة متكاملة يتلاحم فيها الشكل الإيقاعي الدائري والبنية الدلالية الدائرية، حتى تضحي تجربة القصيدة كلاً غير مجزأ، وقصة وافية لا تفهم إلا إذا انتظمتها صيغة إنشادية واحدة متواصلة من أولها إلى آخرها. من هنا جاء هذا التواءم الحار بين شكلها العروضي الدائري وطبيعة بنيتها الكلية المتكاملة. يتجلى ذلك بوضوح من خلال ملاحظة تعدد مظاهر توّحد الشكل بموسيقاه في القصيدة التي تظل تلوح بحدائث هذه القصيدة ودورانيتها، وتؤكد تلاقي بداياتها بنهاياتها وأواخرها بأوائلها، «فليست تلك التي كانت تعلم الشاعر القراءة في دفاتر بيروت إلاّ هي نفسها التي احتضنت بيروت وهي تقاثل الأعداء»^(٣٩)، وهي البصرة. وقد جسّد الشاعر ذلك كله في تشكيلات نصّية، وأدوات ألسنية فيّاضة بالدلالة، تحتضنها بنية عروضية دائرية جعلت من القصيدة كلاً موسيقياً يكاد يكون كامل التدوير، وحالة إيقاعية تواكب تجربة الشاعر الكلية وحالته النفسية:

يا جارةِ الدّمِ والدمارِ ..
أراك متعبَةً .. أنامُ على يدِكَ
وفي قميصي من غبارِ البصرةِ .. احتضنتكِ
وهي تقاثلُ الأعداءِ

٣٩- مرتاض، عبد الملك، بنية القصيدة عند حميد سعيد : ٣٠

هكذا، كأن القصيدة بدأت ودارت دورتها في الدم والدمار من بيروت إلى البصرة، ومن البصرة إلى بيروت، وما بينهما من دم ودمار وحصار، وانتهت دورن أن تحقق الشخصية الشعرية غايتها في الوصول إلى موضوعها المنشود، ولم يتجاوز مسعاها «وصف الحال وحكي الماضي الميت وسرد الوضع المزري. فأمر القصة منته، وإن لم ينته الخطاب الذي ظلّ يقرر شيئاً لم ينته قط»^(٤٠):

بينكما دمٌ وبؤيبٌ..

بينكما الخليجُ وطفلةٌ قتلوا هواها

واضح، إذًا، أن القصيدة تتخذ شكلاً دائرياً على مستوى الدلالة والشكل العروضي أو الإيقاعي. فالشكل يتوحد بموسيقاه «ويكرّس التدوير هذه الوحدة»^(٤١). فالشاعر يحاول أن يفتح أسطر القصيدة بعضها على بعض، ويترك ماء الشعر وخضرته يجريان بحرية طليقين ملتحمين يشدان أنسجة القصيدة ويغمران فجواتها، بعد أن أزال من طريقهما مصدّات القافية^(٤٢).

التأمل في القصيدة يلحظ كيف أنّ بنية الدم والدمار تنساب في أسطر القصيدة بحرية، بفضل ما وفّرت تقنية التدوير للشاعر من إمكانية انثيال موسيقي يواكب انثيال الدفقات الشعورية المتدافعة والمحمّلة بدلالات الدم والدمار والحصار، والمبثوثة في تضاعيف القصيدة، وأدواتها الألسنية المختلفة، ونماذجها النصية المتعددة. تبدأ دورة الدم والدمار والحصار في القصيدة بعبارة مفتاحية مثقلة بكثافة دلالية وإيحائية: (استباح قميصها البحر البعيد)، فثمة ثلاث أدوات ألسنية دالة على عمق الأسى والقتل والدمار الذي حاق بالمدينة، واستباح عرضها وشرفها، ودل على مدى عدوانية هذا العدو والغاشم القادم من البحر البعيد. هذا

٤٠ - مرتاض، عبد الملك، بنية القصيدة عند حميد سعيد: ٣٠

٤١ - سعيد، حميد، الكشف عن أسرار القصيدة: ٥٥

٤٢ - العلاق، علي جعفر، في حادثة النص الشعري: دراسات نقدية: ٩٩

العدو غير وجه المدينة، وطال أذاه الزمان والمكان والإنسان. ويتواتر بعد هذه العبارة المفتاحية انثيال الأدوات الألسنية المثقلة بدلالات الموت والخراب والدم والدمار، ويكرسه إيقاع التدوير الجاري بحرية وطلاقة، عبر أسطر القصيدة المفتوح بعضها على بعض، بكل ما يحمله هذا التدوير والانثيال من دلالات الموت والخراب:

• منذ أن رحلت.. وأنت تراودين دمي المباح

• يا مَرَّةَ الشفتين من ظمأ ومن سهرٍ طويلٍ

حُيِّتٍ من حُلْمٍ قتيلٍ

• أيها الكفنُ الذي قلنا له كن بيرقاً.. فأبى

• حاولنا الإقامة في الدمار

وفي حدود الموتِ

فكلّ هذه التشكيلات النصّية تفيض بدلالات الدم والدمار وإيقاع الخراب واليأس الجاري دون أن تستوقفه مصدّات تقفوية، أو وقفات عرضية، إنها حالة شعورية وإيقاعية متكاملة تمور في أعماق الشاعر وفي منحرجات نفسه الخبيئة، تحاول أن تبوح بغاية القصيدة، وتبثّ رسالتها إلى المتلقي. فالتدوير حالة إيقاعية تواكب تجربة الشاعر وحالته النفسية والفكرية. يقول إيليا حاوي: إن الإيقاع «عنصر مهم من عناصر التجسيد والتعبير، إنه عنصر داخلي من دونه تتهافت القصيدة وتحبو أو تتناثر، إنه إيقاع مطيع يخفق بخفق التجربة ويسير مسارها يطول، يمتد، يصخب، يتوتر، يستقر، ينبو، يتكرر، وهو الذي يلعب بالتجربة، والتجربة تلعب به... إنه الغلاف الروحي الذاهل للعبارة والتجربة ككل»^(٤٣).

٤٣- حاوي، إيليا، خليل حاوي في سطور من سيرته وشعره، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤: ٢١٦

من هنا جاءت هذه الوحدة بين الشكل وموسيقاه، بين الدلالة وإيقاعها. فالقصيدة تظل «تنمو من الداخل لا على الورق، وتأخذ حجمها من عمق تفاعلها مع المتلقي، وليس من تراكم سطورها»^(٤٤). وتظل بنيتها الجوهرية الدموية الدائرية تنمو نمواً داخلياً وخارجياً يترأى على سطح القصيدة من خلال أدوات ألسنية دموية تهندس القصيدة سطحها بها، وتوزعها على جسدها بإيقاعات متنائية، لكنها متواترة، وتزداد سرعتها وينشط إيقاعها، كلما تقدم القارئ في قراءة القصيدة، كما يلحظ في النماذج الآتية: × فإننا نسعى إلى دمنا المقيم على شوارعِ المقيمةِ

• فأنتِ بين الموتِ والملكوتِ مملكةٌ

• واكتشفنا أن حُبِّك لم يزل في القلبِ

فالبنية الدموية تتمدد على سطح القصيدة وتنتال دقاتها الشعورية عبر أسطر فتح التدوير بعضها على بعض، فتراكض إيقاعها المتشح بالأسى واليأس في القسم الأخير من القصيدة بوتيرة ملحوظة عما كان عليه في الأقسام السابقة منها، كأن الشخصية الشعرية كانت في بادئ الأمر تعيش حالة من التردد أو الترقب أو الأمل بحصول شيء ما يغيّر واقع الدم والدمار الذي تلبس المدينة، أو يحاول أن ينصرها ويقف معها، لكن إمارات اليأس تبدأ تظهر وتزداد في تشكيلات القصيدة اللغوية الدالة على مصدر هذا اليأس المتلاصق بواقع عربي مهترئ، لا يغيّر ساكناً، بل يترك المدينة تقاتل وحدها، وتموت وحدها. من هنا تزداد إمارات اليأس في القصيدة وينشط إيقاع الدم والدمار، وتزداد سرعته حتى تكتمل دورته في نهاية القصيدة. وتؤدي تقنية التدوير وظيفتها الإيقاعية والإيحائية بتجسيد هذا الواقع وتصويره بصورة فاجعة، فيفضي مفتتح القصيدة إلى منتهاها، وأخرها إلى أولها. «والظاهر أن نهاية القصيدة تكون على الدوام ذات صلة واضحة بدياتها،

٤٤ - سعيد، حميد، الكشف عن أسرار القصيدة : ٩٧

وبذلك يتم للشاعر تحقيق فعل متكامل في صميمه، ينتهي في موضع شبيه بموضع بدئه^(٤٥). فتتعمق بنية الدم والدمار وتزداد حقدًا وفسادًا، ويبلغ إيقاع الموت والخراب ذروته القصوى في نهاية القصيدة:

• أية زهرةٍ لم تغتسل بدمٍ ؟

وقد نضبت عيونُ الماء

إنَّ شهودنا الشهداء

• علمتنا الحربُ ..

أن بني العمومةِ بائعوكِ

وعلمتنا.. أن نُقاتلَ دونهم

يا جارةَ الدمِ والدمارِ ..

• بينكما دمٌ وبؤيُبٌ ..

بينكما الخليجُ وطفلةٌ قتلوا هواها

هكذا يتضح أن قصيدة (يا جارة الدم والدمار) تنهض على تجربة درامية مركبة متكاملة، غير مجزأة ما فرض أن يكون شكل هذه التجربة بعيداً عن التجزئة العرضية أيضاً، وأن يكون استجابة حقيقية لطبيعة هذه التجربة بكل تدرجاتها اللونية والروحية والفكرية. وقد أشار حميد سعيد نفسه إلى هذه القضية حينما رأى «أن القصيدة كاملة التجربة تصنع عروضاً بعيداً عن التجزئة العرضية المدرسية»^(٤٦)، وأنه لا بد أن يتوحد في القصيدة «الشكل بموسيقاه، ويكرس

٤٥- سويف، مصطفى، الأسس النفسية للإبداع الفني في الشعر خاصة: ٣٠٦

٤٦- سعيد، حميد، الكشف عن أسرار القصيدة: ٥٥

التدوير هذه الوحدة»^(٤٧). من هنا جاء الشكل العروضي مناسباً لطبيعة تجربة القصيدة، وقادراً على الإيحاء بأبعادها وتحقيق إيقاعها وموسيقاها. فالقصيدة قدمت تجربة واقعية حدثت، وانقضت زمنها، وأصبحت في وعي الشاعر قصة عاشت أحداثها في زمن غابر، لا تفهم، الآن، إلا إذا رُويت كاملةً. إذاً ثمة حكاية حدثت فعلاً في زمن ماضٍ، تحكيها الشخصية الشعرية في الزمن الحاضر، وبالتالي كأن هذا النص نصٌّ حكايتي من بعض الوجوه، لذا بدأ الشاعر قصيدته بأداة السنينة دالة على الحكائية (كنت). وكي تفهم الحكاية بشكل واضح لا بد من سردها، أو حكيها، أو إنشادها، أو سماعها بوتيرة واحدة متواصلة. من هنا جاء حرص الشاعر على اختيار شكلها العروضي الدائري، وصيغتها الإنشادية، أو السمعية الواحدة المتصلة. إذاً فهي حالة شعورية واحدة عاناها الشاعر، وأداها عبر تركيبية إيقاعية متكررة التفاعل، بصرف النظر عن عددها، وعبر سطر شعري واحد، امتد من مفتتح القصيدة إلى منتهاها، وإن اعتراه بعض التشظي أو التراخي في مواضع محددة، لكنها ذات دلالات مقصودة، سنتناولها بالدراسة والتحليل.

تشظي التدوير في القصيدة المدورة

رباً حميد سعيد بنفسه عن السقوط في مزلق التدوير عامة، ومزلق القصيدة المدورة خاصة، لأن التدوير كان عنده حاجة تعبيرية، لا غاية بعينها، لذا فلم يأت التدوير عنده خضوعاً لسحر الموجة، أو لهاثاً وراء العروض، وردم فجواته الوزنية؛ من هنا يلحظ أن التدوير عنده كان استجابة حقيقية لطبيعة تجربته الشعرية الضاغطة، وإحساسه العميق بأن شكل التجربة لا بد أن يكون منبثقاً عن التجربة ذاتها، وأن يكون أشعاعاً صادراً عنها، لا شكلاً سابقاً عليها أو إطاراً تابعاً لها^(٤٨). وبالتالي فالتدوير في القصيدة المدورة ظلّ عند حميد سعيد حاجة تعبيرية

٤٧- المصدر نفسه: ٥٥

٤٨- العلاق، علي جعفر، في حادثة النص الشعري: دراسات نقدية: ١٠٠

وموسيقية اقتضتها طبيعة تجربته الدرامية.

المأمل في قصيدة (يا جارة الدم والدمار)، يلحظ أن هذه القصيدة تكاد تكون تامة التدوير، غير أنه في مواضع محددة جداً، اقتضتها طبيعة التجربة كان التدوير يتراخى فيها، وتشظى بنيته، ويتوقف نفسه الإنشادي، أو تنكسر صيغته السمعية المتوقعة ما يحدث الصدمة عند المتلقي. وكان الشاعر بدوره ينسل من دائرة التدوير ببراعة واضحة ليقف عند نهاية بعض الأسطر، تارة بوقفه حادة تنتهي بمقطع زائد الطول (سبب خفيف+ساكن)، وتفعيله معتلة بإحدى علل الزيادة، أو ما يسمّى بالتذييل^(٤٩). وتارة يقف عند تفعيلة غير معتلة، تنتهي نهاية طبيعية بمقطع عروضي ساكن (سبب خفيف)، وكلاهما يشكل نهاية موسيقية للسطر، أو قافية ساكنة، يمكن الوقوف عليها، وتأسيس طاقة انتباهية عالية في بؤرة دلالية وموسيقية يتضمنها السطر، وتتجسد من خلال الدفقة الموسيقية في نهاية هذا السطر، وتتخفف القصيدة المدورة من تدافعها العروضي والشعوري والدلالي. ويتجسد النوع الأول في الأسطر الآتية:

نراكِ في أحلى صفاتك بين أيدينا.. ب - ب - / - - - ب - / - ب - ب - ب -
- - / -

وفي الكأس الجميل ب - / - - - ب -

يا مُرَّةَ الشفتين من ظمأ ومن سهرٍ طويلٍ - - - ب - / - ب - ب - ب - / - ب -
ب - ب - ب - / - ب - ب - ب -

حِيَّتِ من حُلْمٍ قَتِيلٍ - - - ب - / - ب - ب - ب -

إنَّا سنصعدُ من صعودك.. نحو بدء المستحيل - - - ب - / - ب - ب - ب -
ب - / - ب - ب - / - - - ب -

٤٩- التذييل: زيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع، وهو من علل الزيادة.

يتخذ الشاعر من هذه المواضع الأربعة التي يتراخى فيها التدوير ويتشظى، محطات عروضية ذات طاقة انتباهية عالية، يسترخي القارئ في رحابها متأملاً ما مرّ به من معانٍ ودلالات، ومركّزاً على هذه المواضع التي انقطع عندها التدوير بمقطع زائد الطول وتفعيله مذيلة، تضع حداً صارماً لفاعلية التدوير، وتحدث وقفة موسيقية حادة تستوقف القارئ وتدعوه لتلقي الكينونة الدلالية المتكتمة في هذه الأسطر. فبعد أن قدّمت الشخصية الشعرية شيئاً من تجربتها الدرامية المتراكبة في المقاطع المدوّرة السابقة، عبر سلسلة من الأدوات الألسنية المثقلة بدلالات الدم والدمار واليباب الذي حاق بمدينتها/ البصرة، ومدينتها المعشوقة/ بيروت، ونسجت بينهما شبكة من العلاقات المتداخلة إلى درجة أن المتلقي لا يكاد يفرّق بين المدينتين لشدة تعلق الشخصية الشعرية بهما، وتشابه الحال الذي ألمّ بهما، نرى الشخصية الشعرية في هذه الأبيات المتخففة من التدوير، تحاول أن تسترق لحظات أمل وسط هذا الظلام الدامس.. تحاول أن تسترد ذهنياً الصور الأجمل لبيروت، حيث كان زمن الأمان والاستقرار النفسي وجمال الصفات، قبل أن يغرقها العدو القادم من البحر البعيد بالدم والدمار. غير أنّ الشخصية الشعرية سرعان ما تصحو من هذا الحلم أو الأمل. فينقطع هذا السياق عروضياً ودلالياً، ليعود من جديد يتحسس الواقع الأليم اليأس المائل أمامها.. واقع المدينة الجديد بصفاتها الجديدة (مُرّة الشفتين من ظمأً ومن سهر طويل)، كأن المدينة ليست هي المدينة؛ فالمدينة اليوم تغرق في بحر الأسى والسكون والجمود واليأس المطبق؛ من هنا نرى الشخصية الشعرية توظف أدوات ألسنية جديدة تتمثل في أسلوب المجاز والاستعارة والنداء لتكريس هذا اليأس والسكون والجمود والخرس الذي اعترى واقعها وواقع المدينة المحاصرة، فراحت تناديها وهي لا تحير جواباً. فجاء النداء من جنس مناداة ما لا يعقل، واستشرف النص أفق (اللامنطق). فالنص

ينادي الموضوع المبحوث عنه بيروت، أو الموضوع الغائب الضائع^(٥٠). ومناداة ما لا يعقل تشكل منتهى الحيرة واليأس.. حيرة ويأس مصدرهما تأجج العاطفة المتكتمة في أنسجة الخطاب الشعري، وأدواته الألسنية المختلفة؛ فالنص الشعري يضع هذا الأساس باعتباره؛ لأن الشعر «يضع الكلام المنطقي أساساً يريد توصيله، ثم يقوم بوضع الملفوظات الأخرى التي تحمل (لا منطقية) في علاقاتها اللغوية، وذلك في المجاز والاستعارة والكناية وغيرها»^(٥١). غير أن الشاعر يحاول أن يتخفف قليلاً من حالة الإغراق في اليأس والخرس كي يستشرف فكرة لعلها أكثر أملاً في قوله (حَيِّتِ من حُلْمٍ قَتِيل). لعل هذا النموذج النصي يحمل أكثر من دلالة ومضمون، ينصرف بعضُها إلى استرداد الحياة وإعادتها إلى المدينة، أو إلى تحية الإكبار والصمود لهذه المدينة المتحدية لجبروت الأعداء. ثم ينسلُّ الشاعر إلى رؤية جديدة في الدلالة، ويستمد الأمل والعزيمة من صمود هذه المدينة وإصرارها على الصعود من الموت: (إِنَّا سَنصَعِدُ من صعودك.. نحو بدء المستحيل). فحميد سعيد يتبع «استراتيجيات تصنع المضامين التي يروم طرحها وراء سطح شفيف من معنى ظاهر غير مقصود، وذلك باتباع سنن وأساليب في الصياغة اللغوية تتنوع من قصيدة لأخرى بهدف مضاعفة الكفاءة الدلالية وبلورة سمته الفنية. وإذ يلجأ حميد سعيد إلى هذا الإجراء فيقصد الخروج من دائرة المؤلف أو المتبع»^(٥٢).

من هنا نرى أن هذه النماذج النصية لم تلتزم بالتدوير العروضي، وشكلت محطات عروضية تشظت خلالها البنية الإيقاعية للقصيدة المدورة وتراخى تدافعها العروضي، بل وعمد الشاعر إلى إقفالها بتفجيعات مذيّلة، فالتقى في نهاية كل سطر

٥٠ - مرتاض، عبد الملك "بنية القصيدة عند حميد سعيد" : ٣٩.

٥١ - كرستيفا، جوليا، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، دار توبوقال للنشر، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩١: ٧٧.

٥٢ - محمد، معين جعفر، حميد سعيد: "فنية الخطاب ووعي المغايرة"، جريدة القادسية العراقية، عدد

٥٤٦٠، ٢٣ آذار، ١٩٩٨ : ٦٠

حرفان ساكنان شكلاً مقطعاً عروضياً زائد الطول (سبب خفيف + ساكن). وفوق ذلك كله حرص الشاعر أن يختم هذه النماذج النصية بقافية ساكنة ورويٍّ موحدٍ يشكّلان وقفة عروضية وقافية حقيقية لنهايات هذه الأسطر، كأن الشاعر لم يركن إلى الوقف الذي حققته التفعيلة المذيلة. يلحظ المتأمل في صنيع الشاعر أن هذه القافية الساكنة الموحدة قد أسست رباطاً وثيقاً شدّ هذه الأسطر التي انكفأ فيها التدوير بعضها إلى بعض. وبالتالي فقد قامت هذه الأسطر المقفاة بدور مهم في لم شتات الدفق الإيقاعي واحتضانه باعتبارها (الأسطر المقفاة) «مصدّات يتجمع فيها ذلك الفيض الموسيقي واللغوي من جهة، ويقف عندها القارئ من جهة أخرى، ليتأمل استجابته بتأثير القسم السابق من القصيدة»^(٥٣). فهذا التشطّي، إذًا، في البنية العروضية الدائرية للقصيدة، والتراخي في الدفق الشعوري للشخصية الشعرية يعزز الكثافة الدلالية للنص، كما أنه يضاعف الطاقة الإيقاعية للقصيدة، ويكسر أحادية الإيقاع المتدفق ورتابته ويشحن القصيدة بتلوينات موسيقية جديدة.

لنتأمل مرّة أخرى البنية الإيقاعية والعروضية للأسطر السابقة. لاحظ هذا التلوين الإيقاعي الذي تولّده التشكيلات الإيقاعية المنفرعة عن التفعيلة المعيارية لبحر الكامل (مُتفاعِلن ب ب - ب -). فالسطر الثاني سيطر عليه إيقاع تفعيلة مضمرة مذيلة (مُتفاعِلن - - ب -). ثم تحوّل الإيقاع إلى إيقاع التفعيلة المعيارية المذيلة، أيضاً، (مُتفاعِلن ب ب - ب -). ثم ارتد مرّة أخرى في السطر الأخير إلى إيقاع السطر الثاني. كأن الشاعر يستجمع أنفاسه عند هذه الوقفات العروضية التي تحدّثها التفعيلة المذيلة، بعد رحلة طويلة من الدفق الموسيقي واللغوي المتواصل الذي ما فتى الشاعر يلاحق خلاله تدافعات هذا السيل الجاري من الانثيال الشعري عبر أسطر فُتح بعضها على بعض. لعلّ الشاعر نفسه أحسّ

٥٣ - العلاق، علي جعفر، في حداثة النص الشعري: دراسات نقدية: ١٠٥.

بشيءٍ من رتبة الإيقاع المتواصل الذي ربما يبعث على الملل، فحاول كسره وتغييره وتلوينه، ولو أدى ذلك إلى تراخي بنيته العروضية الدائرية التي تنهض عليها القصيدة أساساً. كل ذلك يؤكد صحة ما زعمته الدراسة، سابقاً، من أن حميد سعيد لم يكن أسيراً للتدوير، أو لاهثاً وراء امتطاء سحر الموجة، بل كان باحثاً عن شكل موسيقي قادر على استيعاب تجربته والإيحاء بها، بكل تلويناتها وتدرجاتها، لذا فهو اتخذ من تقنية التدوير «حاجة تعبيرية وموسيقية لتحقيق إيقاع التجربة»^(٥٤)، واستجابة حقيقة لطبيعة تجربته الشعورية، وانسجاماً مع تدرجاتها الموسيقية والروحية والفكرية والرؤيوية.

ويتجلى هذا، أيضاً، في المواضيع الأخرى من القصيدة التي تشظى فيها التدوير، وانقطع بتفعية انتهت نهاية غير معتلة، وبمقطع عروضي ساكن. يمكن حصر هذا الضرب من التشظي في موضعين اثنين:

• ذلك وجهك المحفور في الضحك المؤجل .. - / ب - ب - / - - - / - - -
- / - ب - ب - / -

كم تأملناه .. - - / - - - ب

من حبٍ ومن نزقٍ - / - - - / - - - ب - / - ب - -

فلم يأذن لنا .. - - - / - - - ب - - -

• علمتنا الحرب .. - - - / - - - ب

أن بني العمومة بائعوك - / - ب - ب - / - ب - ب - / - ب

وعلمتنا .. أن نُقاتلَ دونهم ب - - - / - - - ب - - - / - ب - ب - -

٥٤ - الكبيسي، طراد، الغابة والفصول: كتابات نقدية، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٩: ٩٩

عمد الشاعر في هذين المقطعين من القصيدة إلى قطع وتيرة التدوير، وكسر رتابتها الإيقاعية التي سيطرت على عدد كبير من الأسطر السابقة ما يؤدي إلى تشطّي البنية الدائرية العروضية، وتوقف هذا الجريان عند القافية الساكنة المتمثلة في المقطع الأول في نهاية السطر بتفعيله مضمرة ذات إيقاع مغاير للتفعيله المعيارية (فلم يأذن لنا.. ب - / - - ب -). وفي المقطع الآخر في نهاية السطر (وعلمتنا.. أن نُقاتِلَ دونهم ب - ب - / - - ب - / ب - ب - ب -)، يؤسس الشاعر في كلا الموضوعين طاقة انتباهية تستوقف القارئ، وتثبت انتباهه في بؤرة دلالية وموسيقية، كما أنّ هذا الوقف العروضي يشكل فسحة تأملية واستراحة قرائية «يسترخي فيها القارئ ويتخفف المقطع الشعري المدور من تدافعه العروضي وتشابك الجمل المتتالية»^(٥٥)، والدفقات الشعورية المتلاحقة والدلالات المتواترة.

في المقطع الأول تتأزر الدوال النصّية للإيحاء بمدلول تتأسس بؤرته في اليأس الذي غرقت فيه الشخصية الشعرية، حين رأت وجه المدينة المحفور في الضحك المؤجل إلى أجل غير مسمى، وشعرت أن هذا الوجه الذي طالما تأملته وأحبته قد أوشك أن ينسرب من بين أصابعها، ويغرق في ماض يائس خرس جامد، لا تستطيع الشخصية الشعرية التواصل معه، أو استحضاره. وتشكل العبارة (فلم يأذن لنا) خاتمة لهذا المقطع، ونهاية عروضية ينقطع التدوير عندها، وتتوقف القراءة. وتفتح هذه العبارة بأدائها الألسنية (لم) المؤسسة لبنية النفي في العبارة على احتمالات دلالية مرجأة تظل تحتمل القراءة الصحيحة وإساءة القراءة، وتثير أسئلة يحاول المتلقي الإجابة عنها. فالنص الإبداعي كما يصفه «التفكيكيون يرفض تعيين معنى نهائي، لأن كتابته تحدد معنى بلا توقف لتبخره بلا توقف، وبذا يتحول النص إلى كيان يتفجّر إلى ما وراء المعنى الثابت والحقيقة الثابتة نحو اللعب الحر اللانهائي والجذري للمعاني اللانهائية المنتشرة عبر السطور النصية. ومن هنا تصبح كل

٥٥ - العلاق، علي جعفر، في حادثة النص الشعري: دراسات نقدية : ١٠٥

قراءة بحقيقتها إساءة قراءة»^(٥٦). فلماذا لم يأذن هذا الوجه المحفور في الضحك المؤجل للشخصية الشعرية؟ ولم يأذن بماذا؟ ألم يأذن بتأمله؟ وإذا كان هذا كذلك فلماذا؟ هي وقفة عروضية، إذاً، كسرت رتبة إيقاعية متواترة، وأتاحت للقارئ فسحة يسترخي في رحابها ويمعن النظر في تشكيلات نصية تتكتم على بنية عميقة يشكل اليأس والأسى إمارتها الجوهرية.

أما المقطع الأخير الذي انقطع فيه التدوير بإيقاع التفعيلة المعيارية (علمتنا الحرب..)، فهو لا يبعد كثيراً عن سابقه من حيث الوظيفة الإيقاعية والدلالية، لذا نوجز فيه المقال تخفيفاً على القارئ الكريم. غير أن هذا المقطع ينماز عنه، على المستوى المعنوي والدلالي، بأنه يشكل لحظة تنتهي فيها القصيدة، وفي الوقت نفسه تبدأ من جديد، كأنها نقطة اكتمال الدائرة، فهي نقطة النهاية وفي الآن نفسه هي نقطة البداية، حيث يلاقي أواخر القصيدة أوائلها. هذا مما يجعل القصيدة ذات بنية دورانية، كما أشرنا من قبل. المتأمل في هذا التشكيل النصي يلحظ انقطاع التدوير في نهاية السطر (وعلمتنا الحرب أن نُقاتلَ دونهم). غير أن القصيدة تعود وتبدأ بداية جديدة بالعبارة الأولى للقصيدة / العنوان (يا جارة الدم والدمار)، وتوحي بالمعاني نفسها التي بدأت فيها القصيدة، من خلال تشكيلات نصية محمّلة بوفرة من المتوازيات الدلالية.

أخيراً، فإن رائحة اليأس والأسى تظل تفوح من الأدوات الألسنية لهذه المقطع، لكن اليأس هنا يتلاصق بالوقع العربي المهزوم. حيث يتمثل موضوع الشخصية الشعرية كياناً يحارب وحده دون بني العمومة، بل إن بني العمومة يتخلّون عن الموضوع ويساومون عليه ويبيعونه. هكذا ظلّت بيروت أيام الحصار الصهيوني عليها تقاتل وحدها. أحسّ الشاعر هنا أنها لحظة مناسبة للتوقف عندها،

٥٦- حمودة، عبد العزيز، المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيكية، سلسلة عالم المعرفة، (٢٢٢) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨، ص ٣٨٧، ٣٩٠.

وتأمل هذا الواقع العربي الغارق في الأسى واليأس والحزن؛ فوقف دلاليًا، ووقف عروضياً وموسيقياً، ولم يجد في ذلك غضاضةً، وإن انقطع التدوير العروضي الكامل لقصيدته المدورة. وهذا كله يعزز نظرية الدراسة بأن التدوير عن حميد سعيد كان حاجة تعبيرية وموسيقية يحقق من خلالها إيقاع تجربته الدرامية المركبة، ويجعل شكل هذه التجربة نابعاً منها لا سابقاً عليها، وأن التدوير كان عنده «إمكاناً قابلاً للتشكّل والتعدد حسب التجربة وانسجاماً مع تدرجاتها اللونية والروحية والفكرية. إنه في هذه الحالة مدى مفتوح يتسع أو يضيق، يتوتر أو يرتخي، يتشظى أو يلتئم. وفي كل هذه المستويات لا يصغي الشاعر إلا إلى إيقاعه الداخلي، وما فيه من ضجيج أو صمت أو هوى»^(٥٧).

هكذا، يتضح أن القصيدة المدورة كانت عند حميد سعيد تتشظى، أو بمعنى أدق يتشظى تدويرها، أحياناً، عندما يحقق هذا التشظى غايات جمالية ودلالية وموسيقية. فالرجل كان مأخوذاً بوعي المغايرة وولع البحث والتجريب، وكان حريصاً على تنويع إيقاع قصيدته، واستيقاف القارئ في أماكن محددة ذات دلالات بيّنة، من هنا نراه يلجأ، أحياناً، إلى خلخلة الصيغة السمعية في التوقع لدى القارئ، حينما يقدم له مقاطع طويلة من التدوير، ثم يفجؤه بتوقف الوتيرة الإنشادية للقصيدة وقطع التدوير، فيحدث هذا الخروج على توقع القارئ الصدمة والمفاجأة واللحظة الجمالية.

التدوير وتعدد القراءة: الوقفات^(٥٨) العروضية.. الوصل والفصل

عني حميد سعيد بقصيدته عناية بالغة، سواءً على مستوى إنتاج الدلالة المراوغة في تشكيلاته النصّية، أم على مستوى التشكيل العروضي أو الموسيقي،

٥٧- العلاّق، علي جعفر، في حادثة النص الشعري: دراسات نقدية: ١٠٠.

٥٨- الوقفة هي فونيم فوق تركيبية في اللغة العربية تؤدي ثلاث وظائف: نحوية وبلاغية وعروضية.

انظر: الغانمي، سعيد، أُنعة النص، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ١٩٩١: ٨٠.

هذا التشكيل، أو الروح الخفي الذي تأسس في جوهره على تقنية التدوير التي امتدت وتنامت حتى اكتمال دورة القصيدة، من مستهلها إلى منتهاها. غير أنّ الشاعر كان واعياً لمزائق التدوير ومحاذيره، حينما يستطيل التدوير وتنمو القصيدة من خلاله، عروضياً ودلاليّاً، وتصبح قصيدة مدورة. «ومع ذلك فإن الترابط العروضي الواحد المتشابك من بداية القصيدة حتى آخر كلمة فيها قد يفضي إلى غمطيته تفتقد التحامها بالموضوع، وتكفّ عن كونها استجابة حرّة لتوتر التجربة وتدفعها»^(٥٩). لذلك كله وظّف حميد سعيد تقنيات داخلية عدّة، تحصّن القصيدة من الرتابة الإيقاعية، وتفتح بها على آفاق جديدة من احتمالات القراءة، ومحاولات الإنشاد والبحث والتجريب المختلفة، ما بين فصل ووصل، ومحاوله قراءة الأسطر بشكل يتطابق مع الهندسة الكتابية لها التي تراعي الوقفات في نهاية الأسطر، حتى وإن تشظّت البنية العرضية الدائرية للقصيدة، وتراخى التدوير فيها، وانفتح على احتمالات عروضية جديدة. وبالتالي قد يؤدي هذا كله في القصيدة وظائف دلالية وموسيقية وإيقاعية، ويكسر الأحادية الإيقاعية، ويشحن القصيدة بتلوينات نغمية وموسيقية جديدة قادرة على تصوير إيقاع التجربة والإيحاء به. لعلّ هذا كله ما حدا بحميد سعيد نفسه لوصف قصيدته بـ(قصيدة الأسرار)^(٦٠)، وبـ(القصيدة المشاكسة)^(٦١) المتأبّية على الشاعر المتحدي الذي يحاول أن ينتصر على (عصيانها)^(٦٢).

ثمّة عوامل عدّة، إذاً، ارتقت بـ(قصيدة حميد سعيد إلى مراقبي الحداثة، وكانت الحداثة الإيقاعية والموسيقية واحدةً من أهم السمات الدالة على غنى هذه القصيدة، وتعدد متكاتها الموسيقية. وتعدّ تقنية التدوير إحدى هذه المتكآت

٥٩- العلاّق، علي جعفر، في حداثة النص الشعري: دراسات نقدية: ١١٨.

٦٠- سعيد، حميد، الكشف عن أسرار القصيدة: ١١.

٦١- المصدر نفسه: ٤٩.

٦٢- المصدر نفسه: ٥٥.

التي احتملت تعدداً قرائياً وإنشادياً، وأعطت القارئ فرصة لتجريب صيغ إنشادية وسماعية عدة، منها ما يسمّى بظاهرة (الخشم)^(٦٣)، وظاهرة (تداخل البحور)، وغيرهما. وسنتناول كلاّ منهما بحديثٍ وافٍ.

يلحظ أن أشكال التدوير في قصيدة حميد سعيد متعددة؛ فمنه ما كان تدويراً عروضياً عادياً واضحاً، ومنه ما احتل بعض التأويل أو التجريب أو التفسير القرائي، واحتمل أن يكون شكلاً آخر من أشكال الإيقاع، يمكن النظر إليه أو قراءته في ضوء آخر غير ظاهرة التدوير؛ نحو قراءته في ضوء علل النقص، التي تصيب بدايات الأسطر وبداية التفعيلة خاصة، وهو ما يسمّى بالخشم. ومنه ما أمكن قراءته في ضوء تداخل البحور. ومنه ما تضامّ مع ظاهرة (التضمين)^(٦٤)، واتصلت التفعيلات فيه بعضها ببعض «بحيث لا يستطيع القارئ أن يقف عند نهاية السطر أو الشطر فيه، لأنها موصولة في الأشطر والأسطر من حيث المعنى بالتضمين، فلا يتمّ المعنى إلى بوصل كل شطر بما بعده وكل سطر بما يليه، أو من حيث المعنى واللفظ معاً بالتدوير»^(٦٥). ويروق لبعض النقاد أن يسمي هذا النوع من التدوير بالجريان^(٦٦).

إن هذا التنوع والتعدد في ألوان التدوير أسهم أيضاً في إكساب قصيدة حميد سعيد ألواناً متعددة من الإيقاع التي كسرت رتابة النمط الواحد للقصيدة المدورة خاصة، وأخصبت القصيدة بطاقة نغمية وموسيقية وإيحائية وفيرة ومتنوعة. لعلّ الشاعر كان واعياً لها وقاصداً إياها عندما نظم قصيدته المدورة،

٦٣- السمان، محمود علي، العروض الجديد: أوزان الشعر الحر وقوافيه: ٨٣، ١٧٨. هذه الظاهرة معروفة في الشعر التقليدي باسم: (الخرم)، وتصيب ما أوله وتد مجموع.

٦٤- عد العروضيون القدماء عدم اكتمال البيت الشعري ووجود تكملة نحوية له في البيت الذي يليه عيباً من عيوب القافية سموه التضمين وهو شيء قريب جداً مما يسميه المعاصرون التدوير. انظر الغانمي، سعيد، أفنعة النص، ٧٨.

٦٥- السمان، محمود علي، العروض الجديد: أوزان الشعر الحر وقوافيه: ١٢٣.

٦٦- المصدر نفسه: ١٢٣، ١٧٨، ١٨٨.

كما أنه فرغ انشئالاته الشعرية عبر تقنية التدوير نفسها، حينما أحسّ بجريان الدفق الشعري لديه واندفاعه؛ وبالتالي شعر أن المعنى الذي يريد والقضية التي تقاربها قصيدته تتأبى أن تنتهي بانتهاء السطر الواحد، وأن قضيته المركبة والنامية جذورها بين مدينتين (بيروت والبصرة) الغارقتين بالدم والدمار والحصار والقتل أطول من أن يستوعبها سطر أو أسطر؛ لذا امتدت القصيدة واتخذت شكلاً دائرياً: عروضياً ودلالياً، حتى أضحت أشبه بالقصة، أو الحكاية التي لا يستطيع القارئ فهمها إلا إذا قرأها كلها، لذا كان هذا الجريان وهذا الاندفاع وهذا الانشئال والتدوير صفة متواترة في قصيدته، وصفة معبرة وموحية بتجربة الشاعر الفنية والحياتية في آن. من هنا يُقال إنَّ التدوير «يشير إلى فلسفة شعرية محددة، يمكن تسميتها (فلسفة الحالة)، أي رغبة الشاعر في خلق حالة متكاملة، وممتدة دون توقف بفيض مشاعرها وانفعالاتها ودلالاتها»^(٦٧).

التدوير وظاهرة الخشم^(٦٨).

أما على المستوى الإيقاعي والنغمي، فإن المتلقي يؤدي دوراً محورياً في قراءة مثل هذه الأسطر استجابة للنفس القرائي عنده، ما بين اندفاع وانكفاء، أي ما بين وقف مع نهاية السطر الظاهرة والاكتفاء بالمعنى المتحقق والإيقاع الحاصل، ثم يبدأ بداية جديدة مع إيقاع جديد: إيقاع الخشم (مفاعله ب-ب-)، ومعنى جديد، يبدو كأنه مناجاة الشاعر لنفسه، فيه إيقاع الهدوء والتأمل والمناجاة مما يفضي أخيراً إلى تنوع واضح في الإيقاع والمعنى معاً، أو مواصلة القراءة مع التدوير وملاحقة المدّ الإيقاعي والموسيقى للتفعيلة الواحدة، والخلوص بنتيجة

٦٧- البحراوي، سيد، في البحث عن لؤلؤة المستحيل، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦: ١٦٧.

٦٨- (الخشم) تعدّ هذه الظاهرة من علل النقص التي تصيب بحر الكامل، لكنه النقص الذي يعترى بداية الأسطر الشعرية، وبداية التفعيلة الأولى منها خاصة. والخشم هو حذف أول حرف من أول تفعيلة في السطر، فتصير (مُتفاعله ب-ب-ب-ب-) إلى (مفاعله ب-ب-)، أي حذف الحرف المتحرك الأول من السبب الثقيل في التفعيلة المعيارية

مغايرة فيها اتصال الإيقاع واتصال المعنى، كأنها دفقة شعورية وإيقاعية واحدة، لكنها ممتدة وطويلة. المتأمل في المقاطع الآتية من القصيدة يلحظ ذلك كله بوضوح أكثر:

• من كانت تعلمني القراءة في دفاترك - / - ب - - / - ب - - / - ب - - / - ب -
ب - ب - / - ب - ب -

استباح قميصها البحر البعيد - ب - / - ب - ب - ب - / - ب - - / - ب - - / - ب -
وأصبح العشاق ينتشرون في أرقى عليها ب - ب - / - ب - - / - ب - - / - ب - ب -
ب - ب - / - ب - ب - ب - / - ب - -

• لم أر امرأة سواكِ - ب - / - ب - ب - ب - / - ب -

ولم أر امرأة سواها ب - ب - / - ب - ب - ب - / - ب - -

• منذ أن رَحَلَتْ.. وأنتِ تراودينَ دمي المباحَ - ب - / - ب - ب - ب - / - ب -
ب - ب - / - ب - ب - ب - ب - / - ب -

وقد كبرنا.. ب - ب - / - ب - -

• أصبح الولدُ العصيُّ ينامُ في الحلمِ العصيِّ - ب - / - ب - ب - ب - / - ب -
ب - ب - / - ب - ب - ب - ب - / - ب -

وما كَبُرَتْ.. ب - ب - / - ب -

وكنْتُ أخشى منكِ لا أخشى عليكِ ب - ب - / - ب - - / - ب - - / - ب - - / - ب -

فأنتِ مبهِمةٌ وقاسيةٌ ب - ب - / - ب - ب - ب - / - ب - ب - -

حين نحزن أو نحاصرُ أو نخاصم من نَحُبُّ

- ب - / - ب - ب - ب - ب - / - ب - ب - ب - ب - / - ب - ب - ب - ب - / - ب -

نراك في أحلى صفاتك بين أيدينا.. ب - ب - / - ب - ب - / - ب - ب - ب - ب - ب - ب - / - - - / -

لاحظ أن كل سطر لا ينتهي بتفعيله تامة، وبالتالي أصبح معظم أسطر هذه المقاطع متصلة بالتفعيله المعيارية، حيث انشطرت التفعيله (مُتفاعِلن ب - ب - ب - ب) بين كل سطرين متتاليين، وتوزع (السبب الثقيل ب ب) على هذين السطرين المتتاليين، حيث كان (السبب الثقيل ب ب) هو موضع التدوير^(٦٩)، فأصبح معظم الأسطر كأنها سطر واحد مفرط في الطول، فالأسطر تمتد وتجري وتتدفق التفعيلات كسيل منهمر، توزعت بدورها على أنساق إيقاعية تنطوي على أنماط من التوازي التكراري والإيقاعي التي ربما يفضي بها الطول المفرط إلى نوع من الملل يتسلل إلى نفس المتلقي، ويفقدها بعض القيم الموسيقية والنغمية؛ من هنا يلجأ الشاعر إلى تقنية التدوير وتوزيع التفعيله على كل سطرين متتاليين، ولو لم يفعل هذا لانتهى كل سطر بمقطع زائد الطول (وتد مجموع وحرف ساكن). وبذلك فالشاعر قد تخلص من أحد الساكنين المجتمعين في نهاية تفعيله واحده، الذي يشكّل، بدوره، وقفة حادة جداً. بذلك أسهم التدوير في التخفيف من حدة هذه الوقفة الضرورية في نهاية السطر. «فبدل من التنغيم الصاعد والهابط الذي توجهه نهاية السطر غير المدور نجد التدوير يفتح النغمة لتمتد إلى السطر التالي، فيتحول إلى تنغيم مستو غير عالي الإيقاع»^(٧٠).

يمكن النظر للموضوع من ناحية أخرى، أعني محاولة قراءة هذه المقاطع بناءً

٦٩- انظر الجانب الإحصائي من الدراسة، السبب الثقيل (ب ب) يتكون من مقطعين قصيرين، أي حرفين متحركين، حيث يشكل المتحرك الأول نهاية سطر والمتحرك الآخر بداية السطر التالي له، ورد في خمسة عشر موضعاً، بنسبة ٢٣٪.

٧٠- صالح، فخري (تحرير وتقديم): دراسات نقدية في أعمال السياب، حاوي، دنقل، جبرا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٦: ١١٩

على الهندسة الكتابية التي برع الشاعر من خلالها في هندسة النص على الورق، وكيفية توزيعه على صفحة القصيدة، وبالتالي قراءة النص قراءة تراعي الشكل الكتابي الظاهر للنص، وتغيّر مواضع الوقفات العروضية. علماً أن الوقفة هي سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر^(٧١). لعلّ الشاعر لجأ إلى هذا الشكل من التدوير الذي يحتمل أن يُقرأ في ضوء المحافظة على استقلالية كل سطر عروضياً ومعنوياً، وترك للقارئ حرية التلقي والقراءة والتجريب والإسهام في إنتاج الإيقاع والتحكم بطول النفس الإنشادي الذي يناسبه هو. فله أن يقرأ كل هذه الأسطر على أنها دفقة شعورية واحدة طويلة في سطر واحد ممتد جارٍ بالتدوير العروضي إلى أن يبلغ منتهاها، وله أن يتوقف عند نهاية أغلب الأسطر ويقطع التدوير، ويبدأ بقراءة مستقلة لأي سطر منها، أو يقرأها معظمها على أنها أسطر مستقلة عروضياً، لكنها تبدأ بتفعيلة معتلة بعلة النقص التي تسمى (الخشم)، وتظهر كأنها تفعيلة جديدة مستقلة هي: (مفاعِلن ب - ب -) ^(٧٢) تقع في بداية سطر جديد، ومستقل أيضاً على النحو الآتي:

من كانت تعلمني القراءة في دفاترك - / - ب - - / - - ب - - / - ب - / - ب -
ب - ب - / - ب - ب -

استباح قميصها البحر البعيد - ب - / - ب - ب - ب - / - - ب - - ب -

• وأصبح العشاق ينتشرون في أرقى عليها ب - ب - / - - ب - - / - ب - / - ب -
ب - ب - / - ب - ب - ب - / - -

لم أر امرأة سواكِ - ب - / - ب - ب - ب - ب -

٧١- عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، ١٩٧٦: ١٩٦
٧٢- هي من تفعيلات الكامل المعلولة بالنقص الذي يعتري أول التفعيلة المعيارية

- ولم أر امرأةً سواها ب - ب - / - ب - ب - / - ب -
- منذ أن رحلت . . وأنتِ تراودين دمي المباح - ب - / - ب - ب - ب - / - ب -
- ب - ب - / - ب - ب - ب - °
- وقد كبرنا . . ب - ب - / - ب -
- أصبح الولدُ العصيَّ ينامُ في الحلمِ العصيِّ - ب - / - ب - ب - ب - / - ب -
- ب - ب - / - ب - ب - ب - °
- وما كُبرتِ . . ب - ب - / - ب -
- وكنْتُ أخشى منكِ لا أخشى عليكِ ب - ب - / - ب - - / - ب - - - / - ب - °
- فأنتِ مبهمة وقاسيةٌ ب - ب - / - ب - ب - ب - / - ب - ب -
- حين نحزن أو نحاصرُ أو نخاصم من نحُبُّ
- ب - / - ب - ب - ب - / - ب - ب - ب - / - ب - ب - ب -
- نراكِ في أحلى صفاتك بين أيدينا . . ب - ب - / - ب - - / - ب - ب - / - ب - ب -
- ب - / - ب - - -

لم نفعَل نحن هنا شيئاً جديداً في تقطيع الأَسطر؛ فتقطيعها على هذه الصورة لم يختلف عن تقطيعها في الصورة السابقة (الأسطر المدورة)، إنما الذي اختلف طريقة القراءة ما بين وصل وفصل، وزاوية الرؤية وطول النفس الإنشادي أو قصره، أي موضع الوقفة العروضية حسب. فإذا نظرنا إلى أغلب هذه الأَسطر، على أنها أَسطر مستقلة غير مدورة، فإننا نلاحظ أن التفعيلة الأخيرة في نهاية كل سطر أصبحت تفعيلة مذيلة، تنتهي بوتر مجموع وحرف ساكن. وهذه تفعيلة

يجوز الوقوف عليها. ويلحظ، أيضا: أن كل سطر تالي لسابقه يبدأ بالتفعيلية (مفاعلن ب-ب-)، وهي من تفعيلات الكامل المعلولة بالنقص الذي يعتري أول التفعيلية المعيارية، حيث يحذف الحرف الأول من مُفاعلن، فتصير مفاعلن، وهذا ما سمي بالخشم. وهنا تتراءى أمام المتلقي الأسطر كأنها مستقلة عروضيا، ولكل سطر منها معنى محتمل يصح أن يقف القارئ عنده، ويلتقط أنفاسه، ويتفكر فيه، ويتأمل التصورات والرؤى المتكتمة في تضاعيفه، ومن ثم يبدأ بقراءة سطر جديد مستقل أيضاً: عروضيا ومعنوياً، وهكذا تتوالى عملية الاندفاع والانكفاء.. عملية القراءة والتوقف والتأمل والتفسير والتجريب في ضوء إيقاعات سطرية مستقلة، وفي الوقت نفسه لديه احتمالات قرائية عدة، فله أن يقرأ سطرين متتالين أو أكثر بنفس واحد ممتدّ وجار، وأحادية إيقاع رتيب على أنها سطر واحد مدور، وبعدها له أن يتوقف عند نهاية أي سطر، وتصبح تفعيلية ذاك السطر تفعيلية مذيبة ساكنة، ويبدأ بداية جديدة مع سطر جديد بتفعيلية جديدة (الخشم مفاعلن ب-ب-)، وهنا يكون القارئ كسر أحادية الإيقاع الواحد الرتيب، وغير الإيقاع ونوعه. وفي هذا كله إغناء لقيم النص الموسيقية والنغمية والإيحائية. بذلك يسهم المتلقي نفسه في إنتاج خطّ الدلالة وطول النفس الإنشادي ونوع الإيقاع الشعري الذي تطرب له أذنه وتلتذ له نفسه، ويصبح هو والشاعر على مسافة واحدة، من حيث تلقى النص وتأويله واستكناه قيمه الموسيقية والجمالية والإلتذاذية. فصنع الشاعر هذا يكشف رغبته الجامحة في البحث والتجريب عن أشكال إيقاعية جديدة، واجتراف الفرص والاحتمالات أمام المتلقي كي يسهم بدوره في إعادة بناء النص وإيقاعه حسب رؤيته الخاصة.

التدوير وتداخل البحور

التأمل في القصيدة يلحظ ما فيها من مساحاتٍ موسيقية وأفاقٍ عروضية

واسعة، بحيث يمكن للقارئ أن يقرأ بعض مقاطعها أكثر من قراءة عروضية وموسيقية، أو أن يسمعها السامع بأكثر من صيغة سمعية، أو أن ينشدها المنشد بأكثر من صيغة إنشادية. ويلحظ أنه يمكن أن يقرأ بشكل عروضي يتوافق مع الهندسة الكتابية، وحينئذ تنكسر بنية التدوير، ويتناوب الإيقاع بين إيقاع بحر الكامل-بحر القصيدة الرئيس- وإيقاع بحر الرمل خاصة، كما يظهر في المقطع الآتي مثلاً:

وأنت مقيمةً فينا^(٧٣) .. ب - / - ب - ب - ب - / - -

اسألينا .. - ب - / - -

مرةً أو مرتين - ب - / - - - ب - / - -

فهذا المقطع تام التدوير، يلتزم تفعيلات بحر الكامل المدورة، سواء تفعيلته المعيارية (مُتفاعِلن ب ب - ب -)، أو المضمرة (مُتفاعِلن - ب -). ويمكن قراءته في ضوء تداخل البحور، وهذا يتطلب تغيير مواضع الوقفات العروضية والنفس الإنشادي، كما يلي:

وأنت مقيمةً فينا .. ب - / - ب - ب - ب - - (مُتفاعِلتن / مرفلة) الكامل

اسألينا .. - ب - - (فاعِلتن) الرمل

مرةً أو مرتين - ب - / - - - ب - ° (فاعِلتن / فاعِلان) الرمل

لم تختلف هذه الصورة العروضية عن سابقتها لهذا المقطع، من حيث عدد السواكن والمتحركات، أو الأسباب والأوتاد، بل ما اختلف هو مواضع الوقفات العروضية، ووتيرة الوصل والفصل، وكسر الصيغة السمعية في التوقع لبحر

٧٣- التدوير وقع في السبب الخفيف (-) الذي توزع على السطرين (النون المتحركة من "فينا" والسين الساكنة من أسألينا)

الكامل التي انتظمت كليتة القصيدة، والخروج بها عن توقع القارئ بمزيد من تفعيلات الكامل، وإذا بهذه القراءة تفجؤه وتحدث في وعيه الصدمة الإيقاعية؛ بنقل الإيقاع من إيقاع بحر توقعه وألفته أذنه طوال الأسطر السابقة لهذا المقطع، إلى إيقاع بحر جديد / بحر الرمل. ففي قراءة هذا المقطع بصورته العروضية الجديدة؛ واضح أن السطر الأول يلبي توقع القارئ، وينتظم على تفعيلات بحر الكامل، لكن الصدمة الأولى تحدث عندما يتوقف النفس الإنشادي في نهاية هذا السطر وقفة حادة بمقطع عروضي زائد الطول وتفعيلة مرفلة^(٧٤) (مُتفاعلاتن). وبالتالي يتراخى تدوير القصيدة وتنكسر أحادية الإيقاع، ويبدأ القارئ بسطر جديد، معنوياً وعروضياً، حيث يتغير الإيقاع، وتحدث الصدمة السماعية الثانية بإيقاع بحر الرمل، وبتفعيلته المعيارية (فاعلاتن). ثم يتوقف الإنشاد عند القافية الساكنة المتشكلة مع نهاية تفعيلة الرمل، ثم يبدأ السطر الثالث بداية عروضية جديدة وسطر جديد مستقل، غير مدور، وينتهي بتفعيلة فرعية لبحر الرمل (فاعلان) تحمل تنوعاً إيقاعياً جديداً أيضاً.

يلحظ، بذلك، أن ثمة شبهة من نوع معين بين القراءة التي تقوم على أساس تداخل البحور، والقراءة التي تقوم على أساس ظاهرة الخشم، من حيث ما تحققه كلا القراءتين من دلالات عروضية ومعنوية. إذ يصبح المقطع المقروء في ضوء إحدى هاتين القراءتين مقطوعاً غير مدور، بفضل الوقفات العروضية التي ينكفي فيها النفس القرائي أو الإنشادي، ومن ثم يتوقف التدفق الشعوري، وينكسر الإيقاع الرتيب ويشحن النص بتلوينات إيقاعية وموسيقية جديدة، وتصبح نهايات الأسطر نهايات غير مدورة، ومحطات أو فسح قرائية يسترخي في رحابها القارئ متأملاً كل ما أتى عليه من معان ودلالات، وتصبح هذه المحطات أو الوقفات العروضية مصدّات للتدفق الإيقاعي؛ كأنها نظام تقفوي يحدُّ من انشغال

٧٤- الترفيل: زيادة سبب خفيف على آخر التفعيلة، وهو من علل الزيادة.

الدفق الشعري. فالقراءتان، إذًا، (الخشم، وتداخل البحور) ما هما إلا نظام كتابي غير مرئي، بل هما نظام قرائي إنشادي يكسر الصيغة السمعية المتوقعة لبحر القصيدة الأساس الكامل، ويخرج بها عن هذا التوقع. وهذا ما يحدث الصدمة بإدخاله غير المتوقع على المتوقع. فكل نص يكون خاضعاً للقراءة والتلقي؛ قراءة أولى وقراءة ثانية؛ وبذا فإنه لا بدّ «أن ينضوي تحت عمليتي قراءة هما: القراءة الاستراتيجية والقراءة التأويلية»^(٧٥).

يمكن أن نرى تداخل بحر الرمل مع الكامل في مقاطع أخرى من القصيدة، وفي أسطر معينة، وقد يمتدّ هذا التداخل إلى حدّ تدوير إحدى تفاعلاته وانشطاراتها بين سطرين، كما يلحظ في المقطع الآتي، القراءة الأولى، إيقاع بحر الكامل، أسطر مدورة:

وأعرف أنّ خلف الظهر رومٌ^(٧٦) .. ب - / - ب - ب - ب - / - - ب - - / - -
 ثم رومٌ .. ب - / - -
 ثم رومٌ .. ب - / - -
 علمتنا الحربُ .. ب - / - - ب

٧٥- بارت، رولان، نظرية النص، ترجمة محمد خير البقاعي، مجلة العرب والفكر العالمي، ع ٣، صيف ١٩٨٨ : ٩٠

٧٦- يحسّن بنا أن ننبه على خطأ نحوي واضح في هذا النص، وقضية تتصل بالحالات التي يعيش فيها الشاعر صراعاً بين إحساسه وبين القاعدة اللغوية؛ فكلمة (روم) جاءت هنا مرفوعة، وحقها أن تكون منصوبة لأنها اسم (إن). علماً أن النصب لا يخل بالوزن أصلاً. يوضح حميد سعيد الأمر بقوله: "لكن ما زلت متردداً في إزالة هذا الخلل عن جسد القصيدة، فليس من عادتي أن أغيّر في نص نشرته حتى في حالة اكتشاف خلل فيه، لأنني أحياناً أتعمد الخلل إلى حد الانحراف اللغوي حيث أشعر أن الخلل يقربني من الإحساس بالفعل الشعري للمفردة... واستمرت هذه المشاكسة اللغوية تراودني في الشعر. وأذكر أنني أثناء كتابة قصيدة يا جارة الدم والدمار.. أيام الحصار الصهيوني لبيروت كتبت (وأعرف أنّ خلف الظهر روماً. رومياً)، لكنني أحسست بثقلها، بل أحسست أنها لا تعبر عن الحالة التي أريد فجزّوت على كتابتها (وأعرف أنّ خلف الظهر رومٌ.. رومٌ)، وهكذا نشرتها، دون خشية، وأنا أعرف ما سيقل عنها. وكثيرة هي الحالات التي أعيش فيها صراعاً بين إحساسي وبين القاعدة اللغوية". سعيد، حميد، الكشف عن أسرار القصيدة: ١١٧-١١٨

أن بني العمومة بائعوك - / ب - ب - / ب - ب - ب - / ب -

يمكن قراءة هذا المقطع ، قراءة ثانية ، على أساس تداخل البحور ، فيصبح على الصورة العروضية الآتية:

وأعرف أن خلف الظهر رومٌ .. ب - / ب - ب - ب - / - - - ب - - -
(مُتفاعلاتن / مرفلة) الكامل

ثم رومٌ .. ب - - - (فاعلاتن) الرمل

ثم رومٌ .. ب - - - (فاعلاتن) الرمل

علمتنا الحربُ .. ب - - - / ب - (فاعلاتن / فاع) الرمل مدور

أن بني العمومة بائعوك - / ب - ب - / ب - ب - ب - / ب (الرمل
لن / الكامل)

يتناوب الإيقاع ، هنا ، بين إيقاع بحر الكامل والرمل ، بناءً على تغيير طريقة الإنشاد والوصل والفصل ، أي تغيير وضع الفواصل العروضية . أما توالي السواكن والمتحركات وأعدادها ثابت في الأسطر ، غير أن الوقفات العروضية وطريقة الإنشاد هي ما أتاحت تغيير الإيقاع وتحوله ، بدءاً من السطر الثاني إلى إيقاع الرمل ، ويمتد هذا الإيقاع بناءً على طريقة القراءة إلى بداية السطر الأخير ، حيث نلاحظ في نهاية السطر الرابع أن إحدى التفعيلات الفرعية للرمل (فاعلن - ب -) تنشطر بين السطرين الرابع والأخير ، فيلتئم التدوير بين هذين السطرين ، ثم يتحول الإيقاع مرة أخرى إلى إيقاع بحر الكامل بتفعيلته المعيارية (مُتفاعلن) . وهذا التناوب الإيقاعي من شأنه أن يضمن للنص تنوعاً نغمياً وموسيقياً يخلخل الرتبة الإيقاعية ، ويشحن النص بوفرة نغمية متنوعة ، تبدد ما قد تحدته الرتبة الإيقاعية من ملل . وفي ضوء هذه القراءة نلاحظ أن التدوير ينقطع في السطر

الأول، وتشكل وقفة عروضية حادة بالمقطع زائد الطول الذي أوجدته التفعيلة المضمرّة المرفّلة (مُتفاعلاتن - ب - -). وكذا نلاحظ الأسطر الثاني والثالث أسطراً مستقلة غير مدورة، لكن تنتظمها تفعيلة الرمل.

ويمكن أن نلاحظ، أيضاً، تداخل الرمل مع الكامل، وامتداده وتدوير تفعيلته المعيارية (فاعلاتن) بشكل واضح، كما في المقطع الآتي، القراءة الأولى، إيقاع بحر الكامل، أسطر مدورة:

في كل يوم كنتُ أضربُ في شوارعك القصيّة - - ب - / - ب - - ب - / ب -
ب - ب - / ب - ب - ب - / - ب - -

من يرافقني إليك الآن؟ - ب - / - ب - - / - ب - -

من كانت تعلمني القراءة في دفاترك - / - ب - - / - ب - - ب - / ب - ب -
ب - ب - / ب - ب -

يمكن قراءة هذا المقطع، قراءة ثانية، على أساس تداخل البحور، فيصبح على الصورة العروضية الآتية:

في كل يوم كنتُ أضربُ في شوارعك القصيّة - - ب - / - ب - - ب - / ب -
ب - ب - / ب - ب - ب - -

من يرافقني إليك الآن؟ - ب - / - ب - - / - ب - - ب - (فاعلاتن /
فاعلاتن / فاع) الرمل مدور

من كانت تعلمني القراءة في دفاترك - / - ب - - / - ب - - ب - / ب - ب -
ب - ب - / ب - ب -

(لاتن / فاعلاتن / فاعلن الرمل) / مُتفاعلن الكامل

في هذه المحاولة من القراءة تنكسر وتيرة التدوير، وتتوقف عند نهاية السطر الأول، وتبدأ تظهر تفعيلات بحر الرمل مع بداية السطر الثاني، وتتوالى وتتدفق وتستدير، ويتجلى تدوير بحر الرمل في السطرين الثاني والثالث، حيث انشطرت التفعيلة (فاعلاتن)، وتوزعت على هذين السطرين، ثم يتحول الإيقاع وسط السطر الثالث، ويعود إلى الإيقاع الأصلي للقصيدة، إيقاع بحر الكامل. وبذا، فإن التدوير يلعب دوراً لافتاً على المستوى الموسيقي للقصيدة، إذ إنه يكسر أحادية التوجه الإيقاعي، ويتيح للقصيدة أن تمزج بين وزنين أو تفعيلتين أو أكثر، بسلاسة وسهولة، دون خلل وزني.

هكذا، يظهر أن طريقة القراءة تشكل نظاماً كتابياً غير مرئي، أو نظاماً قرائياً إنشادياً يتصل بالمتلقي وعملية التلقي نفسها أكثر من اتصاله بالذات الشاعرة والمنجز الشعري. وحصيلة ذلك كله ما سماه حميد سعيد بـ(القصيدة المراوغة أو المشاكسة أو العصيّة). وبالمحصلة، فإن هذا النظام القرائي الإنشادي يتيح إمكانات عروضية وإيقاعية جديدة، ما يكسب القصيدة تلويحاً إيقاعياً وموسيقياً خصباً، ويؤسس وقفات عروضية تتيح للمقطع الشعري الدور أن يتخفف من تدافعه العروضي وتدفعه الشعوري والدلالي، ما يمنح القارئ فرصة للتمعن فيما قرأ ويقراً.

المتأمل في التشكيلية العروضية للقصيدة يلحظ حضوراً واضحاً للتفعيلة الفرعية المضمرة لبحر الكامل (مُتفاعِلن - -ب-)، وهي تفعيلة بحر السريع (مستفعلن - -ب-) نفسها، إلا أننا لا نكاد نعثر على مقاطع متواترة ملحوظة يمكن أن تُقرأ في ضوء تداخل بحر السريع مع بحر الكامل؛ ولعل ذلك يعود إلى ما رآه بعض الدارسين من أن هذا البحر السريع يسبب اضطراباً في الموسيقى^(٧٧)، لذلك فهو قليل الشيوخ في الشعر الحديث، رغم سعة انتشاره في الشعر

٧٧- أنيس، إبراهيم: موسيقى الشعر، الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٦٥: ٩٠

القديم^(٧٨). لكن بغض النظر عن مدى دقة مثل هذه الآراء، فالملاحظ أن إيقاع تفعيلة (مُتفاعِلن) المضمره مستساغ جداً عند تناوبه مع إيقاع التفعيلة المعيارية للكامل (مُتفاعِلن)، أو تناوبه مع إيقاع تفعيلة الرمل (فاعلاتن)، ويشحن القصيدة بتلوينات إيقاعية وإيحائية خصبة.

التدوير وطول الأسطر

بات جلياً، الآن، أن تقنية التدوير هي السمة الإيقاعية والموسيقية الجوهرية التي نهضت عليها بنية القصيدة، إلى حدٍّ يمكن وصف هذه القصيدة بأنها قصيدة مدورة، تكاد تكون (عروضياً) سطرًا واحداً تنثال تفاعيله وتتدفق من أول كلمة في القصيدة إلى آخر كلمة، ولا ينفك هذا الانثيال والتدفق حتى يبلغ منتهاه مع نهاية القصيدة. لكن الشاعر أحسَّ بطول الأسطر، فترأى له أن يعيد تشكيلها المكاني كما وردت في الديوان، فأثر التدوير على التطويل، فبدت أسطره متناسقة شكلاً ظاهرياً، لكنها في الجوهر تظل سطرًا واحداً طويلاً؛ فالشاعر فرَّ من تشطير الكلمات (اللغة) فسقط في تشطير التفعيلات (الموسيقى)؛ أعني تدوير الأسطر. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، يتمثل في كيفية الهندسة الكتابية التي اعتمدها الشاعر، وأحجام الحيزات التي استغرقتها الوحدات النصية على القرطاس، أو بمعنى آخر كيف وزَّع الشاعر هذا السطر الطويل على صفحة القصيدة إلى أسطر عدة؟ هل اعتمد الطول في توزيع الوحدات النصية، أم اعتمد القصر، أم الوحدات المتوسطة؟.

رغم أن هذه الوحدات النصية / الأسطر متصلة عروضياً بالتدوير، وبالتالي فإن «هذه الوحدات، في هندسة كتابتها لا تمثل حقيقة طبيعتها الإيقاعية، وأنها في بعض الأطوار يبدو ظاهرها على غير ما يجب أن يكون عليه، فنحن هنا لا ننزلق

٧٨- بكار، يوسف حسين: في العروض والقافية: ١١١.

إلى هذه الإشكالية. إذ غايتنا أن نعامل النصّ بناءً على الهندسة التي اختارها له ناصّه. فتوزيعه الهندسي على الورق هو المعيار الوحيد الذي نحتكم إليه في نظام تعداد الوحدات وتتابعها. وحجتنا في ذلك أن النص الذي نشرحه مكتوب بخط يد الشاعر نفسه»^(٧٩).

المتأمل في القصيدة يلحظ أن الشاعر قد مال إلى الوحدات النصّية المتوسطة التي تتألف من ثلاث إلى أربع كلمات في الأغلب. وهذا يتطابق مع نظام الكلام في الأسلوب العربي الذي يميل إلى الجملة المتوسطة. ويلحظ أن أقصر وحدة نصية تشكلت من كلمة واحدة، وأن أطول وحدة نصية تشكلت من تسع وحدات نصية. نبدأ أولاً بأقصر وحدة نصية، وتمثلت في كلمة واحدة، (اسألينا..)، غير أن هذه الكلمة كانت جملة فعلية مكثفة الدلالة، مكونة من ثلاث وحدات ألسنية نحوية (فعل، وفاعل، ومفعول به)، كأن الشاعر رأى في هذه الأداة الألسنية دلالة كافية تستحق الوقوف عندها وتأملها، لاسيّما أنها تؤشر على خرس الموضوع والصمت المريب الذي استحوذ على المكان / المدينة، فكانت هذه الوحدة الشعرية الاستفهامية الأقصر في القصيدة، متناغمة تماماً مع هذا الصمت والخرس الذي خلقتة حركية القتل والدم والدمار، وأغرقت المدينة بحالة من السكونية الفاجعة؛ لأن المدينة نفسها أدركت أن لا جدوى من الكلام في عالم العرب المتهالك المهزوم، هؤلاء العرب الذين تركوا بيروت تقاتل وحدها وتموت وحدها، تركوها رماداً وفي سمائها دخانٌ كثيفٌ أذهل الشخصية الشعرية، وفجع آخر آمالها وأحلامها؛ فأطبق عليها اليأس والحيرة والسكون، وشعرت بفقدان موضوعها / بيروت، وشعرت باليأس من الوصول إليه، فتلاقى يأس الشخصية الشعرية وسكونها وصمتها مع يأس الموضوع الشعري / المدينة وسكونها وصمتها، حتى ضاق النص الشعري نفسه ذرعاً بهذا الصمت واليأس

٧٩- مرتاض، عبد الملك "بنية القصيدة عند حميد سعيد": ٣٩

والسكون، لذا راح يغري الموضوع / المدينة بالكلام عبر هذه الأداة الألسنية المضاعفة الدلالة في موضعها، ويطلب منها الكلام: أسألينا.. - ب - / -

مرةً أو مرتين - ب - / - - ب - / ب

نُجِبْكَ من ألم.. ب - ب - / ب - ب -

يظل السكون والصمت هو اللغة الدالة على الواقع العربي المهزوم، لذا يتساوى الكلام والصمت، ولا حاجة لإضاعة الوقت في السؤال. يميل الشعراء عادةً إلى التدوير إذا تجاوز طول السطر الشعري العدد الأصلي لتفعيلات البحر في الشعر العمودي، غير أن الأداء الشعري في كثير من الحالات يتعالى على كل هذه المعايير والنظريات^(٨٠)، وهذا ما لحظ عند حميد سعيد حين مال إلى التدوير قبل أن يتجاوز عدد تفعيلات البحر.

المأمل في الأسطر الشعرية السابقة يلحظ أن الشاعر لم يتجاوز الحد الأعلى لعدد تفعيلات بحر الكامل، ومع ذلك فقد لجأ إلى التدوير مع بداية التفعيلة الثانية في السطر الأول، حيث وزّع الشاعر التفعيلة المعيارية للكامل مُتفاعِلن على سطرين. وفي السطرين الثاني والثالث وزّع السبب الثقيل (ب ب) الواقع بداية التفعيلة على السطرين، فبدأت بداية السطر الثالث كأن الشاعر حذف أول حرف من مُتفاعِلن في بداية السطر الثالث، لذلك يترأى لمن يقرأ هذا السطر بمعزل عن سابقه: أنه يبدأ بالتفعيلة (مفاعِلن ب - ب -)، وهذا ما يسمى بظاهرة الخشم - كما أُشير سابقاً - غير أن قراءة السطرين معاً يكشف للقارئ أنه أمام ظاهرة التدوير، لا ظاهرة الخشم، وأنا أمام وحدات إيقاعية متصلة، لا وحدات إيقاعية منفصلة، وبالتالي فإن هذا الإيقاع المتصل لا بد أن يحمل في تضاعيفه دلالات وإيحاءات

٨٠- انظر رأي نازك الملائكة في قضية التدوير في شعر التفعيلة، حيث أنها ترى أن التدوير يمنع امتناعاً تاماً في الشعر الحر، لأن الشاعر هنا غير مقيد بطول السطر الشعري أو قصره، فلماذا يلجأ إلى شطر التفعيلة وتوزيعها على سطرين متتالين؟ قضايا الشعر المعاصر: ١١٦

تفيض بها تجربة الشاعر، وفكرة متصلة لا منفصلة، حين يعمّ الصمت والسكون والموت كل أرجاء المكان، فيطلب الشاعر من المدينة أن تسأل كي يجيبها، لكن المدينة صامته فلا يتحقق السؤال ولا الجواب. كما تعبر الأسطر المدورة عن دق شعري متدافع من شأنه أن يُحفّز القارئ لملاحظته وكشف التصورات والدلالات المتكتمة فيه. أما أطول وحدة نصية فكانت في قول الشاعر:

(فإننا نسعى إلى دمنا المقيم على شوارعِ المقيمة)

تشكّل من تسع وحدات نصية، غير أن الشاعر لم يكن ميّلاً لمثل هذه الوحدات النصية الطويلة، بل كان ميّلاً لنظام الوحدات المتوسطة. لعلّ السبب في ذلك «يتمثل في أن نفس الإنسان يتقطع فيتعب إذا طال الكلام فيميل إلى هذا النظام الذي يتيح له الراحة وتجنب العنت»^(٨١)، ويتطابق مع أسلوب الكلام العربي أيضاً. غير أن الشاعر عمد إلى هذا التوزيع الهندسي الطويل لبعض الوحدات النصية حين شعر أن ثمة وحدات دلالية متكاملة المعنى لا يحسن تجزئتها، سطريراً أو إيقاعياً، فأبقاها كما هي دفقة شعورية وإيقاعية طويلة، تماماً كما أحسّ هو نفسه بها، كما يلحظ في قوله السابق؛ فالشخصية الشعرية هنا لم تنفك ترى أن هذا الدم الذي تغرق فيه شوارع المدينة، ما هو إلاّ دمها الذي سفكه العدو، وأغرق به شوارع المدينة، لذا فإن سعي الشخصية الشعرية سيكون، لا شعورياً، سعياً نحو دمها؛ فالشخصية الشعرية تشعر بأن دمها بات مفرّقاً وموزعاً؛ فمنه دمها الذي ما زال سارياً في عروقها، ومنه دمها المراق في الشوارع، فالدم يطلب بعضه بعضاً، والشخصية الشعرية تبحث عن ملمة أوصالها وإعادة تكاملها، فجاءت هذه الوحدات الألسنية التسع متآزرّة، محاولةً، أن تجسد هذه الوحدة وتوحي بوجهة سعيها، نحو بعضها، نحو دمها المقيم في الشوارع المقيمة. ويمكن أن نلاحظ الدلالات المكثفة في ثلاث أدوات ألسنية محورية في هذا النموذج النصي هي

٨١- مرتاض، عبد الملك "بنية القصيدة عند حميد سعيد" : ٤٠.

(نسعى، المقيم، المقيمة)، يلحظ أن هذه الوحدة الشعرية الطويلة تبدأ بأداة ربط أسلوبية (الفاء)، وهي لا تؤدي هنا سوى وظيفة عمادية عروضية، كما أنها متبوعة بأداة ربط ألسنية أخرى (إنّ) تؤدي وظيفة عمادية توكيدية، تؤكد هوية الذات الفاعلة لعملية السعي، وهي ذات الشخصية الشعرية التي تمارس فعل السعي، وما يحمله من دلالات على الإصرار والتتابع والاستمرار، وإن كان بوتيرة بطيئة، غير أنها متواصلة، وما قد يستحضره هذا السعي من دلالات القدسية أو الطقوس الدينية في مناسك الحج خاصة، لكنه السعي المقدس، هنا، نحو الدم المقيم في الشوارع المقيمة. فالشخصية الشعرية تؤكد فاعلية الحركة وتحدد وجهتها إلى الدم المقيم، وهنا تتجلى أهمية الصفة (المقيم، المقيمة)، وما تحمله من كفاءة دلالية، فيها ما فيها من اللفظة والتأثير والمفاجأة والتكرار. فالسعي المقدس الذي تمارسه الشخصية الشعرية يكون باتجاه الدم المقيم في شوارع المدينة، إنه إلحاح الشخصية الشعرية على التمسك بقدسية هذه الدم، وقدسية هذا السعي، وأثر بقاءه في الشوارع وإيمانه بأن هذا الدم الذي أخصب شوارع بيروت وأرضها لا بد أن ينهض من جديد، ويحمل لها الحياة، عندما يعود ويتوحد مع دم القادمين والساعين إليها؛ لذا فإن هذا الدم يرفض أن يرحل من شوارع بيروت إلا بعد أن يأخذ بثأره، ويسترد كرامته ويتوحد مع بقاياها في الآخرين. وتتكرر دلالات الصفة نفسها في (شوارع المقيمة)، فهذه الشوارع التي شهدت سفك كل هذه الدماء ترفض أن ترحل، أو أن تنسى ذلك، إنه تشبث المكان بالمكان، إنه تشبث الدم بالمكان، إنه تشبث الشخصية الشعرية بدمها المقيم في شوارع المدينة المقيمة، إنه لحم الإنسان مع المكان، حين تنحلُّ ذرات دمه وتصبح بعضاً من ذرات المكان، ومكوناً أساساً من مكوناته، هذه الوحدة الدلالية والمعنوية شاء الشاعر تجسيدها في وحدة نصية وإيقاعية ذات نفس إنشادي طويل.

وإذا كان الشاعر قد مال إلي التدوير، أحياناً، قبل أن يبلغ الحد الأعلى لعدد

بمزيد من القيم الموسيقية والنغمية والتقنيات الداخلية التي تعيد إلى إيقاع الشعر دهشته وسلطته على المتلقي؛ لذا لجأ إلى إخصاب موسيقى هذه الأسطر بمزيد من القيم المولدة للنغم والإيقاع، مثل القوافي الداخلية أو المعاودة والتكرار الصوتي أو السجع أو الترصيع أو التسميط وغيره.

تأمل أثر التكرار الصوتي الذي يولده السجع في تكرار المقطع الصوتي المتشكل من توالي صوتي: النون وألف المد وما تحمله من وجع دفين وألم وحسرة تتكثف في ضمير الذات الشاعرة: (نا) في الكلمات: (معنا، فإننا، دمنا، عنا، فينا، أسألينا) وما يولده هذا التكرار والترجيع الصوتي من قيم موسيقية تُعيد إلى القصيدة ما قد تفقده من موسيقى بفعل طول كل سطر، وكذلك فإن هذه المقاطع الصوتية تشكل قافية داخلية يلتقط القارئ عندها بعض أنفاسه، ويقف قليلاً محاولاً استكناه مكوناتها وما تنطوي عليه من قيم جمالية ودلالية. تأمل، كذلك، المعاودة الصوتية والتكرار النغمي لبعض الأصوات، حيث يجاوب كل صوت أخاه، ويصبح كأنه رجع الصدى أو الترجيع له، كما في تكرار حرف (الكاف)، لاسيما في ضمير المؤنث المخاطب، أي الكلمات الدالة على المدينة الغارقة بالدم والدمار / بيروت (إليك، شوارعك، نراك، ، ،). إن هذا التجاوب الصوتي أو الترجيع يتعمق حين يتوازي أو يتصادى مع المعاودة الصوتية والتكرار النغمي لصوتي: النون وألف المد في ضمير الذات الشاعرة: (نا)، ويتجلى عمق العلاقة بين صوتي ضمير المتكلم (نا)، وصوتي ضمير المخاطب (ك) من خلال علاقة أصوات هذه الحروف بعضها ببعض، من حيث تشابهها أو اجتماعها أو اختلافها، أو دلالتها وإيحائها مما يخلق إيقاعاً متجانساً وتنغيماً يحول الثبات والارتكاز إلى حركة^(٨٢)، وإلى علاقة دلالية وإيحائية خصبة.

٨٢- قطوس، بسام: البنى الإيقاعية في مجموعة محمود درويش: حصار لمدايح البحر، بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك، المجلد التاسع، العدد الأول، ١٩٩١: ٦٧

إنّ تفاوت طول الأسطر وتدويرها، وكثرة الانزياحات العروضية فيها، من شأنه أن يصير الإيقاع أقل وضوحاً، ويجعل المتلقي أضعف قدرة على التقاط النغم فيه، من هنا تبرز أهمية القافية، ودورها في خلق الإيقاع وإغناء شعرية النص^(٨٣). تأمل القافية الداخلية التي ابتدعها الشاعر في هذا المقطع، والوقوف الموسيقية التي أحدثها حرفا النون والألف في نهاية كل سطر:

فلترحلي مَعَنَا . . إليك

فإننا نسعى إلى دمنا المقيم على شوارعِ المقيمةِ

كيف يُمكنُ أن نراكِ بعيدةً عنا

وأنتِ مقيمةٌ فينا . .

اسألينا . .

حيث امتدت هذه القافية إلى أن وصلت نهاية الأسطر الثلاث الأخيرة، وبالتالي أصبحت قافية داخلية وفي الوقت نفسه قافية رئيسة لكل سطر. فالشاعر ربط هذه الأسطر عروضياً بالتدوير، لكنه أعطى القارئ فرصة لقراءة كل سطر كأنه سطر مستقل، يقف عند نهايته متأملاً ما ينطوي عليه من قيم جمالية ودلالية، سكت الشاعر عن الإفصاح عنها. وقف الشاعر في السطر الأول عند كلمة (مَعَنَا)، وطلب إلى المدينة أن ترحل معه (مَعَنَا) بعد ما أصابها من الدم والدمار والحصار ما أصابها، لكن إلى أين الرحيل، وقد أغرق كل شيء بالدم والقتل؟ فيأتي الجواب سريعاً: (إليك)، غير أن الصورة تتكشف أكثر وتتعمق في السطر الثاني حين يقف الشاعر على حقيقة هذا الرحيل، ويحدد مكانه ووجهته. . إنه الرحيل أو السعي إلى دمه المراق في شوارع المدينة (فإننا نسعى إلى دمنا). إذاً فالقافية الداخلية (نا) في

٨٣- انظر قضايا الشعر المعاصر، نازك الملائكة: ١٩٠-١٩١.

دمنا) شكّلت وقفة قرائية ومحطة دلالية. وبذلك فقد أسهم إيقاع هذه الأسطر بتعزيز دلالات النص والإيحاء بها من خلال عناقيد هذه القوافي الداخلية، أو ما يسمى بالبلاغة العربية بالترصيع^(٨٤)، وشحن الأسطر بوقفات موسيقية موحية ودالة على مستوى المعنى والمبنى والنسق الإيقاعي. ويخفف التدوير من جانب آخر، من حدة الوقفة الضرورية عند المقطع الزائد الطول - التقاء ساكنين في نهاية السطر - فيخلق توأماً نغمياً «فبدلاً من التنغيم الصاعد أو الهابط الذي توجهه نهاية السطر غير المدور، نجد التدوير يفتح النغمة لتمتد إلى السطر التالي، فيتحول إلى تنغيم مستوٍ غير عالي الإيقاع»^(٨٥).

إن التدوير يظل خاصية موسيقية تخصب النص بوفرة إيقاعية ونغمية، وتؤدي وظيفة مهمة في تماسك النص وتنظيمه وامتداده واستكناه قيمه الدلالية والإمساك بلحظاته الجمالية المتكتمة فيه أو الطافية على سطحه.

التدوير وأدوات الربط

يتشكّل نظام الجملة العربية من فعلٍ واسمٍ وحرف. المتأمل في نظام قصيدة حميد سعيد يلحظ تكالب الحروف على مطالع وحداتها النصية بشكل لافت، إذ إنّ ستة وأربعين سطرًا بدأت بحروف أو بظروف مثل: (الواو، الفاء، ثم، يا، إن، ..)، أو (حين، كلمًا، بينكما، بينكما)، كما في قوله، مثلاً:

٨٤- انظر مفهوم الترصيع: × ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج ١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٥٨، × الحلبي، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير، جوهر الكنز، منشأة الإسكندرية، ص ٢٥٤، × الغرناطي، الإمام أبو جعفر شهاب الدين أحمد بن يوسف، طراز الحلة وشفاء العلة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٤٠

٨٥- صالح، فخري (تحرير وتقديم) دراسات نقدية في أعمال السياب، حاوي، دنقل، جبرا: ١١٩.

- ١- وقبل تفرُّق السَّمَّار من أهلي و ٧- وعلمتنا.. أن نُقاتِلَ دونهم
أصحابي
- ٢- وأعرفُ أنّ خلفَ الظهرِ رومٌ.. ٨- يا جارةَ الدمِ والدمارِ..
- ٣- ثم رومٌ.. ٩- وفي قميصي من غُبارِ البصرةِ..
احتَضَنْتُكَ
- ٤- ثم رومٌ.. ١٠- وَهِيَ تقاتِلُ الأعداءَ
- ٥- علمتنا الحربُ.. ١١- بَيْنَكما دُمٌ وَبُؤِيبٌ..
- ٦- أن بني العمومةِ بائعوكِ ١٢- بَيْنَكما الخليجُ وطفلةٌ قتلوا
هواها

يلحظ أن معظم أدوات الربط الأسلوبية في القصيدة تؤدي وظائف عمادية عروضية، أو توكيدية، أكثر مما تؤدي وظائف جمالية ودلالية. وبالتالي فهذه الأدوات الألسنية المتسلطة على مطالع الأسطر تسهم في اكتمال وحدة التدوير، وربط الأسطر بعضها ببعض، عروضياً، ما يجعل هذه الأسطر مدورةً، ويجعل من هذه الأدوات الألسنية «نظاماً محايداً للكلام، إذ لا يستطيع النهوض بوظيفة الألسنية جوهرية منعزلة عن الفعل أو الاسم»^(٨٦)، لذلك يمكن حذف أغلب هذه الأدوات الألسنية، دون أن يختل المعنى كما في قوله: استباح قميصها البحر البعيد

وأصبح العشاق ينتشرون في أرقى عليها

لم أر امرأة سواك

ولم أر امرأة سواها

٨٦- مرتاض، عبد الملك "بنية القصيدة عند حميد سعيد": ٤٠

يقوم الشعر في جوهره على الإيحاء والتلميح، ويندّ عن التصريح والتوضيح، ويأبى التسلسل والترتيب أو الإقناع واليقين. لذلك لم يختل المعنى، بل يختل الوزن وينقطع التدوير إذا حذفت هذه الأدوات الألسنية أو الربط اللغوي. فالسطر الأول (استباح...) متصل عروضياً مع السطر الثاني (وأصبح...) بالتفعيلة (مُتفاعِلن ب ب - ب -)، حيث يتوزّع السبب الثقيل (ب ب) في بداية التفعيلة على السطرين، ويشكل حرف الواو في بداية السطر الثاني أحد متحركي السبب الثقيل، وحذفه سيحدث فجوة عروضية لا يستقيم الوزن أو التدوير إلا بها. فهذه الأداة الألسنية، إذاً، (الواو) تشكّل عماداً عروضياً مهماً يردم فجوة عروضية بيّنة. أما على مستوى المعنى فهي ليست أكثر من رابط أسلوبية، يمكن حذفه في الشعر. فالشعر يقوم على اللّمحة الدالّة والمفاجأة والإيحاء والتوتر، وتظل دلالاته دلالات عائمة في أفق النص، عالمها الأوسع الظن والتخمين لا التصريح والتوضيح. لتأمل في المثال الآتي: وقبل تفرُّق السّمّار من أهلي وأصحابي

وأعرفُ أنّ خلفَ الظهرِ رومٌ..

ثم رومٌ..

ثم رومٌ..

علمتنا الحربُ..

أنّ بني العمومةِ بائعوكِ

يظهر أن هذه الأدوات الألسنية (الواو، ثم، إن) تؤدي وظائف عمادية إيقاعية أو توكيدية، يمكن الاستغناء عنها دون كبير تغيير في المعنى، غير أنها تمثل وسيلة فنية أسلوبية سهلة لتنامي الأسطر وربط بعضها ببعض، وردد الفجوات العروضية

بين الأسطر وانتظام التدوير واستمراره بأقل جهد ممكن. وبالتالي تساعد كثيراً على انثيال شعوري متدفق يمتد إلى قصيدة كاملة التدوير. المتأمل في حقيقة هذه الأدوات الألسنية المتصدرة مطالع الوحدات النصية في هذا المقطع يلحظ دورها العمادي العروضي أو التأكيدي، في حين يتضاءل دورها الجمالي والدلالي. فالسطر الأول (وقبل..) متصل عروضياً مع السطر الثاني (وأعرف..) بحرف العطف الواو، ويشكّل هذا الحرف المتحرك الأول من الوند المجموع (ب-) الواقع في آخر التفعيلة المدورة (مُتفاعِلن - ب- -) بين السطرين. وحذفه يحدث فجوة عروضية في بنية التفعيلة مُتفاعِلن، لذا لا تستقيم التفعيلة إلا بهذا المتحرك. أما على مستوى الدلالة، فالمعنى يستقيم أكثر بحذفه؛ فالشاعر يريد أن يقول: إنه يعرف أن خلف الظهر روماً. فهذه الوحدة الشعرية غير معطوفة على الوحدة الشعرية السابقة؛ لأن هذه الوحدة تشكل جملة ظرفية زمانية تحدد زمن الفعل (أجي..) في السطر السابق (أحاول أن أجي..)، وبالتالي لا يتأثر المعنى في حال حذف هذا الرابط الألسني (الواو). وكذا الحال نفسه في قول الشاعر (ثم رومٌ)، فحرف العطف (ثم) يفيد العطف مع الترتيب والتسلسل، والمعنى الشعري هنا يأنف ذلك كله، ولا يقصده أصلاً، لأن المعنى الشعري يتحقق بمعرفة الشاعر أن روماً خلف الظهر، وتأكيد هذا المعنى، وليس عطف الروم على الروم على الروم بترتيب وتسلسل. فالمعنى هنا مغاير تماماً، والمقصود أصلاً التأكيد لا العطف. بذلك تصبح هذه الأداة الألسنية (ثم) المكررة في سطرين ضرباً مع الأعشاب اللغوية التي تأنفها التشكيلات الكلامية الشعرية، غير أنها تظل في موضعها عماداً عروضياً وإيقاعياً، لا يمكن حذفه دون كسر وتيرة الإنشاد وتهشيم بنية التدوير. في السطر الأخير يلحظ أن أداة ربط ألسنية أخرى (أنّ) تضطلع بوظيفة عمادية إيقاعية وتأكيدية، يمكن إسقاطها دون إفساد المعنى الشعري؛ فغاية المعنى بيان كيف أنّ بني العمومة يتخلّون عن المدينة ويبيعونها بثمن بخس، غير

أن أداة الربط الألسنية (أنّ) اضطلعت بوظيفة تأكيدية لهذا المعنى، لكن وظيفتها الأساس تتجلى بوصفها عماداً إيقاعياً يردم فجوة إيقاعية بين سطرين، ويربط بينهما في الوقت نفسه، وبذلك تكتمل حلقة التدوير.

إذا كانت حقيقة الشعر تأنف من التصريح والتسلسل والترتيب الذي تؤديه كثير من أدوات الربط الأسلوبية، فليس معنى ذلك أنها كلّها عديمة الفائدة، أو يمكن إسقاطها، أو أنها أعشاب لغوية يجب التخلص منها. فنحن لا ننزلق إلى هذه الإشكالية، ونطلق حكماً بذلك، وليس هذه غاية الدراسة، بل الغاية الجوهرية للدراسة تتمثل في بيان علاقة التدوير بأدوات الربط الأسلوبية، ومدى اتكاء الشاعر على هذه الأدوات الألسنية وتوظيفها إيقاعياً في ردم الفجوات الإيقاعية بين الأسطر، واعتماده عليها في تدوير الأسطر وربط بعضها ببعض حتى يصل إلى غايته ومنتهاه في إنجاز القصيدة المدورة. لذلك فالتأمل في القصيدة لا يعدم أن يجد بعض هذه الأدوات الألسنية تسهم في ملمة أجزاء المعنى التي تتوزع على سطرين متتاليين، وعطف بعضها على بعض بغية تحقيق تكامل الرؤية، فضلاً عن دورها الإيقاعي والبنائي في بنية القصيدة وتناميها. كما في قوله:

أحاول أن أجيء إليك قبل رحيل أحبابي

وقبل تفرّق السّمّار من أهلي وأصحابي

فالرابط الأسلوبية (حرف العطف الواو) وحّد أجزاء الجملة الظرفية الموزعة بين السطرين الأول والثاني، وكشف عن محاولة الشخصية الشعرية في المجيء قبل رحيل الأحباب وقبل تفرّع السّمّار. فالشخصية الشعرية حريصة على الطرفين، وتضعهم في كفة واحدة، وتشكيلة كلامية واحدة أيضاً. بذلك يحقق حرف العطف (الواو) وظيفة نحوية وجبهة بعطف ظرف زمان على آخر (قبل.. وقبل..).

ويمكن أن نرى بعض أدوات الربط تؤدي دوراً في استكناه المعنى وبيان صفته من ناحية نحوية، كما يلحظ في قوله: وفي قميصي من غبار البصرة..
احتضنتك

وَهِيَ تَقَاتِلُ الْأَعْدَاءَ

حرف (الواو) يشكل رابطاً أسلوبياً بين هذين السطرين، وعماداً عروضياً أيضاً، وفي الوقت نفسه يسهم في كشف حقيقة المعنى وبيان الحال؛ فالواو، هنا، واو الحال تبين حال المدينة البصرة التي احتضنت بيروت وهي تقاتل الأعداء، وهي تُمنى بحرب ضروس في الوقت نفسه؛ فالبصرة رغم ما بها من جراح ودم ودمار إلا أنها لم تتخل عن بيروت، بل احتضنتها. بذلك فإن هذا الرابط الأسلوبى يؤدي هنا وظيفة نحوية تتمثل في بيان الحال، إضافة إلى وظائفه البنائية الأخرى. ويرى أحد الدارسين «أن العلة في تكالِب هذه الحروف وما في حكمها من القيود الثانوية وأدوات الربط الأسلوبى على مطالع هذه الوحدات تكمن في أنها مجرد أدوات ألسنية تظاهر الفعل أو الاسم على النهوض بوظيفته الدلالية عبر التشكيلة الكلامية»^(٨٧).

٨٧- مرتاض، عبد الملك "بنية القصيدة عند حميد سعيد": ٤٠.

الخلاصة والنتائج

يعدّ حميد سعيد من أكثر الشعراء العرب استخداماً لتقنية التدوير، وقدرةً على هندسة النص على الورق، وتحكماً في كيفية توزيعه وأحجام الحيزات المكانية التي يتبوّؤها على القرطاس، ما يهب القصيدة شكلاً هندسياً أخذاً يلامس آفاق الحداثة، ويشكّل في القصيدة سمةً تضليلية لا يكاد القارئ يلاحظ، أول وهلة، أثراً للتدوير فيها.

اتخذ حميد سعيد من تقنية التدوير وسيلة تعبيرية وموسيقية للإيحاء بأبعاد تجربته. وكان شكل التجربة عنده ينبعث انبعاثاً تلقائياً من طبيعة هذه التجربة، لذا نراه يحرص كثيراً على قصائده، سواء على مستوى الهندسة الكتابية، أم على مستوى التشكيل الإيقاعي والدلالي، بحيث تتراءى القصيدة محمّلة بالأسرار والخفايا والكينونات الدلالية الغيبية التي تظلّ مرجأة أو عائمة في أفق النص بانتظار القارئ المتحدي القادر على الانتصار على عصيانها؛ لذا كان حميد سعيد حريصاً على أسرار قصيدته، ولا يغامر بالكشف عن هذه الأسرار؛ لأن هذا سيحيلها إلى نصّ نثري جديد، من هنا ظلّ مشغولاً بوعي المغيرة، وباحثاً عن أشكال جديدة لقصيدته، وظلت محاولات البحث والتجريب والحداثة هاجسه الموار الذي يدفعه لاجتراح آفاق حداثية جديدة لقصيدته.

من هنا يلاحظ أن ثمة عوامل عدّة، ارتقت بقصيدته إلى مراقبي الحداثة، وكانت الحداثة الموسيقية واحدةً من أهم السمات الدالة على غنى هذه القصيدة، وتعدد متكاتها الموسيقية. وتعدّ تقنية التدوير إحدى هذه المتكآت الموسيقية التي احتملت تعدداً قرائياً وإنشادياً، وأعطت القارئ فرصة خصبة لتجريب صيغ إنشادية وسماعية عدّة؛ منها ما يسمّى بظاهرة (الخشم)، وظاهرة (تداخل البحور)، وغيرهما.

المصادر والمراجع

- أنيس، إبراهيم: موسيقى الشعر، الأنجلو المصرية، ط ٢، القاهرة، ١٩٦٥.
- بارت، رولان، نظرية النص، ترجمة محمد خير البقاعي، مجلة العرب والفكر العالمي، عدد ٣، صيف ١٩٨٨.
- البحراوي، سيد في البحث عن لؤلؤة المستحيل، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٦.
- بكار، يوسف حسين: في العروض والقافية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤.
- حاوي، إيليا، خليل حاوي في سطور من سيرته وشعره، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٨٤.
- حسين، يسرى خلف، التناص في شعر حميد سعيد، دار فجلة، ط ١، عمان - بغداد، ٢٠١١.
- حمودة، عبد العزيز، المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيكية، سلسلة عالم المعرفة، (٢٢٢) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٨.
- خلوصي، صفاء، فن التقطيع الشعري والقافية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ٦، بغداد، ١٩٨٧.
- زايد، علي عشري: عن بناء القصيدة العربية الحديثة، دار الفصحى، ط ١، القاهرة، ١٩٧٨. قضايا الشعر المعاصر، دار الفصحى، القاهرة، ١٩٧٨.
- سعيد، حميد: طفولة الماء، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٨٥.

- الكشف عن أسرار القصيدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤.
- السّمّان، محمود علي: العروض الجديد (أوزان الشعر الحر وقوافيه)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.
- سويف، مصطفى، الأسس النفسية للإبداع الفني، في الشعر خاصة، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
- صالح، فخري (تحرير وتقديم) دراسات نقدية في أعمال السياب، حاوي، دنقل، جبّرا. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- العلاّق، علي جعفر، في حداثة النص الشعري: دراسات نقدية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، بغداد، ١٩٩٠.
- عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، ١٩٧٦.
- الغامّي، سعيد، أقنعة النص، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، بغداد، ١٩٩١.
- قطّوس، بسام: البنى الإيقاعية في مجموعة محمود درويش، حصار لمذائح البحر، مجلة أبحاث اليرموك، م ٩، ع ١: ١٩٩١.
- كرستيفا، جوليا، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، دار توبوقال للنشر، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩١.
- الكبيسي، طراد × (التدوير في القصيدة الحديثة)، مجلة الأقلام، عدد ٥، سنة ١٣، ١٩٨٧.
- الغابة والفصول: كتابات نقدية، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٩.

- كشك، أحمد، التدوير في الشعر، دراسة في النحو والمعنى والإيقاع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.
- مرتاض عبد الملك «بنية القصيدة عند حميد سعيد: دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة يا جارة الدم والدمار» مجلة الأقلام، عدد ٥، أيار، ١٩٩٠.
- الملائكة، نازك، قضايا الشعر المعاصر، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٣، ٢٠٠٤.
- منظور، ابن منظور جمال الدين بن مكرم: معجم لسان العرب، المجلد الثامن، دار صادر، بيروت.
- نصّار، حسين، القافية في العروض والأدب، دار المعارف، القاهرة. (د-ت).

Abstract

Al-Tadweer* in the Poetry of Hameed Saeed Poem: Ya Jaarat Al-Dam Wa Al-Damar Musical Study

Dr. Fathi Abu Murad

This study tries to investigate the dimensions of Al-Tadweer (circling) and the circled poem in the poetry of Hamid Said. The circling he employs fits expressive and musical qualities which lift his poem to lofty levels of modernity as well as larger and richer musical horizons. This is ascertained when circling is involved in new reading and musical capabilities in light of some other metric phenomena such as alhashm (dropping the first vowel in the meter), meter merging, fragmented circling, length of lines, role of linking linguistic methods, and some other inner techniques.

Key words: circling, circled poem, meter merging, fragmenting, rhythmic constructions.

Al-Tadweer*: breaking the last word in the first verse between the two verses to keep the meter and meaning.

التورق المصرفي
— دراسة نقدية مقاصدية —

د. ماهر حسين حصوة
أستاذ الفقه وأصوله المساعد جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا
كلية القانون — فرع أبوظبي



ملخص البحث

يضع البحث منهجية للنظر في المسائل الاجتهادية بشكل عام، من خلال دراسة نقدية لمسألة التورق المصرفي، بحيث تضبط الفتوى بإطار اجتهادي يحقق مقصد الشارع من الأحكام، وتتمثل هذه المنهجية في فهم حقيقة وحكمة تحريم الربا بصورته الشمولية، ومراعاة وظيفة النقود في الواقع المعيش والتفريق بين التمويل والاستثمار، مما ينعكس على تكييف المسائل محل البحث تكييفاً سليماً، وأهمية فهم الواقع المصرفي باعثاً وأثراً، كما وتطرق البحث إلى نقد بعض الاجتهادات التي وضعت النصوص في غير موضعها، كما دعا إلى تفعيل آلية فهم النص الجزئي في ضوء مقصده دون إغفال بقية النصوص في الموضوع الواحد، وأكد على أهمية مراعاة باعث المكلف من الفعل وأثره في تكييف المسألة الفقهية، وكذا الحال في النظر إلى المآل، ويبين البحث كيفية الموازنة بين القواعد العامة والأصول الكلية والأدلة الجزئية، ويناقش فلسفة الشكل والجوهر في ابتناء الأحكام الشرعية، كما وأكد البحث على أهمية التحقق من مدلولات المصطلحات عند المتقدمين قبل تقرير وتخريج آرائهم.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وأزكى الصلوات على خير خلقه أجمعين سيدنا محمد، وعلى من سار على دربه إلى يوم الدين.

خرجت دراسات وأبحاث متعددة في قضايا التورق المصرفي، بعضها يجيزه باعتباره أداة من أدوات التمويل والاستثمار الشرعي، وبعضها يرفضه باعتباره

التفافا على الربا، وصورة من صور العينة، والتحايل الذي يغطي بلبوس شرعي، ومن خلال الدراسة لهذه الأبحاث تبين أن ثمة إشكالية في تناول مسائل القضايا المالية المستجدة لدى بعض الباحثين مما أوجد هذا التباين، والخلل في منهجية الاجتهاد وكيفية النظر في مثل هذه المسائل، فمن الباحثين من بحث المسألة من خلال النظرة الشكلية والصوروية البحتة، فزعم أن التورق يضم في طياته مجموعة من العقود كل واحد بمفرده جائز، فكذلك في حال اجتماعها، ومنهم من قال: إنه عقد مستجد والأصل في المعاملات الحل، ومنهم من قاسه على التورق الفردي غير المنظم، ومنهم من قال: إن الحاجة للتمويل تقتضي إباحته، ومنهم من حكم المقصد والغاية في العقود ولم ينظر إلى الصوروية والشكلية، وقد تبين من خلال الدراسة أن في تلك الأبحاث مزالق وقع فيها كثير من الباحثين، تتمثل في عدم التدقيق في مصطلحات السابقين، وخلل في صحة استخراج آراء الأئمة ونسبة ما لا يصح عنهم، وعدم وضع الأدلة في موضعها، واستخراج أحكام من النص تنافي مقصد الشارع، وعدم ربط الفروع بالأصول ورد المتشابهات إلى المحكمات وخلل في فهم حقيقة الربا، والخلط بين التمويل والاستثمار، والحكم على الشيء دون تصوره من خلال فهم الواقع الذي يجري عليه التطبيق المصرفي، والمآلات التي يؤول إليها التورق بصورة كلية عامة، إلى غير ذلك من الأمور التي أحوجت إلى تحديد منهجية واضحة ترسم الطريق إلى الاجتهاد والفتوى في تلك المسائل.

أهمية ومشكلة الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في وضع معالم منهجية عند البحث في المسائل المستجدة في القضايا المصرفية تحاول أن تقلل التباين الكبير في النتائج، وتضع أسس ومعايير في التعامل مع النصوص تختصر على الباحثين المسافة للوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح، كما تبين الدراسة بعض الثغرات التي وقع فيها الباحثون عند دراستهم لتلك المسائل مما أدى للخروج بنتائج واستدلالات بعيدة عن مقاصد وغايات التشريع.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى رسم معالم منهجية تضبط الاجتهاد في الدراسات المصرفية، وتعالج الخلل الحاصل في التباين الكبير في تلك الدراسات، ينطلق من مقاصد الشريعة في المال والتنمية والاستثمار، وفهم الواقع المصرفي التطبيقي.

الدراسات السابقة: لم تقف الدراسة على من أفرد بحثا مستقلا يتطرق إلى المنهجية البحثية في الدراسات المصرفية، ومن أفضل الأبحاث التي تناولت قضايا منهجية في ثنايا بحثه - في صدد تناوله حكم التورق المصرفي - بحث الدكتور منذر قحف ود. عماد بركات وهو بعنوان التورق المصرفي في التطبيق المعاصر، وكذلك تطرق الدكتور سامي سويلم في معرض مناقشته للمجيزين للتورق إلى قضايا تتعلق بالمنهجية البحثية في بحثه الموسوم ب: التورق والتورق المنظم، وكذا الحال مع الدكتور علي السالوس في بحثه العينة والتورق والتورق المصرفي، والدراسة هنا جاءت لتجمع ما تفرق في نظام واحد يستند إلى التأصيل والتطبيق.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والتحليلي، وقد حاولت الوقوف على ما أمكن تحصيله من الأبحاث التي كتبت عن التورق المصرفي، وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة مباحث تضمنت تفرعات تتعلق بالمعلم الرئيس الذي يضبط تلك المنهجية، وقد أكثرت الدراسة من النقولات التي تدعم الفكرة التي تريد تأكيدها، سواء من كلام المتقدمين أو المتأخرين لكي يدعم تأصيل هذه المنهجية.

المبحث الأول

فهم حقيقة وطبيعة الربا بصورته الشمولية وحكمة تحريمه ووظيفة النقود في الواقع المعيش.

يشكل المبحث الأول ضابطاً مهماً لكل باحث بأن يعي طبيعة الربا وحكمة تحريم الله له ؛ فإذا فقه الربا استطاع أن يميز بين صور العقود والمعاملات التي يدخلها الربا من غيرها، فيعطي لكل صورة مستحدثة حكمها الصحيح، وقد بين الله أن المرابين خلطوا بين حقيقة البيع وحقيقة الربا، وذلك لتشابه الصورة الظاهرية، ولذلك بينت الدراسة في المطلب الأول التفريق بين البيع والربا، وميزت بين التمويل والاستثمار، ووضعت ضابطاً للتمييز بين الربا من غيره كما ذهب إليه الاجتهاد المالكي.

عند كثير من الباحثين إشكالية في تناول مسائل التورق، حيث يغرق في التفاصيل والاعتراضات، والردود عليها، ويغفل عن أمر أساسي هو مفهوم وحقيقة الربا، وحكمة تحريمه، والبحث في هذه المسألة ينبغي أن يكون هو صلب البحث؛ لأن مفهوم الربا متى تحقق في أي صورة من الصور أخذ حكم الربا.

ومن الأبحاث التي التفتت إلى هذا الأمر بحث د. منذر قحف ود. سامي سويلم.

يقول د. منذر قحف: «إن حل الخلاف الفقهي حول التورق أو أي صيغة تمويلية أخرى - سواء أكانت موجودة في التطبيق المعاصر، أم يمكن أن تظهر في المستقبل - ينبغي أن يعتمد على تعريف الربا تعريفاً واضحاً محدداً، جامعاً مانعاً، يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة والممارسات المعاصرة، وينطلق من مفهوم بين

للتحويل وأساليبه في عالم اليوم»^(١)

وقد استعرض الباحث أقوال الفقهاء في تعريف الربا، وانتهى إلى أن الربا هو الزيادة الخالية عن عوض مقابل^(٢)، فلو كانت زيادة يقابلها عوض لم تكن ربا، وكذلك فإن الربا خاص بالمعاوضات ولا يكون إلا مشروطا، فلو زاد أحد المتبايعين الآخر دون شرط لم يكن ربا.

ثم قام بوضع مفهوم مالي واضح لا لبس فيه للربا في المعاملات المالية المعاصرة يتلخص بقوله: إن أية معاملة مالية سواء تمت من خلال وسطاء ماليين أم مباشرة بين المتعاقدين، تهدف إلى مبادلة نقد حال بنقد آجل مع زيادة هي ربا محض، بغض النظر عن الصورة التي يمكن أن يأخذها شكل العقد، أو مجموعة العقود المركبة الموصلة إلى هذه الزيادة»^(٣)

وهذه النتيجة مستخلصة من التفريق بين البيع والربا، وهذا المبحث ستتناوله الدراسة في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الفرق بين البيع والربا

إن البيع مبادلة لشيئين مختلفين، واختلاف البدلين هو الذي يسمح أن تكون المبادلة نافعة لكلا الطرفين، فكل طرف في المبادلة يبذل ما يستغني عنه ليأخذ ما يحتاج إليه، فتكون النتيجة إشباع حاجة كلا الطرفين.

أما القرض فهو مبادلة بين متماثلين، ومن الممتنع في هذه الحالة تحقيق ربح

١- قحف، منذر. وبركات عماد. التورق المصرفي في التطبيق المعاصر، بحث مقدم لمؤتمر المؤسسات المالية المعاصرة، جامعة الإمارات في مدينة العين سنة ٢٠٠٥م. منشور على شكل pdf على الرابط www.kantakji.com ص١٥.

٢- انظر المرجع السابق ص١٦، وانظر سويلم، سامي. بحث التورق والتورق المنظم من كتاب أعمال وبحوث الدورة السابعة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ٢٠٠٣، ٢م / ص٥١

٣- قحف، منذر. التورق المصرفي ص١٦.

لأي من الطرفين ؛ إذ أن أي زيادة لمصلحة أحدهما تمثل بالضرورة نقصاً في حق الآخر ؛ لأن البدلين من جنس واحد، فإذا كان أحدهما رابحاً كان الآخر خاسراً ولا بدّ.

إنّ الزيادة مقابل الأجل التي توجد في البيع تجبرها منفعة التبادل، وذلك أن المبادلات الآجلة كالبيع بأجل أو السلم تتضمن أمرين: مبادلة وتمويل، ومنفعة المبادلة من شأنها أن تجبر الزيادة التي يتضمنها التمويل وبذلك تصبح المبادلة الآجلة نافعة للطرفين، أما الزيادة في القرض فهي دين في الذمة دون منفعة اقتصادية تقابلها، ولذلك كانت محرمة.

وحكمة تحريم الربا ظاهرة حيث إنّ الربا ضد التنمية والانتاجية، فهو يكسب الثروة بأيدي من يملكها دون أن يستفيد من هذه الملكية أحد في تقديم سلع أو خدمات، ويشجع على السلبية والتضخم المالي، والربا يخرج المال من وظيفته المنوطة به من كونه أداة للتبادل، ومقياساً ومخزناً للقيمة، إلى أن يصبح بذاته محلاً للتجارة فيه لا به.

يقول د. سامي سويلم: «الشرع حرم الربا، لم يحرمه على المرابي فحسب، بل حرمه على الطرفين الدائن والمدين ؛ لأن الربا نتيجة تراضيتهما. ولذلك قال عليه السلام: «الآخذ والمعطي سواء»^(٤) وهذا يعني أنه لا يجوز للمرابي أن يسعى للربا، كما لا يجوز للمدين أن يسعى إليه، بل يجب على كل منهما تجنبه من جهته، ولهذا سد الشرع منافذ الربا بين الطرفين، فمن جهة المرابي منع النبي من ربح ما لا يضمن، وبيع ما ليس عندك، ومن بيع الكالئ بالكالئ ؛ لأن كل واحد من هذه التصرفات يفضي إلى الربا من جهة الدائن، كما سد الشرع منافذ الربا من جهة

٤- مسلم، صحيح مسلم. باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً رقم الحديث ١٥٨٤. وأصل الحديث متفق عليه وهذا نص مسلم.

المدين بقاعدة الخراج بالضمان، والتشديد في الدين، والنهي عن العينة ودمها»^(٥) وعليه فينبغي أن يكون التمويل والمال في النظرة الشرعية خادماً للنشاط الاقتصادي والمبادلات المالية النافعة، وليس العكس، كما هو الحال في الاقتصاد الربوي. وهذا يقودنا إلى أهمية التمييز بين التمويل والاستثمار.

المطلب الثاني: التمييز بين التمويل والاستثمار في النظام الاقتصادي

يقول سويلم: «إن مقصد الشرع من ربط التمويل بالبيع هو أن يكون التمويل تابعاً للمبادلات، أما التورق وسائر صور العينة فهي على النقيض من ذلك، تجعل المبادلات تابعة للتمويل، وهذا مع مناقضته لحكمة التشريع فهو مناقض للمنطق الاقتصادي الفعلي، والمفترض أن هذا النشاط يتم من خلال المبادلات والمعاملات المشروعة، فإذا انعكس الوضع وصار النشاط الاقتصادي خادماً للتمويل، انعكس الهدف من النشاط الاقتصادي أصلاً، فبدلاً من أن يكون سبباً لتحقيق الرفاه والرخاء، صار مسخراً لسداد تكاليف التمويل وخدمة الديون، فيصبح التمويل نزيفاً في جسم الاقتصاد لمصلحة أصحاب المال، تماماً كما هو الحال في النظام الربوي»^(٦).

يقول د. محمد الشباني: «السلعة التي يتعامل بها البنك هي النقد، فهو يتجر في النقد، وبالتالي فإن النقد هو السلعة بدلاً من أن تكون مقياساً لأقيام السلع فيما بينها، فأصبح سلعة بذاته، فخرج النقد عن الوظيفة التي من أجلها تم قبوله بين الناس، ولهذا فإن وحدات النقد التي تضاف إلى نفس النقد إنما تتحدد بنسبة من هذه الوحدات مربوطة بالزمن الذي يبقى في ذمة المقترض، وبالتالي فإن مكونات الربا تتمثل في ثلاثة عناصر، هي زيادة على كمية النقد المقدم، وهذه الزيادة تحدد

٥- انظر سويلم، سامي. التورق والتورق المنظم، مرجع سابق ص ٥٥٦.

٦- المرجع السابق ص ٥٩٢.

بالمدة، وهذه النسبة من الزيادة شرط في المعاملة، وبالتالي فأى تعامل تتوافر فيه هذه الصفات؛ فهو في حقيقته تعامل ربوي حتى لو سميّ بغير ذلك»^(٧).

وبالتالي إذا فهمنا حقيقة الربا من كونه متاجرة في النقود، مما يؤدي إلى التضخم ويفقد النقد وظيفته، وجئنا إلى تنظيمات عقود التورق التي تحكم البنوك، نجدها مبنية على أساس أن النقود هي مجال عملها، فهي تتاجر في النقود وليست تتاجر بالنقود.

يقول ابن القيم عن التورق: «كان شيخنا رحمه الله - يقصد ابن تيمية -^(٨) يمنع من مسألة التورق، وروجع فيها مرارا، وأنا حاضر فلم يرخص فيها، وقال: المعنى الذي لأجله حرم الربا موجود فيها بعينه، مع زيادة الكلفة بشراء السلعة وبيعها والخسارة فيها، فالشريعة لا تحرم الضرر الأدنى وتبيح ما هو أعلى منه»

وقال عن التورق: «هي شقيقة مسألة العينة، فأى فرق بين مصير السلعة إلى البائع، وبين مصيرها إلى غيره بل قد يكون عودها إلى البائع أرفق بالمشتري، وأقل كلفة عليه، وأرفق لخسارته وتعنيه، فكيف تحرمون الضرر اليسير، وتبيحون ما هو أعظم منه؟! والحقيقة في الموضوعين واحدة، وهي عشر بخمسة عشر وبينهما حريرة،^(٩) رجعت في إحدى الصورتين إلى مالكها، وفي الثانية إلى غيره؟!»^(١٠)

المطلب الثالث: قاعدة المدخلات والمخرجات

وضع فقهاء المالكية ضابطا يميزون به الربا من غيره، ومضمون هذه القاعدة:

٧- الشباني، محمد عبد الله. بحث التورق نافذة الربا في المعاملات المصرفية، مقال منشور في مجلة البيان على الموقع www.saaaid.net

٨- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط ١٩٦٨م، ج ٣ / ص ٢٠١.

٩- كان الغالب في زمنهم استعمال الحرير للحصول على النقد من خلال شرائه بأجل ثم يبيعه نقدا ولهذا قال ابن عباس "دراهم بدرهم وبينهما حريرة" انظر سويلم، سامي. موقف السلف من التورق بحث منشور على صيغة pdf على الموقع www.hala12.com ص ٥.

١٠- المرجع السابق.

أن تقويم التعامل بين طرفي الصفقة يتم من خلال النظر في مدخلاتها ومخرجاتها ككل، دون النظر في تفاصيل ما يدور بين طرفيها. قال القرافي: «والأصل أن ينظر ما خرج من اليد وما خرج إليها، فإن جاز التعامل به صحَّ وإلا فلا، ولا تعتبر أقوالهما - أي المتبايعين - بل أفعالهما فقط، فهذا هو تلخيص الفرق بين الذرائع التي يجب سدها والذرائع التي لا يجب سدها»^(١١) وقد عبروا عنها: ما خرج من اليد وعاد إليها يعد لغوا.

ومن أخذ بهذه القاعدة من الفقهاء ابن القيم، وقد طبقها على مسألة التورق حيث قال: «ويا لله العجب أي فرق بين بيع مائة بمائة وعشرين درهما صريحا، وبين إدخال سلعة لم تقصد أصلا، بل دخولها كخروجها، ولهذا لا يسأل العاقد عن جنسها ولا صفتها ولا قيمتها ولا عيب فيها، ولا يبالي بذلك ألبتة، حتى لو كانت خرقة مقطعة أو أذن شاة أو عودا من حطب ادخلوه محللا للربا، ولما تفتن المحتالون أن هذه السلعة لا اعتبار بها في نفس الأمر، وأنها ليست مقصودة بوجه، وأن دخولها كخروجها، تهاونوا بها ولم يباليوا بكونها مما يتمول عادة أو مما لا يتمول، ولم يبالي بعضهم بكونها مملوكة للبائع أو غير مملوكة، بل لم يبالي بعضهم بكونها مما يباع أو مما لا يباع، كالمسجد والمنارة والقلعة وكل هذا وقع من أرباب الحيل، وهذا لما علموا أن المشتري لا غرض له في السلعة فقالوا: أي سلعة اتفق حضورها حصل بها التحليل، كأي تيس اتفق في باب محلل النكاح»^(١٢)

يقول سويلم تعليقا على هذه القاعدة: «ومن الناحية الاقتصادية فهذه القاعدة الفقهية هي أساس منطق الكفاءة الاقتصادية؛ لأن العبث يمثل تكلفة دون مقابل أو عائد يجبرها، فهي عبيء ينافي الكفاءة»^(١٣)

١١ - القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الفروق، دار المعرفة، بيروت، ٣ / ٢٦٩.

١٢ - ابن القيم، إعلام الموقعين ج ٣ / ص ١٤١.

١٣ - سويلم، سامي. بحث التورق والتورق المنظم من كتاب أعمال وبحوث الدورة السابعة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ٢٠٠٣، م ٢ / ص ٦٠٩.

المبحث الثاني: فهم طبيعة وحقيقة التورق الذي تجريه البنوك نظريا وعمليا

كثير من الباحثين يجري بحثه على الورق دون النزول إلى الميدان الواقعي في التعامل المصرفي، بل إن كثيرا من هيئات المراقبة الشرعية أو اللجان الاستشارية تحكم على العقود نظريا دون أن ترى الواقع التطبيقي التعامللي، مما يجعل هذه اللجان مطية لتمرير صيغ استثمارية وتمويلية غير شرعية تتلبس ظاهريا بعقود صورية. وتبين الدراسة في هذا المبحث تعريف التورق لغة ومن ثم اصطلاحا، والتورق المصرفي والغاية والهدف منه كما تشير إلى ذلك عقود المصارف بنصوصها ودعاياتها.

المطلب الاول: تعريف التورق لغة واصطلاحا

التورق في أصل معناه اللغوي يطلق على طلب النقود الفضية، ثم أصبح يطلق على طلب النقود بمختلف أنواعها سواء أكانت نقودا فضية أم ذهبية أم ورقية.

وكلمة التورق: تعني سعي المرء بكلفة ومشقة في الحصول على النقد؛ وذلك لأن صيغة «تفعل» تدل على دخول المرء في الشيء بعناء وكلفة، وأنه ليس من أهله، كتعلم، وتشجع، وتشدق، وتكلف، وتصبر، تجلد... الخ وعلى ذلك فإنه لا يقال لغة للتاجر الذي يبيع سلعة بالنقد، ولا للمرء الذي يبيع شيئا من أعيان ماله نقداً لوفاء دينه، أو للتوسع، أو غير ذلك: «متورق»؛ لانتهاء ذلك المعنى في بيعهما^(١٤)

والتورق كمصطلح فقهي ظهر متأخرا عند الفقهاء، و أول من أطلقه بمعناه

١٤- انظر حماد، نزيه. في فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة قراءة جديدة، دار القلم، دمشق، ط١، ٢٠٠٧، ص١٤٩، والعثماني، محمد تقي. أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية، من سلسلة بحوث مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة عشر م٢ / ص٣٦٧.

المعروف به الآن هو ابن تيمية، كما ذكر د. على السالوس في بحثه.^(١٥)
والتورق الفردي مضمونه يعود إلى الحصول على النقد من خلال شراء
سلعة بأجل، ثم بيعها نقداً لطرف آخر غير البائع^(١٦).

المطلب الثاني: تعريف التورق المصرفي

أما التورق المصرفي فهو قيام المصرف أو المؤسسة المالية بترتيب عملية
التورق للعميل بحيث يبيع المصرف سلعة - وهي غالباً معدن من المعادن المتوفرة
في الأسواق الدولية - على العميل بثمان أجل، ثم يوكل العميل المصرف ببيع
السلعة نقداً لطرف آخر، ويسلم المصرف الثمن النقدي للعميل.^(١٧)

المطلب الثالث: غاية التورق المصرفي للمصرف والعميل

يكمن الهدف والغاية في عملية التورق المصرفي بتحصيل السيولة النقدية
للمويل، وقد ظهر هذا القصد جلياً في إعلاناتها، وقد انطلق في بداية الألفية الثانية
في البنك السعودي البريطاني وبنك الجزيرة وسمي في بدايته بعملية التيسير،
التورق المبارك، وتورق الخير، ومال، كما ذكر د. عبد الله السعيد في بحثه.^(١٨)
وجاءت الإعلانات تبين غاية البنك وحاجة العميل ومن الشواهد على ذلك
هذه الدعايات:

- «تحقق لك هذه الصيغة الرائدة إمكانية الحصول على سيولة نقدية بسرعة
فائقة، تقضي بها حاجاتك المعيشية بالطريقة التي تفضلها» تيسير.

١٥- السالوس، علي. العينة والتورق والتورق المصرفي، من كتاب أعمال وبحوث الدورة السابعة عشر
للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ٢٠٠٣، ٢م / ص ٤٦٧.

١٦- انظر حماد، نزيه. في فقه المعاملات ص ١٥٠

١٧- السعيد، عبد الله. التورق كما تجر به المصارف في الوقت الحاضر، من كتاب أعمال وبحوث الدورة
السابعة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ٢٠٠٣، ٢م / ص ٥٠٣.

١٨- المرجع السابق ص ٥٠٢.

- «احصل في حسابك على السيولة النقدية التي تحتاجها، وانعم براحة البال مع تمويل التورق المبارك» «مال» توفير النقد بمفهوم التورق .
- لقد صمم تورق الخير ليمكنك من الحصول على سيولة نقدية، وبطريقة مجازة شرعا» تورق الخير... الخ^(١٩)
- والملاحظ أن المصارف تتعامل بشراء السلع المتعلقة بالمعادن، وقد أوضح لنا د. خالد المشيخ أسباب لجوء المصارف إلى التعامل مع السلع الدولية، أو ما يسمى بالسلع النقدية وهي المعادن، وهذه الأسباب ترجع إلى ما يلي:
- ١- سرعة عملية البيع والشراء لتلك السلع .
 - ٢- خلوها من الشروط النظامية التي توجد في سلع أخرى، والتخفيف من الإجراءات والتكاليف التي توجد في غير تلك السلع .
 - ٣- كثرة العرض والطلب عليها عالميا.^(٢٠)
- ولنا عودة في بيان علة حرمة الأموال الربوية التي جاء الحديث ناصا عليها من البر والتمر والملح.. سواء بسواء يدا بيد، وما يدرج فيها من أموال نقدية في زماننا.
- في الحقيقة، الواقع والعمل الفعلي في المصارف، ينبئنا أنه لا يوجد تبادل فعلي للسلع، وأن كل ما يجري هو بيع على الورق، والمال الذي يصبو إليه طرفا

١٩- المرجع السابق ص ٥٠٢. وانظر الضيرير، الصديق محمد الامين. بحث التورق كما تجرته المصارف في الوقت الحاضر، من كتاب أعمال وبحوث الدورة السابعة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ٢٠٠٣، ٢م / ص ٤٠٠ فقد ذكر أسماء التورق التي تستخدمها البنوك مثل تيسير الاهلي = البنك الأهلي التجاري، والتورق المبارك = البنك العربي الوطني، وتورق الخير = البنك السعودي الأمريكي، ومرايات السلع الدولية = بنك ابو ظبي الإسلامي.

٢٠- المشيخ، خالد علي. التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدابها، ج ١٨ / ع ٣٤. جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ ص ١٣٤.

التعاقد يرمي إلى مبادلة نقد بنقد إلى أجل مع زيادة، وهي عين الربا.

يقول د. علي السالوس من خلال خبرته واطلاعه المباشر على ما يحدث:

«إنّ الواقع الفعلي والتطبيقي أن الشراء هو على الورق فقط، ولا يوجد أيّ تجارة» ويقول: الأمر لا يعدو أن يكون قيوداً، لا يقابلها شيء في الواقع العملي»
(٢١)

ويبين - من واقع التجربة العملية والميدانية - أن المصارف الإسلامية منذ نشأتها، - وهذا نص كلامه -: «لا أعلم أي مصرف منها سلّم سلعة من السلع، أو تسلّم الإيصالات الأصلية واحتفظ بها، لبيع في الوقت المناسب، سواء هو أو وكيله، وحينما حاولت مع بعضهم أن يقوم بهذا كان الردّ: إننا لا نستطيع أن نتحمل مخاطر تغير الأسعار، ولا قدرة لنا لمجاراة البنوك والشركات العملاقة، ولذلك فإن المصارف الإسلامية يعرض عليها ثمن شرائها الحال وبيعها الآجل في وقت واحد، وتبلغ الوكيل بالموافقة على الإئتين معاً، وتسلم وتستلم إيصالات المخازن باعتباره وكيلا عنه»^(٢٢)

وقد بين د. المشيخ أن السلعة بالنتيجة يقتصر تداولها ورقياً بين المصرف والتاجر، ولا تجد طريقها إلى السوق الحقيقية، إلى أن يقول أنه ثبت من الواقع أن بعض السلع تم بيعها أكثر من أربعين مرة.^(٢٣)

وبالنتيجة فإن ما يقوم به البنك من التورق لا يخدم الاقتصاد المحلي؛ إذ إنها لا تحدث أي نوع من الاستثمار أو التوظيف للأموال الوطنية، ولا تعمل على تبادل أو تقليب للسلع الوطنية، بل إنها تخدم في حقيقتها المضاربات بالسلع في

٢١ - السالوس، علي. العينة والتورق والتورق المصرفي ص ٤٨٧.

٢٢ - المصدر السابق ص ٤٨٦.

٢٣ - المشيخ، خالد علي، التورق المصرفي ص ١٤١.

الأسواق الدولية الخارجية التي تقوم في العواصم العالمية الكبرى.^(٢٤)

المبحث الثالث

وضع النصوص في موضعها وفهمها في ضوء مقصدها وحكمتها.

كثير من الباحثين استند في تسويغ التورق إلى نصوص لا تسعفه في الدلالة على ما يريد، بل منهم من استنبط من هذه النصوص ما يخالف القواعد التشريعية الكبرى.

ومن جملة ما يقع تحت هذا الضابط أهمية فهم الجزئيات في ضوء الكليات ورد الفروع إلى الأصول.

المطلب الأول: فهم الحديث في ضوء مقصده،

في ظل الأصول والكليات التشريعية

وقع كثير من الباحثين في مزالق حيث وضعوا نصوصا في غير موضعها، وفهموا منها ما يناقض أصولا تشريعية وقواعد كلية، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي.

ورد في الحديث الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَكُلْتُ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تَفْعَلْ، بَعْ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا»^(٢٥).

٢٤ - قحف، منذر التورق المصرفي في التطبيق المعاصر ص ١٠.

٢٥ - متفق عليه، البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: البيوع، باب: إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، رقم ٢٠٨٩. وانظر مسلم، صحيح مسلم، باب: المساقاة، باب: بيع الطعام مثلا بمثل، رقم ١٥٩٣. والجنيب: نوع من التمر الطيب.

فقد استدل كثير من الباحثين بجواز التورق، بل وجواز استخدام المخارج بشكل عام، بهذا الحديث.

وجه الاستدلال: أن الشارع أجاز هذا المخرج للابتعاد بواسطته عن حقيقة الربا وصورتها إلى طريقة ليس فيها الربا ولا صورته، وإنما هي عقد بيع صحيح مشتمل على تحقق شروط البيع وأركانه وانتفاء أسباب بطلانه أو فساده، ولم يكن قصد الحصول على التمر الجنيب، والأخذ بالمخرج إلى ذلك مانعا من اعتبار الإجراء الذي وجه إليه رسول الله، فدل ذلك على جواز البيوع التي يتوصل بها إلى تحقيق المطالب والغايات من البيوع إذا كانت بصيغ شرعية بعيدة عن الربا وصوره، ولو كان الغرض منها الحصول على السيولة للحاجة إليها^(٢٦)

قالوا: إن المتورق عندما اشترى السلعة بالأجل، وباعها نقدا؛ للحصول على النقد، هرب من الربا عن طريق مخرج البيع والشراء، كما أرشد النبي بلالا المازني إلى البيع ومن ثم الشراء، فأوجد له مخرجا للهروب من الربا.

هذه جملة من استدلالات بعض الباحثين لتسوية عملية التورق المصرفي، فقد ادعوا أن النبي أرشد بلالا المازني إلى مخرج لتجنب الدخول في الربا، يتمثل في بيعه التمر - من نوعية الجمع - بالدراهم، ومن ثم شراء تمر الجنيب بالدراهم، فلجأ إلى صورة البيع، وأدخل الدراهم بينهما، مع أن المآل ينصرف إلى مبادلة نوع بنوع آخر غيره، فإذا كان ذلك جائزا بإرشاد النبي صلى الله عليه وسلم، فنقيس عليه جواز التورق بإدخال صورة البيع والشراء بالسلع من قبل من يريد الحصول على النقد كمخرج؛ خشية من الدخول في الربا.

٢٦- انظر أبحاث د. عبد الله بن منيع، بحث حكم التورق كما تجر به المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر من كتاب أعمال وبحوث الدورة السابعة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ٢٠٠٣، م ٢ / ص ٣٤٣، ود. محمد على القرني بحث التورق كما تجر به المصارف دراسة فقهية اقتصادية، من كتاب أعمال وبحوث الدورة السابعة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ٢٠٠٣، م ٢ / ص ٦٤١، ونزبه حماد، في فقه المعاملات ص ١٥٥ وما بعدها.

وحقيقة الأمر أن تفسير أمر النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الوجه يتناقض وحكمة تحريم الربا، بل ويتناقض مع الأصول الكلية، ويمكن لنا أن نفهم هذا الإجراء من النبي فهما أعمق وألصق بحكمة تحريم ربا الفضل والنسيئة، ووظيفة النقود في آن واحد على النحو التالي فنقول: إن ما أرشد إليه النبي صلى الله عليه وسلم من بيع التمر الرديء بالدراهم ومن ثم شراء التمر الطيب بالدراهم لا يعد حيلة؛ وإنما هو نهى عن شراء التمر بالتمر متفاضلاً، وأمر ببيع كل نوع منه، وابتياعه بالدراهم وهذا الأمر عام مطلق في جميع البيوع، وهو أن يكون لكل شيء من الأشياء المختلفة ثمن تقدر به، وتقصد به الثمنية المعينة ليكون ميزاناً لتقدير سائر الأشياء به، ومعرفة نسب بعضها إلى بعض، فشراء التمر الرديء الكيل بخمسة دراهم، والجيد من نوع كذا بعشرة دراهم، يجعل لكل من النوعين ثمناً معيناً تعرف به نسبة أحدهما إلى الآخر، فعلة النهي ترمي إلى إيجاد معيار ومقياس ومرجع لتقدير السلع يتمثل في النقد، ولذلك أمر النبي عليه الصلاة والسلام ببيع التمر الرديء بالدراهم وأن يشتري بالدراهم جنيباً، كي يكون النقد مرجعاً ومعياراً لقيمة الأشياء، وبخلاف الوسيلة التي أرشد إليها المصطفى صلى الله عليه وسلم فإن مآل ذلك إلى التضخم، وهو أن تفقد السلع قيمتها، وتصبح الأمور فوضى.

يعلق ابن عاشور^(٢٧) على هذا الحديث من خلال منظومة مقاصدية، فهو ينظر إلى الحديث في إطار كليات ومقاصد الشريعة، حيث يقول: «وقد ظهر من هذا كله - أي علة منع بيع الصاع بالصاعين ولو اختلفت الجودة وعلّة النهي عن اتخاذ أواني الذهب - أن من مقاصد الشريعة تكثير التعامل بالنقدين ليحصل الرواج بهما... إلى أن يقول وما أحسب نهى رسول الله عن استعمال الذهب

٢٧- أبرزت رأي ابن عاشور مفصلاً في بحث سابق لي بعنوان: من معالم الاجتهاد الفقهي عند ابن عاشور، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الكويت، العدد ٩٠، ٢٠١٢م.

والفضة؛ إلا لحكمة تعطيل رواج النقدين بكثرة الاقتناء المفضي إلى قتلها»^(٢٨) ثم استدل على جملة تعليله بما رواه أبو داود في سننه عن عبد الله بن مسعود: «نهى رسول الله أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس»^(٢٩)

واجتهاد ابن عاشور هنا في فهم الأحاديث^(٣٠)، يكمن في فهم وظيفة النقود، التي تتمثل في أنها معيار ومقياس ومخزن للقيمة ووسيلة للتداول، فإذا أصبح الثمن سلعة^(٣١) فيفقد بالنتيجة وظيفة من وظائفه وهو أنه معيار ومقياس للقيمة، وإذا اتخذ للاستعمال الشخصي فقد جانباً آخر من وظائفه وهو أنه أداة للتبادل، وعليه كان النهي لأجل ذلك.

وهكذا نرى أن ابن عاشور لا يقف عند ظاهر اللفظ في الاجتهاد وإنما يبحث عن مقصده ويربط الجزئيات بالكليات، ويحمل اللفظ على مقصده الشرعي رائده في ذلك تنزه الشريعة عن التناقض والتضارب والعبث.

يقول د. منذر: «ومن العجب أن يظن البعض أن في هذا الحديث^(٣٢) دليلاً على أمر الرسول بتغيير شكل أو صيغة المعاملة؛ للتحايل على حرمتها! وتحقيق مقصوده الذي هو محرم لو اتخذ شكلاً معيناً، ويصبح مباحاً إذا ما اتخذ شكلاً آخر!»

٢٨- ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر المساوي، تونس، البصائر للإنتاج العلمي، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٣٤٥. انتقل ابن عاشور إلى القاسم المشترك الذي يجمع علة حرمة بيع الصاع بالصاعين، وعلة حرمة اتخاذ أواني الذهب، وهو تدليل رواج النقد ليكون معياراً للسلع.

٢٩- أبو داود، سنن أبي داود، كتاب: البيوع، باب: في كسر الدراهم، ٣٤٤٩. سكة المسلمين: هي الدراهم والدنانير المضروبة، يسمى كل واحد منهما سكة لأنه طبع بسكة الحديد، وسكة الحديد: هي الحديدية التي تطع عليها الدراهم والدنانير، ومعنى الجائزة: النافقة في معاملتهم، إلا من بأس: كأن تكون زيوفاً. انظر، أبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٩٥م.

٣٠- أي أحاديث بيع الصاع بالصاعين، وأحاديث النهي عن استعمال آنية الذهب والفضة، وحديث النهي عن كسر سكة المسلمين المتقدم. (التعليق لجملة الأحاديث وليس مقتصرًا على النهي عن استعمال الآنية فقط)

٣١- يكون ذلك بيع الصاع بالصاعين حيث يعتبر الثمن - الذي ينبغي أن يكون نقداً - سلعة كون الصاعين ثمناً للصاع مما يؤدي إلى التضخم والفوضى.

٣٢- يقصد بيع الجمع بالدراهم، وشراء الجنيب بالدراهم.

ثم يقول عن مقصد النبي من هذا الأمر «إنما قصد الشارع تغيير حقيقة المعاملة نفسها من معاملة مرفوضة؛ لأنها قائمة على الغبن - والغبن ربا لأنه زيادة - والجهل بحقيقة فروق أسعار النوعين من التمر - يشير إلى ذلك قوله الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة - إلى معاملة قائمة على مساومة حقيقية تؤدي فيها النقود دورها في الكشف عن أسعار الأنواع المتعددة من السلعة، وفروقتها الدقيقة...» (٣٣)

ثم إن مقصود المأمور في الحديث موافق للشرع، فهو مقر عليه؛ لأن مقصوده ليس النقد وإنما ذات السلعة، وبالتالي فليس مقصوده ربويا، فالشريعة لا تهدر الفوارق بين أنواع السلع الربوية، كما لا تهدر الصنعة كما هو معلوم، ولكنها لا ترضى إلا أن تقيم حكماً عدلاً في تحديد الأسعار وفروقتها الدقيقة، ولذلك أرشده نبي الهدى إلى الأسلوب الشرعي لتحقيق هذا المقصد المباح... مثل إرشاده للمسيء صلته إلى الصلاة الصحيحة؛ لأن مقصد المسيء مقر عليه وهو الصلاة! فكيف يوضع كلام نبي الهدى دليلاً على تغيير شكل للوصول إلى مقصد منهي عنه؟! بل ومنهي عن مظنته أيضاً، كما في البيع والسلف (٣٤)

إن ما استدل به المجيزون استدلالاً بهذا الحديث مقتضى كلامهم اعتبار الشكل دون المضمون، واعتبار صورة الربا دون حقيقته، يستلزم جواز العينة بصورها المختلفة؛ لأن صورها تختلف عن صورة الربا، فإن كانت العبرة بالصورة لزم جواز العينة مطلقاً، وإن كانت العبرة بالحقيقة لزم تحريمها جملة بما فيها التورق، وليس غريباً في الحقيقة شيوع القول بجواز التورق عند المتأخرين إذا علمنا أنهم يرون أن تحريم العينة الثنائية إنما جاء على خلاف القياس، وهذا القول ناشئ من الاعتماد على صورية التعامل والاهتمام بالإجراءات على حساب جوهر المعاملة،

٣٣- قحف، منذر. التورق المصرفي في التطبيق المعاصر ص ١٨.

٣٤- المرجع السابق ص ١٩.

وحقيقتها، والمقصود منها، وإلا فإن القياس الصحيح يقتضي منعها وإبطالها، والقياس الصحيح لا يمكن أبداً أن يخالف الدليل الصحيح كما يقول ابن تيمية.^(٣٥) والغريب أن من يجيز التورق ينظر للصورة في حين أن صاحب المعاملة نفسه لا ينظر للصورة بل للحقيقة، وهي الحصول على نقد حاضر بأجل أكثر منه، وهذا ما جعل كثيرا من الناس يظنون أن الشريعة لا تتعامل بالحقائق بل بالرسوم والمظاهر؛ ولذلك جنحوا إلى إنكار حكمة التشريع والمصالح التي جاءت بها؛ لأن هذه المصالح والحكم لا تكون إلا باعتبار الحقائق والغايات، فبناء الحكم على الصورة دون الحقيقة، يجعل الناس أقل إيمانا بالشريعة، وتعظيما لها، ومن ثم أقل التزاما بأحكامها.^(٣٦)

إنّ هذا الحديث ينبغي فهمه في ضوء بقية النصوص، فالذي أمر بلالاً بأن يبيع الجمع بالدرهم؛ ليشتري بها جنيا، هو نفسه عليه السلام الذي نهى سلف وبيع، وعن شرطين في بيع، وعن بيعتين في بيعة، وهو الذي ذم العينة وأهلها، وهو الذي لعن الربا وشاهديه، وهو الذي ذم الحيل وحذرنا منها: «لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل»^(٣٧) وقال: «قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها»^(٣٨)

المطلب الثاني: فقه تنزيل النصوص على الواقع المصرفي مرتبط بإدراك

مقاصد التشريع وحكمته في تحريم ربا الفضل وربا النسيئة

بين النبي عليه أفضل الصلاة والتسليم في الحديث الصحيح ربا الفضل،

٣٥- سويلم، سامي، بحث التورق والتورق المنظم ص ٥٧٦

٣٦- المرجع السابق ص ٥٩٥.

٣٧- ابن بطة، عبيد الله بن محمد العكبري. إبطال الحيل، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٣، ج ١ / ص ٤٧. وذكره الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد. تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ج ٢ / ٥٣١.

٣٨- متفق عليه، البخاري، صحيح البخاري، كتاب: البيع، باب: لا يذاب شحم الميتة ولا يباع، رقم ٣٢٧٣، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب: المساقاة، باب: تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام رقم ١٥٨٢

فيما رواه أبو سعيد الخدري: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء»^(٣٩)

وقد اشترط الشارع في هذه الأصناف - والتي تمثل في ذلك الزمان ما اصطلاح عليه حديثاً بالسلع النقدية بمعنى أنها رائجة، لا يستغنى عنها، تتحول بسرعة إلى نقود لكونها رائجة. - التقابض يدا بيد؛ وذلك لأن عدم التقابض سيحدث خللاً في عدم استقرار السوق، مما يقود إلى ربا النسئة.

والبنوك الآن تتعامل في مجال التورق بالمعادن - على افتراض أن هناك شراءً وبيعاً حقيقياً يتضمن القبض والتسلم والاستلام -، وتوصف المعادن بأنها سلع نقدية بمعنى أن لها أسواقاً رائجة، يسهل التعامل بها، فهي كثيرة التداول، عليها طلب كثير في الأسواق، ولذلك هي قليلة الكساد بحيث يستطيع من يملك شيئاً منها أن يحوله إلى نقود بسرعة كبيرة، وأن يعرف سعرها بسهولة لرواجها.

يقول د. منذر قحف: «فرض الحديث شروطاً للتعامل بهذا النوع من السلع تشبه شروط التعامل بالنقدين من تقابض ومثلية. والسلع الدولية اليوم - بكل أنواعها- تتمتع بهذه الصفات... إلى أن يقول: إن ممارسة التورق بشكل منظم واستخدام الأسواق المنظمة للسلع النقدية فيه، يجعل التورق المصرفي معارضا ليس فقط لحكمة التشريع ومقاصده في تحريم ربا الديون والقروض، بل ولعلة تحريم ربا الفضل أيضاً»^(٤٠)

المطلب الثالث: الاستدلال بإدخال التورق في عموم البيوع المباحة

بعض الباحثين استدل على جواز التورق بقوله تعالى: «وأحل الله البيع

٣٩- مسلم، صحيح مسلم. باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً رقم الحديث ١٥٨٤. وأصل الحديث متفق عليه وهذا نص مسلم.

٤٠- قحف، منذر. التورق المصرفي في التطبيق المعاصر ص ٢٠.

وحرّم الربا» (البقرة: ٢٧٥) وقالوا: إن التورق لا يعدو أن يكون شراء وبيعا، والتورق من البيوع المشمولة بالعموم.^(٤١) والأصل في المعاملات الحل.

والواقع أنه لا يجوز الاستناد إلى العموميات دون سبر لغور الواقعة التي أمامنا، وتكييفها التكييف الصحيح، وهذا مسلك من يأخذ بالمتشابهات ويترك المحكمات.

يقول د. حسين حامد حسان: «وينبغي على المجتهد قبل أن يصدر حكمه بناء على نص معين أو دليل خاص، أن يبحث بقية أدلة الشرع الجزئية ومقاصد الشرع وقواعده الكلية؛ لأن هذه الأخيرة تفيد القطع والعمومات تفيد الظن، والقطع مقدم على الظن بالاتفاق»^(٤٢)

يقول الشاطبي: «من اتباع المتشابهات الأخذ بالمطلقات قبل النظر في مقيداتها. وبالعمومات من غير تأمل هل لها مخصصات أم لا؟ وكذلك العكس؛ بأن يكون النص مقيدا فيطلق، أو خاصا فيعم بالرأي من غير دليل سواه.»^(٤٣)

صحيح أن الأصل في المعاملات الحل، ولكن الأصل في الحيل التحريم، والقاعدة الأولى عامة، والثانية خاصة.^(٤٤) والخاص يقدم على العام في حال التعارض.

مضمون هذا الاستدلال يفيد أن التورق يتكون من عقدين كل منهما حلال، فالمجموع إذن حلال؛ وهذا خطأ لأن حكم البيع المفرد يخالف البيع الذي انضم إليه عقد آخر، فالبيع مفردا مشروع، والسلف كذلك، لكن اجتماع البيع مع

٤١- انظر منيع، عبد الله، حكم التورق كما تجرّبه المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر ص ٣٤٢.

٤٢- حسان، حسين. رأيه في التورق المصرفي في موقعه الإلكتروني. www.hussein-hamed.com.

٤٣- الشاطبي. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي. الاعتصام، تحقيق سيد إبراهيم، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٣ م. ص ١٧٤.

٤٤- سويلم، سامي. بحث التورق والتورق المنظم ص ٥٩٥.

السلف ممنوع^(٤٥)، ولذلك قال ابن تيمية: «حكم الجمع يخالف التفريق»^(٤٦) يقول الشاطبي: «نهى - أي الشارع - عن جمع المفترق، وتفريق المجتمع؛ خشية الصدقة، وذلك يقتضى أن للاجتماع تأثيراً ليس للانفراد، واقتضاؤه أن للانفراد حكماً ليس للاجتماع»^(٤٧).

ويقيس د. حسين حامد حسان اجتماع إرادة المتعاقدين في التورق على المآل - وهو الحصول على النقد مقابل الأجل - على اتحاد قصد القتلة مع أنهم جميعاً لم يباشروا القتل، وبعض أعمالهم تدخل في الحراسة والمراقبة، التي هي بمفردها جائزة، فلما كان القصد منها غير جائز أخذت حكم الحرمة يقول: «والمحاربون يحدون جميعاً حد الحراية، حتى أولئك الذين لم يشاركوا في القتل أو أخذ المال، بل كانوا لهم عيوناً أو حراساً أو الذين يصنعون الطعام، مع أن كلاً من صناعة الطعام والحراسة وحدها لا توجب عقوبة التقتيل أو الصلب أو النفي، ولكن الشارع نظر إلى هذه الأعمال كمشروع إجرامي واحد، وقد حكم علي رضي الله عنه بقتل المشتركين في القتل، وإن لم يباشروا القتل إلا بعضهم»^(٤٨).

والتورق ينافي البيع، فالتاجر يقصد الربح في بيعه وقد تعرض له الخسارة دون قصد، أما المتورق فيقصد الخسارة وقد يتعرض له الربح دون قصد، فكيف يقارن أحدهما بالآخر مع تناقض مقصدهما.^(٤٩)

وهذا الأمر يقودنا إلى الشكل والمضمون والأساس الذي يفرق بينهما الباعث والمقصد.

٤٥ - المرجع السابق.

٤٦ - ابن تيمية، أحمد. الفتاوى الكبرى، تحقيق حسنين مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٨٦هـ، ج ٤ / ص ٤١.

٤٧ - الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج ٣ / ص ١٩٣.

٤٨ - حسان، حسين حامد. تعليقه على البحوث المقدمة لمجمع الفقه الإسلامي في موقعه الإلكتروني. www.hussein-hamed.com

٤٩ - سويلم، سامي. بحث التورق والتورق المنظم ص ٥٨٢.

المبحث الرابع: مراعاة الباعث وأثره في بناء الحكم الشرعي^(٥٠)

يشكل الباعث والقصد في التشريع أصلاً من أصول الشريعة الإسلامية، وقد تناولت الدراسة في هذا المبحث تعريف الحكم الشرعي، والباعث وخصائص الباعث، وضابط الباعث وموقف الفقهاء من الأخذ بالباعث في العقود، وصلة الباعث بالتكليف الفقهي وأثر الباعث على تحقيق مناط الحكم، وبينت أن الحيل هي أثر من آثار الباعث غير المشروع، وكثير من الأبحاث أغفلت إبراز الباعث بين المتعاقدين في مسألة التورق؛ مما أوجد ثغرة في المنهجية في تناول مثل هذه المسائل.

المطلب الأول: تعريف الحكم الشرعي

الحكم الشرعي: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين طلباً أو تخييراً أو وضعاً.^(٥١)

من النظرة الأولى للتعريف نجد أن الحكم يتناول الفعل دون القصد، ولكن الفعل يتشكل بناء عن إرادة وقصد، ولذلك يدخل القصد والباعث في مفهوم الحكم ويتشكل منه ضمناً.

يقول السنهوري: «على الرغم من أن الفقه الإسلامي تجاه نظرية السبب - يقصد الباعث والإرادة - ذونزعة موضوعية بارزة، يعتد بالتعبير عن الإرادة دون الإرادة ذاتها، أي يأخذ بمبدأ الإرادة الظاهرة لا بمذهب الإرادة الباطنة،..... إلى أن قال: إلا أنه من جهة أخرى فقه تتغلب فيه العوامل الأدبية والخلقية والدينية، وهذا يقتضي أن يعتد فيه بالباعث الذي يقاس به شرف النوايا وطهارتها، فكان ينبغي أن يكون لنظرية السبب - وهي خلقية في المقام الأول - مكان ملحوظ»^(٥٢)

٥٠- هذا الضابط أخذ أكثره من بحث سابق لي بعنوان المتعلقات الأخلاقية للحكم الشرعي نموذج الزواج بنية الطلاق، نشر في مجلة إسلامية المعرفة العدد ٦٤ ربيع ٢٠١١م بالتصرف ص ١٣٠ وما بعدها.

٥١- تعريف جمهور الأصوليين انظر السبكي، علي بن عبد الكافي. الإبهاج شرح المنهاج، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت ج ١ / ص ٤٩.

٥٢- السنهوري، عبد الرزاق، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، القاهرة، دار الهنا للطباعة، ط ١، ١٩٥٧م، ج ٤ / ص ٥٣

يقصد السنهوري هنا في حديثه ما كان يجري عليه التقاضي في زمنه من الاعتداد فقط بالظاهر دون التطرق إلى الباعث، ولكنه يشير ويؤكد إلى أن النظرة الفقهية بما لها من ارتباط بالعوامل الأدبية والخلقية تقتضي أن يكون للباعث دور في الحكم الشرعي. وهذا ما يمكن أن ينطبق على ما يسمى بالحكم الدنيوي والأخروي، فقد يكون العقد صحيحا لاستكمالها في الظاهر الأركان والشروط، مع حرمة لا ابتناءه على نية وقصد مذموم.

المطلب الثاني: تعريف الباعث

الباعث: هو القصد الدافع للمكلف إلى تحقيق غرض وغاية معينة.^(٥٣)

فالباعث يعتبر روح الفعل، ومقصود وغاية المكلف من وراء العمل سواء كان قولاً أو فعلاً، وعليه فالباعث يكون وراء الإرادة يوجهها لتحقيق غرض أو مصلحة، والباعث أمر نفسي خفي يختلف من شخص لآخر، وبالتالي في حالة التعاقد يكون خارجاً عن نطاق التعاقد؛ لأنه ليس ركناً في التصرف داخلاً في ماهيته، ولا شرطاً يتوقف عليه وجود.^(٥٤) وهذا يقودنا إلى خصائص الباعث.

المطلب الثالث: خصائص الباعث

يتميز الباعث أولاً: أنه ذاتي بمعنى يختلف من شخص لآخر، فصورة الفعل في الواقع الخارجي تكون متشابهة والتمايز يقع بناء على القصد والنية (الباعث) للمكلف من فعله كما بين النبي في حديث الهجرة، فمن الناس من هاجر نصرة لله ورسوله، ومنهم من هاجر لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فيبين أن

٥٣- الكيلاني، عبد الله، نظرية الباعث وأثرها في العقود والتصرفات، عمان، مطابع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، د.ت ص ٢٨.

٥٤- الدريني، محمد فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٧٧م، ص ٢٠.

من اتجهت نيته لنصرة الله ورسوله فهو في سبيل الله^(٥٥)، وبالتالي استحق المدح والأجر والثواب، ويتميز الباعث ثانياً: أنه خارج عن نطاق التعاقد؛ لأنه خفي ويصعب ضبطه، بمعنى أنه لا ينظر إلى الباعث في حالة التعاقد؛ لأنه مما يخفى على المتعاقدين ويصعب ضبطه، والكلام - حسب دراسة الباحث - متجه في حالة لم تتبدى إرادة العاقدين من العقد، أما إذا ظهرت إرادة العاقدين بما يخالف مقاصد الشارع، فيصبح للباعث دور في الحكم الفقهي، ولا أدل على ذلك من النهي عن بيع العنب لمن سيتخذه خمراً، والنهي عن بيع العينة، وغيرها الكثير، وهذا ما تيسر الدراسة لبحثه وثالثاً أنه متغير، وهذه نتيجة لكونه أمراً نفسياً ذاتياً، فالإنسان متقلب فقد تنقلب نيته من وقت لآخر بناء على عوامل عدة^(٥٦).

المطلب الرابع: مكانة الباعث في النظر الشرعي

يقول ابن القيم: «فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشيء حلالاً أو حراماً، وصحيحاً أو فاسداً، وطاعة ومعصية، ودلائل ذلك تفوق الحصر»^(٥٧)

وقد أفرد الإمام الشاطبي نصف الجزء الثاني من كتابه الموافقات للبحث في مقاصد المكلف وموافقته لمقاصد الشرع. يقول الشاطبي: «قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصد الله في التشريع، فإذا لم يكن موافقاً، بأن قصد استعمال الحق في غير ما شرع له، كان مناقضاً لقصد الشرع، والمناقضة مبطلّة للعمل»^(٥٨)

٥٥ - انظر نص الحديث في البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب: بدء الوحي إلى الرسول، مصدر سابق، رقم الحديث ١، ج ١ / ص ٣، وأخرجه مسلم في كتاب الإمامة برقم ١٩٠٧.

٥٦ - انظر الدريني، محمد فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٧٧ م، ص ٢٠٦. وكذلك أيضاً الدريني، محمد فتحي، النظريات الفقهية، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ط ٤، ١٩٩٧ م ص ٢٣٩ بتصرف.

٥٧ - ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج ٣ / ص ٨٤.

٥٨ - الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج ٤ / ص ٢٠١.

وقد تنبه الأستاذ الدريني لأهمية هذا النظر وفصل ذلك واستوعبه في نظريته المسماة نظرية التعسف في استعمال الحق، حيث يقول في تعريف التعسف: «هو مناقضة قصد الشارع في تصرف مأذون فيه شرعا بحسب الأصل»^(٥٩)

ويقول مجليا أهمية هذه النظرة للحكم الشرعي: «ليست العبرة بصورة الفعل وهيئته الشرعية الظاهرة، بل العبرة بقصد المكلف في العمل والباعث عليه، فإن قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقا لقصد الله في التشريع»^(٦٠)

فاستعمال الحق في غير ما شرع له من المصلحة تعسف؛ لأنه مناقضة لقصد الشارع ومناقضة قصد الشرع باطلة بالإجماع فما أدى لذلك باطل، وعلى هذا فاستعمال الحق لمجرد قصد الإضرار، أو دون مصلحة تعود على صاحبه، أو لتحقيق أغراض تافهة أو ضئيلة لا تتناسب مع الأضرار اللاحقة بالغير من الفرد أو الجماعة، أو اتخاذ الحق ذريعة لتحقيق مصالح غير مشروعة بالتحايل على قواعد الشريعة، كل ذلك تعسف محرم في الشرع، لمناقضته قصد الشارع في التشريع.^(٦١)

المطلب الخامس: ظهور القصد في المعاملات وأثره في الحكم الشرعي

لا خلاف بين العلماء على أنه لا يجوز التذرع بأمر ظاهر الجواز لتحقيق أغراض غير مشروعة، لما في ذلك من مناقضة الشرع عينا بهدم قواعد الشريعة، غير أن الخلاف فيما يتحقق به التذرع، أو بعبارة أخرى الخلاف يكمن في المنهج الذي سلكه كل فقيه في الكشف عن الباعث غير المشروع.^(٦٢)

٥٩ - الدريني، محمد فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق، مرجع سابق ص ٨٧.

٦٠ - المرجع السابق ص ٨٨.

٦١ - انظر الدريني، محمد فتحي، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٧٧ م، ص ٢٥.

٦٢ - الدريني، محمد فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق، مرجع سابق، ص ١٧٩ بتصرف..

أولاً: منهج الشافعية.

ذهبوا إلى أنه لا اعتداد بالباعث غير المشروع ما دام لم يتضمنه التعبير، والتصرف صحيح بالنظر لسلامة كيانه الفني التعبيري ظاهراً، من حيث هو تصرف مستكمل لأركانه وشروطه الشرعية^(٦٣)

يقول الشافعي: «أَصْلُ مَا أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنْ كُلَّ عَقْدٍ كَانَ صَاحِحًا فِي الظَّاهِرِ لَمْ أَبْطَلْهُ بِتُهْمَةٍ، وَلَا بَعَادَةٍ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ وَأَجْزَتْهُ بِصِحَّةِ الظَّاهِرِ، وَأَكْرَهُ لَهُمَا النِّيَّةَ إِذَا كَانَتِ النِّيَّةُ لَوْ أُظْهِرَتْ كَانَتْ تُفْسِدُ البَيْعَ»^(٦٤).

ثانياً: سبب عدم توسع الشافعية في الكشف عن الباعث في العقود.

الباعث على عدم الاعتداد بالباعث في المعاملات عند الشافعية، وعلى صورة أضيق نوعاً ما عند الحنفية^(٦٥) هو استقرار المعاملات والعقود بين الناس وتضييق دائرة النزاع بين الأطراف.^(٦٦)

ثالثاً: منهج جمهور العلماء^(٦٧) الأخذ بالباعث ولو لم يظهر في صلب العقد

يعتد جمهور العلماء بالباعث، ولو لم يتضمنه التعبير عن الإرادة، فلو تبين أنه غير مشروع، ولو عن طريق القرائن أبطل الالتزام ولا يترتب عليه أثر.

٦٣- المرجع السابق ص ٢١١

٦٤- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٩٣هـ، ج ٣ / ص ٧٤.

٦٥- هناك اختلاف بين فقهاء الحنفية بين المتقدمين منهم والمتأخرين، فالتأخرون منهم اعتبروا القرائن للكشف عن الباعث، بينما المتقدمون لم يعتدوا بالقرائن واكتفوا فقط إذا نص عليها في العقد. انظر الكيلاني، عبد الله، نظرية الباعث وأثرها في العقود والتصرفات، عمان، مطابع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، د.ت، ص ٩٦.

٦٦- المرجع السابق، ص ٩٦.

٦٧- يرجع تفصيل ذلك في الدراسة المعدة من قبل د. عبد الله الكيلاني وهي بعنوان نظرية الباعث المشار إليها سابقاً حيث استخلص ذلك من خلال الفروع الفقهية من مثل نكاح التحليل وبيع العينة وبيع السلاح لأهل الحرب وبيع العنب للخمر وغيرها.

يقول ابن القيم: «القصود روح العقد ومصححه ومبطله، فاعتبار القصد في العقود أولى من اعتبار الألفاظ؛ فإن الألفاظ مقصودة لغيرها، ومقاصد العقود هي التي تراد لأجلها، فإذا ألغيت واعتبرت الألفاظ التي لا تراد لنفسها، كان هذا إلغاء لما يجب اعتباره، واعتبارا لما قد يسوغ الإغائه، وكيف يقدم اعتبار اللفظ الذي قد ظهر كل الظهور أن المراد خلافه»^(٦٨)

ولا يحتج في نظر الحنابلة بسلامة العبارة وخلوها مما يدل على المعصية - كما في الزواج مثلا بنية الطلاق - فإن الوصول إليها بطريق الغش والخديعة وعلى وجه الخفاء قد يكون أشد نكرا، وأعظم إثما من الوصول إليها بطريق ظاهر علني، لأن الأمر المعلن قد يمكن تداركه وتلافيه والحذر منه، بخلاف الأمر الخفي^(٦٩)

ويشترط الحنفية علم الطرف الآخر بالباعث غير المشروع الذي لم يذكر في العقد^(٧٠)

المطلب السادس: ضابط الباعث

بما أن الباعث كما أسلفنا عامل نفسي ذاتي، يختلف باختلاف الأشخاص، وبما أنه خارج عن نطاق التعاقد، لا بد من ضابط له؛ حتى لا يكون سببا في حدوث بلبلة واضطراب وعدم استقرار في المعاملات،، ولذا رأينا الفقهاء مختلفين في ضبطه، فمنهم من اشترط أن يكون منصوفا عليه في صلب العقد، وهم الشافعية وبعض الحنفية، ومنهم من لم يشترط بل اكتفى بعلم المتعاقد الآخر، أو بوجود قرائن يفترض معها هنا العلم، وهذا هو مذهب الحنابلة والمالكية والحنفية ومنهم من اكتفى بمظنة الباعث البعيدة، فلم يشترط وجود الباعث غير المشروع في كل

٦٨ - ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ج ٣/ ص ٨٢.

٦٩ - انظر ابن القيم، إعلام الموقعين، مرجع سابق ج ٣/ ص ١٧٠. والدرييني، محمد فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق، مرجع سابق ص ١١٠.

٧٠ - الدرييني، نظرية التعسف في استعمال الحق، مرجع سابق، بتصرف ص ١١٠.

معاملة من المعاملات التي يكثر فيها هذا القصد، اكتفاء بالكثرة دون غلبة الظن، عملاً بالاحتياط الذي يوجب اعتبار هذه الكثرة في مرتبة الأمور الظنية الغالبة، وهو رأي عند المالكية^(٧١)

المطلب السابع: الباعث وصلته بالتكييف الفقهي

التكييف الفقهي: هو تحرير الوصف الشرعي أو القانوني للواقعة لبيان ما تقتضيه من حكم^(٧٢)

عملية التكييف الفقهي خطوة مهمة للفقهاء خلال النظر في المسألة التي يتناولها في البحث حيث يقوم بالتحليل ثم التركيب، وهذه العملية الاجتهادية تحتاج إلى دقة متناهية بحيث يقوم الفقيه بربط المسألة بالأصل الذي ترجع إليه، وهذا بدوره - أي تحرير الوصف الشرعي للواقعة - يستلزم معرفة بواعث المكلف من وراء الفعل؛ لأن كثيراً من الصور متشابهة في الإطار الخارجي وما يميزها هو باعث المكلف، ومن الأمثلة على ذلك بيع النجش^(٧٣) وبيع الزائدة صورتها واحدة، الأول محرم؛ لأن فيه معنى التغير والتدليس والغش، حيث يهدف المبتاع في النجش أن يزيد في السلعة من باب التغير بالمشتري وإيهامهم أن السلعة تساوي المبلغ المزاد، والثاني أي بيع الزائدة مباح لأن المبتاع يقصد الاستملاك، ولا يقصد التغير بالمشتري، فهو صادق في قصده من تملك السلعة. وطريقة التمييز بينهما عن طريق الباعث، فيعرف النجش من خلال القصد فمن يزيد في السلعة دون قصد شرائها فعلة هو حقيقة النجش، بما يتضمنه من تغير للآخرين.

٧١- انظر الدريني، محمد فتحي، النظريات الفقهية، مرجع سابق، ص ٢٣٩. وانظر رأي المالكية عند الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج ٢ / ص ٣٦١

٧٢- انظر حصوة، ماهر حسين. فقه الواقع وأثره في الاجتهاد، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٩ م. ص ٢٨.

٧٣- النجش: هو أن يزيد أحد في سلعة، وليس في نفسه شراً لها، يُريد بذلك أن ينفع البائع ويضر المشتري. انظر ابن رشد، أبو الوليد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تنقيح خالد العطار، بيروت ن دار الفكر للطباعة، د.ت، ١٩٩٥ م، ج ١ / ص ٥٣٠

أما بيع المزايدة فباعث المكلف استملاك السلعة، فافترق بذلك عن النجش، وما قيل في التفرقة بين النجش والمزايدة يقال في التفرقة بين بيع الوضيعة والتورق المصرفي، فبيع الوضيعة هو من يبيع الأمانة حيث يهدف البائع إلى بيع السلعة بخسارة لأسباب كثيرة منها تقلبات السوق أو حصول الكساد، إلى غيره من الأسباب الأخرى أو حاجته الماسة إلى المال، بينما التورق المصرفي يتم عن طريق عقد المرابحة للأمر بالشراء، حيث يقوم المصرف بشراء سلعة بأمر من الواعد بالشراء (التورق) الذي تحكمه مع المصرف لاحقاً علاقة مديونية، ثم يقوم المصرف ببيع السلعة نيابة عن المشتري، ثم يسلم النقد للمتورق، ومن حيث المآل يكون العميل (التورق) قد شغلت ذمته بدين للمصرف يفوق المبلغ النقدي الذي تسلمه عاجلاً من المصرف^(٧٤). وقد أجاز الفقهاء بيع الوضيعة، وحرّم مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي عملية التورق المصرفي لأن فيه التفافاً عن طرق معاملات صورية تؤوّل على كونها تمويلاً محضاً بزيادة ترجع على الممول وهو عين الربا^(٧٥)

وبالتالي فإن التورق المصرفي هو في الحقيقة صورة من صور بيع العينة ليس أكثر، وبيع العينة ربوي لا ربية فيه، فالحيلة والمقصد الموجود في بيع العينة وهو الحصول على نقد بنقد زائد مقابل الأجل، والتي من أجلها حرّمه الشارع قد وجدت جلية في التورق المصرفي؛ بسبب وجود التواطؤ التعاقدي بين البنك والمتورق وسائر المتعاملين ممن لهم علاقة بهذا التورق.^(٧٦) وهذا التواطؤ هو ما أشرنا إليه من حقيقة الباعث والقصد، مما جعل تكييف المسألة ينطبق على صورة العينة؛ لاتحاد العلة، وكون السلعة رجعت إلى طرف ثالث لا يؤثر في العلة؛ لأن

٧٤- انظر عويضة، عدنان. نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ٢٠١٠م، ص٢٣٨.

٧٥- انظر، مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي، في دورته السابعة عشرة، مكة المكرمة، في المدة ١٣-١٧/١٢/٢٠٠٣م.

٧٦- انظر قحف، منذر. التورق المصرفي في التطبيق المعاصر ص١٧.

هذا الثالث وصف طردي.

ولكن قد يرد أن مقصد تحصيل السيولة هو مقصد شرعي فلما الحرمة؟ والجواب: إنَّ حسن القصد لا يكفي إذا ترتب عليه محذور شرعي، وكما أنه لا يجوز للبائع أن يحتج بقصد الربح وتنمية المال على ربح ما لا يضمنه، أو بيع ما ليس عنده، فكذا لا يجوز للمشتري أن يحتج بقصد السيولة على جواز تحصيل النقد مقابل زيادة في الذمة، فالربح والسيولة كلاهما من المقاصد المشروعة، لكن مشروعية المقصد والغاية لا تبرر الوسيلة، بل لا بد من اتباع الوسيلة المشروعة لتحقيق الغاية المشروعة، أما الوسائل المحرمة فمألها في الحقيقة أن تفضي إلى غايات محرمة، وإن بدا مؤقتاً أنها تحقق الغاية المشروعة.^(٧٧)

المطلب الثامن: الحيل أثر للبائع غير المشروع

يقصد بالحيل الشرعية: تقديم عمل ظاهره الجواز لإبطال حكم شرعي، وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر. فمأل العمل فيه خرم قواعد الشريعة في الواقع. فالتحيل المنهي عنه هو ما آل بالتصرف المُتَحِيلُ به إلى هدم أصل شرعي ذي مقصد كلي، ومناقضة مصلحة شرعية جزئية، وفي هذا يقول الإمام الشاطبي: «إذا ثبت هذا، فالحيل التي تقدم إبطالها ودمها، والنهي عنها، ما هدم أصلاً شرعياً، وناقض مصلحة شرعية، فإن فرضنا أن الحيلة لا تهدم أصلاً شرعياً ولا تناقض مصلحة، شهد الشرع باعتبارها، فغير داخل في النهي، ولا هي باطلة.»^(٧٨)

وهذا التحيل الذي قوامه تلك العناصر هو الذي جرت أقوال العلماء في ذم أهله، والتحذير منه، وإبطاله، وهو الذي أراده الإمام البخاري رحمه الله في كتابه

٧٧- سويلم، سامي، بحث التورق والتورق المنظم ص ٥٨٣.

٧٨- انظر الشاطبي، ابراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق عبدالله دراز، بيروت، دار المعرفة، د.ت ج ٤ / ص ٢٠١.

«الحيل» من الجامع الصحيح، وأخرج فيه من الأحاديث الدالة على إبطاله.^(٧٩)

وقد وضع الشاطبي مقياساً لمعرفة نوع الحيلة ومدى قبولها من رفضها حيث قال: «إذا تسبب المكلف في إسقاط ذلك الوجوب عن نفسه، أو في إباحة ذلك المحرم عليه، بوجه من وجوه التسبب، حتى يصير ذلك الواجب غير واجب في الظاهر، أو المحرم حلالاً في الظاهر أيضاً، فهذا التسبب يسمى حيلة وتحيلاً»^(٨٠)

يقول ابن القيم عن تداخل النية السيئة مع الحيلة: «فالنية روح العمل ولبه وقوامه، وهو تابع لها يصح بصحتها، ويفسد بفسادها والني صلي الله عليه وسلم قد قال كلمتين كفتا وشفتا، وتحتها كنوز العلم وهما قوله: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى» فبين في الجملة الأولى: أن العمل لا يقع إلا بالنية، ولهذا لا يكون عمل إلا بنية، ثم بين في الجملة الثانية: أن العامل ليس له من عمله إلا ما نواه. وهذا يعم العبادات، والمعاملات، والأيمان والندور، وسائر العقود والأفعال، وهذا دليل على أن من نوى بالبيع عقد الربا حصل له الربا، ولا يعصمه من ذلك صورة البيع، وأن من نوى بعقد النكاح التحليل كان محللاً ولا يخرج من ذلك صورة عقد النكاح؛ لأنه قد نوى ذلك وإنما لامريء ما نوى، فالمقدمة الأولى معلومة بالوجدان، والثانية معلومة بالنصر، وعلى هذا فإذا نوى بالعصر حصول الخمر، كان له ما نواه ولذلك استحق اللعنة، وإذا نوى بالفعل التحليل على ما حرمه الله ورسوله، كان له ما نواه؛ فإنه قصد المحرم وفعل مقدوره في تحصيله، ولا فرق في التحليل على المحرم بين الفعل الموضوع له، وبين الفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له، لا في عقل ولا في شرع. ولهذا لو نهى الطبيب المريض عما يؤذيه وحماه منه، فتحليل على تناوله، عد تناولاً لنفس ما نهى عنه، ولهذا

٧٩- انظر جحيش، بشير بن مولود. في الاجتهاد التنزيلى، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كتاب الأمة، العدد ٩٣، ٢٠٠٣م، ص ٨٦.

٨٠- الشاطبي، الموافقات ج ٢ / ٣٧٩.

مسخ الله اليهود قدرة لما تحيلوا على فعل ما حرمه الله، ولم يعصمهم من عقوبته إظهار الفعل المباح لما توسلوا به إلى ارتكاب محارمه، ولهذا عاقب أصحاب اللجنة بأن حرمهم ثمارها لما توسلوا بجذاذها مصبحين إلى إسقاط نصيب المساكين، ولهذا لعن اليهود لما أكلوا ثمن ما حرم الله عليهم أكله، ولم يعصمهم التوصل إلى ذلك بصورة البيع، وأيضا فإن اليهود لم ينفعهم إزالة اسم الشحوم عنها بإذابتها؛ فإنها بعد الإذابة يفارقها الاسم، وتنتقل إلى اسم الودك فلما تحيلوا على استحلالها بإزالة الاسم لم ينفعهم ذلك»^(٨١)

ويقول في موطن آخر: «فكيف يليق بالشرعية الكاملة التي لعنت آكل الربا وموكله وبالغت في تحريمه، وأذنت صاحبه بحرب من الله ورسوله أن تبيحه بأدنى الحيل مع استواء المفسدة»^(٨٢)

المبحث الخامس: التحقق من المصطلحات عند المتقدمين

وصحة تخريج آرائهم

كثير من الأبحاث في معرض استدلالها على جواز التورق المصرفي ذكرت أن التورق ذهب إلى إباحته جمهور الفقهاء، ومنهم من نسب إلى كبار الصحابة إجازتهم للتورق والعينة.

ومن الأبحاث التي أبرزت هذا الجانب وبينت خطأ من نسب إلى الأئمة قولهم بجواز التورق د. علي السالوس في بحثه، حيث ذكر أن أول من ذكر لفظ التورق بنصه ابن تيمية يقول د. علي السالوس: «لم أجد من الباحثين من ذكر لفظ التورق بمعناه المعروف في عصرنا نقلا عن أحد قبل ابن تيمية»^(٨٣)

٨١- ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ٣ / ١٣٨.

٨٢- ابن القيم، إعلام الموقعين ج ٣ / ص ١٩٩.

٨٣- السالوس، علي. العينة والتورق والتورق المصرفي ص ٤٦٧.

والتورق بمعناه الاصطلاحي ذكر على السنة متأخري الحنابلة دون غيرهم من أهل العلم.^(٨٤) والغريب أن أهل اللغة، حتى الذين ألفوا في مصطلحات الفقهاء مثل الفيومي والمطرزي وغيرهما، لم يذكروا هذه الكلمة، وإنما ذكر الفيومي صورة التورق وسماها عينة.^(٨٥)

وبناء على ذلك فإن صورة التورق ذكرت عند الفقهاء في كتبهم تحت باب العينة، وليست باسم التورق، إلا عند ابن تيمية وما بعده ومتأخري الحنابلة.

وبالتالي خرج الفقهاء التورق على أنه أحد صور العينة وذلك.

١- أن البائع يبيع السلعة في كليهما نسيئة بأكثر من الثمن الحال في السوق.

٢- مقصود المشتري فيهما هو الحصول على النقد.

٣- أن كلا منهما اتخذ السلعة حيلة للوصول إلى الربا.

وقد بين د. علي السالوس خطأ ما جاء في الموسوعة الفقهية من نسبة التورق إلى المذهب الحنبلي حيث نقل عن الإمام أحمد من سماع أبي داود - صاحب السنن - عنه قلت (أي أبو داود): يقال لها عينة وإن لم ترجع إليه، قال: - أي أحمد -: نعم، وإن كان لا يريد بيع المتاع الذي يشتري منك فهو أهون، وإن كان يريد بيعه فهي العينة.^(٨٦)

ومن جملة ما استعرضه وبينه د. علي السالوس أن العينة كمصطلح كانت تعتبر لفظاً مشتركاً فهي تطلق في أصلها على الربا الوارد في نهى النبي، وكانت تطلق على السلف (القرض) وكذلك على البيع نسيئة. وزاد د. محمد الجندي

٨٤- ذكر ذلك أغلب من كتب في التورق. مثل محمد تقي العثماني ونزيه حماد وعلي السالوس وغيرهم

٨٥- العثماني، محمد تقي. أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية. ص ٣٦٨.

٨٦- انظر تفصيل ذلك في السالوس، علي. العينة والتورق والتورق المصرفي ص ٤٧٧.

نقلا عن ابن رشد، أن العينة تطلق كذلك على بيع الإنسان ما لا يملك^(٨٧) وللمعرفة أو ترجيح المعنى المقصود من العينة ينظر في القرائن.

وقد ذكرت معاجم اللغة وشرح غريب الحديث^(٨٨): «الزرنقة: العينة. وهي أن يشتري الشيء بأكثر من ثمنه إلى أجل» وقد ذكر هذا تفسيرا لقول ابن المبارك: «لا بأس بالزرنقة» وعلى هذا يحمل قول علي رضي الله عنه: أنه لا يدع الحج ولو ترزق، أي اشترى الزاد إلى أجل. وقول أبي يوسف: «العينة جائزة مأجور من عمل بها»

وقد جانب مجموعة من الباحثين الصواب منهم د. نزيه حماد ود. محمد علي القري ود. محمد الجندي عندما نسب لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها تميز التورق، بناء على أنها كانت تأخذ بالزرنقة.^(٨٩)

المطلب الأول: تحقيق القول في نسبة إباحة التورق إلى فقهاء المذاهب الفقهية.

من المزالق التي وقع فيها من أجاز التورق المصرفي أنه نسب إلى جمهور الفقهاء إباحتهم للتورق، وهذه النسبة لم تكن دقيقة لعدة أسباب، منها: اعتبارهم التورق من صور العينة، وتعبيرهم بلفظ الكراهة أو عدم الاستحباب فظنوا أنهم يجيزونها مع الكراهة، ومنهم من استنبط رأي الإمام من خلال أصله الذي يعتمد

٨٧- الجندي، محمد. بحث التورق وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.alukah.net ص ٢٠. وانظر ابن رشد. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق خالد العطار، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٩٥ م، ج ٢ / ص ١١٩ حيث قال: «وقد يدخل في هذا الباب إجماع العلماء على منع بيع الرجل شيئا لا يملكه، وهو المسمى عينة»

٨٨- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، غريب الحديث، تحقيق د. عبد المعطي امين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥، ج ١ / ص ٤٣٥. وكذلك الزمخشري، محمود بن عمر. الفائق في غريب الحديث. تحقيق محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ج ٢ / ص ١٠٨.

٨٩- انظر نسبه تلك حماد، نزيه. في فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة، ص ١٥٠. وانظر القري، محمد علي. التورق كما تجريره المصارف دراسة اقتصادية فقهية ص ٦٣٦. وانظر الجندي، محمد. بحث التورق وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي ص ٢٠

على المعاملة الظاهرة دون اعتبار القصد، ما لم يظهر من خلال المعاملة أو القرائن، فاعتبر صحة العقد دليلاً على الجواز، مع أن العقد قد يكون صحيحاً من حيث الظاهر، ويأثم صاحبه من حيث الباطن، ومنهم من لم يحرر محل النزاع، فخلط الحابل بالنابل فيما يتعلق بالتورق الفردي، وجعله أصلاً للقياس؛ لتسوية التورق المصرفي.^(٩٠)

من الأبحاث التي التفتت إلى هذا الجانب وتحري نسبة الأراء إلى الإئمة إضافة إلى بحث د. علي السالوس د. حسين كامل فهمي، وبحث د. سامي سويلم في بحثه «موقف السلف من التورق».

تحرير محل النزاع في التورق.

تتفق المذاهب الأربعة بدون استثناء على أنه إذا ثبت وجود تحايل معلن عنه بين طرفي العقد، أو شرط صريح منصوص عليه في أحد العقدين، أو في كليهما للربط بينهما، فإن ذلك يبطل العقد أو يفسده لما يترتب عليه من وقوع الربا.^(٩١)

وقد بين ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله أن الأئمة جميعاً، وعلى رأسهم الإمام الشافعي، لا يمكن أن يرتضي تسوية ما لا تقره الشريعة من قصد المتعاقدين فيما لو ظهر وبان الحكم عليه بالبطلان.

يقول ابن تيمية: «نعم الشافعي رضي الله عنه يجري العقود على ظاهر الأمر بها، من غير سؤال العاقد عن مقصوده، كما يجري أمر من ظهرت زندقته ثم أظهر التوبة على ظاهر قبول التوبة منه، من غير استدلال على باطنه، وكما يجري كنيات القذف، وكنيات الطلاق على ما يقول المتكلم أنه مقصوده، من غير اعتبار بدلالة

٩٠- انظر المرجع السابق.

٩١- فهمي، حسين كامل. التورق الفردي والتورق المصرفي، بحث قدم للمؤتمر التاسع عشر لمجمع الفقه الإسلامي، الشارقة، دولة الإمارات. منشور على الموقع الإلكتروني www.islamfeqh.com على صيغة، وورد ص ٩.

الحال، وربما أخذ من كلامه عدم تأثير العقد في الظاهر بما يسبقه من المواطأة وعدم فساده بما يقارنه من النيات على خلافه عنه في هذين الأصلين، أما أن الشافعي رضي الله عنه أو من هو دونه، يأمر الناس بالكذب والخداع بما لا حقيقة له، وبشيء يتيقن بأن باطنه خلاف ظاهره، فما ينبغي أن يحكي هذا عن مثل هؤلاء؛ فإن هذا ليس في كتبهم وإنما غايته أن يؤخذ من قاعدتهم، فرب قاعدة لو علم صاحبها ما تفضي إليه، لم يقلها فمن رعاية حق الأئمة أن لا يحكي هذا عنهم»^(٩٢).

قال ابن القيم في فصل المتأخرون هم الذين أحدثوا الحيل ونسبوا إلى الأئمة: «والتأخرون أحدثوا حيلًا لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة، ونسبوا إلى الأئمة، وهم مخطئون في نسبتها إليهم، ولهم مع الأئمة موقف بين يدي الله، ومن عرف سيرة الشافعي وفضله ومكانه من الإسلام، علم أنه لم يكن معروفًا بفعل الحيل، ولا بالدلالة عليها، ولا كان يشير على مسلم بها، وأكثر الحيل التي ذكرها المتأخرون المنتسبون إلى مذهبه من تصرفاتهم تلقوها عن المشرقين، وأدخلوها في مذهبه، وإن كان رحمه الله تعالى يجري العقود على ظاهرها، ولا ينظر إلى قصد العاقد ونيته... فحاشاه ثم حاشاه أن يأمر الناس بالكذب والخداع والمكر والاحتيال وما لا حقيقة له، بل ما يتيقن أن باطنه خلاف ظاهره. ولا يظن بمن دون الشافعي من أهل العلم والدين أنه يأمر أو يبيح ذلك، فالفرق اذن واضح بين أن لا يعتبر القصد في العقد ويجريه على ظاهره، وبين أن يسوغ عقداً، قد علم بناؤه على المكر والخداع وقد علم أن باطنه خلاف ظاهره، فو الله ما سوغ الشافعي ولا إمام من الأئمة هذا العقد قط، ومن نسب ذلك إليهم فهم خصماؤه عند الله، فالذي سوغه الأئمة، هو بمنزلة الحاكم يجري الأحكام على ظاهر عدالة الشهود، وإن كانوا في الباطن شهود زور، والذي سوغه أصحاب الحيل، بمنزلة الحاكم

٩٢- ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، تحقيق حسنين مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٨٦، ج ٦ / ص ٩٢.

يعلم أنهم في الباطن شهود زور كذبة، وأن ما شهدوا به لا حقيقة له، ثم يحكم بظاهر عدالتهم، وهكذا في مسألة العينة، إنما جوز الشافعي أن يبيع السلعة ممن اشتراها منه جريا على ظاهر عقود المسلمين وسلامتها من المكر والخداع، ولو قيل: للشافعي إن المتعاقدين قد تواطئا على ألف بألف ومائتين وتراوضا على ذلك، وجعلا السلعة محللا للربا لما أجاز ذلك، وأنكره غاية الإنكار»^(٩٣)

رأي الحنفية في التورق.

بين د. سويلم في بحثه أن كتب ظاهر الرواية عند الحنفية - وهي الكتب المعتمدة عندهم - تشير إلى عدم جواز التورق، فقد نقل عن محمد بن الحسن الشيباني في الجامع الصغير والأصل «ولو باعه لرجل لم يكن ينبغي له أن يشتريه بأقل من ذلك قبل أن ينقد لنفسه ولا لغيره، ولا ينبغي للذي باعه أن يشتريه أيضاً بأقل من ذلك لنفسه ولا لغيره؛ لأنه هو البائع» وقد ذكر ابن عابدين نقلا عن محمد بن الحسن أنه كره هذا النوع من البيوع وقوله: «قال محمد: هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ذميم اخترعه أكلة الربا»^(٩٤)

رأي المالكية في التورق.

قال ابن جزىء في القوانين الفقهية: «في بيع العينة وهو أن يظهرها فعل ما يجوز ليتوصلا به إلى ما لا يجوز؛ فيمنع للتهمة سدا للذرائع خلافا لهما وهي ثلاثة أقسام (الأول) أن يقول رجل لآخر: اشتري لي سلعة بكذا وأربحك فيها كذا، مثل أن يقول اشتريها بعشرة وأعطيك فيها خمسة عشر إلى أجل، فإن هذا يؤول إلى الربا؛ لأن مذهب مالك أن ينظر ما خرج عن اليد ودخل به ويلغي الوسائط،

٩٣- ابن القيم، إعلام الموقعين ج ٣ / ص ٣١٨.

٩٤- ابن عابدين، محمد امين. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٢٠٠٣م، ج ٧ / ص ٥٤٢. انظر كذلك أبحاث سويلم، سامي. موقف السلف من التورق ص ٧. وفهمي، حسين، التورق الفردي والتورق المصرفي ص ٢٠.

فكان هذا الرجل أعطى لأحد عشرة دنانير، وأخذ منه خمسة عشر دينارا إلى أجل، والسلعة واسطة ملغاة» (٩٥)

جاء في المدونة أن ابن القاسم سأل الإمام مالكا فقال: «سَأَلْتُ مَالَكًا عَنِ الرَّجُلِ يَبِيعُ السَّلْعَةَ بِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا وَجَبَ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا قَالَ الْمُتَبَاعُ لِلْبَائِعِ: بَعْهَا لِي مِنْ رَجُلٍ بِنَقْدٍ؛ فَإِنِّي لَا أَبْصِرُ الْبَيْعَ، قَالَ: لَا خَيْرَ فِيهِ وَنَهَى عَنْهُ.» (٩٦)

والمالكية في الجملة - من خلال جملة نصوصهم - يفرقون بين إذا كانت المعاملة من أهل العينة فيحرمونها، ويجيزونها إذا كانت من غير أهل العينة. (٩٧)

رأي الشافعية في التورق.

قال الخطيب الشربيني عن البيع المكروه: «وأما المكروه فكبيع دور مكة، والبيع ممن أكثر ماله حرام، أو فيه حرام ولم يتحقق أن المأخوذ من الحرام وإلا فحرام، وبيع المصحف - قيل وثمنه يقابل الدفتين؛ لأن كلام الله لا يباع، وقيل إنه بدل أجره نسخه، حكاها المرافعي عن الصيمري - وبيع العينة...» (٩٨)

فقد اعتبر الشربيني بيع العينة من جملة البيع المكروه.

رأي الحنابلة في التورق.

سئل الإمام أحمد عن الرجل يعد الشيء لبيعه نسيئة إلى أجل؟ فقال: «إذا

٩٥ - ابن جزىء، أبي القاسم محمد بن أحمد، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، تحقيق محمد بن سيدي محمد مولاي، ص ٤٢٢.

٩٦ - مالك، مالك بن انس، المدونة، دار صادر، بيروت. ج ٩ / ١٢٥

٩٧ - سويلم، سامي. العينة والتورق والتنظيم ص ٦٠٦. وقد عن عlish في منح الجليل نصوصا في هذا الباب.

٩٨ - الشربيني، محمد الخطيب. مغني المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج، دار الفكر، بيروت، ج ٢ / ص ٣٩. وكما قدمنا فعند المتقدمين التورق هو صورة من صور العينة. وقد ذكر سويلم في بحثه نقولا عن النووي في المجموع وابن حجر الهيتمي في تحفة المحتاج وغيرها. انظر سويلم، سامي. موقف السلف من التورق ص ٧ وما بعدها.

أعدّه أن يبيعه بنسيئة، ولا يبيعه بنقد فلا يعجبني؛ لأنه عينه حينئذ»^(٩٩)

والكراهة هنا تنفيذ التحريم؛ لأنه علل ذلك بأنها عينة، والعينة مذمومة شرعا. يقول سويلم معللا رأي الإمام أحمد: «وسبب ذلك - والله اعلم - من لا يبيع إلا بنسيئة يكون في الغالب مرجعا للمحتاجين للنقد فيشترون منه نسيئة؛ لكي يبيعوا نقدا بأقل، فتكون المعاملة نقدا بنقد»^(١٠٠)

هذا وقد وردت عدة روايات عن الإمام أحمد فقد نص في رواية: لا بأس به، ونص على التحريم في رواية أخرى، فيمكن حمل رواية التحريم على ما كان من أهل العينة، ويحمل ما ورد في الجواز على ما لم يكن كذلك، ويكون هذا موافقا لما نقل عن الإمام مالك رحمه الله من التفريق بين أهل العينة وغيرهم في مسائل التورق.^(١٠١)

المطلب الثاني: إطلاق لفظ الكراهة على المحرم عند المتقدمين

قد يطلق لفظ الكراهة على المحرم عند المتقدمين فينبغي التأكد من مدلول الكراهة عند الإطلاق من خلال القرائن، والذي حملهم على التعبير بلفظ الكراهة التحوط والورع.

يقول ابن القيم: «وقد غلط كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك، حيث تورع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا لفظ الكراهة، فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة، ثم سهل عليهم لفظ الكراهة، وخفت مؤنته عليهم، فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثير جدا في تصرفاتهم فحصل بسببه غلط عظيم على

٩٩- صالح، ابن أبي الفضل صالح. مسائل الإمام أحمد بن حنبل، الدار العلمية، الهند، ط ١٩٨٨ م ج ٢ / ص ٢٥٩، رقم المسألة ٨٦٥.

١٠٠- سويلم، سامي. العينة والتورق والتورق المنظم ص ٦٠٦.

١٠١- المرجع السابق.

الشرعية وعلى الأئمة» (١٠٢)

وأختم من أقوال الفقهاء بتلخيص ابن القيم بقوله: «وهذا المضطر إن أعاد السلعة إلى بائعها فهي العينة، وإن باعها لغيره فهو التورق، وإن رجعت إلى ثالث يدخل بينهما فهو محلل الربا، والأقسام الثلاثة يعتمدها المرابون وأخفها التورق، وقد كرهه عمر بن عبد العزيز، وقال: هو آخية الربا» (١٠٣)

ومن خلال الدراسة يتضح أن جمهور الأئمة ينعون التورق، ويجعلونه من باب النهي عن العينة، ونسبة التحليل إليهم جانبها الصواب. (١٠٤)

١٠٢- ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ / ص ٤٠.
١٠٣- المرجع السابق ج ٣ / ص ٢٠١، وآخية الربا: هو تشبيهه من عمر بأن التورق بمثابة الحبل الموثق إلى وتد تربط به الدابة، فالدابة لا يمكن لها الفكك من هذا الرباط، وكذلك التورق هو مربوط بالربا.
١٠٤- انظر مزيدا من آراء الفقهاء عند السالوس، علي. العينة والتورق والتورق المصرفي ص ٤٨٣.

الخاتمة

خلصت الدراسة بعد تناولها لجملة من أدلة المجيزين للتورق المصرفي إلى أهمية الاجتهاد المقاصدي عند استنباط الأحكام من النصوص، ووضعت ضوابط تعين إلى الوصول إلى مقصود الشارع من النصوص، ومن ثم الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح في المسائل المصرفية ومنها حكم التورق المصرفي، وهذه الضوابط تتمثل بفهم طبيعة الربا والغاية والمقصد من تحريمه بصورته الشمولية، ومراعاة وظيفة النقود في الواقع المعيش والتفريق بين التمويل والاستثمار، مما ينعكس على تكييف المسائل محل البحث تكييفاً سليماً، وأهمية فهم الواقع المصرفي باعثاً وأثراً، كما وتطرقت الدراسة إلى نقد بعض الاجتهادات التي وضعت النصوص في غير موضعها، كما دعت الدراسة إلى تفعيل آلية فهم النص الجزئي في ضوء مقصده دون إغفال بقية النصوص في الموضوع الواحد، وأكدت على أهمية مراعاة باعث المكلف من الفعل والكشف عنه مما له دور كبير في تكييف المسألة الفقهية، وكذا الحال في النظر إلى المال، وتبين الدراسة كيفية الموازنة بين القواعد العامة والأصول الكلية والأدلة الجزئية، وتناقش فلسفة الشكل والجوهر في ابتناء الأحكام الشرعية، كما أكدت على أهمية التحقق من مدلولات المصطلحات عند المتقدمين قبل تقرير وتخريج آرائهم.

إنّ بناء المنهجية البحثية في المسائل المصرفية بحاجة إلى المزيد من البحث والتأصيل، وهذه الدراسة تفتح الباب لمزيد من البحوث والإسهامات في بناء هذه المنهجية وضبطها وتأصيلها، فهي من الأهمية بمكان لتدارك التباين والتخبط في المسائل المصرفية في واقعنا المعيش، وإن كان لي من توصية من خلال هذه الدراسة فقد وجدت حقلاً طيباً في هذا الباب عند شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في بناء المنهجية في المعاملات المالية عموماً لعل القادم من الأيام يتيح من

يشمر عن ساعديه، ويستثمر في هذا الحقل، فينتج لنا ثمرا طيبا نافعا، حلوا مذاقه، سائغا للباحثين.

أما ما يتعلق بواقعا المصرفي فإن كان لي من توصية وتوجيه فأقول: إنَّ البنوك الإسلامية بما تحمله من اسم ينبغي لها ان تضطلع بدورها المنوط فيها، والأمل المنشود منها في تحقيق تنمية حقيقية تقوم على المشاركة والمضاربة والاستثمار، وتستغل طاقات أبناء المجتمع في فتح مشاريع تنموية تساهم في بناء المجتمع، ولا ينبغي لها أن تتفوق على محاكاة أساليب البنوك التقليدية، وأن تبقى رهينة لمخاوف الاستثمار؛ فتختلق عقودا تشكل بمجموعها ضمانا للمخاطرة الاستثمارية، فترتد وتنتكس فتحاكي أساليب التمويل الربوية بمسميات استثمارية، تفتقد لأدنى مقومات الاستثمار من تشغيل وتنمية حقيقية، وعلى العلماء وهيئات الرقابة الشرعية أن يضطلعوا بدورهم في تقديم بدائل وصيغ استثمارية مستمدة من عدالة تشريعنا، لا أن يكونوا جسرا لعبور وتمرير صيغ ربوية تتخرج على أنها صيغ استثمارية شرعية.

وأختم هنا بقول د. محمد تقي العثماني عن نهج البنوك الإسلامية الحديث إذ يقول:

إنَّ الطريق الأمثل للتمويلات التجارية في الشريعة الغراء هو التمويل على أساس الشركة والمضاربة، فهو الذي يضمن التوزيع العادل للثروة فيما بين أبناء الشعب، ويوجه فيضان المال من الأثرياء الكبار إلى العامة من الناس، فالتوسع في عمليات المربحة والتورق وأمثالها، وخاصة إذا كان تقويم هذه العمليات على أساس المؤشر الربوي يضيق المجال لعمليات الشركة والمضاربة، ويشجع العقلية الربوية التي تهدف إلى الاسترباح دون تحمل أي خطر، ولا تحدث أي تغيير جذري

في النظام الرأسمالي السائد اليوم»^(١٠٥).

وها هو د. أحمد النجار رائد فكرة المصارف الإسلامية وصاحب كتاب حركة البنوك الإسلامية حقائق الأصل وأوهام الصورة يقول - كما جاء في جريدة صوت الكويت تاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٩٢ م - «إنّ الممارسة العملية الآن لم تحقق الهدف من إنشاء البنوك الإسلامية، ولم تقربنا للغاية، وهناك شك في إمكان تعديل مسارها..... إنّ المؤسسات المالية الإسلامية لم تأخذ من المنظومة المالية الإسلامية سوى عنصر واحد هو عاطفة الجماهير الإسلامية.

١٠٥ - العثماني، محمد تقي. أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية ص ٣٨٣.

فهرس المراجع

- آبادي، محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٩٥ م.
- ابن أبي الفضل صالح. مسائل الإمام احمد بن حنبل، الدار العلمية، الهند، ط ١٩٨٨ م.
- ابن القيم، محمد بن ابي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، ط ١٩٦٨ م،
- ابن بطة، عبيد الله بن محمد العكبري. إبطال الحيل، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٣.
- ابن تيمية، احمد بن عبد الحليم، الفتاوى الكبرى، تحقيق حسنين مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٨٦.
- ابن جزىء، أبي القاسم محمد بن احمد، القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، تحقيق محمد بن سيدي محمد مولاي.
- ابن رشد، أبو الوليد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تنقيح خالد العطار، بيروت، دار الفكر للطباعة، د.ت، ١٩٩٥ م،
- ابن عابدين، محمد امين. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٢٠٠٣ م.
- ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، تونس، البصائر للإنتاج العلمي، ط ١، ١٩٩٨ م.

- أعمال وبحوث الدورة السابعة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة ٢٠٠٣م، ٢م، ومنشور على الرابط iid-alraid.de
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق وترتيب مصطفى البغا، بيروت، دار ابن كثير، د.ت.
- جحيش، بشير بن مولود. في الاجتهاد التنزيلي، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كتاب الأمة، العدد ٩٣، ٢٠٠٣م.
- الجندي، محمد. التورق وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.alukah.net.
- الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، غريب الحديث، تحقيق د. عبد المعطي امين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- حسان، حسين حامد. تعليقه على البحوث المقدمة لمجمع الفقه الإسلامي في موقعه الإلكتروني www.hussein-hamed.com.
- حصوة، ماهر. المتعلقات الأخلاقية للحكم الشرعي نموذج الزواج بنية الطلاق، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، العدد ٦٤ ربيع ٢٠١١م.
- حصوة، ماهر. من معالم الاجتهاد الفقهي عند ابن عاشور، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت، العدد ٩٠، ٢٠١٢م، (٥٣٥-٥٧٥).
- حصوة، ماهر حسين. فقه الواقع وأثره في الاجتهاد، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ٢٠٠٩م.

- حماد، نزيه. في فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة قراءة جديدة، دار القلم، دمشق، ط ١، ٢٠٠٧.
- الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد. تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.
- الدريني، محمد فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٧٧ م.
- الدريني، محمد فتحي، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٧٧ م.
- الدريني، محمد فتحي، النظريات الفقهية، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ط ٤، ١٩٩٧ م.
- الزمخشري، محمود بن عمر. الفائق في غريب الحديث. تحقيق محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم،
- السبكي، علي بن عبد الكافي. الإبهاج شرح المنهاج، بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت ج ١ / ص ٤٩.
- السنهوري، عبد الرزاق، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، القاهرة، دار الهنا للطباعة، ط ١، ١٩٥٧ م
- سويلم، سامي. موقف السلف من التورق، بحث منشور على صيغة pdf على الموقع www.hala12.com.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

- الشاطبي. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي. الاعتصام، تحقيق سيد إبراهيم، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٣ م.
- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٩٣ هـ.
- الشباني، محمد عبد الله. بحث التورق نافذة الربا في المعاملات المصرفية، مقال منشور في مجلة البيان على الموقع www.saaaid.net
- الشربيني، محمد الخطيب. مغني المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج، دار الفكر، بيروت.
- عويضة، عدنان. نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ١، ٢٠١٠ م، ص ٢٣٨.
- فهمي، حسين كامل. التورق الفردي والتورق المصرفي، بحث قدم للمؤتمر التاسع عشر لمجمع الفقه الإسلامي، الشارقة، دولة الإمارات. منشور على الموقع الإلكتروني www.islamfeqh.com على صيغة وورد.
- قحف، منذر. وبركات عماد. التورق المصرفي في التطبيق المعاصر، بحث مقدم لمؤتمر المؤسسات المالية المعاصرة، جامعة الإمارات في مدينة العين سنة ٢٠٠٥ م. منشور على شكل pdf على الرابط www.kantakji.com.
- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، الفروق، دار المعرفة، بيروت.
- الكيلاني، عبد الله، نظرية الباعث وأثرها في العقود والتصرفات، عمان، مطابع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، د. ت.
- مالك، مالك بن انس، المدونة، دار صادر، بيروت.
- مسلم، ابن الحجاج. صحيح مسلم، تحقيق وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي،

بيروت، دار الجيل، د.ت،

- المشيخ، خالد علي. التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وأدابها، ج ١٨ / ع ٣. جمادى الأولى ١٤٢٥هـ.

Abstract

The Tawarruq in Banking An Islamic Empirical Critical Study

Dr. Maher Haswa

The study aims at establishing a methodology to rethink the Islamic jurisprudential issues including the Tawarruq in banking, so it adjusts the Fatwa with a jurisprudential framework that can achieve the purpose of Islamic Law. This methodology lies in the understanding of fact and wisdom of the prohibition of usury (riba) in its comprehensiveness, taking into consideration the function of money in the reality of life and the distinction between finance and investment, which reflected in the correct adaptation of issues under discussion and the importance of understanding the banking reality as a motive and effect.

Also, the study criticizes jurisprudence that put texts inappropriately, calls for activating the mechanism to understand the partial text in the light of its purpose without losing sight of the rest of the texts in the same subject, stresses the importance of taking into account the emitter-designate of the act and detects it because of its significant role in adapting jurisprudential issues in the case of looking at the money, shows how the balance between general rules and total assets and partial evidence, discusses the philosophy of form and substance in constructing the Islamic legal provisions, and emphasizes the importance of verification of the meanings of the terms of the ancient Muslim scholars before deciding and investigating views.

نقل الحركة في بنية الكلمة العربية
دراسة صوتية صرفية

أ. م. د. محمد خالد رحال العبيدي
جامعة الأنبار - كلية العلوم الإسلامية - الفلوجة
قسم اللغة العربية



ملخص البحث

نقل الحركة في بنية الكلمة العربية من حرفٍ إلى آخر قبله ساكن، تغيير ذكره علماء الصرف، والعلة في نقله عندهم هو ثقل الحركة على الحرف المنقولة منه، وخفتها على الحرف المنقولة إليه، ويحاول هذا البحث ذكر المواضع التي تنقل فيها الحركة، وبيان العلة التي ذكرها القدماء، والمحدثون من علماء الصوت، والموازنة بينهم في هذه العلة، للوصول إلى حقيقة هذا الأمر.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، ناقل الضالين إلى الطريق القويم بإذنه، والصلاة والسلام على من ينقلنا به إلى أعلى الدرجات، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فهذا بحث صوتي صرفي، يبحث في علة صرفية يسميها العلماء الإعلال بالنقل؛ أي: نقل حركة حرف إلى حرف صحيح ساكن سابق له، وقد يكون الحرف المنقول إليه متحركاً، فتنتقل إليه الحركة بعد حذف حركته التزاماً، ووسّمتُ البحث بـ (نقل الحركة في بنية الكلمة العربية، دراسة صوتية صرفية)، والذي دعاني إلى هذا البحث هو تلفُّظ بعض أساتذة اللغة العربية بعبارات تنبئ بوجود صرفٍ جديد، غير القديم، فأردت أن أرى ما حقيقة الصرف الجديد، فوجدته مبنياً على تفسير الإعلاّلات التي تقع في بنية الكلمة العربية تفسيراً صوتياً، وهذا حقٌّ؛ لأنّ مادة الكلمة الأصوات فيجب أن تفسر التغييرات في الكلمة بناءً على أساس المادة التي تتألف منها الكلمة، وهي الأصوات، فلم أجد شيئاً جديداً على ما جاء به

علماؤنا القدماء، إلا أنهم ذكروا المقاطع الصوتية للبنية العربية، وأخذوا يفسرون هذه التغييرات بناءً على المقاطع الصوتية العربية، ولم يذكر علماء الصرف هذا في ذكر السبب في تغير بناء الكلمة، والشيء الآخر ذكرهم لما يعرف بالتتابعات الحركية المرفوضة غالباً في بنية الكلمة العربية، نحو: وقوع حركة بعد الواو، أو الياء، وهذا شيء ذكره علماؤنا القدماء، وبنوا عليه علة نقل الحركة من أحرف العلة (الواو، والياء) إلى الساكن قبلها، أو المتحرك بعد سلب حركته، وهذان الأمران لا يسوغان لنا ترك العلل الصرفية القديمة، فالمحدثون لم يأتوا بمنهج كامل لدراسة بنية الكلمة العربية، كما فعل علماؤنا القدماء.

وقد قام البحث على ذكر المواضع التي يكون فيها الإعلال بنقل الحركة، وقد حاولت أن أبين العلة الصوتية الداعية لهذا النقل عند القدماء، وعند علماء الصوت المحدثين، واعتمدت كثيراً على كتاب المحقق السعد التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) في شرحه لمتن العزي في التصريف، وقد اشتمل البحث على مقدمة، وأربعة مباحث:

المبحث الأول: نقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها، وسبب هذا النقل هو ثقل الحركة على أحرف العلة؛ لتمائلهما، هذا عند القدماء، أما المحدثون، فالعلة عندهم هنا هي حدوث التتابعات الحركية (المقطع المزدوج)، وهي مرفوضة في بنية الكلم العربي.

المبحث الثاني: نقل الحركة من (الهمزة)^(١) إلى الصحيح الساكن قبلها، إذا لم تكن في أول الكلمة؛ لأن المبتدئ بالكلام يحتاج إلى القوة، فناسبه قوة حرف الهمزة، فلم تخفف، أما إذا لم تكن أولاً فالتخفيف جائز؛ لثقلها؛ إذ أن مخرجها أبعد من مخارج جميع الحروف؛ لأنه من أقصى الحلق، فهو شبيه بالتهوع

١ - وهي ملحقة بأحرف العلة عند بعض العلماء؛ لكثرة التغييرات التي تطرأ عليها.

المستكره لكل أحدٍ بالطبع ، ومن طرق تخفيفها التخفيف بالحذف بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

المبحث الثالث: نقل الحركة لأجل الإدغام، إذا كان ما قبل الحرف الأول من المتماثلين ساكناً، ومنه وزنا (افتعل، ويفتعل)، والعلة في نقل حركة الحرف هي التخلص من التقاء ساكنين؛ لأن العربية لا تجمع بين ساكنين، أما عند المحدثين فالعلة هي تكوُّن مقطع مرفوض في اللغة العربية إلا في الوقف، والمقطع المرفوض في الكلام المتصل (صامت + مصوت قصير + صامت + صامت).

المبحث الرابع: نقل الحركة في الوقف، عرِّفت فيه بالوقف، ثم ذكرت أن من طرق الوقف الإسكان، وهو الأصل فيها، ومن طرق الإسكان نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف السابق له، إذا كان ساكناً، وذكرت شروط نقل الحركة في الوقف، وعلة هذا النقل، وأن الوقف بالنقل من أضعف الوجوه، وأن الوقف إذا كان الحرف الموقوف عليه الهمزة، فله أحكام مختلفة عن غيرها من الحروف؛ لثقلها.

وفي الختام، أسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النافع، ويفقهنا في كتابه الكريم، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

الإعلال بالنقل

المبحث الأول: نقل الحركة من أحرف العلة

ذكر الصرفيون أن حرف العلة إذا كان متحركاً، وما قبله حرف صحيح ساكن، فإن حركة حرف العلة تنقل إلى الصحيح الساكن وجوباً، قال صاحب المقصود: «وكلُّ واوٍ وياءٍ متحركتين يكون ما قبلهما حرفاً صحيحاً ساكناً تُنقلُ

حركتهما إلى الحرف الصحيح»^(٢).

وقال ناظر الجيش في شرح التسهيل: «وحاصل ما سيق هذا الفصل لأجله: أن عين الكلمة التي هي واو متحركة، وياء متحركة تنقل حركتها إلى ما قبلها من ساكن، إلا في الكلمات التي تُستثنى، وإلا أن يمنع من النقل مانع، بأن يكون الساكن قبلها حرف لين، أو همزة، أو تكون لام الكلمة قد أعلت، أو تكون اللام مضاعفة»^(٣).

وقال الشيخ محمد عlish (ت ١٢٩٩هـ) في شرحه لمنظومة المقصود: «والمعنى: أن حركة الياء، والواو التاليتين لساكن صحيح تنقل من الياء إلى الواو للساكن الصحيح وجوباً، والله أعلم»^(٤).

وقال الدكتور عبد الصبور شاهين عن الإعلال بالنقل: «ويراد به - عند الصرفيين - الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الواو والياء) إلى الصامت غير المتحرك قبله، فيتربط على هذا النقل - في قواعد الصرف - أن يبقى الحرف المعتل دون حركة، أي: يصبح ساكناً، ولذلك سمي أيضاً: الإعلال بالتسكين»^(٥).

وقد جعل ابن مالك نقل الحركة من أحرف العلة إلى ما قبلها حكماً مستقلاً

٢- أبو حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ)، المطلوب بشرح المقصود، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، (د، ت)، ص: ٨٤، وينظر: بهاء الدين ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، شرح التسهيل لابن عقيل (المساعد على تسهيل الفوائد): تحقيق: محمد كامل بركات، ط (٢)، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، ص: ١٧٠ / ٤ - ١٧٢.

٣- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (ت ٧٧٨هـ)، شرح التسهيل لناظر الجيش (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، بتحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط (١)، دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ص: ١٠ / ٥١٥٨.

٤- عlish، محمد بن أحمد بن محمد عlish المالكي (القرن الثالث عشر الهجري)، حل المعقود من نظم المقصود، الطبعة الأخيرة، مطبعة رستم مصطفى الحلبي، ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م، ص: ٧٣.

٥- عبد الصبور شاهين (دكتور)، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ص: ١٩٦.

بنفسه، خلافاً لابن الحاجب الذي ذكره موصولاً بالكلام على أحكام الفصل الذي فرغ منه^(٦).

وهذا النقل ما هو إلا تخفيف؛ لأنه يمثل حذف الحركة، والحذف هو عين التخفيف.

جاء في تدرّيج الأداني: «لأن حرف العلة إذا كان مضمومًا، أو مكسورًا تنقل حركته إلى ما قبله سواء كان ساكنًا، أو متحرّكًا؛ تخفيفًا»^(٧).

وقال الدكتور أحمد عفيفي: «ويُعَدُّ التسكين، أو حذف الحركة مظهرًا من مظاهر الخفة في العربية، وإن كان حذف الحركات قليلًا، كما يشير إليه برجشتراسر^(٨)، إلا أن ذلك موجود ومجسد في اللغة العربية نطقًا، واعتراقًا للنحاة»^(٩).

وقد وضع علماء اللغة لنقل الحركة من أحرف العلة إلى الحرف الذي قبلها شروطًا، ذكرها الأشموني بقوله: «ولهذا النقل شروط: الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحًا، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه، نحو: قاول وبائع وعوق وبين، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو: يأيس مضارع أيس؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفًا، نص على ذلك في التسهيل، وإنما لم يستثنها هنا؛ لأنه قد عدها من حروف العلة، فقد خرجت بقوله: صح. الثاني: أن لا يكون الفعل فعل تعجب، نحو: ما أبين الشيء وأقومه، وأبين به وأقوم به، حملوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية، وهو أفعال التفضيل. الثالث: أن لا يكون من المضاعف

٦- ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠/ ٥١٥٧.

٧- الشيخ عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني، تدرّيج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، (د، ت)، ص: ١٣٨.

٨- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، ط (٢)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ص: ٦٨.

٩- أحمد عفيفي (دكتور)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط (١)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ص: ٢٣٠.

اللام نحو: ابيضّ واسودّ، وإنما لم يُعلِّوا هذا النوع؛ لثلاثي يلبس مثال بمثال، وذلك أن ابيضّ لو أُعِلَّ الإعلال المذكور لقليل فيه: باضّ^(١٠)، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة، وهي نعومة البشرة. الرابع: أن لا يكون من المعتل اللام، نحو: أهوى، فلا يدخله النقل؛ لثلاثي يتوالى إعلان^(١١).

وذكر ابن مالك في التسهيل شرطاً خامساً، وهو أن لا يكون موافقاً ل (فعل) الذي بمعنى (افعل)، نحو: يعور، ويصيد، مضارعاً عور وصيد، اللذين هما بمعنى: افعل^(١٢).

ومن الأحكام التي قد تتبع نقل الحركة هنا، قلب حرف العلة إلى حرف آخر، كما في يخاف، فإن أصلها: يخوف، فنقلت حركة الواو (الفتحة) إلى الخاء، وقلب الواو ألفاً؛ لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله الآن، وقد يلحقه بعد النقل والقلب حذف، كما في استقامة، فإن أصلها: استقوم، نقلت حركة الواو (الفتحة) إلى القاف، وقلب الواو ألفاً؛ نظراً إلى تحركه في الأصل، وانفتاح ما قبله الآن، فصار: استقام، فالتقى ساكنان وحذف أحدهما، وعوض عنه تاء في آخره، فصار: استقامة، وقد يبقى حرف العلة على حاله من غير قلب، أو حذف، كما في: يقول، ويبيع، فإن أصلهما: يقول، ويبيع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الحرف الصحيح الساكن الذي قبلهما، فصارا: يقول، ويبيع، وهذا مبني على نوع الحركة التي تحرك بها حرف العلة، فإن كانت من جنس حرف العلة بقي الحرف المعتل على حاله من دون تغيير، وإن كانت الحركة من غير جنسه أُبدل

١٠- ابيضّ، بعد نقل حركة الياء إلى الباء، استغني عن همزة الوصل، وقلب الياء ألفاً؛ لأنه متحرك في الأصل، وما قبله مفتوح الآن، ومثله (اسودّ)، والله أعلم.

١١- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت ٩١٨هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، ص: ٤ / ٤٤٩-٤٥٠.

١٢- ينظر: ابن مالك، جمال الدين، متن التسهيل، مع دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، مطبوع مع شرح التسهيل لناظر الجيش، ص: ١٠ / ٥١٥٧، وشرح الأشموني: ٤ / ٤٥٠.

الحرف المعتل حرفاً يجانس حركته^(١٣).

نقل الحركة من الحرف إلى الحرف الذي قبله، مبني على رأي من يقول: إن محل الحركة بعد الحرف، وهو رأي سيبويه، واختاره ابن جنبي، وليس على رأي من يرى أن الحركة تنشأ مع الحرف، وأنها عرض ملتبس بالحرف وملازم له، وهو رأي أبي علي الفارسي؛ وعلى هذا الرأي لا يمكن نقل حركته؛ لأن حركات الحروف عنده عرض ملتبس بها ملازم لها^(١٤).

ونقل حركة عين الكلمة إذا كان العين حرفاً من أحرف العلة، إعلال اختص به الأجوف من كلم العربية، فقد ذكروا أنهم لم يجعلوا علة حذف لام الكلمة (الواو) من سَمُوْ أصل اسم، التقاء الساكنين الواو بعد نقل حركتها إلى الصحيح الساكن قبلها، والتنوين، وعلى هذا الحذف يكون قياسياً؛ لأن نقل الحركة من أحرف العلة حكم خاص بالأجوف، وسموْ ناقص^(١٥).

العلة في نقل الحركة هنا

لعلماء اللغة في ثقل الحركة على أحرف العلة مذهبان، فمنهم من يرى أن الحركة مهما كان نوعها (ضمة، أو كسرة، أو فتحة) فإن وجودها بعد أحرف العلة يسبب ثقلاً، سواء كان ما قبل أحرف العلة متحرراً، أو ساكناً؛ إذ ذكر علماء الصرف أن علة نقل الحركة من أحرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها،

١٣- ينظر: شرح الأشموني: ٤/ ٤٤٩، وابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين المصري (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٦)، المركز العربي للثقافة والعلوم، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٦٦م، ص: ٣/ ٣٤٢، والعيني، بدر الدين محمد بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)، شرح المراح في التصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م، ص: ٢١٦، وشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، وشمس الدين، أحمد بن سليمان ابن كمال باشا، شرح المراح لهما، ص: ١٢٦.

١٤- يُنظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ص: ١/ ٧٦.

١٥- ينظر: حل المعقود من نظم المقصود: ٣، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٧.

هو ثقل الحركة على هذه الأحرف، وليست الحركات كلها ثقيلة، فالفتحة خفيفة، ولكنها محمولة في النقل على أختيها (الضمة والكسرة)؛ ليكون الباب مطرداً، قال الصَّبَّان معلقاً على قول الأشموني: (لاستثقالها على حرف العلة): «قوله: (لاستثقالها الخ) أي: إذا كانت الحركة ضمة، أو كسرةً، فإن كانت فتحةً فنقلها حملاً على أختيها، وطرداً للباب، وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو في نحو: دَلُو، وظَبِي، فتنقلا إلى الساكن قبلهما؛ لأن حركة الإعراب منتقلة لا لازمة؛ ولأنها دالة على معنى، فكانت قوية»^(١٦).

وَجَاءَ الثقل من كون الحركات أبعاض أحرف العلة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو؛ أي: إن الألف والواو والياء، ما هي إلا حركات طويلة^(١٧).

وقد حاول علماءنا تحديد نسبة الحركات من أحرف المدِّ، ولم يكتفوا بوصف الحركة، بأنها مُصَوِّت قصير، ووصف حرف المدِّ بأنه مصوت طويل، فنجدهم يذكرون رأيين في مقدار نسبة الحركة من أحرف المدِّ، الأول: أنها ثلث حرف المدِّ، والثاني: أنها نصفه^(١٨).

وهذا ما أيده علماء الأصوات المحدثون، يقول الدكتور سلمان العاني: «إن الحركات الطويلة تبدو ضعف طول الحركة القصيرة»^(١٩).

١٦- الصبان الشافعي، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، ص: ٤٤٩ / ٤.

١٧- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط (١)، مطبعة الباب الحلبي، ١٩٥٤م، ص: ١٩ / ١ - ٢٠.

١٨- ينظر: علي بن سلطان القاري (ت ١٠١٤هـ)، المنح الفكرية على متن الجزرية، المطبعة الميمنية بمصر، ١٣٢٢هـ، ص: ٥٠، وينظر: غانم قدوري الحمد (دكتور)، ط (١)، دار عمار، الأردن، ٢٠٠٤م، ص: ١٥٥.

١٩- الدكتور: سلمان العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة: د. ياسر الملاح، جدة، ١٩٨٣م، ص: ٣٨، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥٦.

فقد نشأ الثقل من كون حرفي المدّ (الواو، والياء) بمقدار حركتين، والحركة التي بعده ستكون ثلاث حركات، واجتماع الحركات يؤدي إلى حدوث الثقل في الكلمة؛ إذ ليس الثقل مخصوصاً بالحروف الصحيحة، بابتعاد مخارجها، أو تقاربها، قال السكاكي: «ومن أوصاف الكلمة أن تكون مبنية من حركات خفيفة؛ ليخف النطق بها، وهذا الوصف يترتب على ما قبله من تأليف الكلمة، ولهذا إذا توالى حركتان خفيفتان في كلمة واحدة لم تستثقل، وبخلاف ذلك الحركات الثقيلة، فإنه إذا توالى منها حركتان في كلمة واحدة استثقلت، ومن أجل ذلك استثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء؛ لأن الضمة من جنس الواو، والكسرة من جنس الياء، فتكون عند ذلك كأنها حركتان ثقيلتان»^(٢٠).

وقال الرازي: «وثالثها: أن كل واو انضمت وكانت ضممتها لازمة، فإنها تبدل على الاطراد همزة أولاً وحشواً، ومن ذلك أن تقول: صلى القوم إحداناً، وهذه أجوه حسان وأدور في جمع دار، والسبب فيه أن الضمة من جنس الواو، فالجمع بينهما يجري مجرى جمع المثلين فيكون ثقيلاً؛ ولهذا السبب كان كسر الياء ثقيلاً»^(٢١).

وقد قرر علماء الأصوات أن الحركات ما هي إلا أصوات انطلاقية، أي: إن الهواء يخرج معها منطلقاً من غير أن يعترضه شيء، فهي تخرج من الفم، بعيداً عن الحنجرة والحلق، واللهة^(٢٢)، ولما كانت أحرف المدّ بمقدار حركتين في النطق، فإن هذا يؤدي إلى الثقل في نطقها عند القدماء، أما المحدثون من علماء الأصوات فيرون أن العربية، كما أنها لا تجمع بين صامتين متواليتين من غير حركة

٢٠- أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٩٩٥م، ص: ١/ ١٩٣ - ١٩٤.

٢١- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الشافعي (ت ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص: ٣٠ / ٢٣٧.

٢٢- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٢، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ١٣٧ - ١٣٨.

تفصل بينهما، وهو ما يسمونه اجتماع ساكنين، فإنها كذلك لا تجمع بين حركتين متواليتين؛ لأن اجتماع حركتين مما يؤدي إلى إضعاف النظام المقطعي للكلمة.

قال الدكتور عبد الصبور شاهين: «وإنما كان توالي الأصوات الانطلاقية مضعفًا للنظام المقطعي؛ لأن الحركات صوت انطلاقي يمكن أن ينتهي به المقطع في الكلام المتصل، فإذا وليها في نفس الكلمة عدة أصوات انطلاقية أخرى ابتداءً من المقطع التالي لم تتكون لدينا صورة مقطعية لسبيين:

١- أن الأساس العضوي للتقسيم المقطعي يعتمد على عدد ما يتضمن الحدث النطقي من دفعات هوائية تنتج بتأثير ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين، ضغطًا يتفاوت من جزء معين من أجزاء الحدث إلى جزء آخر، وبدون هذا التفاوت يصعب معرفة بداية المقطع، ونهايته.

٢- أن المقطع مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمةً، ومن المعلوم أن الصوامت تمثل دائمًا القواعد، وأن الحركات تمثل دائمًا القمم، من حيث كانت أعلى الأصوات في درجة الإسماع، فتتابع الأصوات الانطلاقية على هذه الصورة لا يشكل المقطع، وهو لذلك يضعف من تركيب عناصر الكلام»^(٢٣).

وكذلك فإن ثقل الحركة على أحرف العلة، مبني على أنها حركات طويلة، أو أنصاف الحركات، وإذا وقعت الحركة على أحرف العلة، فإن هذا سيؤدي إلى تكوّن ذائب مزدوج في العربية، والعربية ليس فيها ذائب مزدوج، خلافًا للدكتور عبد الصبور شاهين^(٢٤)، والمزدوج: «تتابع مباشر لصوتي علة (أي:

٢٣- المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٤-١٧٥.

٢٤- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٥٠، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥٠.

صوتين ذائبين)، يوجدان في مقطع واحد^(٢٥)، وقال فندريس عن المزدوج: «هو الجمع بين حركتين في مقطع واحد»^(٢٦)، ومن المستحيل أن تجمع العربية بين حركتين في كلمة واحدة، كما يستحيل وقوعهما في أول الكلمة^(٢٧).

وقد أنكر الدكتور كمال محمد بشر وجود المزدوج في العربية بقوله: «وقد وَهَمَ بعض الدارسين، فظن أن الواو، والياء في (حوض، وبيت) جزآن من حركة مركبة، وهو وهم خاطئ ولا شك؛ إذ الحركة وحدة واحدة، والموجود في (حوض، وبيت) ليس وحدة واحدة، وإنما هناك وحدتان مستقلتان هما الفتحة + الواو في (حوض)، والفتحة + الياء في بيت»^(٢٨).

ومنهم من يرى أن الحركة مهما كان نوعها (ضمة، أو كسرة، أو فتحة) فإن وجودها بعد أحرف العلة يسبب ثقلاً، شرط أن يكون ما قبل أحرف العلة متحركاً، فإن كان ساكناً فلا ثقل، قال المبرد: «الواو والياء، إذا سكن ما قبل كل واحد منهما جرياً مجرى غير المعتل، نحو: دلو، وظبي»^(٢٩).

وانعدام ثقل الحركة على أحرف العلة، إذا كان ما قبله ساكناً، مخصوصٌ بالأسماء، أما الأفعال فالحركة على أحرف العلة ثقيلة، وإن كان ما قبلها ساكناً؛ لأن الفعل أثقل من الاسم؛ لأن الفعل يدلُّ على الحدث، والزمان، والنسبة إلى فاعل مجهول، أو يكون ثقل الحركة على أحرف العلة، إذا كانت لازمة؛ إذ هي حركة بنية، بخلاف (دلو، وظبي)، فإن الضمة فيه لم تستثقل على الواو؛ لأنها حركة

٢٥- ماريو باي، أسس علم اللغة، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، ط (٢)، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣م، ص: ٨٠، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٤٩.

٢٦- فندريس، اللغة، ترجمة: الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م، ص: ٥٤.

٢٧- كمال بشر (دكتور)، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص: ١٦٦.

٢٨- علم الأصوات: ١٦٧، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥٠-١٥١.

٢٩- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٦هـ)، لمقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ص: ٢٤٩/٤.

إعراب عارضة بعروض عامل الرفع^(٣٠)، والله أعلم.

وحقيقة ثقل الحركة على الواو، والياء يأتي من طبيعة صوتيهما؛ لأنهما يستعملان في العربية استعمالاً مزدوجاً، فقد يُعدان صوتين صامتين، لكنهما ضعيفان عن باقي الصوامت؛ لأن لها شبيهاً بالأصوات الذائبة، «وكان الأصواتيون المحدثون على حق حين وصفوهما، بأنهما أنصاف الحركات (أو أنصاف الذوائب)، أو أنهما أشباه أصوات اللين (أي: الذوائب، أو المصوتات)»^(٣١).

ووجه الشبه بين الواو، والياء (أنصاف الحركات)، وبين الأصوات الصامتة هو قلة وضوحها في السمع؛ لأنها لو كانت حركات خالصةً لكانت أكثر وضوحاً من الصامتة، فمن مميزات الحركات الواضحة السمعي^(٣٢).

والواو، والياء أنصاف الحركات تعامل معاملة الحركات، على عكس أحرف الذلاقة (يجمعها قولنا: مر بنفل)؛ لزيادة الشبه بينهما أكثر من أحرف الذلاقة التي تسمى كذلك بـ (أشباه الحركات)، قال الدكتور كمال بشر عن الواو، والياء أنصاف الحركات: «والحقيقة أن هذه الأصوات من حيث النطق الصريف^(٣٣) تقترب من الحركات في صفاتها، ولكنها في التركيب الصوتي للغة تسلك مسلك الأصوات الصامتة، ومن هناك كانت تسميتها بأنصاف الحركات، وهذه الأصوات أقرب إلى الحركات من تلك الأصوات التي سميناها سابقاً بأشباه الحركات»^(٣٤).

ووصف الدكتور هنري فليش الواو، والياء المتبوعتين بمصوت، بالصامت

٣٠- ينظر: الدسوقي، محمد عرفه (ت ١٢٣٠هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق: محمد عليش، دار الفكر، بيروت، ص: ٧/١، وأبو العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج (كان حياً ١٢٦٩هـ)، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، ص: ٣٤٣/٢.

٣١- المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥١.

٣٢- ينظر: علم الأصوات: ٣٦٨.

٣٣- بكسر الصاد وسكون الراء، بمعنى الخالص.

٣٤- علم الأصوات: ٣٦٨.

الضعيف؛ لذلك ثقلت عليه الحركات، بقوله: «والكراهة الثانية: كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه، كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، (وكذلك الواو مع الكسرة)، هذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة، عند إبدال الواو والياء همزة...»^(٣٥).

وفسر هنري فليش حقيقة الثقل، والتكلف بنطق الكسرة على الواو، أو الضمة على الياء، لكنه لم يجد تفسيراً لتكلف نطق الضمة على الواو، أو الكسرة على الياء، بقوله: «عندما تلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أن ترى نوعاً من تكلف النطق، وثقله، فلكي ننطق بالواو تستدير الشفتان، ولكي ننطق بالكسرة يحدث العكس فتتفرجان، أما في حالة الواو، والضمة (وُ)، أو الياء والكسرة (ي)، فلسنا ندري، على الأقل بوساطة عاداتنا اللغوية، نوع المشقة النطقية التي يُمكن أن تنجم في نطقها، وقد اعتدَّ النحاة العرب تتابع هذا النوع ثقيلًا»^(٣٦).

في حين أن وقوع الضمة على الياء، أو الكسرة على الواو عند علماء العربية ثقيل، لكنه لا يعدُّ بثقل الضمة التي على الواو، أو الكسرة التي على الياء، وفسروا مجيء اسم المفعول من الأجوف اليائي على أصله من غير إعلال عند بني تميم، بأنهم لا يكرهون من الضمة على الياء ما يكرهون منها على الواو، فيقال: «مَدُوْفٌ، جاءَ على الأَصْلِ، وهي تَمِيمِيَّةٌ، قال: وَالْمَسْكُ فِي عَنَبِهِ مَدُوْفٌ، أَي: مَبْلُولٌ، أَوْ مَسْحُوقٌ، قال الجَوْهَرِيُّ: وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ سِوَى ثَوْبٍ مَصُوْنٍ، وهما نَادِرَانِ، وَالْكَلامُ مَدُوْفٌ وَمَصُوْنٌ، وَذَلِكَ؛ لِثَقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ، وَالْيَاءِ أَقْوَى عَلَى احْتِمَالِهَا مِنْهَا، فَلهذا جاءَ ما كانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ بِالْتَمَامِ»^(٣٧).

٣٥- هنري فليش، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب: د. عبد الصبور شاهين، ط (٢)، دار المشرق، بيروت، ص: ٤٧.

٣٦- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: ٢٠٤.

٣٧- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: ط (١)، مصر، ١٣٠٦هـ، ص: ٢٣ / ٣١٠.

ولا يخفى ثقل الضمة على الواو، والكسرة على الياء؛ لأنه سيؤدي إلى تتابع ثلاث حركات ثقيلة، فالواو بضميتين وما بعدها ضمة، وكذلك الياء بكسرتين وما بعدها كسرة، حتى إن علماءنا يعدون الضمة على الواو، والكسرة على الياء «أثقل من اجتماع همزتين، وإن امتحنت ذلك وجدته كذلك»^(٣٨)، والله أعلم.

وما قرّره فليش هو ما ذهب إليه علماءنا عينه، بذكرهم ثقل الحركة على الواو، والياء؛ لأنهما ضعيفان، فقد ذكروا أن ما كان من الأسماء على وزن (فَعْل) معتل العين، لا يجمع في التكسير على (أفْعَل) قياساً؛ لثقل الحركة على أحرف العلة^(٣٩)، حتى إنهم لثقل الحركة يبدلون حرف العلة همزة، كما في ثوب، يجمع على أَثُوب، قال الزبيدي: «أَثُوبٌ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَهْمِزُهُ فَيَقُولُ: (أَثُوبٌ)؛ لِاسْتِنْقَالِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ، وَالْهَمْزَةُ أَقْوَى عَلَى أَحْتِمَالِهَا مِنْهَا، وَكَذَلِكَ دَارٌ وَأَذُورٌ، وَسَاقٌ وَأَسْوِيقٌ، وَجَمِيعٌ مَا جَاءَ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ»^(٤٠).

مواضع نقل حركة المعتل في البنية العربية

المواضع التي تُنقل فيها حركة أحرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها^(٤١)، هي:

الأول: أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعلٍ مجرد، أو مزيد، مع مراعاة شروط نقل الحركة السابقة، فمن ذلك:

بناء الماضي الأجوف للمفعول

نحو: (قيل)، أصلها: قول، على فَعِل، ثم نقلت حركة الواو إلى القاف، بعد

٣٨- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط (٢)، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ، ص: ١/ ١٣٨.

٣٩- ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٣٤٨، وشرح الأشموني: ٤/ ١٧٢- ١٧٣.

٤٠- تاج العروس: ٢/ ١٠٩.

٤١- ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٣٤٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠/ ٥١٥٩.

سلب حركتها؛ لأنه أولى بالحركة منها؛ لأنها لا تقوى على حمل الحركة؛ لضعفها؛ لأنها أحرف تتولد من الحركات^(٤٢)، فانقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ونحوه: صان، إذا بني للمفعول أعل بالنقل، أصله: صُون، مبني للمفعول، نقلت حركة الواو إلى الفاء بعد سلب حركتها، فصارت صُون، وقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها^(٤٣).

ويبدو أن العلة في نقل حركة الياء هنا هو استئصال الحركة على حرفي (الواو، والياء)، وللتخلص من هذا الثقل نقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركته، والله أعلم.

أما عند المحدثين من علماء الأصوات فهو حذف المقطع الحركي (و + —)؛ لأن هذا المقطع مكروه في اللغة العربية، وعوض عنه طول في المقطع الأول للكلمة: (ق + — / و + — / ل + —)، حذف المقطع الثاني وهو الحركي لثقله، وعوض طول المقطع الأول بمدِّ قمة المقطع الأول، فتكون: قُول، وهذا التعليل ينطبق على لغة من لغات ثلاث هذه أضعفها^(٤٤).

أما عند الدكتور فوزي الشايب فإن ما حصل بعد بناء الكلمة للمفعول أن وقع الواو، أو الياء بين حركتين، وهذا البناء مما يضعف الواو والياء، لذلك حذف الياء^(٤٥)، وبعد حذفها التقت الحركتان (الضمة، والكسرة)، فتشكلت منهما حركة طويلة، فغلبت الكسرة على الضمة؛ لأن الكسرة أخف من الضمة، فصارت: قِيل، وهذه هي اللغة الفصحى التي وردت عن العرب، وقد ورد عن

٤٢ - ينظر: شرح المراح لديكنفوز: ١٢٦.

٤٣ - ينظر: التفتازاني، مسعود بن عمر سعد الدين (ت ٧٩٣هـ)، شرح السعد على مختصر التصريف العزي، شرح وتحقيق: الدكتور: عبد العال سالم مكرم، ط (١)، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣م، ص: ١٢١.

٤٤ - ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٩٤.

٤٥ - ينظر: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: ٤١ - ٤٢، و

بعض العرب: تغليب الضمة على الكسرة، فقالوا: بوع، وهذه لغة ضعيفة^(٤٦)، والله أعلم.

قال الدكتور فوزي الشايب: «وبعد سقوط شبه الحركة، فإن كانت الحركتان متماثلتين، اجتمعتا فتشكلت منهما حركة طويلة، وبذلك نحصل على (قال، وباع)، أما إذا كانت الحركتان مختلفتين، فإنه لا سبيل إلى إدماجهما في حركة واحدة، ولا سبيل إلى تتابعهما، قال بروكلمان: «من غير الممكن في اللغات السامية التقاء حركتين التقاءً مباشراً»، ولهذا فإذا كانتا مختلفتين، فإن القاعدة في العربية أن الحركة التالية لشبه الحركة تسقط هي الأخرى، ويعوض عنها بمدّ حركة المقطع الأول»^(٤٧).

مضارع الأجوف اليائي والواوي سواء أكان مبنياً للفاعل، أم للمفعول

نحو: يقول، ويبيع، أصلهما: يَقُول، وَيَبِيع، نقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها؛ لأنه أولى بالحركة منها؛ لأنها لا تقوى على حمل الحركة، فتكون: يقول، ويبيع^(٤٨).

وأما المبني للمفعول، فنحو: يَصُون، يَصْبِح: يُصَوِّن، تنقل حركة المعتل إلى الصحيح الساكن قبله، فتصبح: يُصَوِّن، وتقلب الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصارت: يُصَان^(٤٩).

فالعلة في نقل الحركة من الواو والياء إلى ما قبلهما هي ثقل الحركات على أحرف العلة.

- ٤٦- ينظر: حسام سعيد النعيمي (دكتور)، أبحاث في أصوات العربية، ط (١)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٨م، ص: ٢٠-٢١، و ص: ٢٥.
- ٤٧- فوزي حسن الشايب (دكتور)، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، ص: ٥٨.
- ٤٨- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٢٢.
- ٤٩- ينظر: القطف التنظيف: ١٢٣.

أما عند المحدثين فليس هناك نقل للحركة كما يرى القدماء، وحقيقة ما يحصل في المضارع الأجوف هو أنه تجتمع أربعة مقاطع قصيرة في الكلمة الواحدة، وهذا لا تجيزه العربية، لذلك يضطرون إلى حذف إحدى قمم المقاطع فيتشكل مقطع قصير مغلق (ص + م + ص)، مع مقطعين قصيرين، وهذا مقبول في العربية، فالفعلان (يقول، ويبيع) مضارعان، وهما مأخوذان من الماضي بزيادة حرف المضارعة (الياء)، فالماضي: (قَوْل، وبيع) وعند إضافة حرف المضارعة، يصبحان: (يَقُولُ، وَيَبِيعُ) وهو مكون من أربعة مقاطع قصيرة، وهو مرفوض كما مرَّ، وكذلك وقعت الواو، والياء فيهما بين حركتين فضعفاً لذلك، وقد عبَّرَ عنه القدماء بقولهم: كراهة توالي أربعة متحركات في الكلمة الواحدة، أو فيما هو كالكلمة الواحدة^(٥٠).

قال الدكتور فوزي الشايب: «وأما الإعلال بالنقل فقط، والذي يمثلون له عادة بـ (يقول، ويبيع) ونظائرها، فهذان يعتقد القدماء أن أصلهما: يَقُولُ، وَيَبِيعُ، ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله، وبقيت العين على حالها، والقول بأن الأصل في هذين الفعلين ونظائرها هو سكون الفاء مرفوض، والقول بنقل الحركة من أصل لآخر مرفوض أيضاً، وما قلناه عن الأفعال السابقة نقوله هنا، أي: إن الأصل فيها تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وقعت فيهما الياء والواو بين حركتين فضعف مركزهما، فسقطتا، فتشكل من الحركتين اللتين تكتنفانها حركة طويلة، فمن يَقُولُ إلى يَقُول، ومن يَبِيعُ إلى يَبِيع»^(٥١).

ومما يرد على ما ذهب إليه الدكتور فوزي الشايب مجيء القاف مضمومًا، مع أنه في الماضي مفتوح، فلو كان كما يرى لكان القاف مفتوحًا أيضًا، وإلا فما

٥٠ - ينظر: ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨ م. مطبوع مع حاشية الخضري، ص: ١/ ٣٧٣.

٥١ - من مظاهر المعيارية في الصرف العربي: ٨٩ - ٩٠.

الذي جعله مضمومًا، إن لم يقل بما قال به القدماء من علماء الصرف العربي؟، والله أعلم.

مزيد الثلاثي الأجوف بالهمزة، ومضارعه، نحو: أجاب، يُجيب، إجابةً

أصلها: أجوب، نقلت حركة المعتل (الواو) إلى الصحيح الساكن قبلها، فصارت: أجوب، وقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فصارت: أجاب، وفي المضارع قلب الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، أما (إجابةً)، فأصلها: إجوابًا، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبت ألفًا كما في الفعل، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وعوّضت عنها تاء في الآخر^(٥٢).

أما عند المحدثين فإن التغييرات التي حدثت هنا لا تعدو ما سبق في يقول، ويبيع؛ إذ (أجاب)، فعل ماضٍ مزيد على الثلاثي بالهمزة للتعدية، وعند زيادتها، صار في الكلمة أربعة مقاطعٍ قصيرة، وهو مرفوض، أي: إن الأصل: جوب، وعند إضافة الهمزة، صار: أجوب، فالتقت أربعة مقاطعٍ قصيرة، وكذلك وقعت الواو بين حركتين، وهذا سبب ضعفها وحذفها، والتقت حركتان من جنس واحد فتشكل منها صائت طويل^(٥٣)، والله أعلم.

المزيد بالهمزة، والسين والتاء، نحو: استقام، يستقيم، استقامةً.

نحو: نستعين، أصله: نستعون، نقلت حركة الواو إلى العين وقلبت ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فالحركة المنقولة من حرف العلة لا تجانس حرف العلة؛ لهذا قلب حرف العلة إلى حرف يجانس حركته، وهو الياء، والمصدر: استعانة، أصله: استعوانًا، نقلت حركة الواو إلى العين، فلما انفتح ما قبلها، وهي في نية الحركة انقلبت ألفًا فوجب حذف أحد الألفين الساكنين، فقليل: حذفت الأولى؛

٥٢ - ينظر: شرح مختصر العزي: ١٢٦، والقطف النظيف: ١٢٦.

٥٣ - ينظر: فوزي حسن الشايب (دكتور)، من مظاهر المعيارية في الصرف العربي، ص: ٨٧.

لأن الثانية مجلوبة لمعنى فهي أولى بالبقاء، وقيل: حذفت الثانية؛ لأن الأولى أصلية، فهي أولى بالبقاء، ثم لزم الهاء عوضاً من المحذوف^(٥٤).

وإذا بنيت (أفعل، واستفعل، وانفعل، وافتعل) للمفعول يحصل إعلال بالنقل أيضاً، نحو: أُجِيب، ويُجَاب، وأُسْتَقِيم، ويُسْتَقَام، فأصل (أجيب)، أَجُوب، ضمنا الحرف الأول، وكسرنا الحرف ما قبل الأخير، فصارت: أَجُوب، ونقلنا حركة الواو إلى الجيم؛ لأن الحرف الصحيح أولى بالحركة من المعتل، ولثقل الحركة على الواو، فصارت: أَجُوب، وقلبت الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصارت: أُجِيب، وأما (يُجَاب) فأصلها: (يُجُوب)، وعند بنائها للمفعول، نضم الأول، ونفتح ما قبل الحرف الأخير، فتكون: يُجُوب، ونقل حركة الواو إلى الجيم؛ لأنه أولى منه بالحركة، ونقلب الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاحها الآن، فصارت: يُجَاب، أما (أُسْتَقِيم) فأصلها: (أُسْتَقُوم)، وعند بنائها للمفعول، تصبح: (أُسْتَقُوم) نقلت حركة الواو إلى القاف؛ لأنه أولى بالحركة من المعتل، وقلبنا الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصارت: أُسْتَقِيم، أما مضارعه (يُسْتَقَام)، فأصله: (يُسْتَقُوم) وعند بنائه للمفعول صار: يُسْتَقُوم، نقلنا حركة الواو إلى القاف، وقلبنا الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في الحال، فصارت: يُسْتَقَام.

و(انقيد)، مبني للمفعول، أصله: انقود، وعند بنائه للمفعول يضم أوله، وثالته، ويكسر ما قبل آخره، فيصبح: أنقود، نقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركته، وقلب الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت: انقيد، بكسر همزة الوصل؛ لأنها تابعة لحركة الحرف الثالث.

و(اختير)، مبني للمفعول، أصله: اختير، وعند بنائه للمفعول يضم أوله،

٥٤- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٢٨، وينظر: القطف النظيف: ١٢٦.

وثالثه، ويكسر ما قبل آخره، فيصبح: اُخْتِيرَ، نقلت حركة الياء إلى التاء بعد سلب حركته، فصارت: اِخْتِيرَ، بكسر همزة الوصل؛ لأنها تابعة لحركة الحرف الثالث^(٥٥).

وما حصل عند المحدثين في (انقاد، واختار) عند بنائهما للمفعول، هو وقوع الواو، والياء بين مصوتين، وهذه الحال تضعفهما، مما يؤدي إلى حذفهما، فيلتقي بعد حذفهما مصوتان مختلفان (الضمة، والكسرة)، فتغلب الكسرة على الضمة؛ لخفة الكسرة قياساً مع الضمة، وتمدُّ الكسرة مشكِّلةً حرف المد (الياء)^(٥٦)، والله أعلم.

أما في حالتي (أجاب، واستقام) فإن الواو والياء لم تقعا بين مصوتين ليضعفا فيحذفان، أو يُسْقَطَا، وأن ما حصل معهما هو وجود المزدوج الحركي، وهذا ما تكرهه العربية، لذلك تتخلص منه؛ لأنه لا يمكن أن يتكون المقطع من حركات (قمم)؛ إذ لا بد في المقطع من وجود قاعدة وقمة في أبسط أنواعه، «لذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج»^(٥٧)، ففي (أجوب) يتكون لدينا مقطع حركي وهو الثاني (و + —)، فنسقط العنصر الذي يسبب حدوث هذا النوع من المقاطع، هو هنا الواو، وتمدُّ الكسرة لتكون حركة طويلة، فتصبح: أُجِيبَ، ومثله: اسْتَقْوِمَ يُسْتَقْوِمُ.

ومما يرد على الدكتور عبد الصبور شاهين هنا أن الواو ليست حركة طويلة، وإنما هي شبه حركة، ولكنها تعامل في المقطع معاملة الصامت، كما نصُّوا على ذلك، قال الدكتور غانم قدوري الحمد وهو يتحدث عن وجود المزدوج في العربية: «ومن ثمَّ فالراجح لدينا في هذه القضية أن العربية لا تعرف الذوائب المزدوجة، وأن الواو والياء يرمزان إلى صوتين جامدين إذا سُبِقَا بحركة، أو تلتهما

٥٥ - ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٢٩، والقطف النظيف: ١٢٨ - ١٢٩.

٥٦ - ينظر: العربية الفصحى: ٤٠ - ٤١.

٥٧ - المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٣.

حركة، ويرمز ان إلى صوتين ذاتيين إذا كانا إشباعاً للضممة، أو الكسرة .

ولعلّ مما يؤيد ذلك، ويؤكدّه هو النظام المقطعي للكلمة العربية، والبناء الصرفي لها، فنجد ما سماه بعضهم بالمزدوج يقع موقع الصوت الجامد مع حركة تسبقه، أو تتبعه، فكلمة (وَعَدَ) تتساوى مقاطعها مع كلمة (كَتَبَ)، وأن (وَ) = (كـ).....، والبناء الصرفي لهذه الكلمات، وما يشبهها يقتضي اعتبار الواو، والياء فيها صوتين جامدين، حتى يتسق بناؤها المقطعي، ويستقيم وزنها الصرفي»^(٥٨).

والذي يبدو لي أن ما حدث هو ضعف الواو، كما عبّر عنه هنري فليش، حتى وإن لم تقع بين مصوتين كما هنا؛ لأن ضعف الواو والياء فيما يبدو لا يختص بوقوعه بين مصوتين، بل يضعفان إذا وليتهما حركة، وهذا ما ذهب إليه علماءنا القدامى، من أن الضمة والكسرة إذا وقعت بعد الواو، أو الياء فإن هذا يؤدي إلى الثقل، فاقتضت العربية التخلص من هذا الثقل، أو الضعف، بإسقاط الواو وإشباع الحركة التي بعده فتصبح كسرةً طويلةً، والله أعلم.

فعل الأمر من الأجوف المزيد، نحو: أجب، واستقم.

أصله: أجوب، نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها، وحذفت الواو؛ لدفع التقاء الساكنين، أو نقول: أصله: تُجيب بعد الإعلال، (أي: الأصل القريب)، وهو (تُجيب) حذف حرف المضارعة (التاء) فعادت الهمزة الزائدة، فصار: أجب، وحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، والله أعلم.

وأما (استقم)، فأصله: تستقوم، نقلت حركة الواو كما مرّ، وقلبت ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصارت: تستقيم، ولبناء فعل الأمر منه نحذف حرف المضارعة، ونبني آخر الفعل على السكون، ونجلب همزة الوصل؛ للتوصل

للنطق بالساكن، فتصبح: استقيم، ونحذف الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فتصبح: استقيم^(٥٩).

أما التفسير الصوتي لإعلال (أجب، واستقم)، فإنه إسقاط العنصر الضعيف (الواو) المكسور في (أجوب، استقوم)، فأصبحت: أجب، واستقم؛ لأن الكسر سيقع بعد الجيم، والقاف.

الثاني: الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته، نحو: (مقام)، أصله: مَقوم - على مثال مذهب - فنقلت حركة الواو إلى القاف، وقلب الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فصارت: مقام، وهو يحتمل أن يكون مصدرًا ميميًا، أو اسم مكان، أو زمان، ونحوه: مآب، أصله: مأوب، بسكون الهمز، وفتح الواو فنقلت فتحة الواو إلى الهمزة، وقلب ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن.

ومما يشبه المضارع في وزنه دون زيادته: اسم الفاعل من الثلاثي المزيد الأجوف؛ إذ يعتل بما اعتل به مضارعه، نحو: مُجيب، ومستقيم.

فمجيب، أصله: مُجوب، نقلت كسرة الواو إلى الجيم، وقلب الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار: مجيب.

وأصل (مستقيم): مُستقوم، نقلت كسرة الواو إلى القاف، وقلب الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار: مستقيم^(٦٠).

وما حدث فيه حسب التحليل الصوتي الحديث هو إسقاط الواو الضعيف؛ لأنه متبوع بكسرة، ثم تشيع هذه الكسرة فتتحول إلى ياءٍ مدّية، والله أعلم.

٥٩ - ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٠، والقطف النظيف: ١٢٩.

٦٠ - ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٠.

الثالث: صيغة مفعول، وهي اسم المفعول من الثلاثي المجرد الأجوف، نحو: مقول، أصله: مقوول، نقلت ضمة الواو إلى القاف، وحذفت إحدى الواوين على الخلاف في المحذوف؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: مقول، ومثله: مصون، وزنه: مفعُل عند سيبويه، ومفعول عند الأخفش.

ومبيع، أصله: مبيوع، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها، فصارت: مبيوع، وحذف واو مفعول؛ لأجل التقاء الساكنين، فصار: مبيع، وكسر ما قبل الياء؛ لتصح الياء، فصار: مبيع، ومثله: مدين^(٦١).

أما تفسير التغييرات التي تطرأ على صيغة اسم المفعول من الأجوف عند المحدثين، فقد قال عنها الدكتور فوزي الشايب: «والأمر عندنا أيسر بكثير مما ذهب إليه النحاة التقليديون، فبالنسبة إلى الواوي (مقوول)، كل ما يحصل هو مجرد مخالفة^(٦٢) بين عنصري المزدوج الصاعد (و-) عن طريق إسقاط الصامت، فتتصل الضمة الطويلة، أو ما يسمى بواو مفعول بالفاء، فتصبح الصيغة (مقول) بوزن مفعول، وقد قدمنا أن نتيجة التخالف بين الأصوات قد تكون مجرد اختفاء الصوت فحسب.

أما بالنسبة إلى اليائي (مبيع)، وأصله (مبيوع)، فالذي يحصل أولاً هو عملية مماثلة بين الحركة، وشبه الحركة (يو) عن طريق تحويل الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة، فتتحول الكلمة بذلك من (مبيوع) بوزن (مفعول) إلى (مبييع) بوزن (مفعيل)، ثم بعد المماثلة تأتي عملية المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (ي-) بإسقاط الصامت، أي: الياء، فتتصل الكسرة الطويلة بالفاء، فتصبح الصيغة (مبييع)، بوزن: مفعيل^(٦٣).

٦١ - ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٣، والقطف النظيف: ١٣٤.

٦٢ - وحدوث المخالفة بسبب ضعف الواو المضمومة، والله أعلم.

٦٣ - تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٧٤.

أقول: ما الداعي إلى المماثلة بين الحركة وشبه الحركة (يو) في مبيوع؟، ألا يمكن أن نسقط الصامت (الياء)؛ لضعفه؛ لأنه متبوع بحركة حتى تكون القاعدة ماشية على وتيرة واحدة مع كل الألفاظ، فنقول: حذف الصامت (الياء) فصارت: مبيوع، ثم حولت الحركة الطويلة (الواو) إلى الياء (الحركة الطويلة)؛ لأن الياء أخف كما تقرر، وقد ورد عن تميم أنها تتم المفعول من الأجوف اليائي فيقولون: مديون، ومبيوع، ومخيوط.

قال السعد: «وبنو تميم يثبتون الياء، وفي بعض النسخ يتممون الياء دون الواو؛ لأنها أخف من الواو، فيقولون: مبيوع، كما يقولون: مضروب، وهذا قياس مطرد عندهم،

ولم يجئ ذلك من الواوي»^(٦٤).

كما أن النحاة أجازوا في مبيع: مبيوع، أي: من غير إبدال الواو بالياء، وهي لغة هذيل^(٦٥)، قال النحاس: «وأجاز النحويون: رمل مهول، وثوب مبيوع، بنوه على بوع الثوب، فأبدل من الياء واوًا، لضممة ما قبلها، وأنشد الفراء:

ألم تر أنّ الملكَ قد شُونََ وجهُهُ ونَبَعُ بلادِ اللَّهِ قد صارَ عَوْسَجَا

يريد شين^(٦٦)»^(٦٧).

الرابع: المصدر الموازن لـ (إفعال، أو استفعال)، نحو: إقامة، واستقامة،

٦٤ - شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٤ - ١٣٥، وينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٧٥.

٦٥ - ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد (ت ٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضيامن، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥م، ص: ٧٦٨ / ٢.

٦٦ - والشين خلاف الزين، والعرب تقول: وجه فلان زين، أي حسن ذو زين، ووجه الآخر شين، أي: قبيح ذو شين، ينظر: الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط (١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ص: ٢٨٥ / ١١.

٦٧ - النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط (٣)، عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ص: ٥٩ / ٥ - ٦٠.

أصلهما: إقوام، واستقوام، نقلت فتحة الواو إلى القاف، وقلب الواو ألفاً، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين؛ لالتقاء الساكنين، ثم يؤتى بالتاء عوضاً، فيقال: إقامة، واستقامة، والله أعلم.

نقل حركة حرف العلة إلى متحركٍ قبله، بعد سلب حركته

ومن ذلك: الفعل الناقص الواوي الماضي عند اتصاله بضمير الجمع، نحو: رضوا.

أصله: رضوا، لما كانت الضمة على الياء ثقيلةً نقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركته، وحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين الياء (لام الكلمة)، وضمير الجماعة (الواو)، فصارت: رضوا^(٦٨).

وأما (سروا)^(٦٩) فأصله: سرووا، «فإن شئت تحذف ضمة الواو؛ لثقلها عليها، فيلتقي ساكنان، فتحذف الواو الأولى، وإن شئت تنقل ضمة الواو الأولى إلى الراء بعد سلب حركتها، وتحذف الواو الأولى فيصير: (سروا)، وظاهر كلام المصنف فيما يأتي يدلُّ على الثاني، تأمل^(٧٠)».

والذي يبدو أن بقاء ضمة العين، أولى من أن تنقل ضمة اللام إلى العين؛ لأن ضمة العين أصلية في وجودها مع العين، أما ضمة اللام فهي ليست للعين أصالةً، وإنما هي للام، والحركة الداخلية، أولى من الخارجية، فالحركة المنقولة من اللام إلى العين تكون خارجية، مع عين الكلمة، في حين أن ضمة العين حركته الأصلية، ونحن لا نحتاج إلا أن تكون هناك ضمة قبل واو الضمير؛ لتناسبه، والله أعلم.

٦٨- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٣٨-١٣٩، و١٤١، والقطف النظيف: ١٤١.

٦٩- سرو: سخاء في مروءة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٧٠- الكيلاني، أبو الحسن علي بن هشام، شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٤٠هـ، ص: ٢٤.

أما ما حدث هنا عند المحدثين، فإسقاط العنصر الذي يسبب المزدوج الحركي (الواو في سرُوا، والياء في رضِوا)، وامتصت الحركة الطويلة الحركة القصيرة، فصار: سرِوا، ورضوا^(٧١).

المضارع الناقص الواوي مضموم العين

مثل (يغزو) عند إسناده إلى ضمير جماعة الذكور، نقول: يغزُون، وأصله: يَغزُوون، «فإن شئت تحذف ضمة الواو؛ لثقلها عليها، فيلتقي ساكنان، فتحذف الواو الأولى، وإن شئت تنقل ضمة الواو الأولى إلى الزاي بعد سلب حركتها، وتحذف الواو الأولى»^(٧٢).

والأولى عدم نقل الحركة كما مرَّ، والله أعلم.

وكلام السعد يدلُّ على عدم نقل الضمة من لام الكلمة إذا كان عين الكلمة مضمومًا، كما في سرُوا؛ لأن نقلها يلزم منه تحصيل الحاصل، وهو ضم ما قبل واو الضمير^(٧٣)، والله أعلم.

أما عند المحدثين فجل ما يحصل هنا هو إسقاط الواو، أو الياء؛ لأنها وقعت بين مصوتين، ثم يأتي الضمير الحركي (الواو) ضمير جماعة الذكور العاقلين الغائبين، وما هو إلا حركة طويلة، فمثلا مقاطع: يغزُوون، قبل التغيير هي:

(ص+ح+ص / ص+ح / ص+ح+ص / ص+ح+ص / ص+ح+ص)، أما مقاطعها بعد التغيير

فهي: يغزون

(ص+ح+ص / ص+ح / ص+ح+ص).

٧١- ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٢.

٧٢- شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٢٤.

٧٣- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٤٠، وتدرج الأداني: ١٦٣.

قال الدكتور فوزي الشايب: «والأمر في الحقيقة أيسر بكثير مما ذهب إليه القدماء، والمتأخرون والتقليديون عموماً، أما بالنسبة لـ (يدعُونَ)، فكل ما حصل أن سقط شبه الحركة؛ لوقوعه بين حركتين، وامتصت الضمة القصيرة، ضمة العين، الضمة الطويلة، ضمير الجماعة الحركي، فأصبح الفعل من ثَمَّ: (يدعُونَ)، بوزن يفعون»^(٧٤).

الفعل المضارع من الناقص مكسور العين، نحو يرمي عند إسناده إلى جماعة الذكور

يرْمُونُ، أصله: يرْمِيُونُ، نقلت حركة اللام إلى العين بعد سلب حركته؛ لثقل الضمة على الياء، وحذفت اللام؛ لالتقاء الساكنين، فصارت: يرْمُونُ، قال الكيلاني: «وتحذف لام الفعل من فعل جماعة الذكور في الخطاب، والغيبة، نحو: تغزُونُ، ويرْمُونُ، ويرضُونُ، والأصل: تغزُؤُونُ، ويرْمِيُونُ، ويرضِيُونُ، ففي الأولين تُنقل حركة الواو، والياء إلى ما قبلها، بعد سلب حركته، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، وفي الثالث قلبت الياء؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين»^(٧٥).

وقال الدكتور فوزي الشايب عن الناقص اليائي (يرْمِيُونُ): «حصلت فيه مماثلة أولاً بين الحركات، حيث ماثلت حركة العين حركة اللام، التي هي الضمة الطويلة التي تمثل ضمير الجماعة الحركي، وبذلك أصبح الفعل (يرْمِيُونُ) بوزن (يفعلون)، وترجع هذه المماثلة في الحقيقة إلى تأثير حركة المقطع المنبور (يو) هنا، قال بروكلمان: «وفي كل اللهجات الحديثة، وكذلك النطق الحالي للعربية القديمة أيضاً، تتجه كل حركات الكلمة الواحدة في النغمة نحو حركة المقطع المنبور نبراً رئيسياً»، ومعروف تماماً أن مبدأ الانسجام الحركي ناشئ عن الميل الطبيعي تجاه

٧٤- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٤، وينظر: أبحاث في أصوات العربية: ٣١ - ٣٢.
٧٥- شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٢٥، وينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٤٥.

الاقتصاد في الجهد العضلي .

وبعد عملية المماثلة بين الحركات، تحصل عملية مخالفة بين الحركات وأشباه الحركات، وذلك بإسقاط شبه الحركة، أي: (الياء) لام الكلمة، فتتضم الحركات المتماثلة، أو يمتصّ ضمة العين الجديدة ضمير الجماعة الحركي، فيصبح الفعل (يرمون)، بوزن يفعون^(٧٦).

إسناد الناقص مضموم العين، إلى ضمير المخاطبة المؤنثة، نحو: تغزين

أصله: تغزوين، نقلت كسرة لام الكلمة (الواو) إلى ما قبلها، بعد سلب حركته، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فصارت: تغزين في خطاب المفردة المؤنثة^(٧٧).

أما التفسير الصوتي الحديث لـ (تغزوين)، فإن ما حصل هو إسقاط العنصر الذي يسبب المزدوج الحركي (الواو)، بعد المماثلة بين الحركات، أي: بقلب ضمة عين الفعل (الزاي) إلى كسرة؛ لتحصل المماثلة، ثم تندمج الحركتان (القصيرة، والطويلة) في حركة واحدة، عن طريق امتصاص الكسرة الطويلة للقصيرة، فيصبح الفعل: (تغزين)^(٧٨)، والله أعلم.

أما إن كان مكسور العين وأسند إلى ضمير المخاطبة، نحو: (ترمين)، وأصله: (ترمين) فإن ما يحصل هو المخالفة بإسقاط شبه الحركة (الياء) مع حركته، (أي: قاعدة المقطع مع قمته)، فتمتص الكسرة الطويلة (أي: ضمير الفاعلة) الكسرة القصيرة، فيصبح الفعل: ترمين^(٧٩).

٧٦- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٤ - ٦٥.

٧٧- ينظر: شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٢٥، وشرح السعد على تصريف العزي: ١٤٤.

٧٨- ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٥.

٧٩- المرجع نفسه، ص: ٦٥.

اسم الفاعل من الناقص عند جمعه جمع مذكر سالماً، نحو: غازون، ورامون، وراضون

أصل غازون: غازوون (أصل بعيد) قلبت الواو الأولى (لام الكلمة) ياءً؛ لوقوعها رابعةً مسبوقاً بكسرة، فصار: غازيُون، ثم نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها؛ لثقل الضمة على الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: غازُون.

وأصل: رامون: رامِيُون، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها؛ لثقل الضمة على الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: رامُون.

وأصل: راضُون: راضُوُون (أصله البعيد)، قلبت الواو الأولى (لام الكلمة) ياءً؛ لوقوعها رابعةً مسبوقاً بكسرة، فصار: راضيُون، نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته؛ لثقل الضمة على الياء، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: راضُون^(٨٠).

أما عند المحدثين فما حصل ليس إلا إسقاط شبه الحركة، ثم امتصاص الحركة القصيرة من قبل الحركة الطويلة، والله أعلم.

المبحث الثاني: نقل الحركة من (الهمزة)

وبعضهم يجعلها ملحقاً بأحرف العلة، وقد عدّها الخليل من أحرف العلة، قال ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ): «ولا يقال له، أي: للمهموز صحيح، وإن كان حرفه حرفاً صحيحاً؛ لصيرورة همزته حرف علة في التلين، كآمن، وأومن، وإيماناً، ولذلك يقال له: الملحق بالمعتل»^(٨١).

٨٠- ينظر: شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٢٧، وتدرّيج الأداني: ١٧٣.

٨١- شرح المراح: ٩٨.

والهمزة حرف ثقيل، ولثقله يخفف، قال ابن كمال باشا: «وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات، إلا أنها قد تخفف؛ لأنها حرف ثقيل؛ إذ مخرجه أبعد من مخرج جميع الحروف؛ لأنه يخرج من أقصى الحلق، فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، وخاصة قريش، روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه قال: نزل القرآن بلسان قوم، وليسوا بأصحاب نبي، ولولا أن جبرائيل نزل بالهمزة على النبي عليه الصلاة والسلام ما همزتها، وخففها آخرون، وهم تميم وقيس، والتخفيف هو الأصل قياساً على سائر الحروف الصحيحة، فتخفف عند الأولين»^(٨٢).

وقال الدكتور فوزي الشايب: «تعدُّ الهمزة بحسب طبيعة نطقها من أصعب الأصوات إخراجاً، وذلك؛ بسبب ما يتطلبه نطقها من جهد عضلي يسببه شدُّ الوترين الصوتيين، وانطباقهما على بعضهما بإحكام، إلى جانب الاحتقان والتوتر الناشئين عن قطع النفس فترةً من الزمن، إلى جانب ضغط الرئتين على الهواء، ثم الانفتاح السريع للأوتار الصوتية»^(٨٣).

وطرق تخفيف الهمزة، ثلاثة^(٨٤):

١- تخفف بالقلب، أي: تقلب الهمزة إلى حرفٍ من جنس حركة الحرف الذي يسبق الهمزة، إذا كانت ساكنة وما قبلها متحرك، نحو: راس في رأس، وفاس في فأس، ولوم في لؤم، وبير في بئر، وقرات في قرأت.

٢- تخفف بجعلها بين بين، أي: جعلها بين مخرجها، وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت الهمزة مفتوحةً جعلت بين مخرج الهمزة ومخرج

٨٢- شرح المراح: ٩٨، وينظر: شرح الرضي على الشافية: ٣/ ٢٥ - ٢٦.

٨٣- فوزي حسن الشايب (دكتور)، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، ط (١)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ص: ٤٥٥.

٨٤- ينظر: ابن يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل: عالم الكتب، بيروت، (د، ت)، ص: ١٠٧/٩، وشرح المراح لديكنقوز وابن كمال باشا: ٩٨ - ٩٩.

الألف، وإن كانت مكسورةً جعلت بين مخرجها وبين مخرج الياء، وإن كانت مضمومةً جعلت بين مخرجها ومخرج الواو، هذا هو معنى بين بين المشهور، وأما معنى (بين بين) غير المشهور، فهو أن تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركة ما قبلها.

٣- تخفف الهمزة بال حذف، إذا كانت متحركة، وما قبلها ساكن، فإن كان الساكن قبلها حرفاً صحيحاً، نحو: يسأل، ويجار، والمسألة، والخبء، والكمأة، والمرأة «فالطريق في تخفيفها أن تُلقي حركتها على ما قبلها، وتحذفها»^(٨٥)، فتصبح: يسأل، ويجر، ومسلة، والخب، والكمّة، والمرّة، كلها بنقل حركة الهمزة إلى الصحيح الساكن قبلها، ثم تحذف الهمزة، أو بحذف الهمزة ثم نقل حركتها بعد الحذف، ولم تحذف الهمزة مع حركتها؛ لأنه يؤدي «إلى الإخلال بإسقاط حرفٍ مع حركته مجاناً من غير حاجةٍ تضطر إلى ذلك»^(٨٦).

قال مكّي: «فإن كان الساكن الذي قبل الهمزة ليس بحرف مدٍّ ولين، ولا بحرف لين ألقيت عليه حركة الهمزة في التخفيف، ولا يجوز غير ذلك، نحو: (المسألة، والمشامة، والقرآن)، وشبهه، تقول في التخفيف: (المسلة، والمشمة، والقران)، فتلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها، وتحذفها استخفافاً، وقيل: تحذفها؛ لسكونها وسكون ما قبلها؛ لأن الحركة عليه عارضة، والأول أحسن»^(٨٧).

قال الرضي: «وإنما لم تحذف، إذا كان قبلها حرف علة لا يقبل الحركة؛ لأن قياس حذفها - كما مرّ - أن تنقل أولاً حركتها إلى ما قبلها؛ لتدلّ عليها»^(٨٨).

٨٥- شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٩/٩.

٨٦- شرح المراح لديكنقوز: ١٠٠-١٠١.

٨٧- أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ص: ١٨٤/١.

٨٨- شرح الرضي على الشافية: ٢٧/٣.

وإن كان ما قبل الهمزة واوًا، أو ياءً أصليتين، فإنهما يعاملان معاملة الصحيح؛ لأن «الواو والياء، إذا أسكنتا، وانفتح ما قبلهما في حكم الحرف الصحيح»^(٨٩)، نحو: سو، بفتح السين وضم الواو، وشي، بفتح الشين وضم الياء، «وأصلهما: سو، وشي، بإثبات الهمزة، وسكون ما قبلها فيهما، فأسكنت الهمزة، ثم حذف؛ لالتقاء الساكنين فيهما، فنقلت حركة الهمزة إلى الواو، والياء الأصليتين، فصار: سو، وشي»^(٩٠).

وأجاز القراء في الهمزة المتحركة المسبوقة بواو، أو ياء غير زائدين، أن تقلب الهمزة واوًا مع الواو، وياءً مع الياء، وتدغم، قال مكّي: «فإن كان الساكن الذي وقع قبل الهمزة المتحركة، حرف لين، أو حرف مدٍّ ولين غير زائدين، كان لك في الهمزة في التخفيف وجهان:

أحدهما: وهو الأحسن، أن تلقى عليه حركة الهمزة.

والثاني: أن تُبدل مع الواو واوًا، وتدغم الأول في الثاني، ومع الياء ياءً، وتدغم الأول في الثاني، وذلك نحو: (سيئت، وسوء)^(٩١)، إن شئت قلت: (سيئت، وسو)، في التخفيف وهو الأحسن، تلقى حركة الهمزة على الساكن قبلها وتحذفها، وإن شئت قلت: (سيئت، وسو)، تُبدل وتدغم.

وكذلك في حرفي اللين، نحو: (سوّة، كهَيّة)^(٩٢)، لك إلقاء الحركة، وهو الأحسن، ولك الإبدال والإدغام على التشبيه بالزائدة، والإبدال والإدغام في هذا أضعف منه في حرف المدِّ واللين الأصلي المذكور قبله؛ لأن حرفي اللين أبعد مشابهة للحروف الزوائد من حرفي المد واللين الأصليين، فحرفا اللين أقرب إلى

٨٩- شرح المراح ديكنقوز: ١٠١.

٩٠- شرح المراح لابن كمال: ١٠١.

٩١- الأولى من سورة الملك: ٢٧، والثانية من سورة البقرة: ٤٩.

٩٢- الأولى من سورة المائدة: ٣١، والثانية من سورة آل عمران: ٤٩.

مشابهة سائر الحروف، غير حرف المد واللين، فحملهما على حكم سائر الحروف في إلقاء الحركة عليهما أحسن وأقوى من الإبدال والإدغام»^(٩٣).

وقال مكِّي أيضاً: «وعلة ذلك أن الواو والياء لما خرجا عن تمكّن شبه الألف، يكونهما غير زائدين، أشبها سائر الحروف غير الألف، فجاز فيهما أن تلقى حركة الهمزة عليهما، كما يفعل ذلك في سائر الحروف غير الألف، وهو الاختيار.

فأما الوجه الثاني، فإنه لما بقيت في الواو والياء الأصليتين مشابهة بالواو والياء الزائدتين في أنهما ساكنان كالزائدتين، وأن حركة ما قبلهما منهما كالزائدتين، وأنهما يمدان كالزائدتين، كان معهما الإبدال والإدغام، على التشبيه بالزائدتين»^(٩٤).

هذا إذا كانت الواو، أو الياء الأصليّتان في كلمة واحدة مع الهمزة، أما إذا كانت الواو، أو الياء في كلمة، والهمزة في كلمة ثانية، فإن المشهور، والأكثر أن تُعلَّ الهمزة بالنقل، والحذف، نحو: أبو يُوب، وقاضي بيك، في: أبو أيوب، وقاضي أيك، وقد تُعلُّ بالقلب بأن تقلب الهمزة إلى حرف من جنس حرف المدِّ السابق للهمزة، ثم تدغم، وهذا قليل، وهو من حمل المنفصل على المتصل، قال ابن عقيل: «والمنفصل على المتصل (أي: يُحمل المنفصل على المتصل) -نحو: أبو أيوب، فتبدل الهمزة واوًا، وتدغمها، ونحو: مررت بأبي إبراهيم، فتبدل الهمزة ياءً، وتدغم، وقال ابن جنبي: إنهم لا يشددون، إذا قالوا: أبو أمك؛ كراهة الضمات والواوات، وحكى الجرمي في الفرخ إدغامه»^(٩٥).

وإن كان ما قبل الهمزة واوًا، أو ياءً مزيدتين لمعنى من المعاني^(٩٦)، نحو:

٩٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ١٨٣.
٩٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ١٨٣- ١٨٤.
٩٥- شرح التسهيل لابن عقيل: ٤/ ١١٨، وشرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠/ ٥٠٥٣.
٩٦- ينظر: شرح المنفصل لابن يعيش: ٩/ ١١٠، وشرح المراح لابن كمال باشا: ١٠١.

واو الجمع، أو للإلحاق، أو للتأنيث فإن حكمها حكم الصحيح، فيجوز إلقاء حركة الهمزة عليهما حينئذٍ، مثل قولك: هذا أبو^(٩٧) إسحاق في هذا أبو إسحاق، ومررت بأبي إسحاق في مررت بأبي إسحاق «فتلقى حركة الهمزة على الواو المضموم ما قبلها، وعلى الياء المكسور ما قبلها؛ لأنهما أصل، ولم تمتنعا من الحركة، وكذلك لو كانت للإلحاق، فإنهما تجريان مجرى الأصلية، فيسوغ نقل حركة الهمزة إليهما، نحو قولك في الحوَّاب، والحوَّابة: الحَوَّب، والحوَّبة، والحوَّاب المكان الواسع، وواوه زائدة للإلحاق بجعفر، وكذلك الواو إذا كانت مزيدةً لمعنى، نحو: واو الجمع، كقولك: (اتبَعوا مره، وقاضَوْ بِيك)، في: اتبعوا أمره، وقاضوا أبيك؛ حيث كانت لمعنى الجمع والاسمية، صارت بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو: واو يدعو، وكذلك تقول: اتبعني مره، في اتبعني أمره، وتشبه بياء (يرمي)، وما هو من نفس الكلمة؛ إذ لم تكن مزيدة للمدِّ، كواو مقروءة، فلم تمتنع الحركة»^(٩٨).

وقال مكي: «وحكم الياء التي دخلت ليلحق بناءً ببناء، حكم الأصلي، إن وقعت قبل الهمزة؛ لأنها إنما دخلت لتقوم مقام الأصلي في لحق بناءً ببناء، وذلك، نحو: (جِيَّال)، وهو الضبع، وهو ملحق ببناء جعفر، فلو حذفت الهمزة جاز إلقاء الحركة، والإبدال والإدغام، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم^(٩٩): ﴿بِعَدَابٍ بَيْسٍ﴾ الأعراف: ١٦٥، هو (فِيَعَل) ملحق بـ (جعفر)»^(١٠٠).

٩٧- الواو في (أبو) حرف أصلي في الكلمة، «فخففوا الهمزة بالإسكان، والحذف، ونقل فتحها إلى الواو، وقالوا: أبُووب، بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما» شرح المراح لابن كمال باشا: ١٠٢.

٩٨- شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٩/٩ - ١١٠.

٩٩- وقرأ أبو بكر: (بيس)، على فيعل كضيغم، وهو من الأوزان التي تكون في الصفات والأسماء، والياء إذا زيدت في المصدر هكذا تصيره اسماً، أو صفة كصقل وصيقل، وعينه مفتوحة في الصحيح مكسورة في المعتل كسيد، ينظر: الألويسي، شهاب الدين محمود (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: بتحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ، ص: ٩٣/٩.

١٠٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١ / ١٨٤.

وإن كان ما قبل الهمزة واوًا، أو ياءً زائدين للمدِّ، قلبت الهمزة إلى جنس ذلك الحرف، وأدغم ذلك الحرف في المنقلبة عن الهمزة؛ لاجتماع المثليين مع سكون أولهما^(١٠١).

قال المبرد عن العلة في عدم نقل الحركة، في مثل خطيئة، ومقرّوة: «فإن كانت الياء قبلها كسرة وهي ساكنة زائدة لم تدخل إلاّ المدُّ، أو كانت واو قبلها ضمّة على هذه الصفة لم يجز أن تطرح عليها حركة؛ لأنّه ليس ممّا يجوز تحريكه، وذلك نحو: خطيئة ومقرّوءة، فإنّ تخفيف الهمزة أن تقلبها كالحرف الذي قبلها، فتقول في خطيئة: خطيئة، وفي مقرّوءة: مقرّوءة، وإمّا فعلت ذلك؛ لأنك لو ألقيت حركة الهمزة على هذه الياء، وهذه الواو لحركت شيئاً لا يجوز أن يتحرك أبداً؛ لأنّها للمدِّ، فهو بمنزلة الألف، إلاّ أنّ الإدغام فيه جائز؛ لأنّه ممّا يدغم كما تقول: عدوّ ودليّ، ومغرّو ومرميّ»^(١٠٢).

والأصل في تخفيف الهمزة جعلها بين بين؛ «لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه، ثم الإبدال^(١٠٣)؛ لأنه إذهاب الهمزة بعوض، ثم الحذف؛ لأنه إذهابها بغير عوض^(١٠٤)»^(١٠٥).

ومسوخ حذف الهمزة بقاء شيء من آثارها وهو حركتها المنقولة، إلى ما قبلها، قال ابن يعيش: «وذلك أن الحذف أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها»^(١٠٦)، وقال ديكنقوز: «والثاني من تلك الطرق، أعني بين بين يكون إذا كانت الهمزة متحركة بأي حركة كانت،

١٠١- ينظر: القطف النظيف: ١٧٩.

١٠٢- المقتضب: ١ / ١٦١، وينظر: حل المعقود: ٨٤، والمطلوب بشرح المقصود: ٩٨.

١٠٣- المراد به: قلب الهمزة إلى حرف من جنس حركة ما قبلها، نحو: آمن، وأومن، وإيماناً.

١٠٤- قد تكون الحركة التي نقلت من الهمزة عوض؛ لأنها من آثار الهمزة، والله أعلم.

١٠٥- شرح المراح لابن كمال باشا: ٩٩.

١٠٦- شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٩ / ٩.

ومتحرِّكاً ما قبلها بأي حركة كانت، وإنما تعين بين بين؛ إذ لا مجال للقلب؛ لأن الهمزة ليست بساكنة حتى تلين طبيعتها، وتطَّوِّع استدعاء حركة ما قبلها، ولا للحذف؛ إذ لا يبقى من آثارها، وعوارضها ما يدل عليها؛ لأن ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها إليه فتعين بين بين»^(١٠٧).

ويستثنى من الحروف الصحيحة التي تقع قبل الهمزة، ياء التصغير، ونون الانفعال عند الأكثر، فإن حركة الهمزة لا تنقل إليهما، قال ناظر الجيش: «وأما قول المصنف بعد ذكر الياء المزيدة للمدِّ: أو للتصغير، أو نون الانفعال عند الأكثر -فإشارة إلى مسألتين:

أحدهما: أن ياء التصغير حرف مزيد، وهو ليس حرف مدٍّ، إنما هو حرف لين، ومع هذا لا ينقل إليه حركة الهمزة، يعني لا تخفف الهمزة بعد ياء التصغير بالنقل والحذف.

الثانية: أن نون الانفعال حرف صحيح، ومع ذلك لا تنقل إليه حركة همزة واقعة بعده، وحاصل الأمر: أن هاتين المسألتين كالمستثنيين مما تقدّم؛ لأننا قد أسلفنا أن الياء إذا لم تكن مزيدة للمدِّ، وقصد تخفيف همزة بعدها، نقلت حركتها إليها، وياء التصغير ليست مزيدة للمدِّ، ومع ذلك لا تنقل إليها، وذلك نحو: أفؤس، إذا صغرته فإنك تقول: أفئس، ولا يجوز أن يخفف بالنقل والحذف، وعللوا ذلك، بأن ياء التصغير تجري مجرى حرف المد؛ لشبهها بألف التكسير من حيث إنها تقع من الاسم ثالثة، وبعدها كسرة، وعلى هذا فيكون تخفيف أفئس إذا قصد تخفيفه بالإبدال والإدغام، كما في خطية، وأسلفنا -أيضاً- أن الساكن الذي قبل الهمزة إذا كان صحيحاً تنقل إليه حركتها عند قصد التخفيف، ونون الانفعال حرف صحيح، ولا ينقل إليها عند الأكثرين، وذلك نحو: اناد، واناظر،

١٠٧- شرح المراح لديكتوز: ٩٩ - ١٠٠.

قال الشيخ: مذهب الأكثرين أنه لا يجوز النقل، قال: وسبب ذلك ما يؤدي إليه من الإلباس؛ لأنك إذا نقلت حذفت الهمزة، وألقيت حركتها على النون، وحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها بحركة النون، فيصير اللفظ بالكلمتين بعد النقل: نأد، ونظر، فيلتبس بالثلاثي المجرد، فاعتبر الأكثرون هذا الالتهاس العارض، قال: ومن لم يبال بالعارض أجاز ذلك»^(١٠٨).

والهمزة إذا كانت مفتوحة وما قبلها مضموم، فإنها تقلب واوًا، وإذا كان ما قبلها مكسورًا فتقلب ياءً؛ لأن الفتحة كالسكون في اللين والضعف، فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال السكون^(١٠٩).

جاء في شرح المراح: «والثالث من تلك الطرق، وهو الحذف يكون إذا كانت الهمزة متحركة، وساكنًا ما قبلها، ولكن لا يقع الحذف ابتداءً، بل تُلَيَّن بسلب حركتها فيه، أي: فيما إذا كانت الهمزة متحركة، وساكنًا ما قبلها أولاً، أي: قبل الحذف؛ ليكون التخفيف على التدرج؛ للين عريكتها بمجاورة الساكن في الجملة قبل ذلك التلين، فإن الصحبة مؤثرة، فتتقاد للتلين والتصرف فيها، ثم تحذف الهمزة؛ لاجتماع الساكنين، أحدهما: الهمزة، والآخر الساكن الذي قبلها، وإنما تعين الحذف حينئذ؛ لأنه لا مجال للقلب؛ لعدم حركة ما قبلها حتى تُقلب لما يوافقها، ولا لبين بين؛ لأن الهمزة قريبة من الساكن، فيلزم كما قال: لاجتماع الساكنين، فتعين الحذف، مع أنه أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدلُّ عليها، ثم أعطى حركتها لما قبلها؛ إبقاءً لأثرها، وإنما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها؛ لأنه يؤدي ذلك إلى الإخلال بإسقاط حرف مع حركته مجاناً من غير حاجة تضطر إلى ذلك، ووجدت في كلام بعض الأدباء بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها، كما فعل المصنف، وفي كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل

١٠٨- شرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠ / ٥٠٥١.

١٠٩- ينظر: شرح المراح لديكنقوز: ١٠٠.

على الحذف، وفيه تعسف لا يخفى، فالوجه ما ذكره المصنف»^(١١٠).

وتخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها جائز، وليس واجباً؛ لأنها مسبوقة بساكن، وهو مما يخفف من ثقل الهمزة، قال عlish: «والمعنى أن الهمزة إذا تحرك عقب حرف ساكن جاز تركه على حاله؛ لحصول الخفة بسكون ما قبله، وجاز نقل حركته إلى ما قبله، ثم حذفه، كقوله تعالى: ﴿وَسَكِلَ الْقَرْيَةَ﴾ يوسف: ٨٢، والأصل: واسأل القرية، نقلت حركة الهمزة إلى السين؛ للتخفيف، فاستغني عن همزة الوصل بتحريك السين، فحذفت همزة الوصل، ثم التقى ساكنان الهمزة واللام، فخففت الهمزة بالحذف، ثم حركت اللام؛ لدفع التقاء الساكنين، وقد قرئ بإثبات الهمزة وتركها، وهذه التخفيفات كلها إذا كانت الهمزة عين الفعل، وإن كانت فاءه فلا تخفف أصلاً؛ لقوة المتكلم في الابتداء»^(١١١).

وعلة جواز تخفيف الهمزة، وتحقيقها، كون الحرف الذي تليه ساكناً، جاء في المطلوب: «ويجوز إبقاء الهمزة في هذه الأمثلة»^(١١٢) على حالها، بعد ما كان ساكناً ما قبلها؛ لحصول الخفة في الجملة؛ بسكون ما قبلها»^(١١٣).

ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ليس مختصاً بكونهما في كلمة واحدة، بل قد يكون في كلمتين، قال ناظر الجيش: «الأمر الثاني: أن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ليس مختصاً بكونهما معاً في كلمة واحدة، بل يجري ذلك، وإن كان الساكن آخر كلمة، والهمزة أول كلمة أخرى، كقولك في من أبوك؟، ومن أمك؟، وكم إبلك؟: من بؤك؟، ومن مئك؟، وكم بلك؟»^(١١٤).

وقدّم ورش نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فيما إذا كانا في كلمتين، بأن

١١٠- شرح المراح لديكنقوز: ١٠٠-١٠١.

١١١- حل المعقود من نظم المقصود: ٨٥.

١١٢- مسئلة، ومسألة، وجيل، وجيال، وغيرها.

١١٣- المطلوب بشرح المقصود: ٩٨.

١١٤- شرح التسهيل: ١٠/٥٠٥٢.

تكون الهمزة في أول كلمة، والساكن آخر حرف من الكلمة التي قبل الكلمة التي فيها الهمزة، على أن تكون في كلمة واحدة، قال مكّي عن نقل الحركة عند ورش: «فهو إذا ألقى حركة الهمزة على ما قبلها لم يُخِلْ بالكلام، وخفف الثقل الذي في الهمزة، فأثر ذلك لذلك، وكان ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف؛ لثقل اجتماع كلمتين والهمزة، ولم يفعل ذلك فيما هو من كلمة؛ لخفة الكلمة، نحو: (مسؤلاً، والظمان، والمشامة)، ونحوه، غير أنه فعله في: ﴿رِدَاءٌ يُصَدِّقُنِي﴾ القصص: ٣٤، وحده؛ لأنه بناه على ما هو من كلمتين، فألقى فيه الحركة، وأيضاً فإنه جمع بين اللغتين»^(١١٥).

وقال أيضاً عن قراءة ورش: «ومن أصله -أي: ورش- أيضاً أنه لا يلقي حركة الهمزة على الساكن قبله في كلمة»^(١١٦).

وقال ابن الجزري: «اعلم أن ورشاً كان يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها، فيتحرك بحركتها وتسقط هي من اللفظ، وذلك إذا كان الساكن غير حرف مد ولين، وكان آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى»^(١١٧).

ومن أمثلة نقل حركة الهمزة

قراءة (المِر) بفتح الميم وكسر الراء من غير همز في قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ البقرة: ١٠٢، وُجِّهَتْ بنقل حركة الهمز إلى الراء، وحذفت الهمزة، قال أبو حيان: «وأما (المِر) بكسر الراء، فوجهه أنه

١١٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ١٦٦.

١١٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ١/ ١٦١.

١١٧- ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد ابن علي بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحبير التيسير في القراءات العشر، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، ط (١)، دار الفرقان، الأردن، عمان، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ص: ١/ ٢١٧، وينظر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت ١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط (١)، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ص: ١/ ٨٣.

نقل حركة الهمزة إلى الراء، وحذف الهمزة»^(١١٨).

ولا يظهر سبب حذف الهمزة عند القدماء؛ لأنها لم تلتق مع ساكن ليصح حذفها، إلا أن يقال إنها حذفت لدفع التقاء الساكنين؛ إذ هي ساكنة بعد نقل حركتها، والراء ساكنة في الأصل قبل نقل الحركة إليها، والله أعلم.

أما في المنهج الصوتي الحديث^(١١٩)، فإن الهمزة حذفت من المقطع الأخير للكلمة؛ لثقلها، واجتلب الراء، وهو قاعدة ثانية في المقطع الأول، ليصبح قاعدة أولى في المقطع الثاني؛ لكي لا يبدأ بحركة، كالاتي:

م - ر / ع - / وبعد حذف الهمزة تصبح / م - / ر - /

والحقيقة أنه لا فرق بين القدماء والمحدثين فيما حصل، فالنتيجة واحدة، ولا أرى ضيراً من أن نقول مع القدماء بنقل الحركة من الهمزة؛ لثقلها إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، والله أعلم.

ولا أرى مانعاً من أن نوافق القدماء في نقل حركة الهمزة إلى الراء، فبقيت الهمزة قاعدة من غير قمة، وهذا لا يمكن تصوره في المقطع العربي؛ لأنه لا بد من أن يشتمل على قاعدة، وقمة، والله أعلم.

ومنه (دفع) في قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفٌّ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ النحل: ٥، فقد قرئ (دفع)، بضم الفاء بنقل حركة الهمزة إليه، وحذف الهمزة، قال أبو حيان: «وقرأ زيد بن علي: (دفع) بنقل الحركة، وحذف الهمزة دون تشديد الفاء، وقال صاحب اللوامح: الزهري: (دفع)، بضم الفاء

١١٨- تفسير البحر المحيط: ١ / ٥٠١، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢ / ٣٤٩.

١١٩- ينظر: مي فاضل جاسم الجبوري (دكتورة)، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ط (١)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٠م، ص: ٥٣.

من غير همز، والفاء محركة بحركة الهمزة المحذوفة»^(١٢٠).

أي: نقلت حركة الهمزة إلى الفاء، فبقيت القاعدة (الهمزة) من غير قمة، وهذا مرفوض في البنية العربية؛ لذلك حذفت الهمزة، والله أعلم.

ومنه ﴿الْحَبَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ النمل: ٢٥، فقد قرأ أبي وعيسى (الْحَبَّ)، بنقل حركة الهمزة إلى الباء، وحذف الهمزة فيصير، نحو: رأيت لَبَّ»^(١٢١).

ومنه قراءة أبي جعفر، وأبي السمال: ملُّ الأرض، بدون همز، ورويت عن نافع، في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُبَكَّلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلُّ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ﴾ آل عمران: ٩١، ووجهها «أنه نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبل، وهو اللام، وحذفت الهمزة، وهو قياس في كل ما كان نحو هذا»^(١٢٢).

وفي هذه القراءات، وهي نقل الحركة الإعرابية إلى الساكن قبلها ردُّ على ما ذهب إليه المحقق الرضي من أن الحركة الإعرابية لا تنقل في غير الوقف، فإن «نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفًا، بشرط سكون الحرف المنقول إليه»^(١٢٣).

ومنه: يسأل، الأمر منه اسأل، ويجوز: سل، وأصله: تسأل، نقلت حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها (السين)، وحذفت تاء المضارعة، وبني آخره على السكون، وحذف الألف؛ لدفع التقاء الساكنين، فصارت: سل^(١٢٤).

١٢٠- تفسير البحر المحيط: ٥/ ٤٦٠ - ٤٦١، وينظر: الألويسي، شهاب الدين محمود (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: بتحقيق: د. محمد السيد الجليلند، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ، ص: ٩٨ / ١٤.

١٢١- اللباب في علوم الكتاب: ١٥ / ١٤٨.

١٢٢- تفسير البحر المحيط: ٢ / ٥٤٣، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥ / ٣٨١.

١٢٣- الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية: (كتاب الكافية في النحو): دار الكتب العلمية، بيروت، (د، ت)، ص: ٢٧ / ١.

١٢٤- ينظر: شرح أبي الحسن الكيلاني لتصريف العزي: ٣١.

قال تعالى: ﴿ وَسَكَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ يوسف: ٨٢، قرأ (وسل) بالنقل، ابن كثير والكسائي، وخلف وابن محيصن وصلوا ووقفاً، وقرأ حمزة بالنقل وقفاً^(١٢٥).

من الممكن أن نقول^(١٢٦): إن قاعدة المقطع (ء -)، حذفت؛ لثقلها، ثم نقلت قمة هذا المقطع إلى القاعدة الثانية في المقطع السابق (ي - س)، فصارت: / ي - / س - / ل - /، بعد أن كانت: / ي - س / س - / ل - /، والله أعلم.

قال الدكتور فوزي الشايب عن الهمزة: «أما إذا كانت متحركة، فقد يكون ما قبلها ساكناً، وقد يكون متحركاً، فإذا كان ما قبلها ساكناً، تسقط الهمزة، فتتصل حركتها مباشرة بالصامت قبلها، وذلك نحو: اسأل اسأل سل»^(١٢٧).

التزام النقل والحذف في يرى، وأرى

ومن مواضع نقل حركة الهمزة وحذفها، (يرى) مضارع رأى، وأصله: يرى، نقلت حركة الهمزة إلى الراء الساكنة، وحذفت الهمزة، فصار: يرى، وكذلك أرى، ماضٍ مزيد بالهمزة على وزن (أفعل)، وأصله: أراي، نقلت حركة الهمزة، وحذفت، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلا أن هذا الحذف بعد نقل حركة الهمزة ملتزم تخفيفاً عند جميع العرب؛ لكثرة الاستعمال^(١٢٨).

وما حدث من خلال المقاطع الصوتية، إن هو إلا حذف القاعدة (الهمزة)، وبقاء القمة من غير قاعدة، وهذا لا يمكن تصوره في العربية؛ لأنه سيؤدي إلى أن يبدأ المقطع بقمة وهذا مرفوض في المقاطع العربية، / ي - ر / ع - / ي - /، وبعد حذف القاعدة (الهمزة)، أصبح: / ي - ر - /، أي: بجعل القاعدة الثانية في

١٢٥- ينظر: عبد اللطيف الخطيب (دكتور)، معجم القراءات، ط (١)، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢، ص: ٤ / ٣٢١، وحل المعقود من نظم المقصود: ٨٥.

١٢٦- ينظر: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث: ٦٣.

١٢٧- أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية: ٤٥٦.

١٢٨- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٧٨ - ١٧٩، وينظر: إعراب القرآن: ٣ / ٢٢٣.

المقطع الأول قاعدة أولى في المقطع الثاني / ر - / ، أما القمة الطويلة (الألف)، فسبب حصولها حذف المصوت؛ لضعفه بوقوعه بين مصوتين، وتغليب الفتحة ومدّها؛ لأنها أخف من الضمة والكسرة، فصارت على ما هي عليه الآن، والله أعلم.

والمضارع من (أفعل): يُري، أصله: يُرِّي، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة؛ لالتقاء الساكنين (الهمزة بعد نقل حركتها، ولام الكلمة الياء).

ويُرُون، أصله: يُرِّيُون، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت بعد نقل حركتها، فصار: يُرِّيُون، «بكسرة بين ضمتين، فلزم الخروج من الضمة إلى الكسرة، وبالعكس، فحذفت الكسرة؛ دفعاً لما لزم»^(١٢٩)، فنقلت ضمة الياء إلى الراء بعد سلب حركة الراء، وحذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار: يُرُون، فوزنه: يُفُون.

فما حصل في (يرئون)، هو حذف قاعدة المقطع الثاني (الهمزة)، فجعلت القاعدة الثانية من المقطع الأول (الراء)، بداية لمقطع ثانٍ، ثم التقت قمتان (الياء المدية) قمة المقطع الثاني، و(الواو المدية) ضمير جماعة الذكور الغائبين، وهو ضمير حركي، ولا يكون في المقطع قمتان كما هو معروف، فحذفت القمة الأولى (الياء المدية)، فصار: يُرُون، والله أعلم.

والمصدر منه: إراءة، والأصل: إراءياً كإفعالا، قلبت الياء همزة؛ لوقوعها بعد الألف الزائدة، فصار: إراءة، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة كما في الفاعل، وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة، كما عوضت عن الواو في: إقامة، فقيل: إراءة، وتقول: إراءاً بلا تعويض؛ لأن ذلك ليس مثل إقامة؛ لأنها لم تحذف من الفعل في إقامة، وحذفت من فعل إراءة، فلما حذفت من إقامة ما لم

يحذف من الفعل التزم التعويض في الأكثر، وههنا حذف في المصدر ما حذف في فعله، فلم يحتج إلى لزوم التعويض، فجوزوا إراءاً.

فحذفت قاعدة المقطع الثاني (الهمزة)؛ لثقلها، فأصبح المقطع مكوناً من قمة من دون قاعدة، ولا يصح هذا في مقاطع العربية، فأصبحت القاعدة الثانية من المقطع الأول قاعدةً للمقطع الثاني، فصار: إراءةً، بالتعويض عن الهمزة المحذوفة، أي: إن (قمة المقطع) حركة الهمزة المحذوفة نقلت بعد حذف قاعدة المقطع، فالقدماء يقدمون نقل حركة الهمزة على حذفها؛ حتى يلتقي ساكنان فيصح الحذف، لدفع التقاء الساكنين، أما المحدثون فيقدمون حذف القاعدة على نقل القمة؛ ليصحَّ نقل القمة، والله أعلم.

ونحوه: اسم الفاعل المفرد منه (أي: أفعل): مُر، أصله: مُرِّي، ك (مُكْرِم)، فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها؛ لالتقاء الساكنين، وأعلَّ إعلال رام.

واسم المفعول المذكور منه: مُرِّي، أصله: مُرَّأِي، حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء، وقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف الألف؛ لالتقاء ساكنًا مع التنوين.

وأرت في فعل الواحدة الغائبة، أصله: أَرَأَيْت، حذفت الهمزة بعد نقل حركتها، وقلبت الياء ألفاً، وحذفت؛ لالتقاء الساكنين^(١٣٠).

المبحث الثالث: نقل الحركة لأجل الإدغام

الإدغام

الغرض من الإدغام التخفيف؛ لأن التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حساً؛ وكذلك لأن فيه عوداً إلى حرفٍ بعد النطق به، وشبهه بعضهم بوضع القدم، ورفعها في

١٣٠- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٨٠- ١٨٢، والقطف النظيف: ١٨٧ - ١٩١.

موضع واحد، أو تناول طعام واحد مرتين، وذلك مستكره^(١٣١)، قال سيبويه: «اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد.....، وذلك؛ لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تبعاً عليهم أن يداركوا في موضع واحد، ولا تكون مهلة كرهوه، وأدغموا؛ لتكون رفعة واحدة وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك»^(١٣٢).

وفي كلام سيبويه ما يدل على قانون صوتي مفاده الاقتصاد في الجهد العضلي عند النطق؛ لأننا في الإدغام نحتاج إلى وضع واحد للسان، وإلى عملية واحدة، وفي هذا اقتصاد محسوس في الجهد العضلي.

ووضع علماء اللغة للإدغام الواجب شروطاً، من أهمها:

١- أن يكون الحرف الأول من المثلين ساكناً؛ ليُدرج في الثاني، وإنما أُسكن الأول، ولم يُدرج، وهو متحرك؛ ليتصل الأول بالثاني؛ إذ لو حرك، الأول لم يتصل بالثاني، لحصول الفاصل المانع من حلول الأول في الثاني، والفاصل هو الحركة.

٢- أن يكون الحرف الثاني متحركاً بحركة لازمة؛ لأن الساكن لا يصلح أن يكون مدرجاً، ومدخولاً فيه غيره؛ لأنه كالميت، والميت لا يظهر نفسه، فكيف يُظهر غيره؟^(١٣٣).

وينقسم الإدغام بحسب حركة الحرف الأول إلى قسمين، وهما:

١- الإدغام الكبير، وهو ما كان الأول من المثلين، أو المتجانسين، أو المتقاربين متحركاً.

١٣١- ينظر: تدريج الأداني: ١٠٦.

١٣٢- كتاب سيبويه: ٤ / ٤١٧.

١٣٣- ينظر: تدريج الأداني: ١٠٧.

٢- الإدغام الصغير، وهو ما كان الأول من المثليين، أو المتجانسين، أو المتقاربين ساكناً.

وما يعيننا، من هذين النوعين هو النوع الأول (الإدغام الكبير)؛ لأن حركة الأول إما أن تحذف في الغالب، إن كان ما قبلها متحرراً، وقد تنقل إلى ما قبلها، وإن كان متحرراً؛ لبيان حركة الحرف المدغم، وإما أن تنقل إلى ما قبلها، إن كان ساكناً في الغالب، نحو: مَدَد، تصبح: مَدَّ، بالإدغام بعد حذف حركة الدال الأولى، ونحو: يُدُّ: للمفرد المذكر الغائب، أصله: يُدِّدُ، التقى متماثلان، الأول منها متحرك، والثاني متحرك، والخطوة الأولى تقتضي أن نسكن الأول، ونسكنه بنقل الحركة إلى الحرف الساكن قبلها (الميم)، فصارت: يُدِّدُ، ثم ندغم المتماثلين؛ لأن الأول ساكن، والثاني متحرك، وهذا هو شرط الإدغام، فصارت: يُدِّدُ، والإدغام هنا واجب.

قال المكودي: «إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلاً متحركان وجب إدغام الأول في الثاني، ويلزم من ذلك تسكين الأول؛ لأن المتحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه، وشمل نوعين: الأول: أن يكون قبل المثل الأول متحرك، نحو: رَدَّ، وظنَّ، أصلهما: رَدَدَ، وظنَّ، فسكن المثل الأول، وأدغم في الثاني، والآخر: أن يكون قبل المثل الأول ساكن، نحو: يَرُدُّ، ومَرَدُّ، أصلها: يَرُدُّدُ، ويظنُّ، ومَرَدَّدُ، فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله، وبقي ساكناً، فأدغم في المثل الثاني»^(١٣٤).

وعلى هذا، فالعلة في نقل حركة المدغم إلى الساكن قبله؛ لئلا يجتمع صوتان صامتان من غير حركة تفصل بينهما، وهو ما يُعبر عنه علماءنا باجتماع الساكنين على غير حده في بنية الكلمة الداخلية، وبعدهم الابتداء بالساكن.

١٣٤- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الفاسي (ت ٨٠٧هـ)، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، مطبوع مع حاشية ابن حمدون، ص: ٣٥٦/٢، وينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش: ١٠/ ٥٢٧٠، والمساعد على شرح التسهيل: ٢٥٥ / ٤ - ٢٥٦.

أما على رأي المحدثين من علماء الأصوات، فإن عدم نقل حركة المدغم إلى الساكن قبله يؤدي إلى تكون مقطع غير موجود في العربية، وهو المقطع الذي يجتمع فيه صوتان صامتان، (صامت + مصوت قصير + صامت + صامت)، وهذا المقطع من مقاطع الوقف في العربية ليس غير، لذلك يُعالج هذا المقطع المرفوض في العربية بنقل حركة المدغم إلى الساكن قبله.

قال عبد الصبور: «وكذلك لا يبدأ المقطع العربي بصامتين متواليتين: (ص + ص)، ولا يتكون منهما، بعكس المقطع في الانجليزية، والفرنسية، في مثل: BRAVO، بل لقد تبدأ الكلمة بثلاثة صوامت، في مثل: STREET، بل لقد يجتمع في الكلمة أربعة صوامت متجاورة، في مثل: MONSTRE، وهذا كله غير جائز في العربية»^(١٣٥).

وقال أيضاً: «ومن غير الممكن في العربية أن تبدأ الكلمة بمجموعة من الصوامت، أو أن يتخلل الكلمة أكثر من صامتين متجاورين، أو أن تختتم الكلمة بمجموعة من الأصوات الصامتة»^(١٣٦).

وقال أيضاً: «وكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعاً لضرورة النظام»^(١٣٧).

نقل حركة أول المثلين إلى الساكن قبله^(١٣٨)

مضارع الثلاثي المضعف المجرد مطلقاً، نحو: يُدُّ، إذ أصله يَدُّدُ، التقى

١٣٥- المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤١- ٤٢، وينظر: أبحاث في أصوات العربية: ١١، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ١٩٧.

١٣٦- عبد الصبور شاهين (دكتور)، أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي - أبو عمرو بن العلاء-، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٧م، ص: ٤٠٩.

١٣٧- المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٠.

١٣٨- ينظر في ذلك: شرح السعد على تصريف العزي: ٩٨ وما بعدها.

متمثالان، والأول منهما متحرك، والثاني متحرك، والخطوة الأولى للإدغام تقتضي أن نسكن الأول، ونسكنه بنقل الحركة إلى الحرف الساكن قبلها (الميم)، فصارت: يُمدُّ، ثم ندغم المتمثلين؛ لأن الأول ساكن، والثاني متحرك، وهذا هو شرط الإدغام، فصارت: يُمدُّ، والإدغام هنا واجب.

يُمدُّ، أصله: يُمدُّ، وزنه (يُفعل)، فالتقى مثلان، وللتخلص من ثقل المثليين، علينا أن ندغم الأول في الثاني، لكن شرط الإدغام أن يكون الأول ساكناً، والثاني متحركاً حركة لازمة، وهنا لو حذفنا حركة المثل الأول وأدغمنا، لأدى ذلك إلى اجتماع ساكنين، أو اجتماع قاعدتين في مقطع واحد من غير قمة بينهما، ف (يُمدُّ) / ي - م / د - / د - / ستصبح بعد الإدغام:

/ ي - م / د - / ، فيؤدي إلى تكون مقطع من صامت + مصوت + صامت + صامت + صامت، وهذا المقطع من مقاطع العربية في الوقف فقط، أما في الوصل فهذا مقطع مرفوض، لذلك تتخلص العربية من هذا المقطع بتحويل المقطع الأول إلى مقطعين الأول: قصير مفتوح / صامت + صائت / ، والثاني: قصير مغلق بصامت / صامت + صائت + صامت / ، أي: بنقل قمة المقطع الثاني / د - / إلى القاعدة الثانية في المقطع الأول / ي - م / ، فصارت: / ي - م / د - / ، «على أن المقطع المتوسط المقفل تعثره أحياناً ظروف تمنع بقاءه، وتقتضي بطروء تحولٍ في بنيتها»^(١٣٩).

ونحوه: المزيد على الثلاثي على وزن (أفعل)، نحو: أَعَدَّ، أصله: أَعَدَد، نقلت حركة الدال الأولى إلى العين الساكنة؛ لأجل الإدغام، فصارت: أَعَدَّ.

والمضعف المزيد على الثلاثي، على وزن (استفعل)، نحو: استَعَدَّ، أصله:

١٣٩- فيصل إبراهيم صفا (دكتور)، قضايا التشكيل في الدرس اللغوي في اللسان العربي، ط (١)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، ص: ٥١.

استَعَدَّ، فنقلت حركة الدال الأولى إلى العين؛ لأجل الإدغام، فصارت: استَعَدَّ.
ومضارع (استفعل)، نحو: يستَعِدُّ، أصلها: يستَعِدُّ، فالتقى مثلان، وهما
ثقيلان، فاقتضى تخفيفهما بالإدغام، والإدغام يقتضي تسكين المثل الأول، فيسكن
بنقل حركته إلى الساكن قبله، فتصبح: يستَعِدُّ، والله أعلم.

واسم الفاعل والمفعول من المزيد المضعف تابع للمضارع

فاسم الفاعل من (أفعل) المضعف، نحو: مُعَدُّ، أصله: مُعَدِّ، نقلت حركة
الدال إلى العين الساكنة، وأدغمنا، فصارت: مُعَدُّ.

ومن (استفعل) المضعف، نحو: مُسْتَعِدُّ، أصله: مُسْتَعِدِّ، نقلت حركة الدال
إلى العين الساكنة، وأدغمنا، فصارت: مُسْتَعِدُّ.

أما اسم المفعول من (أفعل) المضعف، فنحو: مُعَدُّ، بفتح العين؛ لأن أصله:
مُعَدِّ، نقلت فتحة الدال إلى العين الساكنة، وأدغمنا، فصارت: مُعَدُّ.

واسم المفعول من (استفعل) المضعف، فنحو: مُسْتَعِدُّ له، أصله: مُسْتَعِدِّ له،
نقلت فتحة الدال إلى العين الساكنة، وأدغمنا، فصارت: مُسْتَعِدُّ له.

وَتُنْقَلُ الحُرُوكَةُ سِوَاءِ أَكَّانِ الفِعْلِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، أَمْ لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ: أُسْتَعِدَّ،
أصلها: أُسْتَعِدِّ، فنقلت حركة الدال الأولى إلى العين؛ لأجل الإدغام، فصارت:
أُسْتَعِدَّ.

نقل الحركة من المدغم إلى ما قبله، نحو: مِسْتُ، وظَلْتُ، وأَحَسْتُ

فأصلها: مَسِسْتُ، وظَلَلْتُ، وأَحَسَسْتُ، فالتقى مثلان وهو ثقيل كما مرَّ،
ومن أساليب التخفيف هنا حذف أول المثليين، ونقل حركته وجوباً إلى الساكن
قبله، وجوازاً إذا كان ما قبل المثل الأول متحركاً، ولم يدغموا هنا؛ لأن الثاني

من المثليين ساكن، وشرط الإدغام أن يكون ثانيهما متحركاً بحركة لازمة، ويقال فيها: مَسْتُ، وظَلْتُ، على الأصل، أي: أنه حذف المثل الأول مع حركته من غير نقل، وأما الكسر؛ «فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها، وحذفت السين، فقيلاً: مَسْتُ بكسر الميم، وكذلك ظَلْتُ، بلا فرق، وأصل أَحَسْتُ: أَحَسَسْتُ، نقلت فتحة السين إلى الحاء، وحذفت إحدى السينين»^(١٤٠).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنْهَرَيْتَهُ﴾ طه: ٩٧

قال أبو حيان: «وقرأ الجمهور، ونصر بن عاصم لابن يعمر (ظَلْتَ) بظاء مفتوحة ولام ساكنة، وقرأ ابن مسعود، وقتادة، والأعمش بخلاف عنه، وأبو حيوة، وابن أبي عبله، وابن يعمر بخلاف عنه كذلك، إلا أنهم كسروا الظاء، وعن ابن يعمر ضمها، وعن أبيي، والأعمش (ظَللت) بلامين على الأصل، فأما حذف اللام فقد ذكره سيبويه في الشذوذ يعني شذوذ القياس، لا شذوذ الاستعمال مع (مست)، وأصله: مَسَسْتُ، وأحَسْتُ، أصله: أَحَسَسْتُ، وذكر ابن الأنباري هَمَّتْ، وأصله: هَمَمْتُ، ولا يكون ذلك إلا إذا سكن آخر الفعل، نحو: ظَلت؛ إذ أصله ظَلَلت، وذكر بعض من عاصرناه: أن ذلك منقاس في كل مضاعف العين واللام في لغة بني سليم حيث تسكن آخر الفعل.....، فأما من كسر الظاء؛ فلأنه نقل حركة اللام إلى الظاء بعد نزع حركتها تقديراً، ثم حذف اللام، وأما من ضمها فيكون على أنه جاء في بعض اللغات على فُعَل بضم العين فيهما، ونقلت ضمة اللام إلى الظاء، كما نقلت في حالة الكسر على ما تقرر»^(١٤١).

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه أبدل من المثل الأول ياء؛ لثقل التضعيف، ثم نقل حركة الياء إلى ما قبلها، ذكر هذا في قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ الأحزاب: ٣٣، فأصل وِقِرْنَ، بكسر القاف، اِقِرِرْنَ، فأبدل الراء ياءً، فصارت:

١٤٠- شرح السعد على تصريف العزي: ٩٥، وينظر: القطف النظيف: ٩٣.

١٤١- تفسير البحر المحيط: ٦/ ٢٥٧.

اقيرن، ثم تلقى حركة الياء على القاف كراهة تحرك الياء بالكسر فتسقط الياء؛ لاجتماع الساكنين، وتسقط همزة الوصل؛ لتحرك ما بعدها فيصير: قرن^(١٤٢).

ويردُّ على قول أبي علي: (أن المضعَّف الأول أُبدل ياءً)، أنه لا توجد مناسبة، أو تقارب بين الياء والمضعَّف الأول، فالمضعف حرف صحيح، والمبدل به الياء نصف حركة، وليس هناك تقارب في المخرج أيضًا، ولا في الصفات، والله أعلم.

قال الدكتور عبد الصبور: «ومن الحقائق المسلَّمة أن ظاهرة الإبدال، بصفةٍ عامَّةٍ لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيق نوعٍ من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة»^(١٤٣).

ويبدو أن العلة في نقل حركة المثل الأول إلى ما قبلها، وإن كان متحرِّكًا؛ ليدلَّ على أنه مكسور العين، أو مضمومها، والله أعلم.

ومثله قولنا: حُبَّ بضم الحاء، فأصلها: حُبَّبَ، فالتقى مثلان، ولكراهية التضعيف؛ لثقله، أدغمنا المثلين بنقل حركة المثل الأول إلى ما قبله، وإن كان متحرِّكًا، ليدلَّ على حركة عين الكلمة^(١٤٤).

وإذا أُدغمتِ الياءان في (حيي) جاز في الحاء الفتح على الأصل، والكسر بنقل حركة العين إليه^(١٤٥).

١٤٢- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٨٤/٣، وينظر: الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت ١٠٦٩هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرازي): ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧ م، ص: ٤٨٥/٧.

١٤٣- المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨.

١٤٤- ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: ١٠٧/٢.

١٤٥- ينظر: شرح السعد على تصريف العزي: ١٦٠.

نقل حركة (افتعل ويفتعل)، نحو: يهتدي، ويقتدي، وزنهما: يفتعل

يجوز في هذا الوزن سواء أكان إدغام التاء مع ما بعدها في الماضي أم في المضارع، بعد نقل حركة التاء إلى الفاء، ﴿يَهْدِي﴾ في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ لَا يَهْدِي﴾ إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾ يونس: ٣٥، قرأها ابن كثير، وورش عن نافع، وابن عامر بفتح الياء، والهاء، والتشديد، والأصل: يهتدي، فنقلت فتحة التاء إلى الهاء قبلها، ثم قلبت دالا؛ لقرب مخرجهما، وأدغمت فيها^(١٤٦).

قال البقاعي: «وإدغام تاء الافتعال؛ للإيماء إلى انتفاء جميع أسباب الهداية حتى أدانيها، فإن التاء عند أرباب القلوب معناها انتهاء التسبب إلى أدناه»^(١٤٧).

ومنه قراءة نعيم بن ميسرة، إذ قرأ بإدغام التاء في التاء، ونقل فتحتها إلى القاف (يَقْتَلَان)^(١٤٨)، ولعلَّ قراءة الإدغام تشير إلى أن مدة القتال قصيرة؛ لأن مقاطع يقتلان أقل من مقاطع الأصل (يقتلان)^(١٤٩)، كما أنه يشير إلى أن قتالهما خفي^(١٥٠)، والله أعلم.

و(افتعل) ماضيًا، نحو: (استتر، واقتل، وارترف)، فإذا أردت أن تدغم تاء الافتعال في عين الفعل، نقلت حركة تاء الافتعال إلى الساكن قبلها، فتسقط همزة الوصل؛ لأنها مجتلبة للتوصل إلى النطق بالساكن، فتصبح: سَتَّرَ، وَقَتَّلَ، ووردف^(١٥١).

١٤٦- روح المعاني: ١١ / ١١٤.

١٤٧- البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ)، نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور: وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ص: ٤٤١ / ٣.

١٤٨- ينظر: البحر المحيط: ٧ / ١٠٤.

١٤٩- ينظر: فاضل صالح السامرائي (دكتور)، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ط (١)، دار الفجر للطباعة والنشر، بغداد، الأعظمية، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، ص: ٤٦.

١٥٠- ودلالة الإدغام على الخفاء، يذكره البقاعي، ينظر على سبيل المثال لا الحصر: ٢ / ١٤٩، ٤٨٢، و٧٤٣.

١٥١- ينظر: حل المعقود: ٢٩.

ومنه قراءة (يخطف) في قوله تعالى: ﴿يَكَاذِبُونَ يُخَفُّونَ أَبْصَارَهُمْ﴾ البقرة: ٢٠، إذ روي عن الحسن (يَخَطُّفُ)، بفتح الياء والخاء، وأصله: يَخْتَطِفُ، فأدغم التاء في الطاء بعد نقل حركة التاء إلى الفاء^(١٥٢).

والعلة في نقل الحركة هنا هي عدم الجمع بين صامتين؛ لأنك لو حذف حركة تاء الافتعال من غير نقل فإن هذا سيؤدي إلى اجتماع صامتين في مقطع واحد في كلمة واحدة، ولا يصح وقوع مثل هذا المقطع في العربية، وللتخلص منه فإننا ننقل قمة تاء الافتعال إلى القاعدة الثانية في المقطع الأول، ونحذف قاعدته الأولى مع قمتها، فيتكون عندنا مقطع قصير مغلق بصامت / صامت + صائت + صامت / ، والله أعلم.

المبحث الرابع: نقل الحركة في الوقف

عرّفه ابن الحاجب بقوله: «الوقف: قطع الكلمة عمّا بعدها»^(١٥٣).

وذكر علماء العربية للكلمة أحكاماً، منها ما يكون قبل الوقف، ومنها ما يكون بعد الوقف، نحو: كيف يوقف على آخر الكلمة، وذكروا للوقوف على الكلمة عدة أشكال، «وهي: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، وقلب التنوين الفاء، أو واوًا، أو ياءً، وقلب الألف واوًا، أو ياءً، أو همزة، وقلب التاء هاء، وإلحاق هاء السكت، وحذف الواو، والياء، وإبدال الهمزة حرف حركتها، ونقل الحركة، فإن هذه المذكورات أحكام الوقف: أي السكوت على آخر الكلمة مختارًا؛ لتمام الكلام، ونعني بالحكم ما يوجب الشيء، فإن الوقف في لغة العرب يوجب أحد هذه الأشياء»^(١٥٤).

١٥٢- روح المعاني: ١ / ١٧٥.

١٥٣- ابن الحاجب (ت ٦٤٣هـ)، الشافية، مطبوع مع شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٣٧٨.

١٥٤- شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٣٧٨.

فمن صور الوقوف على آخر الكلمة الإسكان، أي: بحذف حركتها؛ لأن العرب لا تقف على متحرك، ولا تبدأ بساكن، «والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم، والإشمام والتضعيف، والنقل»^(١٥٥)، والإسكان هو الأصل في الوقف؛ «لأن الغرض من الوقف الاستراحة، وسلب الحركة أبلغ في تحصيلها»^(١٥٦).

ومن صور تسكين آخر الكلمة الموقوف عليها نقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها؛ للمحافظة على حركة الإعراب، أو حركة البناء؛ ولئلا يجتمع ساكنان في الوقف، وإن كان هذا مما أجازته العربية في الوقف خاصة^(١٥٧).

ولنقل حركة الموقوف عليه شروط^(١٥٨)، هي:

١- أن يكون ما قبل الآخر ساكناً؛ لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى، هذا هو المشهور، وجاء النقل إلى متحرك أيضاً، قال ابن مالك: «إن الوقف به لغة لخمية»^(١٥٩).

٢- أن يكون ذلك الساكن صحيحاً؛ لأن حرف العلة يزيد استثقلاً بنقل الحركة إليه، وهذا ما يسمى عند علماء الأصوات بالمزدوج الحركي، أو التتابعات الصوتية المرفوضة.

١٥٥- شرح الرضي على الشافية: ٣٧٩ / ٢، وينظر: النيرباني، عبد البديع (دكتور)، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات: ط (١)، دار الغوثاني، دمشق، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م، ص: ٧٢.

١٥٦- زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق: نسيب نشاوي، مطابع ألف باء الأديب، دمشق، ص: ١٠٥، وينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات: ٧٢، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط (١)، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ص: ٨٠٨ / ١.

١٥٧- ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: ٢١٩ / ١ - ٢٢٠.

١٥٨- ينظر: الجاربردي، أحمد بن الحسن فخر الدين (ت ٧٤٦هـ)، شرح الجاربردي على الشافية، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة شروح الشافية، ص: ١ / ١٨٨، وابن جماعة، عز الدين محمد بن أحمد (ت ٨١٦هـ)، حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، مطبوع مع مجموعة شروح الشافية، ص: ١ / ١٨٨.

١٥٩- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي: ١ / ١٨٨.

٣- الحرف الموقوف عليه، إن كان همزةً جاز نقل حركتها مطلقاً، سواء كانت فتحةً، أو لا، لزم بناء (فِعْل، أو فِعْل) المرفوضين، أو لا.

٤- الحرف الموقوف عليه، إن لم يكن همزة، لم تنقل الفتحة، وإذا لزم بناء (فِعْل، أو فِعْل) المرفوضين لم تنقل الضمة، أو الكسرة أيضاً.

٥- أن تكون الحركة المنقولة إعرابية؛ لأنهم لا يريدون أن تذهب حركة الإعراب بالجملة، فلا تنقل حركة (أمس، ومن قبل)؛ لأن حركة الإعراب يؤذن بها العامل بخلاف حركة البناء، وقد جاء قليلاً في الأفعال، نحو: اضربُه، وضربته؛ «وإنما أجاز؛ لأنه لما كانت الهاء خفيةً، وكان سكون ما قبلها يضعف اعتمادها في النطق نقلت الحركة؛ ليتمكن»^(١٦٠).

٦- أن يكون المنقول منه صحيحاً، فلا ينقل من نحو: غزُو؛ لما يلزم في المرفوع من واو متطرفة بعد ضمة، وهذا لا يوجد في العربية إلا الضمير (هو)، ولما يلزم في المخفوض من القلب؛ لأنك ستقلب الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

والوقف بنقل الحركة قليل؛ لأنه يؤدي إلى تغيير «بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكن مرةً بالضم، ومرةً بالفتح، ومرةً بالكسر، وإن كانت الحركات عارضةً، وأيضاً؛ لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين، والضمُّ بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى، ولو ثبت ذلك في نحو: مُنذُّ من المبنيات، فالمسهل الفرار من الساكنين فقط»^(١٦١).

١٦٠- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي: ١ / ١٨٨.

١٦١- شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤١٢.

ونقل حركة الحرف الموقوف عليه نوعان:

الأول: كثير، وهو نقل حركة الهمزة الموقوف عليها عند من يحقق الهمزة^(١٦٢)، إذا كان ما قبلها ساكناً؛ لأن الحرف الموقوف عليه يصير أخفى مما كان عليه في الوصل؛ لأن الحركة، التي تلي الحرف تبين جرسه، ولفظه^(١٦٣)، ولما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها؛ لأنها من أقصى الحلق، والوقف على الهمزة بالسكون مما يزيد في خفاء الهمزة، ولا سيما إذا كان ما قبلها ساكناً، مما يؤدي إلى غيابها وعدم ظهورها كان عليهم أن يجدوا سبباً لإظهارها، وتحقيقها، ولتحقيقها نقلت حركتها إلى الساكن قبلها^(١٦٤).

والثاني: قليل، وهو نقل حركة الحرف الصحيح الموقوف عليه غير الهمزة، نحو: هذا بكر، بنقل حركة الراء إلى الكاف؛ لأجل الوقف، قال الرضي: «قوله: (ونقل الحركة)، هذا وجه آخر من وجوه الوقف، وهو قليل كقلة التضعيف، إلا في الهمزة كما ذكرنا، وذلك؛ لغرض لهم ذكرناه في نقل حركة الهمزة»^(١٦٥)، ولقلته عندهم، «قال أبو حيان: ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء، إلا ما روي عن أبي عمرو، أنه قرأ: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ العصر: ٣، بكسر الباء^(١٦٦)، وقرأ سلام (ت ١٧١هـ) عن السدي: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ العصر: ١، بكسر الصاد^(١٦٧).

هذا في نقل حركة الإعراب، أما نقل حركة البناء، فذكر أبو حيان أنه لم يؤثر نقلها إلا عن الكسائي، بقوله: «ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء إلا

١٦٢- أما من يخفف الهمزة، فينقل حركتها إلى الساكن قبلها، ويحذف الهمزة، ثم يحذف حركة الإعراب؛ لأجل الوقف، فيقول: الحب، ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤٠٧.
 ١٦٣- ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤٠٥.
 ١٦٤- ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤٠٥.
 ١٦٥- شرح الرضي على الشافية: ٢ / ٤١٢.
 ١٦٦- ارتشاف الضرب: ١ / ٨١١.
 ١٦٧- همع الهوامع: ٣ / ٤٣٤، وينظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٤ / ٢٩٦.

عن الكسائي، فإن خلف بن هشام سمعه يقفُ على (منه) ^(١٦٨) بالتخفيف، وجزم النون في الوقف، وقال: ويجوز (منه) برفع النون في الوقف ^(١٦٩).

وعلة نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، هو المحافظة على حركة الإعراب؛ «لئلا يذهب حركة الإعراب بالجملة» ^(١٧٠)، إذا كانت حركة إعرابٍ؛ ولدفع التقاء الساكنين، وإن كان جائزاً في الوقف.

وبدفع التقاء الساكنين في الوقف علل الدكتور إبراهيم أنيس نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله، إلا أنه نسب إليهم الخطأ بتفسير هذه الظاهرة، مع أنه لم يقل بغير ما قالوه، أي: التخلص من التقاء الساكنين ^(١٧١).

وقال هنري فليش عن نقل الحركة في الوقف: «وأما في نهاية الكلمة، فعندما يُلغى الوقف مصوت الإعراب يُوْتى في ظروفٍ معينةٍ بمصوت فصل، كما في غُصْنٌ، إذ تصبح: غُصْنٌ، بدلا من: غُصْنٌ» ^(١٧٢).

وقال الدكتور فوزي الشايب: «فظاهرة الوقف بالنقل التي أثرت عن بعض العرب قديماً، نفسرها صوتياً على أساس كرههم لالتقاء صامتين في مقطع واحد، وفي حالة الوقف أيضاً، ونجد في أيامنا هذه صدًى لهذه الظاهرة القديمة في لهجات بلاد الشام عامة، بيد أن طريقة الوقف في هذه اللهجات تختلف بعض الشيء عما أثر عن العرب قديماً، ذلك أن اللهجات الشامية تستخدم الكسرة مطلقاً في كل ما هو مفتوح الأول، أو مكسوره، وتستخدم الضمة في كل ما هو

١٦٨- في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مَرْيَبٍ مِّنْهُ﴾ هو د: ١٧.

١٦٩- ارتشاف الضرب: ١/ ٨١٢- ٨١٣، وينظر: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، ص: ٤٣٣/ ١.

١٧٠- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي: ١/ ١٨٨.

١٧١- ينظر: إبراهيم أنيس (دكتور)، من أسرار اللغة، ط (٧)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص: ٢٢٥، والوقف في العربية على ضوء اللسانيات: ٨٤- ٨٥.

١٧٢- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: ٤٤.

مضموم الأول، وذلك نحو: مَصْرٌ، في كل الحالات، وكذلك: حَبْلٌ، ورَطْلٌ، نقول في الوقف عليها: حَبِلٌ، ورَطِلٌ، وذلك في الأحوال الثلاثة، وبالنسبة للمكسور الأول، مثل بُنْتُ، وقرشٌ، وحَمَلٌ، نقول فيها ثلاثتها: بنتٌ، وقرشٌ، وحملٌ في الأحوال الثلاثة أيضًا، أما ما كان مضموم الأول نحو: عُرْسٌ، عُمْرٌ، وأُخْتُ... فإننا في الوقف نضم الثاني، فنقول فيها: عُرْسٌ، عُمْرٌ، وأُخْتُ، وذلك في الأحوال الثلاثة أيضًا»^(١٧٣).

١٧٣- أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية: ١١٢ - ١١٣، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٥٧ - ٢٥٨.

Abstract

**Relocating the Case Mark in the Forming of the Arabic Word
(Morphological and Phonetical Study)**

Pof. Mohammed Khalid Rahal Al-Obaidi

Relocating the case mark from one sound to another which is preceded by a silent consonant. This change has been mentioned by the morphologists where they see that the cause in relocating is that the sound is being heavy and being light to the sound relocated to this paper attempts to mention the positions in which the mark are relocating and mentioning the cause that the old scholars and the modern morphologists had mentioned and balancing between them concerning this cause and verifying this matter.

دور المرابطين في ترسيخ المذهب المالكي
بالمغرب والأندلس

د. محمد المختار ولد السعد



ملخص البحث

يروم هذا البحث كشف النقاب عن دور المرابطين في توطيد المذهب المالكي في المغرب والأندلس، وإعادة بعض الاعتبار إلى جهودهم الثقافية التي لم يعطها الدارسون ما تستحق من عناية واهتمام. ووطنًا للموضوع بإعطاء لمحة عامة عن مسار انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي قبل قيام حركة المرابطين في أواسط القرن الخامس الهجري في مضارب صنهاجة اللثام بجنوب غرب موريتانيا الحالية.

وعالجنا الموضوع من خلال إبراز دور المرابطين في القضاء على الجيوب غير السنية في المنطقة (من خوارج وشيعة، ومبتدعة برغواطة)، ورعاية العلم والعلماء التي لم تقتصر على تأسيس المدارس والمعاهد ورعايتها برصد الأموال لها ولطلابها من بيت مال الدولة؛ وإنما شملت كذلك رعاية العلماء وإشراكهم في تسيير شؤون الدولة. وتجلى ذلك في قصر الوظائف المهمة من شورى وإفتاء وقضاء على الفقهاء المالكيين، وفرض المرتبات لهم، والتوسع في العطاء لهم والإقطاع، وإيثارهم على من سواهم، وحثهم على تدريس كتب المذهب المالكي، والالتزام في فتاويهم بنصه وروحه. ونبهنا إلى ما تولد عن تلك السياسة من ازدهار ثقافي وتعمق في المعارف الثقيلة والعقلية وجد التعبير عنه في بروز علماء أجلاء أثروا الدراسات الفقهية الأندلسية المغربية وأعطوها زخمًا كبيراً، وسخروا كتاباتهم لتعميق المعرفة بالمذهب المالكي وترسيخ أقدامه في العدوتين والذود عن حياضه. وأبرزنا في هذا الصدد جهود كل من ابن رشد الجد، وأبي بكر بن العربي، والقاضي عياض.

وخلصنا إلى أن الصحوة التي عرفها المذهب المالكي وما واكبها من ترسخه المعرفي والمؤسسي خلال عهد المرابطين، قد جعلته يصمد أمام الهزات السياسية والمذهبية التي عرفتها المنطقة بعد ذلك - ولاسيما في عهد الموحيدين - ويتفرد بمنطقة الغرب الإسلامي إلى يومنا هذا.

مقدمة

ظهرت حركة المرابطين في صفوف صنهاجة الصحراء في أواسط القرن الخامس الهجري كجزء من الصحوة السنية التي اجتاحت العالم الإسلامي منذ أوائل ذلك القرن، وطوقته من جناحيه. وكانت القوى البدوية في الأطراف رأس حربة تلك الصحوة حيث زحف السلاجقة^(١) من الشرق، وتحرك المرابطون من الغرب، في محاولة - على ما يبدو - لتطويق الحركات البدعية والمذاهب غير السنية. وكانت جهود المرابطين ثمرة التراكم التاريخي لحضور المذهب المالكي في منطقة الغرب الإسلامي الذي دخله مبكرا في حياة الإمام مالك نفسه، وخاض أتباعه في المنطقة تجارب متعددة في الذود عنه والتمكين له في وجه المذاهب والملل التي حاولت منافسته والتشويش عليه.

وسنعالج هذا الموضوع من خلال التعرف بإيجاز على المسار العام لحضور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي قبل المرابطين، ثم نمحض الحديث للدور الذي اطلع به المرابطون في التمكين للمذهب المالكي بالمغرب والأندلس. وستتم

١ - السلاجقة: نسبة إلى سلجوق زعيم عشائر الغز التركمانية التي هاجرت إلى بخارى واستقرت بها. وبدأ نفوذ السلاجقة السياسي يتجلى مع استيلاء حفيد سلجوق طغرل بك على إقليم خراسان في ٤٢٩هـ. وأخذت مملكتهم في التوسع نحو الغرب بعد انتصارهم على الغزنويين سنة ٤٣٢هـ، ثم ضموا إليهم فارس وبعض أجزاء الأناضول. وقد استنجد بهم الخليفة العباسي القائم بأمر الله لتخليصه من هيمنة البويهيين، فانتزع السلطان طغرل بك الفرصة، وسار بجيوشه إلى بغداد التي دخلها في ٢٥ رمضان سنة ٤٤٧هـ، واعترف به الخليفة العباسي، وتصدى للأطماع الشيعية في العراق. وبلغت دولة السلاجقة أوجها في عهد ألب أرسلان (٤٥١-٤٦٥هـ) الذي توسع على حساب الفاطميين وانتزع منهم حلب ومكة والمدينة وأجزاء من آسيا الصغرى. وعرف عن السلاجقة تمسكهم الشديد بالإسلام وميلهم إلى السنة وأهلها، واعتنائهم بتشبيد المدارس وتنظيم شؤون الدولة لتثبيت المذهب السني في المنطقة.

مقاربة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

١- إزالة الحواجز البدعية في المنطقة

٢- رعاية العلم والعلماء

٣- ازدهار الإنتاج الفقهي، وترسيخ المذهب المالكي والذود عن حماه.

أ- المسار العام لحضور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي قبل المرابطين

لقد كانت إفريقية قنطرة المذهب المالكي إلى شمال إفريقيا، حيث دخلها على يد تلامذة مالك من أهلها مثل شيخ سحنون علي بن زياد التونسي الطرابلسي الأصل (ت. ١٨٣هـ) الذي كان أول من أدخل مذهب مالك إلى إفريقية ورؤي عنه الموطأ في المغرب، وعبد الله بن فروخ (ت. ١٧٦هـ) العالم المحدث الذي أخذ المذهب عن مالك وكان يكاتبه فيجيبه، والبهلول بن راشد القيرواني (ت. ١٨٣هـ)، وأبو مسعود ابن أشرس التونسي (توفي أول الربع الأخير من القرن ٢هـ) الذي له سماع عن مالك وروى عنه ابن القاسم وابن وهب وله كتاب «خير من زينته»، وعبد الله ابن غانم الرعيني القيرواني (ت. ١٩٠هـ)، وأسد بن الفرات (ت. ٢٠٤هـ) وغيرهم من كبار علماء إفريقية الأوائل الذين أفسحوا مذهب مالك فيها، «إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه، وفضح الخلفين، واستقر المذهب بعده في أصحابه فشاع في تلك الأقطار»^(٢).

٢- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة الثانية ١٩٨٣، ج. ١ / ٢٥-٢٦.

ولم تُفلح جهود الشيعة العبيديين^(٣) في تفويض أركان المذهب المالكي بإفريقية، إذ سرعان ما استعاد ألقه فيها ومحا أصحابه آثار التشيع القسري في البلاد التونسية بعد دفعهم المعز بن باديس (ت. ٤٥٤هـ) إلى قطع الصلة بالعبيديين سنة ٤٤٠هـ، وحمل أهل مملكته على الاشتغال بمذهب مالك، «... إلى أن خرجت القيروان وأهلها وجهاتها، وسائر بلاد المغرب مُصنفةً على هذا المذهب، مجتمعة عليه، لا يُعرف لغيره بها قائم» حسب تعبير القاضي عياض^(٤).

وبالنسبة للأندلس، فقد كان أهلها على مذهب الإمام الأوزاعي (ت. ١٥٧هـ) في بداية أمرها بحكم الأصول الشامية لفتحيها، والدور الذي اطلع به العالم الدمشقي صَعَصَعَةُ بن سلام بن عبد الله (ت. ١٩٢هـ) الذي استقر بقرطبة وتصدر للخطابة والوعظ فيها خلال عهدي الأميرين عبد الرحمن بن معاوية (١٣٨-١٧٢هـ)، وابنه هشام (١٧٢-١٨٩هـ).

غير أن تزايد رحلة الأندلسيين إلى الديار المقدسة برسم الحج أو لطلب العلم، قد حدثت من ألق الأوزاعية وحضورها بين الناس. فقد أخذ كثير من الأندلسيين خلال تلك الرحلات عن الإمام مالك مباشرة واستفادوا من علمه الجم، وعادوا إلى الأندلس برواية الموطأ وفقه مالك. ومن رواد الفقهاء في هذا المجال خلال عهد عبد الرحمن بن معاوية: الغازي بن قيس القرطبي (ت. ١٩٩هـ) الذي «شهد مالكا

٣- نسبة إلى عبيد الله المهدي سعيد بن محمد بن عبد الله بن ميمون القداح (ت. ٣٢٢هـ) المجوسي اليهودي الذي ادعى الشرف، وتسمى أتباعه بالفاطميين. وقد أحكموا سيطرتهم على إفريقية من سنة ٢٩٦ إلى أن قطع المعز بن باديس الصلة بهم في ٥٤٤هـ. وحول تطورات هذا الصراع المذهبي على الساحة الإفريقية، يمكن الرجوع إلى:

- الطاهر المنصوري: «علماء القيروان أمام المذهب الفاطمي»، ضمن: الصراع المذهبي ببلاد المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ٢٠٠٨ (٤٧-٥٦).

- رشيد السلامي: «حول حسم الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة بإفريقية في عهد المعز بن باديس الزيري»، ضمن: الصراع المذهبي ببلاد المغرب، م.س.، (٥٧-٨١).

- عبد العزيز المجذوب: الصراع المذهبي بإفريقية إلى قيام الدولة الزيرية، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس ٢٠٠٨، ولاسيما الصفحات ٢٠٦-٢٣٣.

٤- ترتيب المدارك، م.س.، ج.١، ص. ٢٦.

وهو يؤلف الموطأ، وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم قارئ المدينة، وكان يحفظ الموطأ ظاهراً، وانصرف إلى الأندلس بعلم عظيم نفع الله به أهلها» حسب تعبير القاضي عياض^(٥)، وعبد الرحمن بن موسى الهواري (ت. بعد ٢٢٨هـ / ٨٤٢م)، وقرعوس بن العباس الثقفي (ت. ٢٢٠هـ).

ونشطت الحركة العلمية في بداية عهد هشام بن عبد الرحمن، وتكثفت الرحلة إلى المشرق والتطلع إلى الأخذ عن الإمام مالك. وكان زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون (ت. ١٩٣هـ أو ما بعدها)، ويحيى بن يحيى الليثي (ت. ٢٣٤هـ) من الفقهاء الأندلسيين الذين قصدوا مالكا آنذاك وأخذوا عنه آخر روايات الموطأ وأكثرها تهذيباً وتنقيحاً. وفي ذلك يقول القاضي عياض^(٦): «وكان زياد أول من أدخل إلى الأندلس موطأ مالك متفقها بالسماع منه، ثم تلاه يحيى بن يحيى» الذي أخذ عنه الموطأ ونصحه بالسفر إلى المدينة وأخذ عن مالك مباشرة. وكان يحيى آخر الفقهاء الأندلسيين الذين جلسوا إلى مالك وسمعوا منه، إذ توفي مالك وهو عنده، مما يجعل روايته للموطأ من أشهر رواياته المتعددة وأضبطها.

وإلى جانب الدور الكبير الذي اطلع به هؤلاء الفقهاء في التمكين للمذهب المالكي في الأندلس وسيادته على ما سواه من المذاهب، فقد حظي بمؤازرة السلطة الأموية منذ عهد هشام بن عبد الرحمن (١٧٢-١٨٠هـ) الذي أخذ رسمياً بهذا المذهب وحمل الناس على اتباعه وصير القضاء والفتيا عليه. وتعزز ذلك الدور أكثر في عهد الحكم بن عبد الرحمن (٣٥٠-٣٦٦هـ) الذي أصدر كتاباً يحث فيه الأندلسيين على التزام جادة المذهب المالكي ومنهجه القويم، فقال في كتابه إلى الفقيه أبي إبراهيم التجيبي (ت. ٣٥٢ أو ٣٥٤هـ):

٥ - ترتيب المدارك، م.س.، ج. ٣/ ١١٤-١١٥.

٦ - المصدر نفسه، ص. ١١٩.

«... وكل من زاغ عن مذهب مالك، فإنه ممن رينَ على قلبه، وزينَ له سوء عمله. وقد نظرنا طويلاً في أخبار الفقهاء، وقرأنا ما صنّف في أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نرَ مذهباً من المذاهب غيرهُ أسلمَ منه؛ فإنَّ فيها الجَهْمِيَّةَ والرَّافِضَةَ والخوارجَ والمرجئةَ والشيعَةَ إلا مذهب مالك رحمه الله تعالى، فإنَّا ما سمعنا أن أحداً ممن تقلد مذهبه قال بشيء من هذه البدع، فلاستمسك به نجاته إن شاء الله تعالى»^(٧).

وأكد على هذا الموقف أكثر، وأذّر من خالف المذهب في فتياه، فقال: «... من خالف مذهب مالك في الفتوى وبلغنا خبره، أنزلنا به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرة لغيره. فقد اختبرت فوجدت أن مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب، ولم أر في أصحابه ولا فيمن تقلد بمذهبه غير معتقد للسنة والجماعة، فليتمسك الناس بهذا ولينهوا أشدّ النهي عن تركه، ففي العمل بمذهبه جميع النجاة»^(٨).

وأكد ابن حزم (ت. ٤٥٦هـ) على ما كان لهذا التحالف بين فقهاء المالكية والسلطة الأموية من دور في انتشار المذهب المالكي، فقال: «مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة... ومذهب مالك بن أنس عندنا، فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان، مقبول القول في القضاء، فكان لا يلى قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراعاً إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به»^(٩).

٧- المدارك، م.س.، ج. ٢٢/١، المعيار المغرب والجامع المغرب، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨١، ج. ٢٦/١٢.

٨- المعيار... م.س.، ج. ٢٦/١٢.

٩- الحميدي: جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس ٢٠٠٨، ص. ٥٦٧-٥٦٨.

وهكذا، فإنه سرعان ما تلاشى أمر الأوزاعية وغيرها من المذاهب الأخرى التي كان لها حضور خجول في الأندلس عبّر عنه القاضي عياض^(١٠) أوجز تعبير، فقال: «وأدخل بها قومٌ الرّحالين والغرباء شيئاً من مذهب الشافعية، وأبي حنيفة، وأحمد، وداود؛ فلم يُكَنُّوا من نشره، فمات بموتهم على اختلاف أزمانهم، إلا من تدبّر به في نفسه ممن لا يُؤبّه لقلوبه، على ذلك مضى أمر الأندلس إلى وقتنا هذا».

وهذا ما أكدّه عيسى ابن الإمام التلمساني (ت. ٧٤٩هـ) حين تحدّث عن تفرد المذهب المالكي بالأندلس منذ عهد هشام بن عبد الرحمن - مستشهداً بكلام عياض في ترتيب المدارك - حيث قال: «فالتزم الناس بهذا المذهب من يومئذ، وحموه بالسيف عن غيره جملة، وما تدبّر غيره أحد من حينئذ إلا من لا يؤبّه به، فمضى أمر الأندلس على ذلك»^(١١).

أما المغرب الأقصى، فقد دخله المذهب المالكي منذ عهد إدريس بن عبد الله (١٧٢-١٧٧هـ)، وإن كان لم ينتشر على نطاق واسع إلا ابتداء من القرن ٤هـ على يد درّاس بن إسماعيل (ت. ٣٥٧هـ) الذي يعتبر أول من جاء بمدونة سحنون إلى تلك البلاد^(١٢). كما ذكر عياض^(١٣) أن أبا هارون عمران بن عبد الله العمري (ت. ٣١٣هـ) كان أول من أدخل كتاب محمد بن المواز إلى المغرب والأندلس.

وإذا كان ابن حزم قد أكد على دور التحالف مع السلطة في التمكين للمذهب المالكي في الأندلس والمغرب، فإن ابن خلدون^(١٤) يعزوه بالأساس لأسباب جغرافية وحضارية فيقول: «وأما مالك رحمه الله تعالى، فاخصّ مذهبه

١٠- المدارك، م.س، ج. ١/ ٢٧.

١١- الونشريسي: المعيار المغرب، م.س، ج. ٦/ ٣٥٦-٣٥٧.

١٢- عمر الجيدي: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات عكاظ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٨٧، ص. ٢٤-٢٦.

١٣- ترتيب المدارك، م.س، ج. ٥/ ١٤٨-١٤٩.

١٤- المقدمة، قراءة وإعداد إبراهيم شيوخ، دار القيروان للنشر، تونس ٢٠٠٧، الجزء الثاني، ص. ٢١٣.

بأهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غيرهم. إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، لما أن رحلتهم غالباً كانت إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم. والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم. فاقترضوا على الأخذ عن علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك، وشيوخه من قبله وتلميذه من بعده. فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته. وأيضاً فالبداوة كانت غالبية على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة. ولهذا لم يزل المذهب المالكي عندهم غصاً، ولم يأخذ تنقيح الحضارة وتهذيبها، كما وقع في غيره من المذاهب...».

لكن هذا التفسير لا يصمد أمام الواقع التاريخي لانتشار المذاهب الأخرى في المنطقة، إذ من المعروف - مثلاً - أن المذهب الحنفي قد ساد المغرب قبل المذهب المالكي، «وظهر بإفريقية ظهوراً كثيراً إلى قريب من أربعمئة عام، فانقطع منها، ودخل منه شيء ما وراءها من المغرب قديماً بجزيرة الأندلس وبمدينة فاس»^(١٥)، وأن مذهب الأوزاعي قد ساد الأندلس ردحاً من الزمن، وطريق الأندلسيين إلى المشرق هي نفسها طريق المغاربة.

وقد أصاب لخضر بولطيب^(١٦) حين قال: «إن انتشار مذهب ما أو اندثاره لا يخضعان - بالضرورة - إلى مدى ملاءمة أحكام المذهب وتشريعاته لحياة الناس، ومواكبه للمتغيرات والمستجدات، إنما يرجع ذلك... إلى اعتبارات متعددة ومتداخلة، لا تنفك - في الواقع - عما قد يتهيأ للمذهب بعد مؤسسه من تلاميذ وأتباع ذي جدارة واقتدار، لديهم من المؤهلات العلمية والإمكانات المادية، ما

١٥ - عياض: ترتيب المدارك، م.س.، ج. ١/ ٦٥.

١٦ - الفقه والتاريخ في الغرب الإسلامي (مقاربات منهجية)، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٣، ص.

يسعهم معه دخول تحالفات إستراتيجية طرفها السلطة والرعية، في سبيل تأمين الدعم والسند الضروريين». وهذا ما توفر للمذهب المالكي حتى مُكِّن له في المغرب وتفرد به.

غير أنه بعد فترة التمكين الأولى للمذهب المالكي في الغرب الإسلامي التي جاءت بعد ما بذله علماءؤه من تضحيات جسيمة^(١٧)، طرأت مستجدات استدعت المزيد من الجهد والوعي بضرورة إزالة الحواجز البدعية في المنطقة وتوطيد أركان المذهب فيها وشدُّ أزر علماءه والتمكين لهم، وهو ما ستطلع به حركة المرابطين.

ب- المرابطون وتوطيد المذهب المالكي في المنطقة

أصبحت المنطقة قبل سيطرة المرابطين على المغرب والأندلس، «عبارة عن ساحة تتصارع فيها النحل والمذاهب المختلفة، بل إن سكان بعض الجهات فيها ارتدوا عن الإسلام، واستولى النصارى على جهات أخرى وشردوا أهلها وأصبحوا يفرضون الجزية على المسلمين»^(١٨).

فقد ساهم قيام الدولتين الخارجيتين في سجلماسة^(١٩) وتاهرت^(٢٠) خلال

١٧- نشير هنا إلى ما بذله أبو محمد بن التبان وابن أبي زيد من تضحيات، وإلى قتل أبي إسحاق بن البرذون وأبي بكر بن هذيل سنة ٢٩٧هـ دفاعاً عن مذهب مالك وتشبثاً به (راجع: ترتيب المدارك، ج. ٥/ ١١٨ - ١١٩).

١٨- د. الناني ولد الحسين: صحراء الملثمين، دراسة لتاريخ موريتانيا وتفاعلها مع محيطها الإقليمي خلال العصر الوسيط، من منتصف القرن الثاني الهجري إلى نهاية القرن الخامس الهجري، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٧، ٣٨٧.

١٩- أسس الخوارج الصفريون (نسبة لزياد بن الأصفر) مملكة لهم سنة ١٤٠هـ في سجلماسة بمنطقة تافاللت بجنوب شرق المغرب، على التخوم الشمالية للصحراء حيث تلتقي معظم القوافل التجارية المتجهة من شمال إفريقيا إلى الصحراء وبلاد السودان. وقد تأسست تلك المملكة في ذلك المركز الحيوي على يد قبيلة مكناسة الزناتية، واستقرت السلطة فيها بيد بني مدار قبل أن يطيح بهم لفترة وجيزة الفاطميون بقيادة عبد الله الشيعي سنة ٢٩٦هـ. واستعاد بنو مدار سلطتهم على سجلماسة حتى أزاحتهم مغراوة عنها سنة ٣٦٦هـ واحتفظت بها حتى استولى عليها المرابطون سنة ٤٤٦هـ.

٢٠- مدينة بجنوب غربي الجزائر، أسس بها عبد الرحمن بن رستم وأنصاره من الإباضية (نسبة لعبد الله بن إباض) مملكة لهم سنة ١٤٢هـ، واتخذوها منطلقاً للدعوة لمذهبهم في الصحراء تحت غطاء تجاري. واستمرت تلك الدولة حتى سقوطها على يد الفاطميين سنة ٢٩٦هـ، فانقل الإباضيون حينها في المنطقة إلى الدعوة السرية (ولاية الكتمان).

القرن الثاني الهجري في انتشار الإباضية والصفيرية بين صفوف السكان، كما أدي قيام الدولة الفاطمية إلى شيوع التشيع بين صفوف بعض سكان المنطقة. فقد تحدث البكري^(٢١) عن وجود بعض الجماعات الصفيرية في المغرب الأقصى، ووجود جاليات إباضية كبرى في صحراء المثلثين. كما تحدث ابن حوقل^(٢٢) عن تشيع أهل درعة والسوس الأقصى، فقال: «ومن بنواحي درعة والسوس شيعة»، وأوضح ابن أبي زرع^(٢٣) أنهم من الشيعة الروافض أتباع عبد الله البجلي.

وتحدث ابن حوقل خلال زيارته لمنطقة السوس الأقصى سنة ٣٤٠هـ عن احتدام الصراع المذهبي فيها بين السنة المالكيين والشيعة، فقال: «وأهل السوس فرقان مختلفتان: مالكيون أهل سنة وموسويون شيعة... والغالب على الجميع الجفاء والغلظة في العشرة وقلة رقة الطبع...»^(٢٤).

ولم يقتصر الأمر على شيوع هذه المذاهب غير السنية في المنطقة في تلك الفترة، بل ارتدت بعض القبائل عن الإسلام مثل ما حصل لقبيلة برغواطة في منطقة تامسنا^(٢٥) التي اتبعت منذ عهد هشام بن عبد الملك بن مروان (حكم من ١٠٥-١٢٥هـ) شخصاً يدعى صالح بن طريف ادعى النبوة، وظل أتباعه يتزايدون حتى قضى عليهم المرابطون في منتصف القرن الخامس الهجري في إطار جهودهم المعروفة في إزالة تلك الحواجز البدعية من المنطقة^(٢٦).

٢١- المسالك والممالك، تحقيق د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣، ج ٢، ص. ٢٤٩، ٣٠٩، ٣٣٤-٣٣٥.

٢٢- صورة الأرض، منشورات دار مكتبة دار الحياة، بيروت ١٩٧٩، ص. ٩٩.

٢٣- الأئيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩، ص. ١٦٣-١٦٤.

٢٤- صورة الأرض، م. س.، ص. ٩٩.

٢٥- تامسنا: هي المنطقة الممتدة من وادي أبي رقراق إلى وادي أم الربيع من أحواز مدينة الرباط المغربية الحالية، ولم يبق لهذه التسمية اليوم من ذكر سوى ما يعرف بباب تامسنا بالرباط.

٢٦- من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قضاؤهم على زناتة المغراويين في سجلماسة ودرعة، والبجليين الروافض الشيعة في رودانة من بلاد السوس، ونحلة برغواطة وغيرها. راجع: ابن أبي زرع: الأئيس المطرب بروض القرطاس، م. س.، ص. ١٦١-١٦٦.

١- إزالة الحواجز البدعية

سرعان ما ولي المرابطون وجههم شطر الشمال الإفريقي^(٢٧)، وعملوا على إزالة «الحواجز البدعية» المنتشرة في تخومه الصحراوية، وتوحيد سكان المجال الممتد من صحراء الملثمين إلى الأندلس في مذهب سني واحد هو المذهب المالكي الذي رعوه وذاذوا عن حياضه وجعلوه محور حركتهم الإصلاحية وأداة تثبيت نظامهم السياسي؛ وهم الذين عرف عنهم أنهم «... على السنة متمسكون بمذهب مالك بن أنس»^(٢٨).

وقد اتصف هؤلاء المرابطون بعدد من المواصفات أهلتهم للقيام بهذا الدور التاريخي الكبير. وقد أجمل لسان الدين ابن الخطيب (ت. ٧٧٦هـ)^(٢٩) تلك المواصفات حين نعت المرابطين بأنهم «أمة جديدة الإسلام، شديدة الاعتزام، مُظهرة للقيام بالحق، ومجاهدة من زاع عن الشريعة...». ولذا، كثر ثناء كبار فقهاء الأندلس عليهم والتنويه بهم وبأمرائهم. ومن ذلك ما قاله قاضي قرطبة ابن الحاج التجيبي (ت. ٥٢٩هـ) في جوابه «عما باعه الأمير سير اللمتوني وعماله على بيت المال»، حيث أكد سداد تصرف الأمير وفائدته لبيت المال، ونفاذه لأنه تصرف بعد تأميره تأميراً يقتضي العموم وفوض تفويضاً كاملاً «من أمير المسلمين وناصر الدين»... «وكان رحمه الله، من نصحاء هذه الدولة المباركة، وصدراً

٢٧- كان صنهاجة الصحراء، الذين قامت على أيديهم حركة المرابطين، يعانون من سيطرة خوارج زناتة على المراكز التجارية الهامة في طرفي الصحراء، فكان فك ذلك الحصار الاقتصادي والمذهبي من دواعي قيام تلك الحركة. ولذا، فإن المرابطين سرعان ما وجهوا جيوشهم نحو الشمال بعد إخضاع الصحراء واستعادة مراكزها الحيوية مثل أودغست من الزناتيين. فاستولى المرابطون على درعة وسجلماسة سنة ٤٤٥هـ، وأخضعوا الريف بعد فتح طنجة سنة ٤٧٠هـ، ووجهوا جيشاً صوب المغرب الأوسط سنة ٤٧٤هـ، فضموا معظم أراضيه إلى مملكتهم واحتلوا مدينة الجزائر في السنة نفسها (راجع: الناني ولد الحسين: صحراء الملثمين، م. س.، ص. ٣٩٩).

٢٨- البكري: المغرب...، م. س.، ص. ١٦٤.

٢٩- أعمال الإعلام فيمن بويغ قبل الاحتلال من ملوك الإسلام، القسم الثاني (تاريخ إسبانية الإسلامية)، تحقيق وتعليق أ. ليفي بروفنسال، ط. ٢، دار المكشوف، بيروت ١٩٥٦، ص. ٢٤٥.

في أوليائها، شدَّ الله أزرها، ورفع في الخير والتقوى عَلمها، مع ما كان عليه فيما اتصل بنا من التوسع بالأجناد، ومن آثاره الواضحة في باب الجهاد. والله يجعل ذلك في ميزان أمير المسلمين وناصر الدين، ونوراً بين يديه وعن يمينه يوم ميعاده، بفضل الله تعالى ورحمته...»^(٣٠).

وفضلاً عن جهود المرابطين السياسية والعسكرية في التمكين لمذهبهم، فقد رعوا العلم والعلماء ووفروا الظروف لتفتق مواهبهم المعرفية.

٢- رعاية العلم والعلماء

اعتمد المرابطون على العلماء المالكيين وقربوهم وأشركوهم في تسيير شؤون الدولة، وقصروا الوظائف المهمة من شورى وإفتاء وقضاء عليهم، وحثوهم على تدريس كتب المذهب المالكي الذي أصبح مصدراً للتشريع، وأنفقوا على طلاب العلم من بيت مال المسلمين. وساهم إكبارهم العلماء وتعظيم منزلتهم، في استقطاب العديد من فقهاء المذهب إلى المغرب مما أسهم في الازدهار الثقافي الذي عرفته المنطقة آنذاك. وزاد خراب القيروان سنة ٤٤٩هـ في أعقاب الغزو الهلالي من هجرة علماء إفريقية المالكيين إلى المغرب الأقصى والأندلس، مما عزز الصحوة المالكية فيهما خلال القرن الخامس الهجري. كما زاد الخطر النصراني في الأندلس بعد سقوط طليطلة عام ٤٧٨هـ من تعلق الكثير من علماء الأندلس بالمرابطين وتأييدهم ودعوتهم لنجدة الأندلس وحماية بيضة الإسلام فيها، بل دعوهم بعد معركة الزلاقة الشهيرة سنة ٤٧٩هـ - التي أخرجت سقوط الأندلس نحو ثلاثة قرون - إلى التخلص من ملوك الطوائف وضم الأندلس إلى ملكهم، وهو ما قاموا به خلال جواز يوسف بن تاشفين الثالث إلى الأندلس سنة ٤٨٣هـ. واشتهرت في هذا المسعى، جهود علماء مثل أبي جعفر القليعي (ت. ٤٩٨هـ)،

٣٠- الونشريسي: المعيار المعرب...، م.س.٥، ج.٩/٦١٣.

وأبى الأصبع عيسى بن سهل (ت. ٤٨٦هـ)، وأبى بكر الطرطوشي (ت. ٥٢٠هـ). وأصبحت مراکش قبلة لعلماء الأندلس الذين توافدوا عليها بكثرة حتى وصف الكاتب الموحدى المناهض للمرابطين عبد الواحد المراكشي^(٣١) إقبال العلماء على يوسف بن تاشفين بقوله: «فانقطع إلى أمير المسلمين من الجزيرة من أهل كل علم فُحُولُهُ، حتى أشبهت حضرته حضرة بني العباس في صدر دولتهم؛ واجتمع له ولابنه من أعيان الكُتَّاب وفرسان البلاغة ما لم يتفق اجتماعه في عصر من الأعصار...». وأصبحت مُراکش منذ ذلك الوقت أحد مراكز الإشعاع الثقافي الرئيسة في المغرب.

وفي إطار سياستهم الواضحة في رعاية الفقهاء والفقهاء المالكي، قرّب المرابطون علماء الأندلس، فعينوا منهم الكتاب، والمستشارين، والولاة، والقضاة والمفتين، وفرضوا لهم المرتبات، وتوسعوا لهم في العطاء والإقطاع، فعاشوا في رغد من العيش في ظل حكمهم الأندلس.

وقد ساهمت تلك الجهود والسياقات المختلفة في بروز علماء أجلاء خدموا المذهب المالكي ورسخوا أقدامه في العدوتين، وأثروه بمؤلفاتهم المتميزة التي رفعت من شأن موروث المنطقة المعرفي. ونال الفقه وفروعه قسطاً غير يسير من تلك المؤلفات بحكم رعاية المرابطين للفقه والفقهاء المالكيين، حتى قال عبد الواحد المراكشي (ت. ٦٤٧هـ)^(٣٢) إنه «... لم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عِلْمِ عِلْمِ الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فنفتت في ذلك الزمان كُتُب المذهب وعَمِلَ بمقتضاها ونبذ ما سواها».

وقال عن ابنه علي بن يوسف بن تاشفين، إنه قد «... اشتد إيثاره لأهل الفقه

٣١- المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم وتحقيق د. محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤، ص. ١٤٤.

٣٢- المعجب... م.س.، ص. ١٥١.

والدين، وكان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء. فكان إذا ولي أحداً من قضائه كان فيما يعهد إليه ألا يقطع أمراً ولا يبت حكومة في صغير من الأمور ولا كبير إلا بحضور أربعة من الفقهاء، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغاً عظيماً لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس. ولم يزل الفقهاء على ذلك، وأمور المسلمين راجعة إليهم، وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم طول مدته، فعظم أمر الفقهاء، كما ذكرنا، وانصرفت وجوه الناس إليهم، فكثرت لذلك أموالهم، واتسعت مكاسبهم...»^(٣٣) حتى ضاق بهم البعض ذرعاً وعرض بهم، كما فعل أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن البني^(٣٤) مع قاضي الجماعة بقرطبة المتنفذ محمد بن حمدين (ت. ٥٠٨هـ) الذي عناه بقوله:

أهل الرياء لبستم ناموسكم كالذئب يدلج في الظلام العاتم
فملكتم الدنيا بمذهب مالك وقسمتم الأموال بابن القاسم
وركبتم شهب البغال بأشهب وبأصبع صبغت لكم في العالم

وما قاله المراكشي من أن علياً بن يوسف «كان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء»، نجد تأكيداً له في فتاوى بعض معاصريه من الفقهاء. ومن أمثلة ذلك رسالته إلى القاضي ابن ورد (ت. ٥٤٠هـ) والفقهاء المشاورين في غرناطة التي يقول فيها:

«كتابنا، أبقاكم الله وأمدكم بتقواه، ويسركم لما يرضاه، وأتم عليكم عوارفه ونعماه؛ من حضرة مراكش، حرسها الله، سنة إحدى وعشرين وخمسمائة. وقد خاطبنا النصراني والمعاهدون المنقولون من إشبيلية الحاصلون بمكناس الزيتون، حرسها الله، راغبين في أن يصل منهم من يتقرر معهم صفة بيعهم لأملاكهم لدينا،

٣٣- المصدر نفسه، ص. ١٥٠.

٣٤- نسب المراكشي (المعجب / ١٥٠) هذه الأبيات لابي جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن البني الجياني، ونسبها المقرئ (نفع الطيب: ج. ٣ / ٤٤٨) لأبي بكر أحمد بن محمد الأبيض الإشبيلي.

إذ تخيروا ذلك عندما خيرناهم فيه، وكيف يكون إقرارهم على مراتب شريعتهم التي يقيمون عليها أداء حق الذمة؟ هذا نص قولهم في كتابهم. ونحن نستفتيكم في هذين الفصلين معاً، فراجعونا بما توجبه السنة فيهما. وكذلك وَضُّحُوا لَنَا وجه العمل في الأملاك المحبسة الموقوفة على بَيْعِ النصارى وكنائسهم بالأندلس، موفقين إن شاء الله، عزّ وجلّ، وتبلغوا سلاماً كثيراً ورحمة الله وبركاته. وكذلك وردنا كتاب ابننا أبي بكر، أعزه الله بتقواه، مضمناً أن قوماً من النصارى المعاهدين الذين أسلموا بإشبيلية حرسها الله، وأن جماعة يسيرة من النصارى المتقدم ذكرهم فروا إلى بلاد العدو، دمرهم الله، فتبعتهم الخيل من هناك، فأدرك بعضهم وسيقوا إلى إشبيلية وسجنوا بها. فعرفونا بما توجبه السنة في النازلتين، موفقين إن شاء الله تعالى. وكذلك ذكر رهبانهم وأقسنتهم أنهم لا عيش لهم إلا من غلات الأحباس الموقوفة على الكنائس المذكورة. وذلك من الفصول التي يجب الفتيا فيها إن شاء الله، عز وجل. فيتعين الجواب على ذلك»^(٣٥).

ولم يكتف المرابطون بإسناد منصبى الإفتاء والقضاء للفقهاء المالكيين، بل أكدوا عليهم ضرورة الالتزام في فتاويهم وأحكامهم بنص وروح المذهب المالكي. ولعلّ أصدق تعبير عن ذلك، ما جاء في رسالة تاشفين بن على بن يوسف بن تاشفين (ت. ٥٣٩هـ) إلى أهل بلنسية المؤرخة بالعشر الأوّل من جمادى الأولى سنة ثمان وثلاثين وخمس مائة هجرية، حيث قال: «واعلموا، رحمكم الله، أن مدار الفتيا ومجرى الأحكام والشورى، في الحضر والبدا، على ما اتفق عليه السلف الصالح، رحمهم الله، من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس، رضي الله عنه، فلا عدول لقاض ولا مُفت عن مذهبه، ولا يأخذ في تحليل ولا تحريم إلا به، ومن حاد عن رأيه بفتواه، ومال من الأئمة إلى

٣٥- أجوبة بن ورد الأندلسي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد الشريف، طوب بريس، الرباط ٢٠٠٨، ص. ١٤٦-١٤٧، والمعيار، ج. ٨/٥٦-٥٧.

سواه، فقد ركب رأسه واتبع هواه...»^(٣٦).

وقد وجد المرابطون في تربة الأندلس العلمية الخصبه ضالتهم المنشودة، فَحَمَّوْا بِيضْتَهَا، وَأَحْسَنُوا رِعَايَتَهَا، وَاسْتَفَادُوا مِنْ عِلْمِ أَصْحَابِهَا وَأَفَادُوهُمْ بِتَوْفِيرِ الظُّرُوفِ الْمُنَاسِبَةِ لَتَفْتَقِ مَوَاهِبُهُمُ الْمَعْرِفِيَّةَ وَإِشَاعَتَهَا بَيْنَ النَّاسِ. كما ازدهرت في عهدهم الحياة الثقافية بالمغرب وتعمقت المعارف النقلية والعقلية فيه، وانتشر المذهب المالكي في ربوعه. وضائق رحاب جامع القرويين بمرتابديها من طلاب العلم ورجالاته، فَرَمَّمَهُ الْمُرَابِطُونَ وَحَوَّلُوهُ إِلَى جَامِعَةٍ اتَّسَعَتْ حَلَقَاتُ الدَّارِسِينَ بِهَا. وعملوا على تأسيس المدارس والمعاهد في مختلف المناطق، وتألفت في عهدهم مراكز علمية شهيرة مثل مُرَاكِش وَسَبْتَةَ، وَسَجْلَمَاسَةَ، وَفَاسَ، وَتَلْمَسَانَ... وغيرها من مراكز الإشعاع التي أثمرت فيها جهود المرابطين المعرفية.

٣- ازدهار الإنتاج الفقهي، وترسيخ المذهب المالكي والذود عن حماه

ازدهر الفقه المالكي أيما ازدهار في عهد المرابطين، وتعددت سبل التمكين للمذهب المالكي والذود عن حماه في الأندلس والمغرب. وسنومى إلى بعض تجليات ذلك الازدهار، قبل الخوض في جهود بعض العلماء في ترسيخ المذهب والذود عن حماه.

أ- ازدهار الإنتاج الفقهي:

امتاز عهد المرابطين في العدوتين (٤٤٨-٥٤١هـ) بكثرة المؤلفات الفقهية والمجامع الإفتائية حتى تحدث بعض الباحثين عن «الانفجار الفقهي في عهد

٣٦- راجع نص تلك الرسالة في: حسين مؤنس: "نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين"، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمطرد، المجلد الثاني، العدد ٣ / ١٩٥٥ (٩٧-١٤٠)، ص. ١١٢-١١٣..

المرابطين»^(٣٧)؛ بينما اعتبر آخر^(٣٨) «أن ما ألفه الأندلسيون في فقه النوازل والأحكام يُعد ثروة فقهية ضخمة عكست منهجهم التطبيقي في معالجة الفروع وتقرير الأحكام، ودلت على التحامهم الدائم بمقتضيات العصر وإشكالات الواقع». وساعد على ازدهار ذلك النوع من الدراسات الفقهية، ما امتاز به هذا العهد من اقتران دراسة الفقه بالأصول^(٣٩).

وإذا أخذنا فقه النوازل، وحده، نرى أن أولى كبريات المجامع الإفتائية قد ظهرت - بالأساس - في عصر المرابطين مثل: «الإعلام بنوازل الأحكام» لعيسى بن سهل الغرناطي (ت. ٤٨٦هـ)، وأحكام عبد الرحمن الشعبي المالقي (ت. ٤٩٩هـ)، ومسائل حسن بن زكون الفاسي (ت. ٥٥٣هـ)، ونوازل القاضي عبد الحق بن عبد الله بن دُبُوس اليفرنى (ت. ٥١١هـ)، ونوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي (٥١٦هـ)، وفتاوى ابن رشد الجد (ت. ٥٢٠هـ)، ونوازل القاضي ابن الحاج التجيبي (ت. ٥٢٩هـ)، ونوازل هشام بن أحمد الهلالي الغرناطي (٥٣٠هـ)، وأجوبة أبي القاسم بن ورد التميمي المري (٥٤٠هـ)، و«مذاهب الحكام في نوازل الأحكام» للقاضي عياض السبتي (ت. ٥٤٤هـ)، وغيرها...

وأوضح ابن شريفة^(٤٠) أن «ظهور هذه النوازل في عصر واحد وزمن متقارب، يدل على حركة الفقه ورواجه في عصر المرابطين الذي كان عصر الفقهاء أو عصر «قال مالك» كما عبر الشاعر الأعمى التطيلي الإشبيلي (ت.

٣٧- د. محمد بن شريفة: "أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب" ضمن كتاب: التاريخ وأدب النوازل (دراسات تاريخية مهدات للفقيد محمد زبير) الرباط ١٩٩٥، ص. ٤٠.

٣٨- د. قطب الريسوني: نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي (ت. ٥١٦)، دراسة وتحقيق وتعليق، دار ابن حزم، بيروت ٢٠٠٨، ص. ٧٣.

٣٩- راجع بهذا الخصوص: د. علية الأندلسية: "الحركة العلمية والثقافية عند المرابطين"، ميثاق الرابطة المحمدية للعلماء، العدد ١٤ بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٠ تحت الرابط: www.almithaq.ma

٤٠- د. محمد بن شريفة: مذاهب الحكام في نوازل الأحكام للقاضي عياض ولده محمد، تقديم وتحقيق وتعليق، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٧، ص. ١٣.

٥٢٥هـ) في كافيته^(٤١) التي يشكو فيها من كساد بضاعة الشعر ونفاق سوق الفقه». وهكذا برز في عهد المرابطين علماء كبار وفقهاء نظار، أثروا الدراسات الفقهية الأندلسية المغربية وأعطوها زخماً كبيراً، وسخروا كتاباتهم لتعميق المعرفة بالمذهب المالكي ورجالاته، والذب عنه.

ب- ترسيخ المذهب المالكي والذود عن حماه:

كثيرون هم أولئك الذين أثروا الدراسات الفقهية وذاذوا بيراعهم عن حمى المذهب المالكي في العدوتين. وما دام المقام لا يتسع لاستقصاء هؤلاء، فإننا سنكتفي بذكر أمثلة ممن كان لهم أبلغ الأثر على تلك الأصعدة.

ولعلّ من أكثر من أثروا ساحة الغرب الإسلامي في مجال الفقه، تدريساً وإفتاءً وتأليفاً، خلال عهد المرابطين هو فقيه العدوتين ورئيس فقهاء الأندلس أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد (٤٥٠-٥٢٠هـ) الذي وصفه محمد القوري (ت. ٨٧٢هـ)^(٤٢)، مفتي فاس، ب «محتسب الفقهاء وزعيمهم»، وقال إنه «جرت عادة الشيوخ بتقديمه على غيره من الشيوخ لرسوخه في العلم، ودرايته بالروايات، وتحقيقه لها، وتقديمه للقضاء والفتياء بإجماع من جل معاصريه». وهكذا، كان المفزع إليه في الفتوى في العدوتين، بل إن كثيراً من قضائياتها كانوا يستشيرونه فيما يعرض أمامهم من إشكالات تثير الخلاف وتستدعي نظرة فاحصة

٤١- يشير ابن شريفة إلى قول الأعمى التطيلي في كافيته:

أيارحمة للشعر أقوت ربوعه... على أنها للمكرمات مناسك

وللشعراء اليوم ثلث عروشهم... فلا الفخر مختال ولا العز تامك

إذا ابتدر الناس الحظوظ أشرفت... مطالب قوم وهي سود حوالمك

رأيتهم لو كان عندك مدفع... كما كسدت خلف الرئال الترائك

فيا دولة الضيم اجملى أو تجاملي... فقد أصبحت تلك العرى والعرائك

ويا «قام زيد» أعرضي أو تعارضني... فقد حال من دون المنى «قال مالك»

٤٢- المهدي الوزاني: النوازل الجديدة الكبرى، مقابلة وتصحيح أعمار بن عباد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية ١٩٩٩، ج ١١ / ٣٣٣.

من فقيه متبصر نظار مثله. ويكفي في هذا المجال أن نعرف أن قضاة أجلاء من أمثال القاضي عياض، وعبد الرحمن الشعبي المالقي، وابن الإمام الإشبيلي، وابن مسرة، وسفيان بن خلف الأسدي، وقاضي الجماعة بمراكش موسى بن حماد قد استفتوه... كما لم يبخل ابن رشد على المرابطين بفتاويه السديدة التي كانت السلطة تمثل لها. ومن ذلك ما وقع خلال مقامه في بلاط علي بن يوسف بن تاشفين بمراكش في ربيع الأول عام ٥٢٠هـ، حيث استفتاه الأمير في قضايا تهم الدولة. وكان مما أفتاه به وامتثل له هو وجوب تسوير مُرّاكش حين قال له: «لا يحل لك أن تسكنها مكشوفة»، وضرورة إجلاء النصراني الناكثين للعهد عن ديارهم في الأندلس إلى بعض مدن العدو، وعقد البيعة بولاية العهد لابنه تاشفين...

وناصر المرابطين ودافع عنهم في أكثر من موقف وقال إنهم «قاموا بدعوة الحق ونصرة الدين»، وأن كثرتهم في أعين الناس «غيب للمشركين وعز للمسلمين لأنهم حمائهم الذابون عنهم والمجاهدون دونهم...»^(٤٣).

واشتغل ابن رشد طويلاً بالتدريس، وأخذ عنه عدد كبير من طلبة الأندلس والمغرب، من أشهرهم قاضي الجماعة بقرطبة محمد بن أصبغ الأزدي (ت. ٥٣٦هـ)، والقاضي عياض بن موسى السبتي (ت. ٥٤٤هـ)، وجامع نوازل ابن رشد الفقيه محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الوزان (ت. ٥٤٣هـ)، والمحدث الفقيه عبد الملك ابن مسرة اليحصبي (ت. ٥٥٢هـ)، والمحدث محمد بن يوسف ابن سعادة (ت. ٥٦٦هـ)، والحافظ المفسر علي بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن النعمة (ت. ٥٦٧هـ)، والمؤرخ خلف بن عبد الملك ابن بشكوال (ت. ٥٧٨هـ)...

٤٣- فتاوى ابن رشد، تحقيق الدكتور المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧، ج ٢٠/٩٦٥.

وزاوج ابن رشد بين التدريس والتأليف حيث شكلت دروسه حول المستخرجة نواة مشروع تأليفه الموسوعي الضخم: البيان والتحصيل. وامتنح بالقضاء وفصل الخصام، فشغله عن إكمال مشروعه الذي لم يعد ينقطع له إلا يوماً واحداً في الأسبوع حتى مضت عليه أربع سنوات لم ينجز خلالها إلا أربعة أجزاء أو خمسة. وفي ذلك يقول ابن رشد: «فأيست من تمامه في بقية عمري إلا أن يريحني الله تعالى من ولاية القضاء، وكنت من ذلك تحت إشفاق شديد وكرب عظيم، وذكرت ذلك لأمير المسلمين وناصر الدين أبي الحسن علي بن يوسف بن تاشفين أدام الله تأييده وتوفيقه في جملة الأعذار التي استعفيت بسببها، وغبطته بالأجر على تفرغي لتمامه؛ فقبل الرغبة فيما رَغَبْتُهُ فيه من الثواب، وأسعف الطلبة فيه لما رجاه بأن تثقل بذلك موازينه يوم الحساب. والله يدخر له هذه الحسنه ويؤثته منها من درجات الجنة أعلى درجة برحمته...»^(٤٤).

وقد تدارك ابن رشد ما فاته أيام القضاء بعد إعفائه منه أواسط عام ٥١٥هـ، فأقبل على كتابة ما بقي من البيان والتحصيل حتى أتمه في مستهل ربيع الآخر من عام ٥١٧هـ. وبذلك تكون السلطة المرابطية قد أسهمت إسهاماً ملموساً في ظهور هذه المعلمة الفقهية المالكية المهمة إلى الوجود.

وفي هذا الكتاب، وفي مقدماته الممهדות، عمّق ابن رشد النزعة التأصيلية عند ابن يونس، ووضع لبنة أساسية في إكمال عملية جمع الفقه المالكي وتقريبه إلى أذهان الناس التي بدأها ابن أبي زيد في النوادر وابن يونس في الجامع. وهذا الجهد في الجمع والتقريب هو ما أكد عليه المقري^(٤٥) ونقله عنه التنبكتي^(٤٦) حرفياً حين قال: «قرّب الإمام ابن رشد مذهب مالك تقريباً لم يسبق إليه». فقد استوعب

٤٤- البيان والتحصيل، تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨، ج. ١/ ٣٠-٣١.

٤٥- نفع الطيب، م.س.، ج. ٥/ ٣٤٦.

٤٦- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، طبعة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا ١٩٨٩، ص. ٤٧٥.

في البيان والتحصيل مسائل المستخرجة والمدونة اللتين كان فقهاء الغرب الإسلامي يجهدون أنفسهم في دراستهما - وخاصة المدونة - والتعاطي مع ما وضع عليها من شروح واختصارات وتنبهات، فعمد إلى قراءة تلك المصادر بروح نقدية، وحرر مسائلها بأسلوب واضح يستوي فيه العالم والمتعلم. وأضاف إلى ذلك كتابه البديع في مجاله: المقدمات الممهدة لبناء ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهاة مسائلها المشكلات. وقد بين ابن رشد أهمية هذا الكتاب بقوله إنه إذا «.. جمعه الطالب إلى هذا الكتاب، حصل على معرفة ما لا يسع جهله من أصول الديانات وأصول الفقه، وعرف العلم من طريقه، وأخذه من بابه وسبيله، وأحكم رد الفرع إلى أصله، واستغنى بمعرفة ذلك كله عن الشيوخ في المشكلات، وحصل في درجة من يجب تقليده في النوازل المعضلات، ودخل في زمرة العلماء الذين أثنى الله تعالى عليهم في غير ما آية من كتابه ووعدهم فيه بترقيع الدرجات»^(٤٧).

وكان ما امتاز به هذا الكتاب من تمحيص وسلاسة أسلوب مدعاة لإقبال الفقهاء والطلاب عليه، وعلى غيره من مؤلفات ابن رشد، في عصره والعصور اللاحقة، حتى قال محققه: «... عني البيان والتحصيل على المستخرجة التي طالما ولع بها الأندلسيون وحفظوها عن ظهر قلب، وكان لها عند أهل أفريقيا القدر العالي والطيران الحثيث - حسب عبارة ابن حزم - فلم يعد للمستخرجة في فهارس فقهاء الغرب الإسلامي، فيما بعد القرن السادس، ما كان لها في الفهارس السابقة من العناية رواية وقراءة وسماعاً»^(٤٨). وبذلك أحدث ابن رشد نقلة نوعية في تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، وعمق أسسه النظرية والتطبيقية. وناجح حافظ الأندلس وخاتمة علمائها المحققين الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد،

٤٧- البيان والتحصيل، م.س.، ج.١، مقدمة المؤلف ص. ٣٢.

٤٨- المصدر نفسه، ص. ٥.

القاضي أبو بكر بن العربي (٤٦٨-٥٤٣هـ)، بِيْرَاعِه وِسْنَانِه عن المذهب المالكي، وعن المرابطين حماة بيضة الإسلام وأهله في الأندلس الذين استصدر لهم المراسم من الخلافة العباسية، والفتاوى ورسائل التأييد من كبار علماء المشرق مثل الغزالي والطرطوشي، ولقي منهم الترحاب والتكريم في مراكش وفي إشبيلية حيث اختاره سيره بن أبي بكر اللمتوني (ت. ٥٠٧هـ) للشورى وأصبح من خواصه المقربين لديه حتى قال أحد تلاميذه إنه «كان يُدْرَسُ وبغلته بالباب تنتظره للركوب إلى السلطان»^(٤٩). وجاهد تحت راية المرابطين حتى كاد أن يلقي حتفه في معركة «كتندة» سنة ٥١٤هـ التي استشهد فيها العالمان الجليلان: أبو علي الصدفي، وأبو عبد الله بن الفراء.

وكان ابن العربي قد كَرَّسَ العقود الثلاثة الأولى من عمره لطلب العلم في مختلف مراكزه الأساس الممتدة من الأندلس إلى العراق، وعاد من نجعته الطويلة في طلب العلم بمعارف جمّة، ومصادر كثيرة، وتجارب غنية. وكان من أئمة الفقه المجددين، واعتبر ابن خلدون^(٥٠) أنه من الرواد الأول الذين أدخلوا علم الخلافات إلى المغرب إلى جانب أبي الوليد الباجي بعد رحلتهما إلى المشرق.

وبذل أبو بكر بن العربي وقته وجهده في التدريس والتأليف، وقُدِّمَ للشورى والإفتاء والقضاء؛ ثم انصرف أو صُرِفَ عن القضاء وانقطع للبحث والتأليف والتدريس. ومن أبرز الآخذين عنه القاضي عياض وابنه محمد، وابن بشكوال، والإمام السهيلي، وأبو القاسم الحوفي، وعبد الله العبدري، وأبو عبد الله الإشبيلي وغيرهم كثر. ومن مؤلفاته: عارضة الأحوزي شرح جامع الترمذي، والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس، وترتيب المسالك في شرح موطأ مالك، وأحكام

٤٩- سعيد أعراب: مع القاضي أبي بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧، ص. ٧٨.
٥٠- المقدمة، تحقيق إبراهيم شيوخ وإحسان عباس، دار القيروان للنشر، تونس ٢٠٠٦، الجزء الأول، ص. ٢١١.

القرآن، والناسخ والمنسوخ، وقانون التأويل، وكتاب الخلافات، والإنصاف في مسائل الخلاف، والعواصم من القواصم، وترتيب الرحلة، والتوسط في معرفة الاعتقاد والرد على من خالف السنة وذوي البدع والإلحاد...

ودافع، في أكثر من مؤلف من مؤلفاته، عن المذهب السني عموماً، وعن مذهب مالك خصوصاً. فقد هاجم، في كتاب العواصم من القواصم، مذهب الشيعة في مسألة الخلافة، والمعتزلة في مسألة خلق القرآن، وظاهرية ابن حزم التي فاجأه حضورها اللافت في إشبيلية بعد عودته إليها من رحلته المشرقية؛ فسلط عليها سهام نقده الحاد مستهلاً إياه بقوله: «.. وكان أول بدعة لقيت في رحلتي، كما قلت لكم، القول بالباطن، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب بسخيف كان من بادية إشبيلية يعرف بابن حزم، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي، ثم انتسب إلى داود، ثم خلع الكل واستقل بنفسه، وزعم أنه إمام الأمة يضع ويرفع، ويحكم لنفسه ويشرع، وينسب إلى دين الله ما ليس فيه، ويقول على العلماء ما لم يقولوا، تنفيراً للقلوب عنهم وتشجيعاً عليهم، وخرج عن طريق الشبهة في ذات الله وصفاته، فجاء بطوام قد بيناها في رسالة الغرة، واتفق له أن يكون بين أقوام لا نظر لهم إلا المسائل، فإذا طالبهم بالدليل، كاعوا، فتضاحك مع أصحابه منهم، وعضدته الرئاسة بما كان عنده من أدب، وشبهه كان يوردها على الملوك مع عامتهم، فكانوا يحملونه حفظاً لقانون الملك، ويحمونه لما كان يلقي إليهم من شبه البدع والشرك. وحين عودتي من الرحلة، ألفت حضرتي منهم طافحة، ونار ضلالهم لافحة، فقاسيتهم مع غير أقران، وفي عدم أنصار، إلى حساد يطأون عقبي... ولم يكن هنالك من يقف الأمر على حد المناظرة، فينصر الحق، ويظهر الصدق، فداريت الأنام، ودارت الأيام، وقد كان جاني بعض الأصحاب بجزء لابن حزم سماه نكت الإسلام فيه دواهي، فجردت عليه نواهي، وجاءني برسالة

الدرّة في الاعتقاد، فنقضتها برسالة الغرة...»^(٥١).

ونبه ابن العربي إلى افتقار علماء المذهب الظاهري للدليل، وأوصى محاورهم أن يطالبوهم به؛ «فإن المبتدع إذا استدلت عليه شغب عليك، وإذا دعوته إلى الاستدلال لم يجد إليه سبيلاً، فإن الله تعالى لم يجعل له على الباطل دليلاً...»^(٥٢).

ويبدو أن حملة ابن العربي على الفكر الظاهري في الأندلس والمغرب لم تقتصر على كتبه ذات المنحى العقدي، إذ نراه ينتقد أصحاب هذا الاتجاه بشدة في عارضة الأحوذى^(٥٣) عند شرحه حديث: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة...»^(٥٤)، فقال: «..ولكنه أمر استشرى داؤه وعز عندنا دواؤه، وأفتى الجهلة به فمالوا إليه وغرهم رجل كان عندنا يقال له ابن حزم انتدب لإبطال النظر، وسد سبل العبر، ونسب نفسه إلى الظاهر اقتداءً بدادود وأتباعه، فسود القراطيس، وأفسد النفوس، واعتمد الرد على الحق نظماً ونثراً، فلم يعد كيداً وعثراً».

٥١- ابن العربي: العواصم من القواصم، تحقيق الدكتور عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٩٧، ص. ٢٤٩-٢٥٠.

٥٢- المصدر نفسه، ص. ١٥١.

٥٣- عارضة الأحوذى في شرح الترمذي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٥، ج. ١٠/١٠٨-١١١.

٥٤- هذا الحديث أخرجه أبو داود (السنن: كتاب السنة، باب شرح السنة، الحديث ٤٥٩٦) وابن ماجه (السنن: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، الحديث ٣٩٩١) عن أبي هريرة بلفظ: «افتترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة». كما أخرجه ابن ماجه (السنن: كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، الحديث ٣٩٩٢) عن عوف بن مالك، برواية أخرى تقول: «افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة وسبعون في النار. وافتترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، فأحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة. والذي نفس محمد بيده لتتفرقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، وثنان وسبعون في النار»، قيل يا رسول الله: من هم؟ قال: «الجماعة». وفي رواية له أخرى عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن بنو إسرائيل افتترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفرق على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة» (الحديث: ٣٩٩٣).

وتندرج حملة ابن العربي هذه على ابن حزم ومذهبه الظاهري في إطار انتصار العلماء المالكيين في المغرب والأندلس آنذاك لمذهبهم وتحصين المنطقة ضد المذاهب المخالفة. وجرت عادة ابن العربي في المسائل الخلافية، أن يعرض آراء المذاهب كلها، وينتصر غالباً لمذهب مالك ويدافع عن رأيه بالحجة والبرهان.

ومن مظاهر التمكين لهذا المذهب أيضاً، ردُّ الآراء المخالفة لرأي الإمام مالك والتنويه ببعد نظره الفقهي، كما فعل ابن العربي في رده لرأي القائلين بأن معاوية أحدث «في الإسلام الحكم بالباطل، والقضاء بما لا يحل من استلحاق زياد»، وإثباته صحة ذلك الاستلحاق اعتماداً على ما جاء في الموطأ، فقال:

«... وأما ما روي عن سعيد بن المسيب، فأخبر عن مذهبه في أن هذا الاستلحاق ليس بصحيح، وكذلك رأي غيره من الصحابة والتابعين. وقد صارت المسألة إلى الخلاف بين الأمة وفقهاء الأمصار، فخرجت من حدِّ الانتقاد إلى حدِّ الاعتقاد. وقد صرح مالك في كتاب الإسلام وهو الموطأ بنسبه فقال في دولة بني العباس: «زياد بن أبي سفيان»، ولم يقل كما قال المخاذل: «زياد بن أبيه»، هذا على أنه لا يرى النسب يثبت بقول واحد. ولكن في ذلك فقه بديع لم يفتن له أحد، وهو أنها لما كانت مسألة خلاف، ونفذ الحكم فيها بأحد الوجهين، لم يكن لها رجوع، فإن حكم القاضي في مسائل الخلاف بأحد القولين يميضيها ويرفع الخلاف فيها، والله أعلم»^(٥٥).

وأكد على هذا الموقف وعلى ضرورة الاقتداء بالسلف في عدم سماع ما لا يليق في الخلفاء، فقال: «فهذا مالك رضي الله عنه قد احتج بقضاء عبد الملك بن مروان في موطئه، وأبرزه في جملة قواعد الشريعة. وقال في روايته: «عن زياد بن أبي سفيان»، فنسبه إليه وقد علم قصته، ولو كان عنده ما يقول العوام حقاً لما

٥٥ - العواصم من القواصم، م.س.٥، ص.٣٤٧.

رضي أن ينسبه ولا ذكره في كتابه الذي أسسه للإسلام. وقد جُمع ذلك كله في أيام بنى العباس، والدولة لهم والحكم بأيديهم، فما غيَّروا عليه ولا أنكروا ذلك منه لفضل علومهم ومعرفتهم بأن مسألة زياد مسألة قد اختلف الناس فيها، فمنهم من جوزها ومنهم من منعها، فلم يكن لاعتراضهم إليها سبيل. وكذلك أعجبهم - حين قرأ الخليفة على مالك الموطأ - ذكرُ عبد الملك بن مروان فيه وإذكاره بقضائه، لأنه إذا احتج العلماء بقضائه فسيحتج بقضائه أيضاً مثله، وإذا طعن فيه طعن فيه بمثله»^(٥٦).

وكان السبب المباشر لتأليف كتاب المسالك في شرح موطأ مالك هو الدفاع عن مذهب مالك والتنويه به، حيث قال ابن العربي في مقدمة هذا الكتاب: «اعلموا - أنار الله قلوبكم للمعارف، ونبَّهنا وإياكم على الآثار والسُنن السَّوَالف - أنه إنما حملني على جَمْع هذا المجموع بما فيه - إن شاء الله - كفاية وقُنُوع، أمور ثلاثة؛ وذلك أني ناظرت يوماً جماعة من أهل الظاهر الحزمية، الجهلة بالعلم والعلماء، وقلة الفهم، على موطأ مالك بن أنس، فكلُّ عَابِه وهزأ به. فقلتُ لهم: ما السَّبَبُ الذي عبتموه من أجله؟ فقالوا: أمور كثيرة:

أحدها: أنه خلطَ الحديثَ بالرأي؛

وثانيها: أنه أدخلَ أحاديثَ كثيرةٍ صحاحاً، وقال: ليس العمل على هذه الأحاديث؛

والثالث: أنه لم يفرق فيه بين المرسل من الموقوف، والمقطوع من البلاغ، وهذا من إمام - قد صحَّتْ عندكم إمامته في الفقه والحديث - نقيصة، إذ قد أسند كلُّ مُصنِّفٍ في كتابه أحاديثه.

فقلتُ لهم: اعلموا أن مالكا - رحمه الله - إمامٌ من أئمة المسلمين، وأن كتابه

٥٦ - المصدر نفسه، ص. ٣٥٣-٣٥٤.

أَجَلَ الدَّوَاوِينَ، وهو أولُ كتابِ أُلْفَ في الإسلام، لم يُؤلَّفَ مثله لا قَبْلَهُ ولا بعدَهُ، إذ قد بناه مالك - رحمه الله - على تمهيد الأصول للفروع، وَنَبَّهَ فيه على عِلْمٍ عَظِيمٍ من مُعْظَمِ أَصُولِ الفقه التي ترجع إليه مسائله وفروعه. وأنا - إن شاء الله - أَنبَهْكُمْ على ذلك عيَاناً، وتحيطون به يقيناً، عند التنبيه عليه في موضعه إن شاء الله. وإن كان من سلف من الأئمة المتقدمين من الفقهاء والمحدثين قد وضع فيه كتباً كثيرةً، وإن كانت كافيةً شافيةً، وبالغرض الأقصى وافيةً، لكن لم يسلكوا فيها هذا الغرض من أصول الفقه وعلوم الحديث، واستخراج النكت البديعة والعلوم الرفيعة...»^(٥٧).

واستهلَّ ابن العربي^(٥٨) كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس - الذي كان من آخر ما أُلْفَ - بالتنويه بهذا الكتاب وبمنهجه المتميز.

وكان القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي (٤٧٦-٥٤٤هـ) من أبلغ فقهاء عصره أثراً في التعريف بالمدارس المالكية ورجالته والترويج له من خلال كتابه الشهير: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك الذي هو أجل مؤلف في تاريخ المذهب المالكي كتب حتى ذلك الحين، «مفرداً في مضمونه»، بل يمكن القول، مع مؤلفه، إنه طريف في بابه: «إذ هو فنُّ لم يتقدم فيه تأليفٌ جامع، ولا اختص به تصنيفٌ رائعٌ يوصل الطالب إلى الغرض، ويقف بالراغب على البُغية، مع شدة حاجة المجتهد والمقلد إليه، وضرورة الفقيه والمتفقه إلى ما ينطوي عليه»^(٥٩). وزاد من أهمية المدارك ثقافة الرجل الموسوعية، واهتمامه الشديد بالرواية والتحقيق وجمع الأصول.

٥٧- ابن العربي: المسالك في شرح موطأ مالك، قرأه وعلق عليه محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى، بيروت ٢٠٠٧، المجلد الأول، ص. ٣٣٠.

٥٨- كتاب المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس، دراسة وتحقيق د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامى، تونس، ط. ٢/ ٢٠٠٨، ج. ١/ ٧٥.

٥٩- ترتيب المدارك، م. س. ج. ١/ ٦.

وقد وظف تلك المعارف الواسعة لإبراز مكانة المذهب المالكي السامية، والدعوة للتمسك به وتفضيله على ما سواه من المذاهب، وأفرد باباً خاصاً لترجيحه وتقديم الحجة في وجوب تقليد مالك وتقديمه على غيره من الأئمة بالنقل والأثر.

وتتبع ما عرفته المذاهب السنية من مدّ وجزر عبر العالم الإسلامي، وخلص إلى القول: «... وصار الناس اليوم في أقطار الدنيا إلى خمسة مذاهب: مالكية، وحنفية، وشافعية، وحنبلية، وداودية، وهم المعروفون بالظاهرية. فحَقَّ على طالب العلم، ومريد تعرّف الصواب والحق، أن يعرف أولاهم بالتقليد، ليعمل على مذهبه، ويسلك في التفقه سبيله. وهانحن نبين أن مالكا، رحمه الله تعالى، هو ذاك، لجمعه أدوات الإمامة، وتحصيله درجة الاجتهاد، وكونه أعلم القوم، بل أهل زمانه، وإصفاق أهل وقته على شهادتهم له بذلك وتقديمه، وهو القدوة والناس إذ ذاك ناس والزمان زمان؛ ثم للأثر الوارد في عالم المدينة التي هي داره، وانطلاق هذا الوصف والإضافة على السنة الجماهير له، وموافقة أحواله الحال الذي أخبر في الحديث عنه، وتأويل السلف الصالح له أنه المراد به. ونُفِصِّل الكلام في ذلك ونبسطة في فصلين: أولهما مُعتمده النقل والأثر، وفي ذلك ترجيحان. والثاني مسلكه الاعتبار والنظر، وفيه ثلاثة ترجيحات؛ فانتهينا في ترجيح مذهبه وعظيم قدره في العلم، وعلو منصبه إلى خمس حُجج كلها أتينا فيها، بمبلغ الوسع، بما يقطع العذر، ويكاد ينتهي بعضها إلى مدرك القطع»^(٦٠).

واستهلَّ الفصل الأول من تلك الفصول بقوله: «اعلموا - وفقكم الله - أن ترجيح مذهب مالك على غيره، وإنافة منزلته في العلم، وسمو قدره من طريق النقل والأثر، لا ينكره إلا معاند أو قاصر لم يبلغه ذلك مع اشتهاره في كتب المخالف والمساعد»^(٦١).

٦٠ - ترتيب المدارك، م.س، ج. ١/ ٦٧-٦٨.

٦١ - المصدر نفسه، ص. ٦٨.

وفي حديثه عن ترجيح الإمام مالك ومذهبه عن طريق الاعتبار والنظر، ذهب إلى أنه «... لا خفاء على مُنْصَفٍ بِمَنْصَبِ مالِكٍ مِنَ الإِمَامَةِ فِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَعِلْمِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّهُ إِمَامٌ الْمُسْلِمِينَ وَأَعْلَمُهُمْ فِي وَقْتِهِ بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ وَبَاقِيَةٍ، وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ الْعِلْمِ بِالْإِخْتِلَافِ وَالِاتِّفَاقِ؛ وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا لَا يُنْكَرُهُ مُخَالَفٌ وَلَا مُؤَالَفٌ، إِلَّا مِنْ طَبَعٍ عَلَى قَلْبِهِ التَّعَصُّبُ، وَأَنَّهُ الْقُدُورَةُ فِي السُّنَنِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَلَّفَ فَأَجَادَ التَّأْلِيفَ، وَرَتَّبَ الكُتُبَ وَالْأَبْوَابَ، وَضَمَّ الْأَشْكَالَ، وَصَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مَا اتَّخَذَهُ الْمُؤَلَّفُونَ بَعْدَهُ قُدُورَةً وَإِمَامَةً إِلَى وَقْتِنَا هَذَا فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ (...).»؛ وهو أول من تكلم في غريب الحديث وشرح في موطنه الكثير منه (...). قال البهلول بن راشد وغيره: ما رأيت أنزعَ بآية من كتاب الله من مالك بن أنس، مع معرفته بالصحيح والسقيم، والمعمول به من الحديث والمترك، وميزه للرجال، وصحة حفظه وكثرة نقده، إلى ما يؤثر عنه من الكلام في غير ذلك من العلوم...»^(٦٢).

ولم يكتف عياض بالإشادة بالإمام مالك وبمذهبه، بل تعداه إلى تزكية أهل مذهبه وتنزيههم عن اتباع الهوى وما ينجر عنه من اختلاف وتدابير، فقال: «... نزه الله تعالى أهل هذا المذهب عما خالط من الهوى سواهم من أهل المذاهب، وعصمهم من علة الافتراق والتدابير؛ فليس من أئمتهم، بحمد الله، من صححت عنه بدعة، ولا من اتفق أهل التزكية لتركه لكذب أو جرحه. فإن كان أبو خيثمة زهير بن حرب تكلم في أبي مصعب الزهري، ويحيى بن معين في إسماعيل بن أبي أويس، ويحيى بن بكير؛ فما ضرهم ذلك، فقد خرَّج عنهم إمام المعدلين صاحب الصحيح محمد بن إسماعيل البخاري، إذ لم ينسبهم إلى كذب ولا ريبة...»^(٦٣).

ويعتبر القاضي عياض ثمرة يانعة للنهضة العلمية التي عرفها المغرب

٦٢- المصدر نفسه، ص. ٨٠-٨١.

٦٣- المصدر نفسه، ج. ١/٢٠.

والأندلس في عهد المرابطين حيث كان أخذه عن شيوخ سبته، وقرطبة، ومرسية في عصره، وفي مقدمتهم: محمد بن عيسى التميمي (ت. ٥٠٥هـ)، والقاضي ابن حمدين القرطبي (ت. ٥٠٨هـ)، وسراج بن عبد الملك بن سراج القرطبي (٥٠٨هـ)، وأبو علي الصدفي السرقسطي المرسي (ت. ٥١٤هـ)، وعبد الرحمن بن عتاب القرطبي (ت. ٥٢٠هـ)، وابن رشد الجد، وابن الحاج التجيبي (ت. ٥٢٩هـ)، وابن العربي الإشبيلي وغيرهم كثير...

ونال قسطاً وافراً من مختلف علوم عصره في مقتبل عمره حيث أجلسه أهل سبته لتدريس المدونة وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة، ونُصّب للقضاء وهو ابن تسع وثلاثين سنة. وأجمل ابنه محمد^(٦٤) الحديث عن مكانته الفقهية، فقال إنه كان «فقيهاً حافظاً لمسائل المختصر^(٦٥) والمدونة، قائماً عليها، حاذقاً بتخريج الحديث من مفهومها، عاقداً للشروط، بصيراً بالفتيا والأحكام والنوازل...».

وعاش عياض في انسجام مذهبي وفكري تام مع المرابطين، وتولى الشورى والإفتاء في عهدهم والقضاء في مدينتي سبته وغرناطة...

وقد أثنى عليه شيخه ابن رشد ثناء عطرأ وأكد على منزلته الفقهية السامية في أكثر من رسالة تبادلها معه حيث وصفه بـ«الفقيه القاضي الأجل»، ونوّه بمنزعه الاجتهادي وفهمه الدقيق للأمور فقال: «تصفحت يا سيدي، أعزك الله بطاعته، وتولاك بكرامته، ونفعك باجتهادك وتهممك وبحثك عن حقائق الأشياء بحسن تدبرك، وأدام الإمتاع بك، وأنام أعين الحوادث عنك برحمته»^(٦٦).. وجاء هذا الثناء في مستهلّ جواب عن سؤال من القاضي عياض عن مسألة شغلت باله ولم يطمئن قلبه إلى أن يكون نصياً في معالجتها، وإنما رأي أنه من الأنسب مراعاة

٦٤- التعريف بالقاضي عياض، تحقيق. محمد بن شريفة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط. ٢٠١٢/١٩٨٢، ص. ٤.

٦٥- يعني مختصر ابن أبي زيد القيرواني.

٦٦- فتاوى ابن رشد، م. س. ٠، ج. ٢/١١٦٣.

المصلحة فيها؛ فقال في سؤاله عنها: «يقع في البال، أدام الله عزَّ معظمي، نتائج
وسؤالات ومباحث تحقيقية، إن استقصي النظر فيها خولف ما جرى عليه رسم
الفتيا والحكم، وإن تعوفل عنها بقيت في النفس حزة منها...»^(٦٧).

وتبقى أهم آثار القاضي عياض الفقهية هي كتابه القيم: التنبهات المستنبطة
على الكتب المدونة والمختلطة^(٦٨) الذي يعبر عن عمق ثقافته الفقهية حيث
«استوعب القاضي في هذا الكتاب جهود من سبقه في خدمة المدونة وأربي
عليهم بدقة المنهج وحسن التنظيم، وجاء صنيعه في التنبهات شبيهاً بصنيعه في
المشارك^(٦٩) من حيث الابتكار والتوثيق...» على حد قول الدكتور محمد بن
شريفة^(٧٠).

وذهب صاحب أزهار الرياض^(٧١) إلى أن عياضاً سلك مسلكاً في التنبهات
جمع فيه بين الطريقة العراقية التي جعلت من مسائل المدونة أساساً بنت عليه
فصول المذهب بالأدلة والقياس، وأهملت تصحيح روايات الكتاب ومناقشة
ألفاظه؛ والطريقة القروية الباحثة «عن ألفاظ الكتاب، وتحقيق ما احتوت عليه
بواطن الأبواب، وتصحيح الروايات، وبيان وجوه الاحتمالات، والتنبيه على ما
في الكلام من اضطراب الجواب، واختلاف المقالات، مع ما انضاف إلى ذلك من
تتبع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار...».

٦٧- المصدر نفسه، ص. ١١٦١-١١٦٢.

٦٨- صدرت أول طبعة من هذا الكتاب في أربعة مجلدات عن دار ابن حزم في بيروت سنة ٢٠١١ بتحقيق
الدكتورين محمد الوثيق وعبد النعيم حميتي.

٦٩- يتعلق الأمر بكتاب عياض: مشارق الأنوار على صحاح الآثار الذي درس فيه الموطأ وصحاحي البخاري
ومسلم، وقام بترتيب كلمات المتن، وأسماء الأماكن والرجال وكناهم على حروف المعجم، ثم ضبط
متونها وصححها على الأصول، ونيه إلى اختلاف الروايات وإلى الرجوع منها. وقد صدر هذا الكتاب
عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط سنة ١٩٨٢-١٩٨٣.

٧٠- مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، م.س.، ص. ٢٢.

٧١- أحمد بن محمد المقرئ التلمساني: أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق د. علي عمر، مكتبة الثقافة
الدينية، القاهرة ٢٠١٠، ج. ٣/ ٢٠-٢١.

وهكذا، تنبه عياض إلى بعض جوانب المدونة المحتاجة إلى الضبط والشرح والتوضيح، فقام بضبطها وتصحيحها وشرحها لتسهيل مهمة القارئ. كما نبه إلى اختلاف روايات المدونة وماله من أثر على الأحكام والمختصرات الفقهية، وأصلح بعض الأغلاط اعتماداً على ملكته اللغوية والفقهية وعلى استنطاق المرويات والأسانيد والمقارنة مع الأسدية بوصفها أصل المدونة. كما عمد أحياناً إلى توظيف آرائه الأصولية في مناقشة المسائل وتحليلها وتأويلها. وقال إنه أضاف «أثناء ذلك نكتاً من كلام المشايخ والحدائق وتعليقاتهم، إلى ما استثرناه من أسرار الكتاب واستنبطناه إلى تنبيهاتهم. وأكثرها مما لم يقع في الشروحات له ذكر، ولا انكشف له في التعاليق سر، لتتم الفائدة لباغيها، وتكمل المنفعة لدارسها وراويها...»^(٧٢).

خاتمة

من المعروف لدى أصحاب الاختصاص أن جهود المرابطين الثقافية في العدوتين لم تنل - بصفة عامة - حقها من الدراسة والتنويه؛ إلا أنه يمكن القول، من خلال الملاحظات الجزئية المتقدمة، إن المذهب المالكي قد توطد كثيراً في عهد المرابطين وسطع نجمه على أكثر من صعيد سياسي، واجتماعي، وثقافي وفكري بفعل رصيد المنطقة التاريخي في هذا المضمار، ودعم السلطة السياسية القوي للمذهب وأهله، وجهود العلماء المالكيين الذاتية في الذود عن مذهبهم والتمكين له من خلال التدريس والتأليف.

ويمكن القول بكل اطمئنان، إن الصحوة التي عرفها هذا المذهب وما واكبها من ترسخه المعرفي والمؤسسي خلال عهد المرابطين، قد جعلت المذهب المالكي يصمد أمام الهزات السياسية والمذهبية التي عرفتها المنطقة بعد ذلك - ولاسيما في عهد الموحيدين - ويتفرد بمنطقة الغرب الإسلامي إلى يوم الناس هذا.

٧٢ - عياض: التنبيهات المستنبطة...، م.س.، المجلد الأول، مقدمة المؤلف، ص. ٧.

مصادر البحث ومراجعته

أ. المصادر:

- ابن بشتغبر اللورقي (أحمد بن سعيد): نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغبر اللورقي المالكي، دراسة وتحقيق وتعليق د. قطب الريسوني، دار ابن حزم، بيروت ٢٠٠٨.
- البكري (أبو عبيد): المسالك والممالك، تحقيق د. جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣.
- ابن حوقل (محمد بن علي): صورة الأرض، منشورات دار مكتبة دار الحياة، بيروت ١٩٧٩.
- ابن رشد الجد (محمد بن أحمد):
- فتاوى ابن رشد، تحقيق الدكتور المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧.
- البيان والتحصيل، تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨.
- ابن العربي المعافري (أبو بكر):
- العواصم من القواصم، تحقيق الدكتور عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٩٧.
- عارضة الأحوزي في شرح الترمذي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٥.

- المسالك في شرح موطأ مالك، قرأه وعلق عليه محمد بن الحسين السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى، بيروت ٢٠٠٧.
- كتاب المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس، دراسة وتحقيق د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامى، تونس، ط. ٢ / ٢٠٠٨.
- أبو داود (سليمان بن الأشعث): سنن أبي داود، دار ابن حزم، بيروت ١٩٩٨.
- عياض (القاضى):
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق عبد القادر الصحراوى، د. محمد بن شريفة، محمد بن تاويت الطنجى، وسعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة الثانية ١٩٨١-١٩٨٣.
- التنبهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، تحقيق الدكتورين محمد الوثيق وعبد النعيم حميتى، دار ابن حزم، بيروت ٢٠١١.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، تحقيق البلعمشى أحمد يكن، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط ١٩٨٢-١٩٨٣.
- مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تقديم وتحقيق وتعليق د. محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٧.
- ابن عياض (محمد): التعريف بالقاضى عياض، تحقيق محمد بن شريفة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية، ط. ٢ / ١٩٨٢.
- ابن ماجه (محمد بن يزيد): سنن ابن ماجه، دار ابن حزم، بيروت ٢٠٠١.

- المراكشي (عبد الواحد): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم وتحقيق د. محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤.

- ابن ورد (أحمد بن محمد): أجوبة ابن ورد الأندلسي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد الشريف، طوب بريس، الرباط ٢٠٠٨.

المراجع:

- ابن أبي زرع (علي بن عبد الله): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة ٢ / ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩.

- بولطيف (لخضر): الفقه والتاريخ في الغرب الإسلامي (مقاربات منهجية)، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٣.

- التنبكتي (أحمد بابا): نيل الابتهاج بتطريز الديباج، طبعة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا ١٩٨٩.

- الجيدي (عمر): محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، منشورات عكاظ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٨٧.

- الحميدي (محمد بن فتوح بن عبد الله): جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس ٢٠٠٨.

- ابن الخطيب (لسان الدين): أعمال الإعلام فيمن بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، القسم الثاني (تاريخ إسبانية الإسلامية)، تحقيق وتعليق أ.

- ليفني بروفنسال، ط. ٢، دار المكشوف، بيروت ١٩٥٦.
- ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، قراءة وإعداد إبراهيم شيوخ وإحسان عباس، دار القيروان للنشر، تونس ٢٠٠٦، الجزء الأول.
- المقدمة، قراءة وإعداد إبراهيم شيوخ، دار القيروان للنشر، تونس ٢٠٠٧، الجزء الثاني.
- سعيد أعراب (أحمد): مع القاضي أبي بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧.
- ابن شريفة (د. محمد): «أوائل الإفتاء والمفتين بالمغرب» ضمن كتاب: التاريخ وأدب النوازل (دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زبير)، الرباط ١٩٩٥.
- عليّة الأندلسية: «الحركة العلمية والثقافية عند المرابطين»، ميثاق الرابطة المحمدية للعلماء، العدد ١٤ بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٢٠١٠ تحت الرابط: www.almithaq.ma
- المقرئ التلمساني (أحمد بن محمد): أزهار الرياض في أخبار عياض، تحقيق د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠١٠.
- مؤنس (حسين): «نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين»، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدير، المجلد الثاني، العدد ٣ / ١٩٥٥ (٩٧-١٤٠).
- الوزاني (المهدي): النوازل الجديدة الكبرى، مقابلة وتصحيح أعمر بن عباد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة فضالة، المحمدية ١٩٩٩.
- ولد الحسين (د. الناني): صحراء المثلثين، دراسة لتاريخ موريتانيا وتفاعلها

مع محيطها الإقليمي خلال العصر الوسيط، من منتصف القرن الثاني الهجري إلى نهاية القرن الخامس الهجري، دار المدار الإسلامي، بيروت ٢٠٠٧.

- الونشريسي (أحمد بن يحيى): المعيار المعرب والجامع المغرب، تحقيق محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨١.

Abstract

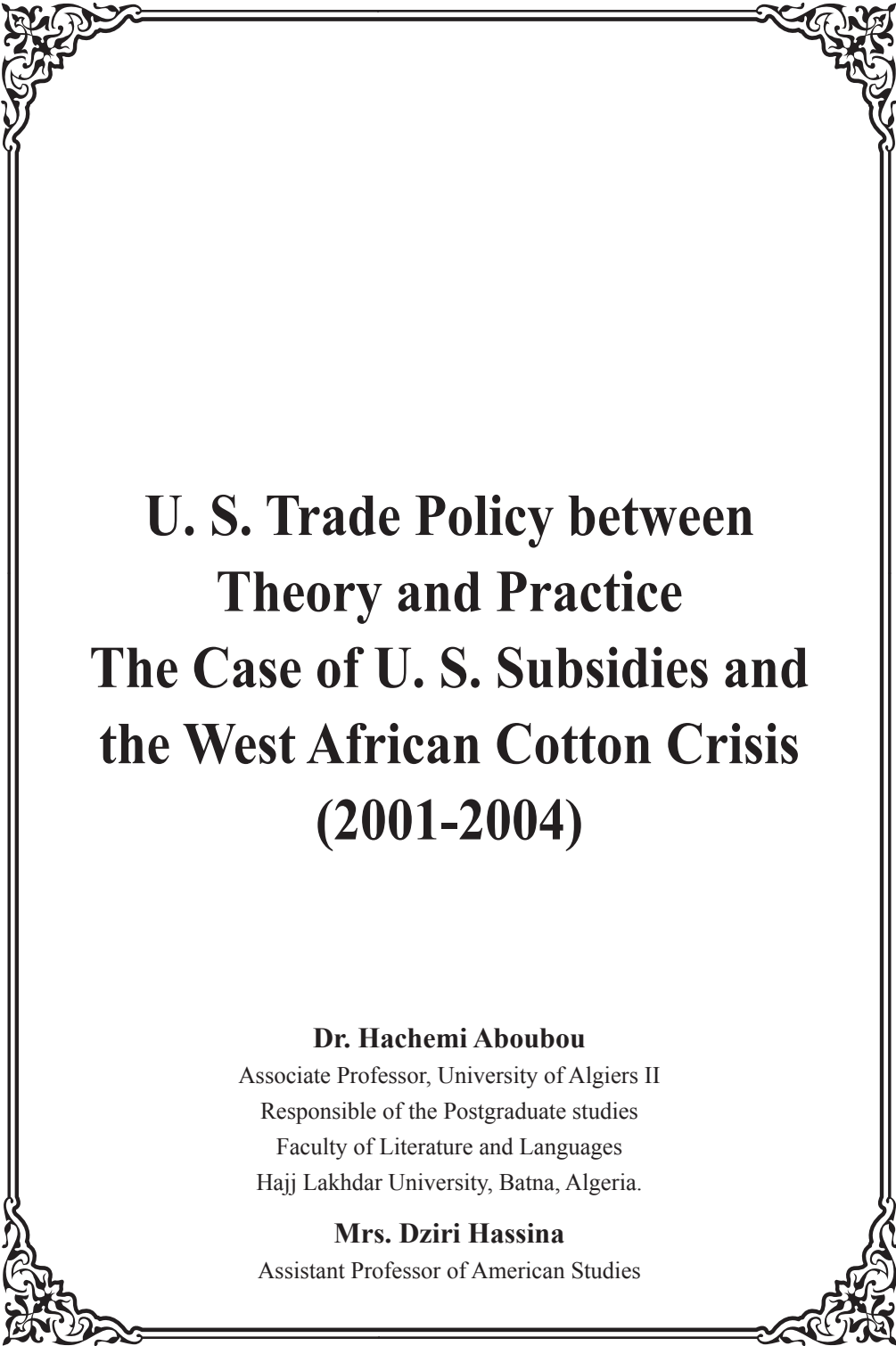
The Role of the Al Moravids (Al-Murabteen) in Establishing the (Mālikī School) in Morocco and Al-Andalus

Dr. Mohammed Al Mukhtar Weld Al Saad

This paper seeks to unveil the role of the Al Moravids in establishing the Mālikī School in Morocco and Al-Andalus, concentrating on cultural efforts which were not given its real considerations. The paper started with brief outline about the route of the spread of Maliki School in the Islamic West before the establishment of Al Moravids movement in the mid of fifth AH Century in south west part of the current Mauritania.

We tackle the subject through highlighting the role of the Al Moravids in eliminating the non-Sunni sects, i.e., (Shiites, Kharijites (Khawārij), and Barghwata), in the area, taking care of knowledge and scholars which was not limited to establishment of schools and institutions or providing funds for them and for the students from the exchequer, rather it included the scholars through involving them in the conduct of the state's affairs. Such condition is reflected through limiting the important positions in the Shura, Advisory and Judiciary Councils to the Mālikī Jurists, granting them with high salaries and good properties, preferring them on others urging them to teach the Mālikī sect and committing to their fatwa by word and sprit. We noted that this matter produced cultural prosperity and good knowledge as well as great scholars who enriched the judiciary of the Moroccan and the Al-Andalus studies. They dedicated their writings to deepen the knowledge in the Mālikī sect. In this regard, we highlighted the efforts of Ibn Rushid, Abu Baker bin Al Arabi and Ayaad (the Judge).

We concluded that the religious revival that the Mālikī sect witnessed as well as its cognitive and institutional establishment in the era of the Al Moravids made it stands before the political and sectarian shocks of the region, particularly in the era of “the monotheists” (Muwaḥḥidun), to be the only sect in the Islamic west till date.



**U. S. Trade Policy between
Theory and Practice
The Case of U. S. Subsidies and
the West African Cotton Crisis
(2001-2004)**

Dr. Hachemi Aboubou

Associate Professor, University of Algiers II
Responsible of the Postgraduate studies
Faculty of Literature and Languages
Hajj Lakhdar University, Batna, Algeria.

Mrs. Dziri Hassina

Assistant Professor of American Studies

Abstract

**The research paper entitled:
“U. S. Trade Policy between Theory and Practice”**

Dr. Hachemi Aboubou & Mrs. Dziri Hassina

The Case of U. S. Subsidies and the West African Cotton Crisis (2001-2004)” studies how duplicity characterizes all aspects of American foreign policy, be it political or economic. The choice of an economic topic to feature the US duplicity stems mainly from the fact that figures can prove more eloquent to speak about US hypocrisy than words do.

The research paper is composed of two main parts, one theoretical and the second empirical.

Part one briefly reveals the theoretical foundations of the international trading system, acquainting the reader briefly to the historical background of the system and mainly to its underpinning principles. The study reveals also that the United States is a full member signatory of this system, WTO.

Part two enlightens the evaluation of US cotton subsidies and their nefarious impact on West African economies and populations, (especially those mostly relying on the crop for cash and survival) namely: Benin, Burkina Faso, Mali, and Chad.

The results of our research prove that the United States does not apply in reality what American official statements tend to pronounce. The West African cotton crisis is loaded with lessons about the workings of international affairs in general and multilateral trade in particular. It teaches that free trade rhetoric of economic powers, primarily the US, is mere cant. The United States, with its duplicitous discourse, is projected to be the paragon of free trade. Common practices, however, denounce it as the bastion of protectionism. The first half of the twentieth century was the arena for two major wars: WWI and WWII that brought the world economy to a shambles. The international community embarked afterward on a rethinking of a post-war world economy in which law and wisdom came to substitute protectionism

and blind interest. It took them almost the second half of the twentieth century to see an international trading system into shape. As the champion of liberalism and democracy, the United States played a leading role in forging the rules and principles of the system. This work will attempt to clearly underscore the gap between theory and practice in US trade policy— how well does US trade policy answer free trade principles?— illustrated in the West African cotton crisis.

First, a historical description that traced back the origins of the system to post WWII, when the necessity for international organizations to supplement the efforts of national governments was recognized as primordial to maintain a world of peace and stability. Out of the negotiations for an International Trade Organization (ITO) emerged the General Agreement on Tariff and Trade (GATT), which was provisional and lacked the organizational structure to monitor the growing complexities of international trade. By the 1980s the need for reform was apparent and negotiations were launched in Punta del Este, Uruguay to result in the creation of the World Trade Organization (WTO). The WTO remit was enlarged to cover all aspects of international trade even those that previously escaped GATT discipline, such as agriculture and textile.

Second, review the trading system at its current shape by highlighting its underpinning principle. Free trade rhetoric maintains that all nations would benefit from economic liberalization provided that they specialize in what they can produce most cheaply and efficiently. Therefore, they export their products of excellence to import what other trading partners excel in producing. Thus economic specialization would open full opportunities to all nations to benefit from free trade. Hitherto the equal sharing of profit cannot be attained without full respect to principles of free and fair trade by all trading partners. For instance, if a government grants subsidies to producers of a given commodity, they will gain competitive advantage over other producers of the commodity in international markets. In this case the principle of fairness will be impaired permitting the subsidized producers to expanded market shares and more benefits than others. The WTO aims thus at creating and preserving a level-playing field to all trading partners by providing a forum for negotiating trade rules and the means to see them applied and respected by all member countries.

Moreover, light will be shed on the correlation between trade and devel-

opment. In order for developing and least-developed countries to benefit from free trade, they were promised a special deal that exempted them temporarily from the full application of agreements, by giving them more flexible time-frames to come to terms with their liberalization commitments. Was it not for the differential and special treatment provisions enshrined in almost all trade agreements, developing countries would have never accepted to sign the final text of the Uruguay Round, establishing the WTO. It was these provisions that encouraged the massive developing-country accession to the organization. For the majority of developing countries agriculture stands for the vital sector in the economy. Thus, if truly granted, concessions should be in the shape of enhanced market access to developing-country agricultural products. And this is what the Doha Ministerial promised to fulfil; it was dubbed accordingly the “development round”⁽¹⁾.

The practical part of work forms the backcloth against which US Cotton subsidies are seen. It is an attempt to wrap the international trading system into a comprehensible theoretical framework. It demonstrates that every smallest detail was given place in legal texts by the framers of the rules, yet it also makes clear the gap between theory and practice in international trade. Furthermore, a practical example from international markets was given to illustrate the gap. It describes the sufferings of people who are among the poorest in the world because of the trade-distorting subsidies of the United States, the founding father of the system and the staunch advocate of free trade in the world. The same illustration shows the importance of cotton to country and people in West Africa. Around two million households in the region depend directly on cotton revenues to provide for their life basics (food, education, and health). The cotton of the region is characterized by its low-cost production and high quality; two factors that entitles the crop to a remunerative competitiveness in international markets. Yet figures belies the efficiency of the West African cotton; starting from the mid-1990s the West African cotton kept losing in terms of export revenues because of dramatic drops in world prices.

From its side, the US government grants huge appropriations to its

1- Oxfam. “From Development to Naked Self-Interest: The Doha Development Round Has Lost its Way.” 27 Jul. 2005. Oxfam. 22 Oct. 2005. <http://www.oxfam.org/eng/pdfs/bn050727_wto_development.pdf>

25,000 cotton farmers in total defiance to the WTO principle of fairness, which denounces vehemently subsidies, and with indifference to the fallouts on poor West African economies, which depend mostly on cotton revenues. Knowing that American subsidization encouraged overproduction and that a high percentage of this production is intended for export (it means dumped on international markets) the notorious effect of US subsidies on international prices is unquestionable. Additionally, the impact US subsidies had in the West African cotton crisis. The export-earning losses incurred by the countries of the region and gives an estimation of revenues recovered in case US subsidies were removed. Yet there is much impediment to the elimination of US subsidies incarnated in the political stakes it holds. The US Administration and Congress abstain from upsetting a very influential cotton lobby to do justice to poor African farmers and populations.

The choice of West Africa stems mainly from the fact that the case is highly illustrative of the impact of trade-distorting domestic policies on poor populations. What is special about the region is the fact that most of its cotton-producing countries possess no other substitution to cotton as a cash crop; whence the focus on countries like Benin, Burkina Faso, Mali, and Chad, which fall in the category of the poorest and highly-indebted countries of the world and which cannot easily diversify their economies away from cotton—as recommended to do. An evaluation to the international trading system will also be of consideration. The West African cotton initiative was regarded by specialists as an acid test of the WTO legitimacy and the willingness of industrialized countries, namely the United States, to bring the needed reforms to their agricultural sectors and come to terms with their liberalization commitments to poor countries.

During the Cancun Ministerial (September 2003) four West African states— Benin, Burkina Faso, Mali, and Chad— submitted a Cotton Poverty Reduction Initiative to the WTO to convince developed countries of the expediency to phase out their cotton subsidies and to supply interim compensation for the losses endured by the economies of the region, but in vain.

This work ends with some suggestions for possible reforms. First, the onset of a new economic world order requires awareness from the rich that in a globalized world the lives of people are closely linked together; so that if globalization is featured by the free trans-border movement of capital, goods,

and services, it is also featured by the trans-border expression of popular anger, discontent, and even extremism. Second, Europe can play a leading role in creating an international economic balance of power and paving the way for a multi-polar world system through a moral engagement in favour of more development and less poverty. Third, an international economic reform is hard to achieve without an international social reform. Change necessitates the full commitment of an enlightened international civil society, which can successfully lead the campaign for equity and fairness. Besides, developing countries need to cooperate with each other, in economic matters and in others, to build a solid front against the hegemony of big powers.

Before tackling the West African cotton crisis, it is the necessary to get acquainted with the system through which international trade operates.

The WTO: Definition, Function, and structure

The WTO was the first international organization of “universal character” that was created in the post-Cold War era. And it filled the vacuum left by the dead ITO as the “third pillar” of the post-World War II international economy⁽²⁾. The creation of the WTO bolstered the international trading system by governance that was lacked under GATT, whose last days were a story of disintegration and disobedience. Thus, the strength of the agreement lies mainly in the clause that declared the creation of a new organization. “In political terms this created a symbolic visibility and permanence for the international trade policy system that would not have occurred had the Uruguay Round results been promulgated simply as a series of agreements within the GATT context”⁽³⁾.

The WTO has as its major function the administering of trade agreements that were achieved by member countries through negotiations. Examples of these agreements are: the General Agreement on Tariff and Trade (GATT), the General Agreement on Trade in Services (GATS), and the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS). Trade negotiations are like a “market” where trade rules and principles are first agreed

2- Winham, Gilbert, and Anna Lanoszka. “Institutional Development of the WTO.” *The World Trade Organization in the New Global Economy*. Ed. Alan M. Rugman, and Gavin Boyd. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Ltd, 2001. P. 23.

3- *Ibid.*, P. 25.

upon among member countries to become their “code of conduct,” they then engage in reciprocal trade concessions to liberalize their trade and open their markets⁽⁴⁾

The result of this market exchange is the code of conduct that all member countries are called to respect and alter, when necessary, through negotiation. But things are far from being simple as they seem to be. Much depends on the willingness and perseverance of member states to adhere to the rules administered by the WTO. Conflicting interests intervenes to complicate the task for governments and make out of the foreign trade policy-making an ever intricate process. “Industry associations, labor unions, regional authorities, consumer lobbies, and government agencies all interact in determining the policy outcome.” The WTO in this sense resembles a “mast” that member governments choose to cling to if they want “to escape the siren-like calls of various pressure-groups”⁽⁵⁾. Yet, much depends on how far governments are ready to tame down domestic pressures and prioritize multilateral trade disciplines.

The WTO, contrary to GATT, is endowed with a solid structure. The one that can carry out the huge tasks of administering trade rules, enforcing them, monitoring national trade policies, and settling disputes between member countries. The Ministerial Conference is the highest WTO’s decision-making body, meeting once every two years and in which all member countries are represented. The General Council, which is formed of officials from all member countries, carries out the tasks of the Ministerial Conference when it is out of session. The General Council can also meet as a Dispute Settlement Body (DSB) “to adjudicate trade disputes,” or as a Trade Policy Review Body “to review trade policies of the member countries.” Three other major sub-bodies operate under the control of the General Council: the Council for Trade in Goods; the Council for Trade in Services; and the Council for Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights. There are other sub-councils whose functions depend on the circumstances that called for their creation. And like any international organization, the WTO has a secretariat whose role

4- Hoekman, Bernard M., and Michel M. Kostecki. *The Political Economy of The World Trading System: From GATT to WTO*. Oxford: Oxford University Press, 1995. P.20.

5- *Ibid.*, p.23-24

is to supplement the effort and facilitate the task of the different bodies and councils. Heading the secretariat, the Director-General is the guarantor of the common interest of all member states. The complexity of his delicate mission defined his role to be that of a “broker” and not a “decision maker”⁽⁶⁾.

The WTO is a “rule-based” organization. Its primordial objective is to observe the application of the set of negotiated rules in order to promote free trade and provide a level-playing field to all trading partners. Any system of rules needs a dispute settlement mechanism⁽⁷⁾, which is considered the point of strength of the WTO system. A WTO member may invoke dispute settlement procedures whenever it was believed that a trade partner has “nullified or impaired” an agreed upon concession or broke a WTO rule. A complainant government presents its case to the Dispute Settlement body (DSB) whose ruling is more “timely,” “automatic,” and “binding” than it was before⁽⁸⁾. Yet, dispute settlement panels are formed of experts and not elected members. And since their only mission is to judge whether an action undertaken by a government is an impediment to trade or not, they do not take into consideration other important factors such as: public health, economic equity, or national sovereignty. Besides, the panels operations are arcane and held secret from public knowledge, a thing that undermines the transparency of the procedure and exposes the organization to critique and offense from non-governmental organizations and different public bodies⁽⁹⁾.

The World Trade Organization: Rationale for Free Trade and Fundamental Principles

The Rationale for Free Trade: The Comparative Advantage Theory

Defenders of liberal trade policies tend to denounce all kinds of gov-

6- Ibid. p. 37-39.

7- Winham, Gilbert, and Anna Lanoszka. “Institutional Development of the WTO.” *The World Trade Organization in the New Global Economy*. Ed. Alan M. Rugman, and Gavin Boyd. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Ltd, 2001. P. 33.

8- Hoekman, Bernard M., and Michel M. Kosteci. *The Political Economy of The World Trading System: From GATT to WTO*. Oxford: Oxford University Press, 1995. P.46.

9- Barlow, Maude, and Tony Clarke. *La bataille de Seattle : sociétés civiles contre mondialisation marchande*. France : Fayard, 2002. P. 142-43.

ernment interventionism in economic matters. They invite nations to liberalization and free trade through such theories as the “comparative advantage” theory. This theory was developed by British economists Adam Smith and David Ricardo late in the 18th and early 19th centuries. According to it, different nations possess different economic capacities in terms of natural resources and labor skills required for the production of different goods and services. Making the best out of its resources, a nation is required to specialize in what it can produce most cheaply and effectively: products in which it enjoys comparative advantage. This privilege will give the county competitiveness in international markets, and generate revenues to import needed goods and services that other countries excel in producing⁽¹⁰⁾.

Hence, the comparative advantage theory is an invitation to all nations to endorse trade liberalization and economic openness since all are —theoretically— supposed to gain in a free trade scenario.

The economic specialization gives more opportunities to varied and abundant consumption. In real terms, the level of consumption quadrupled over the last eight decades. Thus, it is up to each country to make the best decision as to what to specialize in. and this “depends on what one does best compared with the other things that could (or would have to) be done.” International trade, in this sense, guides countries “to specialize in production according to their comparative advantage.”⁽¹¹⁾

The WTO System: Fundamental Principles

The entrenched mission of the WTO is to promote free trade through negotiating new rules, enforcing old ones, and settling rising disputes. It stands on the principle of Non-discrimination, which is divided into two factions. The first is the principle of the “most-favoured nation” (MFN) which stipulates that a country should treat its trading partners equally. For instance, when a country accords a tariff reduction to a product from another country, it has to give the same privilege to all trading partners exporting that same

10- Goldstein, Joshua S. “International Political Economy.” Encarta. CD- ROM. Seattle: Microsoft, 2002.

11- Hoekman, Bernard M., and Michel M. Kostecki. *The Political Economy of The World Trading System: From GATT to WTO*. Oxford: Oxford University Press, 1995. P.22-23.

product into the country's market. In other words, it has to grant all possible privileges to all foreign traders as if they are all most-favoured. The MFN is a basic principle in the three major agreements of the WTO; GATT, GATS and TRIPS. The second is the principle of the "National Treatment," which requires governments to treat imported goods and services in the same way as locally-produced ones once they enter its market, thus according them a national treatment ⁽¹²⁾

Another essential principle is that of "fair competition," whereby a government is given the right to restore barriers in well-defined cases: injury brought to a domestic product because of import competition, safeguarding the balance of payments, or else protecting public health or national security. Also, in case of subsidized imports, a government can impose countervailing duties on the exporting country to compensate for the losses suffered by domestic producers. The same when dumping (which means selling below the normal price) occurs; a government has the right to charge anti-dumping duties on the foreign product. Although these measures go counter to the principles of free trade (which dictates falling barriers), yet governments are allowed in these specific cases to raise barriers in order to tame down a ferocious competition. "The underlying idea is generally that competition should be on the basis of a 'level playing-field'"⁽¹³⁾ Therefore, all nations should be granted the same privileges by their trading partners (even grounds) so that the competitiveness of their products will not be impaired.

Trade and Development

The World Trade Organization is unique in the sense that it is the only international institution in which member countries enjoy —theoretically— equal status; and this is mainly because no financial contributions intervene to give leverage to rich shareholders. Decision-making is built on consensus, creating thus an aura of democracy inside the organization. The main objec-

12- The World Trade Organization (WTO). "Understanding the WTO." WTO. Sept 2003. WTO. 23 Dec. 2003

<http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/understanding_e.doc>.

13- Hoekman, Bernard M., and Michel M. Kostecki. *The Political Economy of The World Trading System: From GATT to WTO*. Oxford: Oxford University Press, 1995. P.32.

tive of the WTO is the dissemination of free trade principles and making them operative and binding worldwide. The organization is characterized by massive developing country membership, a thing which dictated that a special care be given to the question of development in the different WTO agreements and disciplines.

The drafters of the Preamble of the Agreement for establishing the WTO, for instance, stressed “the need for positive efforts designed to ensure that developing countries and especially the least developed secure a share in the growth in international trade commensurate with the needs of their economic development”⁽¹⁴⁾. The Uruguay Round agreements contained two items that can prove of potential importance to developing countries. First, many agreements offered enhanced market access to products of interest to developing countries. These include agricultural and textiles and clothing products, two areas that previously escaped GATT disciplines. Second, the strengthening of the dispute settlement mechanism by making the quasi-judicial decisions of the dispute settlement panels binding to the disputant parties. This can offer more protection to weak countries against large and more powerful ones in bilateral trade disputes, which is not to be the case outside the WTO⁽¹⁵⁾.

It depends, however, on the good will of developed-country members to make out of these two aspects engines of development. Because nothing can stop the United States, for instance, from blocking a panel ruling that goes counter to the interest of an American corporate group; or else, preventing it from adopting retaliatory measures against a developing country in case US trade policies were overtly challenged in the WTO. Besides, filing complaints is very costly and requires expertise, and developing—let alone Least-Developed—countries can afford supplying neither money nor experts.

Special and Differential Treatment

Developing countries in the WTO can benefit from Special and differ-

14- Michalopoulos, Constantine. *Developing Countries in the WTO*. GB: Antony Rowe Ltd, 2001. P.38.

15- The World Trade Organization (WTO). “Understanding the WTO.” WTO. Sept 2003. WTO. 23 Dec. 2003
<http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/understanding_e.doc>. P.33-34.

ential treatment in two fundamental ways. Firstly, they are exempt from the application of some WTO obligations because of impeding country circumstances. For instance, “they enjoy the freedom to undertake policies that limit access to their markets or provide support to domestic producers or exporters in ways that are not allowed to other members.” Secondly, they are accorded extra time for the implementation of their WTO commitments. And sometimes a more favourable treatment to a member country comprises the two concessions⁽¹⁶⁾.

In the case of Least-Developed countries (LDCs) rules get more flexible. In the Uruguay Round agreements, they were accorded extra privilege with 17 provisions applicable specifically to them, in addition to what was accorded to developing countries in general. “The agreements on agriculture and subsidies exempt LDCs from all reduction commitments, with the subsidies agreement allowing for an extended phasing out of subsidies once export competitiveness is established.”⁽¹⁷⁾

In theoretical terms, developing countries were accorded the care the vulnerability of their economic status requires. Yet it remains to be known “whether the developed countries have lived up to their Uruguay Round commitments in general, and specifically with regard to the provision of special and differential treatment.”⁽¹⁸⁾

Special and differential treatment, however, is not granted free of charge to developing countries (if granted at all): a lesson learned by rote from common international affairs practices. It was introduced in the different trade agreements rather for expediency considerations than for moral ones.

Developing countries consented to sign the Uruguay Round agreements because they were promised transitional time frames and technical assistance that would help them enhance their capacity to integrate safely in the international trading system⁽¹⁹⁾.

16- Ibid. p.38

17- Michalopoulos, Constantine. *Developing Countries in the WTO*. GB: Antony Rowe Ltd, 2001. P.42.

18- Ibid. p. 43.

19- Ibid. p. 35.

However, as late as the Cancun Ministerial of the WTO (September 2003), developing countries were still claiming for a simple and rudimentary right, that of a special consideration to their economic weakness by a seemingly deaf international community. During the conference, the South highlighted the distance of development that exists between them and the North in order to get an asymmetrical treatment in trade agreements of interest to them. This consists of a differential treatment and a more flexible and expanded timetables as stated in the different WTO agreements and disciplines⁽²⁰⁾. Free trade, when based on fairness and equity, is more important to development than aid. The per capita income developing and low-income countries generate through exports is more than 30 and 12 times that received from aid: \$322 vs. \$10 and \$113 vs. \$9 respectively. This means that even the slightest increase in market share is far more beneficial to developing countries than any increase in aid⁽²¹⁾. An increase of five per cent in the developing countries' share of world exports, for instance, can generate more than \$350 billion, seven times as much as what they receive in aid⁽²²⁾. For Africa, an increase of just one per cent would generate \$70 billion, dwarfing thus the \$14.6 billion of debt relief and aid combined. Figures, however, show that Africa is losing world market share instead. Sub-Saharan Africa, for instance, accounts for 1.3 per cent of goods and services exports, one-third of its share at the start of the 1980s⁽²³⁾. While enhanced market share generates income and contributes to poverty reduction; losing markets, therefore, means poor people sinking ever deeper in deprivation and destitution.

Moreover, the research work was an endeavour to wrap the international trading system in a simple, comprehensible theoretical package. It travelled back to the post-World War II era in order to trace the early beginnings of the system. By the end of a devastating War, the nations of the world came to the conviction that cooperation is indispensable for a world of peace and security. The painstaking work started thence to build the three-pillar internation-

20- Ziady, Hassan. "Le principe d'asymétrie." *Ecofinance* 36. Nov. 2003. p. 45.

21- Watkins, Kevin. "Rigged rules and Double Standard: Trade, Globalisation, and the Fight against Poverty." *Make Trade Fair*. Mar. 2002. Oxfam. 18 Feb. 2004. P. 47.

22- *Ibid.* p. 48.

23- *Ibid.* p. 50.

al economic structure that comprised the International Monetary Fund, the World Bank and an International Trade Organization, which had never seen light. Instead, the General Agreement on Tariff and Trade was established to monitor international trade matters for nearly half a century.

By the advent of the eighties, there were strong calls for reform. The GATT system showed impotence to face the new challenges of international trade that emerged out of a world economy getting more globalized and diversified. The GATT membership expanded to include a growing number of developing countries, as a result consensus became difficult to reach and a system of side codes appeared to compromise the very integrity of the de facto organisation, whence the epithet “GATT a la carte.” Besides, the international trading system expanded in scope to include new trade topics that got beyond GATT’s jurisdiction.

The WTO was procreated out of the compelling international circumstances in order to absorb the newly emerged trade disciplines (GATS and TRIPS ...) and contain an ever-growing international trade. Its fulfilled structure gave it leverage to administer trade rules, monitor international trade, and settle disputes between trading partners. Its sacred mission is to promulgate free trade and ward off (and punish) protectionist policies. The rationale behind this is the fact that free trade can benefit all nations, big and small alike. Now that the international trading system took full shape, did it fulfil the aspiration of the peoples that confided in it?

U. S. Subsidies and the West African Cotton Crisis

Developing countries were invited to join the club of the liberal world and were promised full consideration of their economic sensitivity when they do. Yet, reality proved to be other thing than myth. Free trade, and all the liberal rhetoric that wrap it, is but a shot from a mythical world that did not, does not, and will never exist. And there is no better illustration to this state of being than the suffering of West African cotton farmers. The poor farmers were begrudged the basic right of being remuneratively rewarded for their highly competitive cotton. Their American counterparts, however, tend to win even without selling. The answer of the riddle lies in the US treasury, which showed ready to pay colossal sums to handful rich farmers. While doing so, it compromised the very livelihoods of millions of poor households in West Africa, who can think absolutely of no other substitution of cotton for a mainstay.

Furthermore, the work explains how cotton was of crucial importance to West African countries, both on the macroeconomic and social levels. It also supplies the facts that lead to the logical should-be conclusion: the West African cotton should have got full remuneration in international markets had free trade rules taken normal course and justice and equity prevailed over interest. It similarly sheds light on the US trade policy and the influence it had in the West African crisis. It displays the unreasonableness and notoriety of US cotton subsidies by giving records of the losses, in export earnings and GDP, underwent by Key West African cotton-producing countries. The pernicious effects of US subsidies on West African economies are further stressed by invoking studies which tried to reckon the economic impact of subsidy removal in terms of revenues recovered.

The 2002 Farm bill guarantees full support to cotton farmers for the six-year period which ensues its enactment. President Bush, on the other hand, does not show any readiness to upset the people who backed him financially and politically to come to terms with poor West African farmers. The vandalized region, by the end, was left with but one alternative: four of the main West African cotton countries launched a campaign in the WTO for equity and fairness.

The Importance of Cotton to West African Economies

The cash strapped economies in developing and Least-Developed countries rely mainly on low-cost, labour-intensive activities. Farming thus is the most important economic sector for most of them. Cotton is a major source of revenue to rural communities as well as to national economies for a large number of West African countries. In order to maintain a comfortable position in a highly volatile cotton market, West African countries strove over decades to increase production and enhance quality. As a result, the production rose from 150,000 tons of cotton fibre in the 1970s to around 500,000 tons in the 1990s, and to more than 1 million tons in 2003/04⁽²⁴⁾. In a speech to the EU-Africa Cotton Forum (Paris, 5 July 2004), Ibrahim Malloum —President

24- Hussein, Karim, Christophe Perret, and Leonidas Hitimana. "The Economic and Social Importance of Cotton Production and Trade in West Africa: Role of Cotton in Regional Development, Trade and Livelihoods." OECD. Jan. 2005. SWAC. 5 June 2005. P. 14. < <http://www.oecd.org/dataoecd/19/8/34352756.pdf>>.

of the African Cotton Association—boasted about the achievements of the African cotton sectors:

During the last twenty years, Africa cotton production has experienced astounding growth and has reached a respectable level. On the international market, African cotton has become a reliable source of excellent quality cotton, available all year round, and essential in global cotton trade.⁽²⁵⁾

When combined with Central Africa, the West African region is the second largest exporter of cotton in the world in 2004/05, outpaced by the United States as the largest exporter. The region accounted for 13 per cent of international market⁽²⁶⁾. If cotton is of minor importance to the United States and the European Union, its importance is crucial to West African countries. This precious crop draws the line between poverty and well-being to entire populations in the poor region. Cotton accounts for mere 0.12 per cent of total merchandise trade in industrialized countries⁽²⁷⁾. In the United States, its contribution to GDP is mere 0.0004 per cent⁽²⁸⁾. Whereas in countries like Benin, Burkina Faso, Mali, and Chad, it accounts for 5 to 10 per cent of GDP, one third of export earnings, and more than 60 per cent of agricultural export earnings (table 1)⁽²⁹⁾.

25- Idem.

26- Ibid, p. 21.

27- Gillson, Ian, et al. "Understanding the Impact of Cotton Subsidies on Developing Countries." May 2004. UNCTAD. 5 June 2005. P.3. <http://r0.unctad.org/infocomm/anglais/cotton/Doc/ODI_CottonReport.pdf>.

28- Pfeifer, Kimberly, Gawain Kripke, and Emily Alpert. "Finding the Moral Fiber: Why Reform is Urgently Needed for a Fair Cotton Trade." Oxfam America. Oct. 2004. Oxfam. 5 June 2005
<www.oxfamamerica.org/.../publications/briefing_papers/cotton_brief101804/cotton_brief101804.pdf>.

29- Goreux, Louis. "Les producteurs de coton des pays CFA face aux subventions américaines et européennes." 24 May 2005
<<http://www.ictsd.org/africodev/analyse/coton/TexteGoreux.pdf>>.

Table 1: The Role of Cotton Exports in the Economy of Key West African Cotton Producers

	Cotton exports as a share of agricultural exports (2002)	Cotton exports as a share of total exports (2002)
Benin	61.9	34.9
Burkina Faso	53.6	32.7
Chad	43.1	23.7
Mali	58.8	12.9

Source: World Bank Development Indicators, World Bank, 2004, and FAO Stat Food and Agriculture Organization⁽³⁰⁾.

West African countries are not equal in their dependence on cotton revenues. In countries with more diversified economies, the contribution of cotton to national GDP is less than 2 per cent. The instance of Nigeria, Cote d'Ivoire, and Cameroon, whose economies relies more on oil and cocoa revenues than on cotton's (figure 1)⁽³¹⁾. Hence, the study focuses mostly on countries like Benin, Burkina Faso, Mali and Chad, in which cotton constitutes the backbone of the economy (because of their non-diversified economies) and which are classified among the least- developed and highly-indebted nations of the World.

Besides, the four countries accounts for the weight of the region as the

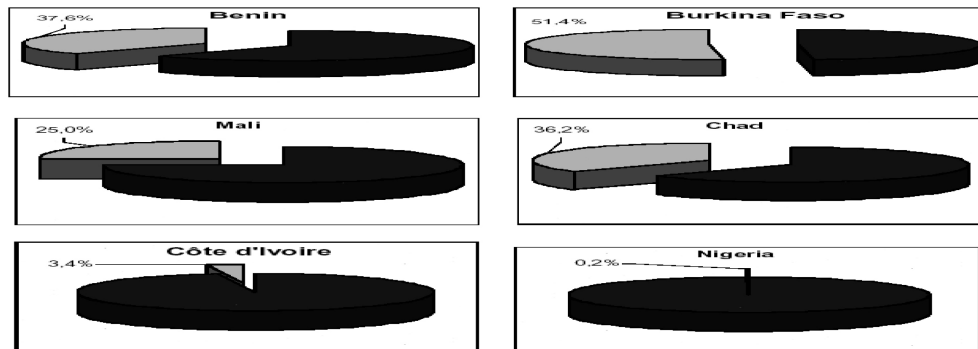
30- Pfeifer, Kimberly, Gawain Kripke, and Emily Alpert. "Finding the Moral Fiber: Why Reform is Urgently Needed for a Fair Cotton Trade." Oxfam America. Oct. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 40.

<www.oxfamamerica.org/.../publications/briefing_papers/cotton_brief101804/cotton_brief101804.pdf>.

31- Hussein, Karim, Christophe Perret, and Leonidas Hitimana. "The Economic and Social Importance of Cotton Production and Trade in West Africa: Role of Cotton in Regional Development, Trade and Livelihoods." OECD. Jan. 2005. SWAC. 5 June 2005. P. 14. <<http://www.oecd.org/dataoecd/19/8/34352756.pdf>>.

world second exporter of cotton. In 2001, their cotton exports amounted for 10 per cent of total world exports (“Briefing note” 2).

Figure 1: Importance of Cotton Fibre Exports as a Share of the Total National Exports in Four Cotton Producing Countries (averages for 1998-2002)



Source: SWAC using data from FAOSTAT Database, 2004 and WDI World Bank, 2004⁽³²⁾.

The Importance of Cotton to West African Economies

The importance of cotton to West Africa does not stop at the macro-economic and balance-of-payment levels. Its importance is further felt at the level of the farmer communities which produce the crop. Thus, it will be more expressive to go down stream and look at the poor rural households whose members endure back-breaking labour in order to maintain the very basics of life, through the toil of the hands and the yield of the lands. “Everything is linked to cotton here. We pay for everything with money that grows on the cotton vine – our clothing, building our homes, everything”⁽³³⁾, thus runs the expressive statement of a Malian cotton farmer, well illustrative of the bearing of cotton income on farmer community.

In contrast to the highly mechanized US cotton production, which is undertaken by some 25,000 farmers, cotton production in West and Central Africa concerns directly the lives of around two million households. The figure

32- Ibid, P. 22.

33- Baden, Sally, at al. “‘White Gold’ Turns to Dust, Which Way Forward for Cotton in West Africa?” Oxfam. Mar. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P.4. <http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp58_cotton_wafrica.pdf>.

underlines the labour-intensive aspect of cotton cultivation and its reliance on smallholder farmers.

Most farms average between 1-3 acres in size, and they employ large amounts of labour during planting, picking, and in other key seasons.... On a typical cotton farm in Africa, fields are prepared using hand-held ploughs drawn by oxen, seeds are planted and cotton bolls picked by hand, and weeding is carried out by women⁽³⁴⁾.

Cotton thus is a motor for poverty reduction in the region. According to estimations, up to 16 million poor people in West Africa depend, whether directly or indirectly, on the income accruing from cotton production⁽³⁵⁾, which is considered the most important, and in so many cases the only, source of cash to poor farmers⁽³⁶⁾. Up to two-thirds of the population in West and Central Africa live below poverty line, a fact that further underscores the critical role of cotton as the main cash crop in the region. In Benin, for instance, around 100,000 farm households are estimated to depend solely on cotton income, which accounts for one-fifth of total households' wealth in the country⁽³⁷⁾. The upshot is that farmer communities in West Africa depend mostly on cotton income for their access to basic social services. Thus "a small decline in price can make a crucial difference to a farmer's ability to meet the healthcare, educational, and nutritional needs of the household"⁽³⁸⁾.

34- Watkins, Kevin. "Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa." Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004.

P. 19. <http://www.oxfam.org/eng/pdfs/pp020925_cottonpdf>.

35- Karim Hussein, Christophe Perret, and Leonidas Hitimana. "The Economic and Social Importance of Cotton Production and Trade in West Africa: Role of Cotton in Regional Development, Trade and Livelihoods." OECD. Jan. 2005. SWAC. 5 June 2005. P. 13. <<http://www.oecd.org/dataoecd/19/8/34352756.pdf>>.

36- Watkins, Kevin. "Cultivating Poverty", p.9.

37- Ibid, p.20.

38- Pfeifer, Kimberly, Gawain Kripke, and Emily Alpert. "Finding the Moral Fiber: Why Reform is Urgently Needed for a Fair Cotton Trade." Oxfam America. Oct. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 12.

<www.oxfamamerica.org/.../publications/briefing_papers/cotton_brief101804/cotton_brief101804.pdf>.

Furthermore, studies undertaken by organizations with special interest in the development of West African agriculture (the case of Sahel and West Africa Club (SWAC)) found that cotton, far from undermining the cultivation of food crops, is intercropped along with cereals, and maintains a strong correlation with increased food staples production. “There is evidence from Burkina Faso that the rotation of maize and cotton is favourable for soil fertility. If the fertiliser needed by cotton is applied, better results are observed for maize grown on cotton fields the following year”⁽³⁹⁾.

In addition, a study by the World Health Organization confirmed that “higher income” and “more balanced diet” are more attainable in the case of cotton/corn rotation than cereals cultivation alone. The study also reports the health improvement that was observed in the region as a consequence of expansion in cotton production. “When cotton production increased rapidly from 1993/94 to 1997/98, the incidence of poverty fell from 50 percent to 42 percent in cotton areas, while it increased by two percentage points in areas without cotton”⁽⁴⁰⁾.

Gillson summarized in three points how cotton as a main cash crop is crucial for short term poverty alleviation in West African countries. First, increased income that results from increased production and more remunerative world prices can be widely distributed among poor rural households; second, increased income to cotton farmers and their families becomes a source of energy to the entire economy, given the fact that the consumption patterns of those income holders require them to purchase goods and services produced locally: thus generating multiplier effects that benefit other poor households in the region; and third, since cotton production is a labour-intensive activity, and higher prices push forward production to expand, this will create addi-

39- Karim Hussein, Christophe Perret, and Leonidas Hitimana. “The Economic and Social Importance of Cotton Production and Trade in West Africa: Role of Cotton in Regional Development, Trade and Livelihoods.” OECD. Jan. 2005. SWAC. 5 June 2005. P. 29. <<http://www.oecd.org/dataoecd/19/8/34352756.pdf>>.

40- Goreux, Louis. “Reforming the Cotton Sector in Sub-Saharan Africa.” Nov. 2003. World Bank. 18 May 2005. Paper series, P. 6. <<http://www.worldbank.org/afr/wps/wp62.pdf>>.

tional employment⁽⁴¹⁾. By and large, cotton is produced in poor areas where the majority of households fall below poverty line and increased cotton incomes can surely help reducing poverty⁽⁴²⁾. Cotton thus became the success story of the region. West African farmers cannot easily diversify their cultivation from cotton to other cash crops with the same privileges preserved. The reason behind this is the fact that cotton enjoys a natural comparative advantage which stems from “low production cost and high quality of West African cotton fibre.” And this gave it competitiveness in international markets well until the mid-1990s, when international prices kept in a trend of a long time decrease⁽⁴³⁾. The understanding of the comparative advantage enjoyed by West African cotton will later help in an in-depth conception of the cotton crisis in the region, since it will highlight the paradoxes of the rule-based system of international trade.

Low-cost Producers yet Losers: The Cotton Price Crisis

Comparative advantage is one principle that underpins the rationale for free trade promulgated by the WTO. It stipulates that all nations, no matter how poor or rich, are entitled to benefit from a rule-based, fully-liberalized international trading system. Nations specialize in products that are cheaply produced and to which an international demand exists. Consequently, they will gain competitive advantage in international markets. In the case of West Africa, this principle applies to the letter on cotton.

“Everyone knows that African cotton is among the most competitive in the world. It does not receive any subsidies. In most African countries, cotton is grown by small growers on small plots averaging about 3 to 4 hectares”⁽⁴⁴⁾. The efficiency of smallholder farming explains the reason behind the competitiveness of West African cotton. Cotton balls are hand-picked and carefully tended a fact which enhances its quality. “Moreover, smallholder farmers have developed systems of soil nutrient replenishment and pest control

41- Ibid, p. 59-60.

42- Ibid, p. 64.

43- Karim Hussein, Christophe Perret, and Leonidas Hitimana, P. 18.

44- Malloum, Ibrahim. “Speech by Mr. Ibrahim Malloum to the EU-Africa Cotton Forum.” 5 Jul. 2004. African Cotton Association (ACA). 7 Apr. 2005. P. 2. <<http://www.cotton-forum.org/docs/presentations/3.3-en.pdf>>.

that are well-suited to local conditions, and far less costly in financial terms than in more capital-intensive systems”⁽⁴⁵⁾. Simply stated, the comparative advantage of West African cotton lies in its reliance on labour as the major input, and “the opportunity cost of family labour is very low”⁽⁴⁶⁾. The average production cost in the US in 2001/02, for instance, was 50 per cent more than the cost in West Africa, where man work was paid less than a dollar a day⁽⁴⁷⁾.

The International Cotton Advisory Committee (ICAC) estimated the production cost of a pound of cotton in Burkina Faso to be 21 US cents compared to 73 cents of its American counterpart.⁽⁴⁸⁾ Most West African cotton sectors can be remuneratively rewarded at 50 cents per pound, whereas few other international exporters can compete at such a level without subsidies⁽⁴⁹⁾. West African cotton growers, however, kept losing in market share and export revenues despite their marked advantage over their competitors. World cotton prices underwent a structural collapse that started from the mid-1990s (figure 2). In 2001/02, they reached their lowest records since the Great Depression; prices bottomed out at 42 cents per pound. The most efficient producers in West Africa found it impossible to compete with prices that went far below the cost of production⁽⁵⁰⁾.

45- Watkins, Kevin. “Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa.” Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004. P.20. <http://www.oxfam.org/eng/pdfs/pp020925_cottonpdf>.

46- Goreux, Louis. “Reforming the Cotton Sector in Sub-Saharan Africa.” Nov. 2003. World Bank. 18 May 2005. P. 2. <<http://www.worldbank.org/afr/wps/wp62.pdf>>.

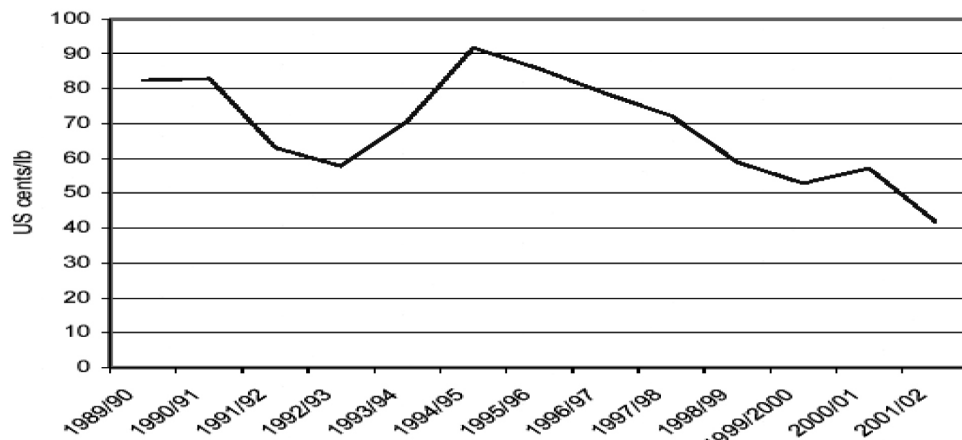
47- Goreux, Louis. “Les producteurs de coton des pays CFA face aux subventions américaines et européennes.” 24 May 2005. P.3. < <http://www.ictsd.org/africodev/analyse/coton/TexteGoreux.pdf>>.

48- UNCTAD. “The International Scandal of Cotton.” South Bulletin 74. 29 Feb. 2004: 112-3. 5 June 2005. <<http://www.southcentre.org/info/southbulletin/bulletin74/bulletin74.pdf>>

49- Watkins, Kevin. “Cultivating Poverty: P.20.

50- Ibid, p.8.

Figure 2: World cotton price (US cents/lb.), 1989/90-2001/02



Source: International Advisory committee (Watkins “Cultivating Poverty” 28).

The President of the Cotton Producers’ Union of Burkina Faso, François Traoré, was asked about the ideal price upon which livelihoods in West Africa will not be threatened; he answered that at 80 cents everybody can enjoy a happy and stable life, at 60 cents the African is left with the minimum to live, and at the first weather vagary everything can be lost. What about the 42 cents? Had it lasted for three years, the African growers would have found themselves obliged to stop their cotton cultivation. The local community could then bear the after-effects: town conflicts, rural exodus, delinquency, insecurity and crime⁽⁵¹⁾. Good news! The International Cotton Advisory Committee (ICAC) projected prices to remain depressed (50-60 cents) up until 2015⁽⁵²⁾.

“If the cotton sub-sector collapses in West Africa due to price volatility, what will be the likely impacts on livelihoods, access to services, cereals availability, and development multipliers including poverty reduction? How

51- Cadasse, David. “Cancún : l’espoir malgré tout, Le sort du coton africain entre les mains de l’OMC.” Afrik.com. 9 Sept 2003. 3 Apr. 2005. < <http://www.afrik.com/article6549.html>>.

52- Ibid, p. 8.

many people will be affected?”⁽⁵³⁾ Through the already explored importance of cotton to poor West African populations, the answer should come obvious that they have much to endure. International market prices pushed West African farmers to operate at a loss in a time where they should have been in the forefront to determine market trends, in simple credit to their high-efficiency. This is the logic of free market, which all WTO members agreed to respect, big players included.

A recent study by the International Food Policy Research Institute (IFPRI) showed that a strong correlation exists between cotton prices and poverty in Benin. It found that a 40 per cent reduction in farm-level cotton prices leads to a 21 per cent reduction in income for cotton farmers, ...results in an increase in rural poverty of 6-7 per cent, ...[and] leads to a rise in the incidence of poverty for cotton farmers, from 37 per cent to 57-58 per cent. The effects of falling cotton prices ripple throughout Benin’s economy. For every dollar change in spending by cotton farmers there is a total change in spending of \$3.30.⁽⁵⁴⁾

Listening to farmers, who are mostly affected by the international price slump, gives an in-depth expression of the repercussions of the crisis in West Africa. “[C]otton here is everything,” cried a farmer from Burkina Faso, “it built our schools and our health clinics. We all depend on cotton. But if prices stay this low, we have no hope for the future”⁽⁵⁵⁾. Another lamented in disappointment: “How can we cope with this problem? Cotton prices are too low to keep our children in school, or to buy food and pay for health. Some farmers

53- Hussein, Karim, Christophe Perret, and Leonidas Hitimana. “The Economic and Social Importance of Cotton Production and Trade in West Africa: Role of Cotton in Regional Development, Trade and Livelihoods.” OECD. Jan. 2005. SWAC. 5 June 2005. P. 13. <<http://www.oecd.org/dataoecd/19/8/34352756.pdf>>.

54- Pfeifer, Kimberly, Gawain Kripke, and Emily Alpert. “Finding the Moral Fiber: Why Reform is Urgently Needed for a Fair Cotton Trade.” Oxfam America. Oct. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 13. <www.oxfamamerica.org/.../publications/briefing_papers/cotton_brief101804/cotton_brief101804.pdf>.

55- Ibid. p. 19.

are already leaving. Another season like this will destroy our community”⁽⁵⁶⁾. To West African farmers “‘white gold’ looked as though it were turning to dust”⁽⁵⁷⁾.

The second part of the story takes place on the opposite shore of the Atlantic from West Africa. The American cotton belt is the next setting. It is there that the huge trade-distorting policies take place, exposing thus the West African farmers to the hazards of poverty and destitution. The United States’ huge subsidies to its cotton producers accounts for a large share of the depreciation in world cotton prices. This is what the next section of this chapter will try to clarify.

The United States’ Cotton Subsidies and the losses wrought on West African Economies

The WTO made it its mission to free international trade from all types of trade-distorting policies, which stem mainly from protectionist tendencies in trading countries. The most denounced of all these policies are those which impair competition and harm fairness, since they undermine one of the founding principles of the organization that of creating a level-playing field to all trading partners. The idea is to delimit national policies that give privilege to national producers of a given product (say cotton) over international producers of the same product, so that opportunities to market share by the deprived majority are not to be undermined by the privileged minority. In the case of cotton, the principles of fairness and equity are blown in the air. The United States pours huge sums to its cotton farmers, threatening thus the very chances of survival of poor West African farmers, whose government can never afford to keep pace with the massive subsidization of the rich American treasury.

56- Watkins, Kevin. “Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa.” Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004. P.5 <http://www.oxfam.org/eng/pdfs/pp020925_cottonpdf>.

57- Baden, Sally, at al. “‘White Gold’ Turns to Dust, Which Way Forward for Cotton in West Africa?” Oxfam. Mar. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 5. <http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp58_cotton_wafrica.pdf>.

The United States: The Biggest Subsidizer and the Largest Exporter of Cotton

Subsidies granted by the US government to its cotton farmers help insulating them from market fluctuations, a fact which encourages them to increase production regardless of world market signals that dictate cuts in production in time of low prices. US subsidies in this regard are of big trade-distorting effect⁽⁵⁸⁾. They allow American farmers to sell cotton at prices far below the cost of production (dumping) and cause prices to collapse⁽⁵⁹⁾.

The United States is the biggest subsidizer of cotton in the world. From 2000 on, the US government transfers to its 25,000 cotton farmers ranged from 2-3 billion dollars (3.7 billion dollars in 2003)⁽⁶⁰⁾. Extensive subsidization was accompanied by an increase in production and exports. In 2001, “the fifth year of an almost unprecedented price slump,” US cotton production hit a record of 20.3 billion metric tons with an increase of 42 per cent over 1998. At this very period of crisis, American exports volume almost doubled rising from 946,000 metric tons in 1998 to 1.8 million tons in 2001⁽⁶¹⁾.

Increased US exports means gaining market share at the expense of other exporters like West Africa, which is the second largest exporter in the world

58- Pfeifer, Kimberly, Gawain Kripke, and Emily Alpert. “Finding the Moral Fiber: Why Reform is Urgently Needed for a Fair Cotton Trade.” Oxfam America. Oct. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 23.

<www.oxfamamerica.org/.../publications/briefing_papers/cotton_brief101804/cotton_brief101804.pdf>.

59- Tiller, Kelly J., and Harwood D. Schaffer. “U.S. Cotton Subsidies under fire: Would Subsidy Elimination Really Help Farmers Worldwide?” Agricultural Policy Analysis Center. University of Tennessee. 5 June 2005

<<http://apacweb.ag.utk.edu/ppap/pp04/BCC04.doc>>.

60- Karim Hussein, Christophe Perret, and Leonidas Hitimana. “The Economic and Social Importance of Cotton Production and Trade in West Africa: Role of Cotton in Regional Development, Trade and Livelihoods.” OECD. Jan. 2005. SWAC. 5 June 2005. P. 40. <<http://www.oecd.org/dataoecd/19/8/34352756.pdf>>.

61- Watkins, Kevin. “Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa.” Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004. P.5 <http://www.oxfam.org/eng/pdfs/pp020925_cottonpdf>.

after the United States. Hence it will be difficult to neutralize the impact of US domestic support on international markets. In 2001, for instance, subsidies exceeded the value of production amounting to over 130 per cent of the US production value. “The dominant position of the US in world cotton export activity means that these subsidies have obvious implication for the prices and world market share of other exporters”⁽⁶²⁾.

Subsidies are highly unfair in the sense that they award less-efficient farmers over high-efficient ones, minority over majority, and rich over poor. Open market logic maintains that the most efficient determines the trends of world prices. The less efficient has to cut back production. “In the world cotton market this proposition is stood on its head,” since it is the highly efficient that ceded place⁽⁶³⁾.

Farmers in Africa are among the most efficient in the world, despite climatic uncertainties, limited infrastructure, and high levels of poverty. On a level playing field, they could compete with US cotton farms. What they cannot compete with is US cotton farms selling produce on international markets at prices that bear no relation to the costs of production, courtesy of corporate welfare checks underwritten by the world’s most powerful treasury⁽⁶⁴⁾.

A simple comparison between the 25,000 cotton plantations, which benefit from extravagant government transfers in the American cotton belt, and the 2 million poor households in West Africa, to which cotton is the mainstay, will be much of an appeal to human ethics and morals. The National Union of Cotton Farmers of Burkina Faso denounced this inherent iniquity in cotton subsidies: “Interestingly, in the countries where they subsidize, only about 5 per cent of the population are farmers. Here, farmers represent some 80 per cent of a population that is becoming increasingly impoverished on land that is itself becoming poorer, without the least help from the state”⁽⁶⁵⁾. These

62- Ibid, p. 25.

63- Ibid, p. 11.

64- Ibid, p. 27.

65- Pfeifer, Kimberly, Gawain Kripke, and Emily Alpert. “Finding the Moral Fiber: Why Reform is Urgently Needed for a Fair Cotton Trade.” Oxfam America. Oct. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 25.

<www.oxfamamerica.org/.../publications/briefing_papers/cotton_brief101804/cotton_brief101804.pdf>.

farmers cannot help but feel outraged because of the prejudice they endure as a result of unfair policies, which made of them penniless hard workers. The below statement of a Beninese farmer is only one expression of disgruntlement out of the West African ocean of anger and distress. "If I produce without getting any money, and there's someone who is guaranteed to get money even if he gets nothing from production, my rival will survive, and I won't. That's the big difference. I'll stop, he'll go on. There's something unfair about it"⁽⁶⁶⁾.

In truth, the United States is not the only cotton subsidizer in the world. Yet, it is the biggest among others (figure 3). The overall amount of governments' spending on cotton in the world is 5.7 billion dollars a year. The United States is the big share holder in the sum. US subsidies, according to economists, more than any other country's, inflict the most serious damage; they cause a reduction of, on average, 10 per cent in world cotton prices. Farmers in the European Union and China also receive substantial government transfers, yet not the way American farmers do. Besides, both of the EU and China are "net importers of cotton," a fact which minimize the impact of their subsidies on world prices⁽⁶⁷⁾.

Clearly stated, the notoriety of US subsidies owes mainly to the fact that the US is the biggest subsidizer and the largest exporter of cotton in the world. In 2002/03, US share of both world cotton subsidies and world cotton exports were 63 and 40 per cent respectively⁽⁶⁸⁾.

It seems plausible that countries paying the most subsidies do most damage. Models developed to investigate the impact of cotton subsidies have found that US support, by virtue of its absolute magnitude, is particularly damaging and responsible for most of the reduction in cotton-earning potential in developing countries.⁽⁶⁹⁾

66- Ibid, p. 14.

67- Ibid, p. 5.

68- Goreux, Louis. "Cotton after Cancun." OECD. Mar. 2004. SWAC. 24 May 2005 <<http://www.oecd.org/dataoecd/38/48/30751318.pdf>>.

69- Gillson, Ian, et al. "Understanding the Impact of Cotton Subsidies on Developing Countries." May 2004. UNCTAD. 5 June 2005. P. 63. <http://r0.unctad.org/infocomm/anglais/cotton/Doc/ODI_CottonReport.pdf>.

Figure 3: World spending on cotton subsidies, by country, 2001/02 (\$m)



Source: World Bank ⁽⁷⁰⁾

High subsidization leads to both increased production and exports. In the United States, the share of production aimed for exports increased from 31 per cent in 1988/89 to 68 per cent in 2002/03⁽⁷¹⁾. The growing share of US cotton in international markets accounts for much of the slump in world prices. “American export prices set or greatly influence the world price, with attendant implications for farmers in developing countries who are competing against US exporters in international and domestic markets” ⁽⁷²⁾(Watkins “Cultivating Poverty” 13).

US Subsidies Put in Context

Cotton farmers in the United States are among the most privileged in the world, and even among American farmers of other crops. The windfall gov-

70- Watkins, Kevin. “Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa.” Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004 P. 30.

71- Baden, Sally, at al. “‘White Gold’ Turns to Dust, Which Way Forward for Cotton in West Africa?” Oxfam. Mar. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P.5. <http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp58_cotton_wafrica.pdf>.

72- Watkins, Kevin. “Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa.” Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004 P. 14.

ernment subsidies they receive annually made them immune from the ups and downs of international markets, since they are guaranteed remuneration even without selling or selling at prices that bear no relation to the real production costs. This state of things brought immeasurable harm to unsupported West African farmers. The losses incurred far outweigh The US aid to West African countries. And in the case of countries benefiting from the Highly Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative, debt relief is wiped off by substantial losses in revenues because of low prices and lost market share.

Between 1998 and 2002, US government spent as much as 14.8 billion dollars in cotton subsidies. The value of US cotton for the same period was 21.6 billion dollars. The upshot is that “US cotton farmers earned nearly as much from government subsidies as the total value of their crop”⁽⁷³⁾. Was it not for government subsidies, American farmers would have never endured the race against low-cost, highly-efficient rivals. These subsidies saved them annual loss of money since 1997 because of their non-economical production. The US Department of Agriculture (USDA) estimated that, in the absence of subsidies, the average American farmer would undergo a loss of 871.84 dollars per acre over the few past years (table 2)⁽⁷⁴⁾.

Table 2: US average cotton production costs and returns per planted acre, excluding direct government payments (dollars per acre)

Crop Year	1997/98	1998/99	1999/00	2000/01	2001/02	2002/2003	Total
Total Costs	516.27	461.16	488.07	517.66	530.52	529.02	3,042.70
Market Value of Production	545.55	356.10	314.80	375.18	271.40	307.83	2,170.86
Value of Production Less Total Costs listed	29.28	-105.06	-173.27	-142.48	-259.12	-221.19	-871.84

73- Pfeifer, Kimberly, Gawain Kripke, and Emily Alpert. “Finding the Moral Fiber: Why Reform is Urgently Needed for a Fair Cotton Trade.” Oxfam America. Oct. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 13.

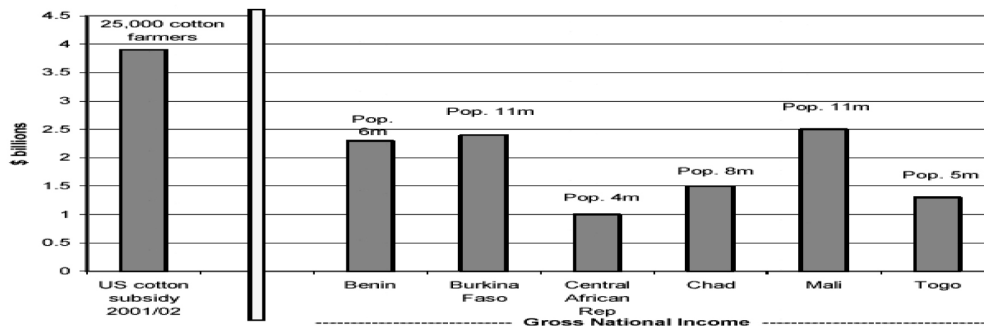
74- Ibid, p. 16.

Source: Economic research Service, United States department of agriculture⁽⁷⁵⁾

The magnitude of United States subsidies is further noticeable when measured against entire GDPs of West African countries (figure 4). For the crop year 2002, US government transfer to its 25,000 cotton farmers were estimated at 3.4 billion dollars, which is the equivalent of the compounded GDPs of Benin, Burkina Faso, and Chad (Pfeifer 5); and three times US aid to Africa for that same year⁽⁷⁶⁾. In 2001, an acre of cotton in the US received a subsidy of 230 dollars, which makes an average income in Burkina Faso⁽⁷⁷⁾.

With these vertiginous amounts, the United States government broke with reality and common practice, for no other government in the world cherished a sector of its economy as the US did to its cotton sector. “The US cotton sector is governed by a curiously bizarre set of public policies. These policies are built on Alice in Wonderland economics, and driven by powerful vested interests masquerading as defenders of the public good”⁽⁷⁸⁾

Figure 4: US cotton subsidy and the gross national incomes for selected West African countries in 2000 (\$billions)



Source: World Development Indicators, World Bank, 2002, and US Department of Agriculture⁽⁷⁹⁾

75- Ibid, p. 17.

76- Zyad, Hamid. “Le Sud oublié—L’or blanc en péril.” *Le Nouvel Afrique Asie*. Oct. 2003 : 36-39.

77- *The International Scandal of Cotton*, p. 113.

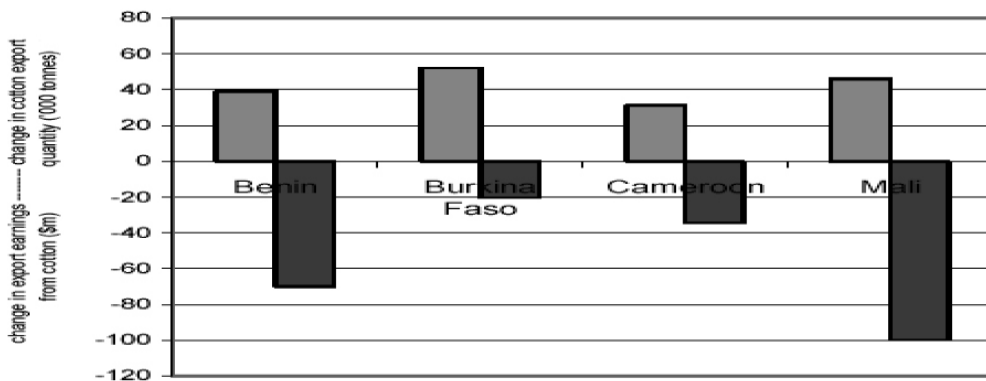
78- Watkins, Kevin. “Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa.” *Oxfam*. 2002. *Oxfam*. 28 Nov. 2004 p. 22.

79- *Idem*, p. 21.

The Impact of US Subsidies on West Africa

The fates of both American and West African farmers are linked together; the well-being of the former seals the doom of the latter. The West African countries undergo serious macroeconomic difficulties because of foreign exchange losses related to cotton exports. Governments of the region feel resentment when seeing the widening gap between growing export and decreasing foreign exchange revenues (figure 5). For instance, Burkina Faso increased its exports by 50 per cent since 1994, yet its export earnings are 60 million dollars less than the mid-1990s records⁽⁸⁰⁾. Many recent studies were conducted to reckon the impact of subsidies and low prices on West Africa, which is estimated to lose around 250 million dollars of export earnings annually. As the direct losses ripple throughout the economy, subsequent losses resound much louder.⁽⁸¹⁾

Figure 5: Change in the quantity and value of exports 1994/95 - 2001/02



Source: International Cotton Advisory Committee ⁽⁸²⁾

80- Idem, p. 10.

81- Baden, Sally, at al. “‘White Gold’ Turns to Dust, Which Way Forward for Cotton in West Africa?” Oxfam. Mar. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 11. <http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp58_cotton_wafrica.pdf>.

82- Watkins, Kevin. “Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa.” Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004. p. 28.

The bitter fact about the countries that are victims to the American unsound domestic policies is that they are the world's poorest. Burkina Faso, Chad, and Mali —major producers of cotton in West Africa— are among the last ten out of the 173 countries covered by the United Nations Development Program's Human Development Index. "More than half the population lives below the poverty line. Other indicators – such as child and maternal mortality, illiteracy, and access to water – are among the worst in the world."⁽⁸³⁾ Besides, they are among the 23 countries which benefit from the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative.⁽⁸⁴⁾

The above factors considered, added to them the high dependency of these countries on cotton export revenues, reveal eloquently the magnitude of the economic shock generated by US policies. In the crop year 2001, Burkina Faso, Mali, and Benin underwent serious foreign-exchange losses equivalent to 1/1.7/1.4 per cent of GDP; and 12/8/9 per cent of export earnings respectively (table 3).⁽⁸⁵⁾

The losses in export earnings undermined the aid these countries received from the United States. For the year 2002, Benin received 25 million dollars in aid and lost 14.3 million dollars in export earnings; Burkina Faso, 10 million dollars compared to 13.7 million dollars; Chad, 6 million dollars to 5.7 million dollars; and Mali, 37 million dollars to 14.7 million dollars. The value of the loss is also important when gauged against debt servicing in these countries. What Burkina Faso, Benin, Chad, and Mali lost in export earnings for crop year 2002 amounted to 32.6, 28.6, 23.8, and 21.3 per cent of their debt service payments⁽⁸⁶⁾.

83- Ibid, p. 7.

84- Pfeifer, Pfeifer, Kimberly, Gawain Kripke, and Emily Alpert. "Finding the Moral Fiber: Why Reform is Urgently Needed for a Fair Cotton Trade." Oxfam America. Oct. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 12.

85- Watkins, Kevin. "Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa." Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004 p. 17.

86- Pfeifer, p .11.

Table 3: Cumulative loss of export earnings, 1999/2000 – 2001/02 for selected West African countries (\$m)

	1999/2000		2000/2001		2001/2002		1999/2000 2001/2002	
	Export value (\$m)	Loss of export value (\$m)	Export value (\$m)	Loss of export value (\$m)	Export value (\$m)	Loss of export value (\$m)	Export value (\$m)	Total cumulative loss of export earnings (\$m)
Benin	176	10	169	18	124	33	469	61
Burkina Faso	123	7	132	14	105	28	360	49
Cameroon	83	5	97	10	81	21	261	36
Central African Rep	15	1	13	1	9	2	37	4
Chad	83	5	69	7	63	16	215	28
Cote d'Ivoire	186	11	142	15	121	32	449	58
Mali	234	13	158	17	161	43	553	73
Togo	71	4	52	5	61	16	184	25
Total	971	56	832	87	725	191	2528	334

Source: International Cotton Advisory Committee⁽⁸⁷⁾

The damage inflicted on the cotton sector in West Africa pushes governments to intervene financially to spare the sector wholesale collapse, a thing which adds pressure on government budgets. In Benin and Mali, governments spend, respectively, 20 and 13 million dollars to support their cotton sectors.

87- Watkins, Kevin. "Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa." Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004 p. 32.

The total support of the region (West and Central Africa) amounts to more than 50 million dollars. This remedial spending undermines governments' spending on vital social services, namely health and education. Besides, it creates tensions between local governments and the International Monetary Fund (IMF), which recommends cuts in expenditures for balance-of-payments reasons. "Most recently, the IMF has prohibited Benin from increasing cotton subsidies on the grounds that it would breach targets for reducing the fiscal deficit"⁽⁸⁸⁾

Here is a site to enjoy the paradox of international organizations and question the duplicity of their standards. They condemn subsidies where they are mostly needed, and close the eye, on the other hand, on extravagant and pernicious ones.

A Best-Case Scenario: What if Cotton Subsidies Were Removed?

As a consequence of their negative impact, cotton subsidies were subject to many studies conducted by organizations with developmental objectives and outstanding economists. They tried to reckon the impact of the removal of cotton subsidies on world prices and market share; as well as the advantage accruing to developing countries, namely West African countries as a consequence (table 4). The World Bank economist, Louis Goreux, for instance, estimated that the removal of subsidies in the cotton sector for the crop year 2001/02 would have caused a price rise of 15.2 per cent and export earnings for West and Central Africa equivalent to 250 millions dollars⁽⁸⁹⁾.

From its side, the International Cotton Advisory Committee estimated that, with the withdrawal of direct subsidies, average cotton prices would have been 17 and 31 cents per pound above their 2000/01 and 2001/02 seasons records respectively. And that the removal of US subsidies alone for these same seasons would have resulted in an increase of 6 and 11 cents, a rise of 30 and 71 per cent above the actual averages of 57.2 and 41.8 cents per pound respectively (Buffes 18).

88- Ibid, p. 18-19.

89- Qtd. In Baden, Sally, at al. 'White Gold' Turns to Dust, Which Way Forward for Cotton in West Africa?" Oxfam. Mar. 2004. Oxfam. 5 June 2005. P. 23.

Table 4: Estimated foreign exchange losses as a result of US cotton subsidies in selected countries in West Africa (\$m)

Country	Estimated value of cotton exports 2002/03 (\$m)	Estimated 2002/03 export value with the withdrawal of US subsidies (\$m)	Estimated value lost as a result of US subsidies in 2002/03 (\$m)
Benin	199	213	14.3
Burkina Faso	190	204	13.7
Cameroon	97	104	7.0
Central African Rep.	7	7	0.5
Chad	79	85	5.7
Cote d'Ivoire	102	110	7.3
Mali	205	220	14.7
Togo	103	111	7.4
Total	982	1,054	70.6

Source: (Pfeifer 9)

Thus, the elimination of cotton subsidies will prove most beneficial to West African countries given the invaluable contribution of the crop to their export revenues and GDP. The removal of subsidies leads to higher prices, and higher prices boost production and income for smallholder farmers. “In low income economies where the majority of the poor live in rural areas, an increase in income from export cash crop production is widely recognised to be one of the best short-term measures to alleviate poverty”⁽⁹⁰⁾

90- Gilson, 2004. p. 59.

Yet, it remains to know whether the Texan farmer will catch the yell from West Africa, and whether the American government is keen to do justice to millions of poor people whose livelihoods are ruthlessly sacrificed for the interest of a handful 25,000 rich farmers. Simply stated, the tragedy that is facing West Africa pertains to the huge amount of subsidization the American farmers receive as direct government transfers. This exposes the duplicity of the US foreign policy; while urging developing countries to expeditious reforms of their trade policies to make them in tune with free trade and open market rules, the US farm legislation breaks with the very fundamental principles of the WTO. The 2002 US Farm Bill is a case in point.

Conclusion

The West African cotton crisis is pregnant with lessons about the workings of international affairs in general and multilateral trade in particular. It teaches that free trade rhetoric of economic powers, primarily the US, is mercant. The United States, with its duplicitous discourse, is projected to be the paragon of free trade. Common practices however denounce it as the bastion of protectionism.

History confesses that the road toward economic development starts with government protection and support of domestic sectors. And it was the path trodden by the industrialized nations, which tend today to demonize all shapes of government intervention in economic matters. Free trade advocates maintain that nations could benefit from economic liberalization regardless of their economic development, and this through economic specialization: no matter how poorly endowed a nation is, it can surely excel in producing something to sell in the international market place and buy, in return, what it cannot produce and the others excel in producing. Therefore, this theory blows off the mercantilist economic self-sufficiency and builds the rationale for free trade.

The rationale for free trade compounded with the special and preferential treatment provisions of the WTO disciplines should normally deliver on full development and safe integration of developing economies in the global economy. Yet, and as the West African cotton crisis shows, nations that are among the poorest in the world do beg rich nations to respect their rights as equal partners in a time where the WTO provisions entitle them to special treatment commensurate to their economic development.

Bibliography

Works Cited

- Baden, Sally, at al. “‘White Gold’ Turns to Dust, Which Way Forward for Cotton in West Africa?” Oxfam. Mar. 2004. Oxfam. 5 June 2005
- <http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp58_cotton_wafrica.pdf>.
- Barlow, Maude, and Tony Clarke. La bataille de Seattle : sociétés civiles contre mondialisation marchande. France: Fayard, 2002.
- “Briefing Note on the Reform of the EU Cotton Regime.” CIDSE and Caritas Europa. 5 June 2005
- <<http://www.cotton-forum.org/docs/reform%20EU%20cotton-Cidse.pdf>>.
- Cadasse, David. “Cancún : l’espoir malgré tout, Le sort du coton africain entre les mains de l’OMC.” Afrik.com. 9 Sept 2003. 3 Apr. 2005
- < <http://www.afrik.com/article6549.html>>.
- “Executive Summary.” Watkins. “Rigged Rules and Double Standards: Trade, Globalisation, and the Fight against Poverty.” 5-18.
- Fowler, Penny. “Market Access and Agricultural Trade: the Double Standards of Rich countries.” Watkins. “Rigged Rules and Double Standards: Trade, Globalisation, and the Fight against Poverty.” 95-121.
- Gillson, Ian, et al. “Understanding the Impact of Cotton Subsidies on Developing Countries.” May 2004. UNCTAD. 5 June 2005
- <http://r0.unctad.org/infocomm/anglais/cotton/Doc/ODI_CottonReport.pdf>.
- Goldstein, Joshua S. “International Political Economy.” Encarta. CD-ROM. Seattle: Microsoft, 2002.
- Goreux, Louis. “Cotton after Cancun.” OECD. Mar. 2004. SWAC. 24 May 2005

- < <http://www.oecd.org/dataoecd/38/48/30751318.pdf>>.
- Goreux, Louis. "Les producteurs de coton des pays CFA face aux subventions américaines et européennes." 24 May 2005
- < <http://www.ictsd.org/africodev/analyse/coton/TexteGoreux.pdf>>.
- Goreux, Louis. "Reforming the Cotton Sector in Sub-Saharan Africa."
- Nov. 2003. World Bank. 18 May 2005
- <<http://www.worldbank.org/afr/wps/wp62.pdf>>.
- Greenhouse, Steven. "The WTO and the Politics of Global Trade." Encarta. CD-ROM. Seattle: Microsoft, 2002.
- Hoekman, Bernard M., and Michel M. Kostecki. The Political Economy of The World Trading System: From GATT to WTO. Oxford: Oxford University Press, 1995.
- Hussein, Karim, Christophe Perret, and Leonidas Hitimana. "The Economic and Social Importance of Cotton Production and Trade in West Africa: Role of Cotton in Regional Development, Trade and Livelihoods." OECD. Jan. 2005. SWAC. 5 June 2005
- < <http://www.oecd.org/dataoecd/19/8/34352756.pdf>>.
- Jackson, John H. The World Trading System: Law and Policy of International Economic Relations. US: MIT, 1997.
- Joint Proposal by Benin, Burkina Faso, Chad and Mali. "Poverty Reduction: Sectoral Initiative in Favor of Cotton." WTO. 16 May 2003. WTO. 6 Aug. 2005 < <http://docsonline.wto.org/DDFDocuments/t/tn/ag/GEN4.doc>>.
- <http://www.mier.org.my/mierscan/archives/pdf/drariff18_10_2003.pdf>.
- Malloum, Ibrahim. "Speech by Mr. Ibrahim Malloum to the EU-Africa Cotton Forum." 5 Jul. 2004. African Cotton Association (ACA). 7 Apr. 2005 <<http://www.cotton-forum.org/docs/presentations/3.3-en.pdf>>.
- Michalopoulos, Constantine. Developing Countries in the WTO. GB:

Antony Rowe Ltd, 2001.

- Oxfam. "Bumper subsidy crop for US cotton producers: African farmers suffer." 19 Oct. 2005. Oxfam. 22 Oct. 2005
- <http://www.oxfam.org/eng/pr051019_wto.htm>.
- Oxfam. "From Development to Naked Self-Interest: The Doha Development Round Has Lost its Way." 27 Jul. 2005. Oxfam. 22 Oct. 2005. <http://www.oxfam.org/eng/pdfs/bn050727_wto_development.pdf>
- Pantz, Dominique. Institutions et politiques commerciales internationales: du GATT à l'OMC. Paris: Armand Colin, 1998.
- Pfeifer, Kimberly, Gawain Kripke, and Emily Alpert. "Finding the Moral Fiber: Why Reform is Urgently Needed for a Fair Cotton Trade." Oxfam America. Oct. 2004. Oxfam. 5 June 2005
- <www.oxfamamerica.org/.../publications/briefingpapers/cotton_brief101804/cotton_brief101804.pdf>.
- Tiller, Kelly J., and Harwood D. Schaffer. "U.S. Cotton Subsidies under fire: Would Subsidy Elimination Really Help Farmers Worldwide?" Agricultural Policy Analysis Center. University of Tennessee. 5 June 2005
- <<http://apacweb.ag.utk.edu/ppap/pp04/BCC04.doc>>.
- UNCTAD. "The International Scandal of Cotton." South Bulletin 74. 29 Feb. 2004: 112-3. 5 June 2005
- <<http://www.southcentre.org/info/southbulletin/bulletin74/bulletin74.pdf>>
- Watkins, Kevin. "Cultivating Poverty: The Impact of US Cotton Subsidies on Africa." Oxfam. 2002. Oxfam. 28 Nov. 2004 <http://www.oxfam.org/eng/pdfs/pp020925_cottonpdf>.
- Watkins, Kevin. "Rigged rules and Double Standard: Trade, Globalisation, and the Fight against Poverty." Make Trade Fair. Mar. 2002. Oxfam. 18 Feb. 2004
- <http://www.maketradefair.com/assets/english/report_english.pdf>.

- Watkins, Kevin. "Trade Hypocrisy: The problem with Robert Zoellick." Global Policy. 20 Dec. 2002. 24 Jan. 2004
- <<http://www.globalpolicy.org/soecon/ffd/2002/1220hypocrisy.htm>>
- Winham, Gilbert, and Anna Lanoszka. "Institutional Development of the WTO." The World Trade Organization in the New Global Economy. Ed. Alan M. Rugman, and Gavin Boyd. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Ltd, 2001. 23-45.
- The World Commission on Social Dimension of Globalization. "Towards fair Rules on Trade." South Bulletin 74. 29 Feb. 2004: 100-4. 5 June 2005 <<http://www.southcentre.org/info/southbulletin/bulletin74/bulletin74.pdf>>.
- The World Trade Organization (WTO). "Understanding the WTO." WTO. Sept 2003. WTO. 23 Dec. 2003
- <http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/understanding_e.doc>.
- Ziady, Hassan. "Le principe d'asymétrie." Ecofinance 36. Nov. 2003 : 45.
- Zyad, Hamid. "Le Sud oublié—L'or blanc en péril." Le Nouvel Afrique Asie. Oct. 2003 : 36-39.

ملخص البحث

السياسة التجارية الأمريكية بين النظري والتطبيقي " الدعم الحكومي الامريكي وأزمة القطن في دول غرب أفريقيا بين عام 2001-2004"

تظهر الدراسة ازدواجية السياسة الخارجية الامريكية في تعاملاتها الاقتصادية والسياسية حيث تم التركيز في هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي.

تألف المداخلة من مبحثين رئيسيين الأول نظري والثاني تطبيقي حيث يكشف الجزء الاول عن الأسس النظرية للنظام التجاري العالمي الدولي لتعريف القارئ بالخلفية التاريخية للنظام التجاري العالمي والمبادئ التي يقوم عليها.

ويوضح الجزء الثاني ويقيم الدعم الامريكي للقطن في بلدان غرب أفريقيا وأثرها السيئ على اقتصاديات دول غرب أفريقيا وسكانها وخاصة تلك التي في الغالب تعتمد على محاصيل القطن للعيش كما اثبتت الدراسة أن الولايات المتحدة الامريكية لا تطبق ما تصرح به رسميا، حيث تحمل أزمة القطن في دول غرب أفريقيا في طياتها دروساً حول طريقة عمل شؤون التجارة الدولية العامة متعددة الاطراف على وجه الخصوص، وهذا يفيدنا أن التجارة الحرة بين القوى الاقتصادية العالمية، وبشكل خاص، مع الولايات المتحدة الامريكية، هو مجرد رياء، فالولايات المتحدة الامريكية بازواجية خطابها، من المتوقع أن تكون نموذجاً للتجارة الحرة.



**UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES**

**ACADEMIC REFEREED JOURNAL OF
COLLEGE OF ISLAMIC
& ARABIC STUDIES**

GENERAL SUPERVISION

**Dr. Mohammed Ahmed Abdul Rahman
Vice Chancellor of the College**

EDITOR'S IN-CHIEF

Prof. Ahmed Othman Rahmani

EDITOR'S SECRETARY

Dr. Mohammed Ahmed Al-Khooli

EDITORIAL BOARD

**Prof. Abdullah Mohammed Aljuburi Prof. Abdul Rahman Binani
Dr. Ghazi Yousef Al-Yousef Dr. Mujahed Mansour
Dr. Mazin Hussein Hariri**

ISSUE NO. 49

Ramadan 1436H - June 2015CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the *“Ulrich’s International Periodicals Directory”*
under record No. 157016

e-mail: iascm@emirates.net.ae

Rules of Publishing

First:

The journal of the Islamic and Arabic Studies College publishes scientific research in both the Arabic and English languages. The research presented to the journal must be original, genuine in its theme, objective in nature, comprehensive, of academic novelty and depth, and does not contradict Islamic values and principles. The research papers will be published after being evaluated by referees from outside the editorial board, according to the standard academic rules.

Second:

All research work presented for publication in the journal must comply with the following conditions:

1. The research work should not have been previously published by any other institution, and is not derived from any other research study or treatise through which the researcher has acquired an academic degree. This is to be certified by an affidavit of undertaking duly signed by the researcher which is sent to the journal with the research paper.
2. The researcher can not publish his research elsewhere or present it for publication unless he receives a written permission from the editor in chief of the journal.
3. Research which embodies Quranic quotes or Prophetic sayings (Ahadith) is required to be properly marked and foot-noted.
4. The research must be computer typed using Word 2003, double spaced, font size 16, with a minimum of Fifteen (15) pages (about 5000 words) and a maximum of 40 pages (about 10,000 words), sent 1 hard copy of the research and 1 soft copy. The name of the researcher must be written in Arabic and English along with an autobiographical account, including his/her name, academic status, position, place of work and full address.
5. The research must include an abstract, in the Arabic and English languages that should not exceed 200 words.
6. Tables, figures and additional illustrations referred to should be consecutively numbered and presented in the appropriate sections of the research.
7. The following scientific method of documentation should be used:
 - * The Sources and the text - citation in the research are referred to by Serial numbers put upwards between brackets (e.g. (1) (2)) and to be shown in detail at the bottom of each page as it appears in the core of the research.
 - * Explanations and additional notes are distinguished by the symbol (*).
 - * The Sources and references are printed at the end of the research and are arranged in alphabetical order according to the name of the author followed by the book's title and any additional informations.

Books: Name of the author, title of the book, name of editor (if any), name of publisher, place of publication, edition # (if any), date of publication (if any), and if there is no date of publication write in brackets (no date).

Research in Periodicals: Name of the author, title of research, name of journal, publishers, place of publication, journal # (if any), edition #, the date, the page numbers of the research in the journal.

8. The researcher must review his research according to the suggestions given by the referees and must send a copy of the revised version to the journal.

Third:

1. The material published in the journal represents the viewpoints of their writers only and do not represent those of the journal.
2. The research papers sent in to the journal will not be sent back to the researcher whether they are published or not.
3. The researchers will be notified by the journal as soon as their papers are received.
4. The arrangement of the articles in the journal is subject to technical consideration.
5. The researcher will receive seven (7) off-prints and two copies of the issue in which his research was published.
6. All correspondence should be sent to the following address:

Editor in Chief, Journal of the Islamic and Arabic Studies College,

P.O. Box 34414

Dubai, United Arab Emirates

Tel: 00-971-4-3706557

Fax: 00-971-4-3964388

Email: iascm@emirates.net.ae



UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES



College of Islamic & Arabic Studies Magazine

An Academic Refereed Journal

49

Issue No. 49

E Mail iascm@emirates.net.ae

Website www.islamic-college.ae

Read In This Issue

The Speech of the Vice-chancellor: Scientific in the Service of the Society

Al-Alusi's Approach in Interpreting Ruh al-Ma'ani (Exegesis of the Quran) in Directing Similar Qur'anic Verses

The Efforts of Imam Al Shafi'ee in Criticizing the Narrators and Correcting them

How to Invest the Exams Result in Developing Abilities and Directing the Educational Process Piling University Exams Result (An Example)

The Generalization of Almuqtadha and its impact in the Scholars' Disagreement

The Judgment of Penance in Premeditated Murder - A Study on Comparative Jurisprudence

Forms of Investment in Fund Endowment - A Study on Investing Financial Standards for Endowment Property

"Sensuous Discourse in Children's Poetry Poet Ahmed Sweilem as a Model"

Al-Tadweer* in the Poetry of Hameed Saeed - Poem: Ya Jaarat Al-Dam Wa Al-Damar Musical Study

The Tawarruq in Banking - An Islamic Empirical Critical Study

Relocating the Case Mark in the Forming of the Arabic Word (Morphological and Phonetical Study)

The Role of the Al Moravids (Al-Murabteen) in Establishing the (Maliki School) in Morocco and Al-Andalus

U. S. Trade Policy between Theory and Practice - The Case of U. S. Subsidies and the West African Cotton Crisis (2001-2004)